

حرب أكتوبر الخالدة



بين كل الحروب الحديثة، في المنطقة العربية، وما أكثرها، تظل حرب أكتوبر 1973 الجولة الرابعة في الصراع العربي الإسرائيلي، علامة بارزة، ونقطة تحول.

ففي هذه الحرب، كان القرار بالبدء عربياً، وكان القتال مصرياً، وكانت المساندة عربية، وهو ما لم يتم في أي جولة أخرى، ومنذ زمن طويل، قد يعود حتى الناصر صلاح الدين، أو السلطان قطن.

استطاعت القوات المصرية والسورية، أن تكسب الأيام الأولى من الحرب، ثم بدأت الكفة تميل لإسرائيل تدريجياً، بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية. وتمكن المجتمع الدولي، من وقف القتال دون أن يحسم لمصلحة أي طرف، خاصة على الجبهة المصرية.

استطاعت العسكرية المصرية أن تحقق عدة انتصارات في التخطيط والخداع، والقتال، وخسرت عدة معارك. كذلك انتصرت معارك النفط العربية لمصلحتها، ولمساندة القتال الدائر. أما السياسة فقد أعدت للحرب جيداً، وبنجاح باهر، وفي الحرب، فشلت في وضع تصور لخط سياسي مساند للقوات المقاتلة، وفشلت في استغلال نتائج الحرب، وتدخلت لتدبير الحرب، بدلاً من أن تدبير السياسة، فأضعفت من أداء القوات، وسببت خسائر وكوارث عسكرية.

اختلفت الآراء، للمعلقين والخبراء الإستراتيجيين والعسكريين والسياسيين، عن نتيجة الحرب، وقراراتها المختلفة، على الجانبين، ومع مرور الوقت، نشر القادة العسكريين، من الطرفين، مذكراتهم، عن أيام الحرب، وكانت المفاجأة، لقد اختلفوا هم كذلك، في الجانبين.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية

تواصلت الحرب، ما بين نهاية الجولة الثالثة (هزيمة يونيو 1967) وبداية الجولة الرابعة (نصر أكتوبر 1973)، وعُرِفَتْ بحرب الاستنزاف، والتي اتخذت أشكالاً عديدة. بداية من الوضع الذي انتهت إليه قوات الطرفين، العرب في مصر وسوريه والأردن، وإسرائيل، وحتى الأوضاع التي بدأت بها حرب أكتوبر 1973، وشتان بين الوضعين، عسكرياً، سياسياً، واجتماعياً. أما الوضع الاقتصادي، فكان مازال في صورته الصعبة.

كان المجال السياسي الأسرع في الحركة، لاستعادة الحد الأدنى من الاتزان، وتهيئة المناخ المناسب لباقي المجالات لاستعادة توازنها تدريجياً. لم يكن في الوطن العربي من يدري لماذا؟ وكيف؟. أما لماذا، فكانت عن الماضي، لماذا وقعت الكارثة، والتي خففت فسميت "بالنكسة"، وكان من الممكن تأجيل البحث عن لماذا كانت الكارثة حتى وقت آخر، فقد وقعت وانتهى الأمر. أما كيف، فكانت أكثر إلحاحاً، كيف يمكن الصمود في ظل هذا الظلام القائم، وكيف تجنب تداعيات أخرى أكثر حدة؟. أجابت السياسة عن ذلك أولاً في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، الذي عقد في 29 أغسطس 1967، بمشاركة رؤساء إحدى عشر دولة عربية، هم دول المواجهة الأربع (مصر والأردن وسورية وهي الدول التي هزمت في الحرب، فضلاً عن لبنان الذي لم يشارك في الحرب)، ودول العمق الخمس (العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والسودان وليبيا، وتسمى أحياناً دول الطوق)، وثلاث دول من المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب).

كانت قرارات مؤتمر قمة الخرطوم، تمثل أصداء الوطن العربي لرفض النكسة والهزيمة، وتعبير عن الإمكانيات العربية وقدراته وآماله. لذلك كانت القرارات ترفض ما نتج عن الهزيمة.

قدمت الدول النفطية، المشاركة في المؤتمر، الدعم المالي للدول المنكوبة، تعويضاً عن خسائر الحرب، ودعماً لها لاستعادة قوتها العسكرية، لمواجهة المرحلة القادمة، والتي وضح أنها "جولة عربية رابعة آتية لا ريب".

كذلك، فإن المجال العسكري، بدأ في استعادة إترانه، رويداً، رويداً، ووضح عزم القوات المسلحة على الصمود. فبعد أيام قليلة من وقف القتال (أول يولييه 1967)، تصدت قوة محدودة من الصاعقة، في موقع في ضاحية بور فؤاد، شرق بور سعيد، والتي كانت الموضع الباقي في يد القوات المصرية شرق القناة، لرتل من المدرعات والآليات الإسرائيلية، واشتبكت معه بقوة، وأرغمته على الانسحاب شرقاً، متحملاً خسائر جسيمة [1].

في 14 يولييه من العام نفسه، هاجمت الطائرات المصرية المقاتلة القاذفة، التي نجت من الدمار، المواقع الإسرائيلية في عمق سيناء المحتلة، وواجهت الطائرات الإسرائيلية المتفوقة، وأحدثت المفاجأة ارتباكاً للقيادة الإسرائيلية والطيارين كذلك، وتمكنت الطائرات المصرية من تنفيذ مهامها والعودة.

وفي 21 أكتوبر 1967 كذلك، وعقب مؤتمر الخرطوم بأقل من شهرين، تصدى زورقي صواريخ سطح / سطح مصرية، لأكبر القطع البحرية الإسرائيلية - المدمرة إيلات [2] - وأغرقتها في هجوم خاطف، قلب نظريات القتال البحري رأساً على عقب، وغير من الفكر الإستراتيجي لبناء القوات البحرية واستخدامها.

كان من الواضح أن القوات المسلحة المصرية، وكذلك السورية، قادرة على الصمود وتخطي المحنة، وكان يعوزها بعض الوقت لتسترد عافيتها وقدراتها القتالية، وسميت هذه المرحلة "بالصمود" مستهلة حرب استنزاف للعدو على الجبهات الثلاث، بدرجات متفاوتة.

أولاً: الأحوال السياسية السائدة

1. المناخ السياسي الدولي

استمرت حالة الهدوء، في الحرب الباردة التي سادت العلاقات بين الدولتين العظميين، حتى تولى الرئيس الأمريكي الجديد ريتشارد نيكسون مهام منصبه في 20 يونيو 1969، حيث رأى ضرورة تسوية المنازعات الدولية، واحتواء الصراعات القائمة، وتشجيع الاعتدال وحلول الوسط، ونادى بالدخول في عصر التفاوض، بين الدولتين العظميين، وهو نفس ما رآه القادة السوفيت في هذا الوقت، حيث كانوا يرغبون للتفرغ للمشاكل الداخلية، التي بدأت تعصف بالاتحاد السوفيتي، وأصبحت أكثر إلحاحاً، وغير قابلة للتأخير.

أدت السياسة الأمريكية الجديدة (عصر التفاوض) والتي وافق عليها السوفيت إلى حالة من الانفراج في العلاقات الدولية، أثرت في نظرة القطبين لمشاكل العالم، بما فيها مشكلة الشرق الأوسط، والتي أضررت بشدة من جراء تلك السياسة. ففي ظل الحرب الباردة، وسعي القطبين العالميين لسيطرتهم في العالم، كانت دول العالم تحاول استثمار الموقف لمصلحتها، بما يتجه موقف الكتلتين من هامش مرونة في العلاقات بينهما، فبعض الدول انحازت تماماً للكتلة الشرقية، والبعض الآخر انضم للكتلة الغربية، وكانت إسرائيل في ذلك الجانب، متمتعة بمساندة أمريكية مطلقة. بعض الدول المستقلة حديثاً، أو تلك التي تبحث لنفسها عن دور في الساحة الدولية، كانت في موقف وسط بين الكتلتين، تحاول استغلال هامش المرونة الضئيل في العلاقات الدولية، للحصول على أفضل المزايا من القطبين، وكانت معظم الدول العربية في هذا الجانب، ومنها مصر وسورية. وقد أضرت سياسة الوفاق الدولي بقضيتيها، حيث اتفقت الدولتان العظمتان، في مؤتمرات التفاوض بينهما (قمة موسكو في 22 مايو 1972، وقمة واشنطن في يونيو

(1973) على تجميد الموقف في الشرق الأوسط. وكان بقاء الحال على ما هو عليه، معادلة مستحيلة طرفاها اللاسلم واللاحرب، وهو إن كان يوافق الأغراض الإسرائيلية، فإنه يضر بمصالح الدول العربية التي تحتل إسرائيل أجزاء من أراضيها، فتجميد الأوضاع يعني تكريس الأمر الواقع، ليصبح حقاً مكتسباً بعد حين.

أوضح هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي في تلك الآونة، هدف سياسة الوفاق وجوهرها، "بدفع الاتحاد السوفيتي إلى المرونة والاعتدال في التعامل مع مناطق التوتر الإقليمي، وفي مقدمتها الشرق الأوسط وفيتنام"، والذي من شأنه إقناع القادة العرب، خاصة المعتدلين منهم، بعدم قدرة السوفيت على تحقيق تسوية [3].

تضع تلك العلاقات الجديدة في الساحة الدولية، قيوداً على تحركات الدول العربية الساعية لاستعادة أراضيها، والتي تمثلت في إحجام السوفيت على إمدادها بأسلحة هجومية متطورة، أسوة بما تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية.

وضح أن سياسة الوفاق بين القطبين العالميين، قد عكست نتائج سلبية متعددة على قضية الشرق الأوسط، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية نصيراً علنياً لإسرائيل، ومنحازة انحيازاً كاملاً لها، وضعف دور الأمم المتحدة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عليها. من وجهة أخرى فإن الاتحاد السوفيتي أصبح مقيداً كذلك في إستراتيجيته بالمنطقة، إذ أصبحت القضية الشرق أوسطية جزء من إستراتيجية الوفاق الدولي، يجب مراجعة الطرفين فيها، قبل اتخاذ أي خطوات جديدة.

2. الموقف السياسي الأوروبي

كانت الدول الأوروبية الغربية، مشغولة في ترتيبات الاتحاد الأوروبي، وإجراءات الوحدة الاقتصادية. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الأكبر لأوروبا الغربية، منحازة تماماً لإسرائيل، فإن بعض الدول الأوروبية الغربية أبدت تعاطفاً مع القضية العربية. وأدلى بعض المسؤولين الأوروبيين الغربيين بتصريحات مشجعة عن حقوق العرب، وضرورة انسحاب إسرائيل من سيناء والضفة الغربية للأردن والجولان، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا، اللتان كانتا تؤيدان، إسرائيل سابقاً ولم يتعد موقف الدول الأوروبية الغربية ذلك.

أما دول أوروبا الشرقية، فقد كانت تبعيتهم أيديولوجياً للاتحاد السوفيتي قيوداً على حركتهم سياسياً. فرغم أن معظم دول أوروبا الشرقية كان يورد أسلحة لكثير من الدول العربية، وعلى رأسها مصر وسورية، إلا أن ذلك كان مرهوناً بموافقة الاتحاد السوفيتي، والذي كان يهيمن على السياسة الأوروبية الشرقية، ويوجهها، تبعاً لمصالحه. يعني ذلك أن التعاطف الأوروبي الشرقي مع العرب، لا يقدم كثيراً ولا يؤخر، ويتحرك تبعاً لدرجة الانسجام في العلاقات العربية السوفيتية، والتي أضرت بها الوفاق الدولي، فهبطت لأدنى درجاتها، بالتسوية في الوفاء بعقود التسليح للعرب، وتوتر العلاقات مع مصر، بعد طردها للخبراء السوفيت في 8 يولييه 1972.

3. الموقف الأفريقي من قضية الشرق الأوسط:

كان لإسرائيل علاقات تجارية قوية مع دول الوسط والجنوب الأفريقي، وكانت تدير وتشرف على العديد من المشروعات الزراعية بدول المنطقتين كذلك، ولم تكن الدول الأفريقية (غير العربية) تهتم بالانحياز لأي طرف، سوى الذي لديها مصالح مشتركة معه.

في الوقت نفسه، كانت الدول العربية ضعيفة الوجود في أفريقيا، واحتاج الأمر إلى مجهود سياسي ضخم لإقناع الدول الأفريقية بعدالة القضية العربية مع إسرائيل، والعمل على إبراز ذلك التحول في العلاقات، إلى خطوات عملية، كان أولها قرارات مؤتمر القمة الأفريقي في يونيو 1971، بتشكيل لجنة من عشر رؤساء أفرقة للسعي لتطبيق قرارات

مجلس الأمن، خاصة القرار الرقم 242، والذي يطلب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في الحرب عام 1967.

انبثق من لجنة العشرة، لجنة الأربعة، وحددت لها مهمة الاتصال بأطراف القضية، على مرحلتين، الأولى تقصي الحقائق والإلمام بجوانب القضية، والثانية تقديم مقترحات محددة لحل الأزمة. قامت لجنة الأربعة بجولتين خلال نوفمبر 1971، وقدمت في الجولة الثانية مقترحاتها لكل من مصر وإسرائيل للرد عليها، ثم رفعت تقريرها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، بنتائج مهمتها في 3 ديسمبر 1971. وتضمن التقرير رد مصر على نقاط المقترحات.

وجه وزير خارجية السنغال، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971، نداء إلى إسرائيل، أن تحدد الأسلوب الذي تراه لاستئناف المباحثات، وأن تعلن عدم نيتها ضم الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة. وقد امتنعت إسرائيل عن الرد على أي من مقترحات اللجنة الأفريقية، أو نداء الوزير السنغالي. وأوضح ذلك النوايا الإسرائيلية، للاستفادة من نتائج حربها عام 1967، بالتوسع على حساب الدول العربية المجاورة، وهو ما ساعد على تحول الدول الأفريقية إلى الجانب العربي، والذي بلغ مداه في مؤتمر القمة الأفريقي، عام 1973، عندما استجابت الدول الأفريقية لطلب مصر، وقطعت كلها علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، عدا دولة جنوب أفريقيا (وكانت تحت الحكم العنصري في ذلك الوقت)، وإقليمي ناميبيا وشرق روديسيا (دولتي ناميبيا وزمبابوي فيما بعد)، وكانا تحت الوصاية الدولية، بإشراف دولة جنوب أفريقيا عليهما.

4. الموقف العربي السياسي

عقب حرب يونيو 1967، عقد الملوك والرؤساء العرب (أنظر جدول الشخصيات الدولية والعربية المعاصرة 1970 - 1974) ، مؤتمر قمة في الخرطوم (29 أغسطس 1967)، والذي مهد له مؤتمر جزئي لملوك ورؤساء ستة دول عربية في القاهرة (11 - 16 يولييه 1967) [4].

اتخذت قرارات هامة في مؤتمر الخرطوم، كان لها تأثير مباشر على قدرة دول المواجهة الثلاث على تخطي الهزيمة والصمود، حيث كفلت المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا الدعم المالي للدول الثلاث، بما يعوضها عما فقدته من موارد نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، ويمكنها من إعادة بناء قواتها المسلحة واستعاض خسائرها في الأسلحة والمعدات. وبالإضافة للدعم المالي، اتخذت الملوك والرؤساء العرب قراراً بأربعة مبادئ، يلتزم بها القادة العرب وهي: (أنظر ملحق قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع)

أ. لا سلام مع إسرائيل.

ب. لا اعتراف بإسرائيل.

ج. لا مفاوضات مع إسرائيل.

د. لا تنازلات عن حقوق الشعب الفلسطيني.

كان أهم نتائج مؤتمر الخرطوم، هو المصالحة العربية، ووضوح إمكانية التعاون العربي / العربي، ولو إلى حين.

شهدت الفترة من بعد حرب يونيو 1967 وقبل حرب أكتوبر 1973 عدة تغييرات في نظم الحكم العربية، بعضها كان له آثار سلبية على العلاقات العربية العربية، وانعكس ذلك على القدرات العربية السياسية في وقت حرج. ففي 5 نوفمبر 1967 أطاح انقلاب برئيس الثورة اليمنية "عبدالله السلال" وعَدَّ الحكم الجديد، السياسة المصرية المحايدة،

معادية للنظام الجديد (كانت مصر قد عقدت اتفاق مع المملكة العربية السعودية، في إطار المصالحة العربية في مؤتمر الخرطوم بعدم التدخل في شؤون اليمن)، واستولى انقلاب بعثي بقيادة أحمد حسن البكر، في 17 يولييه 1968، على الحكم في العراق، منهياً حكم عبدالرحمن عارف. وأدت ممارسات النظام الجديد الدموية إلى فتور في العلاقات مع معظم الدول العربية، وخلاف حاد مع البعث السوري الحاكم، والذي استطاع الوصول إلى الحكم، إثر الانقلاب الذي قام به حافظ الأسد، الذي كان قائداً للقوات الجوية السورية ثم وزيراً للدفاع [5].

وكان لهذا التغيير في نظام الحكم السوري أثر إيجابي، بإبعاد القيادة السابقة (نور الدين الأتاسي - صلاح جديد - يوسف زعين) عن السلطة، وهم المسؤولون عن أحداث حرب يونيو 1967، مع عدم استعدادهم لتصحيح سياساتهم الخاطئة. تغيرت نظم الحكم كذلك في السودان (مايو 1969) وليبيا (أول سبتمبر 1969)، وكان لهذه التغييرات آثار إيجابية، إذ أيد قادة الثورتين دول الموجهة مع إسرائيل.

كان أكثر التغييرات تأثيراً، هو الصراع بين الأردن والفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية لنهر الأردن، في سبتمبر 1970، والذي بلغ ذروته بالتصعيد إلى حدّ الاشتباك المسلح بين الجيش الأردني، والقوات الفلسطينية وانتهى بخروج الفلسطينيين من الأردن مما كان له أثره فيما بعد في عدم اشتراك قوات منظمة حركة تحرير فلسطين في أعمال قتال رئيسية بعد ذلك، لابتعادها عن خطوط المواجهة (عدا جنوب لبنان).

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية لأطراف الحرب

تأثرت اقتصاديات المنطقة العربية، بالمتغيرات في السياسة الدولية، والتي صاحبت إستراتيجية الوفاق الدولي، الذي بدأ مرحلة من الانفراج في العلاقات السياسية الدولية للقطين العالميين منذ بداية السبعينات. وكان كلا القطبين ذو علاقات اقتصادية قوية بالمنطقة العربية.

1. العلاقات الاقتصادية الغربية بالمنطقة

كانت العلاقات الاقتصادية في المنطقة بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من جانب، ودول المنطقة من جانب آخر، ينحصر في ثلاثة أشكال رئيسية. أولها، وأهمها، سيطرة الشركات الغربية على إنتاج وتسويق النفط العربي. ثانياً المعونات الاقتصادية والقروض المالية التي تقدمها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول العربية. ثالثاً العلاقة الخاصة بين الدول الغربية وإسرائيل.

سيطرت شركات النفط الغربية على نفط الدول العربية

[6]

، وهي شركات أمريكية أو أوروبية، كانت تعمل في حقل النفط العربي، بأسلوب الامتيازات الذي يمنحها حقوقاً مطلقة في الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والإدارة والتسويق، مقابل منح الدولة صاحبة الأرض إتاوة محدودة بلغت 6% عام 1961، 9% عام 1972. وكان لتلك الشركات السبع قوة احتكارية، نتج عنها انخفاض سعر النفط العربي الذي تقوم بشرائه، حيث لم يتعدى 1.8 دولار على البرميل الواحد عام 1970، وحوالي 3 دولار عام 1973 للبرميل.

من جهة أخرى، كانت بعض الدول بالمنطقة تتلقى دعماً مباشراً من الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك كانت بعض الدول العربية تشتري معظم أسلحتها من الغرب. بينما كانت إسرائيل، ذات علاقة خاصة بأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. فهي تتلقى قروض ميسرة، ومعونات لا ترد (هبة)، وتطالبهم بأحدث الأسلحة والمعدات، بأقل الأسعار.

2. علاقة الاتحاد السوفيتي الاقتصادية بالمنطقة

اقتصرت تلك العلاقة على ما يقدمه الاتحاد السوفيتي لبعض الدول العربية (ومنها مصر وسورية) من أسلحة ومعدات حربية، لقاء تغلغل النفوذ الشيوعي في تلك الدول، وهو ما لم يستطع الوصول إليه في كثير من البلاد التي قدم لها معاونته، حيث وقفت العقيدة الإسلامية حائلاً دون انتشار المذهب الشيوعي كما كان يرجو، وتوقف مستوى العلاقة إلى حد النفوذ السياسي مقابل السلاح.

تأثرت العلاقة الخاصة بين الدول العربية والاتحاد السوفيتي، نتيجة لإستراتيجية الوفاق بين القطبين العظميين. فقد خفض الاتحاد السوفيتي من حجم المعونات العسكرية للدول العربية التي كانت تتعامل معه، في إطار إستراتيجية الوفاق، وإن ظل داعماً لها سياسياً، ولم يكن له تأثير اقتصادي يذكر. بينما لم تنقص الولايات المتحدة الأمريكية من مستوى دعمها العسكري أو السياسي أو الاقتصادي لإسرائيل.

3. العلاقات الاقتصادية العربية / العربية

أدت هزيمة يونيو 1967، إلى احتلال مناطق هامة، اقتصادياً، من دول المواجهة العربية الثلاث (مصر، سورية، الأردن) حيث تميزت تلك المناطق بأنشطة اقتصادية، تمثل مورد هام لدولها. فقد فقدت مصر، إيرادات رسوم العبور من قناة السويس، بالإضافة إلى دخلها من إنتاج النفط من آبار غرب سيناء، وكذلك دخلها من التدفق السياحي طوال العام والذي توقف بسبب حالة الحرب في المنطقة. وفقدت كل من سورية والأردن موارد زراعية كبيرة في المناطق المحتلة منهما (هضبة الجولان، الضفة الغربية لنهر الأردن).

على جانب آخر، فإن مناطق عديدة أصيبت بأضرار، خاصة البنية الأساسية للمدن القريبة من خطوط وقف إطلاق النار، سواء من نتائج حرب يونيو 1967، أو بسبب تداعيات حرب الاستنزاف. كذلك شكل تهجير سكان المناطق القريبة من جبهة القتال، إلى داخل الدولة عبء إضافي على تلك الدول، خاصة مع توقف الأنشطة الاقتصادية بتلك المناطق سواء زراعية أو صناعية أو تجارية.

كذلك فإن قوات الدول الثلاث، كانت قد فقدت جانب كبير من أسلحتها وعتادها الرئيسي، ومنشآت عسكرية هامة، شملت قواعد جوية وموانئ بحرية، ومعسكرات إيواء وميادين تدريب ومستودعات وغيرها، وكان من الضروري استعواض ذلك. ولتحرير الأرض فإن الأعمال الهجومية ستكون السمة الغالبة في الحرب المقبلة من جانب الدول العربية، ويتطلب ذلك حجم أكبر من القوات، وتسليحاً أكثر تقدماً، وتدريباً مكثفاً. بخلاف ما تقوم به القوات من إنشاء وتجهيز للدفاعات على خطوط وقف إطلاق النار، والتي تتداخل مع المناطق السكنية والزراعية لتزيد التكلفة، ويفقد الاقتصاد الوطني مزيد من الموارد.

على جانب آخر، فإن النتائج الاقتصادية السلبية لحرب يونيو 1967، وانعكاسات إستراتيجية الوفاق بين قطبي العالم، أدى إلى قيام تعاون اقتصادي عربي، بين دول المواجهة، والدول النفطية المساندة لها. كان أبرز صور هذا التعاون، ما قرره مؤتمر القمة في الخرطوم (أغسطس 1967) سواء لدعم دول المواجهة اقتصادياً

[7]

، أو إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، طبقاً لتوصية مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب والذي عقد في بغداد سابقاً. (أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 242)

من وجهة أخرى فإن دول المواجهة، اتخذت قرارات هامة لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد الحرب، والتي شملت:

أ. الاستمرار في التنمية الاقتصادية، ما أمكن، بجانب الإعداد للحرب.

ب. استقطاب جزء من موارد الاستخدام المدني (استهلاك القطاع العائلي والاستهلاك العام) لحساب الاستخدام العسكري.

ج. العمل على تعبئة الاحتياجات الكامنة مثل فرص زيادة الإنتاجية، خاصة في القطاعات السلعية، للمحافظة على التنمية الاقتصادية، وتوفير إمكانيات للإعداد للحرب.

د. ضغط الاستهلاك الترفي، وكذلك الاستهلاك العام، مع عدم المساس بالخدمات الأساسية ما أمكن.

هـ. انتهاج سياسة اقتصادية تهدف لتقليل التضخم الذي يصاحب اقتصاد الحرب عادة، حتى لا يتأثر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويتحقق ذلك من خلال السياسة النقدية (ضبط خلق النقود)، والسياسات الهيكلية الموجهة لزيادة الإنتاج، بحيث يمكن السيطرة على الفجوة الحادثة بين نمو المعروض النقدي، ونمو الناتج الحقيقي.

و. زيادة المخزون، وحسن التوزيع الإقليمي له، ضمن التكلفة العامة للإعداد للحرب، ويشمل ذلك مختلف السلع والاحتياجات، لكافة القطاعات.

ز. إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، بما يكفل إمداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه من ضروريات من السلع، حيث يكون المكون الأجنبي في الناتج المحلي عالياً نسبياً، بما تحتاجه من واردات من سلع استهلاكية ووسيلة واستثمارية، خاصة مع صعوبة التوسع في التصدير في وقت الحرب، وفي اقتصاديات دول المواجهة الثلاث أصلاً.

ح. قصر واردات على السلع الضرورية، في ظل الثبات النسبي للصادرات لتوفير توازن في ميزان المدفوعات.

4. الوضع الاقتصادي المصري

كانت خسائر الاقتصاد المصري أكبر بكثير من مثيلها للاقتصاد السوري أو الأردني، وهو ما أثر على قدراته، وأدائه، رغم السياسة الاقتصادية التي انتهجت للتخفيف من آثار تلك الخسائر، والتي حصرت في:

أ. بفقدان مصر لشبه جزيرة سيناء، التي احتلتها إسرائيل، فقدت الثروة النفطية والتعدينية الطبيعية، بالإضافة لإمكانات السياحة بها، والتي كانت مركزاً على السياحة الدينية (زيارة دير سانت كاترين، وجبل موسى). ولم يكن ذلك الفقد مؤقتاً، يزول بزوال الاحتلال الإسرائيلي، وإنما كان فقدان نهائياً، بالنسبة للثروات الطبيعية، والتي استنزفتها إسرائيل، مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية.

ب. لم يكن طبيعياً أن تستمر الملاحة في قناة السويس وعلى جانبيها الشرقي والغربي يربض قوات لدولتان، بينها خصومه، اقتربت من ربع القرن. وبإغلاق قناة السويس، فقدت مصر إيراداتها، والتي كانت قد بلغت في العام السابق على الحرب (1966) 95.3 مليون جنيه (تعادل 219.2 مليون دولار بأسعار العام 1966) وهو ما يوازي 4% من الناتج المحلي في هذا العام.

ج. قدر وزير الاقتصاد المصري ما فقدته مصر من إيرادات السياحة، بنحو 100 ألف جنيه يومياً، أي 36.5 مليون جنيه سنوياً، وهو ما يوازي 84 مليون دولار بأسعار العام 1966.

د. نتيجة للدمار والخسائر المادية والبشرية في الحرب، فقدت مصر ثروة بشرية مدربة، "تعتبر العنصر الأكثر حيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، كما فقدت أصول إنتاجية دمرت أو عطلت، وأثر ذلك سلباً على الاقتصاد المصري الذي كان يمر بوقت عصيب وحرَج.

من وجهة أخرى، أدى الإعداد للحرب إلى زيادة في الإنفاق، مقابل عجز في الإيرادات، وبطء في النمو الاقتصادي، واتسمت تلك المرحلة (67 - 1973) اقتصادياً، بالسمات التالية:

أ. فرضت ضرائب جديدة، وزادت معدلات الضرائب القائمة، لزيادة إيرادات الدولة، وأدى ذلك إلى رفع حصيلته
الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية إلى 697.4 مليون جنيه
(70/69) وإلى 832.2 مليون جنيه (عام 1973)
[8].

ب. تزايد إصدار البنكنوت لتمويل الإنفاق العام (التمويل بالعجز) مما رفع من حجم وسائل الدفع بنسبة 10%،
كما زادت قيمة أذون الخزانة بمعدل نمو سنوي 14% في المتوسط،
وهو معدل يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي كثيراً (ثمانى إضعاف عام 1973).

ج. أدى التمويل بالعجز إلى تضخم مكبوت، بسبب سياسة التسعير الجبري التي فرضتها الحكومة المصرية للسلع
الأساسية. وقد أدت تلك السياسة إلى تداعيات خطيرة عقب حرب
1973، كما كان لها انعكاسات سلبية على الهيكل المالي لمؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية، أدت إلى
انهيار معظمها فيما بعد.

د. قصر الاستيراد على السلع الأساسية، مع وقف التعامل بها على القطاع العام، لمنع التلاعب في هذه السلع،
وضمن وصولها إلى الشعب، لتحقيق استقرار سياسي، إلا أن
ذلك خلق سوقاً موازية (السوق السوداء) بأسعار مرتفعة، للتجار بالسلع الأساسية.

هـ. زيادة الاعتماد على التحويل الخارجي، بالقروض والمنح، لمواجهة متطلبات الإنفاق الاستثماري، في ظل
العجز الكبير في ميزان المدفوعات الجاري، لزيادة الواردات
التي أُنسم بها إعداد الدولة للحرب
[9].

و. تراجع معدل الادخار المحلي، وقصور المدخرات عن تمويل استثمارات جديدة، مما زاد من الاعتماد على
القروض الأجنبية (5.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، وأدى التراجع
في معدل الاستثمار إلى تراجع أشد في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري والذي انخفض من 8.3%
سنوياً إلى 7.8% سنوياً، ووصل حجم الدين الخارجي 2.7 مليار
دولار.

ز. زادت سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية، وتوسعت في دورها الاقتصادي، مما أدى لارتفاع مستوى
الاستهلاك الحكومي بمعدلات عالية للغاية (120.7% الفترة من 67
- 1973) تركزت في استثمارات حكومية للقطاع الصناعي العام، ومشروعات البنية الأساسية الكبرى.

ح. انخفض معدل الاستهلاك السنوي الخاص بمتوسط 7.8%، وهو ما يعكس نجاح سياسة فرض الضرائب
والرسوم، والتي لم تقابل بمعارضة أو تنمر، حيث ساد شعور عام لدى المواطنين
بضرورة ترشيد الاستهلاك إلى أقصى حد، والتضحية من أجل استعادة الأرض والكرامة.

ط. أدى زيادة فترة الخدمة العسكرية الإلزامية، وتجنيب خريجي الجامعات (المؤهلات العليا)، والتزام الدولة
بتعيين خريجي النظام التعليمي، إلى انخفاض معدل البطالة
نسبياً، وتحول بعضها إلى بطالة مقنعة (زيادة عدد الموظفين بالمصالح الحكومية عن الحاجة الفعلية).

ي. زيادة عجز الميزان التجاري من 267 مليون دولار عام 1970، إلى 429 مليون دولار عام 1973. وفي
طفرة مستثناه حقق ميزان المدفوعات التجاري عام 1968 فائضاً بلغ
5 مليون دولار (لتوقف الاستيراد منذ الحرب في منتصف عام 1967)، ثم عاد ليحقق عجزاً متزايداً تعدى
الأرقام القياسية السابقة، حتى وصل عام 1973 إلى 558 مليون
دولار.

5. الوضع الاقتصادي لإسرائيل

اعتمدت إسرائيل دائماً على المنح والمعونات والتبرعات السخية، من الدول الغربية المساندة لها، واليهود الأثرياء، وظل اقتصادها معتمداً على ذلك في الفترة من 1967 إلى 1973، لمواجهة نفقات إعداد المناطق المستولى عليها، وتجهيزها للحرب، باعتبارها خطوط المواجهة الجديدة. كذلك كان عليها تمويل إنشاء مستوطنات جديدة في تلك المناطق.

تكن المناطق المحتلة تمثل عبئاً اقتصادياً على إسرائيل، فهي مناطق اقتصادية منتجة، فالضفة الغربية لنهر الأردن منطقة زراعية خصبة، ذات إنتاج وفير، كان يعتمد عليها الأردن في المحصولات الزراعية، كما أن هضبة الجولان، أرض زراعية كذلك، ويوفر ذلك لإسرائيل متطلبات الأمن الغذائي، مما يقلل ما تستورده من الخارج، بل ويعطيها الفرصة لزيادة صادراتها. وفي قطاع غزة مزارع كبيرة للمواجح. بينما تزخر سيناء بالعديد من الموارد الاقتصادية، فمن مصائد الأسماك، ذات الشهرة في أوروبا، كانت إسرائيل تصدر أسماك بحيرة البردويل، وتضيف مزارع العريش ورفح والشيخ زويد إمكانات جديدة لتصدير الفاكهة، وعلى الساحل الغربي لسيناء (على خليج السويس) آبار نفطية جاهزة للاستغلال الفوري، ويقع دير سانت كاترين في أحضان جبال سيناء والتي يقصدهما محبي السياحة الدينية والطبيعية في أوروبا وأمريكا، وفي الجنوب كانت أجمل بقاع الأرض والبحر بين مفترق خليجي العقبة والسويس حيث يقصدهما محبي السياحة الترفيهية.

وقد استغلت إسرائيل كل ذلك جيداً، إلى حد الاستنزاف، بل أنها سحبت مياه الآبار حتى أملحت، وزرعت الأعشاب الطبية وصدرت زيوتها للخارج، ولم تترك مجالاً للاستثمار في تلك الأراضي إلا ونفذته، مقبلة بنية أساسية ضخمة وكأنها باقية أبداً [10].

حصلت إسرائيل على منح لا تترد من الدول الأوروبية، كما استمرت في الحصول على التعويضات الألمانية [11] ، وقد وصلت المساعدات الأمريكية إلى 4312 مليون دولار في الفترة من 67 - 1974، منها 1655 مليون دولار لا تترد، والباقي قروض ميسرة، وبلغ حجم الدين الخارجي لإسرائيل 6792 مليون دولار عام 1973، بزيادة 4726 مليون دولار عن عام 1967، مما يوضح حجم ما تلقته إسرائيل في هذه الفترة.

ثالثاً: الأوضاع العسكرية عشية الهزيمة في يونيو 1967

بدأ تنظيم الدفاع غرب القناة، يوم 8 يونيو 1967، بوصول أولى الوحدات المنسحبة من الشرق، وتوالى تكليف القوات بالمهام الدفاعية، بمجرد وصولها للغرب، بصرف النظر عن حالتها فنياً ومعنوياً، وضعف قدراتها القتالية. كان من المهم أن يتم بناء دفاع عاجل، بالاستفادة من قناة السويس كعائق يعطل القوات الإسرائيلية عن التدفق للغرب.

كان لا بد من التغيير، في كل شيء، وكان بداية التغيير من القمة، من القيادة العليا للقوات المسلحة. استقال نائب القائد الأعلى المشير عبدالحكيم عامر، ووزير الدفاع شمس بدران يوم 10 يونيو، كما قبلت استقالة قادة القوات البرية الفريق أول عبدالمحسن مرتجي، والجوية الفريق أول صدقي محمود، والبحرية الفريق أول سليمان عزت، وكذلك رئيس هيئة العمليات ومساعد نائب القائد الأعلى يوم 11 يونيو، وأحيل بعضهم وقادة التشكيلات للمحاكمة، كما أحيل للتقاعد عدد كبير من الضباط الذين على صلة وثيقة بالمشير عامر، وأعتقل كل الضباط خريجي عام 1948، دفعة وزير الحربية شمس بدران، والذي كان قد عين أغلبهم في قيادات رئيسية لضمان السيطرة الأمنية على القوات المسلحة.

في 11 يونيو تعين الفريق محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة، كما تعين الفريق عبدالمنعم رياض رئيساً للأركان، وعين أمين هويدي وزيراً للدفاع في 22 يونيو

لفترة، قبل أن يتولى محمد فوزي الوزارة كذلك. وفي الجبهة كان اللواء أحمد إسماعيل قد أعيد للخدمة من التقاعد (ولم يكن قد مضى على تقاعده سوى وقت قصير) وعين قائداً للمنطقة العسكرية الشرقية، التي تقود كل القوات في الجبهة، وعين محمد عبدالغني الجمسي رئيساً لأركانها، وبدأ الأثنان في إعداد دفاعات القناة الأولى لصد العدو إذا حاول العبور غرباً. (أنظر خريطة أوضاع قوات الطرفين 1967)

كان وصول القوات الإسرائيلية شرق القناة يعطيهم ميزات عسكرية كبيرة، حيث تتيح لها إتباع إستراتيجية دفاعية قوية، بأقل حجم من القوات، وتوقف أي هجوم للقوات المصرية من الغرب، مسببه لها مصاعب جمة. من جهة أخرى فإن وجود القوات الإسرائيلية شرق القناة مباشرة يتيح لها التأثير على مدن القناة الثلاث (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس) بالإضافة إلى قرب قواتها من الكثافة السكانية في الدلتا، وعلى مرمى أقل من ساعتين من القاهرة. أهم المميزات كان ابتعاد القوات المسلحة المصرية وقواعدها الجوية عن الحدود الدولية مع إسرائيل، وهو ما يتوافق مع العقيدة الإسرائيلية، الرامية لإبعاد الخطر عن حدودها، بالقدر الذي يمكنها من تعبئة وحشد قواتها الاحتياطية التي تعتمد عليها لشن الحرب، في الوقت المناسب وهي نفس المميزات التي اكتسبتها إسرائيل على خطوط وقف إطلاق النار في الجبهة الأردنية، والجبهة السورية كذلك. (أنظر شكل المناطق المحتلة عقب 1967)

كانت خسائر القوات المسلحة للدول الثلاث كبيرة وقاسية، فقد فقدت مصر حوالي 85% من الأسلحة الرئيسية، وأكثر من ذلك بالنسبة لقواتها الجوية، وتأثر الجيش الأردني كذلك بخسائره الكبيرة، وكانت خسائر سورية أقل منهما، إلا أنها فقدت معظم قواتها الجوية [12].

تسببت القرارات السياسية، الغير منسقة مع القيادة العسكرية، وسوء حالة القوات تسليحاً وتدريباً، في تلك الهزيمة. ولم يكن هناك هدف سياسي واضح، أو إستراتيجية عسكرية محددة. وبدلاً من إعداد القوات والخطط، انصرفت القيادة العسكرية إلى مشاكل بعيدة عن اختصاصاتها الأساسية بتنفيذ قرارات الإصلاح الزراعي، والإشراف على لجان تصفية الإقطاع، والإسكان والنقل الداخلي، ومباحث أمن الدولة، والسد العالي، وكرة القدم، وكثير من الاتجاهات البعيدة تماماً عن الجانب العسكري.

كذلك فإن المجالس والمؤسسات المسؤولة عن إعداد الدولة للحرب كانت غائبة تماماً ولا وجود لها، وهي مجلس الدفاع الوطني الذي يرأسه رئيس الجمهورية، ووزارة الحربية والتي يسيطر عليها نائب القائد الأعلى، والمجلس الأعلى للدفاع الذي ينفذ قرارات مجلس الدفاع الوطني، ويرأسه كذلك نائب القائد الأعلى. لذلك لم يكن هناك أي ترتيبات أو تجهيزات لإعداد الدولة للحرب أو الدفاع، رغم أن أحداث حرب 1956 ودروسها لم تكن بعيدة [13].

كان أمام القادة الجدد، وهم من محترفي العسكرية، ومعظمهم أعيد للخدمة من الوظائف المدنية التي كانوا قد نقلوا لها، تحديات كبيرة لإعادة بناء قوات مسلحة منهارة، وخطوط دفاعية عارية في آن واحد، والعمل على إعداد الدولة للحرب، وتجهيز قوات مسلحة أكثر احترافاً من الخصم، في ظل ظروف دولية، وإقليمية، بل ومحلية بالغة التعقيد والسوء.

كانت أهم الموضوعات التي وجب على القيادات الجديدة التصدي لها:

1. إعادة تسليح وتنظيم القوات المسلحة لتفي بغرضين في آن واحد، الدفاع الصلب على الخطوط الجديدة غرب القناة، واسترداد الأرض المحتلة بالهجوم.

2. إعداد الدولة، ومسرح العمليات للأعمال الحربية المقبلة دفاعاً وهجوماً.
3. إعادة الانضباط للقوات المسلحة، مع عودة القوات التي كانت مازالت في اليمن.
4. إعداد خطط الهجوم بدءاً من عبور القناة واقتحام دفاعات العدو على الجانب الشرقي، وحتى تحقيق الهدف من الحرب، والذي لم يكن قد تبلور بعد، هل هو تحرير كامل لسيناء أم عمل عسكري محدود، ولأي مدى؟.
5. التصدي لاستفزاز القوات الإسرائيلية، وغرورها، بما يلاءم الموقف، ويردعها.
- كان هذا التحدي الأخير، الأكثر أهمية، وهو الذي مهد لحرب أكتوبر 1973 جيداً، وأعطى الجندي والضابط والقيادة العسكرية الثقة، التي كانت هزيمة 1967 قد زعزعتها.
- بدأ التصدي لخطرسة العدو واستفزازه قبل أن يمر شهر على الهزيمة، بمعركة رأس العش (1 يولييه 1967)، حتى قبول مبادرة روجرز، لوقف إطلاق النار والتي وافقت عليها مصر في 8 أغسطس 1970، بينما رفضتها سورية، وكانت مصر قد حققت أهدافها من حرب الاستنزاف التي أدارتها بنجاح طوال ثلاثة أعوام تقريباً، لتنتقل بعدها إلى وضع اللمسات الأخيرة لحرب التحرير واسترداد الكرامة العسكرية، بعد أن تمرس الجنود على القتال، والضباط على القيادة، والقيادات على التخطيط وإدارة المعارك.
- خلال اشتباكات حرب الاستنزاف، وكذلك بعدها، كانت القيادات العسكرية تنتقل إلى مناصب أعلى، وتتولى قيادات رئيسية، كما تبدلت القيادة العليا عدة مرات، نتيجة لمواقف سياسية متباينة، سواء في سورية أو مصر، بينما كان للأردن اعتبارات أخرى أسقطته من حسابات المواجهة القادمة.
- بينما تولى حافظ الأسد رئاسة الدولة السورية في عام 1971، عقب نجاح الانقلاب الذي قاده عام 1970، فإن القيادة العسكرية المصرية تغيرت أكثر من مرة، تولى فيها الفريق أول محمد فوزي وزارة الحربية ومعه الفريق عبدالمنعم رياض رئيساً للأركان، واستطاعا معاً إعادة بناء قوات عسكرية محترفة في وقت قياسي. وباستشهاد الفريق رياض في 9 مارس 1969، تولى اللواء أحمد إسماعيل علي قائد الجبهة مكانه، إلا أنه عزل بعد 6 شهور في 9 سبتمبر 1969، نتيجة لنجاح إغارة إسرائيلية بمنطقة الزعفرانة على ساحل البحر الأحمر، وعين بدلاً منه اللواء محمد صادق، وكان مديراً للاستخبارات العسكرية، كما أعفى قائد البحرية المصرية من منصبه كذلك. وبوفاة الرئيس المصري جمال عبدالناصر (28 سبتمبر 1971)، تولى نائبه محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية، وبعد ثورة التصحيح التي قادها في 15 مايو 1972، تخلص بها من بقايا عهد الرئيس عبدالناصر من الوزراء، بما في ذلك وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، وعين خلفاً له رئيس أركانه اللواء محمد صادق، واللواء سعدالدين الشاذلي رئيساً للأركان، وما لبث أن أعفى صادق من منصبه لخلاف على عمق الحرب القادمة (محدوده أم شاملة) وعين أحمد إسماعيل علي مكانه، وكان قد أعاده للخدمة وعينه مديراً للمخابرات العامة على أثر حركة 15 مايو السابقة، وظل أحمد إسماعيل، والشاذلي على قمة الجهاز العسكري يعملان بهمة ودأب على إكمال ما كان قد بدأه آخرون من تخطيط للحرب، وإعداد لمسرح العمليات، وتدريب للقوات استعداداً ليوم طال انتظاره، لقتال حقيقي، قد يكون للمرة الأولى، مع عدو سبق أن انتصر في جولات ثلاث بالخديعة، والدعم من الدول الكبرى. ()
- أنظر جدول الشخصيات والقيادات المصرية (1970 - 1974)

[1] عرفت باسم معركة رأس العش.

[2]

كانت إيلات إحدى مدمرتين تملكها إسرائيل، كما أنها كانت في رحلة تعليمية تحمل على ظهرها هيئة التدريس وطلبة الكلية البحرية العسكرية الإسرائيلية، وكانت تبحر في استقزاز سافر داخل المياه الإقليمية المصرية، وكانت هذه المدمرة في الأصل المدمرة المصرية إبراهيم والتي أسرها الإسطول الفرنسي خلال حرب 1956 أثناء عودتها لقاعدتها بعد إنتهاءها من مهمتها في قصف ميناء تل أبيب الإسرائيلي، ثم سلمتها فرنسا إلى إسرائيل، والتي أصلحتها وضمتها لقواتها البحرية.

[3]

سعى الأمريكيون لذلك منذ بيان قمة موسكو، لتحقيق تطبيع للموقف في الشرق الأوسط، وإتاحة النظر في خطوات أكثر لإحداث استرخاء عسكري Military Relaxation بالمنطقة.

[4]

ضم حكام مصر وسورية والأردن، بالإضافة إلى العراق والجزائر والسودان.

[5]

سميت حركة تصحيح.

[6]

كانت تسمى الشيفات السبع، وهم شركات أكسون، شل، موبيل تكساس، شركة البترول البريطانية، ستاندر أويل كاليفورنيا، الخليج (جلف)، شركة البترول الفرنسية.

[7]

بلغ الدعم المالي لدول المواجهة 135 مليون جنيه إسترليني سنوياً، منها 55 مليون جنيه من الكويت، 50 مليون جنيه من المملكة العربية السعودية، 30 مليون جنيه من ليبيا، إبتداء من منتصف أكتوبر 1967، ولحين إزالة آثار العدوان، خصص منه لمصر 95 مليون جنيه، للأردن 40 مليون جنيه، ولم يخصص شيئاً لسورية، لعدم حضورها المؤتمر.

[8]

بلغت نسبة الضرائب الغير مباشرة فيها 73.4% تقريباً، وهي الضرائب التي يتحملها السواد الأعظم من الشعب على السلع والخدمات.

[9]

بالإضافة للدعم العربي، فقد حصلت مصر على قروض أجنبية، من الإتحاد السوفيتي بشروط ميسرة، حيث كان السداد يبدأ بعد عام من انتهاء المشروع المخصص القرض لتمويله، وبأجل حتى 12 عام، وبفائدة 2.5%، وهو ما مكن مصر من إستكمال مجمع الحديد والصلب بقيمة تجاوزت 165 مليون دولار.

[10]

أنشأت إسرائيل فندقاً سياحياً عالي المستوى (خمس نجوم) في طابا المصرية على الحدود مع إسرائيل في رأس خليج العقبة، تعدى إنشاؤه عدة مئات الملايين من الدولارات، وشقت طريقاً له من ميناءها إيلات وأوصلت له المياه العذبة والكهرباء.

[11]

كانت ألمانيا الغربية تدفع تعويضات لإسرائيل، عوضاً عن خسائر اليهود الألمان والأوروبيون الذين أضطهدهم الحكم النازي، وكأنها الوريث الشرعي لهم.

[12]

بلغت خسائر القوات المصرية في الأفراد ما بين شهيد ومفقود، 10 آلاف جندي، 1500 ضابط، 40 طيار. وفي المعدات الرئيسية نحو 800 دبابة، 450 مدفع، 10 آلاف مركبة

متنوعة الأغراض، ومعظم الطائرات مقابل 275 قتيل، 800 جريح، 3 طيارين أسرى، 61 دبابة مدمرة لإسرائيل. وتمثل الخسائر المصرية في الطائرات 100% من القاذفات، 85% من المقاتلات والمقاتلات القاذفة. وبلغ خسائر الأردن 6092 شهيد ومفقود، 792 جريح، 463 أسير، وتدمير 175 دبابة، 150 مدفع. كما فقدت كتائبتي المغاوير (الصاعقة) المصريتان في عملياتهما في عمق إسرائيل (رام الله، الرملة) 40 شهيد، 40 أسير من قوتها البالغة 240 مقاتل مقابل 302 قتيل، 1453 جريح، 100 دبابة بين مدمرة ومعطبة لإسرائيل. أما خسائر السوريين، فقد كانت ألف شهيد، 560 أسير، 110 دبابة (منها 40 سليمة)، مقابل 152 قتيل، 306 جريح، وحوالي 100 مركبة ودبابة بين مدمرة ومعطبة لإسرائيل.

[13]

لم تكتمل دراسة أخطاء حرب 1956، ودروسها المستفادة، إلا عام 1969، أي بعد 13 عاماً من الحرب نفسها، وبعد هزيمة 1967 بعامين، وقد ثبت أخطاء القيادة العسكرية الفاتلة، والتي استمرت في مناصبها حتى هزيمة 1967. المبحث الثاني

الإعداد السياسي للحرب

لم يكن وقف القتال بين أطراف الجولة العربية الإسرائيلية الثالثة (يونيه 1967) هو نهاية الحرب بينهما. فقد وضح إصرار العرب على تصحيح نتائج تلك الجولة، واستعادة أراضيهم التي احتلت خلالها. ولما كانت قواتهم المسلحة في أوضاع لا تسمح لها بتحقيق تلك الغاية الوطنية، لذلك لجأ العرب إلى المجال السياسي، في محاولة لإيجاد مخرج من تلك الأزمة، في إطار الشرعية الدولية، بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي.

أولاً: الصراع السياسي مع إسرائيل

كان على الدول العربية الثلاث، أثر هزيمتهم في حرب يونيه 1967، الإعداد للحرب، سياسياً، استعداداً لجولة جديدة. وكان هدف الإعداد السياسي اكتساب تأييد إقليمي وعالمي، لعدالة قضيتهم في تحرير أراضيهم. ولتحقيق الهدف السياسي، سعى العرب للحصول على قرار من الأمم المتحدة، يدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويطالبها بالانسحاب منها.

كانت مصر أكثر نشاطاً، وفاعلية في التحرك السياسي، على كافة المستويات الخارجية، مستثمرة رصيداً من النفوذ السياسي القديم، لدى معظم دول العالم المستقلة حديثاً، واحتراماً سياسياً لتاريخها القديم، كدولة ذات حضارة عريقة، وتاريخ مجيد.

بدأ الصراع السياسي، لتحقيق الهدف من الإعداد السياسي، عقب وقف إطلاق النار (القرار الرقم 233)، والذي ماطلت إسرائيل في تنفيذه، حتى تستكمل أعمالها القتالية، بالوصول إلى أهدافها النهائية من الحرب بالاستيلاء على خطوط تركز على عوائق طبيعية، وهو ما لم تكن قد وصلت إليه على الجبهة السورية بعد.

كان القرار الرقم 233، الذي أصدره مجلس الأمن مساء اليوم الثاني للحرب، في 6 يونيه 1967، قد خلا من أي إشارة لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها إبان تلك الحرب (أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 233).

لم تأت الجهود الذي بذلها مندوبي الدول العربية الثلاث في الأمم المتحدة، بأي نتائج إيجابية، واستمر مجلس الأمن في الانعقاد لبحث الموقف المتدهور في الشرق الأوسط، حيث كان القتال مازال دائراً في الجبهات الثلاث، ووافق أعضاء مجلس الأمن بالإجماع على مشروع قرار سوفييتي، في 7 يونيه 1967، لوقف إطلاق النار كذلك، لا يختلف

كثيراً عن القرار الرقم 233 السابق. وأضاف مشروع قرار أمريكي عُرض يوم 8 يونيو، "المباشرة بمحادثات بمساعدة طرف ثالث، أو بمساعدة الأمم المتحدة" لبحث ترتيبات انسحاب وفصل بين القوات! وطلب مشروع قرار سوفيتي جديد في نفس اليوم (8 يونيو) بانسحاب إسرائيل، ولم يتم التصويت على القرارين.

وافقت الدول الأعضاء بمجلس الأمن أخيراً، على قرار صدر يوم 8 يونيو بالتقييد بإيقاف إطلاق النار، والذي لم يكن قد دخل حيز التنفيذ الفعلي إلا مساء يوم 10 يونيو، بعد أن حقق الإسرائيليون هدفهم باحتلال عاصمة الجولان السورية، مدينة القنيطرة الإستراتيجية.

قطع الإتحاد السوفيتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، في 10 يونيو 1967، تأييداً للدول العربية، وهو أول مكسب سياسي للعرب، الذين بدأوا صراعاً دولياً سياسياً، للحصول على قرار من المجتمع الدولي ينص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. على الجانب الآخر فإن الإتحاد السوفيتي أنذر إسرائيل والولايات المتحدة، باتخاذ إجراءات منفردة لإجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار، بما في ذلك العمل العسكري، وسارع الرئيس الأمريكي جونسون إلى إعطاء أوامره ليقرب الأسطول السادس الأمريكي، العامل في البحر المتوسط، من السواحل الشرقية، حيث سورية وإسرائيل لمسافة 100 ميل، ثم عاد ليخفضها إلى 50 ميل، وهو ما جعل السوفيت ينتهجون سياسة أكثر اعتدالاً بدت من لهجة رسائلهم في اليوم التالي، ليخسر العرب ما كسبوه، وتستمر إسرائيل في أعمالها القتالية لتحقيق أهدافها من الحرب.

ثانياً: قرار مجلس الأمن الرقم 242

بعد خمس شهور من المناورات السياسية، تقدمت بريطانيا بمشروع قرار، حصل على موافقة كل الأطراف، وصدر بالإجماع في مجلس الأمن، يوم 22 نوفمبر 1967 (القرار الرقم 242) والذي كان ينص على المبادئ التالية:

1. انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ محتلة في النزاع الأخير.
2. إنهاء حالة الحرب، والاعتراف بسيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دول المنطقة، وبحقها في العيش بسلام، في حدود آمنة ومعترف بها، ومتحررة من التهديد بالعنف، أو استعماله.
3. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
4. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
5. ضمان السيادة الإقليمية، والاستغلال السياسي لكل دولة في المنطقة، من خلال تدابير تتضمن إنشاء قطاعات منزوعة السلاح.

كما طالب القرار، أن يعين الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً خاصاً (مبعوث دولي)، يكلف بمهمة الاتصال بالأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط، ومساعدتها في التوصل إلى اتفاق فيما بينها، يحقق تسوية سلمية مقبولة، مستندة إلى بنود ومبادئ القرار الرقم 242) أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 242).

رغم نص القرار الرقم 242، على انسحاب القوات الإسرائيلية، إلا أن إسرائيل وحدها، أوجدت تفسيراً مخالفاً للقرار، حيث فسرت كلمة "أراضي"، بأنها غير محددة، لذلك فهي غير ملزمة بالانسحاب. وكانت الدول العربية، وكذلك أعضاء مجلس الأمن، يرون أن كلمة "أراضي"، يقصد بها كل "الأراضي" التي احتلتها القوات الإسرائيلية في تلك الحرب، وهو ما لم تراه إسرائيل، وتمسكت بحرفية الصياغة التي جاءت مبهمه، تحتمل التأويل والاختلاف.

كان القرار 242، بالنسبة للدول العربية، مكسباً سياسياً، رغم ما عاب صياغته من إبهام. فهو يصلح لاتخاذ قاعدة للعمل السياسي، إما بإجبارها على تنفيذه طبقاً للمفهوم الحقيقي له، أو كشفها أمام العالم، سياسياً، باعتبارها الرفض لتتفيذ إرادة المجتمع الدولي.

قبلت مصر قرار مجلس الأمن، القرار الرقم 242

[1]

، تحت ضغط الموقف العسكري المتدهور، ولحين إعادة بناء قواتها المسلحة، وتنمية قدراتها القتالية. كما أن قبول القرار، يحقق خطوة نحو الهدف السياسي، إذ يوضح المرونة في الموقف السياسي العربي، مقابل التعنت الإسرائيلي، ويؤكد الاستعداد للتوصل لحل سلمي من جانب العرب، رداً على الدعاية الصهيونية، التي تبرز العرب متعاطفين للحرب والدمار. من جهة أخرى فإن القرار لم يحقق المطلب الإسرائيلي بالمفاوضات المباشرة مع العرب، وإنما يقرر تعيين ممثل شخصي للأمين العام، كوسيط بين الأطراف المتنازعة، ورفع تقرير عن ذلك.

ثالثاً: التصعيد العسكري للموقف

كانت الدفاعات على الجبهة المصرية، غرب القناة، تزداد تجهيزاً، وقوة، تدريجياً. كما أصبحت القوات المدافعة عنها أكثر عدداً، وأحسن تدريباً، نسبياً. وهو ما كان يحدث كذلك على الجبهات الأخرى، ورأت مصر أن تُصعد الموقف عسكرياً، حتى لا يتجمد، فانتقلت إلى مرحلة جديدة، سميت بحرب الاستنزاف، وشاركت الجبهتان الأخيرتان فيها كذلك باشتباكات بالمدفعية، وتسلات للفدائيين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة.

كانت مصر تهدف من التصعيد العسكري المحسوب، استنزاف في القوات الإسرائيلية، وتذكير العالم باستمرار احتلال القوات الإسرائيلية، للأراضي العربية المجاورة، لذلك صعدت من أعمالها من اشتباكات بالأسلحة الثقيلة والمدفعية عبر قناة السويس، إلى العبور واقتحام النقاط القوية للدفاع الإسرائيلي شرق القناة (خط بارليف) بقوة تدرجت في الحجم من مجموعة أفراد إلى وحدة كاملة بأسلحتها الثقيلة، ومن البقاء عدة دقائق لإنهاء الاشتباك مع القوة الإسرائيلية، إلى البقاء يوم كامل (24 ساعة) وإدارة القتال لاقتحام الدفاعات والاستيلاء عليها، ثم احتلالها وصد الهجمات المضادة لاستردادها، وهو ما أفاد جيداً بعد ذلك.

رابعاً: جهود المبعوث الدولي لتنفيذ القرار الرقم 242

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الرقم 242، عين الأمين العام للأمم المتحدة، يونانث U Thant، السفير جونار يارنج، السويدي الجنسية، ممثلاً شخصياً له في منطقة الشرق الأوسط، للاتصال بدول المنطقة، وتشجيعها على التوصل لاتفاق بينها، في إطار مبادئ ونصوص القرار الرقم 242. على إثر ذلك قام المبعوث الدولي، بعدة رحلات بين الدول الأربعة، والأطراف المعنية.

قام المبعوث الدولي يارنج، بعدة اتصالات بين الأطراف المعنية محاولاً تقريب وجهات النظر، ثم قدم تقريره إلى مجلس الأمن عما تم في المهمة المكلف بها، والتي مرت بمراحل ثلاث من التعنت الإسرائيلي. في المرحلة الأولى، وضح أن لإسرائيل موقف خاص متخذ مسبقاً، بعدم التوصل إلى حل إلا عن طريق المفاوضات المباشرة، وأنها لن تنسحب من الأراضي التي احتلتها، إلا بعد التوصل إلى الحل الذي ترضاه، ورفضت التصريح باستعدادها لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 242، واصفة إياه، بأنه مجرد إطار للاتفاق، لا ينفذ إلا من خلال المفاوضات المباشرة.

[2].

في المرحلة الثانية، أكدت إسرائيل للمبعوث الدولي يارنج، الموقف السابق، وطلبت الاتفاق على حدود آمنة لها قبل الانسحاب

[3]

وفي المرحلة الثالثة، سلم يارنج لأطراف النزاع، مذكرة رسمية مكتوبة، تطالبهم بالالتزام بتنفيذ القرار الدولي الرقم 242، وتزامن ذلك مع قبول الأطراف مبادرة وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز، والتي توقفت بمقتضاها الاشتباكات على خطوط وقف إطلاق النار (حرب الاستنزاف)، وقد نصت على عودة الأطراف المتنازعة إلى التفاوض لحل القضية سلمياً، إلا أن إسرائيل امتنعت عن حضور أي مباحثات لمدة أربعة أشهر.

قدم السفير يارنج مذكرة، في فبراير 1971، إلى كل الأطراف يحثهم على تقديم تصريحات بالالتزام بتنفيذ القرارات الدولية. وافقت مصر على المذكرة الدولية، وردت إسرائيل بتعليقات على مذكرة مصر، دون أن تذكر قبولها، أو رفضها، للمذكرة، والالتزامات المطلوبة منها، وأصرت على عدم الانسحاب من خطوط وقف القتال 1967، مجدداً.

وجه يوثانت، نداء إلى إسرائيل، يحثها على الرد الإيجابي على مذكرة مبعوثه الشخصي يارنج، إلا أنها تمسكت بتعنتها، واستمرت في تجاهل مساعي يارنج لبدء المباحثات، ورفضت كذلك الإعلان عن استعدادها لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 242، وأدى ذلك إلى فشل مهمة المبعوث الدولي وانتهائها. وفي خلال ذلك هاجمت إسرائيل الأردن وعبرت خط وقف إطلاق النار (نهر الأردن) للضفة الشرقية منه يوم 21 مارس 1968، واقتحمت بلدة الكرامة القريبة من الحدود، في محاولة يائسة للوصول إلى قواعد الفدائيين الفلسطينيين، الذين كانوا ينطلقون كثيراً، من الأراضي الأردنية إلى الضفة الغربية المحتلة، للقيام بعمليات فدائية داخلها.

رغم الضغوط الأمريكية على الأردن، حتى لا يرفع شكوى لمجلس الأمن، فإن الملك حسين، ملك الأردن، أصر على إثارة موضوع هذا الاعتداء، وصدر قرار من مجلس الأمن بإدانة العدوان الإسرائيلي، بعد محاولة فاشلة للمندوب الأمريكي بالمجلس (جولدبرج) لإدانة المقاومة الفلسطينية بجانب إسرائيل كذلك ووضح من هذا القرار مدى استهانة إسرائيل بالرأي العام العالمي، وغرورها (القرار الرقم 248 بتاريخ 24 مارس 1968). (أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 248 إدانة عمل إسرائيل العسكري الواسع النطاق والمتعمد ضد الأردن (الكرامة))

عبر الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، عن المطالب الإسرائيلية ونظرتها للأمر، في المشكلة التي أصبحت تسمى "أزمة الشرق الأوسط"، في تصريح له أذيع رسمياً، "أن العودة إلى مواقع 4 يونيو 1967، لن تأتي بالسلام، ويجب أن يكون هناك حدود آمنة، كما أنه يجب أن يكون هناك حدود معترف بها... يتفق عليها بواسطة الجيران المعنيين، للتحول من الهدنة إلى السلام". وكان ما صرح به يعني المفاوضات المباشرة مع إسرائيل خارج إطار القرار الرقم 242.

من جهة أخرى، فإن الرئيس الفرنسي شارل ديغول، كان واضحاً في الإفصاح عن رأيه، بأنه ضد العدوان الإسرائيلي، وضرورة انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 يونيو 1967. كما كان يرى أن إسرائيل قد أصبحت حقيقة واقعة، ويجب الاعتراف بها. ويوضح الموقفان المتناقضان الرئيسيين من الدول الغربية العظمى والكبرى، مدى انقسام الرأي فيهما وتأرجحه بين الحق والباطل مما يتطلب جهوداً دبلوماسية أكبر على الصعيد الأوروبي.

وجهت مصر مذكرة إلى السفير يارنج، في 19 أكتوبر 1968، تطلب فيه إجابة إسرائيل عن سؤالين، أولهما، هل إسرائيل مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 242؟ والثاني، هل ستسحب إسرائيل قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة نتيجة لعدوانها في 5 يونيو 1967؟. ولم ترد إسرائيل على الأسئلة المصرية، بل أرسلت تطلب عقد اتفاق منفرد بينها وبين مصر لإقامة سلام عادل ودائم. وهو ما رفضته مصر، وقد كرر وزير الخارجية الأمريكي دين راسك هذا الطلب في مقابلة له مع وزير الخارجية المصري محمود رياض، في نيويورك، في 2 نوفمبر 1968، عندما عرض مشروعاً للسلام مع إسرائيل من 7 نقاط

[4]

، وقد رفض هذا العرض كذلك، لعدم اشتراك باقي الدول العربية المعنية.

خامساً: المشروع السوفيتي

قدم السوفيت لمصر، في شهر ديسمبر 1968، مشروعاً لحل الأزمة، يتضمن جدول زمني لتنفيذ القرار الرقم 242، مقترحين تقديمه للسفير يارنج، إلا أن المصريين رأوا أن يقدمه السوفيت بأنفسهم للولايات المتحدة، وقد بادر الأمريكيون لرفضه، مما أوضح أن إدارة ريتشارد نيكسون الجديدة، لا تختلف عن إدارة ليندون جونسون السابقة، بالنسبة لقضية الشرق الأوسط.

وخلال تلك اللقاءات، الرامية إلى إيجاد حل سلمي، صعدت إسرائيل من عدوانها بشن هجمات جوية، على بلدة السلط الأردنية عدة مرات، في 16 أغسطس 1968، وفي 1 إبريل 1969 أدانها مجلس الأمن بالإجماع، بقراريه الرقم 256، الرقم 265. وأغارت جواً كذلك، على مطار بيروت الدولي، وجنوبي لبنان، وأدانها مجلس الأمن بالإجماع، مرة أخرى، في قراريه الرقم 262 بتاريخ 31 ديسمبر 1968، والرقم 270 بتاريخ 26 أغسطس 1969، لتوسع من عملياتها العدوانية ضد لبنان كذلك، مؤكدة للعالم بذلك، أنها لا تنوي الحل السلمي، أو حتى تنفيذ قرارات المجلس الدولي. (السلط) أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 256 إدانة الهجوم الإسرائيلي على الأردن (السلط) و)

وثيقة قرار رقم 262 (1968) إدانة الهجوم الإسرائيلي على مطار بيروت و)

وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 265 إدانة الهجوم الإسرائيلي على الأردن (السلط) و)

وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 270 إدانة العدوان الإسرائيلي المتعمد على جنوبي لبنان و)

سادساً: المبادرة الفرنسية

كان من الواضح، أن المجموعة الأوروبية الغربية، مازالت غير مؤهلة للقيام بعمل سياسي جماعي، فهي مازالت في طور التنظيم اقتصادياً، كما أنها لا ترغب في معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، الحليفة الرئيسية في الحلف الدفاعي عن الأمن الأوروبي الغربي (حلف شمال الأطلسي، المعروف باسم الناتو اختصاراً N.A.T.O).

وقد أوضح ذلك وزير خارجية فرنسا، في لقاء له مع نظيره المصري في الأمم المتحدة عام 1968، وقد اتفقا خلال تلك المحادثات الودية، على ضرورة أن يكون للدول الكبرى، دور في مساندة مهمة يارنج، التي باتت على وشك التوقف.

قدمت فرنسا مبادرة إلى الدول الكبرى والعظمى (الولايات المتحدة، الإتحاد السوفيتي، بريطانيا) في 16 يناير 1969، تقترح فيها التقاء مندوبيهم الأربعة لبحث قضية السلام في الشرق الأوسط، وهي فكرة سبق أن طرحها الرئيس الفرنسي ديغول. قبل أن تحظى فرنسا بردود من الدول الثلاث، كانت إسرائيل قد أعلنت، في تصريح رئيس وزرائها ليفي أشكول في 9 فبراير 1969 أن أهدافها في هذه المرحلة، هي عدم التخلي عما تعتبره حدودها الآمنة، وهو حق تطالب بالاعتراف به، وأن ما تراه من إجراءات لتحقيق حدودها في هذا الوقت هو:

1. ضم القدس العربية.
2. استمرار احتلال مرتفعات الجولان السورية.
3. استمرار احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن.
4. دمج قطاع غزة مع إسرائيل إدارياً واقتصادياً.

5. استمرار احتلال شرم الشيخ، ومنطقة خليج العقبة، مع استمرار وجود قواتها في بعض أجزاء من سيناء المصرية.

6. إقامة مستعمرات إسرائيلية، في الأراضي المحتلة.

بدأ مندوبو الدول الأربع العظمى والكبرى، في الاجتماع في نيويورك، وحاول المبعوث الدولي إحياء مهمته المتوقفة منذ فترة، مستغلاً اجتماعات الدول الأربع، فأرسل للدول المعنية بتساؤلات لتحديد المواقف بالنسبة للقرار 242، لم يحصل إزاءها على ردود تخالف ما سبق أن توصل إليه.

اقترح الوفد الفرنسي، في أول اجتماع للدول الأربعة في 3 أبريل 1969، إصدار إعلان للمبادئ والنوايا، على أن يوضح فيه مبدأ الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية السابق احتلالها في حرب يونيو 1967، مقابل إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية الثلاث وإسرائيل، تنفيذاً للقرار 242. وقد رفض الوفد الأمريكي إصدار الإعلان، وتأجلت الاجتماعات الرباعية، لإفساح المجال لمشاورات ثنائية بين الوفدين الأمريكي والسوفيتي.

سابعاً: المشروع الأمريكي للحل السلمي

كانت إسرائيل تسعى لحل منفرد مع مصر، مقابل انسحابها من سيناء، وأصررت مصر على أن أي حل، لا بد أن يكون للمنطقة كلها، والقضية الفلسطينية كذلك، وهو ما كانت تريد إسرائيل تجنبه، لذلك بدأت إسرائيل في تكثيف غاراتها الجوية، على الجبهة المصرية، ووسعت من دائرة الاشتباكات، بنقل الغارات للعمق المصري، مستفيدة من تفوقها الجوي، والنقص في الطيارين المصريين المقاتلين، وضعف شبكة الدفاع الجوي، والتي كان يجري استكمالها بجهد يفوق التصور لتغطي المواقع الحيوية داخل مصر، وتضفي حماية على القوات الموجودة بالجبهة كذلك. وكان الرد المصري على كثافة الغارات الجوية الإسرائيلية، زيادة كثافة الاشتباكات بالمدفعية، ودفع عناصر مقاتلة إلى الضفة الشرقية للفتاه، لنصب الكمان للدوريات الإسرائيلية، والإغارة على نقطها الحصينة، مما زاد من حجم الخسائر الإسرائيلية، وازداد الموقف اشتعالاً على الجبهة المصرية.

كان الموقف الأمريكي يزداد انحيازاً لإسرائيل، فهي لم تؤيد مهمة يارنج، وعطلت المحادثات الرباعية على ضوء المبادرة الفرنسية، وسعت إلى فرض الحل المنفرد مع مصر، والذي أثير دائماً في أي لقاء يجمع مسؤول مصري مع مسؤول أمريكي، ثم سعت مرة أخرى ليوافقه الإتحاد السوفيتي على ذلك الحل المنفرد، خلال المباحثات الثنائية، التي حلت محل المباحثات الرباعية، وهو ما رفضه الإتحاد السوفيتي.

بعد أن تسبب الانحياز الأمريكي لإسرائيل في إجهاض كل محاولات التسوية العادلة، تقدم الأمريكيون في 15 مايو 1969، بمشروع من ثلاث عشرة نقطة، لحل منفرد بين مصر وإسرائيل، لم ينص بوضوح على انسحاب إسرائيل من سيناء، ويضيف اقتراحاً بنزع سلاح سيناء، ومضيفاً لكثير من الالتزامات على مصر، لم ترد بقرار مجلس الأمن. بالطبع لم يلق هذا المشروع أي اهتمام، لابتعاده تماماً عن المطالب المصرية والعربية.

عاد الأمريكيون مجدداً، في 15 يولييه 1969، للتقدم بمشروع جديد من أربعة عشر نقطة، قدمه جوزيف سيسكو، وكيل وزارة الخارجية الأمريكي إلى السوفيت، كرد على المقترحات السوفيتية، وكان الهدف الأمريكي من المشروع، إبراز قوة المعاونة الأمريكية لإسرائيل، لإخراج الإتحاد السوفيتي، لذلك جاء المشروع الأسوأ في محاولات الحل السلمي، حيث تضمنت نقاطه الأساسية الآتي:

1. إجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف يارنج.

2. انسحاب إسرائيل إلى حدود يتم الاتفاق عليها، مع استبعاد الانسحاب إلى حدود مصر الدولية [5].

3. نزع سلاح جميع المناطق التي تنسحب منها إسرائيل.

4. اعتبار مضيق تيران طريقاً مائياً دولياً.

5. استمرار احتلال إسرائيل لشرم الشيخ.

6. إنهاء حالة الحرب بين البلدين، بمجرد إيداع وثائق الاتفاق في سكرتارية الأمم المتحدة.

7. التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة مع مصر والأردن.

8. بحث إمكانية إدارة قطاع غزة مؤقتاً بواسطة الأمم المتحدة.

9. للفلسطينيين اللاجئين منذ عام 1948، حق العودة، أو توطينهم حيث يعيشون، في إطار اتفاقية تحدد الإعداد المسموح بعودتها سنوياً.

كان المشروع يتبنى الموقف الإسرائيلي تماماً، كما لم يذكر نقاط خلاف أخرى، ليتم تحديدها نهائياً عند التفاوض، المباشر، بين مصر وإسرائيل. لذلك رُفِضَ المشروع، دون مناقشة، أي من بنوده. وفي الشهر التالي (أغسطس 1969)، كانت الولايات المتحدة تسلم إسرائيل صفقة طائرات جديدة من القاذفات المقاتلة الحديثة، من نوع فانتوم. وفي سبتمبر 1969، صَعَّدتْ مصر الاشتباكات على الجبهة، بما عرف بمرحلة الردع، والتي زاد فيها حجم القوات التي تعبر القناة وتدمر أهداف إسرائيلية شرقها، وهو ما تحفظ عليه السوفيت، وتجاهلت مصر تحفظاتهم.

ثامناً: مبادرة روجرز

كانت مصر تزيد من ثقل الاشتباكات مع إسرائيل، وتصمد لغاراتها الانتقامية. وكان الأمريكيون ينتظرون قيام انقلاب، يطيح بالرئيس المصري جمال عبدالناصر، حين حدث، في الدول العربية، انقلابان متتاليان، بفارق ثلاث شهور بينها، الأول في 25 مايو 1969، حيث استولى جعفر النميري على الحكم في السودان، والثاني في 1 سبتمبر 1969، بقيادة معمر القذافي في ليبيا، وقد أيد الاثنان مصر، على الفور، وكانت أهمية هذا التأييد من كونه صادراً من دولتين هما الجارتان الأخريان لمصر، ويعني ذلك اكتساب مصر لعمق إستراتيجي هام غرباً وجنوباً، مكنها من نشر بعض من منشآتها الهامة فيهما، حيث انتقل إلى ليبيا الكلية البحرية، بينما نقلت الكلية الحربية إلى السودان. وقد وضح من البداية العداء بين قادة الثورتين، والولايات المتحدة الأمريكية.

نتيجة لعنف القتال على الجبهة المصرية، وارتفاع الخسائر الإسرائيلية في الأفراد من جراءها، إضافة لخسائرها المتزايدة في الطائرات، بواسطة حائط الصواريخ المصري الشهير، تقدم وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز في 9 ديسمبر 1969، بمبادرة لوقف إطلاق النار لفترة محددة (ثلاث شهور)، ووجه نداء إلى الأطراف المعنية للتفاوض مجدداً عن طريق المبعوث الدولي جونار يارنج، لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 242 [6].

كانت مبادرة روجرز، في صورة مقترحات، تضمنت عدة نقاط، تلخصت في:

1. موافقة مصر وإسرائيل على جدول زمني، من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التي احتلتها خلال حرب 1967.

2. إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.

3. تصبح الحدود الدولية، بين مصر وأراضي فلسطين تحت الانتداب، هي الحدود الآمنة، والمعترف بها بين إسرائيل ومصر.

4. يتضمن الاتفاق مناطق منزوعة السلاح، مع اتخاذ إجراءات فعالة في منطقة شرم الشيخ، لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، وترتيبات أمنية في قطاع غزة.

5. تؤكد مصر حق جميع الدول بما في ذلك إسرائيل في حرية الملاحة.

6. يوافق الطرفان على الاعتراف بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي، والحق في الحياة في سلام آمن، داخل حدود آمنة حرة من التهديدات باستخدام القوة.

7. يوافق الطرفان، على قبول شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، كما يتم الاتفاق عليها، في الاتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل.

8. يتم تسجيل الاتفاق النهائي كوثيقة، يتم توقيعها بواسطة الطرفين، وإيداعها في الأمم المتحدة.

9. يوافق الطرفان على تسليم الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه.

كان هناك تحفظات من مصر، على بعض نقاط المبادرة، كما كان بها نقاط إيجابية مشجعة، لأول مرة، منها الانسحاب الإسرائيلي لحدود مصر الدولية، والاعتراف بضرورة الحل الشامل، لذلك لم ترفضها مصر، وإنما سعت لمواصلة الاتصال مع وزير الخارجية الأمريكي، لمزيد من المعرفة للموقف الأمريكي، من باقي الأطراف المعنية.

أعلنت المبادرة في 9 ديسمبر 1969، ورفضتها إسرائيل في اليوم التالي مباشرة، ولم تحاول الولايات المتحدة الضغط عليها، ورفضها السوفيت كذلك، في رد رسمي في 3 يناير 1970، متعللين بعدم تحديد الجدول الزمني، وأن التفاصيل تُركت للمباحثات، وأن بعض النقاط انتقصت من سيادة مصر.

قبل الرئيس المصري جمال عبدالناصر، مبادرة روجرز في 23 يولييه 1970، وبدأ سريان وقف إطلاق النار في 8 أغسطس 1970، بعد مفاوضات بين الجانبين، برعاية أمريكية، وكانت إحدى الشروط لموافقة إسرائيل على المبادرة - رغم رفضها السابق - أن يسرى وقف إطلاق النار في وقت قريب، مع امتناع كلا الطرفين عن تغيير الوضع العسكري، لمسافة 50 كم من القناة شرقاً وغرباً، فلا تضاف أسلحة أو ينشأ مواقع طوال فترة سريان الاتفاق (90 يوماً).

وفي عمل يشبه المستحيل، قام المصريون يوم 7 أغسطس 1970، بتحريك 14 كتيبة صواريخ أرض / جو من مواقعها الأمامية، الأقرب للجبهة، إلى غرب القناة مباشرة، في محلات مخططة، واستكملت التجهيزات الهندسية الوقائية، اللازمة لها، وكذلك مواقعها التبادلية والهيكلية، قبل منتصف ليلة 7 - 8 أغسطس 1970، وهو موعد بدء سريان الاتفاق، لتكسب مصر نقطة هامة، باستغلال المبادرة، ولعلها النقطة الوحيدة التي كانت مكسباً من قبول تلك المبادرة، التي لم تنفذ منها إسرائيل سوى وقف إطلاق النار، والذي كانت ترنو إليه، بعد أن أثنختها الجراح من جراء الضربات المصرية في حرب الاستنزاف المتصاعدة الأداء والقوة [7].

وقد احتوت التحركات الدبلوماسية الأمريكية، الأزمة التي أثارها إسرائيل من جراء تقدم الصواريخ المصرية شرقاً حتى 10 - 20 كم من القناة.

تاسعاً: مبادرة السادات

كانت إسرائيل قد جمدت مبادرة روجرز، عندما أعلنت في 6 سبتمبر 1970، أي بعد شهر واحد فقط من سريانها، رفضها لأي اتصال مع المبعوث الدولي يارنج، وأضاف الأمريكيون إلى ذلك قراراً بإمداد إسرائيل بثماني عشر طائرة فانتوم، تعويضاً لها عن خسائرها خلال فترة حرب الاستنزاف. وفشلت المبادرة الأمريكية، بتغلب مستشار الأمن الوطني للرئيس الأمريكي، هنري كيسنجر، على وزير الخارجية وليم روجرز، بإقناعه للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بأن مصلحة الولايات المتحدة هي مساعدة إسرائيل، باعتبارها حليفاً طبيعياً في المنطقة.

قبل أن تنتهي فترة وقف إطلاق النار الأولى، توفى الرئيس جمال عبدالناصر في 28 سبتمبر 1970، وتولى الرئاسة بعده الرئيس محمد أنور السادات، والذي وافق على تمديد فترة وقف إطلاق النار، التي كانت ستنتهي في 5 نوفمبر 1970.

وفي مناقشات تمديد وقف إطلاق النار، في الأمم المتحدة، فاجأ وزير الخارجية الأمريكي الجميع برفضه التمديد لمدة ثلاثة أشهر، وطالب بتمديد غير محدد المدة، أي وقف دائم لإطلاق النار، في الوقت الذي كانت إسرائيل ترفض الاتصال بيارنج، وهو ما يعني عملياً تجميد الموقف مرة أخرى، وضياع ثلاث سنوات من الاشتباكات مع إسرائيل، كان أحد أهدافها استمرار تذكير العالم بالقضية.

قبل انتهاء الفترة الثانية لوقف إطلاق النار بيوم واحد، والتي كان من الصعب الموافقة على تمديدها فترة ثالثة، لاعتبارات سياسية عربية ومحلية، أعلن الرئيس السادات في 4 فبراير 1971، عن مبادرة، محدداً معالمها الرئيسية في خمس نقاط تضمنت:

1. انسحاب إسرائيل جزئياً من الأراضي العربية المحتلة، كمرحلة أولى، تبدأ مصر على أثرها في تطهير قناة السويس، وفتحها للملاحة الدولية.
2. تقبل مصر مد وقف إطلاق النار لمدة محددة، يضع خلالها السفير يارنج جدولاً زمنياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 242.
3. تعبر القوات المسلحة المصرية إلى شرق القناة، مع وضع ترتيبات - تقبلها مصر - تحقق الفصل بين القوات المتحاربة، خلال فترة وقف إطلاق النار المحددة، والتي إذا انتهت دون تقدم ملموس، يكون من حق القوات المسلحة المصرية تحرير الأراضي العربية المحتلة بالقوة.
4. ترفض مصر أي مناقشة حول نزع سلاح سيناء، ولكنها مستعدة لقبول مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود وفقاً لقرار مجلس الأمن.
5. ترفض مصر أي شكل للوجود الإسرائيلي في شرم الشيخ.

لإفساح وقت لدراسة مبادرة الرئيس السادات، وافقت مصر على مد العمل باتفاق وقف إطلاق النار لمدة شهر واحد، ينتهي في 7 مارس 1971، والتي انتهت بالفعل دون أي تقدم، ودون تجديد لوقف إطلاق النار، ولم يعد هناك التزام من مصر، أمام العالم للاستمرار في حالة الجمود التي مازالت تحاول إسرائيل فرضها كأمر واقع، باستغلال التأييد الأمريكي الكامل لها، وحجم التسليح الضخم والمتقدم الذي تحصل عليه منها.

كان المجتمع الدولي، عدا الولايات المتحدة الأمريكية فقط، مقتنعاً بأن مصر والعرب، قد طرقتوا كل السبل الدبلوماسية، للوصول إلى حل عادل، وتصدت إسرائيل لكل المحاولات بعناد وصلف أوصلها للفشل، بما في ذلك المبادرة الأمريكية التي هاجمتها إسرائيل وهاجمت وزير الخارجية الأمريكي الذي قدمها. بل أن بعض المسؤولين في دول أوربية (غربية وشرقية) أشار في لقاءات ثنائية مع المسؤولين المصريين، بأن مصر قد تخطت المعقول في مبادرة السادات، بالموافقة على انسحاب جزئي، بدلاً من حل شامل.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلفها إسرائيل، تضغط على مصر لعدم استئناف العمليات العسكرية (حرب الاستنزاف مرة أخرى)، وأشاعت في الأوساط الدولية ذلك، لإحراج الموقف المصري. وأيدت الدول الصديقة، خاصة دول عدم الانحياز ضرورة بدء مصر لعمليات عسكرية، لإعادة تحريك القضية دولياً، وتغيير المفاهيم الجامدة التي وصلت إليها المحادثات الدبلوماسية.

وقعت مصر، مع الإتحاد السوفيتي، في 27 مايو 1971 معاهدة صداقة وتعاون لمدة 15 عاماً، يشير أحد بنودها الرئيسية، إلى تقديم الإتحاد السوفيتي لمصر دعماً عسكرياً من الأسلحة، تتيح لها العمل على تحرير أراضيها المحتلة، رغم تحفظ القيادة السوفيتية على قيام مصر بعمل عسكري لتحرير الأرض.

انتهى عام الحسم، 1971، دون أي تقدم

[8]

، وحدثت تغييرات كثيرة في القيادات المصرية اثر حركة التصحيح في 15 مايو، وفشلت مقابلة طلبها هنري كيسنجر مع وزير الخارجية المصري في الوصول إلى جديد، وأهملت مبادرة تقدم بها السناتور فولبرايت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ كانت تستند في جوهرها على قرار مجلس الأمن الرقم 242، لرفض إسرائيل لها. ووضح أن كل الجهود الذي بذلها الرئيس المصري السادات مع الأمريكيين، ليحركهم نحو حل سلمي، لم تلق استجابة، وفسرت بضعف مصر، لذلك حولوها إلى اتفاقية جزئية لفتح قناة السويس، بدلاً من حل فردي، إمعاناً في التأييد الأمريكي لإسرائيل.

أعلن الرئيس المصري عن الضباب الذي اكتنف السياسة الدولية في عام الحسم مما أدى إلى عدم التوصل لنتيجة حاسمة، وأشار إلى الحرب الأهلية في باكستان (مارس 1971)، والتدخل الهندي لفصل الإقليم الشرقي من باكستان

[9]

(3- 16 ديسمبر 1971). وقد شغلت تلك الحرب، القوى العظمى والكبرى لفترة من الزمن، بعيداً عن قضية الشرق الأوسط، كمبرر لذلك التأخر عن الحسم.

انفجر الموقف الداخلي في مصر، شعوراً باليأس من تغيير الموقف، وقام طلبة الجامعات بتظاهرات تطالب بالحرب مع إسرائيل في يناير 1972، وساءت العلاقات بين مصر والإتحاد السوفيتي لتلكه في إمداد مصر بالسلح الذي تحتاجه في الوقت المناسب، وكان قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت من مصر، وكذلك وحدات الدفاع الجوي السوفيتية بمعداتهما، والذي أخطر به السفير السوفيتي في 8 يولييه 1972، محدداً يوم 17 يولييه كحد أقصى للمغادرة، ولم يتعرض قرار رحيل السوفيت عن مصر لمعاهدة الصداقة، والتي اعتبرها الطرفان مازالت قائمة.

كان قرار طرد المستشارين السوفيت من مصر يرتكز على ثلاث اعتبارات واضحة، واعتبار رابع لم يتضح إلا بعد الحرب:

1. موقف الإتحاد السوفيتي من إمداد القوات المسلحة بالمعدات والأسلحة وتسويهم في ذلك. وكان ذلك الاعتبار هو ما فسر به الجميع القرار المفاجئ.

2. ألا تبدأ الحرب، وفي مصر خبراء سوفيت، وهو اعتبار أستنتجه البعض.

3. الحد من الوضع الغير طبيعي للسوفيت، والذي اقترب من شكل النفوذ البريطاني في مصر، وقت احتلالها.

4. ظن الجميع شرق وغرب، وكذلك إسرائيل، أن مصر لن تدخل معركة بعد أن طردت السوفيت، حيث سيتعثر تدريب القوات، ويتوقف الإتحاد السوفيتي عن إمداد مصر بالأسلحة، وهو ما ساعد على نجاح خطة الخداع الإستراتيجية، وكان هذا الاعتبار الذي أتضح بعد الحرب.

عاشراً: الدعوة لدورة طارئة لمجلس الأمن

استمرت المباحثات واللقاءات الثنائية بين المسؤولين المصريين، ونظراتهم في الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والدول الكبرى، والدول الأوروبية بقسميها الشرقي والغربي، دون التوصل لأي نتيجة، وبدا أن سياسة الوفاق بين القطبين، سببت تجمد الموقف ووصوله إلى حالة اللاسلم واللاحرب، مما جعل مصر تكثف تحركها السياسي في النصف الأول من عام 1973، وطلبت أن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً شاملاً لجهود المنطقة الدولية حول الوضع في الشرق الأوسط، منذ بداية الأزمة 1967. بتقديم الأمين العام للتقرير في مايو 1973، طالبت مصر باجتماع مجلس الأمن في 6 يونيو لمناقشة التقرير، والذي أوضح دور إسرائيل في إعاقة تنفيذ القرار الرقم 242.

أوقف المجلس مناقشاته للتقرير، مع بدء زيارة الرئيس السوفيتي بريجنيف إلى واشنطن، أملاً في نتائج إيجابية للقضية نتيجة لقاء زعمي الدولتين العظميين، ثم عاد للاتقاد في منتصف يولييه، وطالب مندوب مصر بمشروع قرار يدين إسرائيل، تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز الأعضاء بالمجلس (الهند، وغينيا، وكينيا، وبيرو، ويوغسلافيا، والسودان). وتضمن المشروع إدانة شديدة لإسرائيل لاستمرارها في احتلال الأراضي العربية، وعدم تعاونها مع الممثل الخاص للأمين العام. وصوت الجميع لصالح المشروع، عدا الصين التي امتنعت عن التصويت، لرفضها الاعتراف بإسرائيل أصلاً، والولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت حق الاعتراض (الفيتو) لتسقيط المشروع، وهو ما كان السادات يتوقعه تماماً.

حاول السادات، محاولة أخيرة، دفع الإدارة الأمريكية للتحرك نحو السلام، فأدلى بحديث لمجلة نيوزويك الأمريكية، أشار فيه لقرب نشوب حرب، إلا أن الأمريكيون، والإسرائيليون كذلك، لم يأخذوا التصريح مأخذ الجد.

انتهت كل فرص السلام، وانطلقت مصر لتكتمل استعدادها لخوض الحرب، لتحقيق الهدف بتحرير الأرض، بعد أن سُدَّت كل سبل الحل السلمي بتعنّت إسرائيل، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها.

[1]

لم تقبل كل الأطراف القرار، فقد قبلته مصر والأردن وإسرائيل، بينما رفضته سورياه (قبلته بأسلوب غير مباشر عام 1973)، وعارضته منظمة التحرير الفلسطينية (قبلته عام 1981).

[2]

علق الرئيس المصري جمال عبدالناصر على القرار، في جلسة مجلس الوزراء المصري، يوم 18 فبراير 1968، 'إننا سوف نتعاون مع يارنج برغم إيماننا من الآن بفشله في مهمته.

[3]

كانت مصر ترى أن القرار الرقم 242 يشمل خطة لتسوية النزاع، لذلك كانت تطالب بتنفيذها، طبقاً لإجراءات يضعها المبعوث الدولي، وهو ما رفضته إسرائيل.

[4]

أشار الوزير الأمريكي في نهاية اللقاء على أن الإدارة الأمريكية لجونسون على وشك التغيير، وأنها لن تضغط على إسرائيل، وكذلك أي إدارة أمريكية أخرى يأتي بها الناخبون.

[5]

يسمح ذلك البند لإسرائيل بتعديل الحدود الدولية المصرية، بما يتناسب مع أطماعها.

[6]

إسرائيل هي الجار الثالث، شرق مصر.

[7]

تلقى الإسرائيليون أنباء وقف إطلاق النار بارتياح بالغ، وعلقت رئيسة الوزراء جولدا مائير على ذلك، بأنه الآن ستخلو نشرات الأخبار من الصوت الحزين للمذيع وهو يعلن أسماء الشباب الإسرائيلي القتلى

[8]

كان الرئيس السادات قد أعلن في خطاب ألقاه في القوات البحرية المصرية، في 22 يونيو 1971، أن عام 1971 هو عام الحسم، وكرر ذلك في الخطاب السنوي في 23 يولييه 1971، أمام المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي (التنظيم السياسي الوحيد في مصر في ذلك الوقت)، ذاكراً أن الأمة العربية مقبلة على مرحلة حاسمة في التاريخ، وأن عام 1971 هو عام الحسم.

[9]

أصبح دولة مستقلة تحت اسم بنجلاديش.
المبحث الثالث

الإعداد العسكري للحرب

كانت آثار نتائج حرب يونيو 1967، قاسية على القوات المسلحة، فقد تفككت الوحدات، وفقدت معظم أسلحتها الرئيسية، واستشهد من أفرادها الكثيرين. وأدى انهيار الروح المعنوية، إلى تدهور مستوى الانضباط العسكري، وهو أساس نجاح الأعمال القتالية، وفقدت القوات المسلحة قدرتها القتالية، وتدنى مستوى التدريب بها، نتيجة لبقاء الجنود لفترة ليست بالقصيرة في أوضاعهم الدفاعية، دون ممارسة تدريب فعلي يحافظ على مستوى الأداء القتالي للقوات.

بتحبة القيادات العسكرية السابقة، تعينت قيادات جديدة، روعي أن تكون أفضل تأهيلاً بالعلم العسكري المتطور، حازمة يمكنها إعادة السيطرة على القوات المسلحة، ورفع مستوى انضباطها. لذلك تم اختيار الفريق محمد فوزي، قائداً عاماً (ثم وزيراً للحربية)، وهو معروف بقدرته على فرض الانضباط، لصرامته. وكان قد عمل مديراً للكلية الحربية من قبل، أحرز فيها نجاحاً واضحاً بتخريج دفعات من الضباط تميزت بالانضباط العالي. كما عين الفريق عبدالمنعم رياض رئيساً للأركان، وكان يقود العمليات في الجبهة الأردنية عام 1967، وهو قائد مشهود له في التخطيط للعمليات وإدارتها.

لم تكن المناطق غرب القناة معدة للعمل كمناطق دفاعية مجهزة، لذلك كان لا بد من تجهيز الأرض للدفاع والهجوم، تحت سمع وبصر العدو على الضفة الشرقية، وهو ما يزيد من صعوبة الأمر. كما أن مواضيع عبور الموانع المائية واقتحامها، لم تكن من اهتمامات القوات المسلحة المصرية من قبل، وكان هناك القليل من العمليات في الحروب القديمة والحديثة لاقتحام مانع مائي، يسيطر العدو على ضفته المقابلة في ظروف مختلفة، لا يمكن استخلاص دروس ذات فائدة كاملة منها.

[1].

أولاً: إعادة تنظيم وتسليح القوات المسلحة المصرية

كان لا بد من إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، على أسس سليمة، طبقاً لتصور القيادة للصراع المنتظر مع إسرائيل. ويتطلب ذلك إعادة تنظيم التشكيلات والوحدات، بما يتواءم مع ظروف القتال القادمة، ويتمشى مع مبادئ وأسس العلم العسكري وتطوراتها. كما تحتم الظروف والأوضاع العملية، أن يتم التنظيم والتسليح، في شكله الجديد،

في نفس الوقت، مع تجهيز الدفاعات وتقويتها والتدريب على الأعمال الدفاعية، وهو ما يلقي بعبء مضاعف، ذو جهد مزدوج على القيادات والقوات.

كانت الخطوة الأولى، تقدير حجم القوات المطلوبة، ونوعيتها

[2]

، والتسليح المناسب لها. ولم يكن ذلك بالأمر السهل، فالدراسة العلمية، قد تتوصل إلى الحجم المثالي من القوات ذات النوعية المناسبة نوعاً وتسليحاً، إلا أن الواقع

يضع قيوداً على ذلك، منها، على سبيل المثال، مدة التدريب التي يمكن أن تصيح فيه القوات جاهزة للقتال

[3]

كذلك كان لا بد أن يكون ذلك الحجم مناسباً للمهام التي ستكلف بها القوات، في إطار خطة العمليات، التي سيتم القتال بمقتضاها، وهو ما لم يكن قد أعد بعد.

ثانياً: ادخال العناصر المثقفة بالشعب، كجنود لأول مرة

في البداية أعيد تنظيم التشكيلات الموجودة فعلاً، حيث تم استكمال النقص في الأسلحة الرئيسية من دبابات ومدافع ومركبات قتال، طبقاً للمتيسر، كما تم إمداد الفرق

والألوية بالضباط والجنود من تخصصات مختلفة

[4]

وقد رؤى، في ظل العجز الشديد في الأفراد، والذي وصل أحياناً إلى 30 - 40% من حجم الوحدات، أن يتم تجنيد المواطنين من خريجي الجامعات، والذين كانوا يعافون من

الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة، لكونهم من حملة الشهادات العليا فقط، لذلك كان تجنيدهم متعدد الفوائد:

1. تصحيح الوضع الخطأ، بالتمييز بين أفراد شعب واحد.

2. زيادة حجم الوعاء التجنيدي بإدخال خريجي الجامعات ضمن المطلوبين للتجنيد.

3. رفع مستوى الأداء بالوحدات المقاتلة، حيث يتميز الجندي ذو المؤهلات العليا بالقدرة العالية على الاستيعاب للأسلحة الحديثة، والأكثر تعقيداً، وبسهولة نسبياً

عن زميله من المؤهلات الأدنى، نظراً لما يتمتع به من قاعدة معرفية، لاشك أنها أعلى وأوسع أفقاً من الآخرين.

4. سرعة إمداد الوحدات المقاتلة بأفراد جدد على مستوى تدريبي مناسب، حيث يتمتع الجندي المؤهلات العليا، بقدرة جيدة على الاستيعاب السريع، ما يقلل من مدة التدريب

الأساسية والفنية له.

5. تقليل الخسائر في المعدات والأسلحة أثناء التدريب، وهو عامل هام، ظهر كنتيجة لانضمام الجنود ذوي

المؤهلات العليا، للقوات المسلحة، بقدرتهم على إتباع التعليمات

والأساليب الصحيحة لاستخدام وصيانة المعدات والأسلحة، مما قلل من الخسائر في معدات التدريب، في وقت كان الحصول فيه على معدات للقتال أمراً شاقاً.

6. الاستفادة من بعض ذوي المؤهلات العليا، ممن لديهم شخصية قيادية، للعمل كقادة فصائل، لسد العجز في

الضباط، والذي كان متسعا نتيجة الخسائر الكبيرة بالضباط

خلال حربي 1967، الاستنزاف، بالإضافة إلى التوسع في حجم القوات المسلحة.

7. نتيجة فرعية، أفرزها نظام تجنيد المؤهلات العليا، وهو تأجيل مشكلة البطالة بينهم، حيث كانت الدولة ملتزمة بتعيين خريجي الجامعات، ولم يعد أماكن بالوظائف الحكومية،

والقطاع العام، خالية، وأصبح من المفروغ منه أن يبقى خريج الجامعة عاطلاً في انتظار تعيينه سنوات عديدة.

ثالثاً: إنشاء وحدات جديدة

كانت القوات المسلحة، تحتاج إلى عدد جديد من الوحدات التخصصات، كما كانت في حاجة لاستحداث بعض النوعيات الخاصة، لمواجهة ظروف غير شائعة، مثل استغلال المناطق البعيدة عن تعقيدات تسلق الساتر الترابي، واقتحام نقط خط بارليف الحصينة على هذا الساتر، بدفع قوة محدودة للعبور من المسطحات المائية (البحيرات المرة)، بوسائلها الذاتية (باستخدام المركبات البرمائية Amphibious) للعبور سباحة [5]

من دون حاجة لإنشاء الكباري، التي تحتاج لوقت في إنشاؤها، مما يؤخر وجود الأسلحة الرئيسية مثل الدبابات والمدافع، في شرق القناة، لفترة، يمكن لمثل هذه الوحدة البرمائية، القيام بأعمال هجومية، لشغل العدو وجذبه، بعيداً عن أماكن إنشاء الكباري [6].
أو استخدام الوحدة البرمائية في عملية إبرار بحري، على ساحل سيناء الشمالي، أو البحر الأحمر، تربك العدو وتشنت جهوده.

كذلك كان من الضروري التوسع في عناصر المهندسين العسكريين، للقيام بفتح الثغرات في حقول الألغام والعوائق السلكية التي يضعها العدو أمام مواقعه ونقطه الحصينة، وهي أحد المهام التقليدية للمهندسين العسكريين. كما كانت الحاجة إلى إنشاء وحدات هندسية جديدة، تكون مهمتها فتح ثغرات في الساتر الترابي، حتى يمكن دفع الدبابات والمدافع المجرورة أو ذاتية الحركة من خلالها.

كان لا بد كذلك، من التوسع في وحدات الحرب الالكترونية، ذات الأجهزة الحديثة، لأعمال التنصت والإعاقة على شبكات العدو للاتصالات اللاسلكية. بالإضافة إلى تطوير وتحسين عناصر تخصصية أخرى، وتدريبها. كما كان كذلك من الضروري التوسع في وحدات الحرب الكيميائية، وعناصر أخرى من التخصصات المختلفة.

أكثر أعمال إنشاء التشكيلات الجديدة مشقة، كانت وحدات الدفاع الجوي، بعد أن فصلت قيادته من تبعيتها للقوات الجوية، وأصبحت القوة الرابعة في القوات المسلحة (والتي كانت تضم القوات البرية ممثلة في القيادات العملياتية للمناطق العسكرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية). كانت تلك الوحدات متنوعة، ما بين وحدات تقليدية مسلحة بالمدافع المضادة للطائرات، ووحدات حديثة، تسليح بالصواريخ أرض / جو، وأخرى فنية للرادارات، والإصلاح والمعايرة والضبط للأجهزة الدقيقة التي يستخدمها الدفاع الجوي.

استغرق إعادة بناء قوات الدفاع الجوي، فترة طويلة، فقد كان النقص كبيراً، كما كان نظام الدفاع عن أجواء مصر غير مكتملاً، وأدت نتائج حرب يونيو 1967 إلى عجز كبير في المعدات والأجهزة، فضلاً عن الأفراد، بالإضافة إلى ما استحدثت من أجهزة أكثر تقدماً، خلال العمل على استعادة كفاءة تلك الوحدات الحيوية، والتي تعتبر خط الدفاع الأول، والمساعدة الأكثر فاعلية لصمود الوحدات المقاتلة في مواقعها الجديدة غرب القناة.

ببداية مراحل الردع، والاستنزاف، والتي بدأت في 8 سبتمبر 1968، واستمرت حتى قبول وقف إطلاق النار، الذي نصت عليه مبادرة روجرز في 7 أغسطس 1970، لجأت القوات الإسرائيلية إلى قواتها الجوية المتفوقة كماً ونوعاً، وتسليحاً وتدريباً وخبرة.

أصيب وحدات الدفاع الجوي، بخسائر كبيرة خلال معارك الاستنزاف، نتيجة لغارات القوات الجوية الإسرائيلية الكثيفة، خاصة في القطاع الشمالي من الجبهة، مما أحدث ثغرة واسعة في نظام الدفاع الجوي عن الجبهة، من بور سعيد شمالاً، وحتى الإسماعيلية جنوباً، ومن خلال الثغرة، استطاعت الطائرات الإسرائيلية المرور غرباً إلى الكثافة السكانية، والأهداف الحيوية العديدة حول القاهرة، وفي جنوب مصر.

بلغت أحداث الصراع بين قوات الدفاع الجوي، والطائرات الإسرائيلية، الذروة، عندما أبرت جواً قوة مدرعة، على الساحل الغربي للبحر الأحمر، بالقرب من بلدة الزعفرانة،

واستطاعت تلك القوة الاستيلاء على جهاز رادار سوفيتي الصنع، كان يمكنه في ذلك الموقع كشف التحركات الجوية الإسرائيلية في سيناء مبكراً. وقد أدت تلك العملية، إلى "انهيار تام لنظام الدفاع الجوي عن سماء مصر، والتي أصبحت مفتوحة أمام الطائرات الإسرائيلية من دون قيد".

تغلبت على تلك المشكلة الخطيرة، المترتبة على انهيار نظام الدفاع الجوي، باستخدام وحدات دفاع جوي متقدمة، سوفيتية تسليحاً وأفراداً، أعادت لنظام الدفاع الجوي المصري توازنه، وقوته [7].

انتهزت قيادة قوات الدفاع الجوي المصري، إجماع الإسرائيليين عن دفع طائراتهم للعمق المصري، منذ أن اكتشفوا عمل الطيارين السوفيت ضمن وسائل الدفاع الجوي المصري، لالتقاط الأنفاس، وإعادة بناء شبكة دفاع جوي متكاملة العناصر (رادارات كشف وإنذار وتوجيه، طائرات مقاتلة، مدافع مضادة للطائرات، صواريخ أرض جو، نظام مراقبة بالنظر، شبكة مواصلات مؤمنة ومستقرة، مراكز قيادة وسيطرة على كافة المستويات)، وفي نهاية يونيو 1970، عادت شبكة الدفاع الجوي المصري للعمل بكفاءة، وأدت شجاعة الأطقم المصرية لكثائب الصواريخ أرض / جو، وكفاءتهم، وقدراتهم القتالية العالية إلى تساقط الطائرات الإسرائيلية على أرض مصر شرق وغرب القناة بإعداد لم تعدها القيادة الإسرائيلية [8].

، ومهدت تلك الشبكة القوية للدفاع الجوي، والتي استكملت الليلة السابقة لوقف إطلاق النار (7 أغسطس 1970)، حتى عرفت في التاريخ "بحائط الصواريخ المصري".

شمل إنشاء الوحدات الجديدة، عدة فرق مشاة آلية وفرقة مدرعة، وعدة ألوية مشاة آلية ومدرعة مستقلة، ووحدات للدفاع الإقليمي (خصصت لتأمين الأهداف الحيوية بالأراضي المصرية، حتى تتفرغ الوحدات المقاتلة للتدريب على مهامها القتالية)، ووحدات متخصصة بكافة الأسلحة المعاونة والإدارية والفنية. كما أعيد تنظيم المستوى العملياتي، فألغيت قيادة المنطقة الشرقية العسكرية (قيادة الجبهة) وحل مكانها قيادتين لحيشين ميدانيين (الجيش الثاني والجيش الثالث الميداني) وقيادة قطاع بور سعيد العسكري، وقيادة لمنطقة البحر الأحمر العسكرية، بالإضافة إلى المناطق العسكرية الأخرى في باقي أنحاء مصر.

بالمثل، كان هناك مجهود كبير لإعادة تنظيم وتسليح القوات الجوية في ظل موقفها الصعب بعد حرب يونيو 1967، وما فقدته فيها من طائرات، وما تتطلبه المهام الملقاة على عاتقها بعد تلك الحرب، وخلال حرب الاستنزاف، وما سوف تنفذه من مهام قتالية عند بدء معركة التحرير.

كانت القوات البحرية المصرية، هي الأقل خسائر في حرب يونيو 1967، إلا أن معظم قطعها كانت في حالة فنية متدنية، وقد أدى إغلاق قناة السويس إلى حجز بعض القطع في البحر الأحمر والبعض الآخر في البحر المتوسط. رغم أن إسرائيل اتجهت إلى استيراد وتصنيع الزوارق السريعة المسلحة بالصواريخ، بعد إغراق مدمرتها إيلات بصواريخ الزوارق المصرية في 21 أكتوبر 1967، إلا أن البحرية المصرية ظلت متفوقة كماً وكيفاً، في الفترة ما بين 1967 - 1973. ولم يكن لهذا التفوق معنى في ظل التفوق الجوي الإسرائيلي، إذ تستطيع الطائرات الإسرائيلية، من مطارات متقدمة في شبه جزيرة سيناء، أن تطول القطع البحرية المصرية في أي عمق كانت على السواحل المصرية. لذلك لم تكن القوات البحرية المصرية في حاجة لإعادة تنظيم، على قدر ما كانت في حاجة إلى أسلوب عمل جديد واستخدام مبتكر، للإفادة من ذلك التفوق البحري.

رابعاً: رفع مستوى الأداء القتالي للقوات

كان تدريب القوات، لرفع مستواها في الأداء، والمحافظة على ذلك المستوى، هو المشكلة الأساسية التي واجهتها القيادة العسكرية المصرية. وإذا كان التاريخ يشهد للفريق

فوزي، على حسمه لموضوع التنظيم والارتقاء بالانضباط العسكري للقوات المسلحة المصرية في وقت قصير، فإن التاريخ يشهد كذلك للفريق الشاذلي، على ما أولاه للتدريب من جهد ومثابرة، واهتمام بأصغر التفاصيل وأدقها، لكل ما يمكن أن تواجهه القوات المصرية عند تنفيذها لمهامها القتالية في الحرب المنتظرة لتحرير سيناء.

استند التدريب القتالي، للقوات المسلحة على عدة أسس، أولها إصرار الجميع قيادات وضباط وجنود على إحراز النصر في المعركة القادمة، وهو ما لا يمكن تحقيقه، إلا بالتدريب الشاق المتواصل. ثانيها الاستفادة من أخطاء الماضي في حربي 1956، 1967. ثالثها تفرغ القوات المسلحة للتدريب على مهامها فقط وعدم انشغالها بمهام أخرى، مثلما كان في الماضي.

لتحقيق ذلك قامت القيادات المسؤولة عن التخطيط والإشراف على تدريب القوات بعمل الآتي:

1. رفع مستوى الجنود في استخدام السلاح لدرجة الاحتراف.
2. تكثيف التدريب العملي، وإطالة مدته، ليشمل كافة المواقف التي يمكن أن تتعرض لها أي وحدة مقاتلة أثناء تنفيذها لمهامها نهاراً أو ليلاً وتحت كافة الظروف المحتملة.
3. تدريب واختيار القيادات، وتثبيتها حتى تزداد خبراتها القيادية، وتحقق تألف مع المرؤوسين، يساعد في التغلب على الظروف الصعبة والحرية، أثناء القتال.
4. اختبار القوات دورياً، مع تصعيد صعوبة المشروعات العملية وتنوعها، للوصول إلى المستوى الحقيقي للقوات.
5. اقتصار تدريب القوات على كل ما هو ضروري للحرب، بالإضافة إلى تدريبها على مهام مشابهة لمهامها القتالية.
6. التدريب في مناطق، داخل الأراضي المصرية مشابهة لتلك التي سيدور عليها القتال الحقيقي، وقد أنتقى الخبراء العسكريون منطقة في داخل مصر مشابهة لمنطقة القناة شرقاً وغرباً، ووجود مجرى مائي مشابه لقناة السويس في كثير من الأوجه، وهي منطقة الخطاطبة غرب الدلتا، والتي يخترقها الرياح التوفيقي المماثل في اتساعه وشواطئه لقناة السويس، وإن كان يختلف عنها في الصفات الهيدرولوجية.

خامساً: التخطيط للحرب

كان التحدي الأول للمخطط العسكري المصري، الإجابة على تساؤل، طالما تردد منذ انتهاء حرب يونيو 1967، هل يتم التخطيط لحرب شاملة حتى تحرير كل سيناء؟ أم لحرب محدودة لتحريرك القضية سياسياً، من الجمود الذي أصابها؟ وقد أجابت القيادة السياسية العسكرية على ذلك، بعد عدة مشاورات، ودراسة عميقة لكل الجوانب، وبعد ما وضح من الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل دون حدود، والموقف السوفيتي المقيد، أن يتم التخطيط للحرب، على أنها "حرب محلية شاملة، تستخدم فيها الأسلحة التقليدية فقط (والمتاحة لدى القوات المصرية). ويكون لها أهداف إستراتيجية تقلب الموازين في المنطقة، وتتحدى نظرية الأمن الإسرائيلي، ودعائم إستراتيجيتها. وتمتد لفترة من الزمن، تتيح تدخل الطاقات العربية الأخرى، وأهمها تشكيل موقف عربي موحد، واحتمال استخدام البترول كسلاح سياسي، حتى تفرض ثقلها على نتائج الحرب". وينسب إلى اللواء محمد عبدالغني الجمسي (وكان رئيساً لهيئة العمليات المصرية) ومن عمل تحت قيادته من ضباط الأركان المصريين، البراعة والدقة التي تم بها التخطيط للحرب، على مستوى عال من الاستفادة بالعلم العسكري والخبرات من التاريخ العسكري.

تطور خطط العمليات من الخطة 200 الدفاعية، إلى الخطة بدر الهجومية

كان لا بد أن يبدأ التخطيط، بخطة دفاعية، يمكن للقوات أن تنفذها بإمكانياتها المتواضعة، عقب حرب يونيه 1967، للدفاع عن غرب القناة، لذلك قام المخططون في قيادة الجبهة، بوضع خطط دفاعية للتشكيلات التي أمكن إعادة تجميعها واحتلالها للمواقع الدفاعية، وطبقاً لقدراتها القتالية المتبصرة، بعد الخسائر التي أصابها في حرب يونيه 1967. ومع تزايد الإمكانيات، أمكن تطوير الخطة إلى شق دفاعي (سمي بالخطة 200) وشق هجومي (سمي بالخطة جرانيت).

كانت الخطة 200 الدفاعية، نمطية، طبقاً للعقيدة القتالية الشرقية التي تعنتها، وتدربت عليها القوات المصرية، منذ حصلت على الأسلحة السوفيتية في منتصف الخمسينيات. فهي تعتمد على دفاع ثابت، لقوات في مواقع متواصلة على طول جبهة قناة السويس من بور سعيد شمالاً إلى جنوب السويس، مع عمق مناسب، واحتياطات متدرجة في القوة ومتنوعة من أسلحة مقاتلة إلى أسلحة متخصصة، يمكنها القيام بهجوم مضاد لإجبار العدو، الذي تمكنت القوات الأمامية من صدّه وإيقافه في عمق دفاعاتها، على الارتداد، وتكبيده خسائر كبيرة. ولم يكن ذلك يحتاج إلى قوات عالية المستوى التدريبي، بقدر ما كان يحتاج إلى قوات على قدر معقول من الكفاءة والمهارة القتالية، وقدر كبير من الإرادة والتصميم على منع العدو من اختراق دفاعاتها، وهو ما كان يناسب القوات وحالتها في تلك الآونة.

أما الخطة جرانيت، فهي لم تكن هجومية بالمعنى الشامل لتلك الصورة من صور القتال الرئيسية (الهجوم)، فقد كانت قدرات القوات، خاصة القوات الجوية، قاصرة عن القيام بهجوم رئيسي تسليحاً وتدريباً. كانت الخطة جرانيت، هي خطة لبعض الأعمال التعرضية، المحدودة الهدف، لتنفيذ بعض أضرار على مواقع العدو في سيناء.

نتيجة لدراسة موقف القوات المصرية واحتياجاتها، ومقارنتها بالقوات الإسرائيلية، وإمكانيات الإمداد بالأسلحة لكليهما في المستقبل المنظور، كان هناك قناعة لدى المصريين، بعدم إمكان القيام بحرب شاملة لتحرير كل الأراضي المحتلة في سيناء، وقد استمر ذلك التفكير مسيطراً على عقل المخطط المصري منذ البداية (عقب حرب يونيه 1967) وحتى بدء الحرب في أكتوبر 1973 [9].

نتيجة لدراسة كافة الأفكار المطروحة، عن الخطة المناسبة للعمليات القتالية المقبلة، ودراسة المعوقات والظروف المحيطة، تم التوصل إلى وضع خطتين هجوميتين:

1. الخطة الأولى محدودة، هدفها النهائي الاستيلاء على خط المضائق الجبلية شرق القناة، وسميت "بالعملية الرقم 41".

2. الخطة الثانية أقل عمقاً، هدفها النهائي الاستيلاء على خط الدفاع الأول لإسرائيل شرق القناة مباشرة (خط بارليف) وسميت "بالعملية المآذن العالية".

وقد اشترك المستشارين العسكريين السوفيت في تخطيط الخطة الأولى، بهدف اطلاعهم على ما يجب أن يكون لدى القوات من أسلحة ومعدات، لكي يمكنها تنفيذ الخطة. لذلك لم يكن متاح تنفيذها حقيقياً، إلا بعد أن يقوم السوفيت بإمداد القوات المصرية، بما تحتاجه الخطة من أسلحة. أما الخطة الثانية فكانت أكثر واقعية، طبقاً للمتاح من قوات وأسلحة عام 1971، وكانت أكثر سرية في إعدادها حيث لم يشارك فيها السوفيت، لذلك كانت كذلك خطة مصرية تماماً.

الخطة الهجومية الأولى "المآذن العالية"

هدفت هذه الخطة، إلى عبور قناة السويس، واقتحام خط بارليف، والاستيلاء على نقطة الحصينة، والتي كان العدو مازال يستكملها عدداً وإعداداً، وإنشاء رؤوس كباري

[10]

، بعمق 10 - 12 كم شرق القناة. (أنظر شكل خطة العمليات الهجومية الأولى)

أما أسباب اقتصار الخطة على هذا العمق المحدود

[11]

، فيرجع إلى:

1. ضعف القوات الجوية المصرية، وعدم قدرتها على حماية القوات المهاجمة، أثناء تقدمها شرقاً في اتجاه المضائق الجبلية غرب سيناء.
2. لم يكن متوفراً في وقت إعداد الخطة (يوليه 1971)، وحدات صواريخ أرض / جو ذات قدرات عالية للحركة والمناورة (ذاتية الحركة) وقدرات عمل مرتفعة، كالصواريخ السوفيتية طراز سام6 (كوادرات) " Sam – 6 "
- [12] ، يمكنها التحرك خلف القوات المهاجمة، لتوفر لها حماية ضد هجمات العدو الجوية على الارتفاعات المتوسطة والعالية. بينما تخرج منطقة المضائق الجبلية عن المدى المؤثر للصواريخ الثابتة التي كانت متوفرة (طراز سام 2 دفنا، سام 3 بتشورا)
- [13] من قواعدها غرب القناة، إذ يصل مدى سام 2 إلى 50 كم، بينما سام3 يصل إلى 29 كم. (أنظر خريطة تأثير عناصر الدفاع الجوي)
3. عدم توفر مركبات ذات جنزير بإعداد كافية، لدى القوات المصرية تسمح لها، عند الهجوم، بحرية الحركة والمناورة، في الأرض الرملية الصعبة شرق القناة، وعدم التقيد بالحركة على الطرق المرصوفة.

بالإضافة لذلك، فإن خطة المآذن العالية، كخطة هجومية، كان لها عدة عيوب:

1. سياسياً

لم يكن عمق الخطة المحدد (10 - 12 كم شرق القناة) كافياً لتحريك قضية الأراضي العربية، التي احتلتها إسرائيل، في حرب يونيو 1967، سياسياً، أو أثارها على المستوى العالمي للأسباب التالية:

أ. لا تأثير لذلك العمق المحدود إستراتيجياً، رغم أن طول الخط المقترح الاستيلاء عليه، 160 كم. إذ تبقى معظم سيناء (90%) تحت الاحتلال.

ب. جميع مناطق آبار النفط على الساحل الشرقي لخليج السويس (في أبورديس وأبورنيمه وسدر) خارج نطاق المهمة المحددة، أي ستبقى تحت الاحتلال الإسرائيلي كذلك.

ج. لا يتيح هذا العمق المحدود، إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، إذ يبقى المجرى الملاحي، في مدى نيران المدفعية الإسرائيلية، مما يفقد الخطة أهم دعائمها السياسية.

د. يستمر خليج العقبة، تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، الموجود في شرم الشيخ والسيطرة على مضيق تيران الملاحي.

هـ. بعد فترة وجيزة سيكتشف العالم أن انبهاره بعبور القوات المصرية لقناة السويس، واقتحامها لخط بارليف، لم يؤدي إلا إلى إنشاء خط دفاعي جديد شرق القناة بعمق محدود لن يجاوز 12 كم، وعندها سيزول التأثير النفسي لعملية العبور.

2. عسكرياً

أ. الخط المفترض الاستيلاء عليه، كحد نهائي للخطّة، بعمق 10 - 12 كم، وامتداد 160 كم، في أرض صحراوية مفتوحة، على اتصال مباشر بالعدو الذي يحتل مواقع أكثر ارتفاعاً شرقاً.

ب. التوقف على الخط المحدد، يعني تسليم المبادأة للقوات الإسرائيلية التي لا بد أن تقوم بهجمات مضادة قوية، والتي ستُمنّر حتماً، باختراق الخط الدفاعي الجديد، إذ من المعروف في العلم العسكري، أنه لا يوجد دفاع قادر على صد الهجمات إلى مالا نهاية، وكل خط دفاعي له قدرة محددة لصد الهجمات، طبقاً لقوته.

ج. لم يكن مؤكداً - وهو ما ثبت بعد ذلك - أن القوات الإسرائيلية، ستهاجم الخط الدفاعي الجديد، مما يتيح تدمير القوات القائمة بالهجمات المضادة، وإحداث خسائر جسيمة بها.

د. يمكن للعدو، باستخدام مميزات قواته الخفيفة الحركة، وذات القدرة العالية على المناورة (مدرعة وآلية)، تجنب المواضع القوية في الخط الدفاعي الجديد، ومهاجمة المواضع الضعيفة بالالتفاف على أجنابها [14].

هـ. لا يمكن، من وجهة نظر العلم العسكري، القيام بأعمال هجومية على جبهة بهذا الاتساع، لمجرد إنشاء رؤوس كباري بعمق 10 - 12 كم. فرؤوس الكباري ليست هدفاً في حد ذاته، وإنما هي مرحلة أولية، تهيئ فرصة مناسبة لدفع قوات أخرى، عبر الكباري، لتحقيق المهام النهائية.

من وجهة أخرى، فإن خطة المآذن العالية، كخطة هجومية، كان لها بعض المزايا فهي كانت تعطي القوات المصرية المبادأة، لتقرض على القوات الإسرائيلية حرب ليست من اختيارها، وهو ما لا يناسب القوات الإسرائيلية، الغير مهيأة نفسياً لذلك سياسياً أو عسكرياً، ويحدث ذلك صدمة عنيفة لدى القيادات والشعب الإسرائيلي، وتحقق عسكرياً المزايا التالية:

1. إطالة زمن الحرب في عمليات دفاعية، مما يؤثر على نظام العمل بالدولة الإسرائيلية، التي تعتمد على تعبئة قوات احتياطية بإعداد كبيرة، ستؤثر حتماً على الاقتصاد الإسرائيلي.

2. الخسائر الكبيرة التي ينتظر أن تتكبدها الهجمات المضادة للقوات الإسرائيلية، والتي ستحاول استعادة الموقف شرق القناة إلى ما كان عليه قبل الهجوم المصري.

3. القلق والتوتر للقيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية من وجود قوات مصرية ذات حجم كبير شرق القناة على اتصال مباشر مع القوات الإسرائيلية، والتي ستكون عرضة لنيران وإغارات المصريين.

4. تحقيق هدف معنوي هام، بعودة الثقة بين الشعب والقوات المسلحة المصرية، والتي فقدت نتيجة حرب يونيو 1967، وكذلك ثقة الجندي والضابط المصري في قدراته وقيادته.

5. تحفيز السوفيت على إمداد مصر بالأسلحة، بعد أن يستشعر جديتها في استعادة أراضيها المحتلة.

سادساً: تطوير خطة العملية 41 إلى جرائيت

خلال عام 1972 بدأت القيادة العسكرية المصرية، في تطوير خطة العملية 41، طبقاً لتطور إمكانيات القوات المسلحة تسليحاً وتدريباً، وحجم وأوضاع القوات الإسرائيلية في سيناء، والمعلومات المتوفرة عن خططهم للدفاع عن سيناء. (أنظر شكل خطة العمليات الهجومية الأولى)

عدّلت تسمية الخطة من "العملية 41" إلى "العملية جرانيت - 2". وكانت نقاط الضعف، مازالت كما هي، لذلك كانت الخطة جرانيت - 2 مازالت أماني، وبقيت خطة "العملية المأذن العالية" لما هو ممكن [15].

وقد أيد ذلك الاتجاه وزير الدفاع الجديد، الفريق أحمد إسماعيل علي، والذي عين خلفاً للفريق أول محمد أحمد صادق، في 26 أكتوبر 1972، إذ يتفق ذلك مع رأيه في تقريره عن الموقف العسكري عندما كان رئيساً للاستخبارات العامة، فقد حذر وقتها من قيام مصر بعمل هجومي ليس في قدرات قواتها، مما يؤدي إلى كارثة. وقد وافقه على ذلك رئيس الجمهورية، أنور السادات، في المؤتمر الذي عقد باستراحة الرئيس، في القناطر الخيرية بضواحي القاهرة، يوم 6 يونيو 1972.

حدّد ربيع عام 1973، كموعّد محتمل لبدء العمليات الحربية، ويعني ذلك أن الزمن المتاح أقل من عام. لذلك كان لابد من البدء في تسليم المهام للقيادات والمرؤوسين، في تسلسل تنازلي، للوصول لأدنى حد للقيادة (قادة الفصائل)، الذين سيعلمون بها قبل بدء الهجوم بعدة ساعات، ليخطروا بها جنودهم. وقد برز أثناء مناقشة المهام للقيادات الإستراتيجية والعملياتية، مفاهيم جديدة لتوقيت قيام العدو بردود فعل لعبور القوات المصرية القناة واقتحامها خط بارليف الحصين.

لم تكن المشكلة في الهجمات المضادة المحلية الصغيرة الحجم (فصيلة إلى سرية أو كتيبة دبابات أو مشاة آلية)، إذ يمكن التصدي لها بالأسلحة الخفيفة، أو الصواريخ الفردية المضادة للدبابات، الموجودة مع أفراد المشاة المترجلة، أو دعم لهم. إنما كانت المشكلة في الهجمات المضادة على المستوى التبعوي والإستراتيجي، والتي كانت لن تقل في الحجم عن لواء مدرع أو أكثر، وقد تصل إلى مجموعة عمليات أو عدة مجموعات عمليات على عدة محاور [16].

كانت القاعدة التي يجري عليها تقدير موقف العدو وهجماته المضادة، أن الهجوم المضاد العملياتي سيقوم به لوائين مدرعين وآخر آلي، كل على محور منفصل، اعتباراً من مرور 36 إلى 48 ساعة من بدء الهجوم، وهو وقت كافي لعبور الأسلحة الثقيلة والدبابات، حتى تكون القوات المهاجمة قادرة على صد وتدمير قوات الهجوم المضاد [17].

أما الضربات المضادة التبعوية، والتي يقدر أن يقوم بها حتى مجموعتي عمليات مدرعة (5 : 6 لواء مدرع، 2 لواء آلي) فكانت احتمالات عملها متأخرة عن ذلك، مما يسمح بعبور الأنفاق الثانية للقيادات التبعوية من فرق مدرعة في الوقت المناسب.

أثارت هيئة العمليات المشكلة بوضعها في الاحتمال، بدء وصول الهجمات المضادة العملياتية، بعد 24 ساعة فقط، وهو ما يعني عدم وجود دبابات شرق القناة بالكم الكافي للتصدي للهجوم المضاد وتدميره، بينما زادت إدارة الاستخبارات العسكرية من حجم المشكلة، بخفضها للوقت المنتظر لوصول الهجمات المضادة للقوات المهاجمة، ليصبح في حدود 6 - 8 ساعة من بدء الهجوم. لذلك كان لا بد من زيادة قدرة الموجات الأولى العابرة للقناة، على صد هجمات الدبابات والمشاة الآلية في مركباتها القتالية المدرعة، حتى عبور الأسلحة الثقيلة وانضمامها إليها، لتدمير ما تم صدّه من دبابات وقوات. وحتى يمكن لقوات الموجات الأولى من صد الهجمات المضادة العملياتية، تقرر الآتي:

1. زيادة عدد الصواريخ المضاد للدروع الفردية، التي يحملها أفراد المشاة، على أن تعبر معهم في الموجات الأولى، وقد تم سحب الإعداد الإضافية المطلوبة من التشكيلات التي ستعبر متأخراً (الأنساق الثانية العملية والإستراتيجية) [18].

2. زيادة حجم الدعم للألوية الأمامية (النسق الأول) من أطقم الصواريخ المضادة للدروع، على حساب الاحتياطات الإستراتيجية من تلك الأنواع، وهو ما يعني تقليص قدرة القيادة العامة على التدخل في أعمال القتال الدائرة ودعم الاتجاهات المهدة [19].

3. العمل على زيادة حجم القوات المكلفة بالعمل في عمق العدو (القوات الخاصة من الصاعقة والمظليين)، والتي ستعمل على تأخير وصول احتياجات العدو القائمة بالهجمات والضربات المضادة، إلى أطول وقت ممكن.

4. ألا يتعدى عمق المهام المحققة، حتى بدء عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة، عن 5 كم، مع استناد جانبي القوات الأمامية على الضفة الشرقية للقناة لتأمين الاختراق من الأجناب أو التطويق.

5. المساندة النيرانية من الغرب عند قيام الدبابات الإسرائيلية بهجومها المضاد لقرب الوحدات في الشرق من القناة (حتى 5 كم كما حددت المهمة حتى وصول الدبابات من الغرب).

[1] كانت العمليات السابقة إما إرار بحري، أو هجوم محدود على نقطة على الشاطئ البعيد والاستيلاء عليها لإقامة كوبري للعبور دون تدخل مباشر من العدو.

[2] من أنواع القوات الرئيسية، المشاة، والمشاة الآلية، والمظليون، والمغاور (الصاعقة)، والمدركات، ومدفعية الميدان، والمدفعية المضادة للدبابات الصاروخية، والمدفعية المضادة للطائرات (مدافع مختلفة الأعيرة والنظم)، وصواريخ الدفاع الجوي، ومقاتلات الدفاع الجوي، والعناصر المعاونة من المهندسين والحرب الكيميائية والحرب الإلكترونية والإشارة، والاستطلاع، والعناصر الفنية والإدارية. والقوات الجوية بأنواعها المختلفة (مقاتلات اعتراضية - قاذفات مقاتلة - قاذفات - مواصلات - ونقل - عمودية). والقوات البحرية بأنواعها (سفن سطح من مدمرات وفرقاطات وسفن بث الغام - زوارق طوربيد أو صواريخ أو مدفعية - سفن مقاتلة وأخرى مساعدة، غواصات، وغيرها).

[3] تحتاج المركبات الحديثة، المجهزة بنظم متعددة، إلى فترة تدريب أكبر، لاستيعاب النظم الحديثة بها، واتقان العمل عليها.

[4] كانت الكليات العسكرية تعمل بلا انقطاع لإعداد دفعات جديدة من الضباط على مستوى لائق، لتنضم إلى القوات المسلحة، كل 6 شهور تقريباً.

[5] أنشئ لواء مشاه آلي، مسلح بمركبات برمائية، في يناير 1972، وأتم برنامج تدريبه العملي، بإجراء مشروع ليلي، ليلة 23/22 أكتوبر 1972. كما تم اختباره عملياً ليلة 19/18 يولييه 1973، بواسطة رئيس أركان حرب القوات المسلحة. سعد الدين الشاذلي.

[6]

كانت الكباري تحتاج إلى خمس ساعات من توقيت بدء الهجوم لتجهز، بينما يستطيع لواء مشاه آلي، مجهز بمعدات ودبابات برمائية، العبور من المسطح المائي للبحيرات المرة الكبرى، خلال ساعة تقريباً.

[7] شملت قوات الدفاع الجوي السوفيتية، أطقم لتشغيل الرادارات، و80 طياراً للطائرات ميج 21 العاملة كمقاتلات دفاع جوي، و27 كتيبة صواريخ من طراز SAM-3، SAM-6، والأخيرة ذاتية الحركة على جسم دبابة، مما يعطيها مرونة وخفة حركة، ووحدات إلكترونية متعددة المهام بين تنصت وإعاقة، وأربع طائرات ميج 25 لأعمال الاستطلاع الجوي الإستراتيجي والعملياتي، وقد وصل حجم تلك القوات السوفيتية إلى حوالي 6000 رجل.

[8] في الأسبوع الأول من شهر يوليه 1970، أسقطت كتائب الدفاع الجوي المصري عشرة طائرات إسرائيلية من نوع فانتوم F4، وسكاي هوك المتقدمة، وسمي بأسبوع التساقط السريع للطائرات الإسرائيلية، وسماه البعض بداية تآكل القوات الجوية الإسرائيلية.

[9] ذكر الفريق محمد فوزي في مذكراته، أن الخطة 200 هي خطة هجومية شاملة، لتحرير الأرض والوصول إلى الحدود الشرقية الدولية لمصر، وأن الخطة جرانيت هي المرحلة الأولى من الخطة 200، للوصول إلى خط المضائق الجبلية شرق القناة. وأن القوات المصرية كانت مستعدة لتنفيذ تلك الخطط خلال 12 يوم قتال، وذلك اعتباراً من شهر سبتمبر 1970، وهو ما لم يشاركه فيه أي قائد آخر في مذكراته.

[10] رأس الكوبري، اصطلاح عسكري، يعني المساحة من الأرض التي يتم الاستيلاء عليها على الطرف البعيد من الكوبري المقام على المجرى المائي الفاصل بين القوتين المتضادتين.

[11] تحدد معدلات القتال العالمية، عمق المهمة الهجومية، للفرقة المشاة المترجلة، في الأراضي الصحراوية المفتوحة، خلال نهار كامل. من أول ضوء وحتى آخر ضوء، (12 ساعة قتال تقريباً) حتى 15 كم، وهو ما يسميه العسكريون مهمة يوم قتال، ويعتبر بالنسبة للتشكيلات العملياتية (الجيش والفيالق الميدانية) مهمة مباشرة (أو مهمة أساسية).

[12] يسميه حلف الأطلنطي “ SA – 6 Gainful

[13] يسميها حلف الأطلنطي “ SA –3 GOA , SA –2 Guidline

[14] كانت الخطط الإسرائيلية المقابلة للخطط المصرية، تقضي بإتباع القوات الإسرائيلية أحد أسلوبين، إما عبور خليج السويس لضفته الغربية، والقيام بإبرار بحري كبير الحجم في المنطقة جنوب السويس، وشمال العين السخنة (مصب وادي بدع)، والقيام بتطويق الجانب الأيمن للقوات المدافعة بالاتجاه شمال غرب عبر وادي حجول إلى طريق السويس - القاهرة مباشرة وتهديد العاصمة المصرية. أو اختراق الفاصل بين التشكيلات العملياتية المهاجمة (الجيش الثاني والجيش الثالث)، وهي أضعف نقط الدفاع، والوصول إلى القناة ثانيةً وعبورها إلى الغرب والانتشار شمالاً وجنوباً لتطويق القوات الموجودة في الشرق وحصارها، وتدميرها، ثم المساومة سياسياً لتنسحب غرباً.

[15]

طورت الخطتان فيما بعد إلى ` العملية بدر ` والتي نفذت في 6 أكتوبر 1973.

[16] كان تنظيم القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت لا يتضمن تنظيم فرقة أو فيلق، وإنما مجموعة عمليات من عدة ألوية مدرعة وآلية، وقيادة للجبهة الجنوبية، وهي منطقة العمليات المنتظرة مع مصر.

[17] كانت التوقيتات المحددة لعبور عناصر الدبابات، والأسلحة المضادة للدروع المرافقة للمشاة، ليس قبل 10 - 12 ساعة من بدء الهجوم، إذ يحتاج إقامة المعابر حتى 9 ساعة (المعديات 5 - 7 ساعة، الكباري 7 - 9 ساعة)، إضافة إلى 3 ساعات لتحرك الدبابات والأسلحة المضادة للدروع من الغرب إلى الشرق والانضمام للوحدات الأممية.

[18] يؤدي ذلك إلى إضعافها قبل أن تعمل.

[19] كانت الفكرة الأساسية، أن يتم سحب تلك العناصر وعودتها إلى وحداتها الأصلية بعد انتهاء مهمتها، وهو تقدير نظري، يصعب تحقيقه.
المبحث الرابع

طبوغرافية مسرح العمليات

أولاً: الدراسة الجغرافية لسيناء، ومنطقة القناة)
أنظر شكل جغرافية شبه جزيرة سيناء
(

تقع شبه جزيرة سيناء، بين خليجيّ البحر الأحمر، العقبة شرقاً، والسويس غرباً. وتتصل من الشرق بقارة آسيا شمال خليج العقبة وحتى زاوية البحر المتوسط (نقطة الالتقاء بين النهاية الشرقية للساحل الجنوبي، والنهاية الجنوبية للساحل الشرقي). كما كانت تتصل من الغرب بقارة أفريقيا (قبل حفر قناة السويس) شمال خليج السويس وحتى شرق بحيرة المنزلة. وهي المسافة الأقصر فيما بين البحرين الأحمر والمتوسط، وكان يتوسطها برزخ منخفض يتخلله بحيرتي التمساح والمرّة المغلقتان، قبل اتصالهما بقناة السويس لتتصلا بالبحرين.

تنقسم شبه جزيرة سيناء، جغرافياً، إلى قسمين، سيناء الشمالية، وهي المستطيل الشمالي بين البحر المتوسط شمالاً وقاعدة المثلث الجبلي جنوباً، والحدود الدولية المصرية شرقاً وقناة السويس غرباً. ويتميز ذلك المستطيل بكثرة الهضاب والسهول والكثبان الرملية، وبعض المناطق الجبلية على شكل جزر كبيرة متفرقة وهي جبال متوسطة الارتفاع. يميل المستطيل شمالاً ميلاً متدرجاً وخفيفاً حتى ساحل البحر المتوسط. القسم الثاني، سيناء الجنوبية، مثلث الشكل، قاعدته في اتجاه الشمال وقمته في الجنوب، ملتقى الخليجان، والمثلث كتلة صخرية جبلية مرتفعة، يقطعها وديان عميقة، ويحدها سهلان ضيقان على ساحلي الخليجان مباشرة.

أهم ما يميز المعالم الطبيعية لسيناء، هي الجبال المنعزلة، التي تبرز فجأة من السهول في الجزء الشمالي. وهي منتظمة في خطوط متوازية أهمها خطي الوسط، الأول جبل المغاره - ريسان العنز، والثاني مرتفعات الجدي - يلق - الحلال، وهما يتجهان من الجنوب الغربي إلى الجنوب الشرقي. إلى الغرب من تلك الخطوط الجبلية يمتد الحائط الجبلي الغربي لسيناء مبتدئاً من المرتفع الجبلي سحابه، فالجدي، فحيطان، فالراحة والتي تترك فيما بينها ممرات ومضايق جبلية، أهمها وادي الجدي، وممر متلا، ووادي

سدر الجبلي.

يتخلل سيناء الشمالية، مجموعة وديان رئيسية، من أهمها وادي البروك الموازي لجبلي يلق والحلال، ووادي العريش الذي يجري شمالاً في فرعين يتصلا عند لحفن، ويقطع الشرقي منهما جبلي الحلال والجفافة، مكون مضيق "الضيقة".

ثانياً جغرافية سيناء العسكرية

أنظر بحث شبه جزيرة سيناء.

ثالثاً طبيعة الأرض في مناطق القتال

دارت الأعمال القتالية، بين مصر، وإسرائيل، برأ، على شريحة طولية من الأرض تتوسطها قناة السويس. وتمتد شمالاً من البحر المتوسط، وجنوباً حتى قمة خليج السويس. ويتميز هذا المستطيل بتباين شديد في طبيعة الأرض، في أجزاءه المختلفة، فهو يشتمل على مناطق صحراوية مفتوحة، وأخرى جبلية وعرة، ومناطق سبخية، ومسطحات مائية، وبعضها مناطق مزروعة، تتخللها مجاري مائية.

تقسم الأرض في تلك الشريحة، طبقاً للأعمال العسكرية التي بدأت بها الحرب إلى:

1. قناة السويس والشريحة الملاصقة لها على جانبيها (الضفتين)، وهي تتوسط شريحة الأرض في منطقة القتال.
2. الأرض شرق قناة السويس، وهي الشريحة التي كانت إسرائيل تحتلها منذ يونيه 1967.
3. الأرض غرب قناة السويس، وهي الشريحة التي كانت تحشد فيها مصر قواتها.

رابعاً: طبيعة قناة السويس (وجهة نظر عسكرية مصرية))
أنظر خريطة طبيعة قناة السويس)

هي خط الدفاع الأخير عن وادي النيل من الشرق، وتشكل مانعاً قوياً، يعد أقوى الموانع المائية في العالم مع قناة بنما. ولها أهمية إستراتيجية واقتصادية، لكونها الموصل بين المناطق الصناعية في أوروبا، والمراكز الاقتصادية في الشرق الأقصى. وبين منابع النفط في الخليج العربي، والدول الصناعية الأوروبية.

تمتد قناة السويس من داخل البحر المتوسط، شمال بور سعيد 11 كم، حيث تنفرع إلى فرعين بطول 4 كم، قبل أن يتصل المجريان في مجرى واحد يتجه جنوباً حتى الإسماعيلية بطول 78.5 كم، ليزدوج المجرى مرة أخرى لمسافة 10 كم يتوسطه جزيرة البلاح. وتتجه القناة بعد ذلك إلى بحيرة التمساح، ثم إلى البحيرات المرة وتخترقها، مستمرة في الاتجاه جنوباً حتى بور توفيق على رأس خليج السويس، بطول 84 كم من الإسماعيلية وحتى بور توفيق، (منها 40 كم داخل البحيرات المرة، حيث يزدوج المجرى فيها بطول 7 كم).

الجزء الشمالي من مجرى القناة تخلص تربته بطمي النيل (تربة رسوبية)، وتختلط بالرمل مع الطمي عند القنطرة (تربة رسوبية رملية). تتحول التربة إلى رملية ناعمة ومتوسطة من القنطرة إلى كيريت، ثم تصبح رملية متوسطة وخشنة في باقي الجزء الجنوبي، تتخللها عروق صخرية، بعضها هش، ومعظمها صلبة.

1. أبعاد القناة (عام 1973)

[1]:

)

أنظر جدول مواصفات وخواص قناة السويس المؤثرة على العمليات الحربية (1973)

أ. إجمالي طول القناة (من منار بور سعيد داخل البحر المتوسط شمالاً، وحتى بور توفيق جنوباً) 162.5م.

ب. عرض سطح الماء يتراوح بين 170م إلى 200م.

ج. عمق القناة يتراوح بين 14م إلى 17م.

د. درجة ميل جانبي القناة، تتراوح بين 1:2.5 إلى 1:4.5.

2. الخصائص الرئيسية للقناة المؤثرة على الأعمال الحربية

أ. المد والجزر

[2]

يتأثر منسوب سطح المياه في القناة، بظاهرة المد والجزر في كل من البحر المتوسط شمالاً، والبحر الأحمر (خليج السويس) جنوباً. وهي تحدث مرتان يومياً في كل منهما. يبلغ التغير في منسوب سطح المياه، بين أعلى منسوب، وأدنى منسوب، 60 - 80 سم في الجزء الشمالي (حتى البحيرات المره)، 80 سم في جنوب البحيرات المره، 2.5م في خليج السويس.

يظل سطح المياه في أعلى منسوب للمد 1:1.5 ساعة، ثم ينخفض إلى أدنى جزء خلال ساعتين.

تؤثر حركة المد والجزر في سرعة التيار واتجاهه. كما تؤثر كذلك، من وجهة نظر عسكرية، في ارتفاع التكبسية أعلى القناة عن سطح الماء، مما يستلزم إيجاد وسيلة لارتفاع التكبسية الجانبية والذي يصل إلى 2م (بخلاف الردم المضاف كساتر ترابي).

كما يلزم كذلك تحديد توقيتات معينة لعبور الوسائل البرمائية، وتصميم فتحات شاطئية ومزلقانات للمعديات والكباري بطريقة خاصة، تتحمل التغير المستمر في المنسوب، وتتلاءم معه، حتى لا تؤثر على التدفق عبرها إلى الشرق.

ب. سرعة واتجاه التيار

تختلف سرعة تيار المياه، واتجاهه، أربع مرات في اليوم تبعاً لكل مد، وكل جزر. وهي تختلف في مقدارها، باختلاف الموقع. ففي الشمال (حتى البحيرات المره) يبلغ متوسط سرعة التيار 15 سنتيمتر في الثانية (تعادل 54 كم في الساعة) بينما أقصى سرعة له في ذلك الجزء 30 سنتيمتر في الثانية (تعادل 108 كم في الساعة). في الجزء الجنوبي (جنوب البحيرات المره) يصل متوسط سرعة التيار 20 سنتيمتر في الثانية (تعادل 72 كم في الساعة) وتصل في أقصاها إلى 160 سنتيمتر في الثانية (تعادل 576 كم في الساعة).

تؤثر تغيرات سرعة التيار، واتجاهه، في عملية عبور القناة عرضياً، فهي تقلل من سرعة القوارب، وتزيد من مسافة الرحلة بمقدار الميل الناتج عن شدة التيار، وتحتاج إلى تثبيت الكباري من كلا جانبيها في الشاطئ، بما يتناسب مع اتجاه التيار.

ج. المقطع الأمامي

يتأثر شكل المقطع المائي للقناة، بثلاث عوامل، مترابطة، كل منها يسبب تغير في مواصفات القناة، وهي:

(1) النحر

وهو التآكل في جانبي المقطع المائي، والذي ينتج عن مرور السفن في مجرى القناة حيث يسبب جسم السفينة موجات جانبية تصطدم بأجناب المقطع المائي فتسبب تهائل بعض الرمال منه مسببة ظاهرة النحر. وتختلف نسبة النحر طبقاً لحجم السفينة، وعمق غاطسها في المياه، وسرعتها. لذلك تحدد هيئة القناة سرعة لا تتجاوزها السفن لتقلل من ظاهرة النحر. ينتج عن النحر، زيادة في اتساع القناة (العرض).

(2) الإطماء

ينتج الإطماء، نتيجة لتساقط الرمال الناتجة عن النحر، في قاع القناة، كما يحدث كذلك من تساقط الرمال، التي تحملها الرياح في القاع. وكلما زاد النحر، زاد الإطماء. ينتج عن الإطماء ردم في القاع، يقلل من عمق القناة.

(3) الترحيل

هو انتقال الرمال من مكان لآخر، في قاع القناة، وهو ينتج من العوامل الهيدروليكية للمياه، في الأجزاء المنحنية من مجرى القناة، حيث يؤدي اصطدام تيار المياه بذلك الجانب، عند المنحنى، إلى نقل الرمال من هذا الجانب، مع اتجاه التيار إلى منطقة أخرى، قد تكون الجانب الآخر، أو وسط المجرى. وينتج عن الترحيل تغير مستمر في عمق القناة وعرضها في تلك المناطق.

لتقليل تأثير العوامل السابقة، على المقطع المائي، أنشئت تكتسيات جانبية من ستائر معدنية رأسية، مثبتة بقضبان حديدية، أو قد تكون الستائر خرسانية أو كتل خشبية تدق على جانبي المقطع المائي. كذلك أنشئ تكتسيات حجرية أعلى الستائر الرأسية لتقوية أجناب القناة، بزواية ميل جانبي تصل إلى 34 - 45 درجة.

يؤثر مواصفات المقطع المائي، على عملية العبور العرضي، بتحديد زمن الرحلة (طبقاً لعرض القناة في ذلك الجزر)، وطول الكوبري اللازم لكل منطقة، والأنواع المختلفة للفتحات الشاطئية، ومعدل اقتحام الأفراد (طبقاً لزواية ميل التكتسيات ونوعها، وارتفاع الستائر الرأسية).

كما تؤثر الستائر الرأسية للتكتسيات، في أسلوب عمل المعديات البرمائية والمائية، والكباري، لما تسببه من صعوبات للعربات والمركبات التي تعبر على الكباري، أو محملة في البرمائيات (المعديات). وللتغلب على المشاكل الناتجة عن الستائر الرأسية لا بد من تكسيها لتمهيد ميلها.

د. الساتر الترابي (ناتج الحفر)

نتيجة لأعمال التطهير، المستمرة، لقاع القناة، ومشروعات التوسعة، على مر السنين، تكون ساتر ترابياً من ناتج الحفر، يمتد بطول القناة في معظم أجزاءها، على الضفة الشرقية

[3]

، وقد وصل ارتفاع ناتج الحفر، ما بين 6 أمتار إلى 20 متراً في بعض المواضع [4].

نتيجة لتعديل القوات الإسرائيلية في ارتفاع، وحجم، وزاوية ميل، الساتر الترابي، والذي أزيح حتى حافة القناة، أصبح هناك صعوبة في اقتحام هذا الساتر خاصة بالنسبة للمركبات، وقد ابتكر المصريون سلالم من الحبال لصعود المترجلين كما ابتكروا مدافع المياه (ماكينات الضخ) لتجريف الرمال من جسم الساتر الترابي إلى مجرى القناة، حتى يمكن فتح ثغرات شاطئية، يمكن عبور المركبات منها.

خامساً: الأرض شرق القناة (أنظر شكل طبوغرافية الأرض شرق القناة)

شريحة مستطيلة من الأرض، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب خليج السويس، أو امتداد جبال سيناء الجنوبية. ومن الشرق سلسلة جبال الحائط الجبلي الغربي لسيناء، ومن الغرب قناة السويس (أو ساحل خليج السويس في الجزء الجنوبي).

تنقسم عسكرياً إلى أربع اتجاهات عملياتية

[5]

، تكون معاً الاتجاه الإستراتيجي الشمالي الشرقي، بجمهورية مصر العربية:

1. الاتجاه العملياتي الساحلي (الشمالي)

ملاصق لساحل البحر المتوسط، في الشمال، حيث يغطي أرضه بسبخات سهل الطينة، وبحيرة البردويل. ثم جنوباً منطقة الكثبان الرملية، التي تتدرج في الارتفاع في اتجاه الجنوب الشرقي. يخترق هذا الاتجاه، طريق معبد وخط سكة حديد، يربطان بين القنطرة شرق، والعريش. ويقع عليه مدن صغيرة (بالوطة، ورمانة، وبير العبد، ومصفق).

يتوفر في هذا الاتجاه مصادر مياه من الآبار، وأرضه غير صالحة للسير لمعظم المركبات، عدا الطريق المعبد إلى العريش.

2. الاتجاه العملياتي الأوسط

يقع إلى الجنوب من الاتجاه الساحلي. يتميز بوجود سلسلة مضائق بين الكثبان الرملية، مثل مضيق الصبحة، والمخازين، والمحجر، والرويسات (في الشمال الغربي للاتجاه) ومضائق جبلية مثل مضيق جبل أم رجام، وجبل سحابه.

سطح الأرض في هذا الاتجاه رملية كثيفة في معظمها (عدا الجزء الملاصق لقناة السويس والبحيرات). ويتدرج سطح الأرض في الارتفاع شرقاً، في اتجاه سلسلة الهياث شبه المتصلة، والمتتالية المكونة من كثيب السكن، كثيب عيفان، كثيب جمعه. تليها سلسلة أخرى من هياث الهواريس، وكثيب أبو بعيج، وكثيب الجبال، وكثيب المنظره.

الأرض في هذا الاتجاه غير صالحة للسير في معظمها، لمعظم أنواع المركبات، عدا الجزء الملاصق للقناة باتساع 5 - 10 كم. ويخترق هذا الاتجاه محور رئيسي معبد، وهو الطريق الأوسط، الذي يربط ما بين الإسماعيلية شرق القناة، والعوجه على الحدود الدولية الشرقية لمصر، ويمر بالطاسة والجفجافه، وبير روض سالم، وأبو عجبله (أبو عوقيلية) ويتصل الطريق الأوسط بالطريق الساحلي، بطريق معبد عرضي من الطاسة إلى رمانه، وآخر من الإسماعيلية شرق إلى القنطرة شرق.

لا يوجد مصادر مياه عذبة في هذا الاتجاه، والذي يعتبر المدخل الطبيعي للإسماعيلية، بينما يؤدي إلى هذا الاتجاه من الشرق مدخلان طبيعيين، الأول من الجنوب الشرقي (وادي اليرموك، من خلال وادي المليز) والثاني امتداد المحور الأوسط. يسيطر على المداخل الشرقية للاتجاه جبل أم رجام، جبل سحابه، والذي يمر خلالهما المدخل الأول (وادي اليرموك) وهو مضيق ذو أهمية خاصة، في شمال الحائط الجبلي الغربي لسيناء، والذي يبعد 50 كم عن قناة السويس.

3. الاتجاه العملياتي الجنوبي

يمتد الحائط الجبلي الغربي جنوباً، بينما تضيق المسافة بينه وبين قناة السويس إلى 20 كم، تقل فيها الكثبان الرملية، وتكثر بها الهياث الجبلية المرتفعة، بينما تخلو تماماً من مصادر المياه.

يخترق هذا الاتجاه محورين رئيسيين، معبدين، الأول طريق الجدي، الذي يصل ما بين جنوب البحيرات ووادي المليز شرق الحائط الجبلي، مخترباً جبل الجدي، في ممر طويل.
الثاني طريق متلا

[6]

، الذي يصل ما بين الشط و صدر الحيطان شرق الحائط الجبلي حيث يتفرع شمالاً إلى تمادا، وجنوباً إلى نخل. ويتصل الطريقان، شرق الحائط الجبلي بمحور عرضي معبد من نخل جنوباً، إلى بئر الجفافة شمالاً، خلال وادي المليز. كما يتصل الطريقان غرب الحائط الجبلي بمحورين عرضيين يمتد شمالاً حتى الطريق الأوسط، أحدهما موازي للقناة، من الشط إلى الإسماعيلية شرق، والثاني غرب الحائط الجبلي مباشرة، والذي يصل إلى الطاسة شمالاً. بين الممرين الجبليين (الجدي، متلا) ممرين فرعيين، ممهدين هما ممر وادي الطوال، وممر وادي الحاج. وتوصل الممرات إلى الأرض المفتوحة شرق الحائط الجبلي، والتي تصلح لسير جميع أنواع المركبات، كما يمكن المناورة فيها على نطاق واسع.

الأرض بين السلاسل الجبلية، وقناة السويس صالح لسير جميع أنواع المركبات.

4. الأرض جنوب الاتجاه العمليتي الجنوبي

يقطع وادي سدر (الجبلي) السلسلة الجبلية، ليفصلها عن الهضبة الجبلية الجنوبية، متجهاً شرقاً، ويمر بالوادي طريق معبد من رأس سدر على الشاطئ الشرقي لخليج السويس وحتى عين سدر على المخرج الشرقي للحائط الجبلي، حيث يتفرع شمالاً حتى بئر التمادا، ويمتد شرقاً حتى نخل التي تتصل شرقاً برأس النقب على الحدود الدولية الشرقية لمصر، وشمالاً بالحسنة على الطريق الجنوبي، وعلامة كم 161 على الطريق الأوسط ثم إلى بئر لحفن فالعريش على الساحل الشمالي لسينا. ويتصل عرضياً في الغرب، بمحاذاة خليج السويس، من رأس سدر إلى الشط ماراً بعيون موسى، وبور توفيق، حيث يلتقي بمحور متلا، كذلك من بئر أبو جراد، غرب الحائط الجبلي، إلى محور متلا، غرب الممر.

يصل المحور العرضي الموازي للخليج جنوباً من رأس سدر، إلى شرم الشيخ، ماراً بأبو زنيمة، وأبو رديس، والطور، ثم يتجه شمالاً إلى نوبيع وطابا. كما يتفرع هذا المحور عند وادي فيران، ليخترق الكتلة الجبلية الجنوبية، في طريق معبد حتى نوبيع ليلتقي مع المحور الموصل بين شرم الشيخ وطابا.

يتوفر في هذا القطاع، مصادر مياه، خاصة في الشمال منه، وأرضه صالحة لسير جميع المركبات غرب وشرق الحائط الجبلي.

5. محاور التحرك الرئيسية (الطولية) من الشرق إلى الغرب

أ. المحور الساحلي، من القنطرة شرق إلى مصفق، إلى رفح على الحدود الدولية الشرقية.

ب. المحور الأوسط، من الإسماعيلية شرق إلى بئر الجفافة، إلى العوجه على الحدود الدولية الشرقية.

ج. المحور الجبلي لممر الجدي، من جنوب البحيرات إلى أن يلتقي مع طريق تمادا - بئر الجفافة.

د. المحور الجبلي لممر متلا، من الشط إلى صدر حيطان.

هـ. المحور الجبلي لوادي سدر، من رأس سدر إلى عين سدر.

6. محاور التحرك العرضية الرئيسية

أ. المحور الملاصق لقناة السويس (شرق الساتر الترابي) من القنطرة شرق إلى رأس سدر، ماراً بالإسماعيلية شرق، كبريت شرق، جنوب البحيرات، الشط، بور توفيق، عيون موسى، ويسمى "عرضي 1".

ب. المحور غرب المضائق مباشرة، من رمانة إلى بئر أبو جراد، على المدخل الغربي لوادي سدر الجبلي، ويمر بالطاسة، وطريق الجدي، وطريق الحاج، وطريق متلا ويسمى "عرضي 3".

ج. المحور شرق المضائق مباشرة، من بئر العبد إلى عين سدر، ويمر ببئر الجفافة، وبئر التمامة، وصدر الحيطان.

7. أنسب دفاعات بالمنطقة شرق القناة

من وجهة نظر المدافع عن سيناء من اتجاه الغرب، يكون أنسب خطوط دفاعية هي:

أ. خط الدفاع الأول (الحد الأمامي للدفاع) شرق القناة مباشرة، مرتكزاً على المجرى الملاحي كعائق طبيعي قوي.

ب. خط الدفاع الثاني، خط تقسيم المياه، الموازي للقناة شرقاً، على بعد 11 - 13 كم منها وهو يسيطر على الأرض المحصورة بين القناة والحائط الغربي.

ج. خط الدفاع الثالث (الخط الذي لا يسمح باختراقه)، هو الخط الواصل من رمانة شمالاً إلى جبل أبو رجام، فجبل سحابه، إلى المداخل الغربية للحائط الجبلي الغربي، حتى سدر.

سادساً: الأرض غرب قناة السويس، وخليج السويس (أنظر خريطة طبوغرافية الأرض غرب القناة)

شريحة مستطيلة، يحدها شمالاً البحر المتوسط، وجنوباً خليج السويس وامتداد صحراء مصر الشرقية، وشرقاً قناة السويس، وغرباً وادي النيل. وهي تنقسم، عسكرياً إلى ثلاث شرائح عرضية:

1. الأرض شمال طريق بنها - الإسماعيلية الزراعي

أرض ذات طبيعة متنوعة، تختلف عن بعضها البعض، ويحدها جنوباً طريق الإسماعيلية - بنها، الزراعي. في الشمال، بحذاء ساحل البحر المتوسط، ما بين مدينتي دمياط وبور سعيد تمتد بحيرة المنزلة، أكبر بحيرات مصر المالحة، والتي يفصلها عن البحر المتوسط شريط ضيق من الأرض، ولها فتحة واحدة تصلها بالبحر المتوسط، في منطقة الجميل، غرب بور سعيد مباشرة، حيث أنشئ كوبري وامتد طريق إلى دمياط (55 كم) وحتى رأس البر شمالاً.

تقترب الحافة الشرقية للبحيرة من قناة السويس في الشمال، وتبتعد جنوب غرب (30 كم) ثم تتجه شمال غرب (40 كم)، ثم شمالاً (40 كم) لتقترب من دمياط ويتجاوزها إلى شرق رأس البر. يكثر بالبحيرة، الجزر الصغيرة، مياه البحيرة ضحلة، يخترقها قناتين ملاحيتين، الأولى تربط ما بين بور سعيد والمطرية، والثانية بين المطرية ودمياط. ينتشر شرق وجنوب البحيرة سبخات منخفضة تعمرها المياه، مع هبوب الرياح، مما يضيع معه معالم البحيرة في هذه النواحي.

جنوب شرق البحيرة تكثر السبخات، موازية للقناة من رأس العش شمالاً وحتى القنطرة جنوباً بعرض 10 كم. جنوب البحيرة مباشرة أرض رملية متماسكة، تختلط بالطين أحياناً،

باتساع 40 كم وعمق 20 كم. جنوب غرب البحيرة أرض زراعية، تربتها طينية متماسكة، يخترقها الكثير من القنوات المائية، وهي على شكل مثلث قمته عند رأس البر وضلعه الشرقي ساحل بحيرة المنزلة الغربي (شرق صان الحجر)، وضلعه الغربي فرع دمياط من النيل، حتى المنصورة.

جنوب المثلث السابق، منطقتان متباينتان، الشرقية منهما صحراوية مفتوحة في معظمها، يكثر بها التلال الرملية، موازية للقناة في شرقها حيث تمتد الأراضي السبخية، وهي صالحة لسير جميع الحملات في معظمها، وهي مثلثة الشكل كذلك قاعدتها تتركز على قناة السويس، ما بين القنطرة غرب، والإسماعيلية، ورأسها عند تقاطع العباسية. يكثر بها الطرق الطولية والزراعية. الجزء الغربي زراعي، يتخلله مجاري مائية كثيرة، وبه شبكة طرق كثيفة، مختلفة الدرجات، ما بين معبد، وممهد، ذات كثافة سكانية عالية، وهو امتداد للأرض الزراعية شمالها.

يمتد بطول الحد الشرقي للمنطقة قناة العباسية للمياه العذبة من الإسماعيلية وشمالاً (حتى بور سعبد) و جنوب المنطقة تمتد ترعة الإسماعيلية الحلوة والتي يقع عليها الكثير من القرى الهامة (التل الكبير، القصاصين، المحسمه، أبو صوير).

تكثر المدن في المنطقة وأهمها، بور سعيد، الإسماعيلية، الزقازيق، المنصورة، بنها، دمياط، القنطرة غرب، أبو حماد، فاقوس، الصالحية، المطرية، ومعظمها مدن ريفية في نطاق الأرض الزراعية.

2. الأرض بين طريق بنها - الإسماعيلية الزراعي، طريق السويس، القاهرة

يحدّها جنوباً طريق القاهرة / السويس. الجزء الشرقي منها يحتوي على شبكة طرق جيدة، وعدة مطارات (الشلوفة - كبريت - كسفريت - فايد - الدفرزوار). سطح الأرض صحراوي به هينات بارزة متناثرة مثل جبل عوبيد، وجبل جنيفه، جبل الغره، جبل شبراويت، جبل الشهابي، جبل أم كثيب، جبل الجربة، وكلها مرتفعات متوسطة أو قليلة الارتفاع، والأرض صالحة للسير في كل أجزاءها.

تمتد التربة الحلوة موازية للقناة، من الإسماعيلية إلى السويس، وهي مصدر المياه الوحيد في هذا الجزء، وفي الشمال الشرقي (بين فايد والإسماعيلية) مناطق شجرية وزراعية، وبحيرات صغيرة، وبرك متناثرة. في الوسط أرض صحراوية مفتوحة نسبياً قليلة التعاريج، خاصة في شمالها، يتخللها وديان رئيسية مثل وادي الوطن، وسكران، أبو سنت، العشرة، الجفرا. وعلى امتداد الحد الجنوبي للمنطقة (طريق السويس / القاهرة) يمتد خط سكة حديد إلى القاهرة كما يمتد خط آخر بين الإسماعيلية والسويس، وخط ثالث بين الإسماعيلية والزقازيق (مزوج) مار، بأبو حماد والتل الكبير وأبو صوير.

غرب طريق الإسماعيلية القاهرة الزراعي (الجزء من الإسماعيلية إلى تقاطع العباسية) أرض زراعية، امتداد للأرض الزراعية شماله.

من أهم مدن هذه المنطقة السويس وفايد وبلبيس.

3. الأرض جنوب طريق السويس - القاهرة

وهي المنطقة الممتدة جنوباً على امتداد خليج السويس، يحدّها من الغرب سلسلة جبال مرتفعة، متتالية، مثل جبال عتاقه، والكحيلية، والجلالة البحرية، والجلالة القبلية، وجبل غارب. يفصل ما بين الجبال، وديان تصل ما بين الساحل الغربي لخليج السويس، ووادي النيل أهمها:

أ. وادي حجول، جنوب جبل عتاقه، ويتجه شمال غرب، ليتصل بطريق السويس - القاهرة.

ب. وادي بدع، جنوب جبل الكحيلية، ويتجه شمال غرب، وغرب، ليصل شرق حلوان.

ج. وادي عربية، جنوب جبل الجلالة البحرية، ويصل إلى شرق بني سويف.

د. وادي أبو حد، شمال جبل غارب، ويتصل غرباً بوادي طرفه الذي يصل إلى شمال شرق المنيا (شرق مغاغة)، كما يتصل بوادي قنا، المتجه جنوباً حتى شمال شرق قنا.

الجزء الساحلي يكثر به الوديان المتجهة شرقاً إلى الخليج، ويضيق السهل الساحلي في الشمال عنه في الجنوب حتى الغردقة. ويخترق السهل الساحلي، طريق معبد من السويس حتى القصير وجنوباً، ماراً بالزعرانة، ورأس غارب، والغردقة، وسفاجة. والمنطقة خالية تماماً من أي مصادر للمياه، ويكثر بها حقول النفط.

أهم أجزاء هذه المنطقة المضيق بين جبلي عوييد وعتاقه على جانبي طريق السويس - القاهرة، وواديّ حجول وبدع اللذان يتجها شمال شرق ليتصلا بطريق السويس - القاهرة، متقاديم المضيق السابق.

بصفة عامة، المنطقة غرب القناة، صالحة للسير في كل أجزاءها، عدا المناطق الجبلية، والسبخات والمسطحات المائية، وعلى أطرافها جنوباً وشمالاً. كما أنها تصلح للمناورة الواسعة كذلك، ويمكن حشد قوات بها بحجم كبير.

4. محاور التحرك الطولية بالمنطقة (كلها طرق رئيسية معبدة)

أ. الطريق الساحلي، من بور سعيد إلى دمياط وجنوباً إلى دلتا وادي النيل.

ب. الطريق الزراعي، من الإسماعيلية إلى بنها ومنها إلى دلتا وادي النيل.

ج. الطريق الصحراوي الأوسط، من الإسماعيلية إلى القاهرة.

د. الطريق الجنوبي، من السويس إلى القاهرة. ويلتقي بطريق الإسماعيلية الصحراوي في المدخل الشرقي للقاهرة.

هـ. الطريق الفرعي (الطريق الرقم 12) وهو يتفرع من طريق الإسماعيلية / القاهرة الصحراوي ليتصل بطريق القاهرة العرضي، ماراً في منتصف المسافة بين طريق الإسماعيلية / القاهرة، والسويس / القاهرة.

5. محاور التحرك العرضية الرئيسية بالمنطقة

أ. طريق قناة السويس، غرب القناة وموازي لها (بينها وبين الترع الحلوة). وهو الطريق الذي يستخدمه موظفي القناة للصيانة والخدمة، في محطات الإرشاد على طول القناة، وقد اندثرت أجزاء كثيرة منه، بعد أن أنشأ المصريون ساتر ترابي غرب القناة، مشابه للساتر شرقها.

ب. طريق المعاهدة من بور سعيد وحتى السويس، غرب الترع الحلوة، وبيتعد عنها في المنطقة المزروعة من الدرسوار وحتى السويس. وهو محور مناورة رئيسي.

ج. طريق العجرو - الشلوفة، ويصل ما بين طريق السويس - القاهرة، وطريق المعاهدة.

د. وصلة عوييد، وهي تصل ما بين طريق القطامية الجنوبي، وطريق السويس - القاهرة، والطريق الرقم 12.

هـ. وصلة الربيعي، وهي تصل ما بين بئر جندالي في الجنوب وطريق السويس - القاهرة عند الربيعي، والطريق الرقم 12، وطريق الإسماعيلية - القاهرة الصحراوي عند الملاك،

ويتجه شمالاً حتى طريق الإسماعيلية - القاهرة الزراعي ماراً ببليبس والزقازيق.

و. وصلة أبو سلطان، وهي تصل ما بين طريق الإسماعيلية - القاهرة الصحراوي وأبو سلطان جنوب شرق على طريق المعاهدة، والقصاصين على طريق الإسماعيلية - القاهرة الزراعي والصالحية (شمال غرب القصاصين).

6. أنسب مناطق للدفاع، غرب القناة

من وجهة نظر المدافع عن وادي النيل من اتجاه الشرق، فإن أنسب خطوط دفاعية:

أ. خط الدفاع الأول (الحد الأمامي للدفاع) غرب القناة مباشرة، مرتكزاً على المجرى الملاحي للقناة، كعائق طبيعي قوي.

ب. خط الدفاع الثاني على المنطقة الجبلية، الماره بجبل عتاقه، جبل عوييد، جبل الغره، جبل جنيفه، جبل شبراويت، جبل الحافة البيضاء، جبل القط.

ج. خط الدفاع الثالث جبل الكحيلية، سلسلة جبال الجفرا، جبل أم كثيب، جبل الجربة، وادي العشرة.

د. منطقة دفاعية خاصة شرق وغرب مضيقى حجول، وبدع.

7. أنسب مناطق لاقتحام قناة السويس

[7]

أ. من الغرب إلى الشرق

المنطقة المحصورة بين القنطرة، والإسماعيلية، بقوة 2:3 فرقة، وهي تشمل القطاعات:

(1) شمال جزيرة البلاح، بقوة لواء مدعم.

(2) جنوب جزيرة البلاح، بقوة لواء مدعم.

(3) منطقة الفردان، بقوة لواء مدعم.

(4) المنطقة شمال الإسماعيلية، بقوة لواء مدعم.

(5) المنطقة جنوب الإسماعيلية، بقوة لواء مدعم.

ب. من الشرق إلى الغرب

المنطقة المحصورة بين بحيرة التمساح، والبحيرات المرة، بقوة 3:4 فرقة، وهي تشمل القطاعات:

(1) شمال البحيرات المرة، بقوة 2 لواء مدعم.

(2) جنوب البحيرات المرة، بقوة 2 لواء مدعم.

(3) منطقة كبريت، بقوة لواء مدعم.

(4) منطقة الكوبري، جنوب البحيرات، بقوة 2 لواء مدعم.

(5) شمال الشط، بقوة لواء مدعم.

ج. كلا المنطقتين، تصلح للعبور من الجانب الآخر كذلك، بعد تجهيزها هندسياً.

[1]

تختلف أبعاد القناة وأوصافها من زمن لآخر، طبقاً لمشروعات التوسعة والتعميق، والازدواج التي تجرى بها، بصفة دائمة، حتى يمكنها استيعاب التطورات في أحجام السفن وزيادة عمق غاطسها.

[2]

تسجل مقاييس المد والجزر بصفة يومية في سجلات خاصة بهيئة قناة السويس، يمكن من خلالها دراسة التغيرات والتنبؤ بالمقاييس التالية.

[3]

الضفة الغربية معظمها قرى ومدن وأراضي زراعية، كما يمر طريق معبد موازي للقناة تماماً، يستخدمه موظفي هيئة القناة لأعمال الصيانة والإرشاد في المحطات المنشأة لذلك.

[4]

استغلت إسرائيل، هذا الناتج، بتعليته، وسد الفجوات فيه، وإزاحته حتى حافة القناة مباشرة. وأنشئت فوقه، وفي باطنه النقاط الحصينة لخط بارليف لتزيد من صعوبة اقتحامه.

[5]

أحياناً يفصل الاتجاه الرابع، ليضم إلى جنوب سيناء، وأحياناً يضم إلى الاتجاه الجنوبي، والأفضل أن يعتبر اتجاه فرعي منفصل، بعد تعبيده، وزيادة الحركة عليه، بعد أن اتصل بخليج العقبة.

[6]

يبلغ طول الممر 31 كم.

[7]

عبر المصريون إلى الشرق، على طول القناة من القطاعات العشرة. بينما عبر الإسرائيليون إلى الغرب من القطاع رقم 2 في المنطقة المحددة للعبور من الشرق للغرب (جنوب البحيرات المره) عند الدفرسوار. المبحث الخامس

تجهيز مسرح العمليات وخطط العمليات

تبني خطة العمليات الحربية، على ضوء دراسة الإستراتيجية العسكرية للخصم، والسياسة والإستراتيجية العسكرية للدولة، مع الوضع في الاعتبار طبيعة مسرح العمليات، والقوات المتيسرة وقدراتها، والقوات الحليفة (أو المعاونة على جبهة أو محور آخر، طبقاً للموقف العسكري). وعلى ضوء خطة العمليات الحربية يتم إعداد مسرح العمليات ومحاور العمل عليه، وتتمركز القوات المخصصة للعملية (الفتح الإستراتيجي للقوات)، في أنسب الأوضاع مستعدة لبدء الأعمال القتالية.

أولاً: الإستراتيجية العسكرية لإسرائيل قبل 6 أكتوبر 1973

كانت سياسة إسرائيل، منذ إعلانها دولة، تركز على خطوط رئيسية أربعة:

1. التوسع الجغرافي التدريجي على حساب الدول العربية المجاورة.

2. الاحتفاظ بقوة مسلحة متفوقة على الدول العربية، هو الهدف والوسيلة في نفس الوقت.

3. الارتباط بقوة عظمى أو كبرى، دولياً، كحليف مضمون، يعاونها في تحقيق أهدافها.

4. إضعاف وتبديد الطاقات العربية.

بنت إسرائيل إستراتيجيتها العسكرية، على أساس الردع السياسي، والعسكري لمصر، وباقي الدول العربية. لخلق الإحساس لديها بالعجز السياسي، لاتخاذ قرار الحرب، والعجز العسكري للقيام بحرب شاملة، وأنه لا مجال أمامها إلا الرضوخ لشروط إسرائيل، تحت ضغط نتائج الهزيمة التي لحقت بها عام 1967.

لتحقيق ذلك، فإن الإستراتيجية العسكرية لإسرائيل بعد حرب يونيو 1967 اعتمدت على الأسس التالية:

1. الاحتفاظ بتفوق عسكري، يمنع مصر وسوريه والأردن، من التفكير في شن حرب شاملة ضدها. ويكون أقصى ما يمكن لأي دولة من الثلاث أن تقوم به، استئناف حرب الاستنزاف على جبهتها، والتي تستطيع إسرائيل مواجهتها والتغلب عليها.
2. الارتباط الوثيق، بالولايات المتحدة الأمريكية، أحد قطبي النظام العالمي، والدولة العظمى المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، لما لها من مصالح حيوية فيها، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية، حليف مضموناً لإسرائيل، تعاونها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لتستمر في احتلالها للأراضي العربية، وفرض الأمر الواقع، وكذلك مساندة إسرائيل في حالة نشوب حرب.
3. قدرة الاستخبارات الإسرائيلية، بالتعاون الوثيق مع الاستخبارات الأمريكية، على اكتشاف نوايا العرب لشن حرب شاملة، في وقت مبكر يسمح للقوات الإسرائيلية بإحباط تحصيرات الهجوم المنتظر، بضرية وقائية، تعتمد أساساً على تفوق القوات الجوية (أداة الردع، واليد الطولى).
4. بعد حرب يونيو 1967، ووصول القوات الإسرائيلية إلى عوائق طبيعية على الجبهات الثلاث، أصبحت أوضاعها الإستراتيجية أفضل. وكان تقدير القيادة الإسرائيلية، أن العدو الرئيسي هو القوات المصرية، لذلك يجب استناد دفاعاتها على ضفة قناة السويس الشرقية كعائق طبيعي قوي، وإقامة خطوط دفاعية محصنة، متتالية، وسواتر ترابية، ومحاور مناورة، في نظام دفاعي متكامل (أعطاها ذلك النظام الدفاعي القوي، الشعور بمناعته ضد الاختراق من أي هجوم مصري، مهما كبر حجمه).
5. تحقيقاً لنظرية الحدود الآمنة، التي اعتنقتها وأمنت بها إسرائيل بعد حرب يونيو 1967، كأحد نتائج تلك الحرب، ركزت إسرائيل، جهدها للسيطرة على منطقة شرم الشيخ، لتأمين خطوط مواصلاتها البحرية إلى البحر الأحمر. وسيطرة فكرة الاحتفاظ بشرم الشيخ من دون سلام مع مصر، أفضل من السلام مع مصر من دون شرم الشيخ على فكر القادة في إسرائيل.
6. من المستبعد، أن تتسق الدول الثلاث - مصر وسوريه والأردن - جهودهم في حرب شاملة ضد إسرائيل، وهي خبرة مستقاة من الحروب السابقة، لذلك فإن إستراتيجية إسرائيل وضعت على أساس الحرب على كل جبهة على حدة.
7. طالما مصر غير قادرة على شن هجوم شامل واقتحام قناة السويس وخط بارليف، فإن سورية والأردن - كل على حدة - غير قادرة على الهجوم كذلك.

ثانياً: تطوير النظام الدفاعي الإسرائيلي عن سيناء في ضوء إستراتيجيتها العسكرية

بانتهاة حرب يونيو 1967، اعتقدت القيادة العسكرية الإسرائيلية، أن القوات المصرية، التي انسحبت إلى غرب القناة، لن تستطيع استعادة قوتها وقدراتها، وروحها القتالية، لذلك اقتصر دفاعات إسرائيل، على خط من نقاط المراقبة على طول القناة، مع تجميع للقوات في الخلف، ولم تجهز القوات الإسرائيلية، دفاعات جيدة.

عندما استشعرت القيادة العسكرية الإسرائيلية، تماسك القوات المصرية، وسرعة إعادة بناءها وتنظيمها، بدأت في دعم دفاعاتها شرق القناة، فدعمت نقاط المراقبة بوسائل نيران قوية، وأمنت المنطقة غرب المضائق الجبلية، وقسمت قواتها إلى احتياطيات متدرجة في القوة والعمق.

مع بدء تصعيد القوات المصرية للاشتباكات بالمدفعية - خلال حرب الاستنزاف - جهزت إسرائيل حفر لجميع مركباتها وأسلحتها، وكذلك حفر تبادلية، وأخرى هيكلية. وأنشأت حقول ألغام صغيرة الحجم في بعض المناطق، وأسلاك شائكة في مواقع أخرى.

حتى تمنع، إسرائيل، نقاط مراقبة القوات المصرية، من رصد تحركات قواتها في العمق والإبلاغ عنها، قامت برفع الساتر الترابي المتخلف عن أعمال تطهير قناة السويس المستمرة [1].

مع تطور حجم وتسليح القوات المصرية، غرب القناة، والتي كانت إسرائيل ترصده جيداً، بكافة وسائل الاستخبارات، بدأت القوات الإسرائيلية في دعم دفاعاتها شرق القناة. رفعت إسرائيل الساتر الترابي أكثر، وأقامت عدة نقاط قوية مجهزة هندسياً فوقه، على نهايات المحاور الرئيسية، والمحتمل حدوث عبور منها، طبقاً لدراساتها للأرض. كما زادت من حجم قواتها في النقاط القوية وزادت من عدد ونوع الأسلحة في الدشم. كلفت الدوريات الخفيفة بالربط بين النقاط القوية، وأقامت حولها نطاقات من الأسلاك الشائكة، وزادت من كثافة الألغام في الحقول حولها. وأطلقت على هذا الخط اسم "خط بارليف الحصين" [2].

أنظر شكل النقاط المكونة لخط بارليف) و) شكل قطاع رأسي في إحدى النقاط الحصينة لخط بارليف)

مع تطور الاشتباكات، وعبور قوات مصرية للشرق في عمليات الإغارة، خلال حرب الاستنزاف (مرحلة الردع)، كثفت إسرائيل من الداوريات، وأصبحت بعناصر آلية ومدرعة، كما غطت المواجهة بالكامل بالداوريات الراكبة والطائرة (بواسطة الطائرات العمودية) في توقيعات غير منتظمة، وجهزت كمائن ونقط تفتيش بالقرب من تقاطعات الطرق والمحاور الطولية والعرضية، على أعماق مختلفة، للتصدي للتسلل.

تحسباً لقيام القوات المصرية بعبور بحجم أكبر من القوات (كان من المتوقع أن يصل إلى لواء كامل مدعم)، جهزت إسرائيل خطوط دفاعية متتالية في العمق حتى المضائق (رمانة - أم مرجم - مضيق الجدي - ممر متلا).

ثالثاً: تجهيز مسرح العمليات في الجانب الإسرائيلي (شبه جزيرة سيناء)

منذ أن وصلت القوات الإسرائيلية، إلى الضفة الشرقية للقناة، وهي تعمل على زيادة صعوبة اقتحامها، من قبل المصريين. لذلك أزاحت ناتج التطهير والتوسيع حتى حافة القناة مباشرة، وزادت من ارتفاعه حتى 20 م، بزاوية ميل حادة (حوالي 45 درجة) ليصعب تسلقه. وأنشأت على الساتر الترابي ملاجئ رمائية للدبابات (مصاطب) على مسافات متقاربة (100 - 400 م) بحيث يمكن للدبابات الاشتباك منها دون أن يظهر سوى البرج والمدفع فقط.

في باطن الساتر الترابي، وعلى المحاور الهامة، المنتظر اقتراب القوات المهاجمة عليها، أنشأت إسرائيل، نقطتها الحصينة، والتي بلغت 22 موقعاً مكونة من 35 نقطة حصينة، مساحة كل منها 4000 م²، ويحتل كل نقطه فصيلة مشاة مدعمة بعدة أنواع من الأسلحة حسب أهمية النقطة، بينما كان الموقع مكون من 1 - 3 نقطة قوية، أي تحتله حتى سرية مشاة (عدا فصيلة)

[3]

، وكانت الدشم في النقطة الحصينة، يمكنها تحمل القنابل الثقيلة حتى 1000 رطل كما كانت محاطة بعدة نطاقات من الأسلاك الشائكة بينها حقل ألغام مضاد للدبابات والأفراد (في المواجهة). كما جهزت بعض النقاط بمستودعات ملئت بالوقود السائل، وبوسيلة إشعال، لغمر سطح القناة باللهب.

كانت المواقع الدفاعية الإسرائيلية مكونة من أربعة خطوط على مسافات مختلفة:

1. الخط الأول هو خط بارليف الحصين، على حافة القناة مباشرة.
2. الخط الثاني على مسافة 300 - 500 متر من الخط الأول، و جهزت مواقعها الدفاعية على الاتجاهات الأكثر صلاحية لعبور القناة، وخصص له وحدات مدرعة، تركزت خلفه.
3. الخط الثالث على مسافة 3 - 5 كم من الخط الأول، على بعض الاتجاهات الأكثر أهمية فقط، وعلى أجناب الطرق الرئيسية المؤدية للأهداف الهامة في العمق.
4. الخط الرابع على مخارج المضائق الجبلية من الغرب، للتمسك بها، ومنع القوات المهاجمة من عبور المضائق إلى الشرق، حيث الأرض المفتوحة وسط سيناء.

للتغلب على طبيعة الأرض المفتوحة شرق القناة، أنشأت إسرائيل هيئات صناعية من التلال للسيطرة على الأرض، أو سواتر صناعية لإخفاء تحركات قواتها الآتية من العمق إلى الغرب. و جهزت لتحتلها الدبابات، لصد الدبابات المهاجمة، و ستر قوات الهجوم المضاد الإسرائيلية. كما جهزت مناطق تجمع في العمق لتمرکز الاحتياطيات العملياتية والإستراتيجية، وأسلحة الدفاع الجوي والمدفعية، والأسلحة المضادة للدبابات.

أنشأت إسرائيل شبكة ضخمة من الطرق المعبدة والممهدة، الطولية والعرضية، وعلى أجناب المناطق الجبلية، وداخل الممرات والمضائق، لخدمة خططها الدفاعية، والهجومية كذلك، وتأمين الإمدادات الإدارية، والمناورة بالقوات والأسلحة، من محور لآخر، حسب تطور أعمال القتال. كذلك كانت شبكة الطرق، تربط بين مرابض النيران المجهزة للمدفعية، الرئيسية منها والتبادلية، والتي بلغت 240 موقع مجهز.

وفي عمق سيناء، جهزت 8 مطارات وأراض هبوط، لاستخدام القوات الجوية الإسرائيلية، وأحيطت بمواقع لصواريخ الدفاع الجوي، ومحطات الرادار، ومراكز القيادة الرئيسية والتبادلية

[4].

رابعاً: خطط العمليات الإسرائيلية واحتمالاتها (أنظر شكل خطة العمليات الإسرائيلية)

اعتنقت إسرائيل، بعد حرب يونيو 1967، نظرية الحدود الآمنة، بارتكاز دفاعاتها على عوائق طبيعية. لذلك تحولت من عقيدتها السابقة بالعمل التعرضي وسرعة نقل القتال خارج أراضيها، إلى الدفاع المتحرك، بقوة صغيرة واحتياطيات كبيرة، في العمق، لتدمير القوات المهاجمة، أمام العائق الطبيعي، وفي عمق الأراضي المحتلة في يونيو 1967، وبعيداً عن الأرض الإسرائيلية قبل يونيو 1967.

1. هدف الخطة الإسرائيلية الدفاعية

هدفت إسرائيل، من خططها الدفاعية على جبهتها الجنوبية (جبهة قناة السويس)، منع القوات المصرية من عبور قناة السويس، وتدمير القوات المهاجمة في مناطقها غرب القناة، وأثناء العبور، وعلى السائر الترابي، أمام خط بارليف (الحد الأمامي للدفاعات الإسرائيلية)، والتمسك بالمواقع الدفاعية شرق القناة لأطول مدة ممكنة، بالقوات المتيسرة لإتاحة الفرصة للقيادة السياسية والعسكرية لاتخاذ قرار الحرب، وإعلان التعبئة العامة، وحشد القوات ودفعها لمناطق عملها. ويعتبر خط المضائق الجبلية الغربية بسياء، هو الخط الغير مسموح باختراقه. على أن تنفذ عمليات تعرضية مخططة عند اكتشاف نية الهجوم لدى القوات المصرية، طبقاً للاحتتمالات.

2. الفكرة الإستراتيجية / العملياتية للدفاع الإسرائيلي عن سيناء

تركز القوات الإسرائيلية جهودها الدفاعية الرئيسية على الجبهة الجنوبية (جبهة قناة السويس)، وتكثف جهود الاستطلاع والاستخبارات للحصول على المعلومات الدقيقة عن حجم القوات المصرية وأوضاعها ونواياها، على هذه الجبهة.

تحتل القوات الإسرائيلية - في الأحوال العادية - النقط الحصينة بأقل قدر مناسب من القوات لتأمين الدفاع. مركزه جهودها على الاتجاهات الرئيسية، والمناطق المحتملة لعبور القوات المصرية. والاحتفاظ بقوات احتياطية مدرعة وآلية على مسافات مختلفة، وأحجام مختلفة (سرايا وكنايب ولواء) لتنفيذ الهجمات والضربات المضادة ضد القوات المصرية التي تنجح في الوصول إلى شرق القناة، أو اختراق المواقع الدفاعية المتتالية، لتستعيد قوات الهجوم المضاد الموقف حتى الحد الأمامي للدفاع (خط بارليف)، أو تهيب أنسب الظروف القتالية لتدخل احتياطيات عملياتية وإستراتيجية بحجم أكبر في عمليات هجوم رئيسية. مع استمرار نشاط الدوريات وإجراءات التأمين على الحد الأمامي وفي عمق سيناء، ضد أعمال التسلل والنشاط الفدائي.

عند اكتشاف القوات الإسرائيلية، لنية الهجوم لدى القوات المصرية، تبادر القوات الإسرائيلية، لانتزاع المبادرة، وتوجيه أعمال مضادة لإجهاض التحضيرات المصرية للهجوم، مع رفع درجات الاستعداد، وإجراءات التعبئة، والفتح العمليتي للاحتياطيات الإسرائيلية، استعداداً لتطويع القتال غرباً، طبقاً للموقف. تنفذ الخطط في تعاون وثيق مع نيران مركزة ومخططة للمدفعية، وفي ظل سيطرة جوية وحماية وسائل الدفاع الجوي والمقاتلات الاعتراضية.

عند التنسيق المشترك للعرب للقيام بأعمال هجومية شاملة، يتم القضاء على الموقف الأكثر خطورة، والذي يهدد أمن الأراضي الإسرائيلية، مع تثبيت باقي الجبهات، وينقل الجهد الرئيسي للقتال بالتتالي من جبهة لأخرى بسرعة وحسم.

تعتبر جنوب سيناء، في كل الأحوال محور ثانوي، لذلك يتم تأمينها، بقوات محدودة تحتل النقط والمناطق الحيوية، ويربط بينها بدوريات، ويسيطر على المناطق الهامة بكمانن، مع الاعتماد على الإسقاط المظلي والإبرار الجوي والبحري، لاستعادة الموقف والقضاء على القوات المصرية التي قد تنجح في الوصول إلى جنوب سيناء. تركز الجهود الدفاعية في جنوب سيناء، للاحتفاظ بشرم الشيخ.

3. احتمالات الخطة الدفاعية الإسرائيلية عن سيناء

أ. تصور نجاح القوات المصرية في عبور قناة السويس على المواجهة بالكامل، مع تحقيق نجاح على المحاور الرئيسية (الأوسط والشمال)، أي عدم اكتشاف نية وتحضيرات الهجوم المصرية في هذه الحالة تصد قوات الدفاع المحدودة، الموجودة في المواقع الدفاعية الهجوم المصري وتمنعه من الوصول للسائر الترابي، بالتعاون مع نيران المدفعية

والقوات الجوية. وتتهيئ الظروف المناسبة لتعبئة الاحتياط وإجراء الفتح العملياتي لثلاث مجموعات عمليات، كل من لوائي مدرعات، ولواء مشاة آلية، وتدفع مجموعة على كل اتجاه عملياتي (الشمالي، والأوسط، والجنوبي) لصد وتدمير الهجوم المصري. تطور المجموعات الثلاث النجاح - طبقاً للموقف - وتعتبر القناة غرباً، وتستولي على خط بعمق 30 كم غرب القناة وتؤمنه. مع الاحتفاظ بالسيطرة الجوية طوال العمليات.

ب. إذا اكتشفت إسرائيل نوايا القوات المصرية للهجوم، توجه ضربة جوية مركزة وقصف بالمدفعية بعيدة المدى ضد وسائل الدفاع الجوي والقواعد الجوية والأهداف الحيوية للحصول على السيطرة الجوية. وترفع درجة استعداد قوات الدفاع عن سيناء لتحتل النقاط القوية والمواقع الدفاعية، مع استدعاء الاحتياط وتعبئة القوات وإجراء الفتح العملياتي للقوات. تقوم قوات خاصة بشن هجمات في العمق ضد أهداف مختارة. وينجح الضربات الجوية يتم العبور غرباً بقوة لواء ضد دفاعات بورسعيد من الشرق والجنوب، واقتحام قناة السويس بقوة لواء مشاة ولواء مدرع، مع استغلال المسطحات المائية، والوصول إلى غرب القناة، خلف القوات المصرية، وتصفيتها. كما يتم إبرار جوي وبحري للواء مظلي أو مشاة مدعاه بالدبابات في منطقة بير عديب - وادي بدع (أو رأس غارب، أو الزعفرانة). تتم كل العمليات تحت سيطرة جوية وتأمين الساحل بالقوات البحرية.

ج. قد تتخذ القوات الإسرائيلية المبادأة، في ظل ظروف دولية مواتية، للقيام بأعمال هجومية، لتحقيق أهداف سياسية لإرغام مصر على قبول الشروط الإسرائيلية للتفاوض وعقد اتفاقيات معها، وذلك بتوجيه ضربة جوية شاملة مفاجئة، لتدمير شبكة الدفاع الجوي المصرية، وتكبيد القوات الجوية المصرية خسائر جسيمة، ثم التحول لتدمير القوات البرية والبحرية المصرية، وقصف العمق المصري والأهداف الاقتصادية والحيوية، لشل القدرة العسكرية المصرية، وإحداث ضغط شعبي داخلي. قد يستغل نجاح الضربة الجوية الإسرائيلية، لتصعيد العمليات، واقتحام قناة السويس، والوصول للمنطقة الخلفية للجبهة المصرية وتصفيتها، والاستيلاء على الضفة الغربية للقناة بالكامل، وتأمينها، والاستعداد لإعادة فتح القناة للملاحة الدولية، حسب الموقف.

الإستراتيجية العسكرية المصرية، وتجهيز مسرح العمليات، وخطة الهجوم "العملية بدر"

كان التخطيط المصري للعمليات، لبدء الحرب، يهدف إلى إهدار نظرية الأمن الإسرائيلية (الحدود الآمنة)، وتقويض أسس إستراتيجيتها العسكرية. وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدولة المصرية، والتعقيدات السياسية المعقدة، التي تثيرها إسرائيل بمساندة أمريكية، والأوضاع العسكرية بعد الهزيمة، حُطِّط للحرب، على أنها "حرب محلية شاملة، تستخدم فيها الأسلحة التقليدية فقط. ذات أهداف إستراتيجية، تقلب الموازين في المنطقة، وتتحدى نظرية الأمن الإسرائيلية ودعائمها الإستراتيجية. تمتد لفترة من الزمن، لتتيح للطاقت العربية الأخرى التدخل، وأهمها تشكيل موقف عربي موحد، واحتمال استخدام البترول كسلاح سياسي، حتى تقرض ثقلها على نتائج الحرب".

خامساً: الإستراتيجية العسكرية المصرية

لتحقيق إهدار نظرية الأمن الإسرائيلية، وتقويض الإستراتيجية العسكرية لإسرائيل، فإن الهدف الإستراتيجي هو "تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي، بالقيام بعملية هجومية، يكون من ضمن أهدافها العمل على تحرير الأرض المحتلة، على مراحل متتالية، حسب نمو وتطور إمكانات وقدرات القوات المسلحة، وتكبيد العدو الإسرائيلي أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة، حتى يقتنع بأن استمراره في احتلال الأرض المصرية (في سيناء) يكلفه ثمناً باهظاً، لا يتحمله.

أسس بناء الإستراتيجية المصرية:

أ. الدروس المستفادة، من حرب يونيو 1967، وأهمها ضرورة الإعداد السياسي للحرب، وتحقيق عزلة سياسية لإسرائيل قبل بدء الحرب. كذلك كان من المهم أن لا تكلف القيادة السياسية، القوات المسلحة بعمل عسكري أكبر من قدراتها.

ب. تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي، وذلك بالتغلب على الردع النفسي والسياسي والعسكري الذي تشكله تلك النظرية، والتي تعتمد على الاحتفاظ بالحدود الآمنة - من وجهة نظر إسرائيل.

كسرت حرب الاستنزاف، وما تم خلالها من اشتباكات وعبور وإغارات، حاجز الردع النفسي لدى الضباط والجنود، والقيادات التي خططت وأدارت تلك العمليات. وكسرت القيادة السياسية حاجز الردع السياسي باتخاذها قرار الحرب الذي كانت القيادة الإسرائيلية، تشيع بأنه "لا يوجد زعيم عربي لديه الشجاعة لاتخاذ قرار بالحرب"، الخطوة التالية كانت باتخاذ القيادة العسكرية قرار القيام بعملية هجومية شاملة، وليس حرب استنزاف أو معارك محدودة، كاسرة حاجز الردع العسكري، بعدم قدرة القوات المسلحة العربية وقادتها على خوض عمليات حربية كبيرة.

كان تحدي الحدود الآمنة، هو أكبر التحديات للنظرية الإسرائيلية والتي تعتمد على بناء قوات إسرائيلية شرق القناة في خطوطها الدفاعية المحصنة، والاحتفاظ بسيطرة كاملة على منطقة شرم الشيخ، لضمان مرور سفنها من مضيق تيران في خليج العقبة [5].

وكانت إسرائيل تعتمد لتحقيق نظريتها للحدود الآمنة، على:

(1) دفاعات قوية على الضفة الشرقية للقناة (خط بارليف الحصين).

(2) قوات جوية متفوقة كما ونوعاً تحقق سيطرة جوية تامة.

(3) وجود عسكري قوي في شرم الشيخ.

(4) حرب خاطفة، شرسة، قصيرة.

(5) إدارة عمليات حربية، ناجحة على جبهة واحدة.

(6) نظام معلومات متكامل، واستخبارات قوية، تمكنها من القيام بضربة إجهاض، وتهيئ لها فرصة كافية للتعبئة.

كفل التخطيط المصري التغلب على نقاط ارتكاز نظرية الحدود الآمنة، كالاتي:

(1) تخصيص قوات مدربة جيداً للعمل كعناصر "عاصفة" للاستيلاء على حصون خط بارليف.

(2) إنشاء شبكة صواريخ أرض / جو قوية، متكاملة (حائط صواريخ) ضمن نظام دفاع جوي متكامل يجبر الطيران الإسرائيلي وبثقل فاعليته.

(3) فرض السيطرة على المداخل البعيدة للبحار في المنطقة

[6]

، بواسطة قطع البحرية المصرية العاملة في أعالي البحار، بعيداً عن السيطرة الجوية الإسرائيلية، وذلك بقفل مضيق باب المندب (المدخل الجنوبي للبحر الأحمر) بواسطة مجموعة قتال من البحرية المصرية مكونة من مدمرات وغواصات يمكنها البقاء في منطقة العمل لفترة طويلة.

(4) التخطيط لإطالة زمن الحرب، والتوتر لفترة طويلة، تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي، والحياة العامة بالدولة الإسرائيلية.

(5) التنسيق مع الجبهات العربية الأخرى (خاصة سورية) لبدء القتال في توقيت واحد، وبقوة نشئت مجهود القوات الإسرائيلية، وترتك قياداته.

(6) التخطيط لخطة خداع دقيقة، تضلل الاستخبارات الإسرائيلية، إما بعدم حصولها على المعلومات، أو تسريب معلومات مضللة، يصعب كشف خطئها.

ج. إعداد الدولة للحرب، وقد بذلت جهود ضخمة، اشترك فيها معظم أجهزة وقطاعات الدولة. وقد أنشئ فرع خاص، لإعداد الدولة للحرب، في هيئة العمليات بالقوات المسلحة المصرية، كما وضعت كل وزارة خططها لإعداد القطاعات التابعة لها، وأسلوب تعبئة جهودها أثناء الحرب بالتنسيق مع فرع إعداد الدولة للحرب.

كانت أهم الموضوعات لإعداد الدولة للحرب هي:

(1) توفير مخزون وقود كافي للقوات والدولة خلال الحرب.

(2) تأمين السدود والمنشآت الهندسية على المجاري المائية (نهر النيل وفروعه) خاصة خزان أسوان، والسد العالي.

(3) تأمين الإمداد بالطاقة الكهربائية.

(4) تأمين طائرات ومكاتب شركة مصر للطيران، وأسلوب عملها أثناء الحرب.

(5) إنشاء شبكة الطرق التي تخدم الأعمال القتالية المقبلة، ورفع كفاءة واستيعاب الشبكة القديمة (شرق القاهرة وحتى قناة السويس طويلاً وعرضياً).

(6) خطة عمل أجهزة الإعلام لإعداد الشعب عسكرياً ومعنوياً للحرب.

د. الاستفادة من الطاقات العربية المتنوعة، فقد كانت الفكرة السائدة، أن هناك دول مواجهة، تتحمل عبء الحرب ونتائجها، ودول مساندة تبتذل جهد دبلوماسي، ودول غائبة عن الحضور طالما المشكلة لا تهمها من قريب أو بعيد، وهي غالبية الدول العربية. وترسب في النفوس اقتصار الصراع العسكري على مصر وسورية والأردن، وأن تقوم باقي الدول بجهد سياسي، أما الدعم المالي فحسب قدرة ورغبة الدول. (أنظر ملحق قومية المعركة "الأفكار، والقرارات، والتنفيذ)

ولم يكن ذلك يحقق مساندة فعالة لدول تجمعها رابطة واحدة، ولديها طاقات كامنة. لذلك روي أن تشارك الدول العربية في كل صور الصراع، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، كل حسب طاقته بحيث تدعم دول المواجهة بوحدات من القوات المسلحة العربية الأخرى، حسبما تحتاجه في مسرح عملياتها، وتنسق الجهود السياسية بين الدول العربية في المؤتمرات والمحافل الدولية، وتستخدم الدول الطاقات الأخرى لديها سواء باستخدام أراضيها للانتشار (دول العمق)، أو أجواءها للعبور لحشد القوى، أو موانئها البحرية لاستقبال الاحتياجات المطلوبة من الخارج، أو موادها الخام التي يحتاجها العالم الخارجي (خاصة الغربي) مثل النفط كورقة ضغط.

سادساً: تجهيز مسرح العمليات على الجانب المصري (غرب قناة السويس)

بدأت القوات المصرية في تنفيذ مخطط لتجهيز مسرح العمليات، في إطار إعداد الدولة للحرب، ونفذ المخطط على مراحل منذ يونيه 1967، وحتى أكتوبر 1973، كل مرحلة نفذ

فيها الأعمال التي تفيد في المرحلة التالية، طبقاً للتخطيط، وباكتمال تجهيز مسرح العمليات غرب القناة، أصبح ملائماً لتنفيذ خطة الهجوم الأخيرة (جرانيت 2 المعدلة - بدر).

شمل تجهيز مسرح العمليات، الأعمال التالية:

1. التجهيز الهندسي

وهو الجهد الرئيسي في العمل، وأكثرها أهمية، وكان له أسبقية متقدمة عما عداه، لأهميته في زيادة قدرات الوحدات المدافعة على الصمود، وتقليل خسائرها خلال اشتباكات حرب الاستنزاف، والهجمات الجوية الكثيفة، كما أنه ضروري لوقاية القوات في أوضاعها الأولية قبل بدء الهجوم، من الضربات الجوية ونيران المدفعية الإسرائيلية.

شمل التجهيز الهندسي، حفر وتحصين المواقع الدفاعية في نطاقات متتالية، وإنشاء حُفَرٍ وملاجئ للأفراد والمركبات والأسلحة الرئيسية والمعدات، على طول الجبهة، وكذلك مراكز القيادة المختلفة، وتجهيزات نقاط المراقبة على الحد الأمامي.

كذلك جهزت مخاضات وكباري على المجرى المائي العذب غرب القناة، وفتحت ثغرات في حقول الألغام في عمق الدفاعات المصرية، والتي ستمر منها الارتال والقوات عند تحركها إلى مناطق العبور، والتي جهز بها حُفَرٌ لانتشار المركبات حتى لحظة عبورها، ومهدت مناطق إسقاط معدات الكباري التي سيتم إنشاؤها (ساحات الإسقاط).

حتى لا تستطيع القوات الإسرائيلية - في مواقعها على الضفة الشرقية - التدخل في حركة القوات المصرية في الغرب لعرقلة العبور، زيد ارتفاع الساتر الترابي على الجانب المصري

[7]

، وأنشئ فوقه قواعد رمي للدبابات (مصاطب) للرمية المباشرة على الأهداف التي قد تظهر

[8]

، على الساتر الترابي الإسرائيلي، أثناء التحرك أو العبور. كما أنشئ سواتر صناعية ترابية كذلك، في العمق، روعي أن تكون بالارتفاع والزوايا التي تخفي التحركات الأتية من العمق، عن مراقبة العدو، وأقيم فوقها ستائر معدنية عاكسة وشبكية، لنتشيت أشعة التنشيت والقياس الرادارية، واصطيد الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، لو حاولت القوات الإسرائيلية إصابة الارتال المتحركة.

طورت شبكة الطرق المؤدية إلى الجبهة، حتى الساتر الترابي الغربي، كما أنشئ العديد من الطرق الإسفلتية والممهدة بأطوال بلغت 2000 كم، طولية للإمداد والإخلاء الإداري والطبي والفني، وعرضية للمناورة بالقوات، والأسلحة، والاحتياجات الإدارية.

نسق مع مواقع النيران للأسلحة، أمام وفي عمق الدفاعات المصرية، حقول ألغام مضادة للأفراد والمركبات، كذلك دعمت المواقع بأسلحة مضادة للدبابات نسقت نيرانها مع خطة الإعاقة.

2. المطارات والقواعد الجوية

أنشئ حوالي عشرين مطاراً جديداً، وأعدت ممرات تبادلية بكل المطارات والقواعد الجوية. وجهزت ملاجئ محصنة للطائرات والمعدات الفنية، تم فيها حفر وردم بحجم 24 مليون متر مكعب، وخرسانة مسلحة تجاوزت 1.5 مليون متر مكعب، وأكثر من مليوني متر مكعب أحجار (تعادل حجم الهرم الأكبر بالجيزة)، ومليون ونصف مواد أسفلتية، وجهزت كل دشم الطائرات ببوابات من الصلب بلغ وزنها 15 ألف طن من الصلب [9].

3. تجهيزات العبور

بخلاف ساحات الإسقاط، والتي جهزت بكثافة، تجعل من الصعب على القوات الإسرائيلية تحديد أيها الذي سيستخدم، كما طورت الكباري العسكرية القديمة لزيادة كفاءتها، وصُنعت أجزاء إضافية لتستخدم في إصلاح ما يدمر أثناء الاشتباكات. كما صنعت سترات النجاة للطفو عند السقوط في المياه والزوارق الخفيفة.

4. نقط الرسو والموانئ البحرية

انتشار القطع البحرية، في موانئ ومرافئ بعيدة عن مدى الطائرات الإسرائيلية، لذلك جهزت بأرصفة إضافية للمجهود الحربي، كما أنشأت نقط رسو عسكرية في أماكن متفرقة، وزيد حجم التجهيز الهندسي والتحصين للمعدات والمنشآت بالقواعد البحرية، و جهزت مواقع هندسية للدفاع عندها ضد المتسللين والمغربين وكذلك لوسائل الدفاع الجوي التي ستدافع عنها ضد الهجمات الجوية الإسرائيلية.

5. مناطق التدريب على مهام العمليات

حتى يكون تدريب القوات واقعيًا، ومفيدًا، كان لا بد أن يتم التدريب على ما سوف تكلف به القوات من مهام. لذلك تم تجهيز ميادين تدريب في مناطق مختلفة من الأرض مشابهة تماماً لتلك التي سيجري فوقها القتال. وتم تعديلها لتكون مطابقة للأرض في مسرح العمليات، وأنشئ بها سواتر ترابية بنفس الحجم (بطول أقل)، كما كان يعاد التجهيز عقب كل تدريب، لتصبح كما كانت، في نفس صورة وصعوبة الأرض الحقيقية.

6. قواعد الصواريخ أرض/جو

تعتبر الأعمال الهندسية، لإقامة شبكة الصواريخ المضادة للطائرات المصرية، والتي سميت حائط الصواريخ، أحد المعالم البارزة في تجهيز مسرح العمليات، إذ تمت تحت نيران مدفعية وطائرات العدو، بواسطة الشركات الهندسية المدنية، والقوات المعاونة لهم، وإشراف المهندسين العسكريين. ورغم الخسائر العالية في الأفراد وتدمير جزء غير يسير من المواقع أثناء البناء، فقد استمرت عملية البناء، واستكملت خلال فترة وقف إطلاق النار (8 أغسطس 1971 - 6 أكتوبر 1973).

7. التجهيزات الإدارية والفنية

أنشئ العديد من المستودعات والمخازن، لتخزين احتياجات المعركة في المناطق الخلفية للفرق والجيش الميدانية، و جهزت هندسياً لوقايتها من التدمير بالهجمات الجوية. وقد شملت مباني للتخزين، وصهاريج مدفونة للسوائل من وقود ومياه، وحُفِرَ للمركبات الإدارية، وطرق إمداد وإخلاء، ووصلت المناطق الإدارية بالطرق الرئيسية، وطرق المناورة. كما أنشئت مستشفيات ميدانية (بعضها تحت الأرض) و جهزت لاستقبال الجرحى وعلاجهم، وكذلك أعيد تجهيز المستشفيات العسكرية، وعبئ بعض المستشفيات المدنية لصالح المجهود الحربي.

أنشئ محطات إمداد وإصلاح فنية على محاور التحرك الطويلة، ومستودعات وورش فنية لخدمة التشكيلات في مناطق عملها.

سابعاً: الخطة الهجومية المصرية (جرانيت 2 المعدلة - بدر))
أنظر شكل خطة العمليات جرانيت 2)

هدفت الخطة المصرية للهجوم، إلى القيام بعملية هجوم شاملة على طول مواجهة الجبهة المصرية، محدودة العمق (حتى المضائق الجبلية الغربية)، تؤدي إلى تحريك قضية الاحتلال الإسرائيلي للأرض منذ يونيو 1967، بالتعاون مع القوات السورية على الجبهة الشمالية، لتحرير هضبة الجولان. وقد وضعت الخطة على ضوء الإستراتيجية العسكرية لكل من إسرائيل ومصر.

تم الاتفاق بين مصر، وسوريه، على التنسيق بين الجبهتين، بتعيين قائد عام واحد للجبهتين - القائد العام للقوات المصرية - يعاونه طاقم من ضباط الأركان. كما عين منسق عام بين الجبهتين، من القيادة المصرية كذلك.

1. فكرة الخطة

[10]

أنظر ملحق الخطة (ل)

تقضي فكرة الخطة باقتحام قناة السويس، بجيشين ميدانيين (الثاني والثالث) على طول المواجهة (175 كم) وإنشاء رؤوس كباري للجيش شرقاً، بقوة خمس فرق مشاة وقطاع بورسعيد العسكري، بعمق 15 - 20 كم، مؤمنة بواسطة قوات الدفاع الجوي.

بعد وقفة تعبوية (أو بدونها) تطور القوات المصرية هجومها شرقاً حتى خط المضائق الجبلية الغربي واحتلاله والتشبث به وتأمينه.

بالنجاح في تنفيذ الخطة، تصبح القوات الإسرائيلية في مناطق مكشوفة وسط سيناء، لا تساعد عواملها الطبوغرافية على إنشاء الدفاعات بها، وهي ذات مواجهه متسعة، بحيث لا تستطيع القوات الإسرائيلية، توفير القوات اللازمة للدفاع عنها، مع تعرضها المستمر للهجمات المصرية، شرق المضائق، حسب تطور الموقف.

تؤمن القوات البحرية المصرية السواحل، وتتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية، في مضيق باب المندب، لإيقاف الملاحة من وإلى إيلات، للتأثير على اقتصاد إسرائيل، وحرمانها من إمدادات النفط الإيرانية.

2. متطلبات تنفيذ فكرة الخطة

أ. التنسيق الكامل مع القيادة السورية السياسية والعسكرية لكل مراحل التنفيذ، وترتيبات الأعمال الرئيسية، لذلك صدر قرار في 10 يناير 1973، من مجلس اتحاد الجمهوريات العربية - وكان يضم مصر وسورية وليبيا - بتعيين الفريق أحمد إسماعيل علي، القائد العام المصري، قائداً عاماً للقوات الاتحادية، وتعيين اللواء بهي الدين نوفل رئيساً لهيئة عمليات القيادة الاتحادية، ومن خلال تلك القيادة كان يتم التنسيق بين الجبهتين، ووضعت أسس التعاون بينهما في كل مرحلة.

كان من الواضح أن الجبهة السورية (جغرافياً وإستراتيجياً) تفرض أن يكون الهدف النهائي لها، التحرير الكامل لهضبة الجولان (25 كم عمق) والوصول إلى خط نهر الأردن - الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية. ويعني ذلك، في حالة نجاح القوات السورية، تهديد الكثافة السكانية في شمال إسرائيل والأهداف الهامة والحيوية بها، مثل القرى والمدن، ومطارات رامات دافيد والمطلة وصفد وطبرية، ومشروع تحويل نهر الأردن، ومشروع روتنبرج الهيدر وكهربائي، لوقوعها جميعاً في مدى رمي المدفعية والصواريخ بعيدة المدى السورية. كذلك فإن مينائي عكا وحيفا الرئيسيين، على ساحل البحر المتوسط، يصبحا على مسافة 50 كم من موضع الخط النهائي، يمكن للمدركات السورية اجتيازها خلال يوم قتال، طبقاً للمعدلات العالمية.

تساعد طبيعة الأرض المفتوحة في سيناء، الممتدة شرق المضائق بعمق 225 كم تقريباً، على أن تولي إسرائيل اهتماماً أكبر بالجبهة السورية قدر نشوب القتال، وهو ما يهيئ للمصريين الفرصة، لتطوير هجومهم شرقاً للوصول لخط المهمة النهائية على المضائق الجبلية الغربية لسيناء.

ب. التغلب على مشاكل اقتحام قناة السويس والاستيلاء على خط بارليف الحصين. (أنظر ملحق الأفكار المصرية المبتكرة للتغلب على مشاكل العبور "التجارب والحلول")

ج. إعداد القوات وتجهيزها وتدريبها بما يتناسب مع المهام التي ستنفذها.

د. تجهيز وإعداد مسرح العمليات، والذي كان قد أوشك على الاكتمال، وقت الانتهاء من التخطيط ووضع تفاصيل الخطة الهجومية.

هـ. إتاحة الفرصة للمرؤوسين، حتى المستوى العملياتي/ التكتيكي، مستوى الفرق، لإجراء تقديرهم لموقف قواتهم، في ضوء حجم وإمكانات القوات الإسرائيلية أمام كل جيش أو فرقة، وحجم التجميع القتالي لقواته المرؤوسة والمدعمة له، والمهمة المكلف بها، وطبيعة الأرض في قطاعه، ومهام القوات المجاورة له، ليتخذ قراره لتنفيذ المهمة، وإعطاء الأوامر للمستويات الأدنى لتجهز نفسها للقتال.

3. الهدف من الخطة

تهدف الخطة إلى تدمير أكبر حجم ممكن من القوات الإسرائيلية، وإحراق خسائر جسيمة بالأفراد. وإضعاف قدرات القوات الجوية الإسرائيلية وشل فاعليتها، وشل وإرباك القيادات على مختلف المستويات لفترة زمنية كافية، لبناء رؤوس كباري على الضفة الشرقية واستقرارها وثباتها. العمل على عرقلة تحركات العدو، وحرمانه من قدرات المناورة التي تميز بها، مع إجباره على القتال على أكثر من جبهة واحدة في نفس الوقت.

4. العوامل التي روعيت عند وضع الخطة (بالنسبة للقوات المصرية)

أ. الاستعداد للعمل تحت ظروف التفوق الجوي الإسرائيلي.

ب. العمل على تدمير القوات الإسرائيلية، خاصة الدبابات، على مراحل.

ج. امتصاص ردود فعل العدو، والاستعداد الدائم لصد هجماته المضادة.

د. استمرار الضغط على العدو، والهجوم على طول المواجهة معه، لتشتيت قواته، وإرباك قياداته.

5. خطة الخداع الإستراتيجية، والعملياتية (

أنظر ملحق خطة الخداع الاستراتيجي/ العملياتي المصرية في حرب أكتوبر 1973)

لإخفاء نوايا الهجوم، وتضليل الاستخبارات الإسرائيلية، نفذت خطة خداع إستراتيجية وعملياتية، وشملت عدة مظاهر:

أ. تنفيذ تحركات عسكرية كثيفة، وكثيرة، تحت ستار التدريب، مع التغيير المستمر في حجم القوات المتحركة كل مرة.

ب. إنهاء خدمة 20 ألف جندي قبل بدء العمليات بيومين فقط.

ج. تأخير إبلاغ الخطة والمهام للقيادات الصغرى لآخر وقت ممكن، والتدرج فيها، بحيث وصلت حتى الجندي قبل بدء القتال بساعة واحدة فقط.

در تخطيط حملة إعلامية، منسقة مع الجهود الدبلوماسية لتضليل القيادة الإسرائيلية وخداع أجهزة الاستخبارات الأجنبية (خاصة الغربية).

هـ. تحريك معدات المهندسين للعبور (خاصة الكباري)، وحدات الدعم للأنساق الأولى، ومصادر النيران الغير تقليدية تحت ستار الظلام ليلاً، وفي آخر وقت ممكن [11].

[1] الضفة الغربية للقناة ملاصقة لأرض زراعية وقرى ومدن، على طول الضفة من بور سعيد إلى السويس، لذلك كانت الأتربة الناتجة عن أعمال التطهير والتوسيع والتعميق تلقى على الضفة الشرقية، مكونة، على مدار تاريخ القناة ساتر ترابي عشوائي، تراوح ارتفاعه ما بين 6 إلى 10 أمتار وعلى مسافة قليلة من المجرى المائي للقناة.

[2] نسبة إلى رئيس الأركان الإسرائيلي وقتها، الجنرال حاييم بارليف، والذي أمر بإنشاء الخط الدفاعي، على شكل نقط قوية محصنة.

[3] السرية المشاة الإسرائيلية أربع فصائل.

[4] استطاعت أجهزة الاستخبارات المصرية، على مختلف مستوياتها، الحصول على أدق التفاصيل، أولاً بأول عن إعداد إسرائيل لمسرح العمليات في سيناء وفي العمق داخل أراضيها كذلك، وقامت بالحصول على صور حديثة، دائماً، للدفاعات الإسرائيلية وتطورها، وتأثير الاشتباكات في حرب الاستنزاف عليها.

[5] المشكلة التي تعللت بها لشن الحرب في يونيو 1967.

[6] كل البحار في المنطقة العربية إما مغلقة (البحر الميت) أو شبه مغلقة، ذات مداخل محدودة (البحر المتوسط، البحر الأسود، البحر الأحمر، الخليج العربي) عدا السواحل العمانية واليمانية الجنوبية (على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي) والصومالية (على المحيط الهندي) والمغرب وموريتانيا (على المحيط الأطلسي).

[7] كان في بعض المواضع يزيد عن ارتفاع الساتر الترابي المقابل، 4 - 6 م، وقد شاركت في إنشاؤه شركات أعمال هندسية ومقاولات مدنية عديدة.

[8] يبلغ حجم الواحدة 180 ألف م² من الرمال، في المتوسط، وبلغ حجمها جميعاً، على طول المواجهة، حوالي 10 مليون م².

[9] أدخل في تنظيم المطارات والقواعد الجوية، عناصر مهندسين عسكريين، مجهزة بمعدات، تمكنها من استعادة كفاءة المنشآت بالمطار أو القاعدة الجوية في وقت وجيز، خاصة ممرات الإقلاع والهبوط.

[10]

قدم رئيس دولة عربية، في وقت لاحق، خطة هجوم مصري - سوري - عربي، طبقاً لتصوره الشخصي، واشترط العمل بها، ويعلن رسمياً عدم مشاركة دولته في تلك الكارثة، والتي ربما تكون النهاية للأمة العربية

[11]

استخدم المصريون صواريخ أرض/ أرض قصيرة المدى، لقصف تحصينات خط بارليف سميت الثين والزيتون، وهي مخزون من بقايا مشروع الصواريخ الباليستية المصري الذي لم يكتمل (القاهر، والظافر).
المبحث السادس

حجم وأوضاع القوات للطرفين عند بدء الحرب

أولاً: القوات الإسرائيلية (الجانب المدافع)

1. حجم القوات الإسرائيلية بصفة عامة

استطاعت إسرائيل الحصول على كم كبير من الأسلحة والمعدات والأجهزة المتقدمة، بعد انتهاء حرب يونيو 1967، لتطوير قواتها، وزيادة حجمها، لتستوعب المساحات الجديدة، الكبيرة التي احتلتها في تلك الحرب.

كانت الأسلحة الأمريكية، تمثل العمود الفقري لتسليح القوات الإسرائيلية، خاصة القوات الجوية، والتي حصلت على أحدث وأقوى طائرات العصر الأمريكية وهما الفانتوم F-4، السكاى هوك، وكذلك القوات المدرعة والتي حصلت على دبابات أمريكية طراز باتون M-48، الأكثر تقدماً، وعناصر الحرب الإلكترونية التي حصلت على أجهزة تنصت وإعاقة عالية التقنية، منها طائرة استطلاع إلكترونية متقدمة للغاية [1]

، علاوة على الصواريخ جو/جو، جو/ أرض الموجهة والمتفوقة في المدى [2].

أعدت إسرائيل تنظيم قواتها، وتسليحها، منذ نهاية حرب 1967، وحتى بدء الحرب في 6 أكتوبر 1973، كما زادت من حجمها، بما يتفق مع تصور المخطط الإسرائيلي للصراع المنتظر، وقد بلغ حجم القوات الإسرائيلي (قوات عاملة، واحتياطية يتم تعبئتها خلال ثلاثة أيام):

أ. القوات البرية

(1) 5 قيادة مجموعة عمليات.

(2) 10 لواء مدرع.

(3) 6 كتائب دبابات مستقلة.

(4) 19 لواء مشاة آلي.

(5) 2 لواء مشاة.

(6) 3 لواء مظلي.

(7) 22 كتيبة ناحال

[3].

(8) 45 كتيبة مدفعية ميدان ومتوسطة وهاون.

(9) 12 كتيبة مدفعية مضادة للدبابات.

(10) 3 كتيبة صواريخ مضادة للدبابات.

يصل إجمالي القطع الرئيسية في هذا الحجم من القوات إلى:

حوالي 2350 دبابة قتال متوسطة، 1593 مدفع ميدان وهاون، 906 قطعة مضادة للدبابات.

ب. القوات الجوية

777 طائرة متنوعة، منها 457 طائرة مقاتلة، مقاتلة فاذفة.

ج. قوات الدفاع الجوي (تحت قيادة القوات الجوية)

(1) 13 موقع صواريخ أرض / جو طراز هوك.

(2) 15 - 20 كتيبة مدفعية مضادة للطائرات، متنوعة الأعيرة.

(هذا بخلاف كتائب وحدات القوات البرية بواقع كتيبة لكل لواء ولكل قيادة فرقة أي ما يعادل 36 كتيبة).

د. القوات البحرية

77 قطعة متنوعة، منها 3 سفن إبرار بحري، 3 غواصة [4]

، 14 زورق صواريخ سطح / سطح، 9 زورق طوربيد.

2. حجم القوات الإسرائيلية أمام الجبهة المصرية: (أنظر شكل حجم وأوضاع القوات الإسرائيلية)

أ. القوات المكلفة بالدفاع عن شمال سيناء

المجموعة 252 عمليات، المكونة من 4 لواء مدرع، لواء مشاه آلي، لواء مشاه، كتيبة نحال (للدفاع عن المناطق الحيوية). بالإضافة إلى أسلحة دعم مكونة من 3 كتيبة مدفعية، 3 كتيبة هاون ثقيل، وكتيبة مقذوفات مضادة للدبابات، وعناصر إدارية وفنية.

توزع على ثلاث أنساق:

(1) النسق الأول العملياتي: لواء مشاه، لواء مدرع، كتيبة نحال موزعة في النقاط القوية، والاحتياطيات القريبة (حتى 5 كم).

(2) النسق الثاني العملياتي: 2 لواء مدرع موزعة بالكتائب، في عمق سيناء على تقاطعات الطرق الهامة.

(3) الاحتياطي العملياتي، لواء مشاه آلي في رفح، ولواء مدرع في تمادا (بعد التعبئة).

يصل إجمالي القطع الرئيسية في هذا الحجم من القوات إلى: حوالي 491 دبابة قتال متوسطة، 216 مدفع ميدان وهاون، وذلك بعد استكمال التعبئة.

ب. جنوب سيناء

"قوة مارشال" من قدامى المظليين، تكون اللواء 99 مشاه، ولواء مدرع (مكون من 4 كتائب من الدبابات العربية المستولى عليها من الجبهة المصرية والسورية في حرب يونيه 1967، بعد تجهيزها بمدفع 105 ملليمتر المستخدم في القوات المدرعة الإسرائيلية).

ج. حجم القوات الإسرائيلية المكلفة بالقيام بالضربات المضادة على الجبهة المصرية، أو التي تحشد في سيناء في حالة اكتشاف نوايا القوات المصرية للهجوم [5]:

(1) 3 قيادة مجموعة عمليات (تعباً مع الألوية التابعة لها وتعمل كاحتياطي إستراتيجي متمركزة داخل إسرائيل، حتى يتقرر الجبهة التي يركز ضدها الجهود الرئيسية للقتال أولاً.

(2) 5 لواء مدرع.

(3) 2 لواء مشاه آلية.

(4) 1 لواء مشاه.

(5) 1 لواء مظلي [6].

يصل إجمالي هذه القوات من القطع الرئيسية إلى:

حوالي 649 دبابة قتال متوسطة، حتى 272 مدفع ميدان وهاون.

تعباً القوات المذكورة من الاحتياطي المستدعي، وتعمل كاحتياطي إستراتيجي، متمركزة داخل إسرائيل، حتى يتقرر الجبهة التي يركز ضدها الجهود الرئيسية للقتال أولاً، فتنتقل باستخدام الناقلات إلى مناطق الفتح العملياتي لبدء أعمالها القتالية، وهو ما يستغرق عادة 3 - 5 يوم.

ثانياً: القوات المصرية (الجانب المهاجم)

1. حجم القوات المصرية الإجمالي

أ. القوات البرية

(1) 2 قيادة جيش ميداني (الثاني والثالث).

(2) 5 قيادة منطقة عسكرية (منها قيادة منطقة البحر الأحمر العسكرية).

(3) 1 قيادة قطاع عسكري (قطاع بور سعيد العسكري).

(4) 5 فرقة مشاه (الأرقام 2، 7، 16، 18، 19).

(5) 3 فرقة مشاه آلية (3، 6، 23).

(6) 2 فرقة مدرعة (4، 21).

(7) 10 لواء مدرع (منهم 3 ألوية مستقلة).

(8) 14 لواء مشاة آلية (منهم لواء مستقل).

(9) 14 لواء مشاة (منهم 3 لواء مشاة مستقل، لواء مشاة أسطول برمائي).

(10) 3 لواء مظلي، 6 مجموعة صاعقة.

يصل إجمالي هذا الحجم من القوات إلى 2223 دبابة قتال متوسطة وخفيفة، أكثر من ألفي مدفع وهاون.

ب. القوات الجوية

522 طائرة متنوعة، منها 398 طائرة مقاتلة، مقاتلة قاذفة، قاذفة.

ج. قوات الدفاع الجوي

(1) 4 فرقة دفاع جوي (22 قيادة لواء صواريخ، 135 كتيبة نيران، 17 فوج مدفعية مضادة للطائرات، 28 كتيبة مدفعية مضادة للطائرات، 5 كتيبة صواريخ محمولة على الكنف طراز SAM-7 و 7 فوج رادار، 20 كتيبة رادار، وحدات مراقبة بالنظر).

(2) 15 - 20 فوج مدفعية مضادة للطائرات (تابعة لقيادات الجيوش والمناطق والفرق).

(3) 38 كتيبة مدفعية مضادة للطائرات (تابعة للواءات المشاة والمشاة الآلية والمدرعة).

2. القوات المصرية على جبهة القتال (المخصصة للهجوم))
أنظر خريطة حجم وأوضاع القوات المصرية

أ. الجيش الثاني الميداني

(1) 3 فرقة مشاة (2، 16، 18).

(2) 1 فرقة مشاة آلية (23).

(3) 1 فرقة مدرعة (21).

(4) 6 لواء مشاة، لواء دفاع إقليمي (31).

(5) 7 لواء مشاة آلية (منهم لواء مشاة آلي من الفرقة الرقم 3 مشاة آلية احتياطي القيادة العامة).

(6) 4 لواء مدرع (منهم لواء مدرع مستقل).

(7) 1 مجموعة صاعقة (129).

(8) 2 كتيبة مشاة مستقلة (منها كتيبة مشاة كويتية).

ب. الجيش الثالث الميداني

(1) 2 فرقة مشاة (7، 19).

(2) 1 فرقة مشاة آلية (6).

(3) 1 فرقة مدرعة (4).

(4) 4 لواء مشاة، لواء دفاع إقليمي (32).

(5) 6 لواء مشاة آلي (منهم لواء ينضم لمنطقة البحر الأحمر بعد دفعة إلى جنوب سيناء، لواء مشاة آلي خاص مستقل "مشاة أسطول").

(6) 4 لواء مدرع (منهم لواء مدرع مستقل).

(7) 1 مجموعة صاعقة (127)، لواء صاعقة فلسطيني.

(8) 1 فوج حرس حدود.

ج. منطقة البحر الأحمر العسكرية

(1) 2 لواء مشاة مستقلين (119، 212).

(2) 2 مجموعة صاعقة (132، 139) منهم مجموعة دعم.

(3) 1 كتيبة دبابات مستقلة (279).

(4) بالإضافة إلى لواء مشاة آلي (1) من الفرقة الرقم 6 بعد دفعة من رأس كوبري الجيش الثالث الميداني في اتجاه جنوب سيناء.

د. قطاع بور سعيد العسكري

2 لواء مشاة مستقل (30، 135) ويتبع القطاع لقيادة الجيش الثاني الميداني.

3. احتياطي القيادة العامة المصرية: (الاحتياطي الإستراتيجي)

أ. 1 فرقة مشاة آلية (ناقص لواء مشاة آلي - الفرقة الرقم 3).

ب. 3 لواء مدرع (منهم 2 لواء مدرع مستقل 35، 27 حرس جمهوري).

ج. 3 لواء مظلي واقتحام جوي (170، 182، 128 ناقص كتيبة).

د. 1 مجموعة صاعقة (145).

ثالثاً: المقارنة العامة للقوات المتضادة على الجبهة المصرية

1. المقارنة العامة العددية

أ. القوات البرية (وحدة المقارنة اللواء)

نسبة المقارنة للألوية المشاة والمشاة الآلية 1:14، الألوية المظلية 1:3، والألوية المدرعة 1:2 لمصلحة القوات المصرية.

ب. القوات الجوية (وحدة المقارنة الطائرة)

نسبة المقارنة للطائرات المقاتلة والمقاتلات القاذفة 1:87، الطائرات القاذفة 1:38 لمصلحة القوات الإسرائيلية.

ج. القوات البحرية (وحدة المقارنة القطعة)

نسبة المقارنة للمدمرات 5: صفر، الفرقاطات 3: صفر، الغواصات 12:3، زوارق الصواريخ 1.2:1، زوارق الطوربيد 3:1، السفن الأقرب (إمداد وإدارية وغيرها) 1.8:1، وكلها لمصلحة القوات المصرية.

2. المقارنة العامة النوعية (الخصائص الرئيسية للأسلحة والمعدات)

قد تدل الأرقام على أن التفوق العربي كان محققاً في هذه الحرب، وهي حقيقة من الناحية العددية، ولكن لم يتحقق من الناحية النوعية، فلا يمكن مثلاً مقارنة الطائرة ميج - 17 التي تحمل حوالي ربع طن من القنابل، بالطائرة الفانتوم التي يمكنها حمل 6 أطنان من القنابل والصواريخ، أو الطائرة سكاى هوك التي تحمل أربعة أطنان، هذا بخلاف تخلف أجهزة التنشيط والتوجيه بالطائرة ميج - 17، وضعف قدرتها على اكتشاف العدائيات المختلفة، وتخلفها السرعة والارتفاع والمناورة كذلك.

كذلك لا يمكن مقارنة الدبابات ت - 34 (مدى الإصابة للمدفع التي تتسلح به عيار 85 مم في الرمي المباشر هو 1200 م) أو الدبابة ت - 54، ت - 55 (مدى الإصابة للرمي المباشر حوالي 1500 م من عيار 100 مم) بالدبابات الإسرائيلية من طراز م - 60 الذي يصل مدى اشتباكها إلى 2 كيلومتر بالمدفع 105 مم، أو الدبابات السونتوريون والشيرمان (مدى 1800 م بعيار 105 مم)، بالإضافة إلى ندرة المجهز من الدبابات السوفيتية بأجهزة رؤيا ليلية، وعدم وجود أجهزة تقدير مسافة بالليزر، وتخلف أجهزة الإدارة والتوجيه للمدفع (كهربائية فقط في معظمها).

أما العامل الرئيسي في المقارنة فهي خفة الحركة في حرب الصحراء، حيث كان التجميع الرئيسي للقوات المصرية من المشاة الرابطة، أي محدودة الحركة، والتي تعتمد في هجومها على السير البطيء. بينما كانت القوات الإسرائيلية تعتمد على التشكيلات المدرعة والمشاة الآلية، تتوفر لها خفة الحركة، يمكنها المناورة السريعة في الاتجاهات التي تتطلبها ظروف المعركة، وهو ما يتوفر كذلك للعناصر المعاونة والإدارية والفنية المرافقة لها.

3. ملاحظات واعتبارات هامة في المقارنة

أ. كما كانت المقارنة النوعية، في مصلحة إسرائيل، فإن الصلاحية الفنية كذلك كانت لمصلحتها، حيث كانت الأسلحة والمعدات السوفيتية كثيرة الأعطال، مع قلة ما يورده الاتحاد السوفيتي من خامات الصيانة وقطع الغيار.

ب. أدى حشد القوات السورية، إلى نقل إسرائيل جهودها الرئيسية على الجبهة السورية في بدء العمليات، لاعتبارات أمنية.

ج. القوات المدافعة عن سيناء، هي قوات تثبيت فقط، لحين استكمال استعداد القوات الاحتياطية، ونقل الجهود الرئيسية للجبهة المصرية.

د. التفوق البحري المصري، غير حقيقي لسوء حالة معظم القطع البحرية المصرية فنياً.

هـ. تتفوق القوات المصرية، على القوات الإسرائيلية في كل من عدد الوحدات المقاتلة للمشاة، والمشاة الآلية، وقطع المدفعية، وهو ما ساعد على نجاح اقتحام قناة السويس وإنشاء رؤوس الكباري في الأيام الأولى للقتال.

و. لم يوضع في الاعتبار القوات الجوية السورية، عند حساب المقارنة العددية للقوات الجوية الإسرائيلية مع مصر، مما أظهر تفوق واضح لمصلحة إسرائيل، إسرائيل مما يمكنها من استخدام قواتها الجوية في حشد قوي يتناسب مع قدرات طائراتها المتفوقة، ومرونة قياداتها.

ز. رغم أن المقارنة العامة، كانت لا تعطي انطباعاً مطمئناً، بإمكان هزيمة إسرائيل، إلا أن المقارنات الخاصة بالجيوش الميدانية، كل في نطاق هجومه، والمقارنات الخاصة بفرق النسق الأول المشاة الخمس - والتي دعم كل منها بلواء مدرع كامل وعدد كبير من قطع المدفعية، وحجم غير معتاد من عناصر المهندسين العسكريين - توضح تفوق كبيراً على القوات المعادية، أمام كل منهم.

ح. المقارنة الخاصة بالتطوير، بدفع الأنساق الثانية للجيوش الميدانية، هي محض افتراض، حيث غالباً، يتغير حجم القوات المعادية التي سبق حسابها قبل الحرب، وكذلك قوة النسق الثاني نفسه، بل وكثيراً من الأحيان يتغير توقيت ومكان دفع النسق الثاني للدخول في الحرب، وهذا ما حدث فعلاً.

[1]

أسقطتها القوات المصرية في كمين بالصواريخ أرض / جو في 17 سبتمبر 1971.

[2]

صواريخ سايد ويندر، شرايك وغيرها.

[3]

تتكون كتائب الناحل من 8:6 سرية، وتستخدم في حراسة الأهداف الحيوية أو الأعمال الدفاعية في الاتجاهات الثانوية وتأمين أجناب الدفاعات الرئيسية والدفاع عن الممرات والمضايق.

[4]

غرقت الغواصة الرابعة (داكار) أمام السواحل المصرية، في المياه الدولية، قبل الحرب بفترة، خلال رحلة العودة بعد الإصلاح، من المملكة المتحدة إلى إسرائيل، ولم يكتشف لغز اختفائها، إلا بعد الحرب بأكثر من عشرين عاماً، ولم يعرف بعد أسباب غرقها.

[5]

هذا الحجم يعمل ضد الجبهة المصرية عند تركيز الجهود ضدها، وبعد تثبيت باقي الجبهات بالإضافة لحجم القدرات المدافعة من البداية عن سيناء شمالاً وجنوباً.

[6]

تبلغ نسبة القوات الإسرائيلية، المتوقع أن تعمل أمام الجبهة المصرية، عند تركيز أعمال القتال عليها إلى 90% من اللوآت المدرعة، 15% من لوآت المشاة الآلية، 100% من اللوآت المشاة، 30% من لوآت المظلات.

المبحث السابع

بدء الحرب وتحقيق المهام المباشرة للجيوش الميدانية

أولاً: بدء الحرب

كانت القوات المسلحة، بكافة أفرعها وتشكيلاتها العملياتية، تنفذ الخطوات الأخيرة في إعداد مسرح العمليات، وإعداد القوات كذلك، للحرب. إلا أنها لم تكن تعلم متى؟ فقرار بدء الحرب، هو قرار سياسي، يبنى على أساس الدراسات العسكرية لأنسب التوقيتات، ويختار منها ما يلاءم الأوضاع السياسية، خاصة على الصعيد الدولي، وما يتوافق مع الحلفاء الذي سيشركون في الحرب، بصفة أساسية.

في شهر مايو 1973، أجرت القوات المصرية تحركات مكثفة، لإجراء "مناورة الربيع الإستراتيجية". وظنت إسرائيل، أن في الأمر خدعة، لذلك أمرت القيادة السياسية بإجراء

تعبئة جزئية للقوات الاحتياطية، خشية أن تكون تحركات القوات المصرية استعداداً لبدء هجوم بقوة كبيرة الحجم. وخسرت إسرائيل، أكثر من 20 مليون دولار، تكلفة إجراءات التعبئة الجزئية، دون أن يقع الهجوم المنتظر، وأعلنت القوات المصرية انتهاء "مناورة الربيع الإستراتيجية" في وقت لاحق.

في شهر سبتمبر 1973، كان من المخطط، إجراء مشروعات تدريبية مكثفة للوحدات والتشكيلات المصرية، بالقرب من جبهة القتال، لاختبار مدى الجاهزية للقوات، حيث كانت تلك المشروعات مشابهة لخطط العمليات الحقيقية، كما في الخطة "العملية بدر"، ودون أن يعلم بذلك سوى القيادات العليا. وكانت المشروعات التدريبية تتدرج من مستوى اللواء، لتصل إلى مشروع للقيادات الإستراتيجية اعتباراً من أول أكتوبر (القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادات القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي، والأجهزة والإدارات التابعة للقيادة العامة)، والقيادات العملياتية (الجيش الميدانية والمناطق العسكرية) وقيادة التشكيلات المقاتلة (الفرق والألوية). على أن يجري بعض التحركات للوحدات المقاتلة في إطار اختبار أعمال التنسيق بين القوات، ودقة جداول التحركات، وفاعلية السيطرة على القوات عند إجراءها الانتقال من قطاع لآخر.

بنهاية شهر سبتمبر 1973، بدأت سلسلة من الاجتماعات، على أعلى مستوى، للقيادات السياسية والعسكرية. وكانت أولى تلك الاجتماعات في 30 سبتمبر 1973، للوزارات الرئيسية، بدعوة مفاجئة من الرئيس السادات، بغرض استعراض الموقف سياسياً وعسكرياً. وقد تولى الفريق أول أحمد إسماعيل علي

[1]

، في ذلك الاجتماع شرح الموقف العسكري، مؤكداً على عدة نقاط رئيسية:

1. تنسق العمليات الهجومية مع سورية، لتحقيق ضغط على إسرائيل لإرغامها على قبول حلول سلمية.
2. الإمداد بالأسلحة من الاتحاد السوفيتي يتم بحساب، لذلك فإن الإمكانيات لا تسمح بتحرير سيناء بالكامل، ولهذا فإن الحرب ستدار في حدود القدرات المتاحة.
3. لن تتكرر حرب الاستنزاف، وإنما ستوجه ضربة قوية بالقوات المصرية والسورية، مع العمل على إطالة زمن الحرب، ويتوقع أن تتكبد القوات المهاجمة خسائر كبيرة، إلا أنه من المتوقع كذلك، أن تقع خسائر أكبر بالقوات الإسرائيلية.
4. الوقت ليس في مصلحة مصر وسورية، معنوياً ومادياً، لذلك يجب ألا يتأخر توقيت التدخل العسكري ضد إسرائيل.
5. يحتمل، في حالة استشعار إسرائيل استعداد القوات المصرية والسورية للهجوم، أن تأخذ المبادرة، وتبادر بالحرب، لذلك فإن تحقيق المفاجأة يعتبر عاملاً حيوياً لنجاح العمليات من قبل مصر وسورية.
6. قد تفتقر القوات المصرية والسورية، إلى التفوق الجوي، وكذلك لإمكانات الاستطلاع الإستراتيجي والعمليات (للحصول على معلومات دقيقة، ومبكرة)، لكن إسرائيل لن تكسب الحرب.

كان تقدير الرئيس المصري أنور السادات، للموقف، كما شرحه للمجلس في هذا الاجتماع كالاتي:

1. حتمية المعركة، والانتقال من الدفاع إلى الهجوم، طالما استمرت إسرائيل في ممارسة سياستها على أساس أنها قوة لا تقهر، وتفرض شروطها.
2. استمرار الوضع الحالي (سبتمبر 1973) هو الموت المحقق، فقد دخلت الدولة (المصرية) منطقة الخطر، إذ يقدر الأمريكيون سقوط مصر خلال عامين. ومن دون معركة سوف

"تتكفى مصر على نفسها".

3. تمر مصر بأصعب فترة. لإقرار أخطر من القرار الذي سيتخذ، ويجب كسر التحدي.

4. لن يقطع خيط الحوار مع الولايات المتحدة، ولكن سيتواصل بينما يكون قد كسر وقف إطلاق النار [2].

في أول أكتوبر 1973، بدأ تنفيذ المشروع الإستراتيجي "تحرير - 41"، وتحت ستاره، تمت إجراءات التعبئة، ورفعت درجة جاهزية القوات للحالة القصوى، وتواجد القادة مع هيئات قيادتهم ومعاونهم في مراكز القيادة والسيطرة على القوات، ووضعت خرائط المشروع، وبدأ القادة في اتخاذ قرارات للمشروع، بينما استمرت القوات الأمامية في عملها اليومي المعتاد، دون تغيير، وفي المساء، كان الرئيس السادات يجتمع بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، بحضور وزير الحربية، وكبار القادة، ليستمع إلى تقاريرهم عن استعدادهم للحرب، ويحدثهم عن المسؤولية الملقاه على عاتقهم، وضرورة الالتزام بما هو مخطط للحرب، وتفتت فيهم وفي قواتهم. وقد أصدر الرئيس السادات في هذا اليوم (أول أكتوبر 1973م - 5 رمضان 1393هـ) توجيه إستراتيجي، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، تقدير الموقف سياسياً، والهدف الإستراتيجي للقوات المسلحة، وإستراتيجية إسرائيل ومصر في هذه المرحلة، وأهمية التوقيت الحالي [3].

أنظر ملحق نص التوجيه الاستراتيجي الأول (أول أكتوبر 1973)

حتى 4 أكتوبر 1973، كانت تقديرات الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أن الحشود على الجبهتين المصرية والسورية، عادية، في إطار المناورات العسكرية المعتادة بالنسبة للمصريين، ولا دليل على اعتزام سورية شن حرب [4].

وفي نفس الوقت كانت المدمرات والغواصات المصرية قد اقتربت من مناطق عملها في الخطة "بدر" لقل مضيق باب المندب، وأخطر قادة الجيوش الميدانية بتوقيت بدء العمليات، وجداول التوقيتات الرئيسية لكافة المستويات، وكذلك توجيه من القائد العام للقوات المسلحة لبذل الجهد في سبيل النصر، ووزعت الأعلام المصرية التي سيستلمها قادة الموجه الأولى للعبور، لرفعها على الضفة الشرقية للقناة.

أصدر القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، الرئيس أنور السادات، توجيهاً إستراتيجياً جديداً، في 5 أكتوبر 1973م - 9 رمضان 1393هـ، إلى القائد العام الفريق أحمد إسماعيل علي، يحدد فيه قراره بتكليف القوات المسلحة بتنفيذ مهام إستراتيجية، بالعمليات الحربية، بالتعاون مع القوات السورية أو منفردة، وينص هذا التوجيه على كسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 6 أكتوبر (اليوم التالي)، والعمل على تحرير الأرض على مراحل متتالية حسب تطور الموقف وقدرات القوات المسلحة، ولم يكن ذلك محدداً بوضوح قاطع. في التوجيه السابق (أول أكتوبر 1973). (أنظر ملحق نص التوجيه الإستراتيجي الثاني 5 أكتوبر 1973)

على الجانب الآخر، جمعت جولدا مائير، رئيسة الوزراء في إسرائيل مجلس الحرب، الذي يضم، معها، وزير الدفاع ورئيس الأركان، ومدير الاستخبارات العسكرية، والقيادات السياسية والعسكرية الضرورية، وسمعت منهم تقديرهم عن الموقف، والذي لم يخرج عن التقدير السابق، بل أكد الجنرال حاييم بارليف استحالة عبور القوات المصرية للقناة، أحد أكبر عائقين مائيين في العالم (مع قناة بنما)، وهي مجهزة جيداً لصد أي هجوم، وأعاد نفس التأكيد رئيس الأركان الجنرال إيلعازر في لقاء ثنائي مع رئيسة الوزراء ليلاً في منزلها، عندما أرادت زيادة التأكيد. (أنظر جدول الشخصيات والقيادات الإسرائيلية، أكتوبر 1973)

صباح يوم 6 أكتوبر 1973م - 10 رمضان 1393هـ، كانت القوات المصرية والسورية في أقصى أوضاع الجاهزية للقتال، وتم إبلاغ القيادة العامة لكل دولة باستعداد القوات لبدء الحرب. وفي الوقت المناسب رفعت خرائط مناورة التدريب "تحرير - 41"، واستبدلت بخرائط الحرب "العملية بدر"، في مراكز القيادة للقيادة العامة والجيوش والمناطق العسكرية. واتخذ القائد الأعلى ووزير الحربية المصريان، أماكنهما في مركز قيادة القوات المصرية، استعداداً لإعطاء الكلمة الرمزية، للبدء في تحرير الأرض المحتلة.

تصادف في هذا اليوم 6 أكتوبر 1973، أن قام وزير الدفاع الإسرائيلي، بزيارة للجبهة المصرية، وتفقد بعض النقاط الحصينة في خط بارليف، ومن منظار المراقبة في إحدى النقاط رأى الجنود المصريون، مسترخيون على الضفة الغربية، مستسلمين لأشعة الشمس الدافئة، وبعضهم يسبحون في القناة، بالقرب من الشاطئ الغربي، واطمأن بنفسه على هدوء الموقف تماماً، لذلك عاد مسرعاً إلى تل أبيب، ليكمل الاحتفال بعيد الغفران "يوم كيبور" المقدس.

كان رئيس الأركان المصري، الفريق سعد الدين الشاذلي، قد زار الجبهة المصرية كذلك، من الجانب الغربي، واجتمع بقاءة الجيوش، كل في مركز قيادته، في اليوم السابق، واستمع إلى آخر مطالبهم، وذلك ما صعب عليهم، وهو قليل، واتفق معهم على صيحة البدء "الله أكبر"، ترددها مكبرات الصوت والجنود في لحظة عبور الطائرات المصرية، أول مظاهر بدء القتال، لخط الجبهة من فوق رؤوسهم.

كان من الواضح أن المفاجأة نجحت، فالساعات الباقية، لم تكن تسعف إسرائيل، لتجنب الحرب، أو للبدء في عمل وقائي (ضربة الإجهاض) فهي تحتاج لأكثر من 72 ساعة لذلك، كما أن الإسرائيليون قابعون في سكون تام، خارج المدن، من دون اتصالات، ولن ينتهي عيد الغفران، إلا في صباح اليوم التالي، مما يفقد الإسرائيليين، مزيداً من الوقت الحرج.

في تمام الساعة الثانية وخمس دقائق ظهر يوم 6 أكتوبر 1973 - 1405 كما ينطقها العسكريون - انطلقت الطائرات لتوجه الضربة الأولى للدفاعات والأهداف الإسرائيلية استغرقت 20 دقيقة، في سيناء والجولان في نفس اللحظة، ثم وجهت المدفعية على الجبهتين، في أكبر حشد نيران ممكن، ضربة ثانية، لمدة 53 دقيقة، لتمهد بالنيران، لبدء الهجوم، وليبدأ العبور، تحت ستر نيران المدفعية الغير مباشرة، والمباشرة، الموجهة لأهدافها في الجانب الآخر، شرق القناة. (أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الأول (من البلاغ 1 إلى البلاغ 8))

ثانياً: اقتحام قناة السويس وسقوط خط بارليف

1. التمهيد للعبور

ليلة 6/5 أكتوبر 1973، عبر رجال الصاعقة المصرية، القناة، ونجحوا في الوصول لأماكنهم، كما نفذ بعضهم مهامه في سكون، وكان هؤلاء مكلفين بسد فتحات أنابيب النفط، المجهزة لإشعال سطح الماء.

مع بدء الضربة الجوية، وخلال التمهيد النيران الذي أعقبها

[5]

، بدأ عبور عناصر أخرى من الصاعقة، ومجموعات المفارز المتقدمة. كانت مهمتهم، سيق الدبابات الإسرائيلية المتمركزة خلف حصون بارليف، في الوصول إلى قواعد الرمي خلف خط بارليف، ومنع الدبابات من التدخل في عبور الموجات المتتالية من المشاة

[6]

، أو الدخول في محلاتها داخل النقاط الحصينة ودعمها، مما يسهل على القوات المهاجمة حصارها ثم اقتحامها، بعد ذلك.

2. اقتحام قناة السويس

بعد 15 دقيقة من بدء القصف الجوي والمدفعي على القوات الإسرائيلية شرق القناة، بدأت القوات الرئيسية في العبور، وكانت مؤلفة من أربعين سرية مشاة، تعبر في 750 زورق مطاطي وخشبي، في مياه القناة، وتمكنت طلائع القوات المهاجمة من رفع الأعلام المصرية على الساتر الترابي، على الضفة الشرقية للقناة، ولم تلبث أن اندفعت في الفواصل بين المواقع والنقط الحصينة، لتتساب كالسيل إلى الشرق، تاركة خلفها مجموعات العاصفة، تحاصر حصون بارليف.

كان على القوات الأمامية تحقيق ثلاث أهداف في وقت قصير، فهي مطالبة بالاستيلاء على المواقع الحصينة الاثنان وعشرون (مكونة من 35 نقطة حصينة)، والوصول إلى عمق المهمة الأولى لها (المهمة المباشرة لألوية النسق الأول) على مسافة 4 - 5 كم من القناة، وصد تدمير القوات الإسرائيلية التي ستحاول القيام بهجمات مضادة، في وقت مبكر، لمنع القوات التي وصلت إلى شرق القناة من التمسك بالأرض.

قاتلت القوات المدافعة عن خط بارليف بشدة، وحاولت الاحتياطات المدرعة والآلية - المتمركزة خلفها على مساحات متفاوتة - نجدها، إلا أنها فوجئت بكمان الصاعقة المصرية توقع بها خسائر كبيرة، وعاقتها نيران المدفعية المصرية من غرب القناة، عن الاقتراب من أهدافها أحياناً، فانسحبت لتعيد تجميع قواها قبل أن تعيد الكرة.

استمر تدفق القوات المصرية من الغرب إلى الشرق، طبقاً للمخطط الموضوع، وفي التوقيتات المحددة تقريباً، وكأنه تدريب آخر. كان هناك حوالي 750 قارباً يتحركون ذهاباً وإياباً في حركة دائبة، كل رحلة تحمل موجه كاملة من القوات. في الدقائق الأولى كان في الشرق 8 آلاف مقاتل، وبعد ساعة ونصف أصبحوا 14 ألف، تزايد عددهم بعد خمس ساعات ليصل إلى 33 ألف.

كانت الساعة قد قاربت الخامسة والنصف مساءً، وهو ما يعني اقتراب الشمس من الغروب، ليحل الليل، وكان على الميول الشرقية للساتر الترابي، 1500 سلم حبال لتسلقه، بينما كانت عناصر المهندسون العسكريون مازالت تجرف الرمال، بالمضخات المائية، من الساتر الترابي، وتلقي بها في مجرى القناة، لتشق في جسم الساتر الترابي عشر منافذ، تقام عليها الكباري العائمة، لتصل بين الضفتين، حتى يتسنى نقل الدبابات والمدافع إلى رؤوس الكباري، للألوية والفرق، في الشرق.

حاولت القوات الجوية الإسرائيلية، مهاجمة القوات المتجمعة في الغرب، في انتظار توقيت عبورها، كما في جداول التحرك والعبور، أو مهاجمة المدفعية المصرية، التي مازالت تصلي الشرق نيران حامية، ساترة المشاة في تقدمها نحو خط المهمة. كما كانت الكباري العائمة هدفاً ذو أولوية عند الطيارين الإسرائيليين، إلا أن شبكة الصواريخ المصرية، ووسائل الدفاع الجوي الأخرى تصدت لهم، وقامت عناصر الدخان بإخفاء مناطق إنشاء الكباري العائمة بسحابات ضخمة، وفشلت الهجمات الجوية، التي كانت تزداد قوة وكثافة، مع مضي الوقت، واقتراب الليل، وتساقطت الطائرات الإسرائيلية الحديثة، في شبك الدفاع الجوي المصري.

في مناطق المسطحات المائية، عبرت بعض الوحدات البحرية المرة، وبحيرة التمساح بمركبات القتال البرمائية، ووصلت للشاطئ البعيد دون مقاومة تذكر، وخرجت إلى الشاطئ ومضت لأهدافها في اتجاه المحاور الرئيسية، لتستولي على أهداف حيوية وتتمسك بها، وتعيق تدفق الاحتياطات المدرعة الإسرائيلية، القادمة من عمق سيناء، إلى مناطق القتال التي لم تكن استقرت بعد.

داخل مركز العمليات الرئيسي، للقيادة العامة، كان الرئيس المصري أنور السادات ومعه وزير الحربية وهيئة القيادة، يتابعون بلاغات القوات عما تحققه من نجاح، مما دفع الرئيس المصري، أن يأمر بإذاعة أولى البيانات العسكرية، والذي كان يلقي اللوم على إسرائيل لمهاجمتها بعض المواقع في الزعفرانة والسخنة بخليج السويس، وتصدى القوات المصرية له. ثم تطورت البيانات، لتعلن الحقيقة في الرابعة عصرًا، بعد أن زاد التأكد من النجاح، على الجبهتين، قناة السويس والجولان.

تابعت القيادة الإسرائيلية، أنباء الموقف، من غرفة العمليات الرئيسية كذلك، ووصلتها البلاغات عن مئات القوارب العابرة للقناة في حركة دائبة، وعن الأعلام المصرية التي رفعت عاليًا على الضفة الشرقية، وبلغها موقف نقطتها الحصينة وما سقط منها، كانت شمالاً وجنوباً ووسطاً، أنه عبور على جبهة اتسعت بطول القناة كلها، وزاد عمق المفاجأة وزاد الارتباك في القيادة الإسرائيلية.

كان تقدير القيادة الإسرائيلية، أن قوات المشاة المصرية، التي عبرت بأسلحتها الخفيفة، لن تصمد للهجمات المضادة للألوية المدرعة الإسرائيلية، لذلك قررت سرعة دفع الدبابات لطرد المصريين من المواقع التي وصلوا إليها، قبل أن تثبت أقدامها. ولم يدر بخلدها، أن المشاة المصرية قد أصبحت على عمق 3 - 4 كم من شرق القناة، وأن حجمها قد تعدى 45 كتيبة مشاة، قوتها 33 ألف مقاتل، وأنها مدعومة بحجم ضخم من المقذوفات المضادة للدبابات، وقد بدأت في رص الألغام المضادة للدبابات كذلك على محاور الاقتراب للهجمات المضادة المحتلة. ولم تكتشف إسرائيل، إلا متأخرًا أن أنابيب النفط لم تغمر سطح الماء بالذهب، كما كانت ترجو، فقد أسر المصريون مهندسوها، الذين حاولوا الوصول للفتحات المسدودة، وأبطل المصريون تلك الحيلة، كما أبطلوا فاعلية الطائرات الإسرائيلية.

مع بداية حلول الظلام، وبينما كان القتال مازال دائرًا في شرق القناة، كانت الطائرات العمودية المصرية، من طراز مي 6 "MI - 6"، ومي 8 "MI - 8" تهب في عمق سيناء، ليخرج منها عشرات المقاتلين، من رجال الصاعقة المصرية، وفي هدوء اتجهوا لأهدافهم المحددة، والتي كانت مهمة، لإبقاء حالة الارتباك والذعر التي سادت القيادة الإسرائيلية [7].

واعترف المتحدث العسكري الإسرائيلي، أن القوات الإسرائيلية التي تقاتل على طول جبهة القناة، وجدت نفسها مشتبكة في نفس الوقت في معارك أخرى مع الكوماندوز المصريين الذين استطاعوا الوصول إلى خطوطها الخلفية.

في القطاع الجنوبي من القناة، وفي نطاق الفرقة التاسعة عشر المشاة، الجناح الأيمن للجيش الثالث الميداني، والجبهة كلها، كان هناك بعض الصعوبات، فرغم نجاح ألوية نسق أول في العبور، وإنشاء رؤوس الكباري شرقاً، إلا أن المهندسون العسكريون لم يستطيعوا فتح الثغرات في الساتر الترابي، بسبب طبيعة الأرض الطفلية في تلك المنطقة، والتي تؤدي إلى تماسك التربة عند غمرها بالمياه، بدلاً من انجرافها في مياه القناة. كان الموقف جد خطير، فلو اكتشف قائد الجبهة الإسرائيلي، الجنرال شيمون جونين، تأخر إنشاء كباري الجانب الأيمن، سينقل جهود قواته ويركز هجماته المضادة على ذلك الجانب، إذ أن الدبابات والأسلحة الثقيلة ستتأخر في الوصول إلى رأس كوبري الفرقة 19 المشاة، ولن تستطيع المشاة منفردة، الاستمرار في صد هجمات الدبابات الإسرائيلية إلى ما لا نهاية. وعندما بدأت المدفعية تركيز نيرانها على القطاع الجنوبي للقناة، توقعت القيادات المصرية على كافة المستويات اقتراب هجوم مضاد كبير على ذلك الجانب، لذلك سارع قائد الجيش الثالث الميداني، اللواء عبدالمنعم واصل، إلى دفع بعض الاحتياطيات الخفيفة بالأسلحة المضادة للدبابات لدعم رأس كوبري الفرقة 19 مشاة، كما أمر بتعديل جداول العبور في قطاع الفرقة السابعة المشاة، على يسار الفرقة 19 المشاة، لتعبر الوحدات التي يحتاجها قائد الفرقة 19 لصد الهجمات المضادة، وهو ما زاد عن العبيء على معابر الفرقة السابعة التي اكتظت بالارتال العابرة

للشرق. كذلك، أمر وزير الحربية، أن يتوجه مدير المهندسين العسكريين، بنفسه إلى القطاع الجنوبي، ويدعم عناصر المهندسين به، والعمل على حل مشكلة الأرض الطفلية بأسرع وقت، ونجحت جهود المهندسون المصريون، وفتحت الثغرات في القطاع الجنوبي لتندفق الأسلحة الثقيلة شرقاً، بالمعديات البرمائية أولاً، ثم بالكباري. (أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الثاني (من البلاغ 9 إلى البلاغ 13))

3. توحيد رؤوس كباري الفرق

خلال يومي 7، 8 أكتوبر 1973، استكملت ألوية نسق أول تقدمها ببطء، نتيجة عنف الهجمات المضادة الإسرائيلية، والتي بدأت تتزايد حجمها من سرية دبابات أو مشاة آلية، إلى كتيبة أو عدة كتائب على اتجاهات مختلفة. واستطاعت ألوية نسق ثاني من المشاركة في صد الهجمات المضادة، بالتعاون مع كتائب الدبابات التي اكتمل وصولها للشرق، وتمكنت الفرق الخمس من توحيد رؤوس كباريها وزيادة عمقه (5 - 8 كم) وتوسيعه.

وفي الخلف، كانت المواقع المحصنة لخط بارليف تتساقط، بعد أن دمرتها نيران المدفعية، واقتحمت مجموعات العاصفة معظم دشمة. إلا أن البعض منها، كان مازال يقاوم بشراسة - خاصة تلك النقط التي نجحت بعض دبابات الاحتياطي القريب من دخولها - على أمل أن تتجح الهجمات المضادة في الوصول إليهم.

4. معركة تحرير القنطرة شرق

مدينة القنطرة شرق هدف حيوي، يمثل أهمية كبرى للقوات الإسرائيلية، معنوياً، وعملياتياً، فهي تسيطر على مداخل المحور الشمالي (الساحلي) المؤدي إلى مناطق التجمعات السكنية شرقاً، غرباً.

كانت دفاعات المدينة، قوية، ومجهزة جيداً (محصنة). وقد أنشئ الإسرائيليون، أربعة نقاط قوية، غرب المدينة، تسيطر على طرق الاقتراب إليها، كما أنشؤا حول المدينة من الشمال والشرق والجنوب، نطاق من النقاط القوية المحصنة، تعاون بعضها البعض، بالنيران (سبعة نقاط).

كان لا بد من مهاجمة النقاط كلها في وقت واحد، مع بدء الهجوم على المدينة نفسها، لعزلها وحصارها، ثم اقتحامها.

في البداية، أي في نهاية يوم 6 أكتوبر، حاصرت قوات الفرقة 18 المشاة، المهاجمة، المدينة، وعزلتها تماماً عن باقي الجبهة، في الوقت الذي اقتحمت فيه قوات أخرى من الفرقة النقاط الحصينة، والتي سقطت واحدة تلو الأخرى، بينما صمدت دفاعات المدينة حتى مساء اليوم التالي (7 أكتوبر) لتسقط في أيدي المصريين، ولتتحرر المدينة بعد 6 أعوام من الاحتلال.

حاولت القوات الإسرائيلية استرداد المدينة، فشنت عدة هجمات مضادة قوية، فشلت كلها في استعادة الموقف وتكدت خسائر كبيرة. أعلن عن تحرير مدينة القنطرة شرق، في وقت لاحق وقد أثر سقوطها على معنويات الإسرائيليين سلباً، بينما رفع من معنويات المصريين جيشاً وشعباً.

وعلى الضفة الغربية للقناة، كانت وحدات الصواريخ أرض / جو مازالت تتصدى بنجاح للطائرات الإسرائيلية المغيرة، وتسقطها واحدة تلو الأخرى، مكبدة السلاح الجوي الإسرائيلي أكبر خسائر عرفها في تاريخه، محطة أسطورة التفوق الجوي الإسرائيلي، ومؤمنة القوات المهاجمة في الشرق بكفاءة، نهاراً وليلاً، حتى أن قائد السلاح الجوي الإسرائيلي، الجنرال بنيامين بليد، أصدر أمراً إلى طياريه، في إشارة لاسلكية مفتوحة، أمكن التقاطها بأجهزة التنصت المصرية، بعدم الاقتراب من القناة لمسافة تقل عن 15 كم شرقاً، وهو ما يعني عدم تأثير الهجمات الجوية على القوات التي تقاتل في الشرق، والتي كانت قد بدأت تصل إلى عمق يناهز 10 كم محققة مهمة الفرق.

5. أعمال قتال القوات البحرية

قبل بدء الحرب، بوقت كاف، كان الوحدات البحرية، الكبيرة، مثل المدمرات والغواصات، قد اتخذت أماكنها، في مناطق العمليات المحددة لها، للتعرض لخطوط الإمداد البحرية لإسرائيل، خاصة جنوب البحر الأحمر، عند مضيق باب المندب، وهو ما يوضح لإسرائيل، والعالم، عدم أهمية تمسكها باحتلال شرم الشيخ، إذ لن تعبر سفينة إسرائيلية مضيق باب المندب، متجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلي، عبر خليج العقبة [8].

إضافة لذلك نفذت وحدات بحرية أخرى، عدة مهام في البحر الأحمر، مع بداية الحرب، حيث بثت الألغام البحرية في خليج السويس، أدت إلى إغراق ناقلة (حمولة 46 ألف طن)، وإصابة أخرى (حمولة 2000 طن)، وغرق زورق إنقاذ كذلك، وقصفت زوارق المدفعية والصواريخ المصرية منطقة شرم الشيخ، وهاجمت عدة أهداف بحرية إسرائيلية، وفي اشتباك بحري تم إغراق خمس زوارق صواريخ إسرائيلية. وجهت الوحدات البحرية المصرية في البحر الأحمر ضربات نيرانية قوية، ضد الأهداف الإسرائيلية على الساحل الشمالي لسيناء في شرق بور فواد، ورمانة، وبالوطة.

6. تحقيق فرق نسق أول لمهامها

بنهاية اليوم الثالث للقتال (8 أكتوبر 1973)، كانت الفرق الخمس قد عبرت بكامل معداتها ودعمها من أسلحة ثقيلة ومعدات وذخائر، واقتحمت نصف النقط القوية لخط بارليف (15 نقطة)، وتحاصر النصف الآخر، وتوحدت رؤوس كباري الفرق بأعماق تراوحت بين 8 كم إلى 10 كم، ودمرت أكثر من ثلث الدبابات الإسرائيلية المخصصة للدفاع عن سيناء (حوالي 120 دبابة من المجموعة 252 عمليات)، وصدت عشرات الهجمات المضادة. (أنظر شكل أوضاع القوات 7 أكتوبر)
7. موقف الجبهة السورية

في الجولان، كانت القوات السورية قد حققت نجاحاً مماثلاً، ووضع ذلك القوات الإسرائيلية في موقف صعب. وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي مساء 6 أكتوبر 1973، حدد وزير الدفاع الجنرال موشى ديان المصاعب التي تواجهها القوات الإسرائيلية، طبقاً لتقديره، في ثلاث عوامل:

أ. الحجم الكبير، والمستوى المرتفع في القتال للقوات المصرية والسورية.

ب. كفاءة شبكة الدفاع الجوي، التي شكلت عائقاً أمام الطائرات الإسرائيلية وحدت من مساندتها للقوات البرية، مما قلل من فاعليتها.

ج. صعوبة التعبئة بالحجم اللازم قبل مرور 36 ساعة على الأقل، مما يمكن المصريين من إقامة مزيد من الكباري يتدفق عبرها مزيد من القوات والأسلحة. كما أن وصول القوات الاحتياطية للجبهات يحتاج لوقت إضافي.

أوضح ديان كذلك أن الجبهة المصرية هي الأخطر لكبر حجم القوات المصرية في الشرق والخسائر الجسيمة التي أوقعتها بالقوات الإسرائيلية، لذلك اقترح الانسحاب 12 ميل شرقاً، حتى تصل القوات الاحتياطية إلى الجبهة.

8. الجانب السياسي للحرب

كانت ردود الفعل السياسية لبدء الحرب، متباينة على جميع المستويات، فبينما سارع القادة العرب في الاتصال بالرئيس السادات للاطمئنان على الموقف، وعرض تقديم الدعم

للمعركة، كانت هناك محاولات أمريكية، قام بها الدكتور هنري كيسنجر، مستشار الأمن الوطني للرئيس الأمريكي نيكسون - الذي سارع بمغادرة نيويورك، حيث اجتمعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى واشنطن - لإدارة الأزمة. اتصل بوزير الخارجية المصري الدكتور محمد حسن الزيات، الذي كان يحضر اجتماعات الأمم المتحدة كذلك، وأبلغه رأي الولايات المتحدة في الأزمة:

أ. كانت أحداث 6 أكتوبر مفاجأة للولايات المتحدة، وإذا لم يتوقف القتال في وقت معقول، فإن الأمر سيخرج عن السيطرة.

ب. المعلومات المتوفرة، وقد تكون خطأ، أن مصر هي التي بدأت الحرب، وأن القتال إذا استمر، فسينتهي بنجاح الجانب الآخر - الإسرائيلي - والتقدير أن إسرائيل ستقوم بهجوم مضاد كبير خلال اليومين القادمين (يومي 8، 9 أكتوبر).

ج. إذا حدث ذلك، فإن الولايات المتحدة، لن توافق على قيام إسرائيل باحتلال أراضي جديدة.

د. طرحت فكرة إصدار قرار من مجلس الأمن، بإيقاف النيران، مع إعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

هـ. مناقشة هذا الموضوع في الجمعية العامة عندما تنعقد يوم الاثنين القادم، سيزيد الأمر تعقيداً. (أنظر ملحق نص برقية الدكتور محمد حسن الزيات (وزير الخارجية المصري) إلى الرئيس محمد أنور السادات، يوم 7 أكتوبر 1973)

من الشرق اتصل الرئيس السوفيتي كوسيجين، بالرئيس المصري السادات، يهنئه بالعبور العظيم، ويؤكد دعم الاتحاد السوفيتي للموقف المصري والسوري.

وفي إسرائيل لم يؤخذ برأي ديان، فلن تقبل الولايات المتحدة هزيمة أخرى للسلاح الأمريكي (بعد هزيمته في الحرب الهندية / الباكستانية). وتم الاتصال بين إسرائيل والولايات المتحدة، التي كانت تقوم بمهام تقدير الموقف الجديد، بواسطة مجموعة عمل يرأسها كيسنجر، وقد توصلوا إلى ضرورة توجيه نصيحة لإسرائيل "ببذل كل الجهود لتحطيم رؤوس الكباري المصرية خلال الساعات الأولى من نهار السابع من أكتوبر، وأن تقوم بتوجيه ضربة قوية لشبكة الصواريخ سام - 6، وأن تتجنب القتال المباشر.

9. محاولة سوفيتية مبكرة لإيقاف النيران

مساء السادس من أكتوبر، طلب السفير السوفيتي مقابلة الرئيس السادات حيث أبلغه رسالة رسمية من قادة الاتحاد السوفيتي، للموافقة على طلب إيقاف النيران، بناء على طلب الرئيس الأسد، الذي أبلغ السفير السوفيتي في سورية يوم 4 أكتوبر، أن يعمل القادة السوفيت على إيقاف النيران في ظرف 48 ساعة من بدء القتال. وقد تشكك الرئيس السادات في هذا الأمر، وأرسل برقية إلى الرئيس الأسد، يستفسر عن حقيقة الطلب. جاء الرد السوري، عصر يوم 7 أكتوبر "بأن الذي يدعيه الاتحاد السوفيتي لم يحدث!" في مساء السابع من أكتوبر كرر السفير السوفيتي الطلب، ورد الرئيس السادات "أرجو أن تقفل الموضوع، وتعتبره انتهى عند هذا الحد، فأنتم تعلمون منذ أمس، أنني لن أوقف النيران إلا بعد تحقيق أهداف المعركة".

10. الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية

قرر الرئيس السادات، يوم 7 أكتوبر 1973، إقامة اتصال مباشر مع الأمريكيين. حيث كان يتوقع تحركاً دبلوماسياً سريع الإيقاع، في المرحلة القادمة. على أن يحاط وزير الخارجية المصري، الموجود في نيويورك في ذلك الوقت، بمضمون ما يتقرر.

أرسل مستشار الرئيس المصري للأمن الوطني، محمد حافظ إسماعيل، إلى نظيره الأمريكي، هنري كيسنجر، أول رسالة، أشار فيها إلى الاتصالات السابقة مع الدكتور الزيات، مسجلاً ما استجد في الموقف بين مصر وإسرائيل، منذ توقف الاتصالات بين القاهرة وواشنطن، والتي دارت منذ عام، لتتوقف في يولييه 1973.

جاء في رسالة محمد حافظ إسماعيل إلى كيسنجر، يوم 7 أكتوبر 1973 ما يلي:

أ. إن الاستفزازات الإسرائيلية لم تتوقف، وأن الاشتباكات الحالية لا تفاجئ المتتبع لأعمال الاستنارة الإسرائيلية والتي سبق أن وجهنا إليها النظر.

ب. إن مصر كان عليها اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي عمل إسرائيلي بحزم، وذلك منذ الاشتباكات مع سورية في 13 سبتمبر.

ج. إن الاشتباكات التي حدثت، تؤكد رفض مصر الإذعان للشروط التي تريد إسرائيل إملأها، عن طريق استخدام الأرض المحتلة كرهينة.

د. إن وضعاً جديداً قد نشأ في المنطقة ومن ثم نوضح موقفنا:

(1) هدف مصر ثابت، في التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط، وليس إلى تسوية جزئية.

(2) لا تعترم مصر تعميق الاشتباكات، أو توسيع المواجهة.

هـ. إن موقف مصر يتلخص فيما يلي:

(1) على إسرائيل، أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة.

(2) عندئذ سنكون على استعداد للاشتراك في مؤتمر سلام في الأمم المتحدة تحت الإشراف المناسب.

(3) تأمين حرية الملاحة في مضائق تيران، وتقبل مصر وجوداً دولياً كضمان لهذا لفترة محددة.

و. نرجو ألا يساء فهمنا - كما حدث مع روجرز عام 1971 - فيعتبر أن هذا الموقف هو بداية تنازلات. (أنظر ملحق صورة برفقية من السيد حافظ إسماعيل إلى الدكتور هنري كيسنجر يوم 7 أكتوبر 1973 تتضمن قول الرئيس السادات بأنه "لن يعمق مدى الاشتباكات")

كانت وجهة نظر مستشار الرئيس السادات للأمن الوطني، محمد حافظ إسماعيل، أن هذه الرسالة - وقد أرسلت في وقت مبكر، كانت العمليات مازالت دائرة بشراسة ولم تحسم بعد، رغم ما حققه المصريون من نصر حتى ذلك التاريخ - "لم تكن تعرض أمراً جديداً"، باستثناء الالتزام "بعدم تعميق الاشتباكات أو توسيع المواجهة"، وإنما هي تحدد المبادئ التي تحكم موقف مصر من التسوية السياسية للنزاع العربي - الإسرائيلي، لإنهاء احتلال الأراضي، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني.

كان تعليق مستشار الأمن الوطني، للرئيس الأمريكي، والمرسل إليه البرقية، أنها "تتضمن مؤشراً يوضح أن السادات متفهم جيداً لتلك الحدود التي يمكن الوصول إليها (ليس في نيتنا التعمق في أراضي الغير أو توسيع جبهة القتال). هذه الجملة لا تخلو من التنويه بأن مصر غير راغبة في متابعة العمليات العسكرية ضد إسرائيل، بعد الأراضي التي كسبتها، أو تحميل أمريكا كامل مسؤولية ما يحدث، كما فعل عبدالناصر عام 1967.

ووضح أن كلا المستشارين له مفهوم مختلف، لما ذكر في الرسالة خاصة ما يتعلق "بعدم التعمق في أراضي الغير أو توسيع جبهة القتال".

اعتبر الكثيرون في مصر، والعالم العربي، أن ما جاء في هذه الرسالة، إفشاء لنوايا مصر للعدو الإسرائيلي، عن طريق حليفه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى تصرف كل منهما على هذا الأساس، الأمريكيون سياسياً، وإسرائيل عسكرياً، حيث بادرت بقصف بور سعيد ودمشق جواً، وزادت من ضغطها على سورية، لضمانها عدم تقدم المصريين أكثر مما حازوا. وكان المصريون يستعدون للتوقف فعلاً، فيما سمي بالوقف التعبوي (العملياتية) والتي أثار كثير من الجدل هي الأخرى.

ثالثاً: تحقيق المهام المباشرة للجيش الميدانية

بنهاية اليوم الثاني للحرب (7 أكتوبر 1973) كانت قيادة الجبهة الجنوبية الإسرائيلية، قد نفذت عدة هجمات مضادة، متصاعدة في القوة، أشركت فيها كل ما لديها من احتياطات عملياتية، حيث قام ثلاث ألوية مدرعة من المجموعة الرقم 252 بهجمات مضادة، منفردة كل لواء على حدة، على طول الجبهة، ساندها قوة جوية، بلغ تعداد الطائرات المشاركة فيها 160 طائرة، إلا أن الهجمات كلها فشلت، مع مزيد من الخسائر في الدبابات، وكذلك الطائرات، إذ قابلها المصريون بكمان مضادة للدبابات، وأخرى مضادة للطائرات، باستخدام المقذوفات الموجهة الفردية، كما اشتبكت الطائرات المصرية مع الإسرائيلية، واستدرجتها إلى مجال الصواريخ أرض / جو المصرية، لتسقط المزيد من الطائرات الإسرائيلية.

استطاعت، كذلك، مجموعة دبابات برمائية، من اللواء 130 مشاة خاص، والذي عبر ذاتياً من البحيرة المرة، أن تصل إلى مداخل مضيقي متلا والجدي وحاصرت مركز قيادة إسرائيلي وهاجمته بشراسة.

في الوقت الذي كانت قوات الفرقة 18 مشاة، في أقصى شمال الجبهة، تقتحم الدفاعات الإسرائيلية حول القنطرة، وتأسر 30 جندياً إسرائيلياً، كانت الفرقة 19 مشاة، في أقصى جنوب الجبهة، تستولي على موقع مدفعية بعيدة المدى، كان يصلي مدينة السويس ناراً حامية، في حرب الاستنزاف، وقد فرّ من تبقى من جنود الموقع، تاركين مدافعهم الستة سليمة، كذلك استولت الفرقة 19 مشاة، على النقطة الحصينة في عيون موسى.

على الجبهة السورية، كانت الأنباء عن سقوط المواقع الإسرائيلية، والقتال العنيف بها، مصدر قلق جديد للقيادة الإسرائيلية، والتي انزعجت من تقدم السوريون نحو وادي الأردن.

1. الضربة المضادة الإسرائيلية الأولى

قررت القيادة الإسرائيلية تركيز جهودها للقيام بضربة مضادة، صباح يوم 8 أكتوبر، في نطاق الجيش الثاني الميداني المصري، ما بين الدفرسوار والفردان، لتدمير حشد الدبابات الكبير فيها، مع البدء في تجهيز دفاعات جديدة في الخلف.

كانت القيادة الإسرائيلية قد دفعت إلى سيناء، حشد من ثلاث مجموعات عمليات مدرعة، تحت قيادة أبرز القادة الإسرائيليين، وأكثرهم خبرة، وهم أبراهام آدان قائد المجموعة الرقم 162، إرييل شارون قائد المجموعة الرقم 143، وكلمان ماجن قائداً للمجموعة الرقم 252 المدفعة عن الضفة الشرقية، بدلاً من قائدها السابق الجنرال ألبرت ماندلر الذي قتل. وكان على آدان تنفيذ ضربات مضادة، في الفواصل بين فرق الجيش الثاني الميداني، الثلاث، ومحاولة الوصول للمعابر على القناة. أما شارون، فكان عليه التحرك جنوباً، لشن هجوم على الجانب الأيسر للجيش الثالث الميداني، على ألا يتحرك إلا إذا نجح هجوم الشمال، بينما يعاد

[9]

تجميع دبابات المجموعة الرقم 252 في الجنوب، بعد استكمالها، وتعمل كاحتياطي لمجموعة شارون. كان مجموع الدبابات الإسرائيلية، المستعدة للقيام بالضربات المضادة

يتعدى 900 دبابة.

كانت تعليمات رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال دافيد اليغازر، والذي شرح خطة الضربات المضادة بنفسه لقادة المجموعات مساء السابع من أكتوبر، ألا تتحرك مجموعة شارون إلا بأمر منه، ولا عبور إلى الغرب إلا في حدود ضيقة (فصائل دبابات)، وبشرط الاستيلاء على عدة كباري من المصريين سليمة

[10]

أنظر شكل إحدى نقط خط بارليف)

، وقد خالف ذلك قائد الجبهة الجنوبية، الجنرال جونين، حينما أعاد تخصيص المهام لقادة المجموعات في مساء اليوم نفسه، حيث كانت خطته تقضي بأن تقوم مجموعتي آدان وشارون بتطهير شرق القناة الشمالي، ثم العبور غرباً بعمق 20 كم بعد احتلال مدينة السويس، وهو أمر بعيد عن الواقع تماماً في ذلك الوقت.

خلال نهار يوم 8 أكتوبر، استمرت اللوآت المدرعة من مجموعة آدان المدرعة، في القيام بهجمات ثانوية بمجموعات صغيرة من الدبابات، بحثاً عن نقطة ضعف في الخطوط التي وصلت إليها القوات المصرية، والتي كانت قد تقدمت أكثر إلى الشرق، وكانت مهمة ألوية آدان المدرعة، اختراق الخطوط المصرية والوصول إلى النقط القوية، في الفردان، التي بقيت صامدة، من خط بارليف. تمكنت بعض العناصر من الاختراق بأعماق محدودة، واجهها المصريون بنيران الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات، مما أدى إلى تدمير معظم الدبابات المخترقة، وانسحاب من تبقى شرقاً. وتكرر المشهد عدة مرات في مواجهة الفرق الثلاث للجيش الثاني الميداني.

قرر الجنرال آدان، تكرار الهجوم في نفس القطاعات التي سبق أن نجحت بعض عناصر من ألويته المدرعة في اختراقها (قطاع اللوآ 120 مشاة من الفرقة الثانية المشاة)، على أن يتم الاختراق هذه المرة بسرعة عالية، لا تتيح للمصريين إصابة الدبابات المهاجمة بدقة، وأن يتم الهجوم من الشمال إلى الجنوب بالألوية المدرعة بالتتالي (اللوآ 127 مدرع وخلفه اللوآ 600 مدرع)، بينما تشغل كتائب اللوآ المدرع الثالث، مواجهة الفرقة 18، الفرقة 16، والجانب الأيمن للفرقة 2 بهجمات خداعية، وقد نجح لواء المقدمة من الاختراق على جانب الفرقة الثانية المشاة الأيسر، وفي الوسط، ووصلت دبابات المقدمة إلى 3 كم من النقطة القوية التي مازالت تقاوم عند الفردان، حيث تمكنت احتياطات الفرقة، والجيش، وكتائب دبابات الفرقة من الإيقاع بالقوات المخترقة، وإحداث خسائر جسيمة بها، واضطرت للانسحاب شرقاً مجدداً.

2. معركة الفردان

قبل بدء الهجوم المضاد، اكتشفت مجموعة استطلاع مصرية، تجمع دبابات إسرائيلي شرق كتيب العجرمية، شمال شرق رأس كوبري الفرقة الثانية المشاة، كما التقطت عناصر التنصت المصرية، إشارة لاسلكية، بالعبرية، من قائد اللوآ الرقم 127 مدرع إسرائيلي بفرقة آدان (العقيد نيتكا)، وبترجمتها بسرعة، اتضح أن قائد اللوآ يبلغ قائد الفرقة باستعداده لبدء الهجوم بعد 20 دقيقة. بُلغت محتويات الإشارة إلى قائد الفرقة الثانية المشاة، العميد حسن أبو سعده، والذي اتخذ قراره على الفور، بتعديل أوضاع قواته واحتياطاته المضادة للدبابات لمواجهة الهجوم المرتقب، والذي قدر أنه سيقع على منتصف الفرقة، مع هجوم آخر أقل قدرة على يسارها للتثبيت. وقد قرر قائد الفرقة المصري، السماح باختراق دفاع لواء النسق الأول، على أن يتم صد وإيقاف الهجوم المضاد في العمق، أمام دفاع لواء النسق الثاني، وبالتعاون مع اللوآ المدرع الرقم 24 الذي يدعم الفرقة الثانية المشاة يتم تدمير الدبابات المخترقة. كما تم انتشار قطع المقذوفات المضادة للدبابات من احتياطي الفرقة الثانية، واحتياطي الجيش الثاني على جانبي المنطقة التي سيسمح فيها بالاختراق، وتقوم كتيبة دبابات لواء النسق الأول ومعها احتياطي المقذوفات المضادة للدبابات للوآ بقل ثغرة الاختراق

شرقاً وغرباً، لمنع تدفق وحدات أخرى ولمنع انسحاب ما سُمح له بالاختراق، وبإغلاق فتحة الاختراق يتم تدمير كل الدبابات المخترقة. (أنظر خريطة معركة الفردان 8 أكتوبر)

في التوقيت المحدد اخترقت مجموعة قتال إسرائيلية من كتيبتين إحداهما دبابات والأخرى مشاة آلية بقيادة الكولونيل عساف ياجوري، الحد الأمامي للواء النسق الأول المدافع، واستمرت في الاندفاع إلى عمق الدفاعات المصرية، إلى أن فوجئ قائد المجموعة بكثافة النيران المنصبة على دباباته ومركباته المدرعة من كل جانب، فأمر بزيادة سرعة الهجوم للخروج من دائرة النيران، فلم تمكنه الدبابات المصرية الرابضة في حفرها أمامه من ذلك، ودمرت دباباته الأمامية، وعندما حاول الانسحاب أطبق عليه احتياطي الأسلحة المضادة للدبابات، للواء النسق الأول، ومعه بعضاً من دبابات هذا اللواء - التي تمكنت من تغيير اتجاهاتها - من الخلف، ولم تكن الأجناب أفضل موقفاً، فالمقذوفات المصرية المضادة للدبابات تنصيدها أينما تحركت، كما اندفعت المشاة المصرية بأسلحتها الخفيفة المضادة للدبابات (القنبلة اليدوية المضادة للدبابات طراز حسام، والمقذوفات طراز آر بي جي R.P.G) لتدمر ما تبقى من الدبابات الإسرائيلية، والتي كانت تتدفع على غير هدى، محاولة الخروج من المصيدة.

بعد 17 دقيقة من بدء الهجوم كانت جميع الدبابات والمركبات المدرعة للكتيبتين قد دمرت، عدا ثمانية دبابات طراز M - 60 الأمريكية الصنع، تم الاستيلاء عليها سليمة، وقبع قائد مجموعة القتال الإسرائيلية الكولونيل عساف ياجوري، في حفرة، بجوار مركبته المدمرة، مع من تبقى من طاقمها، جرحى، ينتظر مصيره المحتوم، وتم أسره، مع غيره ممن نجوا، من دون مركباتهم. (أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية الرقم 20)

كان قائد اللواء المدرع لهذه المجموعة، في الخلف مع مركز قيادته المكون من أربع دبابات، وقد انقطع اتصاله مع وحداته، ولما هدأت النيران قليلاً اكتشف أنه لم يبق من دباباته الخمسة وسبعون، سوى دبابات مركز قيادته الأربعة، فاتجه بها جنوباً لينضم لزميله، الذي كان يهاجم عن يمينه باللواء 600 مدرع، من مجموعة عمليات الجنرال آدان، ولكنه وجد ذلك اللواء يحاول الانسحاب، بعد أن تدمرت عناصره الأمامية، ليخسر هو الآخر معظم دباباته، ولم يتبقى له سوى 25 دبابة.

اضطر آدان إلى سحب ما تبقى من لوائيه إلى الشرق ليحتل موقفاً دفاعياً في الخلف، بما تبقى معه من دبابات.

كانت قيادة الجيش الثاني الميداني، وكذلك القيادة العامة للقوات المصرية، ترقب مجموعة شارون (الرقم 143)، فدخلها المعركة إلى جانب أي من مجموعة آدان - التي خسرت معركتها في التو أمام الفرقة الثانية المشاة - أو المجموعة الرقم 252 - التي مازالت تحاول الاختراق في مواجهة الفرقة السابعة المشاة في الجنوب - سيقبل التوازن في المعركة لمصلحة القوات المهاجمة. وكان التقدير الأول أن يبادر شارون لمعاونة آدان، لقربه منه، ولأن الجهود الرئيسية للضربة المضادة الإسرائيلية، في الاتجاه الذي يهاجمه آدان. إلا أن شارون تحرك بمجموعته عند الظهر، متجهاً إلى الجنوب حيث المجموعة 252

[11]

، وشعرت القيادات المصرية بارتياح مشوب بالقلق، فقد انتقلت الخطورة إلى قطاع الفرقة السابعة المشاة من الجيش الثالث، لو انضم شارون إلى المجموعة التي أمامها، إلا أن الجنرال جونين، قائد الجبهة، تحت وقع الهزيمة القاسية لمجموعة آدان، وعدم تحقيق مجموعة الجنوب لأي نجاح، أمر بتوقف مجموعة شارون، وعودتها إلى الشمال، فلم تعاون أحد. لام الجنرالات الإسرائيليون بعضهم بعضاً، على ذلك الفشل، وتلك الخسائر الجسيمة التي منيوا بها، واضطرت رئيسة الوزراء، جولدا مائير، إلى إجراء تغيير في القيادات.

3. التقدم نحو خط المهمة المباشرة للجيش

بمجرد أن علم قادة الجيوش الميدانية، المصرية، بانسحاب القوات المدرعة الإسرائيلية، أثر فشل هجماتها المضادة، أصدروا أوامره بالتقدم شرقاً، للوصول إلى خط المهمة المباشرة للجيش الميدانية، والتي أصبحت لا تبعد أكثر من 3 - 4 كم، وبالتنسيق بين الفرق المشاة، يتم توحيد رؤوس الكباري للفرق، وتوسيعها، في رأس كوبري للجيشين حيث تكون الفرقتان السابعة والتاسعة عشر المشاة، رأس كوبري الجيش الثالث الميداني، وتكون الفرقتان السادسة عشر والثانية المشاة، رأس كوبري الجيش الثاني الميداني، وتبقى الفرقة الثامنة عشر المشاة في رأس كوبري منفصل، على المحور الشمالي (الساحلي).

بدأت مدفعات الفرق في التمهيد النيران، واندفعت قوات الفرق الخمس شرقاً، وزادت من قوتها، بدفع اللوآات الميكانيكية، التي كانت تحتفظ بها في الخلف، لمعاونة ألوية النسق الأول، واحتفظ قادة الفرق بالألوية المدرعة في نسقها الثاني.

كذلك صدرت أوامر لقادة الفرق، بسرعة الاستيلاء على النقاط الحصينة، من خط بارليف، التي لم تستسلم بعد، والتي مازالت محاصرة، حيث تهدف الهجمات المضادة، الوصول إليها، لنجبتها، والارتكاز عليها في مرحلتها التالية، والتي ستكون إلى الغرب حتماً، حيث اختيرت أماكن بعض تلك النقاط الحصينة على المحاور الصالحة للعبور غرباً.

بعد ساعة من القتال، وملاحقة ما تبقى من الدبابات الإسرائيلية على اتصال بالقوات المصرية المهاجمة، استطاعت وحدات من الفرقة الثانية المشاة اقتحام مركز قيادة محصن على خط الارتفاعات، في تبة الشجرة، والذي يسيطر على الأرض شرقه، وغربه كذلك، كما سقطت كذلك النقطة الحصينة في الفردان، بعد ساعة أخرى

[12]

، كما وصلت الفرقة 16 مشاة إلى الخط نفسه في منطقة كتيب الخيل - أبو وقفه، واستولت على نقطة حصينة في العمق (8 كم)، وهي النقطة الرقم 57، والتي تتحكم في التحركات بالمنطقة، لذلك سارع الإسرائيليون لدفع سرايا دباباتهم في هجمات مضادة متتالية لاستردادها، بلغت خمس هجمات متتالية يومي 8، 9 أكتوبر، فشلت جميعها وتمكنت مجموعة العاصفة، للفرقة 16 من اقتحام النقاط الحصينة الباقية في ظهرها، عند الدفرسوار، مساءً. وأخلت القوة الإسرائيلية، التي تحتل النقطة القوية في تل سلام، جنوب الدفرسوار، موقعها وانسحبت شرقاً كذلك.

على الجانب الأيسر للجيش الثاني الميداني، وعلى المحور الساحلي، تقدمت الفرقة الثامنة عشر المشاة، في اتجاه الشرق، ولم تصطدم بأي قوات للعدو، واستطاعت الوصول في المساء إلى خط مهمتها التالية، وعبرته من دون توقف. وأكملت تقدمها إلى عمق 10 كم، حيث مهمتها النهائية، واحتلت الهينات المناسبة عليه، وبدأت في تجهيز دفاع عاجل، لصد الضربة المتوقعة في الصباح التالي.

في الجنوب، كانت فرقتي النسق الأول، للجيش الثالث الميداني، تطوران هجومها شرقاً، كذلك استطاعت الفرقة التاسعة عشر، على الجانب الأيمن، من التقدم ببطء، إذ هاجمتها الدبابات الإسرائيلية عدة مرات، محاولة إعاقتها عن التقدم، وأسكتت الطائرات المصرية، مواقع المدفعية بعيدة المدى، التي كانت تؤثر على أعمال قتال الفرقة، كما استطاعت مجموعة العاصفة، للفرقة، من احتلال نقطة حصينة على القناة، كانت محاصرة، ولم تتمكن الفرقة 19 من تحقيق مهمتها التالية (8 كم) إلا في اليوم التالي (9 أكتوبر) بعد دفع لواءها الألي لذلك، وتوقفت على هذا الخط (جبل أبو غلام - جبل المر) وبدأت في تجهيز دفاع عاجل، لصد الضربة المتوقعة في نهاية اليوم أو اليوم التالي.

كذلك، كانت أعمال قتال الفرقة السابعة، على الجانب الأيسر للجيش الثالث الميداني، ناجحة، إذ انسحبت القوة الإسرائيلية المواجهة لها صباح يوم 8 أكتوبر، ودفعت

الفرقة لواءها الآلي وتبعه باقي وحدات الفرقة، وما لبث أن وقع هجوم قوي على يسار الفرقة، أعاق تقدمها حتى المساء، وبعد عدة اشتباكات، وقصف مدفعي، تمكنت الفرقة من التقدم شرقاً، لتصل إلى خط مهمتها التالية، بعد منتصف الليل، بعمق 8 كم، وظل لواءها الأيمن، يصد هجمات العدو على جانبه الأيمن، حتى صباح يوم 9 أكتوبر. كذلك استولت بعض وحدات من الفرقة السابعة، على النقطة الحصينة في كبريت، واحتلتها، بعد أن تركتها القوات الإسرائيلية يوم 8 أكتوبر مساءً. وبدأت الفرقة السابعة، كذلك في تجهيز دفاع عاجل على خط مهمتها التالية، بعمق 8 كم، استعداداً لصد الضربة المتوقعة.

خلال ليلة 10/9 أكتوبر 1973، كانت الفرق المشاة الخمس قد اتخذت أوضاع دفاعية عاجلة. بعضها كان قد وصل لخط المهمة المباشرة للجيش (10 - 12 كم)، والغالبية كان متوقفاً على خط المهمة التالية للفرقة (8 كم)، ويمثل هذا التفاوت في العمق، خللاً في الأوضاع الدفاعية العامة، إذ يمكن أن تهاجم القوات الإسرائيلية الوحدات الأكثر عمقاً من أجنابها، ومن وجهة أخرى فإن الفرق لم توحد رؤوس كباريها، في كوبري موحد للجيش على الخط الملائم المحدد (10 - 12 كم)، والذي يمكن قادة الجيوش من تجميع احتياطياتها داخله

[13]

، واستخدامها بحشد يعطيها التفوق والقوة والحسم المطلوبين في المرحلة القادمة، والتي تنتظر أن تقابل الجيوش فيها الاحتياطيات المدرعة لإسرائيل، وكلها وحدات مدرعة. لذلك حثت قيادات الجيوش، الفرق التابعة لها، لاستغلال الليل، والتقدم ما بقى من كيلومترات (2 - 3 كم)، وقد استطاعت معظم الوحدات الوصول إلى عمق رأس كوبري الجيش قبل فجر اليوم العاشر من أكتوبر. (أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية الرقم 23)

استغلت قيادة الجيوش، وصول الفرق لذلك العمق (8 كم) لدفع مزيد من وحدات المدفعية، ومراكز القيادة، والعناصر الإدارية والفنية إلى الشرق، حيث جرى على الفور، استكمال الوحدات المقاتلة من الاحتياجات المختلفة، خاصة الذخيرة والوقود والمياه، وجرى إخلاء الجرحى والأسرى للغرب، وتم دفن الشهداء، والعمل على إصلاح الدبابات والمركبات العاطلة، لتعود مرة أخرى للقتال.

4. الموقف في نهاية المرحلة الأولى للعملية بدر

انتهت المرحلة الأولى من الخطة بدر بنجاح، مع تأخير في التوقيت يوم كامل، وكذلك كانت ردود أفعال إسرائيل

[14]

، إلا أنه في نهاية المرحلة، أي يوم 9 أكتوبر (اليوم الرابع للقتال) كانت المهمة المباشرة للجيوش قد تحققت بعمق 12 - 15 كم، واستطاعت الجيوش توحيد رؤوس كباري الفرق في رأس كوبري موحد للفرق، تم تجهيزه هندسياً، على عجل، وحشد داخله المدفعية والدبابات والاحتياجات الإدارية، مما يمكن الجيوش من القتال بشكل أفضل، وتحت سيطرة واحدة. كما صدت الدبابات الإسرائيلية في ضربتها المضادة الأولى، وخسرت إعداداً كبيرة منذ بدء القتال

[15]

، وارتفعت الروح المعنوية للقوات، وزادت ثقتهم في قدراتهم القتالية.

تحقق كذلك في تلك المرحلة، الاستيلاء على كل حصون خط بارليف، عدا اثنين

[16]

في أقصى الشمال، شرق بور فؤاد، وفي أقصى الجنوب، لسان بور توفيق، لاعتبارات خاصة، تتعلق بصعوبة الأرض حولهما، وسهولة إمدادهما من الشرق.

كانت أحد المهام المكلفة بها الجيوش الميدانية، أن تكبد العدو خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات، وقد حققت ذلك حتى يوم 9 أكتوبر، وكانت القيادة الجنوبية الإسرائيلية للجبهة تهدف إلى إعاقه تقدم القوات المصرية شرقاً، قدر ما تستطيع، وقد حققت ذلك جزئياً. وكان الوصول إلى خط المهمة المباشرة للجيوش، يضع القوات المصرية في الموقف

الأفضل، تمهيداً واستعداداً لاستكمال تحقيق المهام.

كان الموقف على الجبهة المصرية قوياً، بينما كان الموقف على الجبهة السورية، يتحول لمصلحة إسرائيل. فقد تمكنت القوات الإسرائيلية من صد الهجوم السوري، وإيقافه تماماً، وانتزعت المبادأة، وانتقلت إلى الهجوم المضاد العام، وبدأت في الضغط على القوات السورية، لإجبارها على الارتداد، إلى المواقع التي كانت بها من قبل بدء الحرب، وهاجمت الطائرات الإسرائيلية أهداف اقتصادية ومدنية في عمق سورية، كما قصفت دمشق العاصمة، مما كان له أثراً سيئاً على الروح المعنوية للقوات المسلحة والشعب [17].

5. الموقف السياسي عقب انتهاء المرحلة الأولى للقتال

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في مساندة إسرائيل، ووافق الرئيس نيكسون على كل طلبات الإمداد بالأسلحة والمعدات المتقدمة التي طلبتها إسرائيل. كما وافق كذلك على إقامة جسر جوي للإمداد العاجل، لتدهور حالة القوات المدرعة والتي بلغت خسائرها 500 دبابة (منها 400 على الجبهة المصرية)، والقوات الجوية والتي خسرت 49 طائرة.

بينما وجه الاتحاد السوفيتي نداءً، ومارس ضغطاً، لتدخل الأردن والجزائر، في المعركة، ومارس ضغطاً كذلك، على الرئيس المصري السادات، لقبول وقف إطلاق النار، مكتفياً بما حققه من نصر، وحتى يمكن الاحتفاظ بالموقف القوي، الذي وصلت إليه مصر، وقد رفض الرئيس السادات كل ما عرض عليه، لوقف إطلاق النار، حتى تتحقق المهام، كما رفض الملك حسين ملك الأردن دخول المعركة [18].

[1]

لا يحضر اجتماعات مجلس الأمن الوطني من العسكريين، عادة، سوى وزير الحربية، إلا إذا رأى الحاضرون دعوة غيره من العسكريين لمناقشة أمر ما، وهو ما لم يحدث في هذا الاجتماع.

[2]

لم يفصح الرئيس المصري عن يوم بدء الحرب في ذلك اليوم، رغم أنه قد تحدد.

[3]

عقد في نفس اليوم، اجتماع دوري لمجلس رئاسة الأركان الإسرائيلي لبحث الموقف، على الجبهتين السورية والمصرية، والتي وضح أن هناك حشد أكبر من المعتاد فيهما، وقدر مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، الجنرالياهو زاعيرا، أنها مماثلة لما تم في مناورة الربيع، وفي حالة قيام الدولتين (مصر وسورية) بعمل عسكري، سيكون محدوداً بغرض الاستهلاك المحلي لتسكين الأوضاع الشعبية المتردية بهما.

[4]

كانت رئيسة مجلس الوزراء الإسرائيلي، جولدا مائير، قد عقدت اجتماعاً طارئاً يوم 3 أكتوبر، بناء على طلب وزير الدفاع، الجنرال موشى ديان، حضره رئيس الأركان وقائد القوات الجوية ونائب مدير الاستخبارات العسكرية، لبحث الموقف.

[5]

اشتركت حوالي 200 طائرة مصرية، 100 طائرة سورية في تلك الضربة في وقت واحد، بينما نفذت المدفعية المصرية التمهيد النيرانى للعبور بأكثر من ألفي مدفع لمدة 53 دقيقة.

[6]

بلغت 12 موجه بفاصل 15 دقيقة بين كل موجتين، كما بلغ عدد أفرادها حوالي 100 ألف مقاتل.

[7] شملت تلك الأهداف مراكز قيادة متقدمة، ومناطق إدارية، وتقاطعات طرق تسيطر على التحركات المتوقعة، وقد استطاعت إحدى مجموعات الصاعقة السيطرة على مضيق سدر الجبلي لمدة 16 يوم، قاتلت فيها الاحتياطيات الإسرائيلية التي حاولت العبور من المضيق وكبدتها خسائر جسيمة، ومنعتها من العبور طوال هذه المدة، ثم انسحبت وشقت طريقها، بالقتال، لتتضم إلى رأس كوبري الجيش الثالث الميداني بنجاح شرق القناة.

[8] تستخدم إسرائيل ميناءها إيلات، لاستقبال وارداتها من آسيا وأستراليا وشرق أفريقيا، وأهم تلك الواردات النفط المستورد من إيران (18 مليون طن سنوياً، يتم نقلها بأسطول من 24 سفينة ذات حمولات كبيرة، تعيد إسرائيل تصدير الجزء الأكبر من تلك الكمية إلى أوروبا)، وكذلك الحبوب واللحوم والتي تستوردها إسرائيل من أثيوبيا، ونيوزيلندا، وأستراليا.

[9] المجموعة 252 المدافعة عن سيناء من البداية، وقد تحملت لواءاتها المدرعة، عبء الهجمات المصرية، وخسرت نسبة كبيرة من الدبابات (200 دبابة)، تم استعواضها جميعاً، قبل أن تصل المجموعات المدرعة الأخرى، والتي تم تعبأتها مؤخراً.

[10] كان رئيس الأركان الإسرائيلي قد حصل على تصديق مجلس الوزراء على هذه الخطة مسبقاً.

[11] عندما سمع شارون بنجاح لواء المقدمة (الرقم 127) لمجموعة آدان في الاختراق، أصدر أوامره للواءاته بالتحرك جنوباً حسب الخطة، وعندما طلب منه قائد الجبهة مساندة آدان، كانت مجموعة شارون قد تحركت ويتعذر إعادتها لموقعها السابق لمعاونة آدان، إلا بعد عدة ساعات مما يجعلها غير مفيدة.

[12] استطاعت الفرقة الثانية أن تستولي على كل النقاط الحصينة المتبقية في هجوم ليلي، مساء اليوم نفسه.

[13] كانت الفرق المدرعة المصرية الرابعة والحادية والعشرين، وكذلك فرق المشاة الآلية، مازالت غرب القناة، وهم القوة الضاربة الحقيقية للقوات المصرية، في أوضاع تمرکز ومهام دفاعية عن الغرب، وعلى مسافات، يصعب معها استخدامهم إلا بعد عدة أيام، إذ كان بعضهم شرق القاهرة.

[14] كانت القيادة العامة المصرية، تقدر أن تتعرض الجيوش لضربات مضادة، من الاحتياطي العملياتي القوي، في اليوم الرابع للقتال، أي يوم 9 أكتوبر، إلا أن الخسائر التي منيت بها الدبابات الإسرائيلية يوم 8، جعل القيادة الإسرائيلية، تتريث قليلاً لحين إعادة تجميع الدبابات، بعد الانتهاء من تحييد الجبهة السورية، كما كانوا يرجون.

[15] وصلت لأكثر من 400 دبابة.

[16] تم الاستيلاء قبل انتهاء اليوم الرابع قتال على 33 نقطة حصينة، من 35 نقطة يتكون منها خط بارليف.

[17]
كانت مصر قد ألزمت نفسها - دون طلب أو مقابل - بعدم تعميق الاشتباكات، في رسالتها إلى كيسنجر، يوم 7 أكتوبر 1973.

[18]
رفض الملك حسين كذلك اشترك الوحدات السعودية المتمركزة عنده في القتال، بناء على طلب الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية، وأرسل إلى هنري كيسنجر، يطالبه بسرعة العمل على إصدار قرار بوقف إطلاق النار لزيادة الضغوط عليه للدخول في المعركة.
المبحث الثامن

الوقففة التعبوية والتطوير شرقاً

أولاً: الوقفة التعبوية (العملياتية) 10-13 أكتوبر

بعد أن حققت القوات المصرية، المرحلة الأولى من خطة العملية "بدر"، كان عليها الانتقال إلى المرحلة التالية. كانت الفرق المشاة الخمس قد حققت المهام التي كلفت بها، من قبل قادة الجيوش، بوصولها إلى خط المهمة المباشرة للجيوش، وعلى قادة الجيوش تكليفها بمهام جديدة، مع إعادة دعمها، ودفع قوات جديدة من الاحتياطيات والأنساق الثانية، والتي كانت تشمل الفرق المدرعة والآلية، وكانت مازالت في الغرب، عدا ما سحب منها لدعم فرق نسق أول.

كانت الجيوش الميدانية قد تلقت مهامها من القيادة العامة، والتي شملت:

1. العبور شرقاً، وتدمير العدو في المواجهة والاستيلاء على رؤوس كباري موحدة للجيش بعمق 10 - 12 كم (عدا الفرقة 18 مشاة، التي تعمل على محور منفصل، يكون عمق رأس الكوبري المحدد لها 7 - 8 كم) وتحقق المهمة المباشرة للجيش، بنهاية اليوم الثالث للعمليات.
 2. تكون مستعدة لصد وتدمير الضربات المضادة لاحتياطيات العدو.
 3. بعد وقفة تعبوية، أو بدونها، يتم خلالها صد وتدمير ضربات العدو المضادة، وتكبيده أكبر خسائر ممكنة، في معارك دفاعية نشطة، تكون الجيوش مستعدة، لتطوير الهجوم في العمق بأوامر من وزير الحربية.
 4. الضربة الرئيسية بقوة 2 فرقة مدرعة، وبالتعاون مع عناصر من فرق نسق أول، تدمر احتياطيات العدو المقترية في معارك تصادمية، وتستولي على منطقة المضائق الجبلية غرب سيناء، محققة المهمة النهائية للجيوش.
 5. الضربة الأخرى (لكل جيش) بقوة لواءات مدرعة أو آلية، على محاور منفصلة تعمل كمفارز لفرقها، لتدمير العدو على محور تقدمها، وتستولي على الممرات الجبلية ومدينة مصفق (على الطريق الساحلي)، محققة المهمة النهائية للجيوش.
 6. تتحول الجيوش الميدانية للدفاع على خط المهمة النهائية (المضائق الجبلية الغربية لسيناء) وتعزز عليه.
 7. عمق المهمة النهائية 72 - 80 كم، تحقق بعد 4 - 5 يوم قتال بعد تحقيق المهمة المباشرة للجيوش، أي اليوم السابع أو الثامن للعمليات (13 - 14 أكتوبر).
- كانت الوقفة التعبوية (العملياتية) مخططة، ووضح من المهام المكلف بها الجيوش أنها - إذا نفذت - تكون بعد تحقيق المهمة المباشرة للجيوش، والتي حدد لها اليوم الثالث

للعمليات (أي يوم 9 أكتوبر إذا استمرت الأمور كما مخطط لها)، لم يحدد ماذا يتم فيها، إلا أن العسكريين، يعرفون أن هناك إجراءات معينة تتم في الوقفات، كما أن المهمة ذكرت أنها وقفة تعبوية (عملياتية) وهو ما يعني أن على قادة الجيوش (المستوى العملياتي) أن يتخذوا بأنفسهم قرار التوقف، أو متابعة الهجوم، وأن عليهم كذلك تحديد زمن الوقفة، والإجراءات الإضافية - بخلاف المعتاد - التي تتم فيها، ويخصصوا الوحدات التي ستنفذ ذلك.

حتى يوم 9 أكتوبر، لم تكن القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، قد اتخذت قراراً بشأن الاستمرار في الهجوم والتطوير شرقاً، وكذلك قيادات الجيوش، لذلك بقيت الفرق المدرعة في الغرب، وكلفت بمهام تأمين المنطقة الخلفية للجيوش في الغرب. بينما كانت فرق نسق أول مازالت تصد هجمات الدبابات الإسرائيلية، التي لم تتوقف، وإن كانت قد ضعفت، وهو ما شجع قادة الفرق المشاة، على تحسين أوضاع قواتهم، واكتساب مزيد من الأرض التي تحقق لهم ميزة تكتيكية، دون أن يحاولوا الضغط على العدو جدياً، ليمنعوه من الاستمرار في تلك الهجمات المضادة المزعجة، على طول الجبهة، والتي بدأت تنهك القوات، وتستنفيذ الدبابات العاملة معها، دون مبرر.

كان هناك خلاف في القيادة العامة، على تنفيذ الوقفة، وهو أمر خطير عندما يحدث بين العسكريين، في قيادة واحدة، وزمن الحرب، وفي وقت حرج. وقد أدى خلاف مماثل، على الجانب الآخر (القيادات الإسرائيلية) إلى خسائر كبيرة في الدبابات خلال وقت وجيز [1].

كان رأي، مؤيدي إجراء وقفة تعبوية (عملياتية)، الاستفادة مما ستحققه من أهداف، تخدم خطة الهجوم العامة، بعد ذلك. وكان أهم هذه الأهداف هو:

1. ضمان ثبات رؤوس الكباري، المستولى عليها شرق القناة، مع تحمل بعض الخسائر، مقابل إنزال خسائر أكبر بالعدو، وهو ما ستوفره حالة الثبات التي ستكون عليها القوات، وتوفير تجهيز هندسي عاجل، يتيح وقاية نسبية للقوات المصرية.
2. تشكيل رؤوس الكباري، إذا تم تعزيزها، وتجهيزها هندسياً، قاعدة قوية، تستند إليها أعمال تطوير الهجوم شرقاً.
3. يتحقق دفاع جوي عن القوات داخل رؤوس الكباري، ويمكن ذلك من إسقاط أكبر عدد من طائرات العدو، خلال الوقفة، فلا بد أن الطائرات الإسرائيلية ستحاول مهاجمة القوات أثناء الوقفة.
4. إتاحة الفرصة لإجراء انتقال قتالي، لعناصر الدفاع الجوي بالصواريخ، خلف القوات عند بدء التطوير.
5. ضمان استمرار الاتزان الإستراتيجي في مسرح العمليات، والمحقق بوجود الأنساق الثانية للجيوش الميدانية (الفرق المدرعة، وفرق المشاة الآلية)، واحتياطيات القيادة العامة، غرب القناة. إذ أن الاستمرار في الهجوم (التطوير شرقاً) يستلزم تحركها إلى الشرق، لتشارك في مهام رئيسية خلال التطوير، ويترك الغرب خالياً، وهو ما يخشى استغلاله من قبل القوات الإسرائيلية.
6. استغلال فترة التوقف، لإعادة تنظيم وتجميع القوات في مناطق رؤوس الكباري، واستكمال الإمداد الإداري والفني بالاحتياجات استعداداً لتطوير الهجوم شرقاً.

كان الجانب الآخر، المؤيد لاستمرار الهجوم تواءم، يرى غير ذلك، فقد كانت هناك مميزات لا يمكن إغفالها، لو استمرت القوات في أعمالها الهجومية، وسلبات، لا يمكن إغفالها كذلك، في حالة التوقف والتحول إلى الدفاع المؤقت (الوقفة التعبوية / العملياتية)، وكانت أهم تلك العوامل هي:

1. المميزات، عند الاستمرار في الهجوم

- أ. المحافظة على الروح الهجومية للقوات، واستغلال الروح المعنوية العالية التي تتمتع بها، حتى هذا الوقت.
- ب. الاستمرار في إحراز المبادأة، والحفاظ عليها، وعدم تسليمها للقوات الإسرائيلية، والتي كانت تحاول انتزاعها من القوات المصرية، منذ بدأت الحرب.
- ج. استغلال الارتباك الذي يسود القيادات الإسرائيلية، على مختلف المستويات، والنقص الشديد في المعدات والقوات، نتيجة للخسائر العالية التي منيوا بها، وعدم تنظيمهم لدفاع قوي مجهز بعد خط بارليف، مما يتيح فرصة جيدة للقوات المصرية، لسرعة تحقيق مهامها النهائية، بالوصول إلى خط المضائق الجبلية الغربية لسيناء.

2. السلبات التي قد تنتج عن التوقف عن الهجوم لفترة زمنية

- أ. صعوبة استعادة الروح الهجومية للقوات.
- ب. التنازل طواعية عن المبادأة، وهو مبدأ حربي هام ومؤثر للغاية، وكذلك مبدأي المحافظة على الغرض، واستمرار الضغط على الخصم بالأعمال الهجومية، وبذلك تكون القوات المصرية قد فقدت مبادئ هامة جداً، سيستفيد منها الإسرائيليون حتماً [2].

ج. يترتب على استمرار الهجوم، التحام قوات الدولتين، وهو ما يضعف تأثير القوات الجوية الإسرائيلية ويعوض عن ضعف مشاركة صواريخ الدفاع الجوي في حماية القوات المصرية.

د. التوقف يمكن القوات الإسرائيلية من إنهاء أعمالها القتالية، ضد سورية، والتي حشد قوته الرئيسية ضدها في هذا الوقت، وقد ظهرت بوادر انكسار الهجوم السوري نتيجة لذلك، ثم التفرغ للجبهة المصرية بكل قوته.

هـ. يهدم التوقف عاملين أساسيين بنيت عليها خطة العملية الهجومية "بدر" وهما:

- (1) إجبار إسرائيل على القتال على جبهتين في وقت واحد، وهو ما تفادته دائماً.
 - (2) التعاون مع الجبهة السورية، والتنسيق معها مما يربك الإسرائيليون، ويخفف قواتهم خاصة الجوية والمدركات.
- و. الاتزان الإستراتيجي للمسرح، لا يحقق بوجود الأنساق الثانية للجيش الميدانية في الغرب، ولكن بدفع الاحتياطات الإستراتيجية لتحل محل أنساق الجيش الثانية، التي ستستخدم في التطوير، وهو ما كان يجب أن يتم خلال فترة تحقيق المهام المباشرة للجيش حتى يمكنها التطوير الفوري، واستغلال الموقف لمصلحتها.
- ز. يتيح التوقف، انتقال القوات الإسرائيلية للهجوم، وستضع ثقلها كله في محاولة للوصول إلى قناة السويس، وتطويق القوات المصرية في الشرق، وحصارها، مما سيضعها في موقف أفضل، عندما يفرض المجتمع الدولي وقف إطلاق النار، والذي لن يتأخر كثيراً عند تحقيق إسرائيل ذلك.

كان من مؤيدي التوقف، وزير الدفاع، ورئيس الأركان (الذي كان يعارض التخطيط للوصول إلى المضائق الجبلية الغربية لسيناء أصلاً)، وكذلك رئيس الجمهورية. بينما كان من مؤيدي الاستمرار في الهجوم، رئيس هيئة العمليات (المخطط للعملية كلها)، وقادة الجيش الميدانية (منفذي العملية).

كان مؤيدي الوقفة التعبوية (العملية) هم متخذي القرار السياسي والعسكري (رئيس الدولة ووزير الحربية) بينما مؤيدي استمرار الهجوم هم المخططون (ورأيهم استشاري) والمنفذون (وهم لا رأي لهم سوى تنفيذ الأمر الصادر إليهم، ويمكنهم فقط أن يطلبوا دعماً أو ضماناً إضافياً لتحقيق الأمر الصادر)

[3].

أنظر ملحق الآراء حول الوقفة التعبوية "العملية" 10-13 أكتوبر 1973)

كانت القوات الإسرائيلية في وضع سيئ، في سيناء، معنوياً وعملياً، حيث تقلصت قدراتها القتالية، بعد الخسائر الكبيرة التي لحقت بقواتها المدرعة وطائراتها، والتي تعتمد عليها كلياً. وانخفضت الروح المعنوية للجنود والشعب، لفشل القوات الإسرائيلية في مخططاتها، وإدارتها للحرب، حتى هذا الوقت. ولن يغير من الأمر، أن الموقف في الجولان يتحول تدريجياً لمصلحة إسرائيل.

كانت القوات المصرية قد عمقت رؤوس الكباري إلى 12 - 15 كم، ووسعتها لتوحد رؤوس كباري الجيوش، وأصبح في الشرق ثلاث رؤوس كباري، بدلاً من خمس متفرقة. ويعني ذلك أن القوات المصرية تستعد لتطوير هجومها بقوات كبيرة على المحاور التي تركز عليها رؤوس الكباري الموحدة، وهي الشمالي (الساحلي) وهو محور محدود السعة، والأوسط، وهو المحور الرئيسي لأي هجوم، والجدي، وهو محور ثانوي مساعد، يتصل بالأوسط شرق المضائق. لذلك كان الجنرال آدان فطناً، حينما سارع بقواته المنسحبة، اثر فشله في ضربته المضادة أمام الفرقة الثانية المشاة المصرية، باتخاذ أوضاع دفاعية على الخط الثاني في الشرق

[4]

، على مواجهة واسعة، لحين انضمام قوات أخرى له.

لم تكن الوقفة المنفذة، هدوءاً وسكوناً في مسرح القتال، وإنما، انتهزت القوات الإسرائيلية الفرصة، وواصلت هجماتها المضادة المحدودة، على رؤوس الكباري، من اتجاهات مختلفة، بغية اكتشاف نقطة ضعف يمكن الاختراق منها والتوسع داخلها بعد ذلك.

كانت الدهشة تسيطر على القادة الإسرائيليين، ففي الوقت الذي كان سفيرهم في واشنطن يحث كيسنجر على سرعة إمداد إسرائيل بما تطلبه من أسلحة، بعد أن وصل مخزونها الاستراتيجي إلى الحضيض نتيجة لخسائرها العالية في المعدات، وكانت رئيسة وزرائهم، على استعداد للذهاب إلى الرئيس الأمريكي، رغم حرج الموقف، لزيادة الضغط من أجل الحصول على الأسلحة المطلوبة بسرعة، وكان وزير دفاع إسرائيل يتأهب لإذاعة بيان عن الكارثة وإعطاء أوامر للانسحاب إلى المضائق الجبلية للدفاع عليها، وجدوا القوات المصرية تتوقف، من دون أن تكون هناك مقاومة جديّة تجبرها على ذلك، وتبدأ في الحفر العميق، لتصبح هدفاً سهلاً لاستنزافها بالقصف المدفعي والضربات الجوية ليلاً ونهاراً، وإرهاقها بالهجمات المضادة المتتالية. وكانت فرصة مثالية لاستعادة المبادرة، التي حافظت عليها إسرائيل طوال الحروب السابقة، ومن ثم البدء في تنفيذ خطة هجومية، طالما تدربوا عليها، وتصوروا إمكان نجاحها، وهي خطة "العملية غزالة"

[5]

، بنقل العمليات لأرض الخصم غرب القناة، بعد أن تتمكن القوات الإسرائيلية من اختراق الخط الدفاعي العاجل الذي يقيمه المصريون، بعمق محدود (12 - 15 كم) وقوات متفرقة في ثلاث رؤوس كباري، دون أن يكون لديهم احتياطي قوي في كل رأس كوبري

[6].

حددت القيادة الإسرائيلية هدفها الإستراتيجي، في المرحلة القادمة، لاستغلال الموقف المتحسن على جبهة الجولان، والمتجمد بالوقفة، على جبهة سيناء، بتعديل الموقف على خطوط القتال في الجبهتين لمصلحة إسرائيل، مما يتيح لها موقفاً قوياً، عند صدور قرار من مجلس الأمن، بوقف القتال، يمكن السياسيون الإسرائيليون من المساومة

المجدية في المباحثات التي لا بد أن تحدث بعدها، والتي سيكون الموقف الأفضل للقوات الإسرائيلية، ورقة الضغط لإجبار الخصوم على الامتثال لإجراء مباحثات مباشرة أولاً، والقبول بالمساومة التي ستجرى ثانياً.

كانت الفرق المشاة المصرية، تقاوم من أجل السيطرة على الهيئات التي تتيح لها موقفاً أفضل في الأوضاع الدفاعية التي تتخذها، وكذلك عندما تؤمر باستئناف الهجوم، وقد استغلت الهدوء النسبي للعمليات، للتركيز في إنهاء مقاومة النقاط الحصينة التي مازالت صامدة في الخلف من خط بارليف، وكانتا اثنتين. وقد نجحت في ذلك، بالقتال مرة، وبالاستسلام أخرى، وانتهى الوجود الإسرائيلي في شرق القناة، وإن بقي غرب المضائق الجبلية.

أما القوات الإسرائيلية، فقد زادت من ضغطها على السوريين، بعد أن أجبروهم على التوقف عن الهجوم، ثم بدأت الضربات المضادة ضد القوات السورية المتوقفة، واخترقت الدبابات الإسرائيلية الدفاع السوري العاجل، واستطاعت مع تركيز الجهود على قصف الأهداف المدنية السورية، والضغط على الخطوط الدفاعية لهم، إجبارهم على التراجع، الذي لم يتوقف عند خط وقف إطلاق النار في يونيو 1967

[7]

، بل تجاوزه حتى قرية سعسع، على مسافة 40 كم فقط من دمشق العاصمة، مكبدين السوريين خسائر فادحة، وصلت إلى 900 دبابة.

بعد أن أصبحت دمشق في مرمى المدافع الإسرائيلية، في الخط الدفاعي الجديد، الذي وصلت إليه القوات الإسرائيلية يوم 13 أكتوبر 1973، كان على القيادة الإسرائيلية، نقل الجهود الرئيسية لأعمال قواتها القتالية إلى الجبهة المصرية مرة أخرى، لتحقيق مكسب مشابه، أو على الأقل العودة إلى ضفة القناة الشرقية.

ثانياً: التطوير شرقاً (14 - 15 أكتوبر 1973)

نتيجة للموقف السيئ للقوات السورية في الجولان، والضغط الإسرائيلي عليها، أرسلت القيادة العسكرية السورية، مندوب عن وزير الدفاع العماد مصطفى طلاس، إلى القائد العام للقيادة الموحدة للجبهتين، الفريق أحمد إسماعيل علي، في القاهرة، يوم 11 أكتوبر 1973 (اليوم السادس لبدء الحرب) يطلب فيه تنشيط العمليات، وزيادة الضغط على القوات الإسرائيلية على الجبهة المصرية، والتقدم شرقاً، حتى يضطر الإسرائيليون لسحب جزء من قواتهم من الجبهة السورية، التي يركزون عليها.

في الصباح الباكر، من اليوم التالي، 12 أكتوبر 1973، أصدر الرئيس السادات، أمراً إلى وزير الحربية، بتطوير الهجوم شرقاً على الجبهة المصرية، لتخفيف الضغط على الجبهة السورية. وقد أصدر القائد العام أوامره بذلك في نفس اليوم صباحاً، على أن يبدأ التطوير الساعة السادسة والنصف صباح اليوم التالي (13 أكتوبر 1973)، مع تأمين رؤوس الكباري.

كانت القوات المصرية، تتدرب دائماً على، تنفيذ إجراءات التحضير للقتال، تحت ضغط ضيق الوقت، خاصة الوحدات المدرعة والآلية، التي تعمل في الأنساق الثانية، ولا يتاح لها في ظروف إدارة القتال، الوقت الكافي، لإجراءات التحضير النمطية، ورغم ذلك فإن قادة الجيوش الميدانية، المصرية، الاثنان - وهما من ضباط المدرعات - طلبا من القائد العام تأجيل تطوير الهجوم إلى اليوم الذي يليه

[8]

، وفي نفس التوقيت (6,30 صباح يوم 14 أكتوبر)، ولم يكن ذلك الطلب لضعف قادة الوحدات التي ستقوم بالتطوير، في تلك الإجراءات المطولة، المنقولة عن العقيدة الشرقية السوفيتية، وإنما لعلمها بحقيقة، غابت عن القائد العام، رغم علمه بها، فقد كانت الفرق المدرعة في الغرب، منتشرة على مساحات كبيرة لتأمين المنطقة الخلفية للجيوش، وكثير من وحداتها المعاونة، تدعم الفرق المشاة في الشرق

[9]

، وهو ما سيزيد من تعقيد الأمور لتجميع القوات واستعادة السيطرة عليها وإجراء التحضير للقتال حتى أدنى مستوى.

كان رئيس الأركان المصري - الفريق سعد الدين الشاذلي - يعارض التطوير، متعللاً بقوة القوات الجوية الإسرائيلية، التي "ستشكل تهديد خطير لأي قوات برية تتحرك في العراق دون غطاء جوي". كان رأي رئيس الأركان المصري، يستند إلى حالة واقعية، جرت منذ أيام قليلة، في قطاع الجيش الثالث الميداني.

كان مخططاً، في خطة "العملية بدر"، دفع اللواء الأول مشاة آلي، من الجانب الأيمن لرأس كوبري الجيش الثالث الميداني، في نهاية المرحلة الأولى، للتقدم جنوباً في اتجاه رأس سدر، ثم إلى شرم الشيخ، على أن يوضع اللواء تحت قيادة منطقة البحر الأحمر العسكرية، فور عبوره الحد الأمامي للجيش الثالث الميداني، لتدبير أعمال قتاله. إلا أن الموقف لم يسمح بدفع اللواء، رغم تمرّكه في عمق رأس كوبري الفرقة التاسعة عشر المشاة، متحياً الفرصة لبدء أعمال قتاله. يوم 10 أكتوبر 1973، تمكن اللواء، بمعاونة الفرقة التاسعة عشر المشاة، من الاندفاع إلى خارج رأس كوبري الفرقة

[10]

، ووصل إلى منطقة عيون موسى

[11]

قبل حلول الليل، واستطاع أن يجبر القوة الإسرائيلية التي اصطدم بها هناك على الانسحاب جنوباً، ثم فقد الاتصال مع اللواء، ولم تنجح محاولات إعادة الاتصال معه. تواترت الأنباء، غير المؤكدة

[12]

، عن فناء اللواء، إذ فقد أكثر من 90% من قواته، ولم يعرف كيف، إلا فيما بعد. فقد اتضح - بعد إرسال ضباط اتصال لتقصي المعلومات عن موقف هذا اللواء - أن قائده، أمر مرؤوسيه بالتحرك مبكراً، قبل الغروب بعدة ساعات إذ كان مخططاً أن يتحرك ليلاً، وبمجرد خروجه من نطاق حماية الصواريخ أرض/ جو، هاجمته الطائرات الإسرائيلية بعنف وكثافة، في منطقة ضيقه، يصعب الانتشار فيها، مما شتت وحدات اللواء وقادته السيطرة عليه. واحتاج الأمر عدة أيام لجمع شتات اللواء من أفراد ومعدات مبعثرة، ووجد أن خسائره أقل بكثير مما أشتيع. كانت الحقيقة الثابتة أن اللواء الأول المشاة الآلي، قد أصبح خارج حساب القوات المقاتلة لفترة طويلة، ليعاد تجميعه واستعاضة خسائره. وكان ذلك الموقف مازال في مخيلة رئيس الأركان المصري، عندما أعلمه وزير الحربية، بقرار التطوير، وقد اضطر الوزير إلى تذكيره، "بأنه قرار سياسي" حتى يتوقف عن المعارضة. (

أنظر ملحق الآراء في قرار التطوير شرقاً 14 - 15 أكتوبر 1973)

1. الجسر الجوي الأمريكي

خلال فترة الوقفة التعبوية (10 - 13 أكتوبر)، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنفذ خطة، لنقل كل ما تحتاجه إسرائيل من أسلحة وعتاد متقدم، إلى ميدان القتال مباشرة، مستخدمة 228 طائرة نقل

[13]

، نفذت 569 طلعة، نقلت خلالها 22.5 ألف طن احتياجات، واستمر هذا الجسر 33 يوماً (13 أكتوبر - 14 نوفمبر 1973)، بالإضافة إلى 8 طائرات نقل تابعة لشركة العال للطيران الإسرائيلية المدنية، من طرازي بوينج 747، 707، نقلت 5500 طن معدات خلال الفترة نفسها. بخلاف ما تم شحنه بحراً، وقد وصل حجم ما تم نقله بحراً، 33 ألف طن من الدبابات والمدافع والعربات (74% من الاحتياجات المنقولة)، لتعويض إسرائيل عن ما خسرت في الحرب، وسرعة استعادة القوات الإسرائيلية لكفاءتها القتالية، عقب وقف القتال.

2. التطوير شرقاً

أثناء إدارة العمليات الحربية، تتغير المواقف، عما هو مخطط. فقد تظهر عوامل جديدة، أثناء التنفيذ، تستدعي أساليب مختلفة عن المخطط، لمواجهةها. كانت الخطة الأصلية للتطوير يشارك فيها حجم كبير من القوات، خاصة الفرقتين المدرعتين الأرقام 4، 21، وعناصر من الفرق المشاة نسق أول الجيوش، والتي كان مقرراً أن تشترك اللواءات المدرعة لها في التطوير كذلك، مما يجعل حجم الدبابات في قوات التطوير، متفوقاً، عما هو منتظر في الدفاعات الإسرائيلية، طبقاً لتصور إدارة الاستخبارات العسكرية.

(أنظر شكل التطوير شرقاً للعملية بدر)

وضعت الخطة الجديدة للتطوير، في ضوء قيود جديدة، وضعها الأمر بالتطوير - القائد العام نفسه - حيث كان قد أضاف في أوامره، لحذره الشديد، "مع التمسك برووس الكباري شرق القناة"، وهو ما يعني، للمخططين، استبعاد الألوية المدرعة الداعمة للفرق المشاة، باستثناء اللواء المدرع الرقم 14 المدعم للفرقة 16 المشاة، حيث يجب أن ينضم إلى فرقته الأصلية الرقم 21 المدرعة، والتي ستكون في اتجاه المجهود الرئيسي للقوات المسلحة في التطوير، وهي كذلك ستدفع من خلال الفرقة 16 نفسها، وتعمل أمامها حتى تحقيقها لمهمتها. كذلك استبعدت الفرقة المدرعة الرقم 4 (عدا اللواء الثالث المدرع)، لتبقى في الغرب، لعدم وجود عناصر أخرى يمكن أن تحل محلها، ليستمر التوازن في المنطقة الخلفية للجيش الثالث الميداني. بينما في الجيش الثاني الميداني، كان هناك فرقة مشاة آلية (عدا لواءها المدرع) ستحل مكان الفرقة الرابعة المدرعة، بعد تحركها إلى الشرق.)

(أنظر شكل التطوير يوم 12 أكتوبر)

يوم 13 أكتوبر، الساعة الواحدة ظهراً، أبلغت عناصر الرادار في قيادة الدفاع الجوي، عن اختراق المجال الجوي بطائرة، مواصفاتها (وكما علم عنها فيما بعد) مشابهة للطائرة الأمريكية طراز إس. آر - 71 "SR - 71" وهي طائرة استطلاع إستراتيجي، يمكنها التقاط صور بعدة وسائل متقدمة، أثناء طيرانها على ارتفاع أكثر من 25 كيلومتر/ساعة حيث لا يطولها أي نوع من أسلحة الدفاع الجوي المتوفرة في ذلك العصر، وبسرعة تتعدى ثلاثة أمثال سرعة الصوت، وهو ما لا يمكن أن تصل إليه مقاتلات الدفاع الجوي الموجودة لدى المصريين في هذا الوقت [14].

وقد استطاعت تلك الطائرة إتمام مهمتها دون أدنى إزعاج، حيث دخلت المجال الجوي المصري من البحر المتوسط شمال بور سعيد، واستمرت فوق القناة حتى السويس ثم الساحل الغربي لخليج السويس والبحر الأحمر. بعدها اتجهت غرباً إلى وادي النيل فوق مدينة قنا، ثم شمالاً إلى الدلتا مارة بشرق القاهرة، ثم خرجت من شمال الدلتا إلى البحر المتوسط، وعادت من حيث أتت.)

(أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية البلاغ رقم 34)

يعني ذلك أن إسرائيل قد حصلت عن معلومات كاملة، عن أوضاع القوات المصرية شرق وغرب القناة، خاصة أوضاع قوات التطوير، التي كانت قد اتخذ معظمها (خاصة الفرقة الرقم 21) أوضاعه خلف خطوط دفعه المقررة، بما يكشف اتجاهات التطوير، واتجاه المجهود الرئيسي كذلك.

كما يعني كذلك، أن إسرائيل، باتت تعلم أوضاع القوات على الخطوط الدفاعية، والثغرات بينها، وحجم القوات المتبقية في الغرب، وأوضاعها كذلك.

بدأ التطوير يوم 14 أكتوبر 1973، بعد تمهيد جوي ومدفعي، ضد الأهداف الإسرائيلية الهامة أمام عناصر التطوير، والتي بدأت هجومها الساعة السادسة والنصف صباحاً، على أربعة محاور. ففي الجيش الثاني كانت الفرقة الرقم 21 مدرعة تهاجم على المحور الأوسط، في اتجاه الطاسة، وهي الضربة الرئيسية للقيادة العامة، ولواء مدرع آخر

(الرقم 15) على المحور الشمالي، في اتجاه رمانة. وفي اتجاه الجيش الثالث، كان هناك لوائين يشاركان في التطوير، أحدهما اللواء الحادي عشر مشاة آلي على محور الجدي في اتجاه مضيق الجدي، والآخر اللواء الثالث المدرع، في اتجاه ممر متلا. (أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية البلاغ رقم 36)

كان هدف تطوير الهجوم - بالإضافة إلى تخفيف الضغط على الجبهة السورية، "الوصول إلى خطوط غرب المضائق الجبلية، لحرمان القوات الإسرائيلية من حرية حركتها في مواجهة رؤوس كباري الجيوش، من القنطرة شمالاً وحتى السويس جنوباً.

لم يصادف التطوير، نفس توفيق العبور، وإنما واجهته مصاعب عدة، بدأ من معرفة إسرائيل لنتائج طلعة الاستطلاع الجوي الأمريكية، إلى سوء السيطرة على القوات المشاركة في التطوير، مما أدى يقائد الفرقة السابعة المشاة، إلى الاستمرار في إجراءات دفع اللواء الحادي عشر المشاة الآلية التابع له، يوم 13 أكتوبر 1973، في التوقيت المنفق عليه سابقاً، قبل التأجيل، حيث لم تصله تعليمات تأجيل الهجوم لليوم التالي، مما عرضه لخسائر قللت من فاعليته، وأثرت على دفعه في اليوم التالي، في الموعد المؤجل.

3. معارك التطوير على محور متلا

على الجانب الأيمن، اللواء الحادي عشر المشاة الآلي، كان اللواء المدرع الثالث، يدفع على محور متلا، وكانت مهمته الوصول إلى ممر متلا والاستيلاء على المدخل الغربي له وبؤمته، وقد دفعت كتيبة مشاة آلية على الجانب الأيمن له لتؤمن ذلك الجانب، وتعاونته في تحقيق مهمته. لم يصادف اللواء مصاعب تذكر عند دفعه، وبعد ساعة ونصف تقريباً من تقدمه شرقاً قابل اللواء دفاعات لكتيبة مشاة آلية إسرائيلية، مدعمة بدبابات وصواريخ مضادة للدروع، مما أضطره لفتح تشكيل قتاله والهجوم على الموقع الدفاعي الإسرائيلي، ومحاولة تطويق القوة الإسرائيلية، إلا أنها انسحبت شمال شرق.

بعد ساعة أخرى، تقدم فيها اللواء بتشكيله المفتوح، خشية وجود مقاومات أخرى (رغم أن هذا التشكيل يقلل من سرعة تقدمه)، اصطدمت الكتائب الأمامية بدفاعات لدبابات إسرائيلية، وفي نفس الوقت تعرض احتياطي اللواء، وكان متحركاً في رتل خلف الكتائب الأمامية، لنيران جانبية، في منطقة مليئة بالكثبان الرملية والنباتات الصحراوية الكبيرة الحجم (شجر السيل).

كان اللواء على مسافة 6 كم فقط من هدفه (المدخل الغربي لممر متلا)، وقد تعرض عند توقفه أمام نيران الدبابات الإسرائيلية لقصف مدفعي عنيف، وإطلاق كثيف للصواريخ المضادة للدروع، مما أصابه بخسائر جسيمة، وفقد الاتصال بين قيادة اللواء المتحركة في الخلف، وقائد اللواء المتحرك بدبابته خلف الكتائب الأمامية مباشرة، وقد عرف فيما بعد، أن قائد اللواء قد استشهد في دبابته خلال الهجوم الجوي الذي تعرضت له وحدات اللواء أثناء الاشتباك [15].

استطاع رئيس أركان اللواء (نائب القائد) أن يتصل بباقي وحدات اللواء والتي مازالت على اتصال بالقوات الإسرائيلية، قرب المدخل الغربي للممر، وأمر بارتدادها خارج مرمى نيران الصواريخ الإسرائيلية، وأعاد تنظيمها، كما اتصل بقيادة الجيش يطلب معونة نيرانية، ليعاود الهجوم. وقد تلقى رئيس الأركان أمراً بالتوقف والعودة إلى رأس كوبري الفرقة التاسعة عشر المشاة مرة أخرى. واستطاع اللواء الثالث المدرع الانضمام للفرقة التاسعة عشر المشاة في صباح يوم 16 أكتوبر.

اصطدمت كذلك، كتيبة المشاة الآلية، من الفرقة السادسة المشاة الآلية، والتي كانت تتقدم على الجانب الأيمن اللواء الثالث المدرع، بدبابات إسرائيلية، على محور تقدمها،

وأدت الاشتباكات معها والقصف المدفعي الذي تعرضت له، إلى خسائر جسيمة، وأنفصل قائد الكتيبة عن وحداته، التي عادت أدرجها، إلى رأس كوبري الفرقة التاسعة عشر المشاة تحت سيطرة رئيس عمليات الفرقة السادسة، والذي أوفده قائد الفرقة لذلك، بينما وقع قائد الكتيبة ومجموعة قيادته في الأسر [16].

4. معارك التطوير على المحور الساحلي

في أقصى الشمال، على المحور الساحلي، كان اللواء الخامس عشر المدرع مكلفاً بالتقدم، خارج رأس كوبري الفرقة الثامنة عشر المشاة، والتي كان يدعمها منذ عبوره شرقاً يوم 8 أكتوبر 1973، وشارك معها في صد الهجمات للدبابات الإسرائيلية، وشاركت إحدى كتائب اللواء في هجوم خارج الحد الأمامي للفرقة الثامنة عشر المشاة وعلى الجانب الأيمن في اتجاه رأس كوبري الفرقة الثانية المشاة يوم 11 أكتوبر 1973، حينما تعرضت الفرقة لهجوم مضاد قوي، أسفر عن اختراق لحددها الأمامي، ولم تستكمل المهمة لتعرض الكتيبة لعدة كمانن من الدبابات وأطقم الصواريخ المضادة للدروع الإسرائيلية، وتكبدت الكتيبة عدة خسائر في الدبابات والأفراد.

كانت مهمة اللواء، في التطوير شرقاً، العمل كمفرزة أمامية للفرقة 18 مشاة على المحور الساحلي، حتى منطقة بالوطة، حيث يستولى على تقاطع الطرق في المنطقة ويؤمن وصول الفرقة 18 إليها، مع الاستعداد للدخول في قتال تصادمي [17] مع القوات المدرعة الإسرائيلية، التي قد تحاول التقدم من رمانة إلى بالوطة.

تحرك اللواء، إلى خارج رأس كوبري الفرقة 18 المشاة، في التوقيت المحدد لكل عناصر التطوير (6.30 صباح يوم 14 أكتوبر). وبعد 45 دقيقة وقعت إحدى الكتائب تحت نيران مركزة للمدفعية الإسرائيلية، أدت إلى توقفها، وأبلغت كتيبة أخرى بوقوعها في كمين مضاد للدروع من الدبابات والصواريخ الموجهة، واضطرت للتوقف كذلك وتعديل أوضاعها لمواجهة الكمين والاشتباك معه.

بعد أقل من ساعتين من بدء التحرك، كانت كل عناصر اللواء واقعة تحت تأثير نيران المدفعية الإسرائيلية بعيدة المدى، والهجمات الجوية الإسرائيلية، بالتناوب، وتعرض كتائب الدبابات لضربات صاروخية مضادة للدروع، واضطرت للتوقف تماماً اعتباراً من الحادية عشر والنصف ظهراً (أي بعد الدفع بخمس ساعات)، وفي آخر ضوء (الساعة السادسة مساءً، بعد غروب الشمس بقليل) ارتد اللواء، بأوامر من قائد الفرقة 18 المشاة، غرباً، عائداً إلى موقعه السابق.

5. معارك التطوير على المحور الأوسط

كان هذا المحور، هو الاتجاه الرئيس الذي يركز عليه الطرفان جهودهما، وعلى نتائج القتال فيه، يتوقف مصير التطوير كله، وقد شهدت أرض هذا المحور، المليئة بالكتبان الرملية، أعنف معارك الدبابات في تلك الحرب، وأكثرها خسائر كذلك.

كان مخصص من قبل القيادة العامة، للعمل على هذا المحور، الفرقة الرقم 21 المدرعة، والتي كانت إجراءاتها للتحضير للمعركة، أكثر تعقيداً عن غيرها من قوات التطوير، فهي تشكيل أكبر حجماً، لذلك تحتاج وقت أطول، كما أنها في الغرب، حيث يستهلك التحرك شرقاً لاستطلاع خط الدفع وطرق ومحاور التقدم واتجاهات الهجوم وقتاً، هو غير متيسر أصلاً. إضافة إلى ذلك، فإن جزء غير قليل من عناصر الفرقة، كانت في الشرق تدعم الفرقة الرقم 16 المشاة منذ الثامن من أكتوبر 1973، منها لواء مدرع ولواء مدفعية، ومعظم عناصر الصواريخ المضادة للدروع بالفرقة، وكتيبة دبابات لواءها الآلي. وكان لواءها الآلي (دون كتيبة دباباته) يتخذ أوضاع دفاعية على الضفة الغربية

للقناة، ليؤمنها ضد أي اختراق مفاجئ أو إرار جوي. وزاد الأمر تعقيداً، أن بعض من العناصر التي خصصت لدعم الفرقة عند دفعها للتطوير شرقاً، تعمل مع الفرقة 16 المشاة كذلك، خاصة عناصر النيران التي ستكون مجموعة مدفعية الفرقة، والتي سيعتمد عليها في ستر التقدم والهجوم عند مواجهة القوات الإسرائيلية.

كان موقف الفرقة الصعب، يعني مسبقاً استحالة إتمام إجراءات التحضير للمعركة، ولذلك لم تتعدى تلك الإجراءات قادة الكنائب، ولم تتلقى المستويات الأقل، سوى تعليمات قتال مقتضبة وسريعة أثناء الحركة.

كانت مهمة الفرقة التقدم على الطريق الأوسط، للوصول إلى الطاسة بعمق لا يتجاوز 15 كم، مع تخصيص مجهود جوي لتأكيد الدفع والتطوير، ومعاونة الفرقة 16 المشاة التي كانت ستتحرك - طبقاً لمنطوق مهمة الفرقة - على جانبها الأيمن، ومفرزة آلية من الفرقة الثانية، على جانبها الأيسر [18].

كما خصص قائد الجيش عناصر من الصاعقة، ستعمل على خط مهمة الفرقة (جنوب غرب الطاسة) [19].

واجهت الفرقة عدة مصاعب عند الدفع، فقد كانت المعاونة الجوية المخصصة ضعيفة (2 - 4 طائرة)، كما أن التمهيد النيران للدفع كان تأثيره ضعيفاً كذلك (رغم أنه نفذ بحجم كبير من وحدات المدفعية وصل إلى 16 كتيبة مدفعية)، إذ أن القوات الإسرائيلية التي نفذ التمهيد النيران ضدها كانت قد تغيرت حجماً وموضعاً، وتجهيزاً للمواقع، والتي أصبحت أكثر قوة وإعداداً عن ذي قبل، وهو ما يفسر بضعف متابعة المعلومات عن الخصم أثناء القتال.

بعد ساعة ونصف، تزايدت النيران الموجهة للفرقة، مع اقتربها من مرتفعات رملية، كانت القوات الإسرائيلية قد جهزته هندسياً جيداً، وعملت على إخفائه، ودعمته بعناصر من الصواريخ المضادة للدروع ودبابات مخندقة، واضطرت معظم الوحدات الأمامية للتوقف، بعد أن قطعت 4 - 5 كم، واضطر قائد الفرقة إلى تحريك اللواء الآلي لمعاونة الجانب الأيمن للفرقة الذي يتعرض لنيران شديدة، كما تعرض الجانب الأيسر للفرقة لهجمات ثانوية، بسرايا دبابات أدت إلى خسائر كثيرة في الدبابات، ومع التعرض للهجمات الجوية الكثيفة قرر قائد الفرقة التوقف على الخط الذي وصل إليه، واستعادة كفاءة الفرقة، ثم معاودة الهجوم، إلا أن قائد الجيش أصدر أمراً في الساعة الثامنة وخمس وأربعون دقيقة مساءً، لإعادة تجميع الفرقة، داخل رأس كوبري الفرقة 16 المشاة. (أنظر البلاغات العسكرية المصرية البلاغ رقم 38)

6. الموقف بنهاية المرحلة الثانية (التطوير شرقاً)

كانت بداية المرحلة غير موفقة، لذلك كانت نتائجها غير موفقة كذلك، فقد كانت البداية الوقفة التعبوية (العملية) وانتهت بفشل التطوير وسحب كل القوات التي شاركت فيه إلى داخل رؤوس الكباري للفرق المشاة، لتعود الجبهة المصرية لنفس حدودها قبل بدء التطوير، مع اختلاف رئيسي، وهام، فقد خسرت القوات المصرية 250 دبابة، فقذتها في عدة ساعات من التطوير، ومن قوتها الضاربة الرئيسية.

بنهاية التطوير، أصبحت المبادأة، في جانب القوات الإسرائيلية، والتي كانت قد أعدت عدتها لانتهاز الفرصة، لتنفيذ خططها المعدة من قبل والمعروفة باسم الغزالة، والتي كانت قد انتهت من حشد القوات اللازمة لتنفيذ الخطة، بالعبور غرب، وحصار القوات الموجودة في الشرق.

[1]

كان القادة الإسرائيليون، مختلفون فيما بينهم، على أسلوب توجيه الهجمات المضادة، في المرحلة الأولى للقتال.

[2] هناك قاعدة رئيسية في العمليات الحربية، أكدتها الحروب السابقة دوماً، "من يطبق مبادئ الحرب الرئيسية، لا بد أن يحرز النصر".

[3] أثبتت خبرة الحروب السابقة، وكذلك حرب أكتوبر 73، خطأ تدخل القيادة السياسية في إدارة العمليات الحربية.

[4] خط تقسيم المياه، وهو كنتور فاصل، (خط واضح المعالم على الأرض)، يسيطر على الأرض شرقاً وغرباً، ويعطي للمدافع عليه، ميزة تكتيكية.

[5] تسمى كذلك العملية أبيري - ليف Operation Abirei – Lev

[6] كان توحيد رؤوس كباري الجيوش، مقتصرأ على اتصال القوات لكل فرقتين معاً، إلا أن السيطرة وإدارة العمليات، ظلت مستقلة لكل قائد فرقة على حدة، كما أن الاحتياطات في رؤوس الكباري كانت لا تزيد عن لوائين مدرعين بهما نسبة من الخسائر، يدعم كل فرقة لواء، ويأتمر بأمر قائدها.

[7] كان يسمى بالخط "الأرجواني".

[8] كان القائد العام قد استدعاهما ليلة 13/12 أكتوبر، لإقناعهما بخطة التطوير التي بُلغت لهما، وكانا قد اعترضتا على التطوير بالأسلوب الذي جرى تعديل التخطيط السابق على أساسه إلى درجة محاولتهما التخلي عن القيادة لمعرفتهما بالنتيجة مسبقاً.

[9] شملت كتائب ولواءات المدفعية، وأفواج الدفاع الجوي، وعناصر المهندسين العسكريين، وعناصر الصواريخ المضادة للدروع. وقد دعمت الفرقة 16 مشاة بلواء مدرع الرقم 14 من الفرقة المدرعة الرقم 21 من الجيش الثاني الميداني، وهي القوة الوحيدة التي ستطور الهجوم على المحور الأوسط، حيث اتجه الجهود الرئيسية للجيش والقيادة العامة.

[10] لم يكن قد تم توحيد رأس كوبري الجيش بعد.

[11] تقع منطقة عيون موسى، داخل نطاق حماية صواريخ الدفاع الجوي.

[12] من المعتاد، أثناء القتال، أن ينتشر فجأة، أنباء غير مؤكدة، غالباً تكون مغرقة في التشاؤم، كما أنها تكون صحيحة في إطارها العام وإن امتلأت بالمبالغات.

[13] منها طائرات من طراز سي 141 ستار ليفتر C – 141 Star L ifter. وحمولتها القصوى 84 طناً.

[14] كان المصريون يعتمدون على الطائرة السوفيتية ميغ - 21 / 21 ، والتي تصل أقصى سرعة لها 2 ماخ (ضعف سرعة الصوت)، وأقصى ارتفاع يمكنها بلوغه 18 كم، وهي لا

تقاتل بهذه السرعة أو على هذا الارتفاع.

[15]

وجدت دبابة قائد اللواء بعد انتهاء الحرب، على مسافة عدة أمتار من المدخل الغربي للممر محترقة تماماً.

[16]

اشتبكت الكتيبة أثناء تحركها بأحد عناصر اللواء المدرع، حيث ظن كلٍ منهما أن الطرف الآخر عدو، ويعني ذلك أنه لم يتم تنظيم جيد للتعاون قبل بدء تنفيذ المهمة.

[17]

القتال التصادمي، هو أحد صور الأعمال القتالية الهجومية، حيث ينفذ الطرفان مهام هجومية في اتجاهين متضادين، يؤدي إلى تصادم قواتهما أثناء الحركة والهجوم، وهو من أصعب المهام وتكلف بها الوحدات المدرعة والآلية عادة.

[18]

لم تنفذ أي منهما تلك المهمة، نظراً للخسائر الشديدة التي منيت بها الفرق المشاة خلال قتالها الناجح ضد الهجمات المضادة لمجموعات العمليات المدرعة الإسرائيلية.

[19]

انقطع الاتصال معها بعد دفعها مباشرة، وحتى نهاية المعركة.
المبحث التاسع

القتال غرب القناة

أولاً: العبور الإسرائيلي لغرب القناة (وجهة نظر مصرية)

كانت القيادة الإسرائيلية تتحين الفرصة المواتية، لتنفيذ مخططها للعبور غرب، لتغير من الوضع الإستراتيجي الضعيف، الذي وضعتها فيه مفاجأة المصريين بالعبور يوم 6 أكتوبر 1973، والخسائر الكبيرة التي منيت بها ضرباتها المضادة ضد رؤوس كباري الفرق المشاة المصرية. كذلك كان الوقت يمضي مسرعاً، في غير مصلحة إسرائيل، التي لا بد لها من تغيير الموقف، قبل أن يصدر قرار مجلس الأمن المنتظر، بوقف إطلاق النار، والذي أخرته الولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات، في مناورات دبلوماسية، لتعطي الفرصة لإسرائيل للحصول على نجاح على الجبهات، يغير من موقفها الضعيف.

كان النجاح الذي أحرزته القوات الإسرائيلية، في جبهة الجولان، أمام السوريين، حافزاً للقيادة الإسرائيلية، لمحاولة الحصول على نجاح شبيه على الجبهة المصرية، والتي أصبحت تقاتل وحدها، بعد أن انكمش السوريون على خط دفاعهم الجديد، القريب من عاصمتهم دمشق.

كانت خطة "العملية الغزاة" تحقق للقيادة الإسرائيلية أهدافها الإستراتيجية في تلك المرحلة الدقيقة من الحرب. فعبور القوات الإسرائيلية المدرعة إلى غرب القناة، وقتالها في مؤخرة الجيشين المصريين، الثاني والثالث، يحقق الأهداف التالية:

1. الإخلال بالتوازن الإستراتيجي للقوات المصرية شرق وغرب القناة.

2. حصار القوات المصرية، في رؤوس الكباري شرق القناة، وتدميرها، واستعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل يوم 6 أكتوبر 1973. وإذا لم يتيسر ذلك فإن الحد الأدنى يكون فرض الحصار على الجيشين (أو أحدهما) وعزل القوات المحاصرة، عن قياداتها في الغرب.

3. الاستيلاء على مدينة غرب القناة (الإسماعيلية أو السويس أو كليهما) لاستغلال ذلك إعلامياً.

4. استغلال أعمال قتال القوات الإسرائيلية في الغرب في تحرك سياسي ودبلوماسي واسع، تمهيداً، لفرض المطالب الإسرائيلية، بعد وقف إطلاق النار.

كانت إسرائيل على استعداد للقيام بمغامرة عسكرية محسوبة، غرب القناة دون أن تتورط قواتها في امتداد بعيد، يصعب معه تأمين أعمال قتالها، أو أن تزج بنفسها في مواجهة مع الكثافة السكانية المصرية في الدلتا. لذلك كانت أهدافها محصورة بين الاستيلاء على أهداف إستراتيجية تحقق لها مكاسب سياسية وإعلامية، مثل مدن القناة، والمعروفة عالمياً لارتباطها بقناة السويس، أو اكتساب مساحة من الأرض غرب القناة (حتى 30 كم غرب)، مما يوفر لها ميزتين، الأولى عسكرية بوقوف قواتها على خط من الهينات الجبلية المرتفعة، والمسيطرة على محاور الحركة في الضفة الغربية

[1]

، والثانية سياسية بالعمل على إعادة فتح قناة السويس

[2].

أدى عبور الفرقة الحادية والعشرين المدرعة، واللواء الثالث المدرع إلى الشرق، للاشتراك في أعمال التطوير، التي فشلت، والخسائر التي أصابتهما، وبقيتهما ضمن رؤوس كباري الفرق المشاة شرقاً، إلى سقوط الاعتراضات التي أثارها البعض، أثناء عرض الجنرال حاييم بارليف للخطة "العملية الغزالة"، على مجلس الحرب، الذي عقد برئاسة رئيسة الوزراء الإسرائيلية يوم 12 أكتوبر 1973 في تل أبيب، بعد استدعائه للخدمة، وتعيينه ممثلاً لرئيس الأركان في القيادة الجنوبية. كان السبب الرئيسي للاعتراضات، الخشية من الخسائر التي قد تتعرض لها القوات الإسرائيلية، عند عملها في الغرب، مع وجود الفرقتين المدرعتين المصريتين في الغرب، مع غيرهما من اللوآت المدرعة التابعة للفرق المشاة الآلية، كاحتياطي للجيش الميدانية، مما يوفر حشد كبير من الدبابات يربو على 400 دبابة. وبعد التطوير، أصبح حجم الدبابات المصرية في الغرب لا يصل إلى 150 دبابة فقط، وهو ما يمكن التغلب عليه.

1. خطة العبور إلى الغرب "العملية الغزالة - Gazelle"

[3]

أنظر شكل الخطة الإسرائيلية للعبور

صدر الأمر مساء 14 أكتوبر 1973، بتنفيذ خطة العبور إلى غرب القناة، وأسند إلى الجنرال إرييل شارون، قائد مجموعة العمليات المدرعة الرقم 143

[4]

، البدء في التنفيذ، ودعمت المجموعة بلواء مظلي، وكانت المهمة التي كلف بها شارون تتلخص في، العبور غرب القناة، وإنشاء رأس كوبري على كلا ضفتي القناة، في منطقة الدفرسوار، وإقامة جسرين، ليكون أحدهما جاهزاً للاستخدام صباح يوم 16 أكتوبر. يعمل اللواء المظلي على تأمين الضفة الغربية قبل بدء العبور على أن يدعم بكتيبة دبابات، تعبر بالتتالي على معدات متحركة. يتم تأمين الجانب الأيسر بإعادة احتلال النقطة القوية على البحيرة المرة الكبرى "لاكيكان"

[5]

الواقعة على مسافة 6 كم جنوب شرق نقطة العبور عند الدفرسوار، كما يؤمن الجانب الأيمن لرأس الكوبري في الشرق لمسافة 4 كم من خط المياه، وشمالاً حتى 4 كم من نقطة العبور عند الدفرسوار (أي حتى شمال قرية الجلاء المصرية والمعروفة باسم المزرعة الصينية) مع تطهير محوري التقدم (طريق الطاسة، وطريق طرطور، الذي أنشأه الإسرائيليون من قبل ليتمكن تحرك معدات الكباري عليه لنقطة إقامة الكباري الملائمة عند الدفرسوار).

كان اللواء السادس عشر المشاة، يدافع عن الجانب الأيمن لرأس الكوبري الموحد للجيش الثاني الميداني، ضمن الفرقة السادسة عشر المشاة، وكانت أوضاعه الدفاعية تعرض

خطة "العملية الغزاة" للخطر، فهو يشرف (في مواضع كثيرة) على محور التحرك (الطاسة، وطرطور) ويؤثر عليهما بالنيران، ويخترق طريق طرطور، في الجزء الأخير منه، الدفاعات الأمامية للواء 16 المشاة. لذلك كان من الضروري إجبار هذا اللواء على ترك هذه المنطقة حتى شمال قرية الجلاء (عند المغذي الرئيسي).

كلف كذلك الجنرال إبراهيم آدان، قائد مجموعة العمليات المدرعة الرقم 162 (337 دبابة)، بتجميع قواته جنوب الطاسة، والاستعداد للعبور غرب، على الكباري التي سيقمها شارون، اعتباراً من صباح يوم 16 أكتوبر، وبمجرد عبور الألوية الثلاثة لمجموعة عمليات آدان للغرب، وخروجها من المنطقة الزراعية، تهاجم القوات المصرية في المنطقة من ترعة الإسماعيلية الحلوة شمالاً وجبل عتاقه جنوباً، وبعمق 20 كم مع تطهير الضفة الغربية للقناة والبحيرات المرة من أي قوات مصرية [6].

تطور مجموعة العمليات المدرعة الرقم 162 هجومها، واحتل مدينة السويس، وتستكمل عزل وحصار الجيش الثالث الميداني المصري.

كلف الجنرال كلمان ماجن، قائد مجموعة العمليات الرقم 252، المكونة من لوائين مدرعين، ولواء مشاة آلي (269 دبابة)، بتنفيذ هجمات مضادة في القطاع الجنوبي شرق القناة، لتثبيت القوات المصرية الموجودة في رأس الكوبري، ومنعها من التدخل في أعمال القتال وإنشاء الكباري عند الدفرسوار، وبعد أن تحقق قوات شارون نجاحاً في إقامة الكوبريين، وتأمين ممر العبور باتساع 4 كم شمال وجنوب وشرق الكوبريين، تحل مجموعة ماجن محل مجموعة شارون، التي ستنفذ مهام في الغرب، بتأمين مؤخرة مجموعة آدان، ومساعدتها في أعمالها القتالية، طبقاً لتطور أعمال القتال (العمل كقوة احتياطية في الغرب).

2. خطة شارون للعبور إلى غرب القناة (أنظر شكل حجم وأوضاع القوات الإسرائيلية)

حتى يستطيع شارون تنفيذ مهمته، والتي يتوقف عليها نجاح العملية، في مراحلها الأولى (إنشاء رؤوس الكباري وتأمينها)، كان عليه أن يبعد القوات المصرية القريبة (الفرقة 16 المشاة، والفرقة 21 المدرعة على الجانب الأيمن لرأس الكوبري الموحد للجيش الثاني الميداني)، لذلك أمر أحد لوائاته المدرعة، بالقيام بهجمات خداعية على وسط ويسار الفرقة 16 المشاة المصرية، لجذب الانتباه إلى الطريق الأوسط وتوقع هجوم رئيسي من اتجاهه، بينما كان لواء آخر - بعد دعمه بكتيبة دبابات وكتيبتين آليتين وكتيبة استطلاع، لزيادة قدراته، باعتبار أن مهمته الأكثر خطورة وأهمية بالنسبة للخطة. كلف اللواء المدعم بالالتفاف جنوب طريق الطاسة - تل سلام، مستتراً بالتلال الرملية المنتشرة في المنطقة، للوصول إلى نقطة لاكيكان (تل سلام) جنوب شرق الدفرسوار 6 كم، ثم التقدم شمالاً بحذاء البحيرة، ويستولي على النقطة الحصينة التالية عند الدفرسوار (متسميد) الخالية من القوات، حيث يتخذ المهام التالية:

أ. تدفع كتيبة الدبابات شمال شرق، لتطهير طريق الطاسة، وتأمينه، لتقدم اللواء المظلي الذي سيعبر أولاً إلى الغرب.

ب. ثلاث كتائب دبابات تطهر طريق طرطور، وتهاجم الجانب الأيمن للجيش الثاني الميداني (اللواء 16 مشاة من الفرقة 16 المشاة)، ودفعه شمالاً حتى شمال المزرعة الصينية، لتوسيع ممر العبور، وشغل القوات المصرية في المنطقة عن أعمال إنشاء الكباري عند الدفرسوار.

ج. ثلاث كتائب آلية تتمركز كاحتياط قرب الدفرسوار، مستعدة للتدخل ضد أي قوات مصرية، تحاول عرقلة إنشاء الكباري.

د. كتيبة الاستطلاع تقوم بتأمين منطقة إسقاط الكباري (ساحة Yard)، لحين وصول اللواء المظلي.

يكون هذا اللواء بدعمه أول قوة تعبر إلى الغرب بعد إقامة الكباري، بينما يؤمن منطقة العبور في الشرق، اللواء المكلف بمهام الهجمات الخداعية، بعد إعادة تجميعه. يقوم اللواء الثالث من المجموعة، بتكليف إحدى كتائب دباباته بجر المقطورات المحملة بأجزاء الكباري إلى منطقة إسقاطها عند الدفرسوار. وتعتبر كتيبة دبابات أخرى، خلف اللواء المظلي، على المعديات المتحركة، لتعاونه في أعمال قتاله في الغرب. وكان على اللواء المظلي التحرك خلف كتيبة الدبابات التي ستطهر طريق الطاسة - تل سلام، ثم يتجه إلى نقطة العبور عند الدفرسوار، مدعماً بسرية دبابات، ويعبر قناة السويس في قوارب مطاطية إلى الغرب، ويؤمن رأس الكوبري غرباً، لحين وصول الدبابات إليها، ويعاونه كتيبة الدبابات التي ستعبر خلفه على المعديات المتحركة.

3. التورط في القتال شرق القناة

كان شارون، أثناء قيادته للمنطقة الجنوبية قبل الحرب، قد أمر بتجهيز منطقة الدفرسوار شرق، كساحة لإسقاط معدات الكباري، حيث كان يتصور، مثل غيره من القادة، ضرورة استغلال هزيمة القوات المصرية في 1967، والعبور غرباً.

كانت بداية المتاعب، عندما وقع رتل اللواء المظلي تحت قصف مدفعي مصري، وإطلاق صواريخ مضادة للدروع والرشاشات عليه بالقرب من القناة، قبل أن يتجه إلى نقطة العبور بالدفرسوار، رغم أن كتيبة الدبابات المكلفة بتطهير الطريق، قد أبلغت في وقت سابق عن خلو الطريق من أي مقاومات للمصريين.

دفع قائد اللواء المظلي، سرية الدبابات المرافقة لقواته، شمالاً، للعمل كساتر، حتى عبور اللواء المظلي، إلا أنها اصطدمت بكمين مصري، ودمرت في وقت قصير للغاية، حتى أن قائد اللواء المظلي لم يبلغه أي نبأ عن اشتباكات مع الكمين. لم يتعرض اللواء المظلي لمشاكل أخرى حتى وصوله إلى الغرب، وسيطر على رأس الكوبري باتساع 4 كم، واستطاع تدمير كل العناصر المصرية التي وجدها في هذه المنطقة، من دون مقاومة تذكر، وقبل الفجر كانت كتيبة الدبابات المكلفه بمعاونته قد عبرت أيضاً، إلى الغرب، وبدأت على الفور، مهاجمة قواعد الصواريخ المصرية أرض / جو، القريبة من منطقة رأس الكوبري بالغرب.

كادت عملية العبور غرباً أن تفشل، فحتى صباح يوم 16 أكتوبر لم تكن الكباري التي كلف شارون بإقامتها قد ركبت، كما أن محاور التحرك من الشرق إلى نقطة العبور، واقعة تحت نيران القوات المصرية من مواقع اللواء 16 المشاة. كانت ظروف تنفيذ الخطة مختلفة عما تصوره مخططيها، فقد وضع التصور على أساس عدم وجود قوات مصرية في الشرق، لذلك فإن مرحلة التجمع وإقامة الكباري لم يوضع لها خطوات تفصيلية للتأمين أصلاً، وإنما قام بذلك شارون مع القوات التابعة له. وفي الغرب كان في الحسبان وجود قوات مصرية كثيفة سيتم الاصطدام بها مبكراً، وهو ما اختلف أيضاً عند التنفيذ، فقد أصبحت هذه المنطقة (الدفرسوار غرب) شبه خالية من القوات، عدا بعض المعسكرات التي بها أفراد حراسة فقط، أو ما يمر على الطريق الموازي للقناة من الغرب من عربات عسكرية، محملة بالأفراد أحياناً، وهو كل ما قابله اللواء المظلي من مقاومة.

كانت أخطر منطقه، يمكن أن تعوق العبور، هي المنطقة جنوب قرية الجلاء، التي يحتلها اللواء 16 مشاة، والتي تسيطر على محاور التقدم (الطاسة وطرطور) والتي يلزم إجبار المصريين على تركها وحتى 5 كم شمالاً، حتى يؤمن طريق العبور، وهي مهمة مجموعة اللواء الأولى من قوات شارون، وقد خصص قائد اللواء ثلاث كتائب دبابات للقيام بذلك، بينما تؤمن باقي قوة اللواء وعناصر دعمه باقي الطريق حتى نقطة العبور، ورغم كبر حجم القوة المخصصة لقتال اللواء 16 مشاة المصري، لإجباره على ترك مواقعه والارتداد شمالاً، فإن مواقع اللواء 16 مشاة، تمكنت من الصمود، وإحراق خسائر مؤثرة في الدبابات الإسرائيلية المهاجمة لها. كان هناك خطورة حقيقية، لو أن المصريون تنبهوا لوجود اللواء المظلي وحيداً في الغرب، فسوف يتم سحقه في عدة ساعات، مما يحبط العبور قبل أن يبدأ.

ركزت الطائرات الإسرائيلية هجماتها الجوية على مواقع الفرقة الثانية المشاة، والفرقة 16 المشاة، ثم أعقبها هجمات قوية من اللواء المدرع، المكلف بالهجمات الخداعية، من قوة شارون، وحتى بعد أن بدأت دبابات اللواء المكلف بتوسيع طريق العبور، في مهاجمة اللواء 16 مشاة من الجنوب، كان المصريون يظنون أن هدف الإسرائيليين الوصول للمعابر من الجنوب، بدلاً من الاختراق من المواجهة.

دفع قائد لواء تأمين العبور من الغرب، كتيبة دبابات، لفتح طريق الطاسة مرة أخرى، وتطهيره من أي قوات مصرية، كما دفع كتيبتي دبابات من تل سلام، إلى تقاطع طريق طرطور مع الطريق العرض الأول، الموازي للقناة من الشرق، حيث تعرضنا لنيران صواريخ مضادة للدروع، وتدمرت 27 دبابة على الفور، قبل أن تستطیع 7 دبابات من اختراق الموقع من جانبه الأيمن، وتتقدم شمالاً في اتجاه قرية الجلاء، لتتلاقى نفس المصير، قبل بلوغها.

قاد قائد لواء تأمين رأس الكوبري شرقاً، ما تبقى من دباباته، بنفسه، بعيداً عن مدى النيران المصرية، ومستتراً بساير رملي والظلام، ليمر من دفاعات اللواء 16 المشاة، ثم يتجه شمالاً ليهاجم قوات اللواء من جانبها، ووجد نفسه في قلب المنطقة الإدارية للواء، فاكتسحها بسرعة، مما أحدث هرجاً بالمنطقة الخلفية للواء، وارتباكاً لقيادته، وواصلت الدبابات الإسرائيلية هجومها بسرعة، لتكتسح كذلك مدفعية اللواء في مرابضها، وتصل إلى المنطقة الخلفية للفرقة 16 المشاة، ومجموعة قيادتها الرئيسية، وتدمر معظم مركباتها، قبل أن تصل كتيبتي دبابات من الفرقة 21 المدرعة في هجوم مضاد، تمكنا على إثره من استعادة الأوضاع في المنطقة، وإجبار دبابات اللواء الإسرائيلي على التراجع متكبدة خسائر كبيرة.

عاودت القوات الإسرائيلية الهجوم مرة أخرى، بواسطة كتيبة الاستطلاع، التي كانت تؤمن نقطة العبور عند الدررسوار - من ضمن تنظيمها عناصر من الدبابات - والتي استطاعت شن هجوم مباغت من الغرب إلى الشرق، تصدى له المصريون، ودمروا الكثير من دبابات ومركبات الكتيبة، وقتل قائدها، قبل أن ينسحب ما تبقى منها، وكذلك كان مصير الهجوم الثالث، الذي قاده رئيس أركان اللواء بنفسه، وبقيت قرية الجلاء والمواقع الجنوبية للواء 16 المشاة صامدة.

بعد مراقبة ميدان المعركة السابقة، في صباح يوم 16 أكتوبر، قاد قائد اللواء، ما تبقى لديه من دبابات في هجوم رابع، واستطاع الاقتراب من المواقع المصرية، واتخاذ أوضاع مناسبة، وإطلاق نيران الدبابات عليها من قرب، ثم اقتحامها بسهولة هذه المرة، واحتلال نقاط في طريق الطاسة مع الطريق العرض الأول، ولكنه فشل في التقدم أكثر من ذلك، رغم إمداده بكتيبي دبابات من مجموعة شارون [7].

وفي نفس الوقت كان شارون يبلغ قيادة المنطقة عن فشل قواته في فتح طريقي الطاسة وطرطور، والخسائر الكبيرة التي لحقت بها، كما أخبر قيادته كذلك عن تحطيم أجزاء من أحد الكوبريين، المعدان لإقامتهما، أثناء النقل، ويحتاج إصلاحه لعدة ساعات.

4. تدخل مجموعة آدان في القتال شرق القناة

أسندت قيادة المنطقة الجنوبية، إلى الجنرال آدان، المهام التي كان مكلفاً بها شارون، وفشل في تنفيذها، بينما يستمر شارون بقواته، في محاولة الاستيلاء على قرية الجلاء [8].

بدأت المجموعتان في تنفيذ مهامها عصر يوم 16 أكتوبر، حيث قاد الجنرال آدان قواته على محور رملي موازي للطريق الذي يسيطر عليه المصريون، وأرسل كتيبة دبابات لدعم قوات شارون، حيث استبدلها بالقوات المنهكة والتي أمر شارون بسحبها لإعادة تنظيمها.

استطاعت القوات الإسرائيلية، دفع أجزاء الكوبري السليم إلى نقطة العبور، وبدأت في تجهيز الكوبري، إلا أن الدبابات لم تكن وصلت بعد، فقد توقفت تحت وطأة نيران الصواريخ المضادة للدروع، من مواقع اللواء 16 المشاة، وطلب آدان من قيادته دعم من المشاة. وقد وصله الدعم بلواء مظلي تم سحبه من جنوب سيناء، ونقله بالطائرات العمودية إلى رأس سدر، ومنها نقل بالعربات إلى منطقة تجمع قريبة.

كلف آدان، قائد اللواء المظلي الجديد، بالتحرك في اتجاه القناة، وتطهير المحورين من أي قوات مصرية قريبة منها، وبدأ المظليون في تقدمهم لتنفيذ المهمة قبل منتصف ليلة 17/16 أكتوبر بقليل، وقبل الفجر كان اللواء المظلي الجديد، مبعثراً على الطريق بين قتيل وجريح، واستتر الباقين بالسواتر الرملية في المنطقة من دون أن يتمكنوا من الحركة، وفشلت كل الجهود لإنقاذهم [9].

رغم نجاح اللواء 16 المشاة في معركته مع المظليين، إلا أن ذلك النجاح كلف القوات المصرية غالباً، فقد انشغلت القيادات بمتابعة معركة اللواء 16 مشاة، مع دبابات شارون، ثم دبابات آدان، ثم اللواء المظلي، وثبت لديهم فكرة قيام القوات الإسرائيلية، بهجومها الرئيسي من الجنوب إلى الشمال، لذلك دعموا عمق دفاعات اللواء 16 المشاة، ولم ينتبهوا للحركة التي تتم على الطريق نفسه، حيث استطاعت بعض الوحدات الوصول إلى نقطة العبور، بينما كان المهندسون الإسرائيليون ينتهون من تركيب الكوبري مع فجر يوم 17 أكتوبر. (أنظر البلاغات العسكرية المصرية البلاغ رقم 44)

شن آدان هجوماً عنيفاً بلواءين مدرعين معاً، وضم إليه كذلك لواء من قوات شارون، على الفرقة 16، حتى وصل إلى مواقع لواء المظلات، وتجاوزها، وبدأ يستعد لتسليم المهمة لشارون ليستكملها.

5. معركة اللواء 25 مدرع

كانت القيادة العامة المصرية، تولى اهتماماً بالغاً للقتال العنيف على الجانب الأيمن للفرقة 16 المشاة، وتحاول الضغط جنوباً لقفل الممر المؤدي إلى البحيرات المرة الكبرى، وتركت أمر تدمير القوة الإسرائيلية، التي تمكنت من الوصول إلى غرب القناة، لقادة الوحدات الموجودة بالمنطقة، حيث كان المفهوم السائد لديها، أن تلك القوة تقوم بإغارة محدودة لجذب الأنظار، وتشتيت الجهود، وأن الهجمات على جانب الفرقة 16 المشاة هي بداية هجوم رئيسي، لاكتساح رأس كوبري الجيش الثاني الميداني، بهجوم من الجنب، بدلاً من المواجهة، والتي فشلت من قبل، عدة محاولات لاختراقها.

لذلك خططت القيادة العامة صباح يوم 16 أكتوبر 1973، لدفع اللواء المدرع الرقم 25 [10]

في اليوم التالي، من رأس كوبري الفرقة السابعة المشاة، على الجانب الأيسر للجيش الثالث الميداني، للتحرك شمالاً إلى منطقة القتال الدائر، وتوجيه ضربة مزدوجة باللواء 25 من الجنوب، والفرقة 21 من الشمال (من داخل دفاعات الفرقة 16 المشاة) لتدمير القوات الإسرائيلية جنوب قرية الجلاء.

عارض القادة الميدانيون هذه الخطة (قادة الجيوش، وقائد اللواء 25 مدرع، وقائد الفرقة السابعة) [11]

كما عارضها أيضاً رئيس الأركان، الذي كان يفضل سحب بعض الألوية المدرعة من الشرق إلى الغرب، لتصفية القوات الإسرائيلية بها أولاً، وهو رأي قادة الجيوش كذلك، في أفضل استخدام اللواء 25 المدرع، وكذلك رأي قائد اللواء نفسه. وكانت هيئة العمليات، المسؤولة عن التخطيط، تنفذ توجيهات القائد العام، لذلك وضعت الخطة على أساس

قيام اللواء 25 مدرع بضربته من الجنوب إلى الشمال في الشرق ليتقابل مع ضربة الفرقة 21 المدرعة، ولكي لا يترك الموقف في الغرب دون اتخاذ إجراء مناسب، فقد خططت الهيئة لإشراك اللواء المدرع الرقم 23، المتمركز شرق القاهرة في القتال ضد الدبابات الموجودة غرب القناة، والتي قدرت في هذا التوقيت بـ 30 دبابة، على أن تستعد الفرقة 23 المشاة الآلية (دون لواءها المدرع، والذي كان في الشرق يدعم الفرقة 19 المشاة منذ بدء عبور الدبابات) لمساندة أعمال القتال ضد القوات الإسرائيلية في الغرب.

أيد رئيس الجمهورية رأي القائد العام، في عدم سحب قوات من الشرق، وهدد بمحاكمة من يفكر في ذلك، وحسم الأمر، لينفذ اللواء 25 مدرع الخطة الموضوعية. وكان التدخل الثالث من القيادة السياسية، في إدارة أعمال القتال، بصورة خاطئة.

تحرك اللواء 25 مدرع شمالاً، شرق البحيرات، وتعرض فور خروجه من نطاق الفرقة السابعة المشاة، إلى هجمات جوية كثيفة، أدت إلى بعثرة مركباته الغير مجنزرة حيث تورط معظمها في مناطق رملية غير متماسكة وأصبحت غير قادرة على الحركة، لتصبح صيداً سهلاً للطائرات [12]

، ثم هوجم من جانبه الأيمن بكتيبة دبابات مدعومة بعربات صواريخ مضادة للدروع، كان آدان قد أرسلها لتكمن اللواء على طريق تحركه، خلف الكثبان الرملية القريبة من محور التحرك. وأسفر التحرك عن الكارثة المنتظرة، حيث فقد اللواء معظم دباباته ومركباته الأخرى دون أن يقاتل قتالاً حقيقياً، ولم يصل قط لهدفه، وتوقف، ثم قفل راجعاً تحت ضغط العدو كذلك

[13] ، إلى النقطة القوية في كبريت والتي كانت تحتلها وحدة مشاة من اللواء الرقم 130 المشاة الخاص. (أنظر شكل معركة اللواء 25 مدرع)

في هذا التوقيت، تمكن آدان من استغلال المعارك شمالاً وجنوباً، التي جذبت انتباه القيادات المصرية، وعبرت دباباته للغرب كتيبة تلو الأخرى، فوق الكوبري، الذي انهمرت قذائف المدفعية المصرية عليه، بعد أن رصدته عناصر استطلاعها بدقة، وتمكنت من إصابته وتعطيل التندق غرباً لفترة، قبل أن تستأنف وحدات آدان عبورها، وقبل فجر يوم 18 أكتوبر، كان في الغرب 200 دبابة إسرائيلية [14].

أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية البلاغ رقم 47)

في السادسة والنصف صباحاً، يوم 18 أكتوبر، كان اللواء المدرع الرقم 23 مستعداً لبدء هجومه المضاد على القوات الإسرائيلية غرب القناة. وكان خط دفعه جنوب شرق تقاطع طريق أبو سلطان مع طريق الإسماعيلية الصحراوي، وقد أخطر قائد اللواء بأن العدو أمامه 30 دبابة إسرائيلية في منطقة أبو سلطان - الدفرسوار، وكان اللواء قد فقد منذ قليل كتيبة مقدمته، التي وصلت قبله بقليل، وتم دفعها فوراً، بواسطة مندوب من شعبة عمليات الجيش الثاني الميداني، لتلتقي بكتيبة مظلات، تحركت مسبقاً لتهاجم مطار الدفرسوار بعد قليل، ولم يعد من الكتيبة إلا بعض أفراد مترجلين بعد وقوعها في كمين للدبابات والصواريخ المضادة للدروع الإسرائيلية.

عندما انطلق اللواء 23 مدرع (دون كتيبة دبابات) لتنفيذ المهمة التي سبق أن فشل فيها كتيبة مقدمته، وكتيبة مظلية، وكتيبة صاعقة قبلهما، نفذت مدفعية الجيش الثاني الميداني في الشرق والغرب تمهيداً نيرانياً قوياً على رأس الكوبري شرقاً وغرباً، إلا أن وحدات الدبابات الإسرائيلية كانت ابتعدت عن منطقة رأس الكوبري، لتقابل اللواء 23 مدرع (دون كتيبة دبابات)، بينما كانت مجموعة عمليات شارون تعبر الكوبري هي الأخرى، بعد أن سقطت قرية الجلاء، تحت ضغط أحد اللووات المدرعة لشارون قبل عبوره غرباً وأصبح الممر الموصل إلى الغرب مفتوحاً، وسارع ماجن بمجموعة عملياته لتأمينها.

ونفذت العملية "غزالة"، متأخرة عن مواعدها يومين، وأصبح للقوات الإسرائيلية وجود قوي في الغرب [15]

، بمجموعتي عمليات مدرعة، مكونتين من ثلاث ألوية مدرعة ولواء آلي ولواء مظلي، ولم تكن القيادات المصرية، قد اكتشفت بعد الحجم الحقيقي لثغرة الدفرسوار. ثانياً: ثغرة الدفرسوار

كان قائد الجيش الثاني الميداني، اللواء سعد الدين مأمون، قد أصيب بنوبة قلبية، ظهر يوم 14 أكتوبر، ونقل إلى مستشفى القصاصين العسكري، ومنها إلى مستشفى المعادي العسكري بالقاهرة، ووضع تحت الرعاية الطبية المكثفة. ولم يكن بالطبع من الممكن ترك قيادة الجيش من دون قائد، خاصة في وقت حرج، لذلك عينت القيادة العامة بدلاً منه قائد المنطقة المركزية العسكرية، اللواء عبدالمنعم خليل، وكان قد ترك قيادة الجيش الثاني الميداني منذ أقل من عامين.

وصل اللواء عبدالمنعم خليل، إلى مركز قيادة الجيش الثاني، في الإسماعيلية، مساء يوم 16 أكتوبر، وكانت القوات الإسرائيلية، قد بدأت ضغطها، على اللواء 16 المشاة، في الشرق، لفتح طريق الطاسة - الدفرسوار، وقد نجح اللواء المظلي، ومعه 30 دبابة إسرائيلية من مجموعة عمليات شارون، في العبور غرباً، بالمعديات والقوارب المطاطية. وقبل أن يستوعب قائد الجيش الثاني الجديد موقف وحداته، كانت القوات الإسرائيلية غرب القناة قد بدأت في مهاجمة قواعد صواريخ الدفاع الجوي المصرية وتدميرها، وكانت تعمل في مجموعات صغيرة، تتجول بحرية، متخذة من الأشجار الكثيرة في المنطقة المزروعة، غرب القناة ستاراً لها، وتظهر فجأة خارجها لتدمر هدفها ثم تختفي داخل الأشجار مرة أخرى، مما صعب معه تحديد حجم الدبابات في الغرب ومكان تمرکزها.) أنظر وثيقة البيانات العسكرية البيان العسكري الرقم 44

كان اللواء المظلي، وما معه من دبابات، قد احتل كل من مطار الدفرسوار المهجور، ومرسى أبو سلطان، ومعسكر قادش (شمال المطار) وسرابيوم، ودمر في يومي 16، 17 قاعدتي صواريخ وحوالي 20 دبابة مصرية تصدت له في مناطق متفرقة، كما استطاع أيضاً إلحاق خسائر جسيمة باللواء الرقم 116 مشاة آلية، من الفرقة 23 مشاة آلية خلال اليومين 16، 17 عند محاولته مهاجمة القوات الإسرائيلية في الغرب، واستشهد قائد اللواء وأسرت مجموعة قيادته، وكلف قائد الجيش ما تبقى من اللواء، باحتلال موقع دفاعي غرب تقاطع أبو سلطان مع طريق المعاهدة (5 كم غرب مطار الدفرسوار) تحت قيادة رئيس الأركان، بمهمة منع القوات الإسرائيلية من التقدم غرباً. ودعم اللواء بسريرتي دبابات (كانتا قد دفعنا من القاهرة، بعد إعادة تنظيمهما، واستكمالهما، إلى قيادة الجيش، لدعم الوحدات المدرعة، التي بها نقص كبير في الدبابات).

ظهر يوم 16 أكتوبر كلفت كتيبة صاعقة، من المجموعة 129 صاعقة، احتياطي الجيش الثاني الميداني، بالتقدم في اتجاه الدفرسوار وأبو سلطان، لتدمير الدبابات الإسرائيلية السبع التي نجحت في التسلل إلى غرب القناة (كما كان يظن حتى هذا الوقت)، وقد تمكنت إحدى سرايا الكتيبة من تدمير 5 دبابات رغم خسائرها الكبيرة في الأفراد والضباط.

على إثر الخسائر الكبيرة لكتيبة الصاعقة، استدعت كتيبة مظلية، من قاعدتها شرق القاهرة، وكلفت بالعمل تحت قيادة الفرقة 23 المشاة الآلية في المنطقة غرب أبو سلطان. وقد كلفها قائد الفرقة، بمهاجمة دبابات العدو في الدفرسوار وتدميرها، واحتلال وتأمين مرسى أبو سلطان ومطار الدفرسوار، ودعمت ببعض الدبابات، التي لم تستطع التقدم مع القوة المظلية المترجلة، واضطرت للالتفاف من الممرات التي تسمح لها بالحركة على اتفاق بالتقابل غرب المطار، ولكن كليهما اضطر للاشتباك مع قوة إسرائيلية قابلته، وحدث بهما خسائر كبيرة، واضطرت للانسحاب غرباً تحت ستر نيران مدفعية الجيش الثاني الميداني، التي كانت تعاونهما في ذلك الوقت.

صباح يوم 18 أكتوبر، كلف قائد الفرقة 23 المشاة الآلية، اللواء 23 المدرع، فور وصوله من شرق القاهرة

[16]

، بالهجوم على منطقة أبو سلطان وتدمير العدو بها، وفوجئ قائد اللواء 23 مدرع، بمجموعتين عمليات تتصدیان له، لتدمير معظم دبابات اللواء، ولتلحق بكتيبة المقدمة التي دفعت قبله بوقت قصير. (أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية البلاغ رقم 53)

أمر قائد الجيش الثاني الميداني، بتصفية القوات الإسرائيلية شرقاً وغرباً في وقت واحد، ووضع تحت قيادة رئيس أركان الجيش - والذي كان يدير القتال في رأس الكوبري الموحد للجيش في الشرق - الفرقة 16 المشاة

[17]

، والفرقة 21 المدرعة

[18]

من قوات الشرق، والفرقة 23 مشاة آلية وما تبقى من اللواء 23 مدرع، وما تبقى من اللواء 116 مشاة آلية، وكتيبة المظلات من قوات الغرب. وظهر يوم 18 أكتوبر، وقبل بدء الهجوم المضاد بدقائق تعرض رأس كوبري الجيش الثاني لهجمات جوية مكثفة، أعقبها قصف مدفعي بعيد المدى وأصيب قائد الفرقة 16 المشاة ونقل إلى مستشفيات القاعدة. وأثر القصف الجوي والمدفعي على وحدات المشاة الآلية المكلفة بمهاجمة قرية الجلاء لاستردادها، كما تعرضت دبابات اللواء الأول المدرع، من الفرقة 21 مدرعة، لنيران الدبابات الإسرائيلية التي هاجمته من الشرق والجنوب، وتعرض كذلك لنيران دبابات أخرى من غرب القناة، وتدمر ما بقي منه، وتقلص عدد دباباته إلى 9 دبابات فقط، واضطر قائد الجيش إلى سحب باقي اللواء 24 مدرع من الفرقة الثانية، وضمه على الفرقة 21 مدرعة، حيث قام بالهجوم، مع باقي دبابات الفرقة 21، والفرقة 16، إلا أنهم قوبلوا بهجوم متفوق لدبابات العدو أجبرهم على التوقف لصدده، وازداد انكماش مواقع الفرقة 16.

في الغرب كان اللواء 23 مدرع قد دمر

[19]

، وأصيب قائده، واجتاحت الدبابات الإسرائيلية مواقع اللواء 116 مشاة آلية الضعيفة، واضطر قائد الجيش الثاني الميداني للدفع بباقي لواء المظلات الرقم 182 في نفس اليوم، في ظروف قتال صعبة، ومهام غير معتاد عليها. أما الظروف الصعبة، فقد تمثلت في عدم قدرة قائد الجيش على التحديد الدقيق حجم العدو وأوضاعه وفكرة أعماله القتالية، وهي معلومات ضرورية للمستوى الأدنى لتنفيذ المهام المكلف بها، كذلك لم تكن هناك معلومات عن عناصر الجيش الثاني الميداني نفسه، والتي سيتعاون معها اللواء 182 مظلات المصري، أين مكانها؟ وما هي قدراتها؟ ما هي الأعمال القتالية القائمة بها؟ أما المهام التي كلف اللواء المظلي من دون الكتيبة 85 مظلية، والتي اشتركت من قبل، ويظن قائد الجيش إنها "قد تكون شمالاً غرب مطار الدفرسوار" فقد حددها قائد الجيش في خمس نقاط:

1. تأمين السائر التراي الغربي ما بين جبل مريم والدفرسوار، ومنع القوات الإسرائيلية من احتلالها، ومعاونة قواتنا في الشرق منها.

2. منع القوات الإسرائيلية من توسيع الاختراق في الدفرسوار، وتطهير منطقة الدفرسوار من أي قوات إسرائيلية.

3. الاستعداد لتكوين مجموعات قنص دبابات، لتدمير الدبابات الإسرائيلية في رأس الكوبري الإسرائيلي.

4. تأمين المعابر في سراييوم، ومنع القوات الإسرائيلية من الوصول إليها، وصددها وتدميرها.

5. السيطرة على المنطقة من جنوب الإسماعيلية، وحتى مطار الدفرسوار شرقاً، والطريق الموازي للترعة الحلوة غرباً. مع التركيز على تقاطعات الطرق، والمدقات والهيئات الحاكمة والمخاضات.

وقد تمكنت الكتيبتان المظليتان، التي يتكون منهما قوة اللواء، من تنفيذ المهام الموكلة إليهم، خاصة تأمين الساتر الترابي والمعاير، وتعرضا لهجمات من الدبابات الإسرائيلية أمكن صدها، بخسائر طفيفة نسبياً.

كان قائد الجيش الثاني، والقيادة العامة كذلك، قلقاً من أعمال قتال مفرز الدبابات الإسرائيلية، التي تهاجم قواعد الصواريخ أرض / جو غرب القناة وتدمرها، مع عدم وجود وحدات مضادة للدروع في الغرب. كذلك كانت إحدى المشاكل الرئيسية، وجود إعداد كبيرة من الاحتياطي المستدعي للقوات المصرية، غرب القناة مباشرة، حيث تم دفعه مبكراً إلى مناطق تمرکز الفرق المشاة، قبل الحرب، وبقوا بها، وأصبحت بعد عبور القوات الإسرائيلية للغرب، داخل نطاق أعمال القتال، وهي غير مسلحة، وغير منظمة، ولا يوجد لها قيادة، يمكنها اتخاذ إجراء مناسب. الأمر الثالث كان استمرار تدفق الدبابات الإسرائيلية إلى الغرب، حيث عبر ليلة 19/18 أكتوبر مجموعة العمليات الرقم 252، بقيادة الجنرال كلمان ماجن، ليصبح لدى القوات الإسرائيلية في الغرب ثلاث مجموعات عمليات، مكونة من 7 ألوية مدرعة (حوالي 800 دبابة) ولواء مظلي، ولواء مشاة آلي.

بانتقال مجموعات العمليات الإسرائيلية الثلاث الرئيسية التابعة لقيادة الجبهة الجنوبية إلى غرب القناة كان لا بد أن ينقل الجنرال شيمونيل جونين قيادته، خلف قواته في الغرب، وخصص المهام لكل مجموعة من الثلاث كالاتي:

1. مجموعة العمليات الرقم 143 بقيادة الجنرال إيريل شارون تضغط شمالاً للوصول إلى مدينة الإسماعيلية، وتستولي عليها.

2. مجموعة العمليات الرقم 162 بقيادة الجنرال إبراهيم آدان، تضغط جنوباً للوصول إلى مدينة السويس، وتستولي عليها.

3. مجموعة العمليات الرقم 252 بقيادة الجنرال كلمان ماجن، تصفي جيوب المقاومة المتبقية في الغرب حول رأس الكوبري، ثم تتحرك على الجانب الأيمن لمجموعة آدان، ومؤخرته وتؤمنهما، وتقطع طريقي 12

[20]

، والسويس - القاهرة وتسيطر على المنطقة بينهما (منطقة المرتفعات الجبلية المسيطرة) وتعزل الجيش الثالث في الشرق تماماً.

كان الهدف الرئيسي للعمليات الإسرائيلية في الغرب، فتح ثغرة في نظام الدفاع الجوي، تسمح للطائرات الإسرائيلية العمل بحرية أكثر، وحصار قوات الجيش الثالث الميداني في الشرق، والاستيلاء على مدينة السويس، الذي يرتبط اسمها بقناة السويس، مما يمكن استغلاله عالمياً، إعلامياً.

1. القتال في المنطقة الخلفية للجيش الثاني

لم يكن للقوات المصرية، في غرب القناة، داخل حدود الجيش الثاني الميداني، سوى اللواء 182 مظلي - وقد انضمت إليه كتيبته الثالثة بعد استكمالها - وكتيبي صاعقة من المجموعة 129 صاعقة، أما باقي الوحدات فقد استنزفت في هجمات متكررة، فردية، أدت إلى انخفاض في قدراتها القتالية، وفقدت معظم أسلحتها وضباطها، وعدد كبير من أفرادها

[21]

، وأصبح من المحتم إعفاءها من مهامها القتالية، وسحبها للخلف، لإعادة تنظيمها وتسليحها [22].

كانت مجموعة شارون قد انتشرت شمال الدفرسوار، في مجموعات قتال بالكثائب، وبدأت في الضغط في اتجاه الإسماعيلية، مدمرة كل ما تجده أمامها، كانت أوامر شارون، يوم 18 أكتوبر، لقائد اللواء المظلي التابع له، ضرورة الاستيلاء على سراييوم، حتى يمكن أن يدفع قواته شمالاً للوصول إلى الإسماعيلية، هدفه الرئيسي. كلف قائد اللواء المظلي، إحدى كتائبه بمهاجمة الدفاعات حول سراييوم والاستيلاء عليها، إلا أن كمائن قوات الصاعقة المصرية، من المجموعة 129 صاعقة تصدت لها. وكبدتها خسائر جسيمة، فانسحبت جنوباً، بعد فشلها في المحاولة الثانية كذلك. أرسل شارون كتيبة دبابات لدعم اللواء المظلي، الذي عاود الهجوم مرة أخرى، يوم 19 أكتوبر، بمعاونة الدبابات ووحدات مشاة آلية، وتمكن من اختراق المواقع المصرية حول سراييوم، ثم هاجم كتيبة المظلات المدافعة عنها، وأجبرها على الارتداد، مما اضطرها إلى نسف الكوبري المقام على التربة الحلوة، والارتداد شمالاً.

سحب قائد اللواء 182 مظلي، المصري، قواته شمالاً، حتى موقع طوسون، كأوامر رئيس أركان القوات المصرية، الفريق سعد الدين الشاذلي، والذي كان موجوداً في قيادة الجيش الثاني، كما انضم إليه بقايا اللواء 118 مشاة آلي، وركزت الدفاعات على المعابر والكباري، واتخذت الاحتياطات اللازمة لنسفها إذا حاولت الدبابات الإسرائيلية عبورها.

كان انسحاب اللواء 182 مظلي إلى طوسون، ذو تأثير بالغ على دفاعات الفرقة 16، الفرقة 21 في الشرق، إذ أصبح جانبها معرضاً لنييران الدبابات الإسرائيلية من الغرب، لذلك أمر رئيس الأركان المصري، بارتداد القوات في الشرق إلى الشمال حتى محاذة دفاعات اللواء المظلي المصري عند طوسون، وفقدت الدفاعات في الشرق 6 كم من دون قتال، سارع الإسرائيليون لاحتلالها في الحال والضغط على الدفاعات من جديد.

دفعت القيادة العامة، المجموعة 39 قتال خاصة - وكانت تابعة للاستخبارات العسكرية المصرية - إلى قيادة الجيش الثاني، لدعم أعمال القتال في نطاقه، وكلفت في الحال بالانتشار جنوب نفيشة، وعمل كمائن للدبابات الإسرائيلية، وقد نفذت المجموعة مهمتها جيداً، وكبدت مجموعات القتال المدرعة الإسرائيلية، التي تقدمت من جهتها خسائر كبيرة، واستشهد قائد المجموعة في نفس يوم وصول مجموعته لمنطقة عملها [23].

اصطدمت قوات شارون مرة أخرى، بعناصر المظلات المصرية يوم 20 أكتوبر، أثناء تقدمها شمالاً، وتمكن بعد معركة عنيفة من الاستيلاء على محطة طوسون، وفي 21 أكتوبر، هاجمت الدبابات الإسرائيلية آخر مواقع المظلات المصرية عند تبة الشيخ حنيق، واستولت عليها، وارتدت بقايا اللواء المظلي شمالاً [24].

، حيث صدرت الأوامر بإعادة تجميعه، داخل الإسماعيلية، لمعركة فاصلة [25].

كان شارون يسابق الزمن، ليستولي على مدينة الإسماعيلية، قبل وقف إطلاق النار، والذي أصبح وشيكاً، وكان يريد تحقيق شهرة، باحتلاله مدينة مصرية غرب القناة، لذلك، أمر قادة وحداته المدرعة، ضرورة تحطيم المقاومات المصرية أمامهم بسرعة.

ظن شارون أن طريقه إلى الإسماعيلية، أصبح خالياً من أي قوات أو مقاومة مصرية، بعد انتهاء وحداته من الاستيلاء على مواقع المظليين المصريين، إلا أن الوحدات المدرعة الأمامية، اصطدمت فجأة بكمائن عديدة في المناطق الشجرية، جنوب الإسماعيلية، صباح يوم 22 أكتوبر، وكانت الكمائن المصرية منتشرة على مواجهة كبيرة وبعمق، ولم ينج من الدبابات الأمامية أحد، كان يحتل المنطقة مجموعة من الصاعقة الرقم 129 التابعة للجيش الثاني الميداني، وقد نظمت أعمال قتالها وفقاً لتكتيكات الصاعقة التي

دربوا عليها، مستغلين طبيعة الأرض الشجرية وكثرة القنوات المائية التي تحد من مناورة وسرعة الدبابات. كما أنضم لهذه المجموعة، المجموعة 139 صاعقة من احتياطي القيادة العامة، والتي كانت مكلفة بالتسلل حتى الكباري الإسرائيلية، عند الدفرسوار، وتأمين جماعة صاعقة بحرية (ضفادع بشرية)، ستقوم بنسف الكباري، بواسطة ألغام بحرية ضخمة، ولم يكن من الممكن في مثل الوضع الذي وصلت إليه القوات الإسرائيلية (على المشارف الجنوبية للإسمايلية)، وبالحجم الكبير من القوات غرب القناة، أن تنجح كتيبتي الصاعقة المكلفة بهذه المهمة من الوصول لهدفها [26].

أدى عنف قتال مجموعات الصاعقة، إلى توقف قوات شارون، جنوب الترعة الحلوة، ولم تتمكن من العبور شرقها، وأصبحت هدفاً للأسلحة المضادة للدروع، المصرية، المنتشرة بين الأشجار، والتي نسقت مواقعها ونيرانها، على أساس إصابة الدبابات على أقصى مدى للصواريخ، لإجبارها على التوقف بعيداً عن ترعة الإسمايلية الحلوة، حيث كان قائد مدفعية الجيش الثاني، العميد محمد عبدالحليم أبو غزالة، قد خطط نيران مجموعات مدفعياته، في الغرب والشرق (16 كتيبة مدفعية بها حوالي 280 مدفع) في حشود نيرانية كثيفة، صبت كلها على الدبابات الإسرائيلية، المتوقفة، خارج مدى الصواريخ المضادة للدروع.

استمرت وحدات شارون تحاول الاقتراب من جنوب ترعة الإسمايلية لعبورها والاستيلاء على المدينة، وعاونته الطائرات الإسرائيلية بهجمات عنيفة على المدينة، وأعطبت كل كتائب صواريخ الدفاع الجوي في قطاع الجيش الثاني الميداني، ودفع شارون مفارز مدرعة من دباباته ومشاة الآلية على محورين (طريق المعاهدة، الطريق الصحراوي) ليستولي على الكباري المقامة عليهما (كوبري نفيشة، والكوبري العلوي) تمهيداً، لغزو المدينة، ولكنها ارتدت على أعقابها بخسائر كبيرة، إذ تصدت لها وحدات من الصواريخ المضادة للدروع وصدتها وأجبرتها على الانسحاب.

حاول شارون معاودة الهجوم، في منتصف يوم 22 أكتوبر، وتقدمت المفارز المدرعة على محوري طريق المعاهدة، وترعة السويس الحلوة، إلا أن كمائن الصاعقة دمرت دباباته الأمامية، وأوقعت اللواء المظلي الإسرائيلي في كمين خسر فيه 50 قتيلاً، وأجبرت كل قوات شارون المتقدمة على التراجع.

بعد الغروب بقليل، وفي الساعة السادسة والدقيقة الثانية والخمسين يوم 22 أكتوبر، كان موعد سريان وقف إطلاق النار، طبقاً لقرار مجلس الأمن الرقم 338. (أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 338)

انشغلت وحدات شارون في جمع قتلاها وجرحاها، حيث تعذر إرسال طائرات عمودية لإخلائهم للخلف، لخطورة الموقف في المنطقة، ولم يتمكن شارون من تحقيق حلمه بالشهرة، على حساب مدينة الإسمايلية.

2. القتال لحصار الجيش الثالث

كانت القيادة العامة قد أصدرت أمراً بعودة اللواء الثالث المدرع من الشرق إلى الغرب، لينضم لفرقة الرابعة المدرعة، في منطقة التمرکز بالجفرا، لاستعادة كفاءته القتالية. وبذلك أصبحت عناصر الفرقة الرابعة المدرعة مكتملة، بل هي الوحيدة في الغرب التي اكتملت قواتها الأساسية اعتباراً من يوم 19 أكتوبر. لذلك كلفت القيادة العامة، الفرقة الرابعة المدرعة، بالدفاع عن النطاق العملياتي لكلا الجيشين، وهو ما يعني مسؤولية الفرقة عن صد وتدمير القوات الإسرائيلية غرب القناة في مواجهة 70 كم، وبعمق المنطقة الخلفية للجيش، بدءاً من خط المرتفعات الجبلية غرب طريق المعاهدة مباشرة.

بينما كانت الأرض جنوب الإسمايلية عاملاً مساعداً، قوياً، في الدفاع عن المدينة، فإن الأرض جنوب رأس الكوبري الإسرائيلي، في الدفرسوار، كانت صالحة لتقدم وقاتل

وحدات المدرعات، خاصة بعد اجتياز الشريط الزراعي. بالإضافة لذلك، فإن سلسلة الهياكل المرتفعة خارج المنطقة المزروعة، والتي تتحكم في الأرض المنخفضة شرقها، أو الأرض المفتوحة غربها، كانت عناصر من قوات آدان قد احتلتها، كما احتلت كذلك الأراضي الصالحة لهبوط الطائرات الخفيفة والعمودية، ومطاري الدفرسوار وفأيد [27].

من وجهة أخرى، فإن القوات الجوية الإسرائيلية، أصبحت قادرة على مساندة قواتها المدرعة في الغرب، بعد أن تمكنت هذه القوات من إسكات وتدمير عدة مواقع لصواريخ الدفاع الجوي المصري، غرب القناة. كذلك كانت القوات المخصصة للعمل في المنطقة الخلفية للجيش الثالث، مكونة من مجموعتي عمليات مدرعة، مكونة من 5 ألوية مدرعة، ولواء آلي، بينما كانت القوة المصرية الوحيدة في الغرب في تلك المنطقة، هي الفرقة الرابعة المدرعة المصرية، بلوائها المدرعين الثاني والثالث، ولواءها الآلي السادس. كانت نسبة تفوق الدبابات الإسرائيلية واضحة، فهي تتجاوز 5 إضعاف الدبابات المصرية، لذلك كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية واثقة من نجاح قواتها في الجنوب، وسرعة استيلائها على مدينة السويس.

أصدر قائد الجيش الثالث الميداني، أوامره إلى الفرقة الرابعة المدرعة، صباح يوم 17 أكتوبر 1973، بدفع مفزة آلية بقوة كتيبة مشاة آلي مدعمة من اللواء الآلي السادس، لاحتلال جبل جنيفه، ومنطقة كسفریت، في الغرب، بمهمة حماية الجانب الأيمن للجيش، ومنع أي قوات إسرائيلية، من التقدم جنوب على محور طريق المعاهدة. وكانت تلك المهمة هي أول الأبناء لدى قائد الفرقة الرابعة المدرعة، عن وجود قوات إسرائيلية في الغرب.

وصلت الكتيبة الآلية إلى منطقة مهمتها، واحتلتها، وأبلغت قيادتها بجاهزيتها للتنفيذ، مساء اليوم نفسه. وفي الوقت نفسه كان قائد الجيش الثالث يبلغ قائد الفرقة الرابعة، أن ينذر اللواء الثاني المدرع من الفرقة بالاستعداد لتنفيذ هجوم مضاد، لمصلحة الجيش الثاني، في اتجاه الدفرسوار، لتدمير القوات الإسرائيلية التي تتجمع هناك. وقد أُلغيت هذه المهمة بواسطة القيادة العامة صباح يوم 18 أكتوبر، حيث كلف بها اللواء 23 مدرع، والذي تحرك من شرق القاهرة فعلاً، وقد فشل هذا الهجوم، وتدمر اللواء 23 مدرع بأكمله (عدا 8 دبابات)، لذلك صدرت الأوامر للفرقة الرابعة المدرعة ظهر يوم 18 أكتوبر لتأمين النطاق العملياتي للجيشين الثاني والثالث معاً، بمواجهة 70 كم تقريباً. دعمت الفرقة من القيادة العامة بأربعة عشر دبابة، تم سحبها من المنشآت التعليمية بأطقمها، وسبعين جندي مسلحين بالقاذف الخفيف السوفيتي الصنع ر. ب. ج - 7 " R.P.G. - 7 " المضاد للدروع من المسافات القريبة (حتى 300 متر فقط)، وعدد كبير من الألغام.

قرر قائد الفرقة احتلال النطاق العملياتي للجيش الثالث، بقوة اللواء الثاني المدرع (من دون كتيبة دبابات)، وبإيد أعمال قتاله رئيس أركان الفرقة. بينما يحتل النطاق العملياتي للجيش الثاني بكتيبة دبابات من اللواء الثاني المدرع، وبإيد أعمال قتالها بنفسه. كما قرر قائد الفرقة تجميع الوحدات المرتدة من الشرق، وكلف قائد اللواء الثاني المدرع بذلك، على أن يتولى مساعد قائد الفرقة، التخطيط للإفادة من دبابات المنشآت التعليمية والألغام والأفراد السبعون المسلحون بالقاذف المضاد للدروع الفردي.

احتلت كتيبة دبابات اللواء الثاني المدرع أوضاعها على النطاق العملياتي للجيش الثاني، تحت إشراف قائد اللواء، وقائد الفرقة، في عصر اليوم نفسه، وعلى أحد اجنابها وضعت الدبابات الأربعة عشر للدعم، بحيث تشكل مع الكتيبة زاوية منفرجة قليلاً، يمكن من احتواء القوات المتقدمة من الوادي أمام الموقع بين ضلعي الزاوية. أمام الموقعين، بمسافة كافية (على مدى الصوت)، حفر رماة القاذف المضاد للدروع الفردي، حفر كثيرة تغطي كل الاتجاهات، بحيث يمكنهم التنقل فيها طبقاً لاتجاه اقتراب

الدبابات الإسرائيلية. أمام رماة القاذف المضاد للدروع الفردي، أنشأ المهندسين العسكريين للفرقة الرابعة حقل ألغام مضاد للدروع والأفراد على طول المواجهة وبعمق كبير.

لاحظ قائد الفرقة أن الدبابات الإسرائيلية، بعد اصطدامها الأول بموقع كتيبة الدبابات، يوم 19 أكتوبر [28]

، أصبحت تتجنب المنطقة، فأمر بنشر كتيبة دبابات من اللواء الثاني المدرع، جنوب الكتيبة السابقة، على المرتفعات المتناثرة في المنطقة (جبل الجربة، وتبة أم كتيب)، واشتبكت الكتيبة فور وصولها، مع رتل للدبابات الإسرائيلية، لم يكتشف وجودها، ودمرت له 10 دبابات، و10 عربات صواريخ مضادة للدروع، كما أسقطت عناصر الدفاع الجوي الفردي، المدعمة لها، طائرة عمودية.

ظهر يوم 19 أكتوبر، تحرك من اللواء السادس الآلي، مفرزة بقوة كتيبة دبابات ومعها سرية مشاة آلية وكتيبة مدفعية وأطقم قنص دبابات، لتحتل منطقة وادي أبو طالح على الجنب الأيسر للجيش الثالث الميداني، بمهمة تأمين الوادي، ومنع تسلل أي دبابات إسرائيلية منه.

ظهر يوم 20 أكتوبر صدرت الأوامر من القيادة العامة (بواسطة ضابط اتصال) بتكليف الفرقة الرابعة بمهمة تنفيذ ضربة مضادة في اتجاه الدفرسوار، وأن تكون الفرقة جاهزة للتنفيذ السادسة مساءً (أي بعد 6 ساعات). طلب قائد الفرقة مهلة 48 ساعة، حتى يمكنه تجميع الفرقة من أوضاعها - كان لواءها المدرع الثالث قد انضم إليها في اليوم السابق 19 أكتوبر، وتجمع في منطقة تمرکز الفرقة في الجفرا لاستعادة كفاءته - إلا أن القيادة العامة ألغت المهمة صباح يوم 21 أكتوبر، ووضعت تحت قيادة الفرقة اللواء السابع والعشرون مدرع حرس جمهوري.

هاجمت الطائرات المصرية رأس الكوبري الإسرائيلي في الغرب، والكباري الإسرائيلية المقامة على القناة في المنطقة، عدة مرات يوم 18 أكتوبر، وحدثت اشتباكات عنيفة بين القوات الجوية المصرية والإسرائيلية فوق المنطقة، وسقط لكل طرف 10 طائرات في ذلك الاشتباك، كما أسقطت عناصر الدفاع الجوي الإسرائيلية، التي تقوم بحماية رأس الكوبري الإسرائيلي عدة طائرات عمودية، تمكنت من التسلل على ارتفاع منخفض، وأسقطت عبوات حارقة على الكباري الإسرائيلية، وأصابتها بخسائر.

كان الجنرال آدان قد نظم قواته في ثلاث مجموعات، كل منها لواء مدرع، واندفع بها جنوباً في اتجاه السويس مع الانحراف غرباً قليلاً، ليستفيد من المرتفعات في طريق تقدمه. وقد اصطدم أحد الألوية المدرعة بمرابض نيران لواء مدفعية الفرقة الثالثة والعشرون الآلية، عند تقاطع طريق أبو سلطان مع طريق المعاهدة، وبعد معركة عنيفة استمرت ثلاث ساعات، استطاع اللواء المدرع الإسرائيلي التقدم، واقتحام مواقع لواء المدفعية، الذي تكبد خسائر جسيمة، مثلما كبد اللواء الإسرائيلي خسائر في الدبابات والوقت. وعندما انحرف اللواء المدرع، بعد ذلك، على وصلة أبو صوير، ليتجه إلى طريق القاهرة - الإسماعيلية، اصطدم بكتيبة دبابات اللواء الثاني المدرع، وتجنب الدخول في اشتباك مباشر معها، وابتعد محاولاً تعويض الوقت الذي خسره، لكنه اصطدم مرة أخرى بكتيبة دبابات اللواء السادس الآلي، عند وادي أبو طالح، فطلب إمداد من آدان، حيث أمده بكتيبة دبابات، اشتبكت مع الدبابات المصرية، حتى يستطيع اللواء المدرع، أن يعبر المنطقة تحت ستر نيرانها، ويستمر في تقدمه جنوباً.

استطاع اللواء الآخر لمجموعة آدان من تجنب الاشتباك مع أي قوة رئيسية، ووصل إلى قرية فايد المصرية، وحاول دخول مطار فايد، إلا أن القوات المدافعة عن المنطقة، تصدت لدباباته، وأجبرتها على التراجع غرباً. بعد تمهيد نيرانه، اقتحم اللواء المدرع الإسرائيلي مواقع المدافعين عن المطار واستولى عليه، وقام بتأمينه، إلا أن القوات المدافعة، استطاعت نسف منشآت المطار قبل انسحابها.

انضم اللواء المدرع الثالث إلى اللواء المدرع المتقدم جنوباً، متجنباً أي اشتباك رئيسي، واستطاعا معاً الوصول إلى جبل جنيفة واحتلاله [29]

، ودمرا أثناء تقدمها إليه عدة كتائب صواريخ أرض/جو. بينما كان الجنرال ماجن يتحرك خلف مجموعة آدان، ليدمر أي قوات مصرية، يتركها آدان في تقدمه السريع جنوباً، وقد اصطدم بعناصر كثيرة من الإداريين، والحراسات، على المعسكرات، التي تزخر بها المنطقة من الدفرسوار، وحتى السويس، وأدى اشتباكه مع تلك العناصر لتأخير تحركه.

صدرت أوامر القيادة العامة بتكليف اللواء 113 مشاة آلي، واللواء الأول مشاة آلي - وكان قد عاد إلى الغرب من رأس كوبري الفرقة التاسعة عشر، يوم 20 أكتوبر - ليحتل النطاق العملياتي بدلاً من وحدات الفرقة الرابعة، كما أمر اللواء السادس الآلي بالقيام بهجوم على المنطقة الجبلية، وتطهيرها من الدبابات الإسرائيلية ودعم بكتيبة دبابات من اللواء الثاني المدرع، وبالتعاون مع اللواء 113 مشاة آلي وقد تحرك اللواء لتنفيذ المهمة، ونجح فيها جزئياً، قبل أن يضطر للتوقف تحت عنف نيران اللوات المدرعة التي وصلت إلى المنطقة الجبلية قبله. وقُتل هجومه الثاني فجر يوم 21 أكتوبر، للوصول إلى جبل جنيفة.

عندما علم آدان، بقرب صدور قرار لوقف القتال يوم 22 أكتوبر، سارع من فجر هذا اليوم، في التحرك ليصل إلى نهاية البحيرات المرة، ليستعد للهجوم الأخير، على مدينة السويس، قبل وقف إطلاق النار (كانت المسافة المتبقية عند وصوله لنهاية البحيرات المرة جنوباً لا تزيد عن 23 كم). لذلك أمر قواته بالتجمع واندفع بها جنوباً، واستخدم أسلوب الحرب الخاطفة، بالانقضاض السريع، على القوات المصرية التي يجدها أمامه، وكلفه ذلك خسائر كبيرة حيث واجهه المصريون في جزر دفاعية متفرقة، غير منظمة، مسلحين بقذائف مضادة للدروع فردية (7 - R.P.G) وتزايدت المقاومة تدريجياً مع تحركه جنوباً، فقد كان قائدا الفرقتين المشاة في الشرق (الفرقة السابعة، والفرقة التاسعة عشر) قد أرسلوا، ليلاً، أطقم صواريخ مضادة للدروع، تمكنت من نصب عدة كمانن على طريق التقدم إلى السويس، وبدأت دبابات آدان تفقد قوة اندفاعها، ويقل معدل تقدمها إلى الجنوب، وكان مازال بجانب ساحل البحيرات المرة الكبرى (منطقة جنوب البحيرات) عندما حل توقيت سريان قرار وقف إطلاق النار، الساعة السادسة، والدقيقة الثانية والخمسين، مساء 22 أكتوبر.

كانت مجموعة ماجن، تقاوتل غرب مجموعة آدان، ووصلت إلى الطبقة الزلطية، شمال جبل عوييد، واستطاعت مفرزة متقدمة منها أن تصل إلى مسافة 5 كم شمال تقاطع وصلة جنيفة، مع طريق السويس القاهرة (علامة كم 105)، في نفس توقيت سريان قرار وقف إطلاق النار.

[1] جبال جنيفة، وشبراويت والجوزة الحمراء والقط والحافة البيضاء.

[2] كان هذا الهدف في ذهن القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية دائماً، في تصور تطور الأوضاع التي وصلت إليها القوات الإسرائيلية عقب حرب يونيو 1967.

[3] الاسم العبري هو Abiray Lev ويعني القلب الشجاع، وسميت بالغزاة نتيجة ترجمة خطأ من العبرية إلى الإنجليزية.

[4] كانت مكونة من 3 ألوية مدرعة في كل منها 111 دبابة، بإجمالي 337 دبابة.

[5]

يسمىها المصريون نقطة تل سلام، وكانت القوة الإسرائيلية التي تحتلها قد أخلتها دون قتال مساء يوم 8 أكتوبر، وظلت كذلك، حتى احتلتها قوة إسرائيلية يوم 15 أكتوبر لتأمين أجناب القوات التي ستعبر إلى الغرب.

[6]

شملت مهمة آدان كذلك، التركيز على تدمير كتائب الصواريخ أرض / جو المصرية في قطاع عمله، لفتح ثغرة في حائط الصواريخ، يمكن الطائرات الإسرائيلية من النفوذ إلى الغرب والحصول على السيطرة الجوية على منطقة العمليات.

[7]

لم يتبق من هذا اللواء بعد الهجوم الخامس أكثر من 27 دبابة فقط من أصل 111 دبابة.

[8]

سمّاها الإسرائيليون المزرعة الصينية، عندما وجدوا على حوائطها كتابة باللغة اليابانية، حيث كان بالمزرعة خبراء يابانيون في الزراعة، وظنها الإسرائيليون كتابة صينية، وذاع الاسم بعد ذلك في مؤلفاتهم ونقل عنهم.

[9]

سحبت وحدات المظلات خلال هجوم آخر قام به آدان ظهر يوم 17 أكتوبر، وقد خسر اللواء المظلي سبعون قتيلاً، ومائة جريح.

[10]

كانت دباباته سوفيتية طراز ت - 62 ` T - 62 ` وهو ولواء الحرس الجمهوري المدرع الرقم 27 الوحيدان المسلحان بتلك الدبابة الأحدث في القوات المسلحة المصرية، وكان قد خسر بعض الدبابات من القصف المدفعي والهجمات الجوية على رأس كوبري الفرقة السابعة المشاة، ومشاركة إحدى كتائبه في التطوير يوم 14 أكتوبر.

[11]

كان يعترض على سحب اللواء المدرع من نطاقه من دون دعمه بدبابات أخرى، لذلك أعطى قائد الجيش الثالث الميداني أوامره بانضمام كتيبة دبابات من اللواء الثالث المدرع، إلى الفرقة السابعة المشاة، وكانت متمركزة، ضمن اللواء في نطاق الفرقة التاسعة عشر المشاة.

[12]

من أهم الوحدات التي فقدتها اللواء في الغارات الجوية كتيبة المدفعية المجرورة، وبعض عناصر الدفاع الجوي، ومركبات الإشارة، وعربات الشؤون الإدارية، وقد عاد معظمها إلى رأس كوبري الفرقة السابعة المشاة بعد نجاته من الفرز.

[13]

كانت أكبر الأخطاء، عند دفع هذا اللواء، أن كلف رئيس شعبة عمليات الجيش الثالث الميداني، بتلقين قائده بالمهمة، وكان لا يعلم شئ عن القتال الدائر حول ممر العبور على طريق الطاسة، واحتمالات العدو في المنطقة.

[14]

سحبت قيادة المنطقة الجنوبية أحد لواءات آدان المدرعة ليعمل احتياطياً لها.

[15]

كان القادة الإسرائيليون، يبلغون قيادة المنطقة الجنوبية، عن عبورهم إلى الغرب، بقولهم "لقد وصلنا الآن إلى أفريقيا".

[16]

تحرك اللواء على محور موازي لطريق القاهرة - الإسماعيلية الصحراوي من شرق القاهرة إلى منطقة تقاطع الطرق التي يتمركز عندها قيادة الفرقة 23 مشاة آلية على الجنزير طوال الليل، دافعاً أمامه كتيبة مقدمة لتأمين تحركه.

[17]

كانت كتيبة دبابات الفرقة متبقي بها 20 دبابة.

[18]

كان متبقي بها 40 دبابة فقط، وضم عليها كتيبة من اللواء 24 المدرع الذي يعمل مع الفرقة الثانية المشاة في رأس الكوبري الموحد للجيش وكان بها 21 دبابة.

[19]

تبقى به بعد المعركة 8 دبابات فقط.

[20]

طريق 12 هو طريق عسكري معبد، يتفرع من طريق القاهرة - الإسماعيلية الصحراوي، ويمتد شرقاً حتى يتصل بطريق المعاهدة العرضي الذي يصل ما بين السويس جنوباً والإسماعيلية شمالاً، ويعتبر المحور الرئيسي في المنطقة الخلفية للجيش الثالث الميداني.

[21]

أصيب قائد اللواء 23 مدرع ونقل إلى القاهرة، واستشهد قائد الفرقة 23 الآلية ومعظم قيادته، وكذلك استشهد قائد اللواء 116 مشاة آلي وأسرت مجموعة قيادته.

[22]

أعيد تجميع اللواء 23 مدرع في منطقة تمرکز أحد ألوية الفرقة 21 المدرعة في وادي الملاك لرفع كفاءته.

[23]

قائد المجموعة 39 قتال خاصة هو الشهيد العميد إبراهيم رفاعي، وقد عبر القناة، خلال حرب الاستنزاف بمجموعته عشرات المرات، ونفذ عملية لنسف منشآت ميناء إيلات العسكري الإسرائيلي.

[24]

استمرت عناصر من المظلات المصرية في موقعها بجبل مريم، وأصبح الموقع الوحيد الباقي قبل الوصول للإسماعيلية مباشرة.

[25]

لم يأمر قائد اللواء بنسف الكباري على التربة الحلوة في منطقتهم، كما كلفه قائد الجيش الثاني. وقد عزل من القيادة بعد وقف إطلاق النار لذلك.

[26]

كانت المجموعة 139 ساعة تنقص كتيبتين، كلفنا بمهام قتالية شرق القناة يومي 6، 10 أكتوبر ولم تنضما على قيادتهما بعد.

[27]

تمكنت القوات الإسرائيلية من اصلاح المطارين، فور ابتعاد أعمال القتال عنهما، واستخدمتهما في نقل الاحتياجات وإخلاء الجرحى بالطائرات العمودية، من سيناء.

[28]

قبل غروب يوم 19 أكتوبر، حاولت مجموعة قتال من الدبابات والمركبات المدرعة، التقدم في الوادي أمام الكتيبة للوصول إلى قاعدة صواريخ دفاع جوي، كانت بادية خلف

الكتيبة بمسافة صغيرة، وسرعان ما اصطدمت دبابتها الأولى بحقل الألغام، وبعد فتح الثغرات، وتحت وطأة نيران المدفعية المدعمة للكتيبة، اخترقت الدبابات الإسرائيلية حقل الألغام، لتتورط مع رماة القواذف المضادة للدروع الفرديّة، وعندما حاولت عبور منطقتهم بسرعة كبيرة تلقّتها نيران مدافع الدبابات للكتيبة في المواجهة، وعندما حاولوا الالتفاف بالسرية الخلفية لتطويق الكتيبة فتحت دبابات المنشآت التعليمية نيرانها على أجناب قوة الالتفاف، وبصعوبة بالغة تمكنت مجموعة القتال الإسرائيلية من الارتداد، تحت جناح الظلام، بعد أن فقدت نصف قوتها تقريباً (تدمر للقوات الإسرائيلية في هذا الاشتباك 8 دبابات، بالإضافة للمركبات المدرعة).

[29]

كانت عناصر اللواء السادس الآلي، قد تركت مواقعها في هذه المنطقة، كأمر القيادة العامة، لإعادة التجميع في الجفر، قبل أن تلغى مهمة الضربة المضادة، ولم تعد إلى تلك المواقع، لذلك وجدها الإسرائيليون مهمة سهلة. المبحث العاشر

معركة السويس وتحسين الأوضاع شرق وغرب القناة

عودت إسرائيل العالم، على عدم احترامها قرارات الأمم المتحدة، سواء الصادرة من جمعيتها العامة، أو من مجلس الأمن. وساعدها على ذلك، تأييد الدول الكبرى أو العظمى المطلق لها. ولم تنشذ إسرائيل عن عاداتها في حرب أكتوبر 73، عما اعتادته في حروبها السابقة كلها (1948 - 1956 - 1967)، وما يستجد من حروب كذلك.

وعقب إجبارها على التوقف، تلجأ إلى المباحثات، المباشرة، أو عن طريق وسيط، أو دولة راعية، أو خلافه، وتسوف، وتطيل، وتضع العراقيل، فهي لا تريد إنهاء الوضع، ومنطقها الدائم، هو أمنها ولا مراعاة لأمن الآخرين، وتكون شروط الاتفاق هي ذاتها، نقاط نقضه بعد ذلك.

زخرت حرب أكتوبر 1973، بأحداث ووقائع سياسية، وعسكرية. كانت أول حرب، مع إسرائيل، تجرى أحداثها سجلاً بين الطرفين، ويدور الصراع فيها على الأرض، وفي الجو، وفي البحر، وفي جلسات المباحثات، فهو صراع عسكري سياسي، واجتماعي واقتصادي كذلك. يسفر الصراع عن نتائج، هي الأوضاع الجديدة، للطرفين، وتسفر دراستها عن دروس للاستفادة منها، وهو الحال عقب كل حرب.

أولاً: انتهاك إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار

لم يكن هناك ما يدعو إسرائيل لاحترام وقف إطلاق النار المعلن (القرار رقم 338)، فهي لم تحترم أي قرار سابق، منذ قرارات الهدنة عام 1948

[1]

، وحتى قرار وقف إطلاق النار عام 1967، الرقم 233، 242. (أنظر قرار مجلس الأمن الرقم 43)

و)

قرار مجلس الأمن الرقم 46)

كان قادة مجموعات العمليات في الغرب، وكذلك قائد الجبهة الجنوبية، يعلموا أن القرار الذي صدر في 22 أكتوبر (الرقم 338) غير ملزم تماماً، وأن تحقيق المهمة النهائية بالاستيلاء على مدينة السويس، وحصار الجيش الثالث، هو ما يلتزموا به أمام قيادتهم العسكرية والسياسية. لذلك أعد كل منهم قواته لاستئناف التقدم جنوباً، عند أول بادرة تتيح لهم كسر وقف إطلاق النار. ولم يكن تبرير استئناف الأعمال القتالية ليقلق القيادة السياسية، فسرعان ما ادعت إسرائيل مساء نفس يوم سريان وقف إطلاق النار (22 أكتوبر 1973)، انتهاك قوات الجيش الثالث، قرار وقف إطلاق النار. وسارع قائد الجبهة الجنوبية، الجنرال جونين، إلى إصدار توجيهها لكل من آدن وماجن،

بمراعاة وقف إطلاق النار، إذا ألتزم به المصريون، وإذا لم يحترموه، فعليهم "استكمال المهام المسندة إليهم"، ولم يطلب منهم الرد بالمثل.

على الجانب الآخر، أصدرت القيادة العامة المصرية أوامرها لقائد الفرقة 21 المدرعة، العودة بقيادته فقط إلى الغرب، ليتسلم مسؤولية تأمين النطاق العملياتي للجيش الثاني، من الفرقة الرابعة المدرعة، والتي ستقتصر مهمتها على النطاق العملياتي للجيش الثالث، ووضع تحت قيادته، اللواء 23 المدرع (وكان يجري استكمالها)، وكتيبة دبابات اللواء الثاني المدرع الموجودة في قطاع الجيش الثاني، وكتيبة مظلية، وكتيبة استطلاع، وكتيبة مهندسين عسكريين. استلم قائد الفرقة 21 المدرعة مهامه الجديدة، اعتباراً من ظهر يوم 23 أكتوبر، ولم يكن هناك أي نشاط لمجموعة شارون في مواجهته، بعد الخسائر الفادحة التي أصابت ألويته المدرعة والمظلية.

انكمش خط المواجهة المسؤولة عنه الفرقة الرابعة إلى 35 كم، ولكن كان هناك تداخل شديد بين القوات المصرية والإسرائيلية، نتيجة للتقدم السريع نسبياً، لمجموعات عمليات آن وماجن. لذلك كلف قائد الجيش الثالث الميداني، قائد الفرقة 6 مشاة آلية، مهاجمة القوات الإسرائيلية في جبل جنيفه، واسترداده، واحتلال المدخل الشرقي لوادي سد الجاموس المؤدي إلى المنطقة الخلفية للخطوط الدفاعية، ووضع تحت قيادته اللواء 113 مشاة آلي (ناقص كتيبة آلية) وكتيبة دبابات من اللواء 22 مدرع تم سحبها من الشرق. وكلف كذلك كتيبة آلية من اللواء الأول المشاة الآلي، مدعمة بكتيبة صاعقة، باسترداد التبة الزلطية، شمال جبل عوييد. كذلك تجمع كل الدبابات في اللواء الأول المشاة الآلي، وتشكل مجموعة مدرعة [2]

، تكون مهمتها تدمير الدبابات الإسرائيلية التي تهدد طريق السويس/ القاهرة بنيرانها، شمال علامة كم 105. باقي وحدات اللواء الأول المشاة الآلي تحتل مداخل السويس لتأمينها.

كان القائد المصري، يعلم أن القيادة الإسرائيلية لن تحترم وقف إطلاق النار، وأنها ستجد مبرراً لتستأنف القتال، حتى تحقق أهدافها من الوجود غرباً، وهو ما لم يتحقق حتى صباح يوم 23 أكتوبر، لذلك أعد قواته لمواجهة ذلك الموقف، فأصدر توجيهاً لقواته شرقاً وغرباً، بعدم الاسترخاء، والتنبه لمحاولات القوات الإسرائيلية لتحسين موقفها. كما خطط لتحسين موقف جيشه كذلك، بتلك المهام التي كلف بها بعض القوات المتبصرة لديه، وهي قليلة. ونسى قائد الجيش الثالث تأمين مركز قيادته، في غمرة إجراءاته وقراراته لتأمين قواته، وتحسين أوضاع جيشه، حتى فوجئ بدبابات أحد لواءات آدن المدرعة، تقتحم مركز قيادته المتقدم، بعد قصف جوي مركز، وأقلت ومن معه من القادة

[3] وضباط قيادته، بأعجوبة من الموت أو الأسر، وانتقل بالمركز إلى الغرب بعد أن ابتعدت الدبابات الإسرائيلية عن المركز، متجهة بأقصى سرعتها إلى السويس جنوباً، إذ ظنت أنها اصطدمت بعناصر إدارية مما تزرخ بها المنطقة، لذلك عبرتها بسرعة، من دون توقف، وقصفت بمدافعها بعض المنشآت والمركبات التي صادفتها، واشتبكت برشاشاتها مع أفراد الحراسة الذين فتحوا عليها نيران بنادقهم.

نقل الإسرائيليون قوات جديدة

[4] ليلة 23/22 أكتوبر، مستخدمين الأنوبيسات المدنية، والطائرات العمودية، التي هبطت في مطار فايد، المستولى عليه، غرب القناة. وانضمت تلك القوة إلى قوات آدن، والذي أمر بتنظيمهم في لواء مشاة من خمس كتائب، بقيادة نائبه. وفي صباح يوم 23 أكتوبر اندفع بألويته الأربعة، ليكتسح المنطقة من جنوب جنيفه حتى الشلوفة، مزيلاً أي مقاومة تعترضه.

اضطر أدن إلى ترك لواءه المشاة الجديد، ومعه لواء مدرع كذلك، لتطهير المناطق التي عبرها

[5]

، واندفع بلوائين مدرعين جنوباً. كان أدن حريصاً على الوقت، لذلك كان ينطلق بسرعة كبيرة جنوباً، قبل أن تصدر قرارات أخرى لوقف إطلاق النار تعقد له الأمور، وكذلك كان حريصاً على خطوط اتصاله بقاعدته في رأس الكوبري، خشية أن يقطعها المصريون ويحاصرونه ومن معه، لذلك كان لا بد من تطهير المناطق التي يجتازها من أي قوات مصرية حتى يطمئن لسلامة إمداداته، وبذلك أمكن لقوات أدن الوصول إلى مشارف مدينة السويس قبل الغروب

[6]

، وعلى الفور دفعت مفرزة - صغيرة الحجم - للتمسك بتقاطع طريق المعاهدة مع طريق السويس - القاهرة (المدخل الرئيسي لمدينة السويس من الغرب)، وتقدمت باقي كتيبة الدبابات جنوباً حتى وصلت إلى خليج السويس، واستولت على معامل تكرير البترول المهجورة في الزيتية - جنوب السويس بحوالي 5 كم - ليتم عزل المدينة من الجنوب كذلك.

على محور آخر، إلى الغرب من محور تقدم أدن، كانت مجموعة عمليات ماجن تتقدم لتتصل بالمفرزة المتقدمة، التي وصلت إلى طريق السويس - القاهرة، ثم تعبر الطريق - بعد أن تركت قوة صغيرة الحجم عند علامة كم 101 لتأمين جانب القوات - إلى الجنوب لتتصل بقوة إبرار جوي على جبل عناق، كان قد تم إبرارها مساءً لتدمر المركز الإلكتروني المصري فوق الجبل. واصلت قوات ماجن تقدمها جنوباً حيث مصنع الأسمدة الكيماوية القديم على خليج السويس، جنوب الزيتية، بحوالي 3 كم.

بمجرد وصول لوائي ماجن المدرعين إلى جنوب المدينة، أمر احدهما

[7]

بالاستيلاء على ميناء الأدبية، جنوب السويس 15 كم، حيث وصلتها الدبابات في منتصف الليل، لتفاجئ دفاعات الميناء، وتتغلب عليهم بعد معركة قصيرة، أتاحت الفرصة لهرب بعض الزوارق المسلحة الراسية بالميناء. في الصباح أكملت الدبابات سيطرتها على الميناء، وتم أسر عدد كبير من أفراد البحرية، وبعض السفن الراسية بالميناء، ودخلت زوارق صواريخ إسرائيلية الميناء، لتحاصر مدينة السويس بحرياً كذلك. وأصبحت المدينة معزولة تماماً منذ ليلة 24/23 أكتوبر 1973. (أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية البلاغ رقم 55)

كان حجم القوات التي تؤمن طريق السويس/القاهرة محدود، لذلك أصدر قائد الجبهة أوامره إلى ماجن، ليترك قوة صغيرة في ميناء الأدبية، ويعود ادراجه، بقوته الرئيسية إلى طريق السويس. وبمجرد وصول ماجن إلى علامة كم 101 على طريق السويس/ القاهرة، اندفع غرباً، لاكتساب عدة كيلومترات أخرى في اتجاه القاهرة، إلا أنه اصطدم، بمواقع دفاعية، لكتيبة دبابات مصرية، من اللواء الثالث المدرع، على مسافة 8 كم من علامة كم 101، واشتبك معها في قتال عنيف حتى الصباح، واضطر بعدها للانسحاب شرقاً.

ثانياً: حصار قوات الجيش الثالث في الشرق

في الصباح الباكر يوم 23 أكتوبر، تقدمت مصر بشكوى إلى كورت فالدهايم، السكرتير العام الجديد للأمم المتحدة، (الذي خلف يوثانت عام 1972)، تخطره فيها بخرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار، الرقم 338 والذي كان يجب أن يسري مساء يوم 22 أكتوبر. وجرت مشاورات لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الموقف، لكن هنري كيسنجر، وكان عائداً من اجتماع في موسكو مع الرئيس السوفيتي، أخطر معاونيه بالتسوية، كما أجرى هو نفسه عدة اتصالات بالسفارة السوفيتية في واشنطن لبحث تكليف مجلس الأمن بإصدار نداء للأطراف المعنية للالتزام بوقف إطلاق النار، حتى يعطي القوات الإسرائيلية مزيداً من الوقت لاستكمال المهمة المستعصية حتى الآن.

[8]

قدم الاتحاد السوفيتي، طلباً لاجتماع عاجل لمجلس الأمن ظهر يوم 23 أكتوبر لإعادة التأكيد على وقف إطلاق النار، وعودة القوات الإسرائيلية إلى مواقعها عند سريان القرار 338. كما تعهد الرئيس الأمريكي نيكسون، في اتصال مع نظيره السوفيتي برجينيف، بمسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار والعودة إلى خط 22 أكتوبر. وأسقط في أيد كيسنجر، وسارع إلى أخطار جولدا مائير بذلك، وقد صدر مساء يوم 23 أكتوبر قرار المجلس الرقم 339، يدعو للالتزام بوقف إطلاق النار، والعودة إلى المواقع السابقة عند صدور قراره الرقم 338، واتخاذ إجراءات لإرسال مراقبين دوليين، إلى المنطقة. (أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 339)

كان عزل مدينة السويس، يعني ضمناً، حصار قوات الجيش الثالث الموجودة في الشرق، والتي كانت مكونة من قوات الفرقتين السابعة والتاسعة عشر المشاة، مع دعمهما، بحجم وصل إلى 40 ألف ضابط وجندي. وقد أدى أعمال قتال الدبابات الإسرائيلية في الغرب، ضد قواعد صواريخ الدفاع الجوي المصرية، إلى سحب تلك العناصر إلى الغرب، وبذلك خرجت مدينة السويس، وقوات الفرقتين السابعة والتاسعة عشر المشاة، من نطاق حماية الصواريخ لهم، من الهجمات الجوية الإسرائيلية، التي اشتركت مع الدبابات في حرق قرارات وقف إطلاق النار، التي قبلتها إسرائيل.

كانت القيادة الإسرائيلية تعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية ستساندها في المنظمة الدولية، لذلك لم تأبه لصدور القرار الثاني لوقف إطلاق النار، خاصة أنها تعلم كذلك، بأنه لا يوجد للمصريين، احتياطات كافية للتصدي لها، وتمنعها من استكمال مهامها القتالية. كانت القيادة الإسرائيلية ترغب في تطهير المنطقة غرب السويس من أي قوات مصرية، لتختفي معالم خط 22 أكتوبر، فلا تعود إليه، وفي سبيل ذلك، كان لا بد للقوات الإسرائيلية في الغرب أن تدمر بقايا الفرقة السادسة المشاة الآلية في المنطقة شمال طريق السويس عند علامة كم 101، وحتى الطبقة الزلطية، والتي كانت مكونة من بقايا اللواء 113 مشاة آلية، واللواء الأول مشاة آلية. وبينما كان قائد الفرقة السادسة مشاة آلية في الصباح الباكر، يوم 24 أكتوبر، على طريق السويس/ القاهرة، عند علامة كم 109، ليرشد مراقبي الأمم المتحدة للمناطق التي بها قواته داخل المناطق التي بها قوات إسرائيلية، وهو ما يثبت تخطي القوات الإسرائيلية الخط الذي كانت عليه، عندما سرى قرار وقف إطلاق النار الأول (الرقم 338)، إذ بالطائرات الإسرائيلية تهاجمه ومن معه من قوات قليلة، ثم تقصفه المدفعية بنيرانها كذلك، وعند الظهر كانت الدبابات الإسرائيلية تخترق ذلك المكان، ثم تتحول شمالاً لاختراق موقع آخر، لبقايا هذه الفرقة، وتستمر في قتالها ضد القوات المصرية في المنطقة، التي دافعت بشراسة حتى المساء، حيث سقط آخر موقع للفرقة السادسة المشاة الآلية الخامسة مساءً. (أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية البلاغان الرقم 56 والرقم 57)

ثالثاً: اقتحام مدينة السويس

وضع الجنرال آدن خطة الاستيلاء على مدينة السويس، بسيطة، وخالية من تعقيدات المناورة بالقوات والبدائل في القرار، فقد كان يقود لواءات مدرعة، أمام حفنة من المدنيين المغلوبين على أمرهم، داخل مباني متهدمة، لذلك كانت أوامره لقادة وحداته واضحة وقصيرة. كلف آدن أحد لوائيه المدرعين دخول السويس من اتجاهي الغرب (طريق القاهرة/ السويس)، والجنوب الغربي (طريق الأدبية/ السويس)، وهدفه وسط المدينة. أما اللواء الآخر فيدخل السويس من اتجاهي الشمال (الطريق الموازي للترعة الحلوة والمعروف باسم طريق الجنابين)، والشمال الغربي (الطريق المتفرع من طريق المعاهدة لضواحي المدينة الشمالية)، ويركز هذا اللواء قوته على المحور الأخير، كما يركز اللواء السابق قوته على محور القاهرة/ السويس. دعم كل لواء بكتيبة مظلية، كما خصصت كتيبتي مشاة لدخول المدينة بالعربات، خلف الدبابات لتطهيرها من أي مقاومة، والسيطرة

على السكان والمرافق الهامة. باقى قوات آدن، كلفت باستكمال تطهير المنطقة المزروعة، من جنوب الشلوفة وحتى مدينة السويس، من أى قوات مصرية (لواء مدرع، ولواء المشاة ناقص كتيبتين).

كانت القوات الإسرائيلية، تظن أن السويس خالية تماماً من أى مقاومة، وأن من بها من سكان مدنيين، لا يتعدوا عدة مئات، وقد يصلوا إلى ألفي مواطن، منتشرين في الأحياء المهجورة، منذ أن هجرت الحكومة المصرية، السكان، خلال حرب الاستنزاف عام 1968. وقد يكون بها بعض العسكريين الشاردين أو الجرحى، ذوي الروح المعنوية المنهارة، وهو ما يساعد على انهيار سلطات المدينة لتسلمهم مفتاحها، تحت راية بيضاء. ولم يكن هذا الظن خيالياً، بل هو قريب من الحقيقة، بعيد عن الواقع. فالحقيقة أن القيادات المصرية السياسية والعسكرية، لم تجد ضرورة لتجهيز المدينة للدفاع والحصار، فهي بعيدة تماماً عن خطر التعرض لغزو إسرائيلي، بعد أن نجحت القوات المصرية في عبور قناة السويس، وإقامة رأس كوبري بعمق حتى 15 كم. أما الواقع فإن المدينة كانت تعج بالحركة، وكان بها آلاف من المواطنين والقوات، والذين انتظموا في عدة تنظيمات عسكرية وشبه عسكرية:

1. كان بالمدينة حوالي 5 آلاف مواطن من موظفي الحكومة وعمال وموظفي شركات البترول والسماد.
2. عدة مئات من رجال الشرطة، بتخصصاتهم المختلفة، لإدارة المدينة، والحفاظ على الأمن فيها، ومعظمهم معه سلاح شخصي (مسدس أو بندقية).
3. قوات الدفاع المدني والإطفاء.
4. عدة آلاف من المدنيين الذين لجئوا إلى السويس، هرباً من الدبابات الإسرائيلية التي اقتحمت قراهم في جنوب الإسماعيلية، وشمال السويس، ولم يستطيعوا الرحيل إلى القاهرة لسبب أو لآخر [9].
5. خمسة آلاف من العسكريين الذين اضطروا للانسحاب جنوباً، حتى السويس، معظمهم من الإداريين، وحرس المعسكرات في فايد وفنارة وكسفرية والشلوفة وجنيفة وغيرها، وكانوا قد قاتلوا القوات الإسرائيلية التي هاجمتهم، قدر استطاعتهم، وكان مع معظمهم أسلحتهم الشخصية.
6. بعض أطقم قنص الدبابات، وسرية مقذوفات مضادة للدروع، كان قائد الفرقة 19 المشاة في الشرق، بمبادرة منه، قد أمرهم بالعبور للغرب والتصدي للدبابات الإسرائيلية في كمائن حددها لهم، ثم انضموا للمدينة، بأوامر من قائد الفرقة، للمشاركة في الدفاع عنها [10].
7. عشرات من الجرحى، العسكريين، الذين غادروا المستشفى العسكري بالسويس، ولم يلحقوا بوحداتهم بعد، ومعهم أسلحتهم الشخصية.
8. بقايا كتيبة الدفاع الإقليمي، المخصصة للدفاع عن المدينة، وتتبع المستشار العسكري للمحافظ.
9. عدة مئات من أفراد قوات الدفاع الشعبي، من تنظيمين شبه عسكريين، (وهم من مدينة السويس نفسها):
 - أ. أفراد منظمة سيناء، وهم تابعين إلى مكتب الاستخبارات العسكرية لجنوب القناة، ومقره مدينة السويس، وقد تلقوا تدريباً عسكرياً راقياً، ونفذوا عدة عمليات إغارة وكمائن في سيناء، خلال حرب الاستنزاف.
 - ب. أفراد منظمة فرق حماية الشعب، وهم تابعين إلى لجنة الدفاع الشعبي بالتنظيم السياسي بالسويس، وكانوا مدربين على أعمال الحراسة والدفاع عن المدن.

وقد تجمع أفراد المنظمين بواسطة قيادتيهما، ووزع عليهم أسلحة خفيفة، وانتشروا طبقاً لخطة منسقة، في مناطق مختلفة. وقد استطاع بعضهم الحصول على قاذف مضاد للدروع فردي و عدة قذائف له، من مخازن المستشفى الأميري، حيث كان يتحفظ على أسلحة الجرحى والشهداء.

بمبادرة شخصية، أمر قائد الفرقة التاسعة عشر المشاة، العميد يوسف عفيفي، باحتلال بعض من قواته للساتر الترابي على ضفتي القناة والدفاع عنهما. كما خصص جزء من مدفعيه لمعاونة المدافعين عن المدينة، بضرب المناطق الهامة والمؤثرة، ووضع مراكز ملاحظة للمدفعية غرب القناة لتدبير النيران طبقاً لسير القتال.

بإدارة مدير أمن السويس، كذلك، إلى فتح مخازن السلاح الخاصة بقوات الشرطة، ووزعت البنادق والذخائر على المتطوعين الذي تقاطروا من كل حدب وصوب، وتطوعوا في مجموعات، خصص لكل مجموعة قطاع من عدة بلوكات من المباني لحراستها والدفاع عنها.

كان محافظ السويس - وهو عسكري سابق - يشرف على تجهيز المدينة، لما سيقابلها من أحداث، واتخذ لنفسه مركز قيادة، في غرفة عمليات المحافظة، وطلب من القاهرة، تعيين مستشاره العسكري، حاكماً عسكرياً لمدينة السويس. وعلى المستوى الشعبي تعاون أئمة المساجد مع السلطات المسؤولة بالمدينة، لتوجيه جموع شعب السويس، في خطب قصيرة عقب الصلاة، وكانوا بمثابة وسيلة الاتصال بين السلطة الحكومية والأهالي بالمدينة.

قطعت القوات الإسرائيلية، كل سبل الإعاشة عن المدينة، قبل مهاجمتها. فقد فتحت الأهوسة بالترعة الحلوة خارج المدينة حتى لا يصل إليها قطرة مياه عذبة، ونسفت خطوط الكهرباء، وقطعت كوابل الاتصالات السلكية، ليتم عزله المدينة معنوياً كذلك. ومع بداية ضوء الصباح يوم 24 أكتوبر، تعاقبت موجات من الهجمات الجوية على المدينة، في قصف متواصل ثلاث ساعات كاملة. ورغم شراسة القصف الجوي، إلا أنه نبه المسؤولين عن الدفاع، عن المحاور الرئيسية التي سيدفع عليها دبائته، وهي المحاور التي تجنب قصفها، طوال الساعات الثلاث، وكانت تؤدي إلى منتصف المدينة عند حي الأربعين الشعبي، وكذلك إلى بور توفيق الضاحية الشرقية المطلة على ظهر الفرقة التاسعة عشر المشاة في شرق القناة. لذلك جهزت عدة كمانين بأسلحة مضادة للدروع خفيفة أو القذائف المصنعة محلياً [11]

، وخطط لتجميع، عدة مجموعات من المتطوعين، بأسلحتهم الخفيفة في أماكن قريبة.

بانتهاء الهجمات الجوية، والتي شارك فيها القصف المدفعي كذلك، بدأت كتائب الدبابات في التحرك على محاورها، في اتجاه السويس، وقد أجبرتها طبيعة الأرض، في مداخل المدينة، على التحرك في رتل فردي. وقد نظم قادة الوحدات المدرعة قواتهم في مجموعات سرايا، تضم كل منها 8 دبابات، وخلف كل دبابة عربية مدرعة، أو نصف جنزير، تقل المشاة أو المظليون، لمعاونة الدبابات في القتال، في شوارع المدينة.

كانت أول كتيبة دبابات تصل إلى الدفاعات الخارجية للمدينة، الكتيبة المتحركة على المحور الشمالي (طريق الجنان). وكان لا بد لها من العبور فوق الكوبري المقام على الترع الحلوة للدخول إلى الشارع الرئيسي، المؤدي إلى قلب المدينة. لذلك كمن لها مجموعة من عناصر الفرقة 19 المشاة، وأطلقوا عدة صواريخ على الدبابة الأولى، فوق الكوبري الضيق تماماً فدمرت، واستدار الباقين إلى الخلف، حيث تجمعوا شمال غرب المدينة حتى يكلفوا بمهمة أخرى. ولم تتدخل هذه الكتيبة في القتال الذي دار بعد ذلك.

جاءت الكتيبة الثانية من الجنوب، على طريق الأدبية، ولم تقابلها مقاومة، واستمرت في التقدم حتى مبنى المحافظة، وانتشرت في أنحاء الميدان، وسيطرت على منطقة المحافظة، والطرق الرئيسية المؤدية إليها، طبقاً لمهمتها، وانتظرت الرتل الثالث، الذي كان سيتصل بها عند تقاطع الطرق الرئيسي.

أدى نجاح الكتيبة الثانية، إلى تقدم الكتيبة الثالثة، وكلها تفاوضاً لتحقيق مهامها بسهولة، وقد تقدمت بالفعل من دون مقاومة من الغرب، على طريق القاهرة/ السويس، وكانت هذه الكتيبة هي المجهود الرئيسي للوائي أدن للذان سيحتل المدينة، ودخلت الكتيبة بأكملها إلى المدينة عبر طريقها الرئيسي، وخرج قادة الدبابات الأربعة وعشرون كلهم من فتحة البرج العليا، ليتفرجوا على المدينة المستسلمة، وكذلك كان يفعل المظليون في العربات التابعة للدبابات، حتى وصلت الدبابة الأولى لميدان الأربعين، حيث قسم الشرطة، لتنتقل قذائف الأسلحة المضادة للدروع لتصيب الدبابات الأولى والعربات التالية لها، ويخرج من الشوارع الجانبية وأسطح المنازل أعداد غفيرة من المواطنين، وأفراد المنظمات، بأسلحتهم الخفيفة، يطلقون النيران بغزارة على المظليون، وقادة الدبابات، وتسلق بعض رجال المقاومة الشعبية الدبابات ليلقوا بقنابلهم الحارقة والبيدوية داخل فتحات البرج، الخالية من القادة، ويلقي آخرون زجاجات المولوتوف على ظهور الدبابات، وفي لحظات كانت المجموعة الأولى كلها مدمرة، وأفرادها يهرعون إلى الشوارع الجانبية، تطاردهم مجموعات مسلحة من الأهالي.

حاولت المجموعتان الثانية والثالثة، ومعظمها من دون قادة للدبابات، أو قيادات من الضباط [12]

، الاستدارة والعودة، فاصطدمت الدبابات ببعضها البعض، وانقلبت بعض المركبات، حاملة المظليون، وتابعهم أفراد المقاومة والشعب بالمقذوفات الحارقة وإطلاق النار على الأفراد. وهرب من ميدان المعركة 6 دبابات هي كل ما تبقى من الدبابات الأربعة وعشرون، بينما استطاعت قوة من المظليين (حوالي 25 فرد، وكان معهم قائد اللواء المظلي، الذي جرح جرحاً بالغا وفقد وعيه) احتلال مبنى قسم شرطة الأربعين والتحصن به، حتى دخول الليل، حيث استطاعوا التسلل والعودة على الأقدام إلى خارج المدينة، من المدخل الشمالي لها. خلال هذه المعركة، دفع قائد الكتيبة، التي احتلت منطقة مبنى المحافظة، خمس دبابات، لمحاولة التدخل في القتال، إلا أن الدبابة الأولى اصطدمت بلغم مضاد للدبابات، أعطب جنزيرها، فانسحبت الدبابات الأخرى وسحبوها معهم، ومع حلول الظلام انسحبت الكتيبة من حيث جاءت.

كانت خسائر القوات الإسرائيلية في محاولتها دخول مدينة السويس يوم 24 أكتوبر كبيرة، إذ كلفتهم، أكثر من عشرون دبابة، وعدد كبير من المركبات المدرعة و 80 قتيل، بخلاف الجرحى والمصابون بصدمات عصبية، لذلك لم يحاول أدن إعادة الكرة، ولكن في اليوم التالي 25 أكتوبر 1973، حاول بعض قادة الوحدات الإسرائيلية في جنوب السويس، عن طريق الاتصال الهاتفي، من مكاتب شركة البترول التي احتلوا، الاتصال بمحافظ السويس، وطلبوا تسليم المدينة، وهددوا بتدميرها بالطائرات، ولم تجدي كل التهديدات، ولم تأت الطائرات، فقد صدر قرار ثالث لوقف إطلاق النار، الرقم 340، يحث الطرفين على الانسحاب إلى خطوط يوم 22 أكتوبر. (أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 340)

ظلت القوات الإسرائيلية محاصرة لمدينة السويس، من دون أن تحاول دخولها مرة أخرى، حتى يوم 28 أكتوبر، إذ وصلت مقدمة قوة الطوارئ الدولية، والتي حددت خطوط الفصل بين المواقع، واتخذت مواقع ثابتة بين الطرفين على أطراف المدينة. واستمر الحصار حول السويس، كما استمر الحصار حول قوات الجيش الثالث في شرق القناة. (أنظر خريطة الخطة شامل لتصفية الثغرة)

أنظر وثيقة البلاغات العسكرية المصرية البلاغان الرقم 61 والرقم 62 رابعاً: تحسين الأوضاع شرق وغرب القناة

على الرغم من صدور قرار وقف إطلاق النار الأول، الرقم 338، يوم 22 أكتوبر 1973، وكان سريانه يبدأ من الساعة السادسة وأثنين وخمسون دقيقة مساءً، إلا أن كلا الطرفين

حاول تعديل أوضاع قواته في الشرق والغرب، ليحسن من موقفه عند بدء المباحثات بينهما، كما ينص القرار، ولتأمين موقف قواته، لو انهيار وقف إطلاق النار، واستؤنف القتال.

1. نطاق الجيش الثالث في الشرق

كانت القوات الإسرائيلية تركز مجهودها في عملياتها في الغرب، وقد أثر ذلك على قوات الجيش الثالث في الشرق (الفرقتين السابعة والفرقة التاسعة عشر المشاة)، فقد أدى فشل القوات الإسرائيلية في دخول مدينة الإسماعيلية، إلى الاتجاه جنوباً لاحتلال مدينة السويس. ورغم فشلها في ذلك، إلا أنها حققت حصار كامل لقوات الجيش الثالث في الشرق اعتباراً من يوم 23 أكتوبر 1973.

سارع قادة الفرق المشاة في الشرق إلى تأمين منطقتيها الخلفية، فدفع قائد الفرقة السابعة سرية مشاة لحماية المعابر في الغرب، اشتمكت هذه السرية مع القوات الإسرائيلية، ومنعته من الوصول لمعابر الفرقة من الغرب. كذلك دفع قائد الفرقة مجموعة استطلاع خلف الخطوط إلى الغرب لتحديد أوضاع العدو وحجمها، إلا أنها اضطرت للتوقف عند التربة الحلوة، وأبلغت عن 40 دبابة داخل معسكر اللواء 12 المشاة في المنطقة الخلفية للفرقة، وأمر قائد الفرقة بقصف الدبابات بالمدفعية والصواريخ، فتدمر منها 10 دبابات. وأمر قائد الفرقة بتعديل أوضاع فرقته بدفع مجموعة قتال من حوالي كتيبي مشاة مدعمن ببعض دبابات من اللواء 25 المدرع ونقطة ملاحظة مدفعية، احتلوا السائر الترابي الشرقي (جزء من خط بارليف) ودافعوا عن ظهر الفرقة حتى توقف إطلاق النار يوم 28 أكتوبر. أنظر شكل معركة اللواء 25 مدرع

في الشرق أغارت بعض عناصر من الفرقة السابعة على القوات الإسرائيلية في مواجهتها يوم 23 أكتوبر، مما دفع القيادة الإسرائيلية لقصف النطاق الدفاعي للفرقة بالطائرات يوم 24 أكتوبر، ودفع قوة مدرعة مدعمة بالمشاة الآلية، في محاولة لاخترق الدفاع تم صدها وتكرر ذلك يوم 26 أكتوبر.

كانت الأحداث في مواجهة الفرقة التاسعة عشر مشابهة لما يحدث في مواجهة الفرقة السابعة، وقد شاركت الفرقة 19، بمبادرة من قائدها، في الدفاع عن مدينة السويس، ببعض العناصر المضادة للدروع، رغم شدة الحاجة إليها في الشرق، كما كان للمحطة اللاسلكية، التي أرسلها قائد الفرقة لمدينة السويس أثراً طيباً في رفع الروح المعنوية للمدينة المعزولة، فعن طريقها استطاعت سلطات المدينة معرفة التطورات الحقيقية للموقف خارج المدينة، كذلك تمكن الأهالي من الاتصال بذويهم لطمأنتهم.

في اليوم السابق لوصول مراقبي الأمم المتحدة (27 أكتوبر) استطاعت قوات الفرقتين من احتلال الهياكل المشرفة على الأرض أمامهما، في الشرق، وعدلت من أوضاع حدهما الأمامي، بما يتيح لهما موقف أفضل إذا استؤنف القتال.

كان رئيس الجمهورية، الرئيس السادات، قد أصدر أمراً يوم 22 أكتوبر، بتعيين قائد الفرقة السابعة، قائداً للجيش الثالث في الشرق، وقائد الفرقة التاسعة عشر نائباً له. وقد قابل قائد الجيش الجديد اللواء أحمد بدوي، قائد قوات الطوارئ الدولية، الجنرال أنزيو سيلاسفو - الفنلندي الجنسية - في مدينة السويس، ليوضح له الموقف العام للقوات المصرية شرقاً وغرباً، على خط وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر، ويسمع منه ترتيبات مراقبة وقف إطلاق النار، وأسلوب إمداد مدينة السويس، والقوات الموجودة شرق القناة بالمواد الغير العسكرية.

2. نطاق الجيش الثاني في الشرق

استمرت القوات الإسرائيلية في قصف مواقع الجيش الثاني في الشرق بالمدفعية، وهاجمته الطائرات الإسرائيلية كذلك، وعندما حاولت بعض الوحدات الإسرائيلية الاقتراب من دفاعات المصريين، تصدت لها الوحدات المدفعية، بالنيران، فدمرت لها عدة مركبات ودبابات، وردتها من حيث أتت. كان هذا هو الروتين اليومي والذي يعاد عدة مرات طوال النهار. كانت القوات الإسرائيلية تبحث عن مكان يغفل فيه المصريون عنها لتنتسل، وتتمسك به، وتعلن أنه مواقعها يوم 22 أكتوبر، كانت القيادات الإسرائيلية، تبحث كيف تعقد الموقف أكثر، وهو ما لم تتمكن منه فرق الجيش الثاني الثالث في الشرق، حتى جاء الموعد الثالث لوقف القتال، وتدخل مراقبي الأمم المتحدة للفصل بين القوات.

3. الأوضاع غرب القناة

منذ صباح يوم 22 أكتوبر، والقوات الإسرائيلية، غرب القناة، تحاول شق طريقها إلى الجنوب قدر المستطاع، قبل أن يحل موعد سريان وقف إطلاق النار، والذي حدد له الساعة السادسة واثنتان وخمسون دقيقة مساء يوم 22 أكتوبر، أي بعد أقل من 12 ساعة. لذلك أغارت الطائرات الإسرائيلية على مواقع القوات المصرية جنوب الدفرسوار، وقصفتها المدفعية بشدة، ودفع الجنرال آدن عدة مفاوز مدرعة لشن هجمات مضادة، على المواقع الدفاعية للواء السادس المشاة الآلي، من الفرقة الرابعة المدرعة، إلا أن قوات اللواء السادس استطاعت صدها وردھا على أعقابها. وقرر قائد اللواء التقدم للوصول إلى الهيئات الحاكمة أمامه، واستطاعت كتائب اللواء التقدم عدة مئات من الأمتار، وتستولي على بعض معدات العدو المعطلة، وذخائره.

دفع قائد الفرقة الرابعة المدرعة، مفرزة مدرعة بقوة سرية دبابات، من اللواء الثالث المدرع، لتستولي على تقاطع طريق القاهرة - السويس، مع وصلة عوبيد (علامة كم 95)، والتصدي لأي دبابات إسرائيلية تحاول النفوذ غرباً [13].

واصلت الدبابات الإسرائيلية مهاجمة وحدات الفرقة الرابعة المدرعة في الغرب، والتي ردت كل محاولات اختراق دفاعاتها، رغم تعرضها لهجمات جوية كثيفة، وقصف مدفعي بعيد المدى، حتى توقيت بدء سريان وقف إطلاق النار. وكانت تعليمات القيادة العامة "وقف إطلاق النار، إذا التزم العدو بذلك"، واتخاذ كافة الإجراءات لتأمين القوات، والاحتفاظ بالأرض التي تسيطر عليها، بما في ذلك المفاوز المتقدمة.

لم تلتزم القوات الإسرائيلية بوقف إطلاق النار، لذلك استمرت القوات المصرية في تحسين مواقعها، ومحاولات الاستيلاء على الهيئات المسيطرة أمامها. وقد دفع قائد الفرقة الرابعة المدرعة، يوم 23 أكتوبر، عدة مفاوز، تمكن بعضها من احتلال هيئات حاكمة على الحد الفاصل بين الحيشين (جبل أم كتيب)، كما دفعت كتيبة دبابات جنوباً إلى طريق القاهرة - السويس، بمهمة الوصول إلى علامة كم 109 وتأمين تقاطع الطريق عندها إلا أنها اصطدمت بوحدات مدرعة إسرائيلية عند علامة كم 99، فاشتبكت معها وعززت أوضاعها على ذلك الخط.

كان القادة الإسرائيليون يتجنبون الاشتباكات القوية، أو الاصطدام بالوحدات المدفعية في تماسك، لذلك لم يتعرضوا لمواقع الفرقة الرابعة بهجمات قوية، وإن كان الجنرال ماجن، قد ضغط على حدها الأمامي، في بعض مواضعه، ليتمكن المرور في اتجاه طريق القاهرة - السويس.

كان قائد الفرقة الرابعة المدرعة، يحاول احتواء القوات الإسرائيلية في النطاق المخصص له (35 كم)، لذلك كان يضغط شرقاً ببطئ، وينقل وحداته خطوة خطوة، في اتجاه قناة السويس. لذلك أمر بدفع كتيبة مشاة آلية، صباح يوم 24 أكتوبر، إلى طريق جنيفة للسيطرة عليه، عند علامة كم 37، وكتيبة دبابات إلي بسطة الشواغرية، على طريق القاهرة/ السويس (علامة كم 85)، على أن تدفع بدورها، سرية دبابات إلى مدخل وادي حجول الشمالي الغربي

[14]

، لقفله ومنع مرور أي قوات إسرائيلية منه إلى طريق القاهرة/السويس. كما حرك، قائد الفرقة، باقي اللواء الثالث المدرع، إلى موقع دفاعي على طريق القاهرة/السويس كذلك، جنوب وشمال علامة كم 90. ويقوم قائد اللواء بدفع كمين ليلاً من فصيلتي دبابات ومشاة آلية، للاشتباك مع أي قوات للعدو تمر على طريق القاهرة/السويس [15].

بعد فشل قوات أدن في اقتحام مدينة السويس، يوم 24 أكتوبر 1973، وخسائره الكبيرة في تلك المعركة، أدى نقص أعداد الدبابات، إلى عدم تعرضه طيلة يومي 25، 26 أكتوبر للمواقع المصرية مباشرة، وإن استمر في التراشق بالنيران معها، وقد ركزت القوات المسلحة، على طول الجبهة في الغرب على منع القوات الإسرائيلية من تجهيز مواقعها هندسياً، وظل الأمر كذلك حتى يوم 28 أكتوبر 1973، عندما وصلت قوات الطوارئ الدولية.

في الشمال في النطاق العملياتي للجيش الثاني، كان قد صدر أمر لقائد الفرقة 21 مدرعة بالعودة إلى الغرب بمركز قيادته فقط، على أن يترك قواته في الشرق لمساندة الفرقة 16 المشاة.

تولى قائد الفرقة 21 المدرعة قيادة القوات التي جمعت في الغرب، في نطاق الجيش الثاني، بمهمة إقامة خط دفاعي لاحتواء القوات الإسرائيلية في قطاعه، كما أعيدت لواءات الفرقة وعناصرها المعاونة إلى الغرب، يوم 25 أكتوبر، من دون معدات الثقيلة، والتي تركتها للوحدات الموجودة في رأس كوبري الفرقة 16.

اتخذ قائد الفرقة 21 مدرعة قراره، بالدفاع على الخط المحدد له بواسطة كل كتائب المشاة الآلية والمظلية المتاحة، لذلك كلف اللواء 128 اقتحام جوي

[16]

، بالدفاع شمال النطاق الدفاعي للفرقة، واللواء 18 المشاة الآلي مدعماً بكتائب المشاة الآلية للألوية المدرعة الأول والرابع عشر، بالدفاع جنوب النطاق الدفاعي للفرقة، على أن يتصل مع مواقع الفرقة الرابعة جنوباً. وبانضمام اللواء 23 مدرع إلى الفرقة كذلك، دفع قائد الفرقة 21 مدرعة الكتيبة الآلية للواء 23 المدرع لاتخاذ أوضاع دفاعية، دعماً للواء الاقتحام الجوي، بينما يتمركز اللواء 23 مدرع في النسق الثاني للفرقة.

كانت الفرقة 21 مدرعة، قد تسلمت معدات جديدة، مختلفة عما كان لديها من قبل

[17]

، لذلك كان من الضروري إعادة تدريب أطقمها على المعدات الجديدة، مع استمرارها في مهامها الدفاعية. ولتحقيق ذلك، أعيد تجميع اللواءات المدرعة للفرقة، خلف نطاقها الدفاعي، للتدريب على المعدات الجديدة، ثم أعيدوا إلى النطاق الدفاعي، لتحل محلهم كتائب المشاة الآلية بالتناوب، لتدريبها في دورات قصيرة مكثفة كذلك.

خامساً: خطة "العملية شامل": (احتواء القوات الإسرائيلية في الثغرة غرباً والاستعداد لتصفيتها)

على الرغم من كل الجهود، التي بذلها القادة الإسرائيليون، فإنهم لم يحققوا، على جبهة قناة السويس، في الغرب، هدفاً سياسياً، أو استولوا على هدفاً عسكرياً إستراتيجياً. وكانوا يعلمون الموقف الضعيف، لقواتهم في الثغرة، غرب القناة. فقد فشلت محاولاتهم لإصابة القادة العسكريين المصريين، في القيادة العامة، بالذعر ليسحبوا قواتهم من الشرق، كما فشلوا في الاستيلاء على أي مدينة شمالاً أو جنوباً، من مدن القناة الرئيسية، ولم تفلح محاولات حصار القوات المصرية في الشرق، في القطاع الشمالي للجبهة، وإن نجحوا في ذلك في الجنوب. إلا أن موقف القوات المحاصرة شرق القناة، كان قوياً ومتماسكاً، بفضل سيطرة قادة الفرق على الأمور، وحسن تدبيرهم للموقف.

كان القرار الرقم 340 لمجلس الأمن، الصادر يوم 25 أكتوبر، قد قضى بإنشاء قوة طوارئ دولية، لمراقبة تنفيذ إيقاف القتال، مع التأكيد على العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار، عند سريان القرار الرقم 338، يوم 22 أكتوبر. وقد استمرت أعمال القتال والاشتباكات بين الطرفين، وكل منهما يحاول الوصول لأفضل الأوضاع، من وجهة نظره. كان الإسرائيليون، يركزون على اكتساب أراضي جديدة، خاصة في الغرب، حتى يمكن المساومة عليها، وكان فشلهم في احتلال مدينة، يضعف من موقفهم التفاوضي فيما بعد. بينما ركز المصريون على الأوضاع التي تهيأ لهم مميزات أفضل، عند استئناف القتال، والعمل على منع القوات الإسرائيلية من اكتساب أراضي جديدة ما أمكن.

استطاعت القوات المصرية في الشرق، من تحقيق أهدافها، خلال الفترة التي تلت القرار الرقم 338، وحتى إيقاف إطلاق النار الفعلي يوم 28 أكتوبر 1973. أما في الغرب فكان الموقف غير واضح، لذلك كان قادة فرقتي المدرعات المصرية، والمسؤولين عن الدفاع في الغرب منذ يوم 22 أكتوبر، قد اتخذوا قرار اتهامها، باحتواء القوات الإسرائيلية أولاً، ومنعها من الانتشار في الغرب - وهو القرار الذي كان يجب اتخاذه، وتطبيقه أولاً منذ بداية التسلل إلى الغرب - وقد نجح في ذلك جزئياً، فقد كان الجزء الجنوبي من الثغرة (جنوب السويس) مما يصعب السيطرة عليه، من دون قوات إضافية، منفصلة، لهذا الجانب.

اعتباراً من يوم 29 أكتوبر 1973، اتخذت القيادة العامة قراراً، بعدم السماح للقوات الإسرائيلية في غرب القناة بالراحة أو الاسترخاء، وألا تشعر أبداً بهدوء أو أمان طالما بقيت في الغرب. وكان من الضروري حرمانها من تثبيت دفاعاتها في الغرب، أو التحول تدريجياً، إلى مواقع محصنة (أو خط بارليف جديد). لذلك أمرت أن تكون الأعمال الدفاعية على طول الجبهة بصفة عامة، وفي غرب القناة خاصة، أعمال دفاعية نشطة

[18]

، بهدف:

1. تكبيد القوات الإسرائيلية، أكبر قدر من الخسائر في قواته وأسلحته ومعداته.
2. إزعاج القوات الإسرائيلية، بصفة دائمة، وعلى أوسع نطاق، حتى يصبح بقاؤه في الغرب ذو تكلفة عالية، ومؤثرة، معنوياً، على قواته.
3. إرغام إسرائيل على الاحتفاظ بقوات عاملة، بحجم كبير، مستمر، لإرهاقها اقتصادياً وتهديد الحياة العامة بالدولة بالشلل.
4. منع القوات الإسرائيلية من تجهيز مواقعها هندسياً شرق وغرب القناة، ليسهل اقتحامها فيما بعد، لو أدى الأمر.

لا بد أن القوات الإسرائيلية، كانت لها أهدافها كذلك، لذا فإن وقف إطلاق النار، أصبح صورياً، وتحول إلى قتال ثابت (اشتباكات عبر خط وقف إطلاق النار) حيث حدث خلاله 1500 اشتباك بالنيران، واشتمل على 439 عملية معلنة (أي تم الإبلاغ عنها إلى المراقبين الدوليين)، أسفرت نتائجها، طبقاً للبلاغات الرسمية، عن الخسائر التالية (في الجانب الإسرائيلي):

1. إسقاط 11 طائرة، معظمها عمودية.
2. تدمير 41 دبابة، وعربة مدرعة.
3. تدمير 10 رشاش ثقيل، عيار نصف بوصة (12.5 مم).
4. تدمير 36 معدة هندسية متنوعة (آلات جرف وتسوية)، أثناء محاولات عمل تجهيزات هندسية.

5. إغراق سفينة إبرار بحري إسرائيلية.

6. إصابة ناقلة البترول الإسرائيلية سيرينا وإعطابها.

7. قتل 187، وإصابة عدة مئات من الإسرائيليين.

بمرور الوقت، استطاعت القيادة العامة المصرية، استعادة كفاءة فرق المشاة الآلية، واستعادت بذلك الاتزان الإستراتيجي المفقود، والذي تسبب في حدوث الثغرة. بينما كانت المباحثات الميدانية في كم 101 قد أثمرت عن فتح طريق الإمداد (الغير عسكري) إلى السويس وقوات الجيش الثالث في الشرق، كما تبادل الطرفين الأسرى، وبقي العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر 1973، والذي كان يطلق عليه مندوبو الأمم المتحدة، "فك الاشتباك بين القوات". واستغرقت المباحثات لتطبيق فك الاشتباك طويلاً، وعندما تعثرت، نتيجة لمرارة المفاوضات الإسرائيليين، وعدم رغبة إسرائيل في التوصل لاتفاق صريح وواضح، اتخذت مصر قراراً بوقف مباحثات كم 101، اعتباراً من آخر اجتماع - الاجتماع السابع عشر - في 28 نوفمبر 1973. كان قد مرّ على وقف إطلاق النار الفعلي شهر كامل، وكان المحاصرون قد بقوا في الحصار 37 يوماً.

أصدر القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، الرئيس أنور السادات، يوم 13 ديسمبر 1973، أمراً بتعيين اللواء سعد مأمون - قائد الجيش الثاني الميداني مع بداية الحرب وحتى التطوير شرقاً يوم 14 أكتوبر 1973 - "قائداً لقوات تصفية الثغرة، غرب القناة".

كانت فكرة القيادة العامة المبدئية، تخصيص قوة مناسبة، وتكليفها بمهمة فتح الطريق عنوه، من خلال الجيش الإسرائيلي، والاتصال بالفرق المشاة المحاصرة شرق القناة. وحتى لا يختل التوازن الإستراتيجي مرة أخرى، أو ينشأ موقف أكثر تعقيداً، تغيرت الفكرة إلى تعيين قائد كفاء، وتوفير حجم مناسب من القوات (بعضها موجود بالفعل في حلقة احتواء الثغرة) لتنفيذ خطة شاملة، للقضاء على الثغرة وتصفيتها في الغرب، ويتخذ من ذلك وسيلة ردع، للضغط على المفاوضات الإسرائيلي، للوصول إلى حل سلمي، وإذا لم يتوصل إلى ذلك، يكون التنفيذ بالقتال هو الحل النهائي. من ذلك سميت القوات "بقوات تصفية الثغرة غرب القناة"، وأعطى لخطة العمليات التي ستوضع الاسم الرمزي "شامل".

أنشأ اللواء سعد مأمون، هيئة قيادة ميدانية، بالاستفادة من قيادة الجيش الثالث الميداني التي بقيت في الغرب، وزار القوات المخصصة له، واستعرض الخطط الموضوعه، ثم صاغ خطة شاملة، عرضها على القائد العام، يوم 18 ديسمبر 1973، وصدق عليها القائد الأعلى يوم 24 ديسمبر 1973، بحضور كل قادة الأفرع الرئيسية والهيئات بالقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، على أن تكون جاهزة للتنفيذ في نفس يوم التصديق عليها [20].

خصصت القيادة العامة، لتنفيذ خطة تصفية الثغرة في الغرب القوات التالية:

1. 2 فرقة مدرعة (الأرقام 4، 21) تضم 4 لواء مدرع، 2 لواء مشاة آلي، 12 كتيبة مدفعية.

2. 3 فرقة مشاة آلية (الأرقام 3، 6، 23) تضم 3 لواء مدرع، 6 لواء مشاة آلي، 18 كتيبة مدفعية.

3. وحدات مظلية، وصاعقة.

4. احتياطات تخصصية من احتياطات القيادة العامة (مضادة للدروع، مهندسين عسكريين، حرب كيمائية، حرب إلكترونية، عناصر إشارة، وحدات شرطة عسكرية، عناصر إدارية وفنية).

5. 2 مجموعة مدفعية رئاسة عامة كل منها بقوة لواء مدفعية متوسطة.

6. مجهود جوي للتمهيد قبل بدء التنفيذ، ثم لمساندة التنفيذ بعد ذلك (معاونة جوية).

7. تشارك القوات المحاصرة في الشرق، من مواقعها بالرماية المباشرة من السائر الترابي في الشرق، والقصف المدفعي، على القوات الإسرائيلية الموجودة في الغرب، وتثبيت القوات الإسرائيلية في الشرق.

على الجانب الآخر، كانت القوات الإسرائيلية في ثغرة الاختراق في الغرب مكونة من 3 مجموعة عمليات مدرعة تضم 7 لواء مدرع، ولواء مشاة آلي، ولواء مظلي. بالإضافة إلى وحدات المدفعية والدفاع الجوي والمهندسين العسكريين وعناصر الإسناد الإداري والفني.

ينتج عن ذلك تجميع من القوات المصرية، يتفوق عن نظيره الإسرائيلي بمقدار مرة ونصف تقريباً في الدبابات (مع تعادلها في عدد الألوية)، وثلاثة أضعاف كتائب المشاة الآلية والمظلية، وتعادل تقريباً في حجم المدفعية للطرفين. ومن دون إهمال التفوق الجوي الإسرائيلي، والذي تحيده الصواريخ المضادة للطائرات المصرية، فإن هذا الحجم من القوات المصرية غرب القناة، أصبح يحاصر قوات الثغرة الإسرائيلية.

حددت خطة "العملية شامل" مهاجمة الثغرة الإسرائيلية في الغرب من 5 اتجاهات:

1. الاتجاه الأول

ضربة من الجانب الأيمن لرأس كوبري الفرقة 16 (من الشرق) في اتجاه جنوب غرب، بهدف إغلاق ثغرة الاختراق من الشرق وتصفيتها.

2. الاتجاه الثاني

ضربة على محور أبو سلطان، في اتجاه الدفرسوار، لتصفية قاعدة الثغرة التي يركز عليها إمدادها من الشرق إلى الغرب (نطاق عمل مجموعة شارون).

3. الاتجاه الثالث

ضربة على محور طريق جنيفه، في اتجاه البحيرات المرة الصغرى، لتصفية القوات الموجودة من فايد وحتى منطقة الجنانين.

4. الاتجاه الرابع

ضربة على محور طريق السويس، طريق 12 (الضربة الرئيسية)، لتصفية القوات الموجودة من الشلوفة وحتى السويس، وفك حصار السويس.

5. الاتجاه الخامس

ضربة على المحور الساحلي الموازي لخليج السويس من الجنوب إلى الشمال، لتصفية القوات الموجودة جنوب السويس وفي الأدبية.

هذه الضربات، كانت، بنجاحها، تعزل القوات الإسرائيلية في الغرب، ثم تجزئتها حيث يتم تصفية كل جزء على حده بسهولة.

في 17 يناير 1974، مساءً، توصل الطرفان، بعد مباحثات شاقة ومضنية إلى اتفاقية للفصل بين القوات (فك الاشتباك)، يتم تحت إشراف الأمم المتحدة، ويبدأ تنفيذها اعتباراً من الساعة الثانية عشر ظهر يوم 25 يناير 1974، وبذلك جمدت "العملية شامل"، بعد انتهاء الفصل الأول بين القوات، يوم 5 مارس 1974. (أنظر شكل أوضاع قوات الجانبين)

[1]

أصدر مجلس الأمن قراره الرقم (43) في أول ابريل عام 1948، يدعو إلى هدنة بين الطائفتين العربية واليهودية في فلسطين (لم تكن إسرائيل قد أعلن عن قيامها كدولة بعد)، ولم تحترمه الطائفة اليهودية واستمرت في مهاجمة الأحياء العربية في كل مكان بفلسطين، لتصبح تقليداً مقدساً للجيش الإسرائيلي، في كل حروبه مع العرب فيما بعد. (القرار الرقم 46 في 17 ابريل 1948، يدعو إلى وقف العمليات العسكرية في فلسطين).

[2]

تكونت تلك القوة من 6 دبابات، و3 مركبات صواريخ مضادة للدروع فقط، وكان يقودها قائد الفرقة السادسة بنفسه ومعه رئيس عملياته.

[3]

كان معه رئيس أركانها، ومساعدته، ورئيس شعبة العمليات، وقائد الفرقة السادسة مشاة آلية، علاوة على باقي ضباط هيئة القيادة.

[4]

تم سحبهم من وحدات المشاة التي أنهت أعمال قتالها على الجبهة السورية.

[5]

استطاعت تلك القوات الاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والمعدات في مخازن الوحدات التي عبرت إلى الشرق، كما أسرت عدداً كبيراً من أفراد الاحتياط المستدعى في معسكرات تجميعهم الأمامية.

[6]

كان متبقي للوائي أدن المدرعين، 50 دبابة من أصل 180 دبابة عبرت للغرب، نتيجة للخسائر الشديدة التي لحقت بها من المقاومة التي تعرض لها، والكمائن المصرية التي قابلاها خلال تقدمهما.

[7]

كان هذا اللواء قد تعرض لخسائر كبيرة خلال تقدمه، ووصلت دباباته إلى 17 دبابة فقط من أصل 90 دبابة عبرت إلى الغرب.

[8]

هبطت طائرة كيسنجر في تل أبيب ظهر يوم 22 أكتوبر، وقابل رئيسة الوزراء الإسرائيلية، وأبلغها عرضاً، بأنه " سيتفهم الأمر لو أفلتت عدة ساعات قليلة من سريان وقف إطلاق النار، وأنه سيكون في الطائرة متجهاً إلى واشنطن عندما يحدث ذلك".

[9]

كانت سلطات السويس ترحلهم قدر المستطاع كلما وجدت وسيلة لذلك، إلى القاهرة، لتخفف الضغط على مواد الاعاشة المتوفرة لديها.

[10]

كانت سرية الصواريخ المضادة للدروع قد نفذت ذخيرتها من الصواريخ ولم يبق سوى القاذفات الفردية R.P.G. . 7

[11]

شملت القاذف الفردي 7 - R.P.G. ، وقنابل يدوية مضادة للدروع، وألغام، وزجاجات المولوتوف.

[12]

اعترف الإسرائيليون، في كتبهم عن حرب أكتوبر 73 (يسمونها حرب الغفران نسبة لعيدهم الذي وافق أول أيام الحرب) أن قادة الدبابات الأربعة وعشرون، قتل منهم أو أصيب عشرون قائداً.

[13]

استطاع هذا الموقع - وقد دعم فيما بعد بعناصر أخرى - صد محاولة لقوات الجنرال ماجن للتوسع غرباً يوم 24 أكتوبر 1973، كما أتخذ قائد الفرقة قاعدة لدفع دوريات للإغارة أو نصب الكمائن للارتال الإسرائيلية شرق خط وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر.

[14]

يتجه هذا الوادي من جنوب طريق القاهرة/ السويس، جنوب شرق إلى مصب وادي بدع، المتصل بخليج السويس، وهي منطقة صالحة لأعمال الإبرار البحري وتتسع لحجم كبير من القوات.

[15]

استطاعت هذه الكمائن، إزعاج القوات الإسرائيلية، بما تدمره من مركبات بالإضافة إلى حالة الذعر التي سادت بين القوات الإسرائيلية من التحرك ليلاً على الطرق العسكرية.

[16]

من وحدات احتياطي القيادة العامة، ووضع تحت قيادة الفرقة 21 مدرعة لبناء خط دفاعي في مواجهة القوات الإسرائيلية، لاحتوائها.

[17]

كانت وحدات الدبابات مسلحة بدبابات سوفيتية من نوع ت 55 " 55 - T "، وإستعوضت بدبابات سوفيتية من نوع ت 62 " 62 - T " الأحدث، كما إستعوضت وحدات المشاة الآلية، مركبات نقل الجند المدرعة من نوع B.K ، بمركبات قتال مدرعة للمشاة، من نوع B.M.P.2 الأقوى تسليحاً، حيث لها برج مسلح بمدفع أملس عيار 73 مم ورشاش موازي له عيار 7.62 مم ومركب على ماسورة المدفع قاذف للصواريخ المضادة للدروع فردي من نوع مالوتكا.

[18]

سماها البعض، حرب الاستنزاف الثانية.

[19]

يمثل الجيش الإسرائيلي، في حالة التعبية الكاملة، حوالي 22% من القوى البشرية للدولة، وهي أعلى نسبة في العالم، إذ أن النسبة المعتادة وقت السلم لا تزيد عن 2.5%، وفي وقت الحرب تصل إلى 8%.

[20]

كان قد عقد مؤتمر في جنيف من ممثلي مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ورفضت سورية حضوره، يوم 21 ديسمبر 1973، وقرر تكوين مجموعة عمل عسكرية لمناقشة فك الاشتباك، وبدأت المجموعة العسكرية في مباحثاتها يوم 26 ديسمبر 1973. المبحث الحادي عشر

مباحثات كم 101، واتفاقيتي الفصل بين القوات

أولاً: مباحثات الكيلو 101

كان إيقاف إطلاق النار يوم 28 أكتوبر 1973، نتيجة تصاعد المواجهة بين الدولتين العظميين، وتهديد كل منهما بالتدخل في الشرق الأوسط عسكرياً، فقد هدد الاتحاد السوفيتي بإرسال قواته إلى مصر لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الثلاث، وشفع تهديده برفع درجات الاستعداد لقواته المنقولة جواً. وقدر الخبراء الأمريكيون، أن الاتحاد السوفيتي لديه الإمكانيات والقدرة على نقل 5 آلاف جندي بمعداتهم يومياً. وعلى الفور، هدد الرئيس الأمريكي، بالتدخل عسكرياً ضد الاتحاد السوفيتي، وأتبع ذلك التهديد، بتحريك الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، ليقترّب من مسرح الأحداث، ودعمه بعدة حاملات طائرات وسفن سطح أخرى، كما رفع درجة استعداد القواعد الأمريكية في كل أنحاء العالم للدرجة القصوى، وأُنذرت الفرقة 82 المحمولة جواً للتحرك الفوري. وأصبح العالم على حافة مواجهة نووية، بسبب عدم تنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، واستمرارها في أعمالها القتالية، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها.

كانت الاتصالات بين مصر، والولايات المتحدة الأمريكية مستمرة على المستوى السياسي، الغير رسمي [1]

، طيلة يومي 25، 26 أكتوبر، للتوصل إلى اتفاق بإمداد قوات الجيش الثالث في الشرق بالمواد الطبية اللازمة. وقد أصّر الرئيس المصري، على استخدام لهجة متشددة نسبياً، عندما طلب مستشاره للأمن الوطني، أن ينقل عن لسانه إلى المستشار الأمريكي كيسنجر، "أن استمرار الوضع، سيؤثر على الزيارة المرتقبة لكيسنجر إلى القاهرة، وقد تضطر مصر لاتخاذ إجراءات أخرى لفتح طريق الإمداد للجيش الثالث". كذلك كان وزير خارجية مصر يدعو إلى اجتماع لمجلس الأمن، وأن مصر ستكون مضطرة لعمل فردي".

كان كيسنجر قد أرسل، إلى الرئيس السادات يوم 26 أكتوبر، يخطر أنه أخطر إسرائيل بمقترحين، الأول، لدعوة مراقبين دوليين للتوجه فوراً للمنطقة ومراقبة وقف إطلاق النار، والثاني، السماح بمرور رتل واحد باحتياجات غير عسكرية لمدينة السويس، وقوات الجيش الثالث، في الشرق. وأثناء انعقاد مجلس الأمن، بناء على طلب مصر، فجر يوم 27 أكتوبر، أرسل كيسنجر، رسالة جديدة، يخطر فيها مستشار الرئيس للأمن الوطني، بموافقة إسرائيل على إجراء محادثات مباشرة مع مصر لحل مشكلتي وقف إطلاق النار، وإمداد المحاصرين، على أن تحدد مصر المكان والموعِد وممثلها في المباحثات. وبعد مشاورات أخطر كيسنجر باقتراح مصر مساء يوم 27 أكتوبر كموعِد للقاء، وأن يتم عند علامة كم 101 طريق القاهرة - السويس، تحت إشراف الأمم المتحدة، والسماح لرتل واحد بالمرور بإمدادات غير عسكرية إلى الجيش الثالث، تحت إشراف الأمم المتحدة كذلك، وتعيين اللواء محمد عبدالغني الجمسي ممثلاً لمصر. وقد وافقت إسرائيل بعد ظهر اليوم نفسه على المقترحات المصرية.

بناء على مقترحات الجمسي، عند إخطاره بالمهمة التي كلف بها، تشكل وفد برئاسته، وعضوية العميد فؤاد هويدي من الاستخبارات العسكرية، والمستشار عمر سري من وزارة الخارجية (بصفته مستشاراً فقط) [2].

وقد تم الاجتماع الأول، متأخراً عدة ساعات، لمشاكل في التبليغ بين الطرفين، عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يختلف توقيتها عن توقيت المنطقة [3].

كان ممثل إسرائيل، الجنرال أهارون ياريف [4]

، كما أرسل قائد قوات الطوارئ الدولية، مندوباً عنه ليشرف على المباحثات. وقد حدد ممثل مصر الهدف من الاجتماع، بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 338، 339 لذلك فإن النقاط المطلوب الاتفاق عليها هي:

1. الفصل بين القوات، حتى تتمكن قوات الطوارئ الدولية من العمل بكفاءة لتثبيت وقف إطلاق النار.

2. إمداد مدينة السويس، وقوات الجيش الثالث بإمدادات غير عسكرية، وقد تم الاتفاق على هذه النقطة على المستوى السياسي.

حاول ممثل إسرائيل التسوية، بالتحدث عن السلام، والعلاقة بين إسرائيل والعرب، والموقف العسكري، وغيرها من الموضوعات البعيدة عن النقطة الأساسية (تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 338، 339)، لذلك طالبه ممثل مصر بالالتزام بالموضوعات التي من أجلها تم الاجتماع، ورد ممثل إسرائيل بموضوعات متشعبة عن إجراءات تثبيت وقف إطلاق النار من وجهة نظر إسرائيل، وكيف يتم تخفيف التوتر على الجبهة، وتبادل الأسرى، وبقاء قوات إسرائيلية على طريق القاهرة / السويس [5].

تكررت الاجتماعات بين الجانبين المصري والإسرائيلي، ونوقشت عدة موضوعات تمثل نقاط الخلاف بين الطرفين، وهي:

1. عناصر تثبيت وقف إطلاق النار.
 2. عودة القوات الإسرائيلية لخطوط وقف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر.
 3. أسرى الحرب.
 4. الإمدادات المطلوبة لمدينة السويس والقوات المحاصرة شرقاً.
 5. أسلوب عمل قوات الطوارئ الدولية.
- أخذ، الرئيس المصري، السادات، قراراً بإرسال، القائم بأعمال وزير الخارجية، إسماعيل فهمي، إلى واشنطن، كمبعوث خاص للرئيس الأمريكي نيكسون [6]
- ، وقد بحث إسماعيل فهمي مع الرئيس الأمريكي عدة نقاط، تمثل، وجهة نظر الخارجية المصرية، وهي:

1. انسحاب إسرائيل إلى خطوط 22 أكتوبر.
2. إطلاق سراح كل أسرى الحرب.
3. انسحاب إسرائيل إلى خطوط، تحدد فيما بعد، داخل سيناء، شرق الممرات.
4. تبقى القوات المصرية في مواقعها شرق القناة.
5. تنتشر قوات الطوارئ الدولية بين الطرفين.
6. ترفع مصر الحصار عن مضيق باب المندب، بالبحر الأحمر.
7. تقوم مصر بتطهير قناة السويس من العوائق.
8. خلال فترة يتم الاتفاق عليها، تنسحب إسرائيل من كل سيناء، إلى الحدود الدولية.
9. تنتهي حالة الحرب.

كانت وجهة نظر الخارجية، في شكل مشروع ذو خطوات متتالية، يجب تنفيذ كل خطوة بعد أن تنفذ التي تسبقها. وكان انطباع الوزير المصري، أن الأمريكيون قد تغيروا وأنهم

ينظرون الآن إلى مصر، على أنها دولة ذات دور حيوي للسلام في المنطقة. وقد وافق الرئيس الأمريكي على طلب الوزير المصري، بأن تضمن الولايات المتحدة، ألا تبدأ القوات الإسرائيلية، غرب القناة، أي أعمال عسكرية.

استؤنفت مباحثات كم 101، في جلسات متتابعة، على مراحل ثلاث، الأولى تمت كلها في كم 101 على طريق القاهرة السويس، وانتهت باتفاقية النقاط الست، والثانية تمت بين القاهرة وجنيف، ولم تصل لشيء، والثالثة، تمت بين أسوان والقدس، وانتهت باتفاق فك الاشتباك.

ثانياً: المرحلة الأولى للمباحثات

تمت المباحثات، في هذه المرحلة، كلها في مصر، في منطقة كم 101، على طريق القاهرة - السويس، في الفترة من 28 أكتوبر، إلى 11 نوفمبر 1973. تم خلال جلسات المباحثات السبع، تحقيق عدة نقاط، مما طرحها الطرفين وهي:

1. تثبيت وقف إطلاق النار، حيث انتشرت نقاط المراقبة، لقوات الطوارئ الدولية، على خطوط وقف إطلاق النار، بين الطرفين، واستطاعت احتواء الاشتباكات الحادثة بينهما.

2. تبادل الطرفان الأسرى والجرحى، تحت إشراف الأمم المتحدة، والصليب الأحمر.

3. استمر إمداد مدينة السويس، والقوات الموجودة بالشرق من الجيش الثالث، بالإمدادات الغير عسكرية، كما تم إخلاء الجرحى، وتغير الحاكم العسكري لمدينة السويس، بأخر، أرسلته القيادة العامة، وقد باشر إعادة تنظيم الدفاع عن المدينة، وتدريب المتطوعين تدريباً راقياً، وتنظيمهم في وحدات للدفاع الشعبي.

كانت النقطة الأساسية، للمباحثات، هي فك الاشتباك بين الطرفين بالفصل بين قواتهما، لاختلاف وجهة نظر كل طرف. كان المصريون يرون ضرورة عودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط 22 أكتوبر، مما يحل مشاكل إمداد السويس والقوات المحاصرة في الشرق كذلك، بينما كانت إسرائيل ترى ضرورة تبادل الأسرى والجرحى، لأنها تشكل ضغطاً داخلياً على الحكومة [7].

كانت الحكومة الإسرائيلية تراوغ، عن طريق مفاوضاتها، في تنفيذ الانسحاب إلى خطوط 22 أكتوبر، وكانت تطرح الاقتراح تلو الآخر، دون أن يكون هناك جدية لتنفيذ هذه المقترحات أصلاً، لذلك جاءت المقترحات غير مطابقة للواقع، ويصعب حتى مناقشتها.

على الجانب الآخر، ربط المفاوضات المصري، عملية تبادل الأسرى والجرحى، بما يحرز من نجاح في عملية فك الاشتباك بين القوات والعودة إلى خطوط 22 أكتوبر. وقد وصلت المباحثات إلى درجة الجمود، فلم يعد هناك ما يقال، بعد أن تمسكت إسرائيل، بعدم مناقشة الانسحاب، إلا بعد أن يتم تبادل الأسرى.

فجأة، وصل الدكتور كيسنجر، إلى القاهرة، يوم 6 نوفمبر 1973، وأجرى مباحثات مع الرئيس السادات، ووضع مشروع اتفاق من 6 نقاط، وافقت عليها مصر وإسرائيل.

ثالثاً: اتفاقية النقاط الست

نصت الاتفاقية، التي وقعت بين مصر، وإسرائيل، يوم 11 نوفمبر 1973، وتحت إشراف الأمم المتحدة على الآتي:

1. يتعين على مصر وإسرائيل، أن تلتزما بدقة، بوقف إطلاق النار، الذي دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

2. تبدأ المحادثات فوراً، بين البلدين، بهدف، تسوية مسألة العودة إلى خطوط 22 أكتوبر، ضمن خطة لاتفاق "لفك الاشتباك"، وفصل القوات، تحت إشراف الأمم المتحدة.

3. يتعين أن تحصل مدينة السويس، على إمدادات يومية، من طعام وماء وأدوية، ونقل الجرحى منها.

4. لا تفرض أي عوائق، تمنع نقل إمدادات غير عسكرية، إلى الضفة الشرقية للقناة.

5. تحل مراكز تفتيش، تابعة للأمم المتحدة، محل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة - السويس. وفي نهاية الطريق من جانب السويس، يمكن للضباط الإسرائيليين، أن يشتركوا، مع مسؤولي الأمم المتحدة، في التحري عن طبيعة الإمدادات، غير العسكرية.

6. بمجرد إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة، على طريق القاهرة - السويس، يبدأ تبادل أسرى الحرب بمن فيهم الجرحى.

أوضح، فيما بعد، وزير الخارجية المصري، أن هذه النقاط، تمت مناقشتها مع نيكسون، وكانت مشروع مقدم له من كيسنجر، وأن الرئيس السادات، قد وافق على تبادل الأسرى، بعد إقامة نقاط التفتيش، وهو ما كان يعترض عليه وزير الخارجية، ووزير الحربية، والمفاوضون المصريون كذلك. وكانوا يربطون تبادل الأسرى، بالنقطة الثانية في الاتفاقية وهي العودة إلى خطوط يوم 22 أكتوبر.

بدأ على الفور، في اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية، سلسلة اجتماعات لتنفيذ ما جاء بها، وقد وضعت جداول زمنية للتنفيذ، شمل 5 نقاط من الستة، حيث بقيت، كما هو متوقع، النقطة الثانية، الخاصة بالعودة إلى خطوط 22 أكتوبر، من دون حل، وفقد المفاوض العسكري المصري، ورقة ضغط قوية، كانت لمصلحته، وهي الأسرى.

رابعاً: المرحلة الثانية للمباحثات

جرت مباحثات هذه المرحلة، في الفترة من 13 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 1973، للاتفاق على أسلوب تنفيذ النقطة الثانية في الاتفاق الأول، وقد جرى جزء من المباحثات في مصر، وأخرى في جنيف، في إطار مؤتمر السلام، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة الأوروبي. وقد أثير أثناء المباحثات عدة موضوعات فرعية، أتفق على حلول لمعظمها، بينما ظلت النقطة الأساسية، دون اتفاق.

كان قد أتفق على تشكيل لجنة عسكرية من الطرفين لبحث الموضوعات التي تعثر الاتفاق عليها في مباحثات كم 101، في إطار مؤتمر السلام، في جنيف. وقد تعين اللواء طه المجدوب، رئيساً للجانب المصري، ورأس الجانب الإسرائيلي الجنرال مردخاي جور ورأس وفد الأمم المتحدة الجنرال سيلاسفيو، وعقدت اجتماعات ستة من 26 ديسمبر 1973، إلى 9 يناير 1974. ولم تحقق المباحثات في جنيف أي تقدم. وللمرة الثانية، يظهر كيسنجر فجأة، بوصولته القاهرة يوم 13 ديسمبر 1973، ليعلن أن موضوع فك الاشتباك سيكون في جدول أعمال مؤتمر جنيف، وقد تم ذلك فعلاً، ولكن اللجان العسكرية، لم تتوصل إلى نتيجة، ولم يتم أي اتفاق.

خامساً: المرحلة الثالثة للمباحثات

انتقلت المباحثات، في هذه المرحلة، إلى أسوان، حيث كان الرئيس المصري، يقيم لفترة، والقدس أحياناً، حيث كان كيسنجر يقوم بزيارات مكوكية بين المدينتين، فقد كانت المباحثات تتم في شكل مقترحات يقدمها كيسنجر للطرفين، خلال رحلاته المكوكية، ويبحثها كل طرف على حده، ليرد عليها في زيارة تالية.

لم تستغرق المرحلة أكثر من أسبوع واحد (سبعة أيام)، فقد وصل كيسنجر إلى أسوان يوم 11 يناير 1974، وتوصل إلى اقتراح وافق عليه الطرفان، ثم وقعت اتفاقية لفك الاشتباك

والفصل بين القوات يوم 18 يناير 1974، في منطقة المباحثات الأولى، عند كم 101 طريق القاهرة - السويس.
وقع عن مصر رئيس الأركان المصري، الفريق محمد عبدالغني
الجمسي

[8]

، وعن إسرائيل، رئيس أركانها الجنرال دافيد إلبعزر، وتم تبادل وثائق التنفيذ يوم 24 يناير 1974، حيث بدء في تنفيذ الاتفاق من اليوم التالي. وانتهت آخر الخطوات فيه يوم 5 مارس 1974.

سادساً: أوضاع القوات، طبقاً لاتفاق فك الاشتباك (أنظر خريطة خطوط فك الاشتباك الأول)

بعد أن نفذت قوات الطرفين، مصر وإسرائيل، ما تم الاتفاق عليه في اتفاق الفصل بينهما، أصبحت أوضاع القوات كالآتي:

1. القوات المصرية، شرق القناة، على شريحة من الأرض من الضفة الشرقية للقناة، حتى الخطوط التي وصلت إليها في الحرب (6 - 22 أكتوبر 1973). وسميت هذه المنطقة بالمنطقة "أ"، والمنطقة "ب".

2. القوات الإسرائيلية، انسحبت من غرب القناة، وتحتل شريحة أرض، في سيناء، من غرب الممرات (متلا - الجدي)، ويرمز للخط الأمامي لها بالخط "ب - ب"، والمنطقة "ب" بينما يرمز لخط المضائق بالرمز "ج - ج".

3. تعمل قوات الطوارئ الدولية، في المنطقة العازلة بين الخط الأمامي للقوات المصرية (أ - أ) والخط الأمامي للقوات الإسرائيلية (ب - ب).

4. يسمح للقوات الجوية للطرفين، بالعمل على الخط الأمامي لكل منهما، من دون تدخل من الجانب الآخر.

حددت القيود، التي يجب أن يلتزم بها قوات الطرفين، التي تعمل في المناطق محدودة القوات والتسليح (أ، ب)، وهي التي وافق عليها كل منهما، بما لا يزيد عن 7000 مقاتل، ينظمون في 8 كتائب، 30 دبابة، وعدد محدود من المدافع [9].

كما نص على عدم إقامة قواعد صواريخ للدفاع الجوي، منطقة 30 كم من الخط الأمامي المصري (أ - أ)، وإلى الشرق من الخط الأمامي الإسرائيلي (ب - ب). واتفق على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، بطلعات استطلاع جوي منتظمة، للإشراف على التزام الطرفين، بنصوص الاتفاق، وتبلغ نتائج الطلعات للطرفين.

سابعاً: اتفاقية فض الاشتباك الثانية (أنظر شكل خطوط فك الاشتباك الثاني)

جرت العديد من الاتصالات بين مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، في مستويات مختلفة، واتفق على أن يستأنف كيسنجر، جولة جديدة، للتوصل إلى اتفاق جديد، لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل، على غرار الجولات المكوكية السابقة. وكانت مصر قد حددت في هذه المرة مطالبها، بضرورة سحب إسرائيل قواتها إلى خط جديد بين العريش شمالاً، ورأس محمد جنوباً، وعودة حقول النفط المصرية، على الساحل الشرقي لخليج السويس في رأس سدر، وأبو رديس، وبلاعيم، للإدارة المصرية.

طالبت إسرائيل، بإنهاء حالة الحرب، ورفضت مصر المطلب الإسرائيلي، إذ أن حالة الحرب لا تنتهي إلا في إطار حل شامل لكل المشكلات التي نتجت عن الصراع العربي الإسرائيلي،

وتمسكت إسرائيل بمطلبها، كما أعلنت أنها لا تنوي الانسحاب كلياً من منطقة الممرات الإستراتيجية في سيناء، وقد تنسحب جزئياً منها - حتى منتصف الممرات فقط.

أبلغت مصر، كيسنجر، بأن لا التزام سياسي عليها مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من الممرات حتى الخط الذي حددته مصر، وفي حالة عدم موافقة إسرائيل على مقترحات مصر، فإن على كيسنجر إنهاء مهمته التي كانت قد بدأت في مارس 1975. وقد عاد كيسنجر، إلى واشنطن، من دون التوصل إلى اتفاق، بعد الرد الإسرائيلي على مقترحات مصر.

أول يونيو 1975، التقى الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، مع الرئيس المصري أنور السادات في النمسا. وبحثاً معاً معوقات المباحثات، واتفقا على إرسال فريق عسكري أمريكي، إلى منطقة الممرات في سيناء، لإجراء مسح لها وإقامة نظام مراقبة وإنذار إلكتروني. وعلى أثر ذلك، واصل كيسنجر جولاته في آخر أغسطس 1975، بين القاهرة، وتل أبيب، ونجح للتوصل إلى مشروع نهائي، لاتفاق جديد لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل.

على الرغم من أن إسرائيل، كانت تحاول، إعطاء الاتفاق طابعاً سياسياً، لذلك طالبت بتوقيعه من سياسيين من الطرفين، وهو ما رفضته مصر، وتجنبته طوال المراحل السابقة كذلك، فلا يوجد علاقة سياسية مع إسرائيل بعد. وتم التوقيع في البلدين، بالأحرف الأولى على الاتفاق، بواسطة رؤساء أركان الدولتين.

البنود الرئيسية في الاتفاق

1. التعهد بعدم استخدام القوة في حل الخلافات، والامتناع عن أي أعمال عسكرية.
2. انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط شرق الممرات (60 كم من القناة).
3. تتقدم القوات المصرية إلى خط غرب الممرات مباشرة.
4. تنشأ منطقة عازلة (في الممرات)، تفصل بين الجانبين، وتشغلها قوات الطوارئ الدولية.
5. السماح بمرور السفن المتجه إلى إسرائيل في قناة السويس، طالما كانت شحناتها غير عسكرية.
6. تعتبر الاتفاقية، خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم. كما أنها ليست اتفاقية سلام نهائية.
7. تم الاتفاق على إنشاء محطة إنذار مبكر، إستراتيجية، لكل طرف على جانبي المنطقة العازلة في مضيق الجدي، للمراقبة والإنذار. ونظام الإنذار التكتيكي المبكر، في منطقة الممرات، بواسطة عناصر مدنية، أمريكية، للإشراف على مضيقي متلا والجدي، داخل المنطقة العازلة.
8. يتضمن هذا النظام، 3 محطات مراقبة إلكترونية، تكون مهمتها، كشف أي تحركات للقوات المسلحة للطرفين، قد تخترق أو تدخل أي من الممرين بقواتها، وإبلاغ ذلك للأطراف المعنية.

[1]

كانت بين مستشار الرئيس المصري للأمن الوطني محمد حافظ إسماعيل، ونظيره الأمريكي، والذي كان قد تولى مسؤولية وزارة الخارجية كذلك، هنري كيسنجر، نيابة عن الرؤساء.

[2]

انضم لهم فيما بعد اللواء طه المجذوب، من هيئة العمليات.

[3]

بدأ الاجتماع الأول، الساعة الواحدة والنصف صباح يوم 28 أكتوبر، واستمر لمدة ثلاث ساعات، داخل المنطقة التي تحت سيطرة القوات الإسرائيلية.

[4]

كان يعمل مديراً للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية قبل حرب يونيو 1967، وقام بأعمال ناجحة، وقد انتهت مدة خدمته، ثم استدعي أثناء حرب أكتوبر 1973، ليعمل مساعداً لرئيس الأركان للمهام الخاصة، وهو وثيق الصلة برئيسة الوزراء، جولدا مائير، وله دراية تامة بالموقف السياسي العربي / الإسرائيلي. وكان الجمسي يعلم كل شئ عنه.

[5]

لم يكن هناك صعوبة في تنفيذ، ما تم الاتفاق عليه سياسياً، بإرسال رتل واحد بإمدادات غير عسكرية إلى السويس، وقوات الجيش الثالث في الشرق، وتم تنفيذ ما أتفق عليه من إجراءات في اليوم التالي، 29 أكتوبر 1973.

[6]

تعيين وزيراً للخارجية أثناء وجوده في واشنطن.

[7]

طبقاً للمعتقدات الدينية لليهود، في إسرائيل، يجب أن تدفن الجثث في أرض إسرائيل، وكان يترتب على عدم دفنها في الأرض الموعودة مشاكل دينية للميت، ومشاكل مدنية اجتماعية لأسرته.

[8]

عين بدلاً من الفريق سعد الدين الشاذلي الذي أقيل يوم 12 ديسمبر 1973، عقب خلاف حاد بينه وبين الرئيس السادات، ووزير الحربية أحمد إسماعيل علي كذلك.

[9]

حددت أنواعها وأعيرتها كذلك.
المبحث الثاني عشر

نتائج الحرب سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً

أحدثت الحرب، تغييرات عميقة في كثير من المجالات، على الصعيد المحلي لدول الحرب، والإقليمي للمنطقة العربية. كما كان لها انعكاسات على العلاقات الدولية بين دول المنطقة، والعالم الخارجي، خاصة الدول العظمى والكبرى.

أولاً: النتائج السياسية للحرب

كانت البداية موفقة، سياسياً، حيث استطاعت الدبلوماسية المصرية حصار النفوذ السياسي الإسرائيلي، وفرضت نطاق من العزلة على العلاقات الخارجية لإسرائيل، خاصة في الميدان الأفريقي.

كان الهدف الرئيسي، من أعمال القتال، كما حددتها القيادة السياسية المصرية منذ البداية، كسر جمود الموقف، الذي أحدثته سياسة الوفاق بين القطبين العالميين. وقد نجحت نتائج الحرب، في تحريك قضايا المنطقة، والاتجاه بها نحو الحل السلمي، رغم البداية العسكرية لها. وقد وضح ذلك منذ اللحظات الأولى لبدء القتال، إذ قرر مجلس الأمن، في قراره الرقم 338، يوم 22 أكتوبر 1973، البدء فوراً في التفاوض بين الأطراف المتقاتلة. وإن كان لم يتيسر ذلك في الحال، لتعنت الجانب الإسرائيلي وتسويفه المستمر، في تنفيذ القرار (والذي كان يقضي بوقف إطلاق النار خلال 12 ساعة)، إلا أن إجراءات التنفيذ، كان تصر، في كل خطوة، على التباحث بين الطرفين، وقد ساعد

ذلك، إلى التوصل لنتائج إيجابية من اتفاقيات، وكانت مثلاً يحثى به من دول أخرى، للوصول إلى اتفاق مع إسرائيل، للمشاكل المعلقة معها.

كان من أهم النتائج، سياسياً، وضوح تأثير التضامن السياسي العربي، فقد كان لقرارات مؤتمر قمة الخرطوم، عقب الحرب السابقة (1967)، أثراً معنوية، ومادية مؤثرة، لصمود دول المواجهة التي تأثرت بنتائج تلك الحرب (1967)، وتمكنها من الإعداد لمعركة تالية (1973). وقد انعكس التضامن السياسي، إلى المجال الاقتصادي والعسكري، بدرجات متفاوتة، وضحت كذلك فيما قدمته الدول العربية، من دعم للمعركة، في ذلك المجالين، والذي كان أبرزهما، استخدام النفط العربي كسلاح في تلك الحرب، ودعم القوات المسلحة للدول العربية المشتركة في الحرب (مصر وسورية)، بقوات وأسلحة، من دول عربية أخرى.

كان العمل السياسي، الذي تم أثناء القتال (اتفاقيات فك الاشتباك)، ذو هيئة عسكرية بحتة، حرصت عليها مصر - إذ تمت المباحثات بأطراف عسكريين، بما في ذلك ممثل الأمم المتحدة - وكان العمل السياسي العسكري يبحث التعقيدات في الموقف العسكري، وقد توصل لحلول إيجابية نسبياً، أدت إلى انفراج مرحلي في الموقف، العسكري، مما ساعد على توقف قتال حقيقي بين الطرفين. وقد مهد ذلك إلى التطلع إلى السلام الدائم في المنطقة، والذي بتحقيقه، "كسلام شامل وعادل"، تكون حرب أكتوبر 1973، قد حققت المطالب العربية منذ 1948، وبدون ذلك السلام، فإن حرب أكتوبر 1973، تكون مبتورة النهاية، محلية النتائج.

أثمرت نتائج حرب أكتوبر 1973 العسكرية، عن إعادة العلاقات بين مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، والتي قطعت في أعقاب حرب يونيو 1967، وإن استمرت في شكل تشاور، من خلال القوات الغير رسمية، بهدف تطبيق القرار الرقم 242. كذلك فإن مقدمات الحرب 1973، أدت إلى متغيرات في نفوذ قطبي العالم، إذ فقد الاتحاد السوفيتي وضعه المميز في مصر، عقب قرار الرئيس السادات، بإنهاء عمل المستشارين السوفيت، بالقوات المسلحة المصرية، وزيادة النفوذ الأمريكي بها.

كان للموقف السياسي الداخلي الأمريكي، أثره على السياسة الخارجية لها. فقد كان الرئيس الأمريكي نيكسون، يحاول معالجة آثار أزمة تورطه في فضيحة انتخابية، وكان نائبه يعاني من أزمة فضيحة مالية

[1].

وننتج عن ذلك، أن أصبح مستشار الرئيس الأمريكي للأمن الوطني، هنري كيسنجر

[2]

، المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، إلى درجة تجميد فاعلية وزير الخارجية (وليام روجرز)، وإملاء كل ما هو لمصلحة إسرائيل، على الساحة السياسية، ثم الإطاحة بوزير الخارجية، ليتولى كيسنجر هذه المهمة كذلك، وتصبح مصلحة إسرائيل، هي الشغل الشاغل للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد ابتدع كيسنجر، سياسة الخطوة خطوة، وأسلوب الزيارات المكوكية بين طرفي النزاع.

ثانياً: النتائج الاقتصادية للحرب

أدت النتائج الإيجابية العسكرية للحرب، إلى تغيير في المناخ السياسي بالمنطقة، بما تبعها من اتفاقيات ومبادرات لإحلال السلام الدائم في المنطقة، وقد ساعد ذلك على انتعاش الاستثمار الخارجي، واتجاه رؤوس الأموال الأجنبية، والعربية، للاستثمار في مصر، وهو ما غير الواقع الاقتصادي المصري، والذي كان على حافة الإفلاس، إلى انتعاش، ونمو اقتصادي نسبي. وقد غير ذلك في اتجاهات العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية، والتي تبعت التغيير في اتجاهات العلاقات السياسية، بزيادة الاعتماد على الدول الغربية اقتصادياً وتجارياً، وتقليل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الكتلة الشرقية، التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي.

كانت أولى النتائج الاقتصادية عربياً، هو التضامن العربي الاقتصادي، والذي لم يشهد من قبل، تأثيراً فعالاً للقدرات الاقتصادية العربية، في الأحداث الإقليمية والعالمية، كما شهدته تلك الحرب. وكانت البداية قرارات مؤتمر قمة الخرطوم، الذي دعمت فيه دول النفط العربية (المملكة العربية السعودية، والكويت، وليبيا) دول المواجهة، مالياً، ليتمكنها الصمود وتخطي نتائج الحرب السابقة (يونيه 1967) استعداداً لجولة جديدة من الصراع مع إسرائيل [3].

غيرت حرب أكتوبر من توجهات الاقتصاد العربي، نحو الكتلة الشرقية، ليتحول إلى الكتلة الغربية، شأنها في ذلك، شأن السياسة المصرية، وقد أدى ذلك إلى تغيير في النظام الاقتصادي المصري ككل، فابتعد عن النظام الشمولي، والمركزية في التخطيط والإدارة للشؤون الاقتصادية، الذي يفرضها النظام الشمولي، إلى الانفتاح الاقتصادي، وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل الاقتصاد المصري، وإن كان لم يحقق كل النتائج المرجوة منه (لاختلاف المفهوم، والنهج الذي سار عليه الانفتاح، حيث تحول إلى انفتاح استيرادي، أضعف من مشاركة القطاع الخاص الوطني في الإنتاج الصناعي).

أوضحت النتائج الاقتصادية للحرب، القيمة الاقتصادية الحقيقية، للاقتصاد العربي، والإمكانات العربية الاقتصادية الغير نفطية كذلك، وهو ما أدى إلى زيادة محسوسة، في حجم التبادل التجاري البيئي للدول العربية، والاتجاه إلى زيادة فاعلية التكامل الاقتصادي العربي [4].

على الصعيد الدولي، غيرت حرب أكتوبر، من بعض المفاهيم الاقتصادية العالمية، فقد كان الاعتقاد السائد، أن مستويات النشاط الاقتصادي المنخفضة، يتولد عنها معدلات أرباح منخفضة، وهي بدورها ستخفض من معدلات الاستثمار والإنتاجية، وينتج عن ذلك معدلات تضخم منخفضة.

مع بداية عام 74 (بعد حرب أكتوبر 73 مباشرة)، كانت معدلات البطالة آخذة في الارتفاع، متزامنة مع معدلات تضخم آخذة في الزيادة السريعة، مع انخفاض حاد في معدلات النمو الإنتاجي [5].

ولم يفلح التعامل مع تلك الأزمات المتناقضة، بالآليات الاقتصادية التي ابتكرت التيار الفكري الاقتصادي، المعروف "بالتيار الكينزي"، (عن طريق آليات رفع الطلب الفعال)، وأدى الأمر إلى ظهور تيار فكري اقتصادي جديد (التيار النقدي)، والذي عرض آليات جديدة عن طريق اقتصاديات العرض [6].

من وجهة أخرى، كان الاقتصاد الدولي، يشهد عدة تطورات، تزامنت مع الأحداث الاقتصادية للحرب، فزادت من آثار الأزمة الاقتصادية التي كان يمر بها الاقتصاد الغربي، والأمريكي، في هذه الحقبة (السبعينات من القرن العشرين). فقد تراجعت القوة الاقتصادية الأمريكية (قياساً على الدول المتقدمة اقتصادياً الأخرى)، وزاد العجز الأمريكي في الميزان لزيادة وارداتها، عن صادراتها. ومع زيادة القدرة الإنتاجية التي وفرها التطور التقني للإنتاج الصناعي الياباني، اهتزت مكانة الولايات المتحدة، كزعيم للعالم العربي اقتصادياً وتقنياً. وزاد ذلك من آثار الأزمة الاقتصادية. أدت الإيرادات الاقتصادية، العربية، والتي عرفت بسلاح النفط، بداية من 16 أكتوبر 1973، تضاعف لآثار الأزمة الاقتصادية على العالم الغربي، إذ نتج عنها توزيع متكافئ للأمة تقريباً لآثار الأزمة على دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

أدى ذلك إلى تأثر كل الدول الغربية بالأزمة ونتاجها المتضاعفة، في وقت واحد، وهو ما قلل من المرونة المتاحة، التي يمكن التنقل خلالها، لتفادي الضرر المتوقع من الأزمة)

[7]. وقد أسفرت أزمة السبعينات عن تدهور لقيمة العملة الأمريكية - الدولار الأمريكي - أدى إلى تعميق الآثار الناتجة، إذ كان الاقتصاد العالمي يعتمد على قوة تلك العملة، كاحتياطي نقدي دولي، طبقاً لاتفاقيات مريتون وودز عام 1944. وكان ذلك يدعم من قوة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً، وقد انهار ذلك النظام، باضطرار الولايات المتحدة، لفصل العلاقة بين الدولار الأمريكي والذهب، ثم تعويم سعره، مما عرضه خلال حرب 1973، لصدمات متتالية، بدءاً من الحظر الذي فرض على النفط، ثم رفع أسعاره عالمياً، وأدت تلك النتائج إلى تآزم العلاقات التجارية الدولية، بين الدول الكبرى في النظام الاقتصادي العالمي. وأدى نجاح دول الأوبك في رفع أسعار النفط، المصدر للخارج، إلى تنبيه آخرين من دول العالم الثالث، المصدرة للمواد الأولية، الهامة لاقتصاد الدول الصناعية الغربية، بإمكان تكرار التجربة.

أزمة النفط العربي عام 1973

لم تكن الأحداث، التي عرفت بأزمة النفط عام 1973، هي الأولى، وإنما سبقها أزمة نفطية، عربية/ غربية كذلك، عام 1956، وإن اختلف أسباب الأزمة، وتطور تداعياتها، على الاقتصاد الأوروبي

[8]. في عام 1973، كانت الأزمة النفطية في تزايد الأسعار، مما يؤثر على اقتصاد العالم الغربي.

خلال الأعوام من عام 1950، إلى عام 1973، زاد الاعتماد على النفط العربي، مع تزايد النشاط الاقتصادي الغربي، وارتفع تدفق النفط العربي إلى الغرب من مليون برميل يومياً، إلى 20 مليون برميل يومياً عام 1973. بينما خفضت الشركات العالمية سعره عام 1959، 1960، وهو ما دعا لإنشاء منظمة الأوبك، لحماية مصلحة الدول المنتجة للنفط. وأدى تآكل القيمة الحقيقية للأسعار، إلى انخفاض لأسعار النفط عالمياً لتصبح 1.8 دولار للبرميل عام 1960، وظل كذلك حتى عام 1970، بينما ارتفعت أسعار صادرات المواد النفطية المصنعة (وقود وزيوت) لأكثر من 300%. بذلك أصبح السعر الحقيقي لبرميل النفط، عام 1970، 70 سنت أمريكي، نصيب الدول المصدرة للبتترول منه النصف (35 سنت). ورفضت الشركات عرضاً سعودياً لزيادة الأسعار مقابل ضمان الحصول عليه لفترة طويلة.

نجحت الثورة الليبية في رفع أسعار النفط الليبي، عام 1970، وتمكنت دول الخليج العربي من إبرام اتفاق جديد لزيادة السعر 35 سنتاً أمريكياً، وتقرر زيادة سنوية، 5 سنت للبرميل، وزيادة أخرى 2.5% لمواجهة التضخم النقدي العالمي، وانخفاض سعر الدولار، الذي يقوم البترول عليه [9].

تدهورت قيمة الدولار، بقرار تعويمه (15 أغسطس 1971)، وطالبت الدول المنتجة للنفط بزيادة سعر بيعه، وتمكنت في اتفاق جنيف الأول من الحصول على زيادة في السعر من الدول المستهلكة (المستوردة) 8.5%، ثم أعادت المطالبة برفع السعر بعد قرار خفض قيمة الدولار في 13 فبراير 1973، وتمكنت في اتفاقية جنيف الثانية (يونيه 1973) من زيادة السعر بمقدار 11.5% آخرين، ونص في الاتفاقية على تصحيح الأسعار شهرياً، بما يعادل التغيرات في أسعار العملات الرئيسية. ولم تقنع الدول المصدرة للنفط بتلك الزيادة الاسمية، خاصة أن الدول المصنعة زادت أسعار منتجاتها تصنيح النفط، بمقدار 6 - 8 % سنوياً.

تدخل الرئيس الأمريكي في النزاع بين الدول المنتجة والمستهلكة، محذراً الأولى من الاستمرار في المطالبة بزيادة الأسعار، وتهدهم بمصير الدكتور مصدق رئيس وزراء إيران، الذي أمم النفط الإيراني

[10]. على إثر ذلك عقدت دول الأوبك اجتماعاً

[11]

وقررت تفاوض الدول الأعضاء مع الشركات فريداً أو جماعياً، لرفع أسعار النفط. وتحدد بدء التفاوض بين مجموعة دول الخليج والشركات العالمية يوم 8 أكتوبر 1973.

كانت الحرب قد بدأت منذ يومين، إلا أن اللقاء تم في موعده، مع تغيير في المناخ العام، إذ أصبح للعرب كلمة مسموعة إثر انتصارات اليومين السابقين، لذلك رفضوا عرض مندوبي الشركات، برفع معدل التضخم إلى 8%، بدلاً من 2.5%، وهو ما يزيد سعر البرميل من 3 دولار إلى 3.25 دولار. وعادت الشركات تعرض نسبة زيادة 15%، لكي يصبح السعر 3.46 دولاراً للبرميل، إلا أن دول الخليج العربية، ومعها إيران، رفضوا العرض مجدداً، مدركين أن الشركات قد وعت المتغيرات، وحقيقة ما يجري في ساحة القتال، وطالبوا الشركات بزيادة 100% [12].

عجزت الشركات عن البت في قرار الزيادة المضاعفة، إلا بعد التشاور مع الحكومات المعنية، في الدول المستهلكة (الصناعية)، وعلى ذلك توقفت المفاوضات يومين (10، 11 أكتوبر)، وجاء رد الحكومات والمنظمات الغربية [13]

سلبياً وبالإجماع، وفي جلسة 12 أكتوبر طلبت الشركات مهلة أسبوعين لمشاورات أوسع، وهو ما رفضه، وزراء النفط الخليجيون، حيث كانت الانتصارات العربية، قد تأكدت، وشد ذلك من عزيمة المفاوضين العرب، بإمكان تغيير واقع الاستغلال الغربي للثروة العربية.

توقفت المفاوضات في فيينا، لتبدأ في الكويت اجتماعات مكثفة، قادها وزير النفط المصري [14]

، ونظيره السعودي، وشارك فيها نظرائهم في الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والعراق، وقطر، وإيران. كانت تلك الدول تمثل الثقل الرئيسي في الإنتاج النفطي، والمستقبل المنظور له كذلك، بما تحويه آبارها من كمّ ضخم من الاحتياطي النفطي. واتخذ في ذلك الاجتماع، يوم 16 أكتوبر 1973، أخطر القرارات النفطية للمرة الأولى، تتخذ الدول المنتجة للنفط قراراً، بزيادة سعر النفط من جانب واحد، محده قيمة الزيادة 70% مرة واحدة، ليرتفع سعر البرميل إلى 5.12 دولار، وانتقلت السيادة على صناعة النفط الإستراتيجية كاملة للدول المنتجة، منذ ذلك التاريخ.

لم يكن من الممكن أن تتطور الأحداث، في ميدان النفط، إلى مثل ذلك التغيير الكامل في العلاقة بين طرفي المعادلة الرئيسيين (المنتج والمستهلك)، دون الانتصارات العسكرية، في الجبهة المصرية والسورية، في بداية الحرب. وقد أحسن صانعو القرار النفطي ومنتخذيه، استغلال الظروف المواتية، ليصنعوا نصراً اقتصادياً موازياً للنصر العسكري.

جاء القرار التالي، في شكل تضامن عربي نفطي، في إطار سياسي، لدعم الأعمال العسكرية، التي كانت قد بدأت تتهز، نتيجة لثقل التدخل الأمريكي، سياسياً، وعسكرياً، لمصلحة إسرائيل. ففي يوم 17 أكتوبر، أتخذ مؤتمر وزراء النفط العرب قراراً بخفض إنتاج النفط فوراً بنسبة 5% شهرياً. ومع توقف القتال، وزيادة التعنت الأمريكي والإسرائيلي في المفاوضات الجارية لفك الاشتباك، كان القرار يوم 4 نوفمبر 1973، بالخفض 25% حتى هذا التاريخ - وهو ما يعني خفض يعادل 15% : 20% فوراً - مع الاستمرار في الخفض الشهري بنسبة 5% [15].

وأدى ذلك القرار، إلى نقص المعروض من النفط في السوق الدولي 13% (4.2 بليون برميل في اليوم).

لم تكتفي الدول العربية المنتجة للنفط، بقرارات خفض الإنتاج، وإنما رأت، زيادة الضغط على السياسة العالمية، باستغلال الموقف لمصلحة الدول العربية، لذلك بدأت في التشاور، لمعاوية الدول المؤيدة لإسرائيل. كان هناك اتجاهاً بتأميم فوري لصناعة إنتاج النفط، وكذلك كل المصالح الاقتصادية للدول المساندة لإسرائيل، وعلى

رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، بينما تزعمت المملكة العربية السعودية اتجاهاً أكثر اتزاناً، بالاكتفاء بإدانة الموقف الأمريكي، وتنبية الدول الصناعية،
لما سيحيق بها من أضرار، إذا استمر التأييد المطلق لإسرائيل.

أعلن الرئيس الأمريكي عن صفقة مساعدات عسكرية لإسرائيل بلغت تكلفتها 2.2 مليار دولار لإعادة تسليح القوات الإسرائيلية، في 20 أكتوبر 1973، وكانت الحرب قد بدأت تتغير نتائجها لمصلحة إسرائيل على جبهة الجولان بشكل قاطع ونهائي، وما زالت تتراوح بين طرفي القتال على جبهة سيناء، حيث كان ثقل الخسائر على الجانبين، أعظم أثراً من نصر تكتيكي محدود هنا أو هناك. وحتى لا تسلب المساندة الأمريكية المطلقة لإسرائيل، نتائج الحرب كلياً من العرب، فإن الدول المنتجة للنفط، بادرت إلى اتخاذ قرار بحظر كامل للنفط للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال [16]

، وانضمت المملكة العربية السعودية، ومن كان على رأيها المتزن في العلاقات النفطية، إلى دول المقاطعة.

أدت قرارات الحظر الكامل للنفط، والتخفيض المتزايد للإنتاج، إلى تغيير نسبي في سياسة الدول الأوروبية، تجاه المنطقة العربية، وطالبت في بيان مشترك ضرورة وقف إطلاق النار، والعودة لخطوط 22 أكتوبر، وقت أن صدر القرار الأول الرقم 338، وطالبت الدول الأوروبية، حليفاتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتكون أكثر اعتدالاً في خلال المباحثات التي ستجرى بعد ذلك.

بعد أن توقف القتال بصفة رسمية، وشكل أكثر واقعية، اعتباراً من يوم 28 أكتوبر 1973 أخذت المقاطعة النفطية للدول الثلاث في التراخي، وسرعان ما تلاشيت في مارس 1974 إذ رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية، وأبدت مصر ذلك، حيث اشترطت الإدارة الأمريكية رفع الحظر على النفط، إليها، مقابل قيامها بجهد سياسي، للتوصل إلى حل سلمي في المنطقة [17].

في طهران، اجتمع وزراء النفط في دول الخليج العربية وإيران، يومي 22، 23 ديسمبر 1973، لتثبيت مكاسبهم النفطية، واستمراراً في استغلال ما أحدثته الحرب من تغيرات في العلاقات النفطية بين المنتجين والمستهلكين. وقررت الدول المجتمعة رفع سعر البرميل من النفط الخام مرة أخرى - بقرار منفرد - إلى 11.65 دولار، بنسبة زيادة 130%، تسري من أول يناير 1974. ثم توالى قرارات شبيهه، مستخدمة حق السيادة الوطنية على الثروة النفطية.

اتخذت القرارات، مساراً جديداً، اعتباراً من بداية عام 1974، فقد رفعت الدول المنتجة للنفط، حصتها في المشاركة (التملك) إلى 60%، بدلاً من 25% التي كانت تتيحها لها اتفاقيات المشاركة المبرمة عام 1972 (قبل الحرب بأقل من عام) والتي كانت تنص على رفع الحصص إلى 50% بعد عشر سنوات (أي عام 1982). وفي سلسلة متتالية من القرارات، والإجراءات تملك الدول المنتجة كامل المنشآت النفطية على أرضها.

أدت تداعيات حرب أكتوبر 1973، في قطاع النفط إلى إعادة هيكلة صناعة النفط، فارتفعت إيرادات صادرات النفط للدول العربية (المصدرة للنفط) من 14 مليار دولار للعام 1972، إلى 75 مليار دولار عام 1974، أي أكثر من خمسة أضعاف ما قبل الحرب مباشرة. ثم تزايدت عام 1977 لتصل إلى 91 مليار، وقفزت إلى 146 مليار عام 1979، ثم إلى 213 مليار دولار عام 1980، أي بعد 7 سنوات من الحرب كانت إيرادات صادرات النفط قد تضاعفت خمسة عشر ضعفاً، مع تملك كامل، وسيطرة على السوق.

كانت زيادة الأسعار (الصدمة النفطية الأولى)، تمثل استغلال أمثل للنتائج الأولية للحرب، أما المقاطعة والتخفيض في الإنتاج فكانت مساندة من الدول المصدرة للنفط

العربية للدول العربية المشتركة في الحرب، وقد ساعدت، بصورة غير مباشرة في دعم قرارات رفع الأسعار كذلك. ثم عادت قرارات زيادة الأسعار، ورفع حصص المشاركة في شركات النفط، لتستثمر المناخ الجديد الذي غيرته الحرب، لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية.

ثالثاً نتائج الحرب عسكرياً

رغم الخسائر الجسيمة، التي حاقت بطرفي الحرب، على جبهة سيناء، فإن كل من الطرفين استطاع أن يحقق عدة أهداف. ولم يحقق كلاهما الهدف الرئيسي من القتال عسكرياً. (أنظر جدول خسائر الطرفين، في حرب أكتوبر 1973 على جبهة سيناء، والجولان).

1. الجانب الإسرائيلي

فشلت إسرائيل في تقديرها لقوة الدول العربية المجاورة، وإمكاناتها العسكرية، كما فشلت كذلك في تحليلها للمعلومات المتحصل عليها، حيث لم تستطع التوصل إلى نوايا المصريون والسوريون في بدء الحرب ضدّهما، إلا في وقت متأخر للغاية. وهي بذلك تكون قد أهدرت الأساس الأول لإستراتيجيتها العسكرية، بالاحتفاظ بقوة رادعة.

وكذلك أهدرت الأساس الثالث لإستراتيجيتها العسكرية، بقدرة استخبارتها العسكرية على اكتشاف نوايا العرب لشن حرب ضدها، في وقت مبكر، حتى يمكنها إحباط التحضير للهجوم، وهو ما لم يحدث.

ثبت كذلك، أن خط بارليف الحصين، ما هو إلا خط دفاعي محصن، يمكن اختراقه بالتخطيط الجيد والعزم والتدريب العالي المستوى، وقد لحق خط بارليف بنظائره في التاريخ من خطوط دفاعية، لم يصمد أي منها للهجوم المخطط جيداً. وقد أهدر ذلك الأساس الرابع للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، بالاستناد إلى العائق الطبيعي القوي (قناة السويس) في خطوط دفاعية محصنة متتالية.

من وجهة أخرى فإن هدف الخطة الإسرائيلية الدفاعية لم يتحقق في بعض من مراحلها، حيث لم تستطع منع المصريين من العبور، كما لم يستطع الخط الدفاعي الأول (خط بارليف) رغم حصانته المبالغ فيها، الصمود لأطول وقت، يتيح للقيادة السياسية والعسكرية اتخاذ القرارات الملائمة وتعبئة وحشد القوات ودفعها.

نجحت القوات الإسرائيلية، في منع القوات المصرية من الوصول إلى خط المضائق الغربية لسيناء، حيث كان هذا الخط محدداً من قبل القيادة السياسية كأخر خط دفاعي، غير مسموح باختراقه. وبمعاونة من الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تسليح قواتها، بعد استعراض خسائرها الكبيرة، تمكنت من اختراق الفاصل بين الجيشين المصريين، والتي عرفت به من نتائج استطلاع إستراتيجي أمريكي، وأن تعبر إلى الغرب، لتنفيذ خطة سابقة، تم التدريب عليها، ونجحت، نجاحاً محدوداً، في إنشاء رأس كوبري في الغرب، واستطاعت فتح ثغرة في حائط الصواريخ المضادة للطائرات المصري، وحصار ثلث القوات المصرية (الجيش الثالث الميداني).

كانت النتيجة النهائية، بالنسبة لإسرائيل غير مطمئنة، فهي قد خسرت المعركة إستراتيجياً منذ البداية، وإن أمكنها تحقيق بعض النجاح عملياً، وتفوقت تكتيكياً. مقابل خسائر كبيرة في المعدات الرئيسية خاصة الطائرات والدبابات، وفي الأفراد كذلك، وقد مكنتها المعاونة العسكرية الأمريكية من إعادة تسليح قواتها في الوقت المناسب.

كذلك فإن المساندة السياسية، الأمريكية، مكنت إسرائيل من التسوية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، في محاولة للحصول على نصر إعلامي، بالاستيلاء على هدف إستراتيجي،

يمكنها من التفاوض من قوة، وقد فشلت في ذلك وصدّت قواتها أمام الإسماعيلية وفي مداخل السويس.

ساعدت الترتيبات الأمريكية، إسرائيل، على تحقيق بعض المطالب السياسية السابقة، وأضيف لها مطالب أخرى، وهو المكسب الحقيقي لإسرائيل من الحرب، والذي لم تستطع تحقيقه بنصرها في حرب يونيو 1967:

أ. حرية الملاحة لسفنها والسفن المتجهة إليها عبر خليج العقبة.

ب. حرية الملاحة لسفنها والسفن المتجهة إليها عبر قناة السويس، بشرط ألا تحمل مواد عسكرية.

ج. المباحثات المباشرة مع الأطراف العربية.

د. التفاوض من أجل حلول لإنهاء الحرب، مع الدول المجاورة لها.

هـ. الحصول على اعتراف الدول العربية بها كدولة، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية معها.

و. إنهاء الحصار السياسي والاقتصادي العربي ضدها، والمقاطعة الخارجية كذلك.

2. الجانب المصري

استطاعت القوات المصرية، تحقيق عدة أهداف للخطة الهجومية، وكذلك تحقيق عدة أسس للإستراتيجية العسكرية المصرية. بينما فشلت في تحقيق بعض الأهداف من الخطة، وكذلك أهدرت بعض أسس الإستراتيجية العسكرية، وكان للتدخل الأمريكي عسكرياً وسياسياً، إلى جانب إسرائيل، أثره في استفادتها من أخطاء القيادة المصرية عسكرياً وسياسياً، والذي لم تكن تستطيع أن تظن لها بسهولة دون المعاونة الأمريكية.

حقق المصريون من أهداف خطة "العملية بدر" الهجومية:

أ. تدمير حجم كبير من القوات الإسرائيلية، ولم يكن لذلك أثر كبير، حيث تمكنت إسرائيل، بمعاونة أمريكية، من استعواض الخسائر في المعدات والأسلحة، خلال فترة الوقفة العملية، الاختيارية للمصريين.

ب. تحقق إلحاق خسائر عالية بالأفراد في القوات الإسرائيلية، إلا أنها لم يكن بالقدر الذي يجعل القيادة العسكرية الإسرائيلية عاجزة عن إمداد قواتها بالأفراد المدربين، مما يؤثر على كفاءة قواتها القتالية، لذلك لم يكن هناك تأثير مباشر لما تحقق. من وجهة أخرى، فإن الخسائر العالية في الأفراد، أدت إلى تحول نسبي في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي، إذ بدأ الشعب الإسرائيلي، يميل إلى تحقيق سلام دائم مع العرب المجاورين له، بدلاً من غزوهم، وتوتر العلاقات معهم.

ج. استطاع النظام المتكامل للدفاع الجوي المصري، رغم إنشائه تحت ضغط الهجمات الجوية الإسرائيلية، خلال حرب الاستنزاف، من تحييد القوة الجوية الإسرائيلية، وهو ما لم تستفد منه القوات الجوية المصرية جيداً، بالحصول على السيطرة الجوية على مسرح العمليات. وقد اتسمت أعمال قتال القوات المصرية، بالحذر الشديد، مما أفقدها الفاعلية، والاستفادة بالمبادأة والمباغنة في بداية الحرب، وتدرجياً انتزعت القوات الجوية الإسرائيلية المبادأة وانكشفت القوات الجوية المصرية للدفاع عن قواعدها الجوية ومطاراتها العاملة فوق أراضيها، تاركة قواتها البرية دون معاونة جوية أرضية فعالة، وأفقد القوات المصرية تفوقها البحري لعدم وجود مساندة جوية له.

د. حققت الخطة المصرية الهجومية مفاجأة إستراتيجية، ونجحت بذلك في شل وإرباك القيادة الإسرائيلية، على مختلف المستويات، في المراحل الأولى من الحرب. وقد مكنتها

ذلك من تحقيق هدف آخر، وهو بناء رؤوس كباري شرقاً، واستقرارها وثباتها. إلا أن تسليم المبادأة لإسرائيل، بالوقفه العملياتية (10 - 13 أكتوبر) ثم فشل التطوير شرقاً بتعدلاته وحجمه المحدود القدرة والهدف، أدى إلى استعادة القيادات الإستراتيجية والعملياتية لقدراتها على إدارة أعمال القتال، في مراحل حرجة، مكن إسرائيل من تحقيق بعض المكاسب التكتيكية والعملياتية.

هـ. استطاعت العناصر المكلفة بعرقلة تحركات القوات الإسرائيلية من تحقيق أهدافها، لفترات محدودة، لم تكن كافية كما كان مطلوباً، ولم تستغل جيداً من باقي القوات.

و. بالتعاون مع سورية، حتى تحقيق المهام المباشرة للجيش، تمكنت القوات المصرية من إجبار إسرائيل على القتال في أكثر من جبهة في نفس الوقت، مما شنت جهودها، وأضعفها على الجبهتين، في المرحلة الأولى للحرب.

في المقابل فقد فشل المصريون في تحقيق عدة أهداف للخطة بدر:

أ. لم يحقق المصريون المهمة النهائية للعملية، بالوصول إلى خط المضائق الجبلية شرق القناة، بعد أن فشل تطوير الهجوم.

ب. لم تستطيع القوات الجوية، والمفازز المقاتلة من حرمان العدو من المناورة التي تتميز بها قواته، إذ استطاعت القوات الإسرائيلية الاحتفاظ بمحاور المناورة تحت سيطرتها دائماً، مما مكنها من تغيير جهودها الرئيسية بين الجبهتين بسرعة، كذلك استطاعت قواتها البرية من المناورة باحتياطياتها من اتجاه لآخر، طبقاً لسير القتال.

ج. فقد المصريون مبدأ حربي هام وهو التعاون عندما توقعوا بعد تحقيق مهام الجيش، تاركين الجبهة السورية، وحدها تحت ثقل الجهود الرئيسي لإسرائيل، كما لم يهتم قادة التشكيلات المقاتلة المصرية (الفرق) بالاستيلاء على محاور المناورة الرئيسية، لحرمان إسرائيل من المناورة التكتيكية بالقوات، ونقل الجهود من محور لآخر.

من وجهة نظر أخرى، فإن المصريون استطاعوا تحقيق أسس إستراتيجيتهم العسكرية، بشكل عام. فهم وإن كانوا قد تمكنوا من عزل إسرائيل سياسياً قبل الحرب، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يضعفوا الروابط القوية بين إسرائيل والولايات المتحدة، وهو ما مكنها من تفادي النتائج القاسية التي كان من الممكن التأثير على إسرائيل - كدولة - فترة طويلة.

لم تكلف القيادة السياسية، القوات المسلحة بعمل عسكري، أكبر من قدراتها، وهو أحد أسس الإستراتيجية العسكرية المصرية، في تلك المرحلة إلا أنها من جانب آخر كبلت قدراتها وحدت منها، بالتدخل في إدارة العمليات العسكرية أحياناً، وتحديد أهداف محدودة أحياناً أخرى، وإجبار القوات المسلحة على تنفيذ قرارات سياسية، غير متمشية مع الموقف العسكري (الوقفه العملياتية - التطوير شرقاً). كذلك، فإن الحذر المبالغ فيه من القيادة العليا العسكرية، أدى إلى عدم استغلال القوات المسلحة المصرية لنجاحها الأولى.

نجحت الإستراتيجية العسكرية المصرية، في إهدار نظرية الأمن الإسرائيلي، في معظم نقاطها، فلم تستطع العوائق الطبيعية القوية بين القوتين من منع المصريون من بدء الهجوم، كما لم يحقق احتلال شرم الشيخ ضماناً للملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، ولم تحقق القوات الجوية المتفوقة ردةً للمصريين، واستطاعت مصر أن تدير أعمال قتالية بالغة العنف ضد إسرائيل فترة طويلة من الزمن نسبياً، ما أثر على المجتمع الإسرائيلي واقتصاديات الدولة، وأدى التنسيق مع الجبهة السورية، قبل بدء القتال وفي المراحل الأولى، إلى تشتيت الجهود الإسرائيلية على جبهتين، وتمكنت خطة الخداع الإستراتيجية من تضليل القيادة الإسرائيلية السياسية والعسكرية.

نجحت القيادة السياسية والعسكرية، في إعداد الدولة للحرب، على أسس علمية، وساعد ذلك على تنفيذ الحشد والفتح الإستراتيجي للقوات، طبقاً للخطة بدر، ومن خلال خطة خداع إستراتيجي معقدة، دون مشاكل تقريباً، ودون أن تفتن القيادة الإسرائيلية. كما كان للإعداد الجيد سياسياً، أثره في دعم الموقف العسكري عند بدء القتال بنجاح خطة الإعداد السياسي في عزل إسرائيل عالمياً، كذلك نجحت خطة إعداد الشعب للحرب، إذ تجاوزت الأجهزة الشعبية لتوعية الشعب، ووضح ذلك في الدفاع عن مدن القتال الرئيسية، إلا أن القرى والمناطق القليلة السكان، لم تحظ بنفس الاهتمام، وأدى ذلك إلى تدفق المواطنين بأعداد كبيرة إلى السويس والإسماعيلية، في المراحل الأخيرة للحرب، مما شكل عبء على إمكانيات المدن في وقت حرج. ويتلاحظ أن تصور الأجهزة الشعبية، والقيادات السياسية والعسكرية، لتطور أعمال القتال المحتمل، كان قاصراً، مما نتج عنه عدم استعداد مدن القناة الرئيسية، وكذلك القرى للدفاع أو الحصار.

استطاعت الإستراتيجية العسكرية المصرية، الاستفادة بالطاقات العربية، بقدر محدود نسبياً، سواء بالدعم المالي، أو شراء الأسلحة اللازمة أحياناً، أو الدعم بالقوات، المحدودة أحياناً أخرى. وقد نجح ذلك في تجنب كثير من المواقف الصعبة، خاصة في الأيام الأخيرة للحرب. (أنظر جدول حجم الدعم العسكري المقرر من الدول العربية لمساندة دول المواجهة، وما نفذ منه)

[1]

أدت تلك الفضائح إلى الإطاحة بهما.

[2]

وهو يهودي الديانة كذلك.

[3]

لم يشمل الدعم سورية، التي لم تحضر المؤتمر.

[4]

أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على أساس اقتصادي (رغم دوافعه الأمنية)، وتم التوقيع على اتفاقية تنمية وتسيير التجارة بين الدول العربية عام 1981.

[5]

لم يعرف تاريخ الاقتصاد الغربي، مثل حرب أكتوبر 1973، تزامن لأزميتين اقتصاديتين، وهما التضخم في حالة الانتعاش، والبطالة في فترات الركود الاقتصادي، حيث كان من المعتقد عدم إمكان الجمع بينهما.

[6]

تبني ذلك الفكر الاقتصادي الجديد، بعض السياسيين، وأدى إلى معاونتهم في كسب تأييد شعبي، أوصلهم إلى الحكم، ومنهم مارجريت تاتشر، رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، ورونالد ريجان الرئيس الأمريكي الأسبق.

[7]

كان فيما مضى، تتفاوت أزمة حدوث الأزمات الاقتصادية، وتتنوع نتائجها، توزيعاً غير متساوياً، على دول أوروبا الغربية - كما حدث في الأزمات الاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية - مما يمكن تلك الدول، التخفيف من وطأة الأزمة، والكساد وتدهور النشاط الاقتصادي الحادث، عن طريق الدول التي لا تتعرض للأزمة.

[8]

عام 1956 كانت أزمة النفط، هي أزمة عجز في واردات النفط، نتيجة لقفلة قناة السويس، خلال العدوان الثلاثي على مصر، وعجزت ناقلات النفط، التي كانت في حالة تشغيل

كامل، في رحلات قصيرة عبر قناة السويس، من الوفاء بمتطلبات السوق الاستهلاكية، برحلات ذات مسافة أكبر كثيراً، خاصة أن الضغط الشعبي، أدى إلى أن تمنع الدول العربية مرور النفط في الأنابيب عبر أراضيها. وقد عملت الدول الغربية على حل تلك المعضلة مستقبلاً من خلال تنمية إنتاج الحقول النفطية الغير عربية، وتكوين مخزون إستراتيجي في الأراضي الأوروبية والأمريكية.

[9]

تضمنت اتفاقية طهران، ثبات الأسعار لمدة 5 سنوات.

[10]

في مؤتمر صحفي، عقد بالبيت الأبيض، في 5 سبتمبر 1973، أي قبل بدء الحرب بشهر واحد فقط.

[11]

في فيينا، في 15 - 16 سبتمبر 1973.

[12]

كانت منظمة الأوبك، قد درست الموقف، وأوصت بزيادة 70%، وطالب المفاوضون بزيادة 100% حتى يكون أمامهم مجال للمساومة.

[13]

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.E.C.D .

[14]

مصر ليست عضوه في منظمة الأوبك، إلا أن وزير النفط المصري شارك في الاجتماع تكريماً لدورها في المعركة الدائرة.

[15]

كان إنتاج دول الأوبك في كامل طاقتها في شهر سبتمبر، ويعني ذلك، عدم قدرة الدول الأخرى، الغير عربية، تعويض النقص في الإنتاج، حيث أن الدول العربية تشمل أكبر المنتجين.

[16]

كانت هولندا تتبنى موقف معادياً للعرب خلال اجتماع السفراء العرب في لاهاي، أما البرتغال فقد سمحت باستخدام مطاراتها لطائرات الجسر الجوي الأمريكي لإمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات العسكرية.

[17]

تزامن توقيت رفع الحظر النفطي، مع الخطوة الأخيرة في تنفيذ اتفاقية الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية الأولى (5 مارس 1974). وظلت سورية والعراق وليبيا، مقاطعة للولايات المتحدة الأمريكية لفترة زمنية أطول.

المبحث الثالث عشر

الدروس المستفادة

أولاً: الدروس الإستراتيجية من الحرب

1. الدرس الأول

الحرص على تطبيق إستراتيجية العمل، التي تكفل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للحرب، في كل مراحل العمليات الحربية، والعمل على منع العدو من تحقيق إستراتيجيته المضادة.

ففي حرب أكتوبر 1973، كانت إستراتيجية العمل من خطوط خارجية هي الأكثر ملاءمة. وقد تم التنسيق مع القيادة السياسية والعسكرية السورية، التي وضعت قواتها تحت قيادة موحدة مع القوات المصرية، حتى يمكن للقيادة الموحدة إتباع تلك الإستراتيجية على كلا الجبهتين، بفكر واحد، يمنع إسرائيل من تنفيذ إستراتيجيتها بالعمل من خطوط داخلية، تمكنها من استدراج كل دولة على حده في القتال، بنفس إستراتيجيتها التي عملت بها في حربي يونيه 1967، وقبلها في حرب فلسطين 1948.

أثناء القتال، وبعد انتهاء المرحلة الأولى بنجاح، لم تتابع القيادة العسكرية المصرية، أنباء القتال على الجبهة السورية، رغم أنها هي القيادة الموحدة للجبهتين، ونتج عن ذلك، عدم توافق الأعمال القتالية في الجبهتين، بما لا يتيح لإسرائيل تطبيق إستراتيجيتها بالعمل من خطوط داخلية، لذلك، بمجرد أن توقف المصريون على خط المهمة المباشرة للجيش يوم 9 أكتوبر، تحولت إسرائيل إلى سورية بمعظم جهودها لتحسم الحرب لمصلحتها على جبهة الجولان، ثم تحول إلى جبهة سيناء اعتباراً من يوم 16 أكتوبر، لتحاول حسم القتال لمصلحتها كذلك على هذه الجبهة، محققة إستراتيجيتها بالعمل من خطوط داخلية.

2. الدرس الثاني

التخطيط للوقفات التعبوية (العملياتية) من حيث التوقيت المرتبط بتحقيق المهام، والأعمال التي تتم فيها، والهدف منها. ولا يكون ذلك محتماً تنفيذه، وأنا يمكن تجاوز الوقفة العملياتية من دون إجرائها، إذا كانت الظروف مواتية للاستمرار في الضغط على العدو.

3. الدرس الثالث

ضرورة احتفاظ القادة، على كافة المستويات، باحتياطات، ذات فاعلية، قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها، والمحافظة على هيكلها التنظيمي.

كانت أحد الأخطاء الرئيسية للقيادة العامة المصرية، تجزئة القوات الاحتياطية، بسحب وحدات، ووحدات فرعية منها، لمصلحة الأنساق الأمامية. ثم عندما تقرر دفع هذا الاحتياطي، لتنفيذ مهمة ما مكلف بها، يكون هناك صعوبة في ضم ما سحب منه، والذي غالباً انخفضت قدراته القتالية، نتيجة خسائره في المعدات، بالإضافة إلى الإرهاق الذي يصيب أفراد وقياداته.

4. الدرس الرابع

تتخذ القيادات العملياتية (الجيش الميدانية)، والقيادة العامة، قراراتها لإدارة العملية الحربية، بتوقع مسبق لأعمال العدو، وبناء على معلومات متجمعة تدل على نواياه، مما يمكن المستويات الأقل، عند تنفيذها للقرار، أن تنفذ إجراءات التحضير والتنظيم للمعركة في وقت مناسب.

5. الدرس الخامس

يجب على القيادات الكبرى (العملياتية، والعامة) الإلمام التفصيلي بموقف وحداتها القتالية، وكفاءتها القتالية كذلك، في كل وقت، مما يهيئ لها حسن استخدام عناصرها.

6. الدرس السادس

لا يجب، أن يترك فاصل بين الأنساق، التعبوية والإستراتيجية، من دون شغله باحتياطات، لتأمينه. بسبب تكليف الأنساق الثانية للجيش، بالتطوير شرقاً، دون نقل احتياطي

المستوى الأكبر (الإستراتيجي) لتحل محلها، اختل التوازن التعبوي للجيش، بعدم وجود احتياطي تعبوي. ويعني ذلك، خلو المنطقة الخلفية من احتياطي قوي بين النسق الأول الذي يقاتل، والنسق الأول الذي يليه للمستوى الأكبر، وينتج عن ذلك - عند اكتشافه - أن يقوم الخصم بدفع احتياطياته مكرراً للتأثير على أنساق القتال. ويؤدي إلى خلل في الاتزان العملياتي أو الإستراتيجي.

7. الدرس السابع

الاهتمام، بجمع المعلومات عن العدو أثناء القتال، وحسن توظيفها لمصلحة المهمة، واتخاذ القرار على ضوء هذه المعلومة، والتي غالباً ما يعمل النسق الثاني (أو الاحتياطي) على ضوءها.

8. الدرس الثامن

الاهتمام، بتدريب وتسليح العناصر الغير مقاتلة، وعناصر الدفاع الشعبي، على أعمال القتال التعطيلي، والدفاع عن المدن، والدفاع المحلي.

خلال الحرب، وخاصة في المراحل الأخيرة، وضح أن العناصر الإدارية والفنية، والاحتياطيات المتخصصة، ذات قدرات قتالية منخفضة، وغير مدربة على القتال بفاعلية، لذلك لم تستطع الصمود أمام هجمات الدبابات الإسرائيلية، التي عبرت إلى الغرب، وكان من الممكن قتالها تعطيلياً، مما يتيح للقيادات الأعلى الفرصة لتقدير الموقف ودفع احتياطيات في الوقت المناسب للسيطرة على الموقف.

9. الدرس التاسع

سرعة اتخاذ القرارات، في المواقع الحرجة، للقيام بعمل قوي وحاسم، والمناورة بالقوات والوسائل من الاتجاهات الهادئة، إلى المناطق الأكثر حاجة للقوات، لإحداث توازن مع قوات العدو، على هذا الاتجاه، أو التفوق عليه.

كان تردد القيادة العامة في اتخاذ إجراء حاسم وقوي ضد القوات الإسرائيلية في الغرب، سبباً في زيادة حجمها، وانتشارها على مواجهة واسعة، مما يصعب معه احتواءها. كذلك فإن قيادات الجيوش، لم تتعامل جيداً مع القوات الإسرائيلية التي ظهرت في مؤخرتها (في الغرب)، وانتظرت قرار القيادة العامة.

10. الدرس العاشر

ضرورة احتفاظ الدول، بعناصر احتياطية، ذات حجم كبير، ومستوى تدريبي عالٍ، يمكنها من تعبئة وتشكيل وحدات جديدة، في وقت الضرورة، وأثناء القتال، حتى يمكنها مواجهة تطورات القتال.

من الغريب أن تستطيع إسرائيل، تعبأة وحشد قوات مسلحة عاملة واحتياطيات، بحجم أكبر مما استطاعته دولتين (مصر وسورية) بملايينهما العديدة، والتي تناهز 12 ضعف لإسرائيل.

ثانياً: الدروس العملياتيية من الحرب

1. الدرس الأول

دراسة المشاكل، التي قد تعترض تنفيذ الوحدات والتشكيلات، التابعة، لمهامها، ووضع حلول عملية لها، أكثر واقعية.

تمكنت القيادة العامة المصرية، من بحث ودراسة المشاكل الإستراتيجية التي ينتظر أن تعوق القوات عبر تأدية مهامها، وأصدرت توجيهاتها بالحلول لذلك. واكتفت القيادات العملية (قيادات الجيوش) بتلك التوجيهات في بعض الأمور، وعند التنفيذ، خلال الحرب، اتضح عدم ملاءمتها، لكل الحالات، فقد أدى فتح الثغرات في الساتر الترابي، على الشاطئ البعيد (الشرقي)، في قطاع الفرقة التاسعة عشر المشاة، على الجانب الأيمن للجيش الثالث الميداني، إلى تماسك التربة ذات الخصائص الطفلية، بدلاً من تجريفها.

2. الدرس الثاني

يجب أن تكون الخطط مرنة، بحيث تقبل التعديل، طبقاً للموقف، في الجزء الذي يحتاج التعديل فقط، حتى لا ترتبك القيادات من جراء كثرة التغيير في الخطط.

عندما لم ينجح التجريف بمضخات المياه، لرمال الساتر الترابي الشرقي في القطاع الجنوبي للجيش الثالث، أمكن تعديل جداول التحرك والعبور على كباري الفرقة السابعة المشاة، لتعبر معها الفرقة التاسعة عشر المشاة، من دون أن يؤثر ذلك على تدفق القوات إلى رأس كوبري الفرقتين.

3. الدرس الثالث

الاهتمام بتخطيط التحركات، والسيطرة عليها، قبل، وأثناء القتال.

وضح، أثناء حرب أكتوبر 1973، دقة التخطيط للعبور، وحسن انتشار العناصر المدربة، للسيطرة على التحركات وتدفعها إلى منطقة بدء العبور، وكذلك سرعة انتشارها، واتجاهها إلى مهامها، عقب العبور. وكان ذلك التنفيذ ذو المستوى الراقى، نتاج تخطيط دقيق، وتدريب متواصل، للتغلب على كل مشاكل التحرك والعبور، من خلال نظام مستقل لذلك، وهو نظام خدمة القائد.

4. الدرس الرابع

الاهتمام بتجهيز القوات، بما يمكنها من التغلب، على عناصر العدو المقاتلة الأكثر تفوقاً، وتحييدها، حتى تتمكن القوات من تنفيذ مهامها، بكفاءة.

في حرب أكتوبر، كان هناك مشكلتان رئيسيتان، يسببها أسلوب العدو القتالي، الأول الهجمات الجوية الكثيفة على القوات أثناء العبور وفي المراحل الأولى على الضفة الشرقية، وهو ما يمكن أن يستمر طوال الحرب. والثاني الهجمات المدرعة المضادة، التي سيثنها العدو في المراحل المبكرة، بكثافة عالية حتى يرد القوات المصرية إلى القناة مرة أخرى، قبل أن تثبت أقدامها على الضفة الشرقية، خاصة وأنها تقاتل من دون دباباتها، والتي سيتأخر عبورها أكثر من 36 ساعة. لذلك وضعت البدائل لتحديد هذين السلاحين (الطائرة والدبابة) باستخدام مكثف للعناصر المضادة لهما. إما من الضفة الغربية، إذا سمح المدى، أو دعم الأنساق الأولى بعناصر مقذوفات مضادة للدروع، وعناصر مقذوفات مضادة للطائرات محمولة على الكتف، بكثافة عالية، مكنت قوات النسق الأول من الصمود، وتكبيد العدو خسائر جسيمة.

5. الدرس الخامس

التعمق في دراسة العدو، في كل المجالات، ومعرفة كل خبراته وأعماله الخداعية، وأساليبه القتالية، ونمط تفكيره، في المواقف المختلفة، والاستفادة من ذلك عند التخطيط، وعند اتخاذ القرارات أثناء القتال.

الدراسة التفصيلية للعدو، تساعد على توقع أعماله القتالية، في المواقف المختلفة، والاستعداد لها، أو إحباطها إن أمكن وهو الأفضل.

6. الدرس السادس

الإصرار على تحقيق مبادئ وأسس معركة الأسلحة المشتركة، باشتراك كل التخصصات في التخطيط للحرب، وعند دراسة الموقف. وأن يكون لكل عنصر تخصصي دور ومهمة، عند اتخاذ القرار.

المعتاد، أن تنفرد القيادة في صنع القرار، وإهمال التخصصات، وتكون النتيجة الحتمية، قرار بعيد عن الواقع، أما بإهدار قدرات تخصصية لم يحتسب لها دور في الأعمال القتالية، أو استخدام خاطئ لعنصر تخصصي تعرضه للتدمير دون مقابل، أو عدم جدوى العمل القائم به لتأخره أو استنفاد طاقاته في أعمال غير مناسبة لطبيعته. وقد استخدم قادة الفرق المشاة الخمس، العناصر المدرعة (الدبابات)، والأسلحة المضادة للدروع، الدعم بأسلوب خاطئ، أدى إلى إنهاكها وإصابتها بخسائر متعددة، ففقدت فاعليتها.

7. الدرس السابع

تنظيم التعاون، وتنسيق الجهود، في العمل المشترك، لإنجاحه. ليس المهم من الذي تسبب في النصر، ولكن المهم أن تحصل الوحدة على النصر، من أداء وعمل جماعي منظم، لذلك يجب أن يتم تنظيم التعاون، وتنسيق الجهود بين عناصر تشكيل المعركة في الوحدة أو التشكيل الواحد ودعمه، وبين التخصصات المختلفة فيه، وبين الأنساق المتعددة له.

8. الدرس الثامن

الاستخدام المكثف، لكافة عناصر الاستطلاع المتيسرة، بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة (مؤكدة) مبكرة ما أمكن، لمواجهة المواقف المستقبلية.

اتضح أن القوات تغفل إمكاناتها التخصصية، وتسعى للحصول على المعلومات من مصادر المستوى الأعلى، وهو ما يشكل عبء على المستويات الأعلى، وأشغال دائم لعناصرها، لأعمال للمستوى الأدنى، مما يفقد عناصر الاستطلاع العمليتي أهميته، وقدراته المتميزة. إذ يوفر تنظيم وتخطيط الاستطلاع العمليتي، معلومات مبكرة حتى 72 ساعة، تمكن قادة الجيوش من اتخاذ قرارات لإحباطها، أو مواجهتها بالحشد المناسب.

9. الدرس التاسع

الاهتمام بتدريب القوات على أعمال المناورة الواسعة والعميقة، وتشجيع القادة على التخطيط لها والقيام بها بقواتهم الرئيسية.

لم يستغل القادة، قدرات وحداتهم (طبقاً لنوعها وتسلحها) لتنفيذ مناورة عميقة، لمفاجئة العدو، والتعرض له في أضعف نقاطه - وهو ما برعت فيه القوات الإسرائيلية - وكان من الواضح سوء تقدير القادة المحليين لععمق المناورة، مما أدى إلى خسارتهم لأعداد كبيرة من المعدات.

10. الدرس العاشر

الاهتمام بالتأمين القتالي للقوات في كل عناصره.

أدى عدم اهتمام القادة على المستويات المختلفة، بتأمين أعمال قتال قواتهم، إلى خسائر فادحة، سواء من الهجمات الجوية المعادية، أو الهجمات المضادة المفاجئة لدبابات

العدو، أو الكمائن والستائر المضادة للدبابات، أو فقد الاتجاه عند التحرك لتنفيذ مهمة، أو الوقوع في أرض غير صالحة للتحرك، وغيرها من الأخطار التي تسببت في استنزاف القدرات القتالية، أو فقد الوقت الثمين.

ثالثاً: الدروس المستفادة من تطبيق مبادئ الحرب الرئيسية

1. الدرس الأول

التحديد الواضح والدقيق للهدف، بكل أبعاده وقيوده، ثم الالتزام به حتى تحقيقه، بالشكل المطلوب، بأقل خسائر وتكلفة، وأسرع وقت.

كان الهدف الرئيسي، من حرب أكتوبر 1973، هو إعادة إحياء، اهتمام العالم بقضية احتلال إسرائيل للأراضي العربية، منذ 5 يونيو 1967. وكان لا بد من الحرب، للوصول لذلك الهدف، والذي لم يكن من الممكن إقناع الدول الكبرى بالاهتمام بإيجاد حل عادل وشامل، بمجرد الاشتباك مع القوات الإسرائيلية، وإنما كان يلزم إثارة حرب شاملة ضدها، وإلحاق الهزيمة بقواتها، مما يندرج بالخطر، حتى تتحرك القوى العظمى. وقد حققت القوات المسلحة العربية الهدف منذ الساعات الأولى للحرب، وحافظت عليه، قدر المستطاع، في الأيام التالية. ولاشك أن فقد الهدف على جبهة الجولان، وتمكن إسرائيل من تهديد الأراضي المصرية في الغرب، قد أضعف من الموقف العربي.

كان الهدف الإستراتيجي، العسكري، هدم نظرية الأمن الإسرائيلية، بالارتكاز على عوائق طبيعية، واستخدام إستراتيجية الردع بالتلويح بقدراتها العسكرية المبنية على ثنائي الطائفة والدبابات. وقد تمكنت القوات المصرية، والسورية كذلك، من دحض كل بنود هذه النظرية، واثبات عدم فاعليتها، بإجراءات عديدة تمت خلال الحرب، بشكل ناجح.

2. الدرس الثاني

تعبئة كافة القدرات المادية، والمعنوية، المفيدة، وتوجيهها لمصلحة الحرب، بما يحقق التفوق على الخصم، ويرجح كفة القوات المتحالفة، عند المقارنة مع العدو، مما يتيح فرصة أفضل لإحراز النصر.

اعتمدت القوات المسلحة العربية، في مصر وسورية، على الحشد العددي المتفوق، للتغلب على التفوق النوعي لدى إسرائيل. إلا أن هذا الحشد، أصبح عاجزاً عن مجاراة سرعة الإيقاع في الحرب، والتي تتطلب السرعة في الاختراق، والسرعة في تغيير الجهود والأهداف المرحلية، والسرعة في الوصول لخطوط المهام. لذلك لم تكن الحشود المصرية كلها مفيدة طول الوقت. فبعد أن استطاعت القوات المصرية توفير 5 فرق كاملة، مدعومة، لبدء العمليات، عجزت عن حشد قوات كافية للتطوير، أو للاستمرار في القتال بنفس الكفاءة. لقد تحولت الفرق الخمس المشاة من قوة معجزة، حققت إعجازاً مذهلاً في العبور، إلى قوة عاجزة، أدت إلى تعجيز القيادة التي أصبح شغلها الشاغل تأمين تلك القوة الضخمة، العاجزة عن الحركة السريعة.

تلاحظ أن إسرائيل، استطاعت، رغم المباغتة، أن تعبئ قواتها الاحتياطية، متأخرة قليلاً، وأن تدفع بها في القتال في الأيام التالية تدريجياً، لتنتزع مبدأ الحشد من القوات المصرية، حيث تفوقت، في المراحل الأخيرة من الحرب، في الحشد، كما ونوعاً.

3. الدرس الثالث

أمر هام، أن تتمكن القيادة من اتخاذ قرار لبدء الحرب، في إطار مشروعية مطالبها، وعدالة قضيتها. إلا أنه من الهام كذلك، المحافظة على تلك المبادأة حتى نهاية الحرب. وهو ما يستلزم قيادة واعية.

كان قرار الحرب، على الجبهتين المصرية، والسورية، أمراً مستبعداً لسد القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية. لذلك أحدث صدمة عنيفة، مكنت المصريين، والسوريين من إحراز المبادأة، على كافة المستويات. وظل الأمر كذلك، طوال الأيام الأولى للحرب، والتي كانت القوات الإسرائيلية، تباشر ردود أفعال، لما يقوم به المصريون من أعمال قتالية على جبهتهم. وبانتهاء المرحلة الأولى، توقف المصريون (الوقفة العملياتية 10 - 13 أكتوبر). كان التوقف من دون داعي، وأطول من اللازم، وقد اسلم ذلك، طواعية، المبادأة على كافة مستوياتها، إلى الطرف الآخر، الذي لم يتوانى في الاستفادة لأقصى حد من هذا الخطأ القاتل. بادرت القوات الإسرائيلية إلى انتزاع المبادأة من القوات السورية في الجولان، بحشد القوى الرئيسية أمامها، وصددها ثم دفعها للخلف، ثم استدارت لتقوم بالعمل نفسه ضد القوات المصرية في سيناء، في الوقت التي بدأت القوات المصرية، بقرار سياسي، التحرك جهة الشرق مرة أخرى.

4. الدرس الرابع

على الرغم من التقدم الكبير، في أجهزة ومعدات المراقبة، فإن المباغطة، مازالت ممكنة.

يقول الإسرائيليون "كانت المعلومات كلها أماننا، قبل الحرب بوقت كافي، لكننا لم نراها، فقد أسى فهم اشاراتها، كما أخطأ المفسرون في تعليقاتهم". وكان ذلك حقيقة، فقد استطاعت خطة الخداع المصرية، والسورية، من إخفاء النوايا الهجومية، وهو ما لا تستطيع أجهزة التنصت والتصوير من التقاطه، ولا ينفع معها أقمار صناعية، وإنما تحتاج لفهم دقيق لقوى الخصم الغير ملموسة، وعقليته، واتجاهات تفكيره، على أن يكون ذلك، في إطار الأحداث الجديدة، وليس في إطار قديم. فالإرادة أمر يمكن استحداثه، عندما تتغير الظروف البيئية، أو يصل الأمر لمنتهاه، فتتغير الأفكار، وتتغير اتجاهات الحركة تبعاً لذلك، وتحدث المفاجآت.

5. الدرس الخامس

من الضروري، مداومة التنسيق، بين عناصر القتال، وكذلك التنسيق بين القائمين بالقتال - حسب المستوى - لتحقيق التعاون، في مثلث الوقت والمكان والهدف.

يسعى القادة، إلى تنظيم التعاون مع مجاورهم، لتحديد مسؤولية العمل المشترك، وكيفية التغلب على المصاعب والعدو في الحد الفاصل بينهم. كما ينظم القادة، الجهود لعناصرهم المقاتلة، لتحقيق أكبر فائدة، بأقل جهد ممكن. وفي حرب 1973، فقد الكثير من القادة، بعد أن دارت رحى الحرب، التنسيق الواجب لبعض عناصر القتال الرئيسية (السيطرة، المعلومات، الاتصالات، النيران، التلاحم، الصدمة، الخدمة الإدارية) وأدى ذلك لفقد التعاون، وصعوبة تحقيق ما تم تنظيمه وتنسيقه. وكان واضحاً أن القوات الإسرائيلية القائمة بالهجوم المضاد، يوم 16 أكتوبر، على جانب اللواء 16 المشاة، والفرقة الثانية المشاة، قد نفذت الحد الأدنى من التعاون فيما بينها، بسبب عدم التزام أحد عناصرها - الجنرال شارون ومجموعة العمليات التي يقودها - بمداومة التنسيق بالنسبة للهدف، والذي كان يعني في ذلك الحدث، تحقيق الجنرال أدن بمجموعته المقاتلة، اختراق رئيسي للقوات المدافعة، وأدى ذلك إلى كارثة، فعندما فشل أدن في الاختراق، وطلب معاونة من شارون، لم يكن الأخير في أوضاعه الملائمة بالنسبة للمكان - كذلك - ولتصحيح الوضع، كان سيهدر الوقت، ولم يعد التعاون ذو فائدة، فتوقف أدن عن الهجوم.

6. الدرس السادس

يتحقق النصر، في القتال، عندما يتحقق الهدف بأقل خسائر ممكنة، وأسرع وقت. وتقليل الخسائر، يتطلب اتباع تعليمات ولوائح أمنية مناسبة. لذلك فإن اتخاذ تدابير لتحقيق الأمن، لا يقل في الأهمية عن الإجراءات الأخرى للقتال.

العبرة في ذلك، ليس باستخدام طرق متعددة للشفرة والكود، في الاتصالات، أو تقييد التحركات، والإعلام، واتباع قواعد الإخفاء والتمويه. وإنما في التفضيل بين عامل السرعة والوقت، وعامل التكتك حتى لا يحصل العدو على المعلومة التي تنقصه. كان القائد الألماني الشهير، الفيليد مارشال أروين روميل يتحدث إلى قادة وحداته، في الأجهزة اللاسلكية، من دون سرية، فقط، عندما يكون الاستفاد من المعلومة، غير متاح للخصم، فالعمل قد بدأ وأصبح قريباً الالتحام، قبل أن يستفيد الخصم مما حصل عليه من معلومات. كذلك فإن القادة الإسرائيليون، سمحوا أكثر من مرة، بإضاءة كاملة لمركباتهم القتالية ودباباتهم أثناء التقدم والهجوم كذلك، بما يتيح لهم رؤية أفضل، للحصول على نتائج أكيدة من الرماية على الخصم، والذي يفاجأ بذلك الأسلوب الذي لا يراعي أصول السرية والأمان، وتشله المباغثة، ثم يستمر في ذهوله من نتائجها المدمرة عليه.

من وجهة أخرى، فقد الجنرال أرييل شارون كل مكاسبه في الحرب، والتي كان يسعى لإحراز شهره بسببها، عندما عجزت قواته عن مواصلة القتال، وتوقف أمام هدفه الرئيسي، والذي كادت قواته أن تلمسه. وكان ذلك بسبب إهماله المتعمد، لكافة تدابير الأمن، في سبيل تحقيق الهدف قبل غيره من الجزلات المتنافسين معه، وأدى ذلك إلى خسائر كبيرة تكبدتها لوائاته المدرعة، وعجز عن الاستمرار، ولو كان استطاع دخول مدينة الإسماعيلية - هدفه الرئيسي - ما استطاع الاحتفاظ به.

7. الدرس السابع

يجب الحفاظ على الروح الهجومية لدي القوات، مهما كانت صورة القتال الدائرة (دفاع - انسحاب - حصار)، ولا يتحقق ذلك، إلا بممارسة أنشطة قتالية إيجابية.

على الرغم من تخطيط القيادة المصرية، لدفع مفارز مختلفة الأنواع والتكوين، في مراحل المعركة كلها، منذ البداية، إلا أن القوات، تخلت عن ذلك مرتين، أفقدتها الروح الهجومية القتالية، التي بدأت بها الحرب. كانت المرة الأولى، عندما توقفت القوات على خط المهمة المباشرة للجيش، لتنفيذ الوقفة العملياتية، واعتبرت أنها وقفة استرخاء سلبية، إذ كان قرار قائد الفرقة الثانية المشاة في أول أيام الوقفة العملياتية "التمسك بالخطوط التي وصلت إليها الفرقة، وتعزيزها، ورض الغام أمامها". ولتنفيذ ذلك أمر يقفل الثغرات بين الكتائب واللواءات، واتخاذ كتائب الدبابات خطوط صد، وخطوط نيران في الاتجاهات الرئيسية، وفتح الاحتياطيات المضادة للدبابات، لكل المستويات (بلغت 6 احتياطيات مكونة من 10 سرايا قواذف مضادة للدبابات، بعضها عديمة الارتداد، وصواريخ موجهة في معظمها). وهو ما استدعى أن يوجه قائد الجيش الثاني الميداني، قادة الفرق المرؤوسة، للقيام بأعمال قتال إيجابية، لحرمان العدو من المناورة بحرية بالقوات والوسائل من اتجاه لآخر، والاستمرار في استنزاف القوات بالهجمات المضادة، المتتالية، وقد عدد قائد الجيش الأعمال الإيجابية التي يجب القيام بها، خلال التعزيز في رأس الكوبري، في الوقفة العملياتية لتشمل:

أ. دفع داوريات استطلاع، ومجموعات استطلاع خلف خطوط العدو، للحصول على معلومات عن أعمال العدو واحتياطياته، لاتخاذ التدابير اللازمة لإحباطها.

ب. دفع الكمائن على محاور الاقتراب لرأس الكوبري.

ج. تنشيط أوضاع التعزيز، بدفع مجموعات مقاتلة للقيام بالإغارة على العدو.

د. دفع مفارز قتال قوية للاصطدام مع العدو الذي يحاول شن هجمات مضادة على رأس الكوبري.

8. الدرس الثامن

كما أن الإفراط في التفوق، في الاتجاهات الرئيسية، قد يصبح ضرراً أكثر منه نفعاً، فإن التقليل من حجم القوات، إلى الحد الغير ملائم، لا يعني تحقيق مبدأ الاقتصاد في القوى.

دفعت القيادة الإسرائيلية، ثمناً غالياً، كلفها كل ما فقدته في حرب أكتوبر 1973، نتيجة لتحقيق هذا المبدأ، في غير محله. فقد بنى الإسرائيليون خطتهم للدفاع على الجبهة الجنوبية (سيناء) على أساس قوة المانع المائي كعائق أمام أي هجوم مصري. ولتوفير القوات والتكلفة كذلك، اكتفى بالقوات التي ستحتل المواقع الحصينة في خط بارليف. ثم خفضت تلك القوات، وأغلقت بعض النقاط الحصينة، وقد مكن ذلك، المصريون من التغلب على ذلك الخط المحصن بسرعة، كما لم يكن للمواقع التي ظلت صامدة لفترة أطول، تأثير كبير على أعمال القتال لضعف قوتها.

9. الدرس التاسع

ينجح العمل القتالي، عندما يُجبرُ القائد المعادي، على اتخاذ قرارات، كردود فعل، وهو ما يتحقق بالمناورة بشقيها، الحركة والنييران، والتي يلزم لها خفة حركة، ومرونة فكرية وحركية.

نجح القادة الميدانيون، الإسرائيليون، في إبطاء معدل تقدم القوات المصرية، حتى توقفت تماماً، مستخدمين في ذلك قدرة قواتهم المدرعة والآلية، على إجراء المناورة الحركية، بما لديهم من مركبات ذات خفة حركة عالية، والنييرية بالقدرة على نقل النييران الدقيقة على الأهداف بفاعلية. ولم تنجح القوات المصرية في ذلك، عندما عبرت القوات الإسرائيلية إلى الغرب، حيث افتقدت خفة الحركة، والمرونة.

10. الدرس العاشر

من الضروري المحافظة على الروح المعنوية للقوات، مرتفعة. وهو ما يمكن الإعداد له، أثناء التحضير للمعركة، بأساليب عديدة. أما أثناء القتال، فهناك ثلاث عوامل، هي الأكثر تأثيراً في الروح المعنوية، المستوى العالي لتدريب القوات، والاستمرار في الأعمال الإيجابية النشطة، وقوة العقيدة الدينية لدى المقاتلين.

اهتمت القيادة العسكرية والسياسية المصرية، بالروح المعنوية للقوات، خاصة بعد هزيمة يونيو 1967. وقد بدأت بزيادة جرعات التدريب المفيد، على المهام القتالية، وأوصلت الجنود إلى درجة الاحتراف في استخدام الأسلحة والمعدات، وقد زادت أحداث حرب الاستنزاف من ثقة الجنود والضباط بأنفسهم وأسلحتهم وقادتهم، وارتفعت معنوياتهم عدة درجات أكبر. كما كان لانتشار الوازع الديني بين أفراد القوات المسلحة، والإقبال الشديد منهم على فهم عقيدتهم الدينية بشكل صحيح، أثراً جيداً على تحمل القوات للشدائد، والصمود في اللحظات الحرجة.

رابعاً: الدروس المستفادة من استخدام القوات

1. الدرس الأول

ضرورة، إمام القادة بالاستخدام الأمثل للمجهود الجوي المخصص، حتى يستخدم بإمكانيات كاملة، تعطي التأثير المطلوب.

في حرب أكتوبر 1973، كانت القيادة العسكرية، تحتفظ بالمجهود الجوي للمعاونة الجوية للقوات البرية، في يد القائد العام، أو قادة الجيوش الذين يوزع عليهم مجهود

جوي. وقد أدى ذلك الوضع، مع عدم إلمام القادة البريون، بخصائص وقدرات الطائرات، المختلفة، إلى عدم استغلال تلك القدرات في مراحل التطوير المختلفة، والتي تحتاج في الغالب، معاونة جوية مجدبة.

2. الدرس الثاني

أهمية تكامل العناصر الأساسية، لمنظومة الدفاع الجوي، والتي تكون من:

أ. شبكات الإنذار.

ب. مراكز القيادة والسيطرة.

ج. الأسلحة الإيجابية.

د. المواقع والمعدات الهيكلية، والخداعية.

هـ. وسائل الاتصال المستقرة، والمؤمنة.

3. الدرس الثالث

الاستخدام المتكامل، لكافة القوى البحرية، أفضل من التفوق العددي، في القطع البحرية.

رغم تفوق الأسطولين، المصري والسوري، كل على حده، على الأسطول الإسرائيلي، فإن الأخير تمكن من إلزامهما بالدفاع، معظم فترات الحرب، ولم ينجح سوى الأعمال السلبية، والتي تمثلت في قفل مضيق باب المندب، بمجموعة غواصات ومدمرات وفرقاطات مصرية، كانت خارج مدى العمل للبحرية الإسرائيلية، التي لم يتوفر لها مواني صديقة على هذا البعد للارتكاز عليها، كما توفر للقطع البحرية المصرية. وكذلك تمثل العمل السلبي الناجح الآخر، في استخدام الألغام في قفل خليج السويس. وقد افتقرت منظومة العمل البحري إلى الاستطلاع البحري الإستراتيجي والحرب الإلكترونية البحرية والصواريخ سطح / سطح المتطورة والدقيقة (خاصة لإصابة الأهداف الصغيرة وهو ما توفر لدى البحرية الإسرائيلية)، وأهم ما افتقرت إليه القوات البحرية المصرية، المساندة الجوية. لذلك كانت الأعمال القتالية للبحرية المصرية محدودة.

4. الدرس الرابع

أهمية مناسبة الأعيرة وقدرات الحركة، لمصادر النيران الرئيسية، للمستوى والتنظيم الرئيسي العاملة معه.

لم تستطع المدفعية المصرية، رغم تفوقها الواضح، أن تقدم معاونة نيرانية فعالة، للوحدات المدرعة والآلية، حيث عجزت المدفعية المقطورة، خاصة الجرارات ذات العجل، عن مواكبة القوات المتحركة، وأخفقت معظم وحدات المدفعية العضوية والدعم، في الوصول إلى مناطق انتقالاتها، في مرحلة التطوير.

كذلك، لم تكن الأعيرة، أحياناً، مناسبة، ومدفعية الجيوش لا بد أن تطول مدفعية الجبهة لدى الإسرائيليين، ومدفعية الفرق لا بد أن تطول مدفعية مجموعات العمليات الإسرائيلية، وغالباً ما يكون احتياطي هذه القوة (الجبهة - مجموعة العمليات) بالقرب من مجموعة مدفعتها، وهما الهدفين الرئيسيين للمدفعية المناظرة.

5. الدرس الخامس

أهمية توفر عناصر مضادة للدروع، مع كل أنواع الوحدات، حتى مستوى السرية، بما في ذلك عناصر الدفاع الجوي، على أي مستوى.

أثبتت حرب أكتوبر 1973، فاعلية الوحدات المدرعة، المدعومة بالمشاة الآلية المتطورة، بالاستخدام الجيد. فقد فشلت الدبابات الإسرائيلية، عندما هاجمت المشاة المصرية، من دون أن يساندها مشاة، بينما تمكنت المشاة المصرية من صد الدبابات الإسرائيلية بفاعلية، لتوفر عناصر مضادة للدروع متنوعة، معها.

6. الدرس السادس

أسلحة البعد الثالث، هي أسلحة المستقبل
[1].

أثبتت حرب أكتوبر 1973، على الجبهة المصرية - وكذلك السورية - أهمية وفاعلية، عناصر وأسلحة البعد الثالث، فقد تم الاستيلاء على عدة أهداف حيوية ومؤثرة بواسطة الاقتحام الجوي الرأسي، كما أحبطت كثير من التحركات للاحتياطيات في العمق، بواسطة عناصر من الصاعقة تم إبرارها جواً. كذلك كانت الضربات الصاروخية التكتيكية مؤثرة وذات فاعلية، ضد الأهداف الهامة والكبيرة الحجم. ويلاحظ أن هذه القوات تحتاج إلى إجراءات تأمين معقدة.

بعد حرب أكتوبر 1973، ونتيجة لذلك الدرس الهام، عنيت كثير من الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وإسرائيل، بالتوسع في حجم تلك القوات والأسلحة، وطورتها لتصبح أكثر فاعلية، وأدخل معها عناصر جديدة كذلك، مثل الصواريخ الباليستية الموجهة، وحص الألغام الأرضية بالصواريخ التكتيكية أرض/أرض.

7. الدرس السابع

الحروب المقبلة، ستعتمد على الحرب الإلكترونية، لزيادة فاعلية أسلحتها، وإضعاف فاعلية أسلحة وقوات العدو.

سميت حرب أكتوبر 1973، من قبيل العديد من المعلقون والخبراء المتابعون للحرب، بالحرب الإلكترونية الأولى، وذلك لاستخدام طرفي الحرب (مصر - إسرائيل) عناصر مدربة، وأجهزة متقدمة نسبياً (في ذلك الوقت)، لكل أنشطة الحرب الإلكترونية، شملت الاستطلاع اللاسلكي والراداري، والتنصت، والإعاقة الإلكترونية، وعناصر التوجيه، والخداع. كما لم تعد قاصرة على الأجهزة الثابتة، وإنما أصبحت كذلك متحركة، ومحمولة جواً، أو مجهزة بها الطائرات من دون طيار (والتي أصبحت أكثر تقدماً، وأكثر فائدة)، ويستخدم بعضها الفضاء كأقمار التجسس، مما يعطيها أبعاداً جديدة في الاستخدام.

8. الدرس الثامن

أهمية العمليات الليلية، للتطوير، والاستيلاء على الأهداف والخطوط المناسبة ليلاً.

نجحت معظم أعمال المفارز، والإغارة، والكمائن التي نفذت ليلاً، إذ فوجئ الطرف الآخر بها، أو لم يدركها إلا بعد أن حققت مهامها. ويحتاج ذلك إلى تدريب القوات على القتال ليلاً، في صور المعركة المختلفة، وتعميم أجهزة الرؤيا والتنشئين الليلية، وأجهزة المسار للمحافظة على الاتجاه.

9. الدرس التاسع

الاستخدام الأمثل، للعناصر المدرعة، والآلية، هو استغلال قدراتها كاملة، باستخدامها مجمعة، وفي أعمال هجومية، تحقق الصدمة وخفة الحركة والنيران، والتي هي أهم

مميزات تلك العناصر .

استخدم الطرفين، المصريون، والإسرائيليين، قواتهم المدرعة استخداماً سيئاً في بداية الحرب فكلاهما فتت وحداته المدرعة، وكان ذلك أكثر وضوحاً في القوات الإسرائيلية، التي خصصت وحدات فرعية صغرى (فصائل وسرايا) لدعم النقاط القوية لخط بارليف، عند مهاجمتها من قبل المصريين، وهو ما أفقد تلك الوحدات الصغيرة الحجم الفاعلية المطلوبة، وظل الأمر كذلك، في الهجمات المضادة التي تنامت أحجامها حتى وصلت إلى لواءات مدرعة، تهاجم منفردة. وقد فطن القادة الإسرائيليون لذلك الخطأ، وبادروا إلى حشد قواتهم المدرعة، واستخدامها في مجموعات عمليات مدرعة كل من 2 إلى 3 لواء مدرع، وتعمل المجموعات بتعاون وتنسيق فيما بينها، وأدى ذلك إلى نتائج أفضل في المراحل الأخيرة من الحرب (القتال غرب القناة).

أما القوات المصرية، فقد دعمت فرقها المشاة، بألوية مدرعة، معظمها تم سحبه من الفرقة الآلية والمدرعة (الاحتياطي العملياتي والاحتياطي الإستراتيجي) وهو ما أضعفها، عندما بدأت في تنفيذ مهامها القتالية. بالمثل، فإن قادة الفرق المشاة، استخدموا الألوية المدرعة الداعمة لهم، بالكتائب، والسرايا أحياناً، وهو ما زاد من تفتيتها، واستخدمت في كثير من الأحيان من خطوط صد، وخطوط نيرانية، مما أفقدها أهم خواصها، وأصبحت قطعة مضادة للدروع ليس إلا.

[1]

تشمل كل الأسلحة التي يمكنها تجاوز العوائق، وقوات النسق الأول، والدفاعات، لتصل إلى العمق الدفاعي للعدو، مما يحدث ارتباك ودمار شديد في المنطقة الخلفية له. ومن أمثلتها قوات العمليات الخاصة (خصوصاً عناصر الاقتحام الجوي الرأسي) والصواريخ أرض/ أرض التكتيكية والعملياتية، والطائرات العمودية الهجومية. قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع

(الخرطوم 8/29 - 1967/9/1)

القرارات

Table with 2 columns and 8 rows

أكد المؤتمر وحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتنسيقه وتصفيته من جميع الشوائب. كما أكد الملوك وممثلوهم التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي وقع في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، وتطبيقه.

(ق ق 4/38 - 1967/9/1)

أولاً - تأكيد وحدة الصف العربي:

قرّر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان ، على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

(ق ق 4/39 - 1967/9/1)

ثانياً - إزالة آثار العدوان:

اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي

العربية المحتلة بعد عدوان 5 يونيو / حزيران / جوان، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

(ق ق 40/4 - 1967/9/1)

ثالثاً - لا صلح ولا تفاوض مع إسرائيل ولا اعتراف بها:

كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبتترول العرب قد أوصى بإمكانية استخدام وقف ضخّ البترول كسلاح في المعركة، ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الأمر ملياً أن الضخّ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح إيجابي، باعتبار البترول طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان، ولتمكينها من الصمود في المعركة.

قرّر المؤتمر استئناف ضخّ البترول باعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية، وفي الإسهام في تمكين الدول العربية - التي تعرّضت للعدوان وفقدت نتيجة لذلك موارد اقتصادية - من الصمود لإزالة آثار العدوان.

وقد أسهمت بالفعل الدول المنتجة للبترول في تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي.

(ق ق 41/4 - 1967/9/1)

رابعاً - الاستمرار على ضخّ البترول:

أقرّ المجتمعون المشروع الذي تقدّمت به الكويت لإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، طبقاً لتوصية مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي انعقد ببغداد. (ق ق 42/4 - 1967/9/1)

خامساً - إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

قرّر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإعداد العسكري، لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

(ق ق 43/4 - 1967/9/1)

سادساً - دعم الإعداد العسكري:

قرّر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية. (ق ق 44/4 - 1967/9/1)

سابعاً - سرعة تصفية القواعد الأجنبية:

قرّرت كل من المملكة العربية السعودية والكويت والمملكة الليبية أن تلتزم كل منها بدفع المبالغ التالي بيانها سنوياً ومقديماً، عن كل ثلاثة أشهر، ابتداء من منتصف أكتوبر / تشرين الثاني، إلى حين إزالة آثار العدوان.

المملكة العربية السعودية - 50 مليون جنيه إسترليني.

الكويت - 55 مليون جنيه إسترليني.

المملكة الليبية - 30 مليون جنيه إسترليني.

(ق ق 45/4 - 1967/9/1)

ثامناً - الالتزام بمبالغ إلى حين إزالة آثار العدوان:

table end

قومية المعركة

"الأفكار، والقرارات، والتنفيذ"

أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، في أغسطس 1967، عقب الهزيمة، تعهدت بعض الدول العربية، ذات الدخل المرتفع، وكلها دول نفطية، بأن تخصص مبلغاً من المال، لدعم دول المواجهة

[1]

كان ذلك التعهد، خطوة ايجابية، لمعاونة عربية فعالة، تبرز المعنى الحقيقي لقومية المعركة، لكن لم تكن المعونة المالية، وحدها، كافية، كما لم يكن مساندة ثلاث دول فقط، لثلاث آخرين، ليجسد القومية العربية.

كانت القيادات المصرية، سياسية وعسكرية، قد بنت الإستراتيجية المصرية، على أساس "إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل، بالإمكانات الذاتية لمصر، بالتعاون مع سورية. وأن القتال نفسه، يتيح الفرصة لاستغلال الطاقات العربية التي تراها كل دولة عربية".

منذ بدء الصراع، العربي/الإسرائيلي، عام 1948، وحتى اللحظات الأخيرة، قبل حرب أكتوبر 1973، والعرب يرفعون شعار "قومية المعركة". بعض الدول حاولت تجسيد الشعار، وتحركت جامعة الدول العربية لإيجاد تعاون عسكري عربي حقيقي، فقد كانت الكارثة تستفحل، والدولة الإسرائيلية تنمو وتتوسع مثلها مثل الخلايا السرطانية، على حساب الجسد العربي المتهالك. لم يتحرك أحد تنفيذاً لذلك الشعار، وظل أملاً متصوراً، حتى وضعته الجامعة العربية في إطار معاهدة للدفاع المشترك، لتتزين به، دون أن يظهر لتلك المعاهدة أي فاعلية.

في القيادة العامة المصرية، كان المخططون يأملون في عمل عسكري موحد ضد إسرائيل، من ثلاث جبهات كحد أدنى، في سيناء مصر، وفي جولان سورية، وفي الضفة الغربية للأردن. وقد اقتربوا من الحلم أحياناً، خلال انعقاد مؤتمرات القمة المتتالية، ولجان مجلس الدفاع المشترك. كان الأمل أكثر أن تشارك الدول، البعيدة عن الجبهات الثلاث، بجزء من قواتها، ليصبح لقومية المعركة معنى وفعل.

كان واضحاً، أن الجهود السياسية، تمضي في طريق مسدود، وأن القوة المسلحة هي السبيل لاسترداد الأرض. لذلك انتهزت القيادة العامة المصرية، انعقاد مجلس الدفاع المشترك

[2]

، لجامعة الدول العربية، في الدورة الثالثة عشر، بالقاهرة (27 - 30 يناير 1973)، لبحث أسلوب مشاركة الدول العربية الأخرى (غير دول المواجهة) في المعركة، عند تشوبها، وأسلوب تنفيذ ما يتفق عليه.

أوضح وزير الحربية المصري، الفريق أول أحمد إسماعيل علي، الموقف الإستراتيجي العربي، والأسس التي تبنى عليها خطة شاملة لتحرير الأرض، كما عرض الفكرة العامة للتخطيط العسكري، وأنهى عرضه "بتوجيهات محددة للعمل العسكري المشترك، والتزامات الدول العربية، للمشاركة بوحدات مقاتلة، لخوض حرب شاملة ضد إسرائيل".

أوجز التقرير كذلك الهدف من التخطيط لعملية تعرضيه شاملة، في 6 نقاط:

1. إرغام العدو على القتال في كل الجبهات، في وقت واحد، لحرمانه من إستراتيجيته المبنية على العمل ضد جبهة واحدة، في وقت واحد.

2. استخدام الجبهتين السورية، والأردنية، لتهديد قلب العدو، خاصة بالقوات الجوية.

3. العمل على تشتيت احتياطات العدو البحرية، في البحرين المتوسط والأحمر.

4. قطع خطوط مواصلات العدو البحرية، في البحرين المتوسط والأحمر.

5. استخدام الفدائيين على نطاق واسع، داخل إسرائيل.

6. من المهم أن تبدأ العمليات التعرضية في وقت قريب، فعامل الوقت لمصلحة العدو، إذ أن قواته تنمو بمعدل أكبر من نظيرتها العربية، وسيصعب التعامل معه مستقبلاً.

كان مؤتمر الكويت (15 نوفمبر 1972) قد حدد الهدف السياسي العربي، وهو "إزالة آثار عدوان يونيه 1967، دون المساس بالقضية الفلسطينية، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني".
كذلك تحدد الهدف الإستراتيجي العسكري العربي في "تدمير القوات المسلحة الإسرائيلية، وتحرير الأرض العربية، التي احتلت بعد 5 يونيه 1967، ضمن إطار عربي عام".

كان هناك مميزات للعمل العسكري من عدة جهات، وكذلك كان هناك سلبيات في القوات المسلحة لدول المواجهة. أما المميزات، فهي وإن كانت قليلة، إلا أنها ذات فاعلية، وتأثير كبير، فهناك القدرة على العمل في أكثر من جبهة في وقت واحد، مما يشنت الجهود الإسرائيلية. ولدى العرب مجتمعين التفوق في القوات المسلحة بأفرعها كلها نظرياً، وعملياً فإن دول المواجهة الثلاث تتفوق برياً وبحرياً، ويمكن الحد من آثار التفوق الجوي الإسرائيلي بوسائل عدة، أخيراً فإن العمل الفدائي، داخل إسرائيل، يمكنه تهديد الأمن الداخلي، في الأرض المحتلة لصالح المعركة.

أما السلبيات، في القوات المسلحة لدول المواجهة الثلاث فهي:

1. يترتب على عدم اشتراك الأردن في العمليات، وجود ثغرة إستراتيجية، تؤثر على الموقف العسكري.

2. النقص الكبير في الطائرات، ووسائل الدفاع الجوي، والمطارات، في دول المواجهة.

3. عدم توفر احتياطي عام مناسب، على مستوى كل جبهة من الجبهات الثلاث، وكذا عدم توفر احتياطي عام إستراتيجي، يعمل لصالح الجبهتين الشمالية، والشرقية (سورية والأردن).

4. عدم وجود قيادة واحدة للجبهات الثلاث، في الوقت الذي تعمل فيه القوات الإسرائيلية تحت قيادة واحدة، تقود وتنسق أعمال قواتها على الجبهات الثلاث.

5. النقص الواضح في معدات وأجهزة الحرب الإلكترونية.

6. قدرة العدو على المناورة بقواته، بين الجبهات الثلاث، في حالة تعرض أي منها للخطر، الأمر الذي يفتقر إليه الجانب العربي لأنه يعمل على خطوط داخلية.

كانت التوصيات التي عرضها وزير الحربية المصري، ترسم الخطوط العريضة للعمل العربي الموحد، وتحدد حجم المشاركة المطلوبة من الدول العربية كالاتي:

1. يقسم مسرح العمليات إلى جبهات ثلاث وهي:

أ. الجبهة الشمالية: وتشمل جميع القوات السورية، وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها.

- ب. الجبهة الشرقية: وتشمل جميع القوات الأردنية، وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها.
- ج. الجبهة الغربية: وتشمل جميع القوات المصرية، وأي قوات عربية توضع تحت قيادتها.
2. يعمل الفدائيون، من الجبهات المختلفة، لدول المواجهة، بتنسيق مع قيادات الجبهات، تبعاً لخطة يصدق عليها القائد العام للقوات المسلحة العربية.
3. تكون جميع هذه الجبهات، تحت قيادة القائد العام المصري، بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة العربية، تعاونه مجموعة عمليات من الدول المشتركة في القتال.
4. يتولى قائد القوات الجوية السورية، قيادة القوات الجوية في الجبهتين الشمالية والشرقية (سورية والأردن)، ويتولى قائد القوات الجوية المصرية، قيادة القوات الجوية في الجبهات الثلاث.
5. بناء على موافقات سابقة، لمجلس الدفاع المشترك، بتاريخ 30 نوفمبر (تشرين ثان) عام 1971، وتوصيات اللجنة الفرعية العسكرية، المنبثقة من لجنة وزراء الخارجية والدفاع، تلتزم دول المساندة، بتقديم دعم لدول المواجهة من قواتها المسلحة. وإجمالي هذا الدعم، 16 سرباً جويًا، وفرقة مدرعة، وفرقة مشاة، ولواء مدرع، ولواءان مستقلان من المشاة.
6. تم توزيع هذا الدعم على سبع دول عربية هي (العراق - المملكة العربية السعودية - الكويت - ليبيا - الجزائر - المغرب - السودان) وهو مطلوب لتغطية مرحلة الصمود والردع.
- أما الدعم الإضافي، المطلوب لتنفيذ العمليات التعرضية، فقد تم تحديده أيضاً. وتلتزم دول المساندة، بتقديم هذا الدعم الإضافي إما بوحدات جاهزة فعلاً أو بمعدات أو بدعم مادي طبقاً لبيان التكاليف السابق للاتفاق عليها بين رؤساء الأركان في العام السابق.
7. تكون قوات الدعم المتفق عليها، والمطلوبة لمرحلة الصمود والردع، جاهزة في أماكن تركزها، في مارس 1973، للتحرك إلى أماكن التمرکز للعمليات، بأوامر من القائد العام للقوات المسلحة العربية. أما وحدات الدعم الإضافي، للعمليات التعرضية، فتكون جاهزة في أقرب وقت، طبقاً لما يتم الاتفاق عليه في المجلس.
- كانت تلك النقاط، والتي أقرتها اللجنة، فرصة حقيقية، أضعها التردد العربي، بأسبابه المختلفة، فلم تنفذ، ولم يتضامنوا، ولم يحققوا قومية المعركة، رغم أن العبء المطلوب كان في قدرات كل دولة، وفي حدود طاقاتها وكان لكل دولة أسبابها. ولجأت مصر إلى الاتصالات الثنائية، ونجحت في الحصول على دعم عربي، بقوات من دول عربية، لمساندة الجبهتين المصرية، والسورية، إلا أن بعض هذه المساهمات، أجلت لحين نشوب الحرب، فلم تصل في الوقت التي كانت الحاجة إليها فيه شديدة.
- كذلك، لم تشارك الجبهة الأردنية في القتال، رغم أهميتها، إلا أن الأردن كدولة، ساهم مع الجبهة السورية بجزء من قواته، بعد نشوب الحرب كذلك. (أنظر جدول حجم الدعم العسكري المقرر من الدول العربية لمساندة دول المواجهة، وما نفذ منه)

[1]

كانت مقررات مؤتمر القمة في الخرطوم، أن تدفع الكويت 55 مليون جنيه إسترليني، والمملكة العربية السعودية 50 مليون جنيه إسترليني، وليبيا 30 مليون جنيه إسترليني، بإجمالي 135 مليون جنيه إسترليني، توزع على مصر (95 مليون جنيه)، والأردن (40 مليون جنيه) سنوياً. ولم يخصص شيء لسورية لرفضها حضور المؤتمر.

[2]

يضم المجلس وزراء الخارجية، ووزراء الدفاع للدول العربية.
الخطة ل

نظراً لأن الدول العربية لم تتمكن من وضع توصيات "مجلس الدفاع المشترك" موضع التنفيذ، الأمر الذي كان يحقق لنا - نحن العرب - قومية المعركة، استمر التعاون بين مصر وسورية سياسياً وعسكرياً يأخذ مجراه الطبيعي البقاء لدخول الحرب وحدهما ضد إسرائيل.

وبعد أن استكملت الخطة المصرية السورية، وتم إعداد القوات لها والتدريب عليها، ولم يبق على تنفيذها سوى تحديد التوقيت المناسب للهجوم وإصدار القرار السياسي ببدء الحرب، تقدم رئيس إحدى الدول العربية بخطة للحرب ضد إسرائيل.

استدعى الفريق أول أحمد إسماعيل بوصفه القائد العام للقوات الاتحادية، اللواء محمد عبدالغني الجمسي، رئيس هيئة العمليات، إلى مكتبه لإطلاعه على هذه الخطة وبحثها. ووجدت أنها نظرية من نظريات الرئيس المذكور الثورية، التي ينادي بها في المجالات المختلفة، ويقوم بتطبيقها في دولته سواء في "كتاب أخضر" أو في كتاب بلون آخر.

والحقيقة أن رئيس هذه الدولة لم يعطٍ لخطته اسماً رمزياً، ولذلك اختار لها اللواء الجمسي اسم الخطة (ل)، وكان تعليقه عليها أنها حلم سعيد.

وتتلخص فكرة هذه الخطة في أن الهجوم المصري وعبور قناة السويس لا يعتبر هجوماً حاسماً، فضلاً عن الخسائر الكبيرة التي تتعرض لها القوات المصرية خصوصاً تحت تأثير تفوق العدو الجوي. لذلك يرى واضع الخطة:

1. أن يكون الهجوم الرئيس الجوي والبري من اتجاه سورية، وأن يحشد لذلك أكبر عدد من الطائرات المصرية بحيث تكون غطاءً جويًا تتحرك تحته كل القوات السورية. ويمكن زيادة عدد القوات البرية في سورية من مصر وليبيا ودول عربية أخرى.

2. أن يشن الهجوم الكاسح على إسرائيل باستخدام جنوب لبنان وشمال الأردن والفدائيين لتوسيع رقعة الهجوم. وأن الهجوم الجوي من الجبهة السورية سوف يُفقد العدو المبادرة لأول مرة ويلحق أضراراً بأهداف العدو الجوية.

3. تبقى القوات المصرية كاحتياطي إستراتيجي، يستخدم بعد معرفة ما يتطور إليه الهجوم من الجبهة السورية. ويقتصر دورها أثناء ذلك على هجمات بحرية، وعمليات إنزال بحري، على غزة وشمالها، وهجمات بحرية، ضد إيلات وشرم الشيخ، مع إنزال مظلي في عدة أماكن، لإرباك العدو، وتشنيت قواته. وكذلك قصف شديد بالمدفعية، ضد الضفة الشرقية للقناة، لإيهام العدو بالهجوم من اتجاه القناة، وتخفيف الضغط على الجبهة السورية.

4. يكون الهدف العسكري، هو تدمير قوة إسرائيل، المادية والمعنوية.

5. يكون الهدف السياسي، هو فرض قرار التقسيم، الصادر عن الأمم المتحدة، عام 1947.

6. تعتبر الجمهورية أن هذا الرأي، هو أساس مشاركتها في الحرب، وإلا فإنها ستعلن رسمياً، عدم مشاركتها في كارثة، ربما تكون نهائية للأمة العربية.

رأي اللواء محمد عبدالغني الجمسي (رئيس هيئة العمليات المصرية) والمسؤول عن التخطيط للحرب في أكتوبر 1973:

كان الرأي في مصر واضحاً في رفض فكرة هذه الخطة، لأنها لا تتماشى مع الموقف الإستراتيجي في المنطقة، ولا تتسم بالواقعية، وغير قابلة للتطبيق. وكان هذا الرأي مبنياً على المبررات التالية:

- إن الموقف الإستراتيجي، وحجم وأوضاع قوات العدو وقدراته القتالية، تؤكد ضرورة شن الهجوم ضده من جبهتين متباعتين في وقت واحد لتشتيت قواته الجوية المتفوقة - وهي قوته الضاربة الرئيسية - وبعثرة قواته البرية على أكثر من جبهة وتكبيدها أكبر قدر من الخسائر البشرية - وهي نقطة ضعفه الرئيسية - في معارك رئيسية تقع في أكثر من جبهة سواء في البر أو البحر أو الجو.

- إن استخدام الجبهة السورية كاتجاه للمجهود الرئيسي في الحرب قد يبدو صحيحاً - من الناحية النظرية - لقربها من إسرائيل، ووجود بعض الأهداف الإسرائيلية داخل مدى طائراتنا من هذا الاتجاه. ولكن إذا تعمقنا في دراسة الأمر - من الناحية العملية - نجد أن تركيز القوات الجوية السورية والمصرية في سورية لا يمكن تنفيذه عملياً لعدم توفر المطارات اللازمة لاستيعاب كل هذا العدد من الطائرات. بالإضافة لذلك فإن وسائل الدفاع الجوي السوري لا تكفي لتأمين هذه الإعداد الكبيرة من الطائرات، ويستتبع ذلك نقل وسائل الدفاع الجوي المصري إلى سورية. ومعنى ذلك كشف الغطاء الجوي عن الأراضي المصرية وقواتها المسلحة الأمر الذي يترتب عليه نتائج خطيرة. ومن المعروف أن مدى عمل الطائرات المصرية والسورية يغطي - عند استخدامها من سورية - شمال إسرائيل وجزءاً من وسطها، وبذلك تبقى مطارات وسط وجنوب إسرائيل وكل مطارات سيناء خارج دائرة التأثير. وبذلك يتمكن العدو من إعادة تمركز وانتشار طائراته في هذه المناطق واستخدامها بكفاءة - لمداهها الطويل - ضد كل من مصر وسورية. ولا يجب أن نتصور أن الضربة الجوية التي تمت يوم 5 يونيو 1967 ستكرر نتائجها ضد العدو أو ضدنا.

- أما عن توجيه الهجوم البري الرئيسي من اتجاه سورية وتوسيع رقعة الهجوم باستخدام الأراضي الأردنية واللبنانية، فإن ذلك تعترضه صعوبات سياسية لا يمكن التغلب عليها. والخبرة علمتنا الكثير في هذا المجال.

- إن معركة القوات المصرية هي معركة شرف لا بد أن نخوضها لتحرير أرضنا ومسح عار هزيمة يونيو 1967. والقول إن الهجوم من الجبهة المصرية يعرض قواتنا لخسائر كبيرة فهو أمر مقبول، إذ لا يمكن تحرير أرضنا ورد كرامتنا دون تضحية وقبول الخسائر المحسوبة.

- إن اقتصار دور القوات المصرية في الخطة (ل) على القيام بعمل خداعي وأعمال ثانوية مع إنزال بحري في غزة وشمالها وإبرار مظلي في عدة أماكن، أمر لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية طالما أن القوات البرية لا تلحق بها خلال فترة زمنية محدودة. وطالما أن القوات المصرية مطلوب منها أن تقوم بعمل خداعي أو ثانوي، فإن أعمال الإبرار البحري والجوي مصيرها الفشل، والقوات المشتركة فيها مصيرها التدمير، ولا تحقق هدفاً سياسياً أو إستراتيجياً أو تكتيكياً.

- إن الاحتفاظ بالقوات المصرية كاحتياطي إستراتيجي لاستخدامه بعد معرفة ما يتطور إليه الهجوم من الجبهة السورية - كفكرة الخطة (ل) - هو تفكير عسكري خاطئ نظرياً وعملياً، لأن القوات المصرية ليست في هذه الحالة احتياطياً إستراتيجياً بالمفهوم العسكري الصحيح. فالاحتياطي الإستراتيجي يستخدم للتأثير على سير العمليات في إحدى الجبهتين أو في أحد الاتجاهات الرئيسية وبشرط أن تتوفر القدرة على نقله في الوقت المناسب. وهذا لا يمكن تحقيقه جواً لعدم وجود طائرات النقل بالعدد الكافي للنقل بالإضافة لتفوق العدو الجوي. كما لا يمكن تنفيذ النقل بحراً لعدم وجود وسائل النقل البحري وطول الوقت اللازم لهذا النقل، إذا كانت الخطة تقصد نقله أثناء سير العمليات إلى الجبهة السورية. وإذا بقيت القوات المصرية احتياطياً إستراتيجياً في الجبهة المصرية كما تتخيل الخطة (ل) فالسؤال هو: احتياطي لمن؟

- وأخيراً، إذا كان الهدف السياسي المطلوب تحقيقه بهذه الخطة هو فرض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، فهل تسمح مقارنة القوات بين العرب وإسرائيل بتدمير قوة إسرائيل العسكرية؟ ومن أين أتى هذا التفوق العسكري العربي في وقت كنا نعاني فيه - حينئذ - من التفوق العسكري الإسرائيلي؟

ومن الناحية السياسية، هل كان يمكن قبول فرض قرار التقسيم، بالقوة العسكرية العربية، في ذلك الوقت، لو كانت هذه القوة - افتراضاً - موجودة وجاهزة للاستخدام؟

وانتهى رأي مصر بالنسبة للخطة (ل) برفضها، وأن أفضل الأساليب الإستراتيجية لإدارة الحرب ضد إسرائيل هو القيام بعملية هجومية تنفذ بواسطة القوات المصرية والسورية في وقت واحد وبأعمال منسقة طبقاً لفكرة إستراتيجية واحدة تحت قيادة قائد عام واحد لقوات الجبهتين. الأفكار المصرية المبتكرة

للتغلب على مشاكل العبور (التجارب والحلول)

اقتحام مانع مائي، تحت ضغط العدو، ونيرانه وهجماته المضادة، وقصفه المدفعي وغاراته الجوية، من العمليات الصعبة، التي يعلمها العسكريون جيداً. وإذا كان المانع المائي هو المجرى المائي لقناة السويس، أحد أكبر مانعين مائيين في العالم، مع قناة بنما، والعدو هو القوات الإسرائيلية المتفوقة، بما تحصل عليه من أحدث الأسلحة والمعدات، والهجرات البشرية لليهود من كل أنحاء العالم المتقدم. وقد أضاف الإسرائيليون، على المانع المائي الصعب، تجهيز هندسي، لم يسبق له مثيل، من مواقع محصنة، ملئت بالأسلحة، ونطاقات من الأسلاك الشائكة، وحقول زرعت بالألغام المضادة للأفراد. ثم نظام للدفاع، وضع خبراء الحرب الإسرائيليون كل خبراتهم فيه، فكان خط بارليف الحصين.

لم يكن ممكناً، أن يهاجم هذا الخط الحصين، القابع خلف ذلك المانع المائي، بما يحويه من دفاعات، بوحدات مقاتلة، بنفس تنظيمها المعتاد، وتسليحها المعتاد، وأساليب القتال المألوفة، والتي يتدرب عليها العسكريون في كل مكان. كان لا بد أن يكون هناك مبتكرات، للتغلب على تلك العوائق، ولا بد من تجارب حتى الوصول إلى الحلول.

كان من الصعب الحصول على كل ما يحتاجه اقتحام قناة السويس، من مهمات ومعدات، من الاتحاد السوفيتي - المورد الوحيد للأسلحة والمعدات للقوات المسلحة المصرية والسورية في ذلك الوقت - أو حتى بالشراء من دول أخرى. لذلك عمد المصريون، إلى ابتكارات محلية، يتم تصنيعها ذاتياً، سواء كانت معدات وأسلحة متقدمة ومعقدة، أو بدائية وبسيطة.

عين الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية في 16 مايو 1971، خلفاً للفريق أول محمد أحمد صادق، الذي عين وزيراً للحربية، إثر ما سمّي بثورة التصحيح في 15 مايو 1971، والتي أطيح فيها بالوزير السابق، الفريق محمد فوزي، والذي استطاع إعادة الانضباط للقوات المسلحة إثر هزيمة يونيو 1967. بذلك أصبح الفريق الشاذلي، مسؤولاً عن إعداد القوات المسلحة للمعركة، في كافة الأوجه، وأهمها التدريب، والتخطيط للعمليات. وحتى تنجح القوات في تنفيذ مهامها في الحرب، طبقاً لما خطط لها، مطبقين ما تدربوا عليه، كان لا بد من التغلب على عوائق العبور في مجملها، وتقليلاً، مشكلة تلو الأخرى، في أدق تفاصيلها، مع المحافظة على الانضباط العالي، الذي وصلته القوات في تلك الأونة. وكان رئيس الأركان الجديد، الرجل المناسب للمهمة الشاقة، في الظروف الصعبة.

أهم المشكلات وأصعبها، التي واجهت، المخططين للعمليات كانت:

1. الحاجة لوحداث، ذات تنظيم خاص، لأداء مهام خاصة.

2. التغلب على طبيعة المجرى المائي لقناة السويس.

3. التغلب على الصعاب التي نشأت عن وجود السواثر الترابية على ضفتي قناة السويس.

4. إيجاد حل لمشكلة أنابيب النفط والنابالم، التي مدها الإسرائيليون على صفحة المياه.

5. تطوير أسلوب القتال للتغلب على العقيدة الإسرائيلية المعتمدة على ثنائي الدبابة والطائرة، في المراحل المختلفة للقتال.

6. الاستفادة بكل ما هو متيسر لمصلحة المعركة.

أولاً: إنشاء الوحدات الجديدة، ذات التنظيم الخاص، لتنفيذ مهام خاصة:

أظهرت الدراسات، لوضع مهام الوحدات، لتحقيق مهمة القوات المسلحة، في حرب أكتوبر 1973، الحاجة لبعض وحدات، ذات طبيعة خاصة، تفرسها مشاكل العبور وظروف القتال الغير معتادة. بعض تلك المهام أمكن تكليف الوحدات التقليدية بها، بعد تدريبها للقيام بها، فمثلاً، كان هناك حاجة لعدد كبير من وحدات المهندسين العسكريين، لتنفيذ مهام رص الألغام أثناء القتال، في عمق سيناء، أو لفتح ثغرات في حقول الألغام التي تكتشف أثناء القتال، وقد أمكن تدريب عناصر من كل وحدة، أي إن كانت تخصصها، للقيام بهذا الواجب، لتوفير حجم وحدات المهندسين التقليدية، التي تقوم بهذا الواجب، للتشكيلات الجديدة.

أما المهام التي لا يمكن القيام بها، إلا للعناصر المتخصصة، فقد أنشئ لها وحدات جديدة، طبقاً للحجم الذي أبرزت الدراسات الحاجة إليه، وقد شملت هذه العناصر عدة تخصصات، لعل أهمها:

1. المشاة البرمائية: Amphibious Infantery

برزت الحاجة لهذا العنصر، بوجود سواحل ومسطحات مائية كثيرة في مواجهة الهجوم، وعلى أجنابها، وليس من المعقول أن لا تستغل في عمل ما لتسهيل عمل القوات في المناطق الصعبة، والتي ستعبر في مواجهة النقط الحصينة.

بدء التفكير في إنشاء لواء برمائي في آخر عام 1971، واتخذ قرار الإنشاء في يناير 1972، وكانت الفكرة من إنشائه، دفعه في عمق الدفاعات الإسرائيلية، باستغلال المسطحات المائية، مثل البحيرات المرة وبحيرة التمساح، أو خليج السويس، أو البحر المتوسط، بما يمكنه من العبور ذاتياً، في مناطق غير متوقعة، تساعده على سرعة الاختراق إلى هدفه، ليهاجم مراكز قيادة التشكيلات الإسرائيلية، وتعطل تقدم الاحتياطيات لنجدة قوات النسق الأول في خط بارليف، أو الوصول إلى الممرات والمضايق والاستيلاء عليها.

كان من المعروف، أن المعديات البرمائية، لن تكون جاهزة لبدء العمل، في قناة السويس، قبل 5 ساعات من بدء الهجوم، وهو ما يعني تأخر عبور أول قطع ثقيلة تحتاجها القوات في الشرق، وهي الدبابات بالطبع، إلا بعد تلك الساعات الخمس. بينما تستطيع المركبات والدبابات البرمائية، العبور من المناطق التي تسمح بالسباحة الذاتية، في أقل من ساعة، لتكون في الشرق، وتبدأ في تنفيذ مهامها، وهو ما يضيف مفاجأة قاسية أخرى للقوات الإسرائيلية.

تم تنظيم اللواء 130 مشاة خاصة، على غرار القوات الخاصة، من حيث صغر حجم الوحدات الصغرى، ووجود قيادات صغرى كثيرة، وتم تسليحه بدبابات برمائية سوفيتية طراز ت - 76، "T - 76"، وهي دبابات خفيفة، سريعة، تستطيع السباحة ذاتياً، فهي مجهزة بتوربين على كل جانب، مسلحة بمدفع عيار 76مم، ورشاش موازي للمدفع عيار 7.62مم،

وهو تسليح أقوى من أي سلاح سيكون في يد المشاة التي ستعبر في الموجات الأولى، مما يجعلها ذات فائدة. بالإضافة للدبابات، جُهِز اللواء بمركبات مدرعة برمائية للمشاة طراز MICV ، كل مركبة يمكنها حمل جماعة مشاة بأسلحتها وأسلحة دعمها من رشاشات، أو مدافع مضادة للدروع، وحجم مناسب من الذخائر، التي سيحتاجها العمل خلف الخطوط الإسرائيلية، لحين اتصال القوات الرئيسية بهم.

أصدر رئيس الأركان منشوراً تدريبياً

[1]

، في 15 يونيو 1972، لتنظيم عمل هذه الوحدة، ثم نفذ بيان عملي ليلي لكيفية تنفيذ المهام لهذه الوحدة، واكتمل التدريب في شهر أكتوبر من نفس العام، أي في أقل من 10 شهور، وهو رقم قياسي لوحدة بحجم لواء، ذات مهام خاصة معقدة، مثل هذا اللواء. وفي 18 - 19 يوليو 1973 تم اختبار اللواء في مشروع تدريبي، على مهام شبيهة لتلك التي سينفذها فيما بعد، بل كانت أكثر صعوبة.

بعد ذلك، مع بدء الأعمال القتالية في 6 أكتوبر 1973، استطاع هذا اللواء العبور خلال البحيرات المرة، دون أن يكتشفه الإسرائيليون، ووصل إلى الضفة الشرقية للبحيرات، بعيداً عن حصون خط بارليف، دون أن يفقد مركبة واحدة من مركباته الثمانون، أو دبابة من دباباته العشرين، إلا أن القيادات التي دفعته، لم تستطع الاستفادة من وجوده، مبكراً، في تلك المنطقة. فيما بعد أمكن لبعض سرايا اللواء، مهاجمة مراكز قيادة غرب الممرات الجبلية، واضطر قائد اللواء إلى تجميع ما تبقى من قواته، التي تعرضت لهجمات جوية مكثفة بعد اكتشافها، وانسحب جنوباً حتى النقطة الحصينة في كيريت، والتي كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت منها، فاحتلتها، وتمسكت بها إحدى كتائبه طوال فترة الحصار، وصمدت رغم الظروف الصعبة التي واجهتها، وحتى الفصل الثاني بين القوات.

2. وحدات المهندسين العسكريين ذات الطبيعة الخاصة

كان العبور، يحتاج إلى كل الأنواع المعروفة من المهندسين العسكريين، والتي لم تكن متوفرة من قبل كلها، كما أن دروس حرب 1967، أوضحت الحاجة لعناصر أخرى من المهندسين، لمساندة القواعد الجوية والمطارات لاستعادة كفاءتها وعودتها للعمل بسرعة. لذلك بدء في إنشاء الأنواع الغير موجودة أصلاً من تلك العناصر، والتوسع فيما هو موجود منها، وهي على سبيل المثال:

أ. وحدات الإنشاءات الخرسانية، لإنشاء دشم الطائرات والمعدات الهامة، في المطارات والقواعد الجوية.

ب. عناصر إنشاء الممرات، وإصلاحها، بعد الغارات الجوية الإسرائيلية، حتى يمكن للطائرات المصرية الاستمرار في الإقلاع والهبوط لتنفيذ المهام المطلوبة منها.

ج. عناصر التعامل مع القنابل التي لم تنفجر، والزمنية، والتي كان يستخدمها الإسرائيليون بكثافة عالية، لزيادة الخسائر، وشل الهدف الذي يقصفونه بها لفترة أطول.

د. وحدات إنشاء المعابر على قناة السويس وهي تشمل ثلاث أنواع:

(1) وحدات القوارب الخفيفة (مطاطية أو خشبية) لعبور المشاة المترجلة في الموجات الأولى، والتي بلغت 12 موجه للمشاة، في 750 قارب، في 24 رحلة بين ذهاب وإياب.

(2) وحدات المعديات والبرمائيات لعبور المعدات الثقيلة، ذات الأهمية، والمطلوبة في الشرق على وجه السرعة. وكانت هذه المعديات نوعان، فهي إما أطواف تدفعها مركبات برمائية، كل طوف منها يمكنه حمل دبابة، أو مدفع ومعه الجرار الذي يقطره، أو مركبة برمائية يحمل فيها الاحتياجات المطلوبة، وتتحرك من العمق في الغرب، لتصل إلى

القناة في توقيتات محدد، وتعبيرها ذاتياً، ثم تخرج منها شرقاً وتجه إلى نقطه محدد لتفريغ حمولتها، وتعود مرة أخرى (أي أن التحميل والتفريغ يتم خارج المياه).

(3) كانت أهمية هذه الوحدات، سرعة عبور قطع ثقيلة هامة، وذخائر، في الفترة التي تسبق تركيب الكباري [2]. وكان مطلوب 35 معدية بواقع 7:6 لكل فرقة مشاة.

(4) وحدات الكباري، وهي ذات أهمية خاصة، إذ يعبر عليها الأسلحة الثقيلة والمعدات الهندسية، والاحتياجات التي لا يمكن عبورها بالوسائل الخفيفة، وهي ذات طاقة أكبر في تدفق القوات عبرها، ليتمكن عبور وحدات كاملة من الأنساق الثانية المدرعة والآلية، بمعداتها، في وقت قصير نسبياً. إضافة لذلك، فهي ستعمل في الأيام التالية لعبور الاحتياجات والإمداد والإخلاء.

كانت الدراسات قد أوضحت أن الفرقة المشاة، في النسق الأول، تحتاج إلى 2 كوبري ثقيل (حمولة 60 طن)، و2 كوبري اقتحام للمشاة، وكوبري خفيف واحد (حمولة 4 طن) والأخير، سيستخدم لعبور العربات الخفيفة ذات الحمولة حتى 3 طن، ولجذب جزء من النيران والهجمات الجوية بعيداً عن الكباري الثقيلة، وهي تشبه الكباري الثقيلة في الحجم والشكل، ويسهل إصلاحها عند إصابتها. يعني ذلك ضرورة تجهيز 50 ساحة إسقاط وصعود، 25 في كل جانب، بخلاف 70 أخرى للمعديات والبرمائيات، 35 على كل جانب، والتي ستستمر في العمل في الفترات التي يرفع فيها الكوبري لإصلاحه أو صيانته أو وقايته من القصف المدفعي والجوي المتوقع. أنشئ لتلك المهام 35 كتيبة مهندسين خاصة، وهو حجم ضخم، وتم تدريب كل منها على مهامها، والتي أجادتها في أزمنة قياسية [3].

3. وحدات المدفعية

كان مهماً أن تتمكن وحدات المدفعية، أثناء قصفات التمهيد النيران، التي ستجرى مع بدء العبور، من تدمير الدشم الخرسانية للنفط القوية، في خط بارليف. وكانت تلك الدشم من الخرسانة السميكة، والمدفونة تحت ساتر ترابي أكثر سمكاً، ولا تؤثر فيها الأعباء المعتادة، في وحدات المدفعية، في الألوية والفرق (100م، 122م، 130م).

لذلك طلبت القيادة العامة - بناء على الدراسات التي قامت بها إدارة المدفعية - مدافع ذات أعباء أكبر، وذخائر خاصة. أنشئ لذلك عدة كتائب مدفعية خاصة من الهاونات عيار 160م، والمدافع عيار 180م، 240م، كما استخدم كذلك مدافع ذاتية الحركة [4].

، ذات عيار 152م وتستخدم ذخائر خارقة للخرسانة المسلحة. وبذلك يمكن لهذه المجموعة أن تكشف الرمال من على الدشمة، لكي تخترقها القذائف 152م وتدمر ما بداخلها [5].

4. وحدات الدفاع الجوي

كان الدفاع الجوي المصري، في مرحلة إنشاء وتجديد وتطوير، بعد انتهاء حرب 1967، وقد أنشئ العديد من كتائب الصواريخ، وكتائب المدفعية المضادة للطائرات، والتي تجاوزت عدة مئات، إلا أنه كان هناك أنواع بعينها مازالت مطلوبة، لمواجهة مشاكل خاصة بتلك الحرب.

استطاعت القوات الإسرائيلية، قبل نهاية حرب الاستنزاف، الإغارة على موقع رادار مصري، في الزعفرانة، على خليج السويس، واستطاعت نقله بالطائرات العمودية إلى داخل إسرائيل، حيث تمكنت من دراسته، التداخل والإعاقة على ترددات شبكة الإنذار الراداري في مصر، واستلزم الأمر عدة شهور، لتغيير نظام العمل والجانب الفني كذلك لتلك

الشبكة، وحتى العمل بالنظام الجديد صالت الطائرات الإسرائيلية وجالت في سماء مصر، ودمرت العديد من الأهداف الحيوية، داخل القطر. لذلك أنشئت وحدات إنذار، في نظام بديل، يعتمد على الأفراد بأجهزة بسيطة، ومواصلات جيدة، سميّ بنظام المراقبة بالنظر، وقد نشرت تلك الوحدات على طول الحدود المصرية وبعثت حتى العاصمة، لاكتشاف أي طائرة معادية تخترق الحدود، والإبلاغ عنها فوراً. وقد أبنت تلك العناصر بلاءً حسناً خلال الحرب.

كذلك، كان هناك حاجة لدفاع جوي قوي، مع الوحدات التي ستعبر القناة، لتنفيذ مهام خاصة في العمق، خارج نطاق حائط الصواريخ المضاد للطائرات، لذلك دعمت تلك المفارز بعناصر من الدفاع الجوي، مسلحة بالصواريخ المحمولة على الكتف، والتي كان لها تأثير على الطائرات الإسرائيلية، رغم أنها لا تعمل رادارياً، وذلك لأن لها قدرة عالية على تتبع الحرارة المنبعثة من جسم الطائرة حتى تدمرها، وهو ما يصعب معه اكتشافها، برادارات الطائرة الحديثة.

ثانياً: التغلب على طبيعة المجرى المائي لقناة السويس:

القناة مانع مائي، سبق تجهيزه هندسياً، ليكون أقوى مانع مائي في العالم، وللتغلب عليه كان يلزم التغلب على التجهيزات الهندسية التي جهزتها القوات الإسرائيلية، وقبلها كان يجب التغلب على طبيعة المجرى المائي نفسه. فقد أدى اتصال قناة السويس من الشمال بالبحر المتوسط، ومن الجنوب بخليج السويس، إلى تأثر المجال المائي للقناة بالظواهر الطبيعية لتلك البحار.

اقتصرت الظواهر الطبيعية المؤثرة على القوات، عند اقتحامها لقناة السويس على ثلاث: حركة المد والجزر، وسرعة التيار، واتجاه التيار. والأخيرة هي نتيجة للأولى حيث ينعكس اتجاه التيار مع حركة المد ثم يعود مع حركة الجزر. ولما كانت ظاهرة المد والجزر تحدث مرتان يومياً، في توقيتات شبه ثابتة، وبنفس الأسلوب، فمن الممكن دراستها. لذلك، كان لا بد أن تكون البداية من الإسماعيلية حيث مبنى هيئة قناة السويس، وملفاتها، التي تحتفظ بتسجيلات كل الظواهر والتغيرات في كل قطاع من القناة على مر عشرات السنين الماضية.

كان تأثير المد والجزر، في تغيير منسوب سطح المياه، فهو يرتفع حوالي 80 سم في كل مد، ويبقى ثابتاً في أعلى منسوب لمدة ساعة واحدة تقريباً، ثم يبدأ في الانخفاض في زمن يصل إلى حوالي ساعتين إلى ساعتين ونصف، ليعود إلى أقل منسوب مرة أخرى. ويتكرر ذلك مرتان. وكان ذلك الزمن (حوالي ثلاث ساعات ونصف)، لا يمكن الاستغناء عن عمل الكباري والمعديات خلاله. أما سرعة التيار فكانت تزيد من طول الرحلة، التي كان لا بد أن تتحرف عن الاتجاه العمودي الأقصر.

تصدى المهندسون العسكريون لدراسة المشكلة، وتعاون معهم مهندسو هيئة قناة السويس، وأعضاء مركز البحوث الخاص بالهيئة، حتى يمكن الإلمام بكل مؤثرات تلك الظواهر الطبيعية. وعلى النموذج الشبيه بالقناة، في كل مؤثراتها وطبيعتها، في مركز البحوث بالإسماعيلية، جرت عدة تجارب، حتى تمكن المهندسون العسكريون من التوصل إلى أنسب مقاييس لساحات الإسقاط والصعود على الجانبين، والتعديل في مدخل ومخرج الكوبري ليتناسب مع حركة المد والجزر، والأطوال المناسبة لتحمل سرعة التيار. وأمكن بذلك تجهيز الكباري الخمسة وعشرون بما يتلاءم مع طبيعة المجرى المائي للقناة.

ثالثاً: التغلب على الساتر الترابي على ضفتي القناة:

حتى يمكن إسقاط قطع الكباري في المجرى المائي، وإنزال الزوارق التي ستقوم بتجميع الكباري، أو العمل كمعديات، كان لا بد من عمل فتحات شاطئية على كلا جانبي القناة، والتي أصبحت السواتر الترابية، التي أقامها الجانبان، تمتد لمسافات كبيرة. وقد بلغ ارتفاع الساتر الترابي 22م في معظم أجزائه، وبعرض يصل إلى 20 - 25م عند القاعدة،

ولأكثر من 8 م على القمة، ليسمح بالحركة عليه بالمركبات، خاصة الدبابات، التي جهز لها مرابض كل 100م للرمية منها على الشاطئ الآخر. كان الاختلاف الرئيسي بين الساتر الغربي عن الشرقي، عدم امتداد الساتر الغربي لمسافات كبيرة، وقد أنشأ المصريون خلاله (أو منفصلاً عنه) جزر صناعية من الرمال، هلالية الشكل، لاستخدام الدبابات في الرمي المباشر على الضفة الأخرى.

حتى يمكن إزاحة الأتربة، وفتح ثغرة، في المناطق التي سبقها فيها الكباري، أجريت عدة تجارب، للوصول إلى أفضل زمن، وأقل مجهود، فقد كان مطلوب 35 فتحة على كل جانب، كل منها يتطلب شقها، إزاحة 1500 متر مكعب من الرمال، تحت نيران القوات الإسرائيلية، وهجمات دباباتهم وطائراتهم.

كانت الفكرة الأولى، استخدام المتفجرات، لإزاحة الأتربة، ويستلزم ذلك عبور أفراد من المهندسين، مع المشاة، في الموجات الأولى، وبواسطة الحفر اليدوي يضعون المتفجرات في باطن الساتر، ويفجرونها. نتج عن التجارب الأولية ثلاث مشاكل، الأولى احتمال إصابة المشاة من المتفجرات، والثانية احتمال إصابة المهندسين من نيران القوات الإسرائيلية، أما الثالثة فكانت ذات جانب فني، فالرمال كانت متهايلة، مما يصعب معه وضع المتفجرات على عمق كبير، وينتج عن ذلك إزاحة حجم بسيط من الرمال، قد لا يتعدى 300/200 م³، مما يعني الاحتياج إلى 8/6 تفجيرات في المتوسط لفتح ثغرة واحدة، نظرياً، وكان ذلك يستغرق وقت طويل وعدد كبير من أفراد المهندسين.

تعدلت الفكرة، ليتم عمل تفجير أولى، ثم يستكمل إزاحة الأتربة بجراف آلي، يتم عبوره مبكراً على معدية (وهو أمر غير مستحب، ويكتنفه مشاكل معقدة أكثر) ليستكمل الحفر لفتح الثغرة، ومن التجارب وجد أن الثغرة الواحدة، في الساتر الشرقي، تحتاج إلى 60 فرد مهندسين عسكريين، 200 كجم مفرقات، وآلة جرف آلية، ومعدية بطاقمها، ولما كان المطلوب هو 35 ثغرة، فإن الحجم المطلوب أصبح ضخماً [6].

لم يكن هناك بديل، لهذه الفكرة، لذلك استمرت إدارة المهندسين العسكريين، في إجراء تجاربها، حتى اقترح أحد ضباط المهندسين الشبان

[7] ، فتح الثغرة في الساتر الترابي، بالأسلوب الذي كان يستخدمه في العمل في جسم السد العالي، قبل أن يلتحق بالقوات المسلحة، وهو أسلوب التجريف بضخ المياه، حيث كانت المضخة القوية تركب بالقرب من سطح الماء وتضخ المياه تحت ضغط عالي لتشق الرمال وتجرفها معها إلى القناة.

تمت عدة تجارب، وثبتت صلاحية الفكرة، وسهولتها، وتمت الدراسات ووجد أن الثغرة الواحدة تحتاج إلى 5 مضخات، يمكنهم فتح الثغرة المطلوبة خلال ساعة عمل فقط بعدد لا يزيد عن 10 - 15 فرد، وحلت بذلك مشكلة الساتر الترابي في الشرق.

لم تكن مشكلة الفتحات في الساتر الترابي الغربي في أسلوب فتحها، فقد كان ذلك متيسراً بآلات الجرف الآلية، ولكن المشكلة كانت في الزمن الذي سيستغرقه هذا العمل. وكان من المفضل فتحها مبكراً، إلا أن ذلك كان سيكشف نية الهجوم، لتضيق المباغثة. لذلك انتهز قادة الجيوش، حدوث توتر في الموقف، وكثيراً ما كان يحدث، وبأدروا إلى شق الفتحات الشاطئية الغربية، بعدد كبير من آلات الجرف، وفي أماكن متعددة، أكثر مما هو مطلوب، ثم قبلوا، بواسطة مراقبي الأمم المتحدة إعادة غلقها بالأكياس الرملية على شكل حائط، وهو ما يسهل إعادة فتحه مستقبلاً بسهولة وفي زمن قصير.

آخر مشاكل الساتر الترابي، كان ارتفاعه الذي تعدى 20م، وكان على المشاة المترجلة، صعوده، تحت ضغط نيران الطرف الآخر، محملين بذخائرهم وأسلحتهم واحتياجاتهم الشخصية،

وكميات إضافية من الألغام أو المقذوفات المضادة للدروع، وغيرها من الأمتعة الضرورية لمواجهة القتال المنتظر، لفترة طويلة، دون إمداد [8].

كان الحمل ثقيل، خاصة مع صعود ذلك الساتر المائل (30 - 45 درجة) المتهايل الأجناب، بارتفاع مبنى ذو 6 طوابق.

كان الحل هذه المرة سهلاً، فقد لفت نظر البعض، أسلوب ارتقاء جانب السفينة بالسلام الحبال، وعلى الفور تم تصنيع عدداً من تلك السلام وتجربتها ونجحت تماماً، ولم يكن هناك مشقة، إلا للجندي الأول الذي سيصعد حاملاً السلم، ليثبتته في أعلى الساتر، ثم يتركه ينزلق لأسفل مفروداً ليصعد الباقي عليه، أسرع، وأقل جهداً.

رابعاً: التغلب على مشكلة أنابيب النفط والنابالم

وضع الإسرائيليون خزانات في الساتر الترايبي، على مسافات متباعدة، ملئت بخليط من النفط الخام، والنابالم، وأوصلوها بسطح المياه في القناة بواسطة أنابيب، مركب عليها صنوبر، وبذلك كان يمكنهم، عند فتح الصنابير، غمر سطح القناة بذلك السائل، حيث يحمله التيار ليوزعه على مساحة كبيرة، وعندما يتم إشعاله، يصبح سطح المياه كله كتلة مشتعلة باللهب، ذو درجة حرارة عالية، لفترة زمنية طويلة. لا شك أن تلك الفكرة كانت من نتائج العبور الناجح للدوريات المصرية، في حرب الاستنزاف، وكان لا بد من التغلب عليها، وإلا احترقت معظم القوارب مع الموجه الأولى، وهي إما مطاطية أو خشبية.

تمت تجربة، لأفراد ذوي ملابس واقية من الحريق، في زوارق، يشتتون اللهب في جزر متباعدة، بضرب سطح المياه بقطع خشبية في أيديهم، وهي وسيلة بدائية للغاية، وغير عملية، مع وجود أسلحة على الضفة الغربية تطول هؤلاء الذين سيقفون في القارب لضرب سطح المياه.

جُرب كذلك تجهيز قوارب بمضخات مائية ومضخات كيماوية، كقوة إطفاء، ولم يكن متيسراً إنزال القارب مع الموجات الأولى بتجهيزاته (وهو قارب بخاري ثقيل أصلاً)، وأصبحت عملية الإطفاء هي الهدف وليس العبور واقتحام المانع. لذلك صرف النظر عن تلك التجارب.

كان الحل البديل، منع الإسرائيليين من فتح الصنابير، وهو ما يمكن أن يتم بواسطة بعض أفراد المهندسين، الذين يقومون بالغطس تحت سطح المياه، عند الشاطئ البعيد، وقلل الفتحات بكتل أسمنتية، بينما تقوم عناصر أخرى، ولتكن من الصاعقة، بتخريب الخزان والصنوبر. وكانت المشكلة، ضرورة تنفيذ هذه المهمة، قبل بدء العبور، ودون كشفه. لذلك روي أن تتم في الليلة السابقة على الهجوم، بعبور صامت، وهو ما تم بنجاح تام، ولم يعمل أي صنوبر، حتى انتهاء العبور، وقد أسر المهندسين الإسرائيليين المسؤولين عن التشغيل، في محاولاتهم إصلاح ما أفسدته الصاعقة والمهندسون العسكريون المصريون.

خامساً: التغلب على ثنائي الدبابة والطائرة

تعتمد العقيدة العسكرية الإسرائيلية، على ردع العرب، ولما كانت قواتها المسلحة العاملة ذات حجم صغير، وتعتمد على تعبئة الاحتياطي، في وقت قصير، لذلك كانت تستخدم أسلحة ذات قوة نيران كبيرة، وقدرة على المناورة عالية، تمكنها من الردع، أو التصدي بسرعة لمحاولات الاعتداء - إذا حدثت - وإدارة أعمال قتال ناجحة، ومحدودة، بالقوات العاملة، لحين تعبئة الاحتياط. كانت الدبابات هي السلاح الأكثر فاعلية، ولحل مشكلة المساندة النيرانية، والاستطلاع والإنذار، كانت الطائرة هي الأكثر إيجابية. وبتعاون الاثنان معاً، أصبح هذا الثنائي مما يصعب التغلب عليه، ويحقق كل مطالب العقيدة الإسرائيلية.

كانت المشكلة، الساعات الأولى للعبور، أو عند دفع مفارز في العمق، ففي كلتا الحالتين، كانت القوات المصرية ستصطدم بهجمات مدرعة قوية، يساندها قوات جوية فعالة.

وكان هناك فرق في التوقيت بين بدء الهجمات المضادة الإسرائيلية، للقوات المصرية التي تعبر إلى الشرق، وبين عبور الدبابات والأسلحة المضادة للدروع المصرية لمساندة وحدات المشاة المترجلة، لا يقل عن 5 ساعات، حرجة، لمصلحة القوات الإسرائيلية المدافعة، والتي ستتمكن من دفع قوات جديدة، بحشد أكبر، كلما مر الوقت، حتى يكتمل تعبئة قواتها خلال 48 ساعة.

كان المطلوب، زيادة قدرة المشاة المترجلة، على الصمود، وصد الهجمات القتالية المدرعة والجوية، في آن واحد، وإحداث خسائر عالية في القوات القائمة بالهجمات المضادة، مما يسهل تقدم المشاة، ويزيد عمق الكوبري قبل مرور الساعات الخمس الأولى، وحتى يمكن عبور الأسلحة الثقيلة، إلى رأس الكوبري الذي اتسع، لتنتشر فيه، وتنفذ مهامها.

وجد أن ما يحقق هذه المعادلة هو ثنائي كذلك، من الصواريخ، المضادة للدروع وللطائرات [9]

، فردية، يستخدمها عدد محدود من الأفراد، فيكون من الممكن نقلها بسهولة، واستخدامها بفاعلية، وإخفاءها. وتم إنشاء وحدات من تلك الأسلحة، ودعم القوات المشاة نسق أول بها بأعداد كبيرة. وكانت ذات تأثير بالغ على أعمال قتال القوات الإسرائيلية، طيلة أيام المعركة [10].

سادساً، الاستفادة بكل ما هو متيسر لمصلحة المعركة

كانت كل إدارة وهيئة، في القوات المسلحة المصرية، تبحث عن حلول للصعاب التي تواجه القوات المسلحة، للعبور والقتال، كل في مجاله. كان هناك بحوث فنية للأسلحة والمركبات والمعدات، الجديدة والقديمة، لتطوير أداءها وزيادة دقتها، وإطالة عمرها. وبحوث إدارية لكل ما يحتاجه الجنود من مهمات وملابس ومأكل ومشرب، وعبوات أكثر فائدة، وخزانات ميدانية للوقود والمياه، ومعدات طبية، وخيام للراحة، وورش الإصلاح. وبحوث للتسليح، وأخرى للتنظيم، والكل هدفه تحسين الأداء، وتطوير ما بين أيديهم من معدات وأسلحة للأحسن.

كانت مصر، تنفذ في الخمسينيات من هذا القرن، مشروع لإنتاج صواريخ موجهه أرض / أرض، وأعلن عن هذا المشروع مبكراً، بل ومرت نماذج من تلك الصواريخ في عرض عسكري، بينما لم تكن انتهت تجاربها. وضغطت الموساد [11]

على الخبراء الألمان الذين كانوا يعملون بالمشروع في مصر، واضطرتهم لترك العمل والرحيل، بعد عدة حوادث لخطابات ناسفة، ولم يكن قد استكمل المشروع، وبقيت عدة صواريخ في المستودعات، وتدرجياً نسي الجميع الصواريخ، ومشروعها.

تذكر رئيس الأركان المصري، الفريق سعد الدين الشاذلي، تلك الصواريخ في وقت لاحق، وأمر بإجراء تجربة إطلاق لأحدهم [12]

، كانت القذيفة تزن 2,5 طن، وعند انفجارها تحدث حفره بقطر 27م وعمق 12 م، وتزيح أتربة حوالي 2300 متر مكعب، كانت القوة التدميرية كبيرة، ومغرية، لكنها غير دقيقة، كما أن مداه لا يزيد عن 8 كم، وحجمه ووزنه كبيران لذلك تتحرك مركبته بسرعة لا تزيد عن 8 - 10 كم ساعة. كما كانت نسبة الخطأ (بعد 4 تجارب) تصل إلى 800 م.

قرر رئيس الأركان الاستفادة من القوة التدميرية لهذه الصواريخ، فأنشئت وحدات خاصة لها، كما طور الظافر، وهو الأصغر، بواسطة الكلية الفنية العسكرية، ليتمكن إطلاق 4 صواريخ معاً وكان أكثر دقة من القاهر. وبعد عدة تجارب تقرر استخدامها في وحدات، وسميت التين والزيتون. وقد استخدمت بالفعل في قصف دشم خط بارليف، التي لم تسقط أو تستسلم، لتحدث بها أثراً عنيفة للدمار.

[1]
التوجيه الرقم 16.

[2]
تحتاج المعديات والبرمائيات إلى 5 ساحات حتى تبدأ عملها. بعد أن يجهز مساحات الإسقاط والصمود، ويتم فتح ثغرات في السواتر الترابية شرق وغرب القناة بينما الكباري كانت ستستغرق 8 - 9 ساعات لتكون جاهزة، وهو ما يعني أن المعديات تستطيع العمل منفردة 3 - 4 ساعة، هي توقيت حرج للغاية، يمكن أن يعبر خلاله حجم من الأسلحة الثقيلة، تزيد من قدرة المشاة المترجلة على الصمود في الشرق، في مواجهة الهجمات المضادة للدبابات المتوقعة، لحين عبور أسلحتها الثقيلة، ومركباتها.

[3]
قال وزير الدفاع الإسرائيلي موسى ديان، عندما نوقش في إمكانات المصريين لعبور قناة السويس، "لكي يعبر المصريين القناة، يلزمهم سلاح المهندسين الأمريكي والسوفيتي مجتمعين لمساعدتهم في ذلك". وقد تمكنت الكتائب الخمسة وثلاثون المصرية، وحدها من إتمام العمل الذي أنشئت من أجله.

[4]
محملة على شاسيه دبابية.

[5]
هذه الأعباء ثقيلة للغاية، ويصعب تحركها، لذلك لا تستخدمها الوحدات والتشكيلات المقاتلة.

[6]
تحتاج الثغرات الخمس وثلاثون إلى 2100 فرد مهندسين عسكريين، و7 آلاف كيلوجرام متفجرات، و35 آلة جرف آلية، و35 معدية، بالإضافة إلى نسبة احتياطية لا تقل عن 7 مجموعات أخرى.

[7]
هو المهندس "باقي زكي"، وكان 1973، ضابط برتبة صغيرة.

[8]
تم تصنيع سترات من قماش سميك، تحتوي على عدة أماكن لوضع كل ما سيحمله الفرد فيها، حتى يستطيع استخدام سلاحه بسهولة، مع كل تلك الأحمال.

[9]
الصاروخ مالتوكا الفردي (يسميه حلف شمال الأطلسي ساجر Sager) وهو مضاد للدروع، والصاروخ سام 7 (يسميه حلف شمال الأطلسي جرايل GRAIL) المضاد للطائرات.

[10]
تمكن أحد أطقم الصواريخ المضادة للدبابات، من تدمير أكثر من عشرين دبابة، في أقل من يوم، حتى سمي بصائد الدبابات.

[11]
جهاز الاستخبارات الإسرائيلي.

[12]
أجريت في 3 سبتمبر 1971. خطة الخداع الإستراتيجي/العملياتي المصرية

في حرب أكتوبر 1973

اعتمدت خطة "العملية بدر"، على تحقيق المباغثة، بمستوياتها الثلاث (إستراتيجية، وعملياتية، وتكتيكية). ولم يكن من السهل تحقيق نجاح، للعبور، في ظل العوامل الغير مواتية، فهناك العوائق المعقدة المقامة شرق القناة، والتفوق الإسرائيلي في الأسلحة والمعدات، والمساندة القوية من الأمريكيين، لكل ما تقوم به إسرائيل، وتجمد الموقف السياسي العالمي في ظل سياسة الوفاق الدولي. كانت المباغثة، هي الضمان الوحيد للتغلب على كل تلك العوامل الغير مواتية، وكانت المبادرة هي الضمان للمباغثة.

إذا كانت المبادرة هي قرار، تملك القيادة السياسية اتخاذه، فإن ضمانات تحقيق المباغثة، تكمن في نجاح خطة الخداع.

كان من المهم، خداع العدو، عن التحضيرات للهجوم، والتدريب عليه، وعن تجهيز مسرح العمليات للحرب، وعن وقت بدء الهجوم، واتجاه الضربة الرئيسية، وحجم القوات المشتركة، وعن التعاون مع سورية، وعدم اشتراك الجبهة الأردنية. كانت قائمة مطالب الخداع طويلة، وتحتاج إلى تخطيط معقد، خاصة أن القوات الإسرائيلية، تراقب الضفة الغربية، بكل ما لديها من وسائل حديثة، ويساندها الغرب، بما تجمعه وسائله الدبلوماسية والاستخباراتية من معلومات، وما تكشفه أجهزته الالكترونية والفضائية.

كانت فكرة المباغثة، خداع الخصم عما يراه ويسمعه بوضوح، أي أن هدف خطة الخداع، يجب أن يوجه إلى عقل الخصم، طالما من العسير الاختفاء عن بصره، ليفسر ما تحت بصره وفي يديه، كما يريد المصريين، لذلك كان على المخطط المصري، أن يرسم في خطته، صورة للوهم الذي يجب أن يعيشه صانع القرار الإسرائيلي، ومتخذه. أو أن يحافظ له على تلك الصورة التي رسمها لنفسه، بل ويكملها له.

كان لخطة الخداع المصرية، ثلاث مستويات عمل، نفذوا في إطار خطة منسقة، مع الجبهة السورية:

1. خطة الخداع الإستراتيجي العام

أعلى مستويات الخطة الخداعية. شملت جهود دبلوماسية وسياسية، وإجراءات إعلامية، وأخرى عسكرية. وهدفت إلى خداع القيادة الإسرائيلية عن الاستعداد للحرب (نية الحرب).

أ. اعتمدت الخطة، لهذا المستوى، على خداع نفسي (سيكولوجي) رفيع المستوى. فقد مارست الخطة الخداع بالتضليل، والتركيز على بناء البديل الخطأ لدى الإسرائيليين، بترسيخ المعتقدات السائدة، لديهم عن العرب عامة، والمصريين خاصة، وتعميق انطباعاته العامة للتقاليد والطابع العربية والمصرية، والتي حددت في:

(1) ميل السياسيين العرب للمبالغة، والتصريح بوعود وأفعال ليست في مقدرتهم، أو ليس لديهم نية أصلاً لتنفيذها.

(2) الميل، عامة، لإسماع الآخرين، بما يتفاخروا به، من أفعال من صنعهم، أو هي مجرد أفكار قد يفعلونها.

(3) عدم قدرة العرب، تكتم سراً.

(4) صعوبة الالتزام بخطة، وخطوات، وإجراءات.

(5) صعوبة توافق الاتجاهات، لذلك من الصعب التنسيق بين مجموعة من العرب، أو حتى طرفين، لعمل واحد، خاصة في المجال العسكري.

(6) ضعف الكفاءة القتالية للقوات المسلحة العربية، الناتجة عن الفردية التي يتمتع بها العرب.

ب. خططت الأجهزة المسؤولة لاستغلال تلك الخصائص، في خطة خداع منسقة، من عدة إجراءات، يتم تنفيذها:

(1) لتعميق مفهوم عدم مطابقة أقوال الزعماء والسياسيين العرب، مع أفعالهم، درج الرئيس السادات على ذكر أن عام 1972، هو عام الحسم، أكثر من مرة، وبمرور عام 1972، ولم يحدث شيء، تعلل بالضباب، في السياسة العالمية، والحرب الهندية الباكستانية.

(2) لتجنب ضعف العرب في الاحتفاظ بالأسرار، كان قرار الحرب سرياً، ولم يعرفه سوى قلة من الدول العربية، على أعلى مستوى، في زيارات شخصية، دون تبادل أي رسائل مكتوبة في هذا الشأن.

(3) تكتم ما يتم من دراسات. وتم التخطيط في أضيق محيط، دون نشر أو إشراك آخرين في نتائج الدراسات التي كانت تتم عن مشاكل تنفيذ خطة الهجوم. وكان التخطيط يتم على أسس علمية سليمة، وعلى أعلى مستوى من العلم العسكري.

(4) تأكيد مفهوم صعوبة التنسيق بين العرب، بنكتم ما كان يجري للتنسيق مع سورية، واتخذ من قرار طرد المستشارين السوفيت في مصر، مثلاً على عدم وجود مثل هذا التنسيق، حيث أبقت سورية على مستشاريها السوفيت، وزادت من عمق العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، ومن جهة أخرى، نشرت إشاعة عن عدم قدرة المصريين تشغيل الأجهزة التي كان يعمل عليها السوفيت، قبل طردهم.

(5) العمل على تأكيد ضعف قدرات القوات المسلحة العربية، بنشر إشاعات عن عدم قدرة المصريين على تشغيل الأجهزة، التي كان يعمل عليها السوفيت قبل طردهم، وأن الرئيس السادات يسعى لحل سلمي بالطرق الدبلوماسية، وقد خطط لزيارة سرية لأوروبا، بينما وزير الخارجية المصري سيقابل كيسنجر في نيويورك، خلال حضوره جلسات الأمم المتحدة، لمناقشة الموقف السياسي، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين. بينما وزير الخارجية السوري يستعد لمقابلة الأمين العام للأمم المتحدة ليعرض عليه موافقة سورية على القرار 242.

(6) كما خطط لحملة إعلامية، وإجراءات رسمية، لزيادة تضليل إسرائيل، وذلك بإعلان سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام لمصلحة البيانات السياسية الموجهة، مما جعل إسرائيل لا تعتمد عليها كمصدر معلومات. وأعلن، في كافة وسائل الإعلام، عن استعداد إسرائيل للقيام بأعمال عدائية، وأعتبر الإسرائيليون ذلك، من ألوان الصياح السياسي العربي، فلم يعيروها أي أهمية، وقد أعمتهم بعد ذلك عن أنباء الحشود المصرية والسورية قبل الحرب.

(7) لجذب الانتباه خارج مسرح العمليات المنتظر، قام بعض الفدائيون الفلسطينيون، بخطف قطار نمساوي، يقل عدداً من المهاجرين الإسرائيليين، متوجهين إلى معسكر قصر شنو لإجبار الحكومة النمساوية على قفل محطة تجميع اللاجئين فيه.

أعلن كذلك عن تعبئة للقوات المصرية، أو السورية، لأسباب مختلفة، وكان الإعلان الأخير بعد عدة مرات للتعبئة، ثم العودة للحالة الطبيعية، وقد اعتبرت الاستخبارات الإسرائيلية هذا الإعلان (وكان قد أعلن أنه بسبب المناورة السنوية في الخريف) غير حقيقي، وأنه غير عدائي، فلم تتخذ الإجراءات الكافية.

2. الخداع الإعلامي والسياسي لحرب أكتوبر 1973 (في إطار خطة الخداع الإستراتيجي العام)

حددت الخطة الخداعية الخطوط الرئيسية للتحرك الإعلامي والسياسي الخداعي وقد حقق مخطط الخداع الإستراتيجي العمليتي نجاحاً كبيراً، أدى إلى استنتاجات خاطئة لأجهزة

المخابرات العالية الشهرة، وعلى رأسها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكذا المخابرات الإسرائيلية. وفوجئ العالم أجمع بالهجوم المصري السوري المباغت.

كانت أهم أعمال الخداع الإعلامي والسياسي، في الداخل، والخارج:

أ. أنشأت الحكومة المصرية قبل المعركة بعام محطة إذاعة، تذيع باللغة العبرية، وتعمل على مدى 12 ساعة يومياً. كانت هذه المحطة موجهة إلى إسرائيل وتذيع موسيقى غربية خفيفة، يتخللها نشرات إخبارية وتعليقات تدعو للسلام.

ب. قدم وزير خارجية مصر إلى مجلس الأمن قبل الحرب، تقرير يتصف بالاعتدال. ولأول مرة (قبل الحرب) يخطب رئيس الجمهورية في مناسبة عامة، وهي ذكرى وفاة عبدالناصر دون أن يذكر في خطابه شيئاً عن الحرب.

ج. امتدت عملية التمويه والخداع، إلى نشاط الوزراء وتحركاتهم، فعندما بدأت الحرب، كان وزير الاقتصاد في لندن، ووزير المواصلات في أسبانيا، ووزير الإعلام في ليبيا، ووزير الخارجية في أمريكا، وكانت قرينة وزير الحربية قد دخلت إحدى مستشفيات لندن لإجراء جراحة عاجلة لها، وقد أعطيت هذه المظاهر انطباعاً بأن الحياة في مصر تسير سيرها العادي.

د. من العوامل التي أدت إلى تضليل الغرب، ما أعلن في القاهرة قبل بدء المعركة بأيام، من أن مؤسسة "بكتل" الأمريكية قد اختبرت من بين المؤسسات العالمية، لإقامة خط أنابيب البترول، بين السويس والبحر المتوسط، ويعد هذا الاتفاق، أضخم اتفاق اقتصادي بين مصر وأمريكا.

هـ. وجه وزير خارجية أمريكا الدعوة للوزراء العرب الموجودين في نيويورك، خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتناول الغذاء على مائدته. وقد رفض بعض الوزراء تلبية الدعوة، وأظهرت مصر بشكل واضح، وغير عادي، عدم ارتياحها لهذا التصرف، وكان الانطباع الفوري هو أن مصر تتشبث بتلابيب أي حل سياسي، لا يستطيع تحقيقه سوى الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل الحرب بأربع وعشرين ساعة قابل وزير خارجية مصر، وزير خارجية أمريكا في فندق "الدورف أستوريا" بنيويورك، ودامت المقابلة ساعة كاملة، أشار الوزير المصري فيها لضرورة قيام الأمريكيون بدور فعال في حل الأزمة سياسياً.

و. أشاعت مصر، الانطباع، بأنها تسعى إلى حل سلمي، بموقف آخر، هو الاتجاه نحو السعودية والكويت وإمارات الخليج العربي. وكان تحليل ذلك هو أن مصر باقتربها الشديد من دول النفط الوثيقة الصلة بالغرب، إنما تسعى فقط إلى استخدام النفط كوسيلة ضغط، من أجل الحل السياسي، وقد رسخت مصر هذا التحليل، بتصريحات وأقوال مختلفة.

ز. روجت مصر أخباراً وتحليلات عن ضعفها، للدرجة التي لا تسمح لها بدخول أية حرب، وقد سرت هذه الأخبار والتحليلات بطرق ذكية جداً، حتى أنها وصلت للعالم من خلال كتاب ومعلقين، لا يمكن أن يوصفوا بالانحياز لمصر، ولا لإسرائيل.

ح. في نفس الفترة، التي بدأ فيها العد التنازلي للحرب، أعلن في بيان رسمي أن وزير الدفاع الروماني، سيصل إلى القاهرة يوم 8 أكتوبر، بدعوة من المشير أحمد إسماعيل شخصياً، الذي سيكون في استقباله لدى وصوله بالمطار.

3. الخداع العسكري الإستراتيجي للعملية

أ. لخداع العدو عن نية الهجوم تم تنفيذ عدة إجراءات

(1) إظهار الهدف المرهلي بأنه استكمال الإجراءات الدفاعية وبناء النطاقات الدفاعية في العمق وتسريب المعلومات التي توحى باستمرار تنفيذ سياسة دفاعية.

(2) إتاحة الفرصة لبعض الضباط بإجراء العمرة في رمضان.

(3). تسريح دفعة رديف من الجنود الاحتياط.

(4). السرية التامة على أعمال التخطيط للعملية وقصرها على مجموعة محدودة من الضباط.

ب. لخداع العدو عن أعمال الفتح الإستراتيجي تم

(1) تم تحريك القوات المصرية تحت ستار أعمال التدريب السنوي، الذي يتم في تلك الفترة من كل عام. وكانت القوات تتحرك بعربات الذخيرة فارغة وتم تشوين الذخائر والاحتياجات بالسكة الحديد و إخفاؤها في منطقة الجبهة.

(2) تحركت القوات السورية، إلى جبهة الجولان، تحت ستار التدريب، مع إذاعة أوامر مكشوفة في نهاية التحرك، بانتهاء التدريب، وعودة القوات إلى قواعدها، وهو ما لم يحدث.

ج. لخداع العدو عن اتجاه الضربة الرئيسية، زاد حجم النشاط الهندسي، وحجم المنشآت الإدارية، وتحريك قوات إلى الاتجاهات الأخرى، بعيداً عن اتجاه الضربة الرئيسية.

4. الخداع العملياتي

أ. لخداع العدو عن نية الهجوم

(1) تم تأخير أوامر الهجوم، عن القادة، لآخر وقت ممكن، وبالقدر، الذي يسمح لهم باتخاذ الإجراءات النهائية قبل بدء الهجوم.

(2) إعطاء أوامر صريحة لمجموعات من الجنود، بالجلوس على شاطئ القناة، في حالة تكاسل، يقومون بالصيد ومدلين أقدامهم في المياه.

(3) الأمر بمنع الجنود، من ارتداء الخوذ، وشدة الميدان.

(4) استمر العمال المدنيون في العمل المعتاد لإنشاء المصاطب، على الضفة الغربية للقناة، لآخر وقت قبل الهجوم.

ب. لخداع العدو عن الإمكانات الحقيقية للأسلحة المصرية، تم تطوير الموجود منها وتحسين أدائها، وابتكار أساليب جديدة غير متوقعة.

ج. لإخفاء الفتح العملياتي للقوات:

(1) تم تحريك القوات، إلى نطاق الجيوش الميدانية، ثم عودتها، مع استبقاء جزء منها، وهكذا حتى تم فتح القوات.

(2) الإكثار من المواقع التبادلية والهيكلية، والتي تم احتلالها بواسطة القوات الحقيقية، دون أن يكتشفها العدو.

(3) خروج القوات البحرية، في مهام تدريبية، أو فنية (لإجراء إصلاح في بريطانيا والهند)، عادت بعدها إلى مناطق العمليات، وخاصة الغواصات.

د. لخداع العدو عن قطاعات الهجوم

(1) إنشاء فتحات شاطئية على طول مواجهة الجيش، وبعدد كبير.

(2) فتح الثغرات في حقول الألغام الصديقة تحت ستار أعمال الصيانة الدورية.

5. اختيار أنسب التوقيتات، لتنفيذ العملية الهجومية

من أهم العوامل الرئيسية في تحقيق المباغلة الإستراتيجية، اختيار أنسب التوقيتات الملائمة، لتنفيذ العملية الهجومية وضمان نجاحها. وقد تضمنت هذه العوامل ثلاثة اختيارات:

أ. أنسب شهور السنة.

ب. أنسب أيام الشهر.

ج. أنسب وقت لبدء الهجوم، أو ساعة (س) أي ساعة الصفر.

لهذا الغرض، أجريت دراسات مستفيضة، لتحديد هذه التوقيتات، نظراً لما تمثله من أهمية كبرى، لتوفير واختيار أنسب ظروف الأرصاد الجوية، والأحوال الجومائية، والهيدروجرافية، التي تساعد أعمال العبور، وتؤمن أعمال القتال البحري، والجوي، بالإضافة إلى تحقيقها للمباغلة. من ناحية أخرى، كان ضرورياً اختيار أفضل التوقيتات، التي تناسب تنفيذ الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية في وقت واحد.

6. اختيار أنسب شهور السنة

هدفت الدراسة إلى اختيار شهر من السنة يتوفر فيه الآتي:

أ. ظروف جوية مناسبة لقواتنا، وأقل مناسبة للعدو.

ب. إمكان تحقيق المباغلة الإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

ج. إمكان الاستفادة من الظروف السياسية، الداخلية والخارجية، والمناسبات والأعياد، التي تؤثر على الموقف العسكري للعدو.

د. أن تكون قواتنا قد استكملت رفع كفاءتها، واستعدادها الكامل، لتنفيذ المهام المخططة، في العملية الهجومية، وأتمت التجهيزات الهندسية في الجبهة.

هـ. اعتدال الطقس، ومراعاة أحوال الجو، في الجبهتين المصرية والسورية، حيث يبدأ موسم تساقط الثلج في سورية، في شهر نوفمبر أو ديسمبر، وتختل الأحوال الهيدروجرافية في القناة، في نهاية فصل الخريف.

و. أن يتميز بليل طويل، حتى يمكن استغلال ساعاته، في إتمام عبور القوات.

وقد توفرت كل هذه الشروط، في شهر أكتوبر، حيث:

أ. تستعد إسرائيل لإجراء انتخابات الكنيست في 28 منه.

ب. يزدحم شهر أكتوبر، بالأعياد الإسرائيلية الدينية، وهي عيد الغفران، وعيد المظال، وعيد التوراة.

ج. ويأتي شهر رمضان المبارك خلال هذا الشهر، بما له من تأثير معنوي على قواتنا، فضلاً عما يمكن تحقيقه من مباغلة إستراتيجية، بشن الهجوم في شهر الصيام، الأمر

الذي لا يتوقعه العدو.

د. طول فترة الليل في شهر أكتوبر، حيث يصل الظلام منه، إلى حوالي 12 ساعة.

هـ. الطقس صالح في الجبهتين، لتنفيذ عمليات حربية واسعة.

و. هو أفضل أشهر السنة، بالنسبة للأحوال الجوية، المناسبة للعمليات البحرية.

7. اختيار أنسب أيام الشهر

هدفت الدراسة إلى اختيار أحد الأيام، الذي يتوفر فيه الآتي:

أ. أن يكون عطلة رسمية، أو عيداً، أو عطلة نهاية الأسبوع، بالنسبة للعدو.

ب. أن يكون فرق المنسوب بين المد والجزر أقل ما يمكن، لتوفير ظروف أفضل، لإقامة المعابر والكباري، على القناة.

ج. أن يتميز بضوء القمر الساطع، خاصة في نصفه الأول، حتى يساعد على إقامة المعديات والكباري ليلاً، ثم يبدأ عبور القوات في الظلام، خلال النصف الثاني من الليل. وهذا يتطلب أن لا تقل مدة الإضاءة القمرية عن 5 - 6 ساعات قبل أن يغرب القمر.

وقد توفرت كل هذه الشروط، في السادس من أكتوبر 1973، حيث:

أ. تتوقف الحياة في إسرائيل في هذا اليوم، فضلاً عن كونه يوم سبت، و عطلة نهاية الأسبوع.

ب. يوافق يوم 10 رمضان، حيث القمر مناسب، ومضيء من غروب الشمس، حتى منتصف الليل.

ج. يعتبر فرق منسوب مياه القناة في هذا اليوم مناسباً، حيث سيزايد بعد ذلك، مع اكتمال القمر بديراً.

8. اختيار وقت بدء الهجوم

أ. هدفت الدراسة إلى اختيار الوقت المناسب، الذي يوفر عدداً محدوداً من ساعات النهار، يحقق الآتي:

(1) أن تتمكن القوات السورية، من تنفيذ مهمتها الحيوية الأولى، التي تتضمن اجتياز خندق مضاد للدبابات، حفره العدو على طول امتداد الجبهة، ثم تستولي على خط هام من المرتفعات، وذلك في ضوء النهار.

(2) أن يتوفر للقوات الجوية السورية والمصرية، الوقت الكافي لتوجيه ضربة جوية مركزة، في ضوء النهار، وأن تتاح لها فرصة تكرارها، قبل آخر ضوء، إذا تطلب الموقف ذلك. في الوقت نفسه، لا تدع للعدو الفرصة الكافية، من ضوء النهار لاستخدام قواته الجوية بكثافة، والرد على الضربة الجوية، قبل آخر ضوء، اليوم الأول للعمليات، بذلك نحرم العدو من رد الفعل المؤثر، قبل صباح اليوم الثاني، إذ كانت هذه الفترة ضرورية لتنفيذ أعمال العبور الرئيسية دون تدخل جوي معاكس من العدو.

(3) أن تتوفر نهاراً، القدرة الجيدة لمراقبة، وتصحيح نيران المدفعية، أثناء التمهيد النيران للهجوم، وأثناء هجمات العدو المضادة المتوقعة، في الساعات الأولى التي تلي العبور.

(4) أن يمكن إسقاط معدات العبور الثقيلة، في مياه قناة السويس، بمجرد هبوط الظلام، على أن يبدأ تركيبها في ضوء القمر، بحيث يبدأ العبور عليها، بعد غروب القمر،

في منتصف الليل.

(5) أن تكون ضوء الشمس، في عين العدو أثناء عبور قواتنا في ضوء النهار، بما يقلل من كفاءته في المراقبة والتصويب.

ب. من هذه الدراسات تم اختيار ساعة الهجوم، لتكون قبل الإطلام بمدة 3.5 ساعة، حتى يتم خلالها انجاز الأعمال الرئيسية التالية:

(1) توجيه الضربة الجوية المشتركة، بالقوات المصرية والسورية، يشترك فيها حوالي 300 طائرة.

(2) تحريك الكباري من مناطق تجمعها الخلفية، إلى الضفة الغربية للقناة، وبدء إسقاطها في المياه.

(3) تنفيذ التمهيد النيرانى بالمدفعية، خلال أربع قصفات مركزة، بحوالي 2000 مدفع، ولمدة 53 دقيقة.

(4) فتح الممرات في الساتر الترابي، باستخدام مضخات المياه، بواسطة عناصر المهندسين العسكريين.

(5) إبرار قوات الصاعقة، في عمق العدو، قبل آخر ضوء مباشرة.

كانت الدراسات التي أجريت لتحديد هذه التوقيتات، على درجة عالية من الدقة والمهارة، حتى أنها حققت كافة أهدافها، دون استثناء. وعلى رأس هذه الأهداف تحقيق المباغثة الإستراتيجية على العدو، وما يترتب عليها فيما بعد.

9. العوامل التي ساعدت على نجاح الخداع المصري

أ. حالة القيادة الإسرائيلية المقنعة بتفوقهم على العرب، وأن مصر وسورية ليسا استثناء من ذلك:

(1) عدم قدرة مصر، وهي الجبهة الرئيسية، على القيام بهجوم شامل، وأن أي محاولة مصرية، حتى للحصول على موطن قدم على الضفة الشرقية للقناة، بمفردها، سينتهي بالفشل حتماً.

(2) عدم إمكان التنسيق، لأي هجوم عربي، على أكثر من جبهة.

(3) الغرور القاتل، الذي أصاب قادة إسرائيل، من أنهم يملكون التفوق المطلق، وليس أمام مصر والعرب، سوى الاستسلام لشروط إسرائيل، تحت وقع الهزيمة العسكرية عام 1967.

ب. قدرة وكفاءة جهاز التخطيط المصري والسوري، للخداع الإستراتيجي، والخداع العسكري.

ج. الكفاءة العالية، في تنفيذ أنشطة وإجراءات الخداع، بمستوياته المختلفة.

د. إساءة تفسير، أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وأجهزة المخابرات الأجنبية، المتعاونة معها، للنوايا المصرية.

10. النتائج المترتبة على نجاح خطة الخداع

أ. حدث تغير في التوازن العسكري بالمنطقة، أدى إلى تحسن الموقف الإستراتيجي، لمصلحة سورية ومصر، استمر طيلة الأيام الأولى للقتال.

ب. ارتباك القيادات الإسرائيلية، على كافة المستويات، مما جعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات سليمة، أو اتخاذ رد فعل مناسب، وقد استمر ذلك لعدة أيام، مما أدى إلى انتزاع المبادرة.

ج. حرمان القوات الإسرائيلية، من تعبئة قواتها، قبل بدء الهجوم المصري والسوري، أدى إلى ضعف المقاومة، للقوات المدافعة في البداية، كما تأخرت الهجمات المضادة الرئيسية.

د. تنفيذ مهام العمليات المعقدة، وعلى رأسها اقتحام قناة السويس، والاستيلاء على النقاط القوية لخط بارليف، في ظروف أكثر مناسبة.

هـ. الحد من الخسائر، التي ستعرض لها القوات المصرية، مع تكبيد القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة في القوى البشرية، وفي الأسلحة والمعدات.
نص التوجيه الإستراتيجي الأول

(أول أكتوبر 1973)

الرئيس

بسم الله

توجيه صادر إلى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل علي

أولاً: عن الوضع العام:

1. لقد مضى حتى الآن أكثر من ست سنوات على احتلال العدو الإسرائيلي لأجزاء من التراب العربي.
2. إن إسرائيل مؤيدة بدعم أمريكي خصوصاً في مجال إمدادات السلاح.. حاولت وتحاول فرض إرادتها علينا وإنهاء أزمة الشرق الأوسط على نحو يحقق لها سيطرة شبه مطلقة في المنطقة العربية وفي أمنها وفي مصائرها.
3. إن مصر حاولت بكل الوسائل، ومنذ صدر قرار وقف إطلاق النار عن مجلس الأمن في 8 يونيو 1967 أن تجد حلاً للأزمة.. وفي هذا السبيل فقد تفرعت وسائلها من قبول قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967 إلى قبول جهود السفير جونار يارنج، ثم جهود الدول الأربعة الكبرى، ثم جهود قامت بها القوتان الأعظم، ثم مبادرة تقدم بها وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز، حتى تقدمت مباشرة بمبادرة لحل يكون فيه فتح قناة السويس بداية لمراحل انسحاب شامل تطبيقاً لقرار مجلس الأمن.
- ولكن كل هذه الجهود لم تصل إلى نتيجة، فهي إما فشلت أو توقفت.. أو حاول أعداؤنا الخروج بها عن مقاصدها.
4. إن مصر قامت بعمليات عسكرية ذات طابع محدود في سنوات 1968 و1969 و1970، كذلك قدمت دعماً كبيراً لقوات المقاومة الفلسطينية لمباشرة عمليات فدائية على الخطوط أو داخل الأرض المحتلة.. ولكن هذه العمليات كلها وأن أدت إلى نتائج لها أثرها فإنها لأسباب متعددة لم تصل في ضغطها على العدو إلى الحد اللازم.
5. إن مصر كانت تدرك طول الوقت أنه سوف يجئ وقت يتعين عليها فيه أن تتحمل مسؤولياتها.. وكان أهم ما يجب أن نعني به هو أن نوفر لهذا اليوم كل ما نستطيع.. وفي حدود طاقتنا.. ومع التزامنا بواجب الدفاع عن التراب والشرف.
6. إن الشعب في مصر تحمل بأكثر مما كان يتصور أحد خصومه وأصدقائه على السواء.. ولقد كانت الأعباء التي تحملها الشعب، مادية ومعنوية، أعباء فادحة لا يتحملها إلا شعب يؤمن بالحرية ويضحى في سبيلها.

7. إن تحسينات مهمة طرأت على الموقف السياسي العربي عموماً وزادت من احتمالات تأثيره.. ومع تزايد أهمية أزمة الطاقة وأزمة النقد في العالم فإن الضغط العربي في أحوال ملائمة يستطيع أن يكون عاملاً له قيمته.

8. إن تأثيرات الموقف العربي العام تجلت بشكل واضح في أوضاع تسليحنا.. فإلى جانب ما حصلنا عليه من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وهو كثير، فقد أتاحت لنا من مصادر أخرى أنواع من السلاح لم تكن متوفرة لنا.

9. إن العدو في شبه عزلة عالمية بعد الجهود المصرية الناجحة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الأخير في أديس أبابا، ومؤتمر الدول غير المنحازة الذي لحقه في الجزائر.

10. إن الموقف الدولي يتغير.. وما زالت حركته مستمرة.. وقد نجد أنفسنا أمام توازنات طويلة الأجل تؤثر على حرية حركتنا وعلى حقنا في اختيار أنسب البدائل.

ثانياً: عن إستراتيجية العدو

إن العدو الإسرائيلي كما نرى أنتهج لنفسه سياسة تقوم على التخويف، والادعاء بتفوق لا يستطيع العرب تحديده.. وهذا هو أساس نظرية الأمن الإسرائيلي التي تقوم على الردع النفسي والسياسي والعسكري.

إن نقطة الأساس في نظرية الأمن الإسرائيلي هي الوصول إلى إقناع مصر والأمة العربية أنه لا فائدة من تحدي إسرائيل، وبالتالي فليس هناك مفر من الرضوخ لشروطها حتى وإن تضمنت هذه الشروط تنازلات عن السيادة الوطنية.

ثالثاً: عن إستراتيجية مصر في هذه المرحلة

إن الهدف الإستراتيجي الذي أتحمّل المسؤولية السياسية في إعطائه للقوات المسلحة المصرية.. وعلى أساس كل ما سمعت وعرفت من أوضاع الاستعداد يتلخص فيما يلي:

تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي وذلك عن طريق عمل عسكري حسب إمكانيات القوات المسلحة يكون هدفه إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالعدو وإقناعه أن مواصلة احتلاله لأراضينا يفرض عليه ثمناً لا يستطيع دفعه.. وبالتالي فإن نظريته في الأمن - على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري - ليس درعاً من الفولاذ بحميه الآن أو في المستقبل.

وإذا استطعنا بنجاح أن نتحدى نظرية الأمن الإسرائيلي فإن ذلك سوف يؤدي إلى نتائج محققة في المدى القريب وفي المدى البعيد.

في المدى القريب: فإن تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي يمكن أن يصل بنا إلى نتائج محققة تجعل في الإمكان أن نصل إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط.

وفي المدى البعيد: فإن تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي يمكن أن يحدث متغيرات تؤدي بالتراكم إلى تغيير أساسي في فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية.

رابعاً: عن التوقيت

إن الوقت من الآن، ومن وجهة نظر سياسية ملائم كل الملائمة لمثل هذا العمل الذي أشرت إليه في ثالثاً من هذا التوجيه.

إن أوضاع الجبهة الداخلية وأوضاع الجبهة العربية العامة بما في ذلك التنسيق الدقيق مع الجبهة الشمالية، وأوضاع المسرح الدولي تعطينا من الآن فرصة مناسبة للبدء.

ومع العزلة الدولية للعدو .. ومع الجو الذي يسود عنده بنزاعات الانتخابات الحزبية وصراعات الشخصيات - فإن احتمالات الفرصة المناسبة تصبح أحسن أمامنا.

Table with 2 columns and 2 rows

القاهرة 5 رمضان 1393 هـ

رئيس الجمهورية

الموافق أول أكتوبر 1973 م

أنور السادات

table end

ملحق

نص التوجيه الإستراتيجي الثاني

5 أكتوبر 1973

توجيه إستراتيجي من رئيس الجمهورية

والقائد الأعلى للقوات المسلحة

إلى: الفريق أول أحمد إسماعيل علي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة

1. بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر 1973 وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والإستراتيجي:

قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الإستراتيجية الآتية:

أ. إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 6 أكتوبر 1973.

ب. تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

ج. العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة.

2. تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية.

Table with 2 columns and 2 rows

رئيس الجمهورية

9 رمضان 1393 هـ

أنور السادات

5 أكتوبر 1973 م

table end

نص برقية الدكتور محمد حسن الزيات (وزير الخارجية المصري)

إلى الرئيس محمد أنور السادات، يوم 7 أكتوبر 1973

صباح يوم 7 أكتوبر - ميكراً، في حوالي الساعة السادسة صباحاً - كان الرئيس "السادات" يقرأ برقية من وزير الخارجية، الدكتور "محمد حسن الزيات" من نيويورك، نصها على النحو التالي:

من نيويورك

برقية رمزية واردة برقم 6867

(سري للغاية ومحظور)

1. اتصل بي كيسنجر من واشنطن، وكان قد سافر إليها بعد أحداث الشرق الأوسط في الصباح، وذكر الآتي:

أ. قال إنه كان مسروراً ومتفاناً بإمكان بدء مجهود حقيقي وفعال بالتعاون المشترك لتسوية مشكلة الشرق الأوسط من حديثه معي يوم 5 أكتوبر.

وقد جاءت أحداث اليوم لذلك (6 أكتوبر مساء بتوقيت واشنطن) - مفاجأة وهو يرى أن القتال إذا لم يتوقف في وقت معقول فإن الأمر سيخرج عن أيدينا.

ب. وقال إن معلوماتهم وتقديرهم، وقد يكونوا مخطئين، هو:

أولاً: أننا نحن الذين بدأنا هجوم اليوم.

ثانياً: أن القتال إذا استمر فسينتهي بنجاح الجانب الآخر - الإسرائيليين. وتقديرهم أن الجانب الآخر سيقوم بهجوم مضاد كبير خلال اليومين القديمين.

ج. وقال أنه يود أن يذكر لي من جديد أنه إذا حدث ذلك فإنهم لا يوافقون على احتلال إسرائيل لأراضي جديدة.

د. وتساءل لذلك عن استحسان فكرة إصدار قرار من مجلس الأمن بإيقاف النار مع إعادة الحالة إلى ما كانت عليه.

هـ. وقال إن إثارة مناقشة في الجمعية العامة عندما تعاود الاجتماع يوم الاثنين القادم سيزيد من تعقيد الموضوع.

أجبت بما يلي:

أ. بأنه في أثناء حديثنا (يقصد حديثه السابق مع كيسنجر يوم 5 أكتوبر) تبين أن إسرائيل مطمئنة إلى قدرتها على المحافظة على إيقاف النار ومرتاحة إليه. ولا ترى داعياً لتغيير الحالة القائمة. وبالتالي فإن أمريكا لا تستطيع أن تضغط عليها للتوصل إلى مثل هذه التسويات التي تقبلها مصر - لذلك فمهما كانت أسباب حوادث اليوم - وهل هي حسبما شرحتها للجمعية العامة في خطاب مرسل اليوم، أو حسب معلومات واشنطن - فلا شك أنها تبين أن قناة السويس ليست حاجز الأمن الذي لا يمكن أن يخترق من جهة (ومن جهة أخرى) وأن إيقاف النار ليست هي حالة الدوام.

ب. إن اقتراح العودة إلى الحالة التي كانت قائمة، أي التقهقر خلف قناة السويس هو اقتراح غير مقبول، وغير قابل للنقل للقاهرة. وأعتقد أن الاقتراح المعقول هو إيقاف النار والعودة إلى الحالة التي كانت قبل حرب 1967.

ج. وفيما يخص إثارة الموضوع في الأمم المتحدة، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بينت أنه ليست لدي تعليمات من القاهرة - ولذلك فإذا كانت لديه أفكار يمكن إبلاغكم بها غير الفكرة الغير قابلة للنقل الخاصة بإيقاف النار والانسحاب المصري من جميع الأراضي - وذكرت أن هذا مجرد سؤال خطر لي وليس سؤالاً من القاهرة.

د. قال كيسنجر أنه يفهم ما ذكرته - ويعتقد أن لأعمال اليوم دلالتها - لاتيني (ينقل عبارة قالها كيسنجر وأراد نقلها كما هي بالإنجليزية) "يو ميد ايه سترونج بوينت" - أي أنكم سجلتم نقطة قوية، قاصداً بذلك النجاح الساحق لعملية العبور. صورة برفقية من السيد حافظ إسماعيل إلى الدكتور هنري كيسنجر

يوم 7 أكتوبر 1973 تتضمن قول الرئيس السادات بأنه "لن يعمق مدى الاشتباكات"

Message From Mr. Hafez Ismail

To Dr. Henry Kescinger

Dr. Zayat has conveyed to us the talks and discussions that have taken place, between
:the two of you in the last few days

I would like, in conformity with the spirit of frankness that prevailed in our -1
meetings, to make a few remarks concerning the points which were brought
:up during your discussions

The engagements taking place at present in the area should not arouse any surprise to
all those who have followed the continuous Israeli provocations not
only on the Syrian and Lebanese lines but also on the Egyptian front. We have many
times drawn the attention to such provocations which never ceased in
.spite of international condemnation

Egypt therefore had to take a decision to confront any new Israeli provocations with
firmness, and consequently took the necessary precautions in order
.to face any such sraelf action similar to that over Syria on 13 th. September 1973

The clashes that ocured on the canal front as a result of the Israeli provocations, were
intended from our side to show to Israel that we were not afraid
or helpless and that we refuse to capitulate to the conditious of an aggressive planning
.to rotain our land as hostage for bargaining

As a result of the engagements a new situation has been created in the area and
although it is natural to expect new developments within the coming few
.days, we would like to define the framework of our position

Our basic objective remains as always, the achievement of peace in the Middle East -
.and not to achieve portial settlements

.We do not intend to deepen the engagements or widen the confrontation -

II- I reckon you have received from Mr. Rockefeller our president, s reply to your message, in which reply our position as pointed out since our first contact :was reaffirmed. Allow me to make it clear once more

.Israel has to withdraw from all occupied territories -1

We will be then prepared to participate in a peace conference in the U.N. in .2 whatever agreeable from, whether it be under the auspices of the Secretary General or the representatives of the permanent members of the Security Council or .any other suitable body

Wo Agree to the freedom of navigation in the Straits of Tiran and we accept, as a .3 .guarantee, an international presence for a limited period

IV. feel confident that you will appreciate that this ro-explanation of our position emanates from a real and genuine desire for the realization of peace and not from readiness to start a series of concessions. In fact we remember that Mr. Rogers impaired peace chances when he mistakenly interpreted our peace initiative of February 1971 in such a manner that deviated it from its true nature .and objective

.Please accept my best wishes

Hafes Ismail
الآراء حول الوقفة التعبوية "العملية"

10 - 13 أكتوبر 1973

أولاً: ما ذكره الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية)

قمنا بتجهيز الخطة الجديدة التي لم تكن إلا الخطة "جرانيت 2" بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة. وبعد أن تم وضع هذه الخطة دمجت مع "الخطة بدر"، التي هي خطة العبور في خطة واحدة، أصبحنا نطلق على خطة العبور لفظ "المرحلة الأولى" وخطة التطوير لفظ "المرحلة الثانية"، ولكي نُعمق الفاصل بين المرحلتين فقد كنا عندما ننتقل من شرح المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية نقول "وبعد وقفة تعبوية نقوم بالتطوير كذا كذا...".

"إن التعبير العسكري "وقفة تعبوية" يعني التوقف إلى أن تتغير الظروف التي أدت إلى هذا التوقف، وقد تكون الوقفة التعبوية عدة أسابيع وقد تكون عدة شهور أو أكثر. كنا نشرح وناقش خطة العبور بالتفصيل الدقيق ثم نمر مروراً سريعاً على المرحلة الثانية. لم أتوقع قط أن يطلب إلينا تنفيذ هذه المرحلة، وكان يشاركني هذا الشعور قادة الجيوش ويتظاهر بذلك، على الأقل، وزير الحربية".

ثانياً: ما ذكره أمين هويدي، وزير الحربية المصري الأسبق، ومدير الاستخبارات العامة الأسبق

1. نقلاً عن الرئيس حافظ الأسد

"ما أكدته الرئيس حافظ الأسد لمحمود رياض وزير خارجية مصر عند زيارة الأخير لدمشق في 12 نوفمبر 1973 من أن "الاتفاق بيني وبين الرئيس كان يقضي قيام مصر باحتلال المضائق. إلا أن القوات المصرية توقفت بعد 10 كلم شرق القناة، وربما حاولت القوات المصرية تدارك ذلك يوم 14 أكتوبر عندما دفعت باحتياطها إلى سيناء. ولكن الفرصة كانت قد فاتت بعد مرور 8 أيام كاملة على النجاح المصري في العبور وبعد أن زال عامل المفاجأة".

"أكد الأسد لباتريك سيل أن الهدف الذي حدد لسورية كان تحرير الجولان، بينما كان الهدف المصري هو الوصول إلى ممرات سيناء في المرحلة الأولى، قبل إعادة الحشد لتحرير سيناء. فهذا هو "ما قررته أنا والسادات ولقد خضنا الحرب على هذا الأساس". وبذلك خدع السادات الأسد ولم يكن الخداع شفاهة بل تلقى السوريون خطط حرب مزورة. وقد بدأ الغش - على قول باتريك سيل - في مؤتمر السادات - الأسد في برج العرب في ابريل 1973، عندما أتفق الزعيمان على الجملة كما ذكر آنفاً. وباع السادات خطة جرائب إلى الأسد. وبعد العبور لم يكن في نية المصريين التحرك شرقاً، وبدأت الحقيقة المفزعة تتكشف للسوريين تدريجياً، ولم يخطر في بالهم أن المصريين خانوهم". وتبين للسوريين أن السادات أرسل عن طريق قناة خلفية إلى كيسنجر يخبره فيها "بأننا لا نريد أن نغرق الاشتباكات ولا أن نوسع المواجهة". وبعد 24 ساعة من العبور بدأ المصريون في الحفر والاستحكام".

2. رأي أمين هويدي الشخصي (المرحلة الثانية: الوقفة أم نهاية مهمة)

"واستمرت هذه المرحلة من يوم 9 إلى 13 أكتوبر 1973 أي خمسة أيام كاملة. فبعد أن تحقق لقواتنا نصر مؤزر في معركة العبور بخسائر بسيطة غير متوقعة، وبعد أن ظهر مدى المباغثة التي تحققت والتي أوقعت قيادة العدو في ارتباك شديد، رأت القيادة التوقف. وفي الحقيقة فإن هذا تعبير غير دقيق لما حدث. فالخطة أصلاً كانت تقضي مجرد عبور قواتنا إلى شرق القناة وتكوين رؤوس كباري بعمق 10 كلم لتصبح أقصى خطوط مواقعنا الدفاعية على هذا المدى. فالقيادة قد حققت غرضها المصدق عليه سياسياً والتي اختارته بحرية مطلقة بموجب التوجيهات السياسية المائعة التي لم تحدد للقيادة العسكرية غرضاً محدداً واجبا عليها تحقيقه ليخدم المعركة السياسية المنتظرة.. كانت إستراتيجية الحرب خاطئة من أولها".

"إذن فالوقفة كانت تنفيذاً للخطة الموضوعية من قبل والتي لم يكن يعرفها إلا الرئيس السادات ووزير الدفاع المشير أحمد إسماعيل والفريق سعد الدين الشاذلي رئيس هيئة أركان الحرب، وهي في إطار ذلك لم تكن وقفة بقدر ما كانت نهاية من جانبنا للحرب التي بدأناها".

"وترتيباً على ذلك فإن المناقشات التي دارت بين الجمسي رئيس هيئة العمليات في تلك الفترة وبين أحمد إسماعيل القائد العام تثير السخرية لأنها مناقشة دارت بين من يعلم ومن لا يعلم. فالجمسي كان يظن أن الغرض من الحرب كان الوصول إلى المضائق الإستراتيجية وسط سيناء، والحقيقة خلاف ذلك كما سبق أن ذكرنا ولذلك نجده يذكر، وهو يحاول يوم 9 أكتوبر 1973 إقناع القائد العام بالتقدم شرقاً، الأسباب التي تؤيد وجهة نظره:

أ. كان ترك العدو الإسرائيلي من دون ضغط مستمر عليه يعني انتقال المبادرة له.

ب. ستحاول القوات الإسرائيلية في حالة توقفنا اختراق أحد القطاعات بالجبهة والوصول إلى القناة، الأمر الذي يستدعي تطوير الهجوم حتى نحافظ بالمبادرة.

ج. القوات الإسرائيلية في سيناء في وضع سيئ من الناحية المعنوية والقدرة القتالية، بعد الفشل الذي لحق بها والخسائر الكبيرة التي تحملتها بالرغم من أن موقفها في الجولان تطور لصالحها.

د. استئناف الهجوم يترتب عليه التحام قواتنا مع العدو الأمر الذي يقلل من تأثير السلاح الجوي الإسرائيلي. ومن الواجب أيضاً استغلال طاقة قواتنا الجوية وكذلك تحريك بعض صواريخنا على وثبات للأمام".

"وكان رد فعل هذه المناقشات - كما يقول الجمسي - زيادة تمسك القائد العام بوقفته "للمحافظة على سلامة قواتنا" وكان رد الجمسي الأخير عليه "أرجو أن تتذكر أن خطة الحرب تقضي بتطوير الهجوم لاحتلال المضائق، بعد اقتحام القناة وبعد وقفة تعبوية أو بدونها. أي أن مبدأ التطوير شرقاً إلى المضائق هو مبدأ مقرر لا خلاف عليه والسؤال هو متى يتم ذلك؟".

"وإننا نوافق على المبررات التي ذكرها الجمسي للتقدم شرقاً ولكننا لا نوافق على أن تطوير الهجوم إلى المضائق كان مقررًا من قبل. الأمر الذي ينكره كل من أحمد إسماعيل القائد العام وسعد الشاذلي رئيس الأركان وكذلك الأمر الواقع.. ومما يثير الدهشة أن الجمسي لم يشعر حتى ذلك الوقت أن شيئاً غير مألوف يحدث أمامه حتى بعد أن طالت الوقفة وفي الظروف التي تمت فيها مما كان يثير شك أي شخص - خاصة إذا كان رئيس هيئة العمليات - ويدعوه إلى أن يحذر ويرفع صوته أمام الخطر الذي يقول هو نفسه أنه لمسّه وحذر منه. ومجرد التحذير سراً بينه وبين القائد العام ثم تدوين ذلك في مذكرات نشرت بعد الحدث بسنوات طويلة لا يعفي أبداً من الاشتراك في تحمل المسؤولية وهو مجرد إثبات موقف لا يغير مما حدث شيئاً، خاصة أنه إثبات للموقف توفي فيه شهود العيان".

"ولكن كيف استغل العدو الخمسة أيام التي توقفنا فيها قبل أن نقرر فجأة التقدم شرقاً؟"

"في الأيام الأولى للحرب كان الإسرائيليون قد انهاروا تماماً ويتصرفون تصرفات طائشة لدرجة أنه في يوم 1973/10/7 عاد موشي دايان إلى القيادة العليا وأعلن اقتراحه "بانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خط يمكن الدفاع عنه وهو الممرات. كانت لهجته متساهمة جداً، ينظر إلى أن الوضع تطور ليصبح الدفاع عن دولة إسرائيل نفسها، ولذلك لا بد من تقصير خطوط المواصلات، واقتراح علاوة على ذلك الانسحاب من خليج السويس، مع إبقاء قوة في شرم الشيخ. أما بالنسبة لهضبة الجولان فقد اقترح تثبيت الخط على التل المشرف على غور الأردن وإعداد خط ثاني على النهر. ويعرض دايان اقتراحاته على جولدا ماير رئيسة الوزراء". وفي يوم 1973/10/8 صدت قواتنا الهجمات المضادة الإسرائيلية فكبدتها خسائر جسيمة للغاية بما فيها اللواء 190 المدرع وقضت عليه وأسرت قائده عساف ياجوري".

"ولكننا توقفنا عند "المآذن العالية!!!"

"وبدأ العدو يسترد أنفاسه فبعد أن نفذ العرب خططهم المعدة من قبل لعبور القناة واجتياح الجولان لم يعد في استطاعتهم أخذ الخطوة الثانية التي تحتاج إلى تخطيط تحت ظروف غير متوقعة وإحصائيات جديدة وتحتاج أيضاً إلى القتال ضد قوات استعدادات رباطة جأشها، فقد وصلنا إلى مرحلة حصلنا فيها على المبادأة لتوجيه تحركاتنا وأصبح لدينا خيارات متعددة".

"ولعلنا لاحظنا الخلاف الكبير بين كلام دايان قبل الوقفة وبين كلامه بعدها وكنا نحن السبب!!!"

"كان الغرض الاستراتيجي للعدو الذي تحدد أثناء وقفة الأيام الخمسة هو تعديل الموقف على خطوط القتال في الجبهتين لصالح إسرائيل حتى يحين وقت إيقاف إطلاق النيران. فقد كانوا ينظرون إلى موقفهم بعد صدور قرار مجلس الأمن المنتظر حتى وهم يقاتلون وهذه إحدى أسس عقيدتهم الأمنية. فهم يعلمون أن الصراعات الإقليمية هي صراعات إقليمية عالمية في حقيقتها وأنهم لا بد وقبل إيقاف إطلاق النيران من جمع أوراق كثيرة في جيوبهم للمساومة بها بعد توقف القتال".

"وأصروا على تعديل الموقف في الجولان أولاً طالما جمدت الجبهة الجنوبية نفسها، ووجهوا الضربة إلى سورية 1973/10/11 بغرض الاقتراب بأقصى ما يمكن من دمشق دون احتلالها. وبتريز يكاد أن يكون كاملاً لضرباتهم الجوية بما في ذلك ضرب أغراض مدنية نجحوا في إجبار القوات السورية على التراجع متجاوزين خط إيقاف إطلاق النيران" الخط الأرجواني" مكبدين إياه خسائر أكثر من 900 دبابة، وبحلول يوم 1973/10/13 بدأوا في الدفاع على خط جديد يقترب في شماله من دمشق بحوالي 10 كلم وبذلك أصبحت العاصمة السورية في مدى المدفعية الإسرائيلية وهو وضع مناسب لإسرائيل إذا ما صدر قرار مجلس بإيقاف النيران".

"وبعد أن تعدل الموقف تماماً على الجبهة السورية وفي ظل عدم استغلال القوات المصرية للموقف على الرغم من استنجد سورية مراراً لتخفيف الضغط على جبهتها بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي في نقل مركز ثقل الهجوم Center Of Military Gravity إلى الجبهة الجنوبية، ونقل القوات اللازمة إليها. وكان الغرض إحداث تغيير جوهري في الموقف باختراق الخطوط الدفاعية المصرية والعبور إلى غرب القناة - وهي أصل فكرة الدفاع عن سيناء كما سبق القول - للحصول على مساحة من الأرض غرب القناة لاستخدامها في المساومة، وأكثر من ذلك الوصول إلى خلف القوات المصرية والعمل ضد خطوط مواصلاتها غرب القناة مما يهدد القوات المصرية على الساحل الشرقي للقناة وذلك للحصول على موقف تفاوضي أفضل".

"وتم وضع الخطط التفصيلية لتنفيذ العبور وحشد القوات اللازمة أثناء فترة الوقفة. وتوقعوا أن يقوم المصريون بهجوم كبير في الأيام التالية وهذا كان يتفق وخطتهم لجذب القوات المصرية من غرب القناة إلى شرقها لإطلاق حرية العمل لقواتهم إذا نجحت في العبور إلى أفريقية".

"واختتمت فترة الوقفة بإجراء حاسم. إذ بدأ الجسر الجوي الأمريكي ناقلاً المعدات والأسلحة والأطقم مباشرة إلى الجبهة وذلك يوم 1973/10/14".

ثالثاً: ما ذكره المشير محمد عبدالغني الجمسي في مذكراته (رئيس هيئة العمليات بالقيادة العامة المصرية 1973)

1. تحت عنوان "الانتظار الطويل - وقفة تعبوية" ذكر المشير الجمسي

"شهدت الأيام الأربعة (10 - 13 أكتوبر) تطورات هامة في الموقف العسكري، على الجبهة السورية ثم الجبهة المصرية، كما حدثت تطورات سياسية على المستوى العربي، واستمرت الاتصالات التي كانت تدور بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والأطراف المتحاربة مما كان له تأثير مباشر على تطور العمليات العسكرية في المرحلة التالية".

"ففي الجبهة المصرية، كانت قوات الجيشين الثاني والثالث تقوم بتعزيز رؤوس كباري الجيوش، وإعادة تنظيم القوات في مناطق رؤوس الكباري. واستمر القتال بهدف تكبيد القوات الإسرائيلية، أكبر خسائر ممكنة، بينما تهدف قوات العدو إلى تعطيل تقدم قواتنا شرقاً اعتباراً من يوم 10 أكتوبر بهجمات مضادة متكررة مع نشاط زائد للسلاح الجوي الإسرائيلي، وكانت المعلومات التي وصلتنا تشير إلى وصول الإمدادات العسكرية الإسرائيلية لإسرائيل حيث يتم تفرغها في مطار العريش رأساً خلال يوم 10 والأيام التالية".

"أما الموقف في الجبهة السورية اعتباراً من يوم 10 فقد كان مثيراً للقلق. فقد تمكنت القوات الإسرائيلية من استعادة الجولان في نهاية هذا اليوم بعد هجوم مضاد ناجح قامت به، وتجاوزت خط 6 أكتوبر اعتباراً من اليوم التالي 11 أكتوبر. وكان السلاح الجوي الإسرائيلي قد بدأ هجماته الجوية ضد بعض الأهداف الاقتصادية السورية يوم 9 أكتوبر، انتقل بعدها إلى قصف العاصمة "دمشق" في يوم 10 أكتوبر".

"كان من رأي ضرورة استغلال الموقف لتطوير الهجوم شرقاً طبقاً للخطة دون أن نتوقف طويلاً حتى نحرم العدو من فرصة تدعيم مواقعه أمام قوات الجيش. وهذا يعني أن استئناف الهجوم يتم في الطرف الأفضل لنا والأسوأ للعدو".

"ناقشت الفريق أحمد إسماعيل في هذا الموضوع يوم 9 أكتوبر خلال مقابلتين معه داخل مركز العمليات. وجدت منه الحذر الشديد من سرعة التقدم شرقاً".

"لقد دارت المناقشة بين الفريق أول إسماعيل وبينني بطريقة موضوعية. وكنت أعرف عنه بحكم خدمتي السابقة معه أنه حذر جداً، وكلما كانت المناقشة تطول بيننا أجد أنه برغم اقتناعه إلا أن عامل "الخسائر المتوقعة من الطيران المعادي" كان يسيطر على كل تفكيره ثم يعود إلى القول "لا بد من المحافظة على القوات المسلحة سليمة". وكان القرار الذي وصل إليه برغم مناقشتي الطويلة معه، أنه لا بد من عمل "وقفه تعبوية" ثم يلي ذلك استئناف الهجوم على ضوء تطور الموقف، وهو قرار ثابت في ذهنه لا يحد عنه".

"وفي نهاية المناقشة بعد مقابلتين طويلتين يوم 9 أكتوبر مع الفريق أول أحمد إسماعيل، وله كل الاعتزاز والاحترام مني، قلت له: أرجو أن تتذكر أن خطة الحرب تقضي بتطوير الهجوم لاحتلال المضائق بعد نجاح الهجوم واقتحام القناة "بعد وقفة تعبوية أو بدونها". أي أن مبدأ التطوير شرقاً إلى المضائق هو مبدأ مقرر لا خلاف عليه، وأصبح السؤال هو فقط: متى يستأنف الهجوم؟".

2. وعن رأي الفريق أول أحمد إسماعيل ذكر

"بعد أن أصبح الفريق أول أحمد إسماعيل في رحاب الله، لم أجد أفضل من الحديث الصحفي الذي أدلى به للأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام يوم 18/11/1973 - بعد انتهاء الحرب والحديث مسجل في كتاب: الرجال والمعاركة الذي صدر بموافقة الفريق أول أحمد إسماعيل، ويشمل كل أحداثه الصحفية بعد الحرب عن حرب أكتوبر 1973. - للرد على التساؤلات التي دارت حول عدم استغلال النجاح بالسرعة التي كانت متوقعة، وهو الأمر الذي أحس به الجميع داخل مصر وخارجها عندما لم تتعمق قواتنا شرقاً بعد الخطوط التي وصلت إليها قواتنا في رؤوس كباري الجيوش في سيناء، خصوصاً وأن البيانات العسكرية التي كانت تصدر عن مصر - وهي صحيحة - كانت تعطي هذا الانطباع برغم أن القتال لم يهدأ.

هيكل:

أريد أن أسألك، وقد تأذن لي أن أكون صريحاً، عن السبب الذي من أجله لم يجر تطوير هجومنا الشامل بالسرعة الواجبة.. إن البعض من الخبراء يرون أن النجاح الهائل لعملية العبور لم يجر استغلاله بسرعة. وهناك تساؤلات كثيرة في هذا الصدد: هل كان تخطيطنا المسبق لافتتاحية العبور العظيمة وحدها؟ هل لم نستطع أن نرى الفرصة المتاحة لنا؟ هل كنا أبطاً مما يجب أو ماذا حدث بالضبط؟

أحمد إسماعيل:

هل لم نستطع رؤية الفرصة؟

إن الموضوع بالنسبة لي لم يكن مسألة فرص، وإنما كان مسألة حسابات. ومهما وجدت من فرص تبدو متاحة أمامنا فقد كان عليّ ألا أغامر.

إننا بدأنا العملية في حماية شبكة الصواريخ الشهيرة. ولذا كان عليّ أن أتقدم بعدها، فقد كان لا بد - سواء كانت هناك فرص يراها غيري أو حتى أراها بنفسني - أن أنتظر

حتى أتأكد أن قواتي وراءها الحماية الكافية.

كان لا بد أن أعطي الفرصة لمدرعاتي بالدخول. وكان لا بد أن أعطي الفرصة لصواريخي المتحركة المضادة للطائرات بالدخول. إن قواتنا الجوية قامت بعمل بطولي، ولكن لو أنني دفعت بقواتي وراء الفرصة المتاحة التي يتحدثون عنها، ولم تكن دفاعاتي ضد تفوق العدو الجوي جاهزة، لكان معنى ذلك أن ألقى العبء كله على الطيران وأحمله ما لا يطيق في وقت أعرف فيه أن الساعات الصعبة ما زالت أمامنا.

هل كنا أبطأ مما يجب؟

لا أعرف.. ما أعرفه هو أنني التزمت بالتخطيط. كان التخطيط - الخطة الأصلية أقصد - يقتضي وقفة تعبوية بعد إتمام العبور وبعد تأمين رؤوس الكباري.. وقفة أعيد فيها تقدير الموقف على ضوء رد فعل العدو، وأتأهب للخطوة التالية واتخذ لها احتياطاتها الكافية وأتقدم.

إن الوقفة التعبوية لم تكن فترة سكون، ولكنها كانت فترة تقبل لهجمات مضادة من العدو وتدميرها.

رابعاً: ما ذكره المؤرخ العسكري جمال حماد

1. رأيه الشخصي

"لقد كان الأمر المفترض هو وجود هيئة قيادة موحدة تضم إدارة كاملة للعمليات وأخرى للمخابرات، مما كان يكفل استغلال الأزمة الحادة والارتباك الشديد للذين واجهتهما القيادة الإسرائيلية خلال الأيام الأولى من المعركة عندما تلقت صدمة الحرب العنيفة على كلتا الجبهتين في وقت واحد. ولو كانت هذه القيادة موجودة بالفعل لاستغلت فرصة تركيز إسرائيل لمجهودها الجوي وقواتها الاحتياطية في الفترة الأولى من الحرب في مواجهة الجبهة السورية للقيام بعملية تطوير ناجحة للهجوم المصري شرقاً في اتجاه المضائق الجبلية دون إجراء الوقفة الطويلة التي استمرت حوالي خمسة أيام (من يوم 9 إلى يوم 13 أكتوبر) مما أضعف على القوات المصرية فرصة ثمينة لا يمكن تعويضها للوصول إلى خط الدفاع الطبيعي عن القناة وهو منطقة المضائق الجبلية الإستراتيجية، ولو كان ذلك قد تم لما أمكن للقوات الإسرائيلية القيام بعملية الاختراق التي جرت بعد ذلك في الدفاعات المصرية شرق القناة عند الدفرسوار ليلة 16/15 أكتوبر والتي انتهت بعبورها القناة ووصولها إلى الضفة الغربية لها والقيام بعملياتها على مؤخرة الجيشين الثاني والثالث غرب القناة".

"ولكن الأيام الأربعة (من 9 إلى 12 أكتوبر) شهدت خلافاً عسكرياً حاداً بين القيادتين المصرية والسورية. فإن القيادة العسكرية السورية اعترضت على بقاء القوات المصرية مستقرة في رؤوس الكباري عقب نجاحها في صد الهجمات المضادة الإسرائيلية بسبب التعليمات الصادرة إليها بعمل وقفة تعبوية ولذا أضعفت فرصة ذهبية للتقدم إلى خط المضائق الجبلية الإستراتيجية في وسط سيناء، وذكر السوريون أن عملية تنظيم التعاون التي أجريت يوم 7 يونيو 1973 في القيادة العامة بالقاهرة للخطة الهجومية جرائت 2 المعدلة (الخطة بدر) بين القوات المصرية والسورية والتي اشترك فيها عدد من كبار القادة المصريين والسوريين تحددت فيها الأهداف على أساس وصول القوات المصرية إلى منطقة المضائق الجبلية في سيناء ووصول القوات السورية إلى نهر الأردن وبحيرة طبرية، وبعد تحقيق هذه الأهداف يمكن فقط عمل الوقفة التعبوية. ولكن القيادة المصرية كان من رأيها ضرورة عمل الوقفة التعبوية عقب عبور القناة واقتحام خط بارليف بهدف إعادة التنظيم والاستعداد لملاقاة الهجمات المضادة الإسرائيلية المنتظرة، وبعد انتهاء هذه المرحلة يمكن التقدم بعد ذلك إلى اتجاه المضائق".

2. ما ذكره نقلاً عن مسؤولين سوفيت

"هذا ولم تكن الوقفة التعبوية للقوات المصرية مثار انتقاد السوريين فحسب. فقد عبر المسؤولون بالاتحاد السوفيتي عن قلقهم لتوقف الهجوم المصري بعد انتصاره الساحق على الإسرائيليين وتدمير خط بارليف، وأبدوا تعجبهم لعدم استغلال المصريين لنجاحهم للوصول إلى خط المضائق وخاصة أن هذا التقدم علاوة على أنه ضرورة حربية ومرحلة تعبوية هامة من المحتم القيام بها، فإنه في نفس الوقت سيساعد على تخفيف الضغط الواقع على سورية من جراء تركيز المجهود الرئيسي الإسرائيلي ضدها".

خامساً: حول هذا الموضوع قال محمود رياض أمين عام الجامعة العربية حينئذ

"إن الرئيس حافظ الأسد وجه له دعوة يوم 12 نوفمبر 1973 - بعد الحرب بحوالي أسبوعين - للسفر إلى دمشق للتحادث معه بشأن الموقف في ذلك الوقت. وفي حديث استمر بينهما من منتصف الليل حتى ما بعد الثانية صباحاً شرح فيه الرئيس الأسد الموقف في الجولان خلال فترة العمليات، وجاء فيه:

إن الاتفاق بيني وبين الرئيس السادات كان يقتضي قيام مصر باحتلال المضائق، إلا أن القوات المصرية توقفت بعد عشرة كيلومترات من شرق القناة، وأضاف: ربما تكون القيادة المصرية قد حاولت تدارك هذا الخطأ يوم 14 أكتوبر عندما دفعت باحتياطيتها إلى سيناء، ولكن الفرصة كانت قد فاتت بعد مرور ثمانية أيام كاملة على النجاح المصري في العبور، وبعد أن زال عامل المباغتة لدى إسرائيل. وذكر الرئيس الأسد، أنه لم يكن هناك تنسيق كاف بيننا وبين القيادة المصرية. بالرغم من أن الفريق أول أحمد إسماعيل هو القائد العام للجبهتين".

سادساً: رأي حافظ إسماعيل، مستشار الأمن الوطني للرئيس السادات في هذا الوقت

جاء في كتاب المشير الجمسي، نقلاً عن حافظ إسماعيل في كتابه "أمن مصري القومي في عصر التحديات (ص 323) تحت عنوان 10 - 13 أكتوبر، وقفة تعبوية".

"كانت قواتنا خلال المرحلة التي انتهت قد أتمت تحقيق الهدف المباشر. وكنت من خلال أحاديثي مع الفريق أول أحمد إسماعيل من قبل نشوب الحرب، أدرك أنه لا ينوي التقدم حتى الممرات الجبلية. وأن ما جاء بتعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضائق.. إنما قصد به أن يستحث القيادات الصغرى خلال مرحلة بناء رؤوس الكباري على استمرار التقدم حتى الهدف المباشر".
الآراء في قرار التطوير شرقاً

14 - 15 أكتوبر 1973

تنقسم الآراء، حول قرار التطوير شرقاً إلى مجموعتين، الأولى هي مجموعة الآراء حول السؤال: هل كان مخططاً الاستمرار في القتال حتى المضائق حقاً؟ والثانية هي مجموعة الآراء حول التساؤل: هل كان توقيت ومستوى قرار التطوير صحيحاً، بحيث ينتج عنه مكاسب جديدة مثل قرار العبور؟.

أولاً: مجموعة الآراء حول التخطيط للوصول للمضائق من عدمه

1. ما ذكره المشير محمد عبدالغني الجمسي (رئيس هيئة العمليات بالقوات المسلحة المصرية، والمسؤول عن التخطيط في حرب أكتوبر 1973)

تحت عنوان ماذا بعد رؤوس كباري الجيوش؟ كتب الجمسي يقول:

"لقد كان التخطيط لحرب أكتوبر يهدف إلى هزيمة التجمع الرئيسي للقوات الإسرائيلية في سيناء والوصول إلى خطوط إستراتيجية في سيناء تحقق الهدف السياسي من الحرب.

وقد أفصح الرئيس الراحل السادات عن الهدف الإستراتيجي العسكري في كتابه (البحث عن الذات - ص 384) عندما قال: "لقد عبرنا وحققنا المرحلة الأولى بالاستيلاء الكامل على خط بارليف، ولم يعد أمامنا إلا المرحلة الثانية وهي الوصول إلى المضائق".

"وحان الوقت يوم 9 أكتوبر لتقرر مصر متى يستأنف الهجوم وتطويره شرقاً في اتجاه المضائق تنفيذاً لخطة الحرب".

"كان ترك العدو الإسرائيلي من دون ضغط مستمر عليه معناه انتقال المبادأة له. ولا ينتظر أن تتخذ القوات الإسرائيلية أوضاعاً دفاعية حتى نهاية الحرب، بل أنها ستحاول اختراق أحد القطاعات بالجبهة حتى يكون دفاعها إيجابياً نشطاً وقد تصل بعض قواتها إلى خط القناة. ولذلك يجب حرمان العدو من القيام بهذا العمل بالمحافظة على المبادأة في أيدينا، ولا يتحقق ذلك إلا بتطوير العمليات الهجومية شرقاً".

"لقد كانت القوات الإسرائيلية في سيناء في وضع سيئ من الناحية المعنوية والقدرة القتالية بعد الفشل الذي لحق بها والخسائر الكبيرة التي تحملتها. أما موقفها في الجولان فقد كان يشير إلى تطوره في صالحها تكتيكياً. وأصبح واضحاً للقيادة الإسرائيلية أن عمق رؤوس الكباري المصرية وصل إلى 12 - 15 كيلومتراً، وأن لدينا أعداداً كبيرة من الدبابات والمدفعية والأسلحة المختلفة. كان ذلك يجبر إسرائيل على اتخاذ الأوضاع الدفاعية على مواجهة واسعة حوالي مائة كيلومتر من القنطرة شمالاً حتى السويس جنوباً".

"وكان الفريق أول أحمد إسماعيل، يرى الانتظار لتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة من أوضاع قواتنا في رؤوس الكباري قبل استئناف الهجوم. ويرى كذلك أن القوات البرية القائمة بالهجوم ستعرض بشدة للطيران الإسرائيلي في وقت لا تتمكن فيه المقاتلات وصواريخ الدفاع الجوي من توفير الحماية الكافية لها".

"وفي مناقشتي معه أوضحت أن استئناف هجومنا يترتب عليه التحام قواتنا مع قوات العدو، الأمر الذي يجعل تأثير السلاح الجوي الإسرائيلي أقل. وللحد من تأثير السلاح الجوي المعادي، يجب استغلال طاقة قواتنا الجوية التي أثبتت قدرتها ضد طيران العدو خلال الأيام الأربعة 6 - 9 أكتوبر".

"فضلاً عن ذلك فإن صواريخ الدفاع الجوي - خفيفة الحركة - برغم قلتها إلا أنها مؤثرة، وفي نفس الوقت يمكننا تحريك بعض كتائب صواريخ الدفاع الجوي - بطينة الحركة - على وثبات للأمام".

"وقلت أيضاً إن احتفاظنا بالمبادأة باستئناف الهجوم استغلالاً للنجاح الذي تحقق يعطينا فرصة تحقيق الهدف الإستراتيجي بنجاح برغم أننا نتحمل الخسائر، ولكنها خسائر مقبولة. وفي المقابل فإن طول الانتظار يعطي فرصة أفضل للعدو ليكون في موقف أقوى عندما نستأنف الهجوم".

"والحقيقة التي أقرها، أن التخطيط لحرب أكتوبر 1973 لم يكن قاصراً أبداً على الاستيلاء على خط بارليف كهدف نهائي. بل كان التخطيط يهدف إلى تحقيق هدف إستراتيجي عسكري أبعد من ذلك وهو الوصول إلى خط المضائق والاستيلاء عليه كهدف نهائي".

"وكان التخطيط يشمل - بكل تأكيد - اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف، وصد هجمات العدو المضادة المنتظرة، وتطوير الهجوم لتحقيق الهدف النهائي (خط المضائق) سواء بعد وقفة تعبوية أو بدون هذه الوقفة حسب الموقف. أي أن تطوير الهجوم شرقاً في اتجاه المضائق كان مقررأ في جميع الحالات".

2. رأي الفريق الشاذلي (رئيس هيئة أركان القوات المسلحة المصرية) والمسؤول عن إدارة العمليات الحربية في حرب أكتوبر 1973

"ذكر الفريق سعد الدين الشاذلي، أنه كان يعارض فكرة تطوير الهجوم، لأسباب أباها بنفسه للقائد العام الفريق أول أحمد إسماعيل. وأوضح في مذكراته تحت عنوان (القرار السياسي الخاطيء)، أنه بعد عودته من الجبهة يوم 11 أكتوبر، فاتحه الوزير أحمد إسماعيل في موضوع تطوير هجومنا نحو المضائق، ولكن الشاذلي عارض الفكرة لأن "القوات الجوية الإسرائيلية قوية وتشكل تهديداً خطيراً لأية قوات برية تتحرك في العراق دون غطاء جوي".

"وعاد الوزير أحمد إسماعيل وفتح بالموضوع مرة أخرى في صباح اليوم التالي - 12 أكتوبر - قائلاً له إن الهدف من هجومنا هو تخفيف الضغط على الجبهة السورية. عارض الشاذلي الفكرة مرة أخرى على أساس أن هجومنا لن ينجح ولن يخفف الضغط على الجبهة السورية للمبررات التي أباها. وحوالي الظهر تطرق الوزير لهذا الموضوع للمرة الثالثة خلال 24 ساعة، وقال هذه المرة "القرار السياسي يحتم علينا ضرورة تطوير الهجوم نحو المضائق، ويجب أن يبدأ ذلك صباح غد 13 أكتوبر".

"وكان هناك إصرار من الوزير على أن القرار سياسي ويجب أن نلتزم به. وكل ما أمكن عمله هو تأجيل الهجوم إلى فجر يوم 14 بدلاً من فجر يوم 13 كما كان محددًا".

أما ما نسب للفريق الشاذلي من أنه صاحب فكرة استغلال النجاح بسرعة التطوير، فقد تولى بنفسه نفيها ويؤكد ذلك على لسانه - في مذكراته - بقوله:

"لقد كثرت الكلام وتعددت الآراء حول الأسباب التي منعت المصريين من تطوير هجومهم إلى الشرق فور نجاحهم في عملية العبور. وقد انتشرت شائعات كثيرة تقول إنني كنت من أنصار الاندفاع السريع نحو الشرق سواء يوم 14 أو قبل ذلك بكثير. وقد امتنعت القوات المسلحة عن التعليق على هذه النقطة بالتأييد أو النفي سواء على المستوى الإعلامي أو المستوى العلمي. وهكذا بدأت وسائل الإعلام العالمية تؤكد تلك الشائعات. لقد وصفوني بأنني رجل مظلي قوي، هجومي، مقدم.. الخ.. ولكنني لا أود أن نربط بين هذه الصفات الجميلة وبين قرار تطوير الحرب نحو الشرق. لقد كنت دائماً ضد فكرة تطوير الهجوم نحو الشرق سواء كان ذلك في مرحلة التخطيط أو في مرحلة إدارة العمليات الحربية للأسباب الكثيرة التي سبق لي أن ذكرتها".

"ويرد اللواء الجمسي في مذكراته:

"بأن خطة حرب أكتوبر 1973، قد وضعت، بعد أن استغرق العمل فيها وقتاً طويلاً، بواسطة هيئة عمليات القوات المسلحة، واشترك الأفرع الرئيسية لهذه القوات - جوية وبحرية ودفاع جوي - والأجهزة والقيادات المختلفة، ووافق عليها الفريق الشاذلي رئيس الأركان، وصدق عليها الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام - بتوقيع كل منهما مع توقيع علي وثائقها - قبل الحرب بوقت طويل. وطالما أن الخطة وضعت لتحقيق هدف إستراتيجي عسكري هو الوصول إلى المضائق، فليس من المستساغ أن يقول رئيس الأركان أنه كان ضد تطوير الهجوم إلى المضائق في مرحلة التخطيط".

3. رأي قادة الجيشين الميدانيين، لواء سعد مأمون، ولواء عبدالمنعم واصل، المسؤولين عن تنفيذ قرار التطوير

يقول الفريق سعد الدين الشاذلي في كتابه:

"حوالي الساعة 1330، كانت التعليمات الخاصة بتطوير الهجوم، قد تم إعدادها، وتحرك اللواء غنيم إلى الجيش الثاني، واللواء طه المجدوب إلى الجيش الثالث، حاملين معهم تلك الأوامر إلى قائدي الجيشين".

"وحوالي الساعة 1530 كان اللواء سعد مأمون، قائد الجيش الثاني، يطلبني على الهاتف، قال بغضب "سيادة الفريق أنا مستقيل. أنا لا أستطيع أن أقوم بتنفيذ التعليمات التي أرسلتموها مع اللواء غنيم" ولم يمض بضع دقائق، حتى كان اللواء عبدالمنعم واصل، هو الآخر على الخط الهاتف، وأبدى معارضة شديدة لتلك التعليمات، التي وصلته مع اللواء طه المجدوب".

"في محادثتي، مع كل من اللواء سعد مأمون، واللواء عبدالمنعم واصل، لم أخف عنهما أنني أنا أيضاً قد عارضت هذه التعليمات، ولكني أجبرت عليها. فاتحت الوزير مرة أخرى بالموضوع وتقرر استدعاء سعد مأمون، وعبدالمنعم واصل، لحضور مؤتمر بالقيادة في الساعة 1800 من اليوم نفسه. وفي خلال هذا المؤتمر، الذي امتد حتى الساعة 2300، كرر كل منا وجهة نظره مراراً وتكراراً، ولكن، كان هناك إصرار من الوزير، على أن القرار سياسي، ويجب أن نلتزم به. وكل ما أمكن عمله هو تأجيل الهجوم إلى فجر يوم 14 بدلاً من فجر يوم 13 كما كان محددًا".

4. رأي أمين هويدي، وزير الحربية الأسبق

علق هويدي في كتابه "الفرص الضائعة" عن قرار التطوير، هل كان مقررًا من قبل أم كان وليد ظروف سياسية؟ محلاً آراء وأقوال الآخرين، قال:

"علينا أن نتصور العمل في قيادة لا يعرف فيها رئيس هيئة العمليات الغرض من حرب يخطط لها! وعلينا أيضاً أن نتصور مصداقية خطة، يضعها أو يشارك فيها رئيس هيئة العمليات، غرضها الوصول إلى المضايق، ليطبقها آخرون لمجرد العبور ثم التوقف! ومن الطبيعي فإن خطة توضع بغرض "الوصول إلى المضايق الإستراتيجية وسط سيناء"، لا بد وأن تختلف بالضرورة عن خطة توضع بغرض "العبور وإنشاء رؤوس كباري بعمق 10 - 12 كم". سواء في حجم القوات أو استخدام الأسلحة المعاونة أو أسلوب العبور أو واجبات القوات ومهامها".

"علينا أن نطرح سؤالاً جاداً: هل كان من الممكن بالطريقة التي عبرت بها قواتنا القناة دفع الهجوم شرقاً لاحتلال المضايق على بعد 40 - 50 كم؟".

"وكما اعترضنا على تعبير "الوقفة" التي لم تكن كذلك لأنها لم تكن وقفة بين مرحلتين ولكنها كانت نهاية للعمليات من جانبنا، فإننا نعترض أيضاً على كلمة "التطوير". فالتطوير قد يكون بناء على خطة موضوعة من قبل، وهذا لم يحدث. أو يكون استغلالاً لفرص ظهرت فجأة ويراد اقتناصها، وهذا لم يحدث أيضاً. أو أن يكون تحقيقاً لغرض واضح حاسم والوضع لم يكن كذلك. فالغرض من العمليات، من وجهة النظر المصرية كان قد تحقق، وكان غرضاً سياسياً للتحريك وليس للتحريك".

"كان العبور مجرد شرارة، لإشعال خط الأمر الواقع، الذي تجمد على ضفاف قناة السويس، ليفتح الطريق إلى الحوار السياسي، مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وهذا أمر لا غبار عليه في إدارة الصراع الدولي، فكثيراً ما تستخدم القوة لتحريك الجمود السياسي أو لتعديل الأمر الواقع. كل ما في الأمر، علينا أن نسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية".

"وبالمثل فإن كلمة التطوير، لا تنطبق على ما حدث، إذ كان قرار التحرك شرقاً يوم 14 أكتوبر 1973، قراراً سياسياً فجائياً، لا يتناسب أبداً مع التطورات السلبية، التي حدثت في مسرح العمليات، الأمر الذي دفع رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وقائدا الجيشين الثاني والثالث، للاعتراض عليه صراحة أمام القائد العام، ويدفع رئيس هيئة العمليات، الجسمي لكي يعترض عليه أيضاً، ولكن بينه وبين مساعده! وكان من نتيجة ذلك تأجيل التحرك عن موعده الذي كان مقررًا وهو السادسة والنصف من صباح 13 أكتوبر إلى اليوم التالي في نفس الوقت، وكانت النتيجة وخيمة بحق أثرت على تطورات الموقف الخطيرة في الأيام التالية".

ولكن ما هو الدافع وراء إصدار الرئيس السادات قراره بالتحرك شرقاً؟

"الدافع الظاهري الذي يردده الكثيرون هو تخفيف الضغط على الجبهة السورية بالقيام بتحريك في الجنوب لإجبار إسرائيل على سحب جزء من مجهودها الذي حشدته في الجبهة الشمالية".

"إلا أن ذلك يتعارض تماماً مع سير الأمور، فالجبهة السورية أصبحت في موقف مقلق منذ يوم 8 أكتوبر 1973 مما اضطر دمشق إلى التقهقر متجاوزة الخط الأرجواني. ولم تدفع هذه التطورات الرئيس السادات للتحرك مما جعل الرئيس الأسد يقول بعد ذلك. "لم يكن هناك تنسيق كافٍ بيننا وبين الجبهة المصرية" ولا هو استجاب للنداءات المتكررة من دمشق للتحرك لتخفيف الضغط عنهم لدرجة اضطرت سورية إلى إرسال مندوب على مستوى عالٍ يوم 11 أكتوبر 1973 لحث مصر على التحرك.. بل وتجاهل تصريحات موشيه دايان الصريحة والتي أخذ يرددتها اعتباراً من يوم 9 أكتوبر 1973: "بأننا نهدف إلى تحييد سورية" وما في هذا القول من خطورة على الجبهة الجنوبية إذا ركزت إسرائيل جهودها عليها بعد ذلك".

"علاوة على ذلك فإنه قيل أن يصدر قراره للتحرك شرقاً، كانت القوات العراقية قد دخلت المعركة بالفرة 3 المدرعة وأسراها الجوية منذ 12 أكتوبر وكانت القوات الأردنية قد دفعت باللواء 3 المدرع اعتباراً من 13 أكتوبر ودفعت السعودية، لواء مشاة في نفس الوقت، مما أدى إلى ثبات موقف القوات السورية في خطها الدفاعي الجديد الذي كان معداً من قبل".

"ونحن أميل إلى أن يكون التحرك شرقاً قد تم داخل الإطار الذي تصوره السادات لإدارة معركته السياسية. إذ بالرغم من اتصالاته المتعددة منذ يوم 7 أكتوبر أي اليوم التالي لبدء المعركة مع الولايات المتحدة. إلا أن واشنطن رفضت باستمرار في أن تقرن إيقاف النيران بأي تعهدات سياسية.. كان قد أصدر أوامره بالحرب لتحريك الموقف السياسي وأخذ يعرض شروطه واقتراحاته التي قابلها الجانب الآخر بالتجاهل.. كان هو يتحدث عن الحل السياسي الذي يجري وراءه وكان الجانب الآخر يتحدث عن مجرد إيقاف إطلاق النيران وهذا يفسر رفضه للمحاولات السوفيتية بإيقاف إطلاق النيران. التي قام بها السفير فينو جرادوف في القاهرة أو اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي في زيارته إلى مصر، أو السفير البريطاني في القاهرة، بناء على رغبة إدوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني. كان الحديث في تلك المحاولات عن مجرد إيقاف إطلاق النيران".

"وانتهى السادات آخر الأمر إلى أن معركة العبور أو "الاستيلاء على مجرد 10 سم من الضفة الشرقية" على حد قوله لا تكفي لتحريك الأمور. فاتخذ قراره بالتحرك شرقاً لعل ذلك يحقق له ما يريد، مما أغضب كيسنجر لأن السادات قد أخلف وعده معه في برفية 10/7، بأن مصر لا تريد تعميق الهجوم أو توسيع المواجهة.. كان توقيت التحرك متأخراً كثيراً عن الوقت المناسب فقد وصل المحطة بعد أن غادرها القطار".

5. رأي جمال حماد المؤرخ العسكري

علق جمال حماد، في كتابه "المعارك الحربية على الجبهة المصرية - حرب أكتوبر 1973" على موضوع التطوير شرقاً، فذكر:

"لاحظت القيادة السورية، أن القوات المصرية ما تزال، رغم وقوع التطورات الخطيرة في سورية، باقية في أماكنها شرق القناة، دون أن تبدو في الأفق أية إشارات تدل على أن من المنتظر صدور الأمر لها بالتحرك شرقاً، في اتجاه المضائق، وفقاً للخطة المتفق عليها بين الجيشين، أخذت القيادة السورية بدمشق تمطر هيئة عمليات القيادة

الاتحادية بالقاهرة، بسبل من البرقيات، تستفسر فيها عن الموعد الذي سوف تقوم فيه القوات المصرية بالتقدم للأمام، لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية. كان اللواء بهي الدين نوفل، رئيس هيئة العمليات الاتحادية المشتركة، يشعر بمزيد من الحرج، وهو يعرض بين ساعة وأخرى ما تلقاه من هذه البرقيات، على الفريق أحمد إسماعيل قائد القيادة الاتحادية، وإزاء هذا الضغط السوري المركز، والإلحاح المستمر، اضطر الرئيس الراحل السادات إلى الاستجابة لمطالب السوريين، فاتخذ قراره السياسي الخطير بتطوير الهجوم المصري شرقاً، صباح 13 أكتوبر، الذي تم تأجيله 24 ساعة، ليجري صباح 14 أكتوبر. ومما يؤسف له أن هذا القرار الصحيح قد صدر في موعد خاطئ فأصبح شأنه شأن القرار الخاطئ الذي يصدر في الموعد الصحيح سواء بسواء وكان له أسوأ النتائج على مجرى الحرب".

"إن قرار تطوير الهجوم شرقاً، الذي جرى صباح يوم 14 أكتوبر، كان قراراً سياسياً، اتخذته الرئيس الراحل أنور السادات، على مسؤوليته، بوصفه رئيساً للقيادة السياسية في الدولة، وقائداً أعلى للقوات المسلحة، مما كان يجعل من مسؤوليته واختصاصه، رسم الإستراتيجية العليا للدولة، وبالتالي إصدار القرارات السياسية، التي تتمشى مع هذه الإستراتيجية، ومهما كان رأي القادة العسكريين، في القرارات السياسية التي يصدرها رئيس الدولة، فإن هذا الرأي لا يعدو أن يكون رأياً استشارياً محضاً، ويصبح من واجهم بعد إبداء مشورتهم تنفيذ القرارات السياسية، بحذافيرها، دون اعتراض، مهما كان تقديرهم لعواقبها الوخيمة على قواتهم، وهو الأمر الذي جرى تماماً مساء يوم 12 أكتوبر خلال مؤتمر القادة الذي انعقد في المركز 10 بالقيادة العامة المصرية، بالقاهرة".

ثانياً: مجموعة الآراء عن توقيت التطوير وحجمه:

1. ما ذكره المشير محمد عبدالغني الجمسي (رئيس هيئة العمليات، للقوات المسلحة المصرية، عام 1973) المسؤول عن التخطيط في الحرب:

تحت عنوان توقيت تطوير الهجوم تحدث، اللواء الجمسي، عن التوقيت ذاكراً:

"توقيت تطوير الهجوم من أهم عوامل نجاحه وفي جبهة سيناء، كان من الواضح أنه كلما طال وقت الانتظار - الوقفة التعبوية - بعد يوم 9 أكتوبر، كان لدى العدو فرصة تدعيم موقفه العسكري، وتجعل قواته أكثر ثباتاً في مواجهة قواتنا المهاجمة. وبمعنى آخر، كلما كانت فترة الانتظار أقصر كان ذلك أفضل لنا".

"لقد كانت الموازنة الدقيقة لتحديد هذا الوقت من أصعب الأمور لكثرة وأهمية العوامل التي تتحكم في اتخاذ القرار".

"ومن متابعة الموقف في جبهة الجولان، ظهرت بوادر نجاح تكتيكي إسرائيلي، ولم يكن مشجعاً أن تحمل بلاغات القيادة السورية في طياتها سيطرة الجيش السوري على الموقف. وتطور ليصبح في مصلحة إسرائيل منذ يوم 10، واستخدمت أيضاً سلاحها الجوي لقصف الأهداف الاقتصادية في سورية يوم 9، ثم قصف جوي للعاصمة دمشق يوم 10، والأهداف المدنية والعسكرية يوم 11. وهنا حضر للقاهرة مندوب من القيادة السورية يطلب تنشيط العمليات في جبهة سيناء لتخفيف الضغط الإسرائيلي في جبهة الجولان".

"شكل الموقف العسكري في الجبهة السورية عامل ضغط على الرئيس السادات سياسياً، وعلى الفريق أول أحمد إسماعيل عسكرياً، بصفته القائد العام لقوات الجبهتين المصرية والسورية. ولذلك صدر قرار الرئيس السادات، في الساعات الأولى من يوم 12 أكتوبر، للفريق أول إسماعيل، بتطوير الهجوم شرقاً على الجبهة المصرية، لتخفيف الضغط على الجبهة السورية".

"وفي صباح يوم 12 أصدر الفريق أول إسماعيل أوامره ببدء التطوير في الساعة 06.30 (السادسة والنصف صباحاً) صباح اليوم التالي 13 أكتوبر مع التمسك برؤوس الكباري".

"وبناء على طلب اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني واللواء عبدالمنعم واصل قائد الجيش الثالث، وبعد استدعائهما إلى مركز عمليات القوات المسلحة ومقابلة القائد العام مساء يوم 12، تأجل تطوير الهجوم ليكون 06.30 يوم 14 أكتوبر".

"وقد حاولت خلال الحرب معرفة مبررات البطء في تطوير الهجوم شرقاً، وهل كان هناك قيد سياسي على القائد العام يتطلب ذلك، إلا أن الفريق أول أحمد إسماعيل لم يفصح لي عن هذا القيد لو كان موجوداً".

"ولما أصدر الرئيس السادات قراراً بذلك للقائد العام في الساعات الأولى من يوم 12 أكتوبر لتطوير الهجوم بعد تدهور الموقف العسكري في الجبهة السورية، أسرع الفريق أول أحمد إسماعيل بإصدار الأوامر في نفس اليوم لتطوير بحيث يبدأ صباح اليوم التالي 13 أكتوبر (تأجل لاعتبارات عسكرية ليكون صباح يوم 14). اتضح من هذا التصرف أن الوقفة التعبوية - 10 - 13 أكتوبر - كانت باتفاق وموافقة الرئيس السادات والقائد العام أحمد إسماعيل، كما أن قرار تطوير الهجوم - بعد الوقفة التعبوية - كان قراراً سياسياً".

2. رأي الفريق سعد الدين الشاذلي (رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر 1973)

"جرتنا هذه الغلطة (الوقفة) إلى سلسلة أخرى من الأخطاء، التي كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها. ولكي نطور هجومنا للشرق، مع المحافظة على رؤوس الكباري قوية ومؤمنة، كان لا بد لنا من أن ندفع الأنساق الثانية إلى المعركة. وفي خلال ليلة 13/12 وليلة 14/13 عبرت الفرقة 21 مدرعة من خلال الفرقة 16 مشاة. بينما عبر لواء مدرع من الفرقة الرابعة المدرعة من خلال رأس كوبري الجيش الثالث".

"كانت خطتنا في الهجوم تشمل، استخدام 4 ألوية مدرعة، ولوائيّ مشاة ميكانيكيّ، في أربعة اتجاهات مختلفة طبقاً لما يلي:

لواء مدرع في اتجاه ممر متلا (القطاع الجنوبي).

لواء مشاة ميكانيكي في اتجاه ممر الجدي (القطاع الجنوبي).

فرقة مدرعة في اتجاه الطاسة (القطاع الأوسط).

لواء مدرع في اتجاه بالوظة (القطاع الشمالي).

"لقد خسر العدو خلال قتال يومي 8 و9 أكتوبر حوالي 260 دبابة. وكان خلال هذين اليومين يستخدم دباباته في اقتحام مواقع المشاة بالأسلوب القديم نفسه الذي كان يعتمد على سرعة التحرك وإحداث الصدمة النفسية لدى جندي المشاة نتيجة اقتحام المدرعات. ولكن سرعان ما اكتشف أن المشاة المصريين بما لديهم من أسلحة مضادة للدبابات وبما يتمتعون به من روح معنوية عالية قادرين على سحق المدرعات التي تستخدم هذا الأسلوب. واعتباراً من يوم 10 أكتوبر بدأ يستخدم دباباته بأسلوب حذر يعتمد على التحرك البطيء والاستفادة من الأرض والسواتر الطبيعية، ونتيجة لذلك انخفضت خسائره في الدبابات انخفاضاً ملحوظاً. قام العدو بتعويض الجزء الأكبر من خسائره في الدبابات بحيث وصل عدد الدبابات التي في ألويته المدرعة الثمانية التي أمامنا يوم 13 أكتوبر إلى 900 دبابة".

"كان علينا يوم 14 أكتوبر أن نهجم 900 دبابة معادية في المكان الذي يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة 400 دبابة مصرية فقط!! هل كان هذا القرار صحيحاً؟ ما زال هناك كثير من الغموض يحيط بهذا الموضوع".

"لقد نجح العدو في استدراج ألويتنا المهاجمة إلى مناطق قتل اختارها بعناية، ونجح في تدمير معظم دباباتنا. لقد فقدنا في هذا اليوم 250 دبابة، وهو رقم يزيد عن مجموع خسائرنا في الأيام الثمانية الأولى للحرب. وحول ظهر يوم 14 انسحبت قواتنا مرة أخرى إلى داخل رؤوس الكباري شرق القناة".

3. رأي أمين هويدي، وزير الحربية الأسبق

"كانت خطة هذا التحرك الفجائي (التطوير شرقاً) تهدف إلى تحقيق الرغبة السياسية للرئيس السادات، بضرورة تطوير الموقف الحالي، بالتحرك إلى المضائق الإستراتيجية، وسط سيناء، صباح يوم 10/14 وذلك باستخدام القوات الآتية:

- لواء مدرع في اتجاه ممر متلا
- لواء مشاة ميكانيكي في اتجاه ممر الجدي القطاع الجنوبي
- لواءان مدرعان في اتجاه الطاسة القطاع الأوسط
- لواء مدرع في اتجاه بالوظة القطاع الشمالي

"وبعد توزيع 5 لواءات مدرعة من القوات المدرعة المتاحة بواقع لواء مدرع مع كل فرقة مشاة للعبور، وبعد توزيع 5 لواءات مدرعة أخرى للتحرك إلى الشرق لم يبق في الاحتياط غرب القناة ابتداء من يوم 14 أكتوبر 1973 سوى لواء مدرع واحد لمواجهة لا تقل عن 170 كم، وبعض وحدات الصواريخ والوحدات الإدارية. فقد فضل مخطوط هذا التقدم عدم المساس بقوات رؤوس الكباري على ضخامتها ودفخوا بقوات جديدة لتنفيذ التحرك الفجائي نحو الشرق ضاربيين عرض الحائط بكل مبادئ الحرب وأصولها. وتسببوا في تآكل الاحتياطي قطعة قطعة وكان علينا أن ندفع الثمن في اليوم التالي".

"ولكي نصور مدى ضعف السيطرة على الموقف، نذكر أن اللواء 11 مشاة ميكانيكي، كان قد كلف بالتقدم شرقاً في اتجاه ممر الجدي، وقام اللواء بتنفيذ المهمة الساعة السادسة من صباح 13 أكتوبر لأن تعليمات تأجيل الهجوم إلى صباح اليوم التالي لم تصله، ولاقى هذا اللواء مصيراً مؤسفاً نتيجة لخطأ غيره".

"ورغم التمهيد النيرانى بالمدفعية لمدة 15 دقيقة وقيام القوات الجوية بغاراتها لستر التحرك، إلا أن القوات الإسرائيلية كانت في انتظار قوات الهجوم لأنها توقعات ذلك بناء على تقديرها السليم للموقف. ودارت معركة دبابات كبرى غير متكافئة بين قواتنا وقوات العدو الذي تمكن من صد الهجوم وإيقاف تقدمها وكبدها خسائر قدرت بحوالي 250 دبابة، علاوة على خسائر كبيرة في الأرواح. ورجعت قواتنا بعد فشلها في تحقيق مهمتها الغامضة إلى رؤوس الكباري بطريقة غير منظمة تحت وابل من نيران العدو البرية والجوية وتزاحمت رؤوس الكباري بقواتها الأصلية الموجودة من قبل علاوة على 5 لواءات مدرعة جديدة، بينما كان الشاطئ الغربي للقناة وعلى طول الجبهة خالياً من القوات تقريباً، لتعمل كاحتياطي لمواجهة أي توقعات غير منتظرة".

"ووسط هذه الظروف المؤسفة بدأ العدو في العبور إلى الضفة الغربية في اليوم التالي دون تردد".

4. رأي جمال حماد، المؤرخ العسكري

"لم يكن في الإمكان نجاح عملية تطوير الهجوم بناء على الخطة التي وضعت أو بإجراءات التنفيذ التي تمت، فلقد أجرى الهجوم بالقوات المدرعة بطريقة الهجوم الموزع Piece Meal إذ تم التخطيط لدفع 4 ألوية مدرعة ولواءين مشاة ميكانيكيين على مواجهة طولها حوالي 150 كم على أربعة محاور منفصلة ليس بينها أي ترابط أو معونة متبادلة،

ويكفي أن نذكر أن المحور الشمالي الذي تقدم عليه اللواء 15 المدرع المستقل كان يبعد عن محور الطريق الأوسط الذي تقدمت الفرقة 21 المدرعة جنوبه في اتجاه الطاسة بمسافة لا تقل عن 50 كم، كما أن محور طريق مضيق متلا في أقصى الجنوب الذي تقدم عليه اللواء 3 المدرع من الفرقة 4 المدرعة كان يبعد عن الطريق الأوسط بمسافة لا تقل عن 60 كم. هذا ولم يشترك في القتال الفعلي يوم 14 أكتوبر سوى 4 أولية مدرعة فقط (لواء على المحور الشمالي ولواءين جنوب الطريق الأوسط ولواء على المحور الجنوبي) إذ لم يجد قائد الفرقة 21 المدرعة وكذا قائد الجيش الثاني أي جدوى من دفع اللواء 18 المشاة الميكانيكي (النسق الثاني للفرقة) للاشتباك لتعزيز هجوم اللواءين المدرعين بالنسق الأول وفقاً للخطة الموضوعية بعد توقفهما تماماً أمام مقاومات العدو، فإن الفشل وفقاً للمبادئ التكتيكية لا ينبغي تعزيره، كما لم يقدّم اللواء 11 المشاة الميكانيكي من الفرقة السابعة مشاة بالهجوم على طريق مضيق الجدي يوم 14 أكتوبر كما كان مقرراً بالخطة، فقد اتضح أنه قام بعملية التطوير وحده على طول الجبهة يوم 13 أكتوبر حسب التعليمات الأولية التي صدرت بعد ظهر يوم 12 أكتوبر بسبب عدم إبلاغ قائد الفرقة 7 مشاة بتأجيل الهجوم 24 ساعة - عن طريق شعبة العمليات - ولم يكن في الإمكان بعد أن عجز اللواء عن تحقيق هدفه وعاد إلى رأس كوبري الفرقة عند منتصف الليل أن يعاود الهجوم في الساعة السادسة والنصف صباحاً وفقاً للخطة، ولذلك تأجلت ساعة دفعه إلى الوحدة والربع ظهراً وقبل أن يحل الموعد كان الأمر بوقف دفعه قد صدر، فظل متمركزاً في مواقعه داخل رأس كوبري الفرقة 7 مشاة".

"ولقد وقعت القيادة المصرية في هذا اليوم في نفس الأخطاء التكتيكية التي وقعت فيها القيادة الإسرائيلية من قبل عندما شنت هجوماً المضاد الرئيسي على مواجهة الجيش الثاني يوم 8 أكتوبر من ناحية تجاه المبادئ السليمة لاستخدام المدرعات والتي تقضي باستخدام القوات المدرعة بطريقة مجمعة مثل قبضة اليد، مما يعني ضرورة حشد تشكيلات ووحدات مدرعة ضخمة على مواجهة ضيقة ليتسنى لها إحداث قوة الصدمة المطلوبة واختراق المواقع الدفاعية للعدو. أما التخطيط لهجوم مدرع على طول جبهة القتال باستخدام 4 أولية مدرعة على محاور منفصلة ومتباعدة عن بعضها البعض بحيث لا يمكن إجراء أي تعاون بينها أو تنسيق بين هجماتها فهذا يعني أن المعركة تعتبر فاشلة من قبل أن تبدأ، ويبدو أن معظم القادة على مختلف المستويات قبل المعركة لم يكونوا مقتنعين بسلامة الخطة، ولم يكن لديهم الشعور بإمكان تحقيقها للأغراض التي كانت تستهدفها على عكس الشعور الحماسي الجارف الذي كان سائداً يوم 6 أكتوبر قبل عبور قناة السويس، ويبدو أنهم كانوا يعتبرون العملية مجرد تأدية واجب لإرضاء الرئيس الذي أصدر القرار السياسي، وليس أدل على ذلك من أن بعض الوحدات (اللواء 3 المدرع من الفرقة 4 المدرعة واللواء المشاة الميكانيكي من الفرقة 7 مشاة) تم دفعهما للهجوم دون أن تصلهما بعض وحدات الدعم الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها، والتي أثر غيابها بلا شك على أعمال قتال هذه الوحدات بحيث عجزت عن تحقيق المهام الموكولة إليها".

"ويبدو ذلك أيضاً في سرعة توقف الوحدات القائمة بالهجوم فور اصطدامها بمواقع دفاعية للعدو وعدم بذل محاولات جديّة ومستميّة للتقدم كما كان الحال يجري عقب اقتحام قناة السويس، كما تتضح هذه الظاهرة بجلاء في امتناع قادة التشكيلات الأعلى عن مساعدة الوحدات الفرعية المتوقفة أمام مقاومات العدو بجميع ما يملكونه من وسائل لضمان مواصلة تقدمها أو على الأقل إصدار الأمر لها بالتمسك بالمواقع التي وصلت إليها، وبدلاً من ذلك نجد أن جميع الأوامر التي صدرت بعد ظهر يوم 14 أكتوبر للوحدات التي قامت بالتطوير هي ترك مواقعها التي وصلت إليها بعد أن تكبدت خسائر جسيمة، والعودة ثانية إلى رؤوس الكباري التي بدأت منها الهجوم مما يخالف كل المبادئ المنطقية، ولا شك أنه من الأخطاء التكتيكية الجسيمة التي وقعت هو دفع الأولوية المدرعة للهجوم بالمواجهة على مواقع سبق إعدادها بتجهيزات هندسية ومجهزة بمرايض للدبابات وبستائر من الصواريخ المضادة للدبابات SS 11 دون أن تشترك معها في الهجوم قوات من المشاة المترجلة لمعاونتها في الوصول إلى مواقع العدو باستخدام تكتيكات المشاة

في الضرب بالنيران مع الحركة للأمام ومن دون دعم قوي ومؤثر من المدفعية والطيران لإسكات مقاومة العدو إذ أن ذلك لم يكن متيسراً بالنسبة لضعف المعلومات عن العدو".

"وكانت النتيجة كما كان متوقفاً خسارة القوات المدرعة المصرية عدداً من الدبابات في هجوم يوم 14 أكتوبر في بضع ساعات يزيد على كل ما خسرتة طوال الأيام الثمانية الأولى من الحرب".

"لقد كانت عملية تطوير الهجوم في التوقيت الخاطئ الذي تمت فيه وبالخطة الحربية القاصرة التي وضعت عملية لم يكن في الإمكان نجاحها بأية صورة من الصور، وقد أجريت رغم معارضة بعض كبار القادة المسؤولين، ومنهم قائدا الجيشين الثاني والثالث تنفيذاً لقرار سياسي عاطفي لم يراع الاعتبارات العسكرية".
الشخصيات الدولية والعربية المعاصرة

(1970 - 1974)

1. الملوك والرؤساء العرب:

Table with 2 columns and 9 rows

المملكة العربية السعودية

الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود

المملكة المغربية

الملك الحسن الثاني

المملكة الأردنية الهاشمية

الملك حسين بن طلال

الجمهورية العربية السورية

الرئيس حافظ الأسد

الجمهورية العربية العراقية

الرئيس أحمد حسن البكر

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الرئيس معمر القذافي

الجمهورية الجزائرية

الرئيس هواري بومدين

الجمهورية التونسية

الرئيس الحبيب بورقيبة

دولة الكويت

الأمير جابر الأحمد الصباح

table end

2. الاتحاد السوفيتي:

Table with 2 columns and 5 rows

السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي

ليونيد برجنييف

رئيس الوزراء السوفيتي

ألكسي كوسيجين

وزير الدفاع السوفيتي

مارشال اندريه جريشكو

السفير السوفيتي في واشنطن

أناتولي دوبرينين

السفير السوفيتي في القاهرة

فلاديمير فينوجرادوف

table end

3. الولايات المتحدة الأمريكية:

Table with 2 columns and 3 rows

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس ريتشارد نيكسون

وزير الخارجية الأمريكي

وليام روجرز

مستشار الرئيس الأمريكي للأمن الوطني ووزير الخارجية.

دكتور هنري كيسنجر

table end

4. الأمم المتحدة:

Table with 2 columns and 3 rows

الأمين العام للأمم المتحدة (أول يناير 62 - 31 ديسمبر 71)

يو ثانت U Thant

الأمين العام للأمم المتحدة (أول يناير 72 - 31 ديسمبر 82)

كورت فالدهيم Kurt Valdhaim

قائد قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط.

جنرال أنزيو سيلافيو

table end

الشخصيات والقيادات المصرية

(1974 - 1970)

Table with 3 columns and 94 rows

1. الشخصيات السياسية

جمال عبدالناصر حسين حتى 28 سبتمبر 1970

محمد أنور محمد السادات من 15 أكتوبر 1970

رئيس الجمهورية

محمد أنور السادات 19 ديسمبر 1969 وحتى 14 أكتوبر 1970

حسين الشافعي 31 أكتوبر 1970 - 16 يناير 1973

علي صبري 31 أكتوبر 1970 - 2 مايو 1971 (إقالة)

محمود فوزي 16 يناير 1972 - 18 سبتمبر 1974 (استقالة)

نائب رئيس الجمهورية

محمود فوزي 20 أكتوبر 1970 - 16 يناير 1972

عزيز صدقي 17 يناير 1972 - 26 مارس 1973 (استقالة)

محمد أنور السادات 27 مارس 1973 - 20 سبتمبر 1974

رئيس الوزراء

محمود رياض 20 أكتوبر 1970 - 16 يناير 1972

محمد مراد غالب 16 يناير 1972 - 7 سبتمبر 1972

محمد حسن الزيات 8 سبتمبر 1972 - 30 أكتوبر 1973

إسماعيل فهمي 31 أكتوبر 1973

وزير الخارجية

شعراوي جمعه 20 أكتوبر 1970 - 14 مايو 1971

ممدوح سالم 14 مايو 1971

وزير الداخلية

محمد إبراهيم حسن 19 سبتمبر 1971 - 16 يناير 1972

أحمد كامل البديري 26 أكتوبر 1972

وزير الدولة للإنتاج الحربي

محمد حافظ إسماعيل 18 مارس 1971 - 14 مايو 1971

محمد مراد غالب 19 سبتمبر 1971 - 16 يناير 1972

وزير دولة للشؤون الخارجية

سامي شرف 18 نوفمبر 70 - 14 مايو 71

محمد أحمد محمد 14 مايو 71 - 27 مارس 72

عبدالفتاح عبدالله 25 إبريل 1974

وزير شؤون رئاسة الجمهورية

محمد حافظ إسماعيل

مستشار الرئيس للأمن الوطني

بدوي الخولي

محافظ السويس

لواء شرطة محي خفاجي

مدير أمن السويس

عميد عادل إسلام (القائد العسكري لمدينة السويس)

المستشار العسكري لمحافظة السويس

مشهور أحمد مشهور

رئيس هيئة قناة السويس

2. القيادة الاتحادية

فريق أول أحمد إسماعيل علي

قائد عام القوات الاتحادية

لواء بهي الدين نوفل

رئيس شعبة العمليات

3. القيادات العسكرية (القيادة العامة للقوات المسلحة)

السيد أمين هويدي 22 يونيه 67 - 25 أغسطس 67

فريق أول محمد فوزي 26 أغسطس 67 - 13 مايو 71 (استقالة)

فريق محمد أحمد صادق 14 مايو 71 - 26 أكتوبر 72 (عزل)

فريق أحمد إسماعيل علي 26 أكتوبر 72

وزير الحربية

فريق عبدالمنعم رياض 12 يونيه 67 - 9 مارس 69 (استشهد)

لواء أحمد إسماعيل علي 10 مارس 69 - 10 سبتمبر 69 (عزل)

لواء محمد أحمد صادق 10 سبتمبر 69 - 12 مايو 71

فريق سعد الدين الشاذلي 16 مايو 71 - 12 ديسمبر 73 (عزل)

فريق محمد عبدالغني الجمسي 12 ديسمبر 1973

رئيس هيئة أركان حرب

فريق عبدالقادر حسن 27 يولييه 71 - 24 أكتوبر 72 (أحيل إلى التقاعد)

نائب وزير الحربية

لواء محمد عبدالغني الجمسي 1 يناير 72 - 12 ديسمبر 73

رئيس هيئة العمليات

لواء بحري محمود عبدالرحمن فهمي (عزل في 10 سبتمبر 69)

لواء بحري فؤاد ذكري

قائد القوات البحرية

لواء طيار محمد حسني مبارك

قائد القوات الجوية

لواء محمد علي فهمي

قائد قوات الدفاع الجوي

لواء نوال سعيد

رئيس هيئة الإمداد والتموين

لواء محمد سعيد الماحي

مدير سلاح المدفعية

لواء كمال حسن علي

مدير سلاح المدرعات

لواء جمال محمود علي

مدير سلاح المهندسين العسكريين

لواء محمد أحمد صادق

لواء محرز مصطفى

لواء فؤاد نصار

مدير الاستخبارات العسكرية

لواء سعد الدين الشاذلي

قائد القوات الخاصة

لواء نبيل شكري

قائد قوات الصاعقة

عميد محمود عبدالله

قائد قوات المظلات

4. قيادات الجيش الثاني الميداني

لواء سعد الدين مأمون 14 أكتوبر 73 (أصيب بنوبة قلبية)

قائد الجيش

لواء عبدالمنعم خليل من 16 أكتوبر 73

لواء تيسير العقاد

رئيس أركان الجيش

عميد محمد عبدالحليم أبو غزالة

قائد مدفعية الجيش

5. قيادات الجيش الثالث الميداني

لواء عبدالمنعم محمد واصل

قائد الجيش

لواء مصطفى شاهين

رئيس أركان الجيش

لواء محمد نبيه السيد

رئيس شعبة عمليات الجيش

عميد منير شاش

قائد مدفعية الجيش

6. قادة الفرق

عميد حسن أبو سعده

قائد الفرقة الثانية المشاة

عميد محمد نجاتي فرحات

قائد الفرقة الثالثة المشاة الآلية

عميد محمد عبدالعزيز قابيل

قائد الفرقة الرابعة المدرعة

عميد محمد أبو الفتاح محرم

قائد الفرقة السادسة المشاة الآلية

عميد أحمد بدوي سيد أحمد

قائد الفرقة السابعة المشاة

عميد عبدرب النبي حافظ - عميد أنور حب الرمان

قائد الفرقة 16 المشاة

عميد فؤاد عزيز غالي

قائد الفرقة 18 المشاة

عميد يوسف عفيفي

قائد الفرقة 19 المشاة

عميد إبراهيم العرابي

قائد الفرقة 21 المدرعة

عميد أحمد عبود الزمر (استشهد)

قائد الفرقة 23 المشاة الآلية

7. قادة المناطق والقطاعات العسكرية

لواء عبدالمنعم خليل

قائد المنطقة العسكرية المركزية

لواء إبراهيم كامل محمد

قائد منطقة البحر الأحمر العسكرية

لواء عمر خالد حسن

قائد قطاع بور سعيد العسكري

8. قادة الألوية، ومجموعات الصاعقة

عقيد السيد محمد توفيق أبو شادي (استشهد)

عقيد سيد صالح

قائد اللواء الأول المدرع

عقيد صلاح زكي

قائد اللواء الأول المشاة الآلي

عقيد أنور خيرى

قائد اللواء الثانى المدرع

عقيد محمد الفاتح كريم

قائد اللواء الثانى المشاة الآلي

عقيد نور عبدالعزيز (استشهد)

قائد اللواء الثالث المدرع

عقيد شفيق متری سيدراك (قتل)

قائد اللواء الثالث المشاة الآلي

عقيد أحمد المصري

قائد اللواء الرابع المشاة

عقيد محمود المهدي

قائد اللواء السادس المشاة الآلي

عقيد فوزي محسن

قائد اللواء السابع المشاة

عميد فؤاد صالح زكي

قائد اللواء الثامن المشاة

عقيد جمال تلمي

قائد اللواء 9 مهندسين (كباري)

عقيد فاروق الصياد

قائد اللواء 11 المشاة الآلي

عقيد عادل سليمان
قائد اللواء 12 المشاة
عقيد عثمان كامل
قائد اللواء 14 المدرع
عقيد تحسين شنن
قائد اللواء 15 المدرع المستقل
عقيد عبدالحميد عبدالسميع
قائد اللواء 16 المشاة
عقيد طلعت مسلم
قائد اللواء 18 المشاة الآلي
عقيد مصطفى حسن (استشهد)
قائد اللواء 22 المدرع
عقيد حسن عبدالحميد (أصيب)
قائد اللواء 23 المدرع
عقيد جورج حبيب (أصيب)
قائد اللواء 24 المدرع
عميد أحمد حلمي بدوي
قائد اللواء 25 المدرع المستقل
عقيد صالح بدر
قائد اللواء 90 المشاة الآلي
عميد فؤاد محمد سلطان
قائد اللواء 109 مهندسين (كباري)
عقيد عادل يسري (أصيب)
قائد اللواء 112 المشاة
عقيد حسين رضوان (استشهد)

قائد اللواء 116 المشاة الآلي

عقيد محمود شعيب

قائد اللواء 130 مشاة خاص

عقيد إسماعيل عزمي (عزل بعد الحرب)

قائد اللواء 182 مظلات

عقيد إبراهيم الرفاعي (استشهد)

قائد المجموعة 39 قتال خاصة

عقيد فؤاد بسيوني

قائد المجموعة 127 ساعة

عقيد علي هيكل

قائد المجموعة 129 ساعة

عقيد كمال عطية

قائد المجموعة 136 ساعة

عقيد أسامة إبراهيم

قائد المجموعة 139 ساعة

عقيد السيد الشرقاوي

قائد المجموعة 145 ساعة

مقدم إبراهيم عبدالنواب (استشهد)

قائد الكتيبة 603 مشاة آلية (وقائد موقع كبريت)

table end

مواصفات وخواص قناة السويس

المؤثرة على العمليات الحربية (1973)

Table with 2 columns and 12 rows

11 كم (منهم 4 كم مزدوجة)

1. الأطوال:

أ. المجرى الملاحي في البحر المتوسط (شمال بورسعيد)

78.5 كم (منهم 10 كم مزدوجة عند البلاح)

ب. من بورسعيد حتى الإسماعيلية

84 كم (منهم 40 كم داخل البحيرة، منها 7 كم مزدوجة عند كبريت)

ج. من الإسماعيلية حتى السويس

173.5

د. إجمالي طول القناة من شمال بورسعيد، حتى السويس

162.5

هـ. إجمالي طول القناة من بورسعيد، حتى السويس

170 - 200 م

2. عرض سطح المياه

14 - 17 م

3. عمق القاع

34 - 45 درجة

4. ميل جانبي القناة (2.5/4.5 : 1)

60 - 80 سم في الجزء الشمالي

80 سم في الجزء الجنوبي

2.5 م في خليج السويس

5. المد والجزر: مرتان يومياً (الفرق بين أعلى مد، وأدنى جزر)

4 مرات يومياً

6. تغيير اتجاه التيار من الشمال إلى الجنوب، والعكس

في الجزء الشمالي متوسطة السرعة 15 سم/ث أقصى سرعة 30 سم/ث

في الجزء الجنوبي متوسطة السرعة 20 سم/ث أقصى سرعة 160 سم/ث

7. سرعة التيار

(على الضفة الشرقية) 6 - 20 م

(على الضفة الشرقية) 20 - 22 م

(على الضفة الغربية) 18 - 20 م

8. ارتفاع ناتج الحفر حتى يونيه 1967

في أكتوبر 1973

table end

الشخصيات والقيادات الإسرائيلية

(أكتوبر 1973)

Table with 3 columns and 18 rows

Golda Maier

جولدا مائير

رئيس الوزراء

Moshe Dayan

جنرال موشي ديان

وزير الدفاع

LG. David Elazar

جنرال دافيد اليعازر

رئيس الأركان العامة

MG. Benhamin Peled

جنرال بنيامين بليد

قائد القوات الجوية

MG. Benjamin Talem

جنرال بنجامين تالم

قائد القوات البحرية

MG. Israel Tal

جنرال إسرائيل تال

نائب رئيس الأركان العامة

LG. Haim Barlev

جنرال حاييم بارليف

ممثل رئيس الأركان في قيادة المنطقة الجنوبية

MG. Eliahu Zeira

جنرال إليا هو زاعيرا

مدير الاستخبارات العسكرية

BG. Arie Shalev

بريجادير آري شاليف

نائب مدير الاستخبارات العسكرية

MG. Shmuel Gonen

جنرال شيمونيل جونين

قائد المنطقة الجنوبية

MG. Yeshayahu Gavish

جنرال يشياهو جافيش

قائد منطقة جنوب سيناء

MG. Avrahain (Albert) Mendler

BG. Kalman Mage

جنرال ألبرت ماندلر

[1]

بريجادير كلمان ماجن

قائد مجموعة العمليات رقم 252

MG. Avraham Adan

جنرال إبراهيم آدن

قائد مجموعة العمليات رقم 162

MG. Ariel Sharon

جنرال آريل شارون
[2]

قائد مجموعة العمليات رقم 143

BG. Sassoon

بريجادير ساسون

قائد مجموعة العمليات رقم 146

MF. Granit Ysrael

جنرال جرانيت يسرائيل
[3]

قائد مجموعة العمليات رقم 440

MG. Menachim Meron

جنرال مناحم ميرون

MG. Aharon Yarev

جنرال أهارون ياريف

رئيس الوفد الإسرائيلي في مباحثات الكيلو 101

table end

[1] ' قتل في 13 أكتوبر 1973

[2] مستدعي وكان قائد المنطقة الجنوبية قبل ذلك.

[3] منح أجازة حتى نهاية الحرب، عقب مقتل ابنه، على جبهة الجولان.
خسائر الطرفين، في حرب أكتوبر 1973

على جبهة سيناء، والجولان
[1]

Table with 8 columns and 12 rows

إجمالي إسرائيل على الجبهتين

إجمالي الدول العربية على الجبهتين

الدول العربية

الدول

دول عربية أخرى

العراق

الأردن

سورية

مصر

نوع الخسائر

2838

8528

100

218

28

3100

5000

1. الأفراد: أ. قتلى

8800

19549

300

600

49

6000

12000

210

ب. جرحى

508

8551

غ م

20

-

500

8031

ج. مفقودين وأسرى

840

2554

غ م

200

54

1200

1100

2. الدبابات

400

850 +

غ م

غ م

-

400

450

3. المركبات المدرعة

211

غ م

550 +

غ م

غ م

-

250

300

4. قطع مدفعية

-

47

-

-

-

3

44

5. بطاريات دفاع جوي SAM

103

392

30

21

-

118

223

6. طائرات مقاتلة/قاذفة

6

212

55

-

-

-

13

42

7. طائرات عمودية

1

15

-

-

-

5

10

8. قطع بحرية

table end

[1]

بيانات رسمية من الدول أطراف الحرب.
حجم الدعم العسكري المقرر من الدول العربية
لمساندة دول المواجهة، وما نفذ منه

Table with 4 columns and 19 rows

ملاحظات

الدعم المنفذ

الدعم المقرر

الدولة

213

1 سرب هوكر هنتر* (مصر)

2 سرب هوكر هنتر (للأردن)

الجمهورية العربية العراقية

3 سرب ميغ 21 (سورية)

3 سرب ميغ 21 (لسورية)

1 سرب ميغ 17 (لسورية)

1 سرب ميغ 17 (لسورية)

1 فرقة مدرعة (لسورية)

1 فرقة مدرعة (للأردن)

1 فرقة مشاة (لسورية)

1 فرقة مشاة (للأردن)

شارك مع الجبهة
السورية بعد نشوب
الحرب.

1 لواء مشاة* (الأردن)

2 سرب لايننج** (الأردن)

المملكة العربية السعودية

أحدهم بدون طيارين.

2 سرب ميراج* (مصر)

1 سرب ميراج 3 (مصر)

الجمهورية الليبية

1 لواء مدرع* (مصر)

1 سرب ميغ 21 (مصر)

2 سرب ميغ 21* (مصر)

الجمهورية الجزائرية

1 سرب ميغ 17 (مصر)

2 سرب ميغ 17* (مصر)

1 سرب سوخوي* (مصر)

1 لواء مدرع* (مصر)

1 لواء مدرع (سورية)#

1 سرب إف 15* (مصر)

المملكة المغربية

1 لواء مشاة* (مصر)

1 لواء مدرع# (مصر)

2 لواء مدرع* (سورية)

المملكة الأردنية

1 كتيبة مشاة* (مصر)

دولة الكويت

1 كتيبة مشاة* (مصر)

جمهورية تونس

جمهورية السودان

table end

* ناقص عن المقرر.

** لم يكن مقرر (زيادة).

تغيير مكانة دون سبب

الوثائق

قرار رقم 242 (1967) بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر).

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم

في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن ،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط ،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع

كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان ،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق

1 - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا

المبادئ التاليين:

أ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها ، في النزاع الأخير ،

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في

المنطقة ، واستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود

أمنة ومعترف بها ، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها .

2 - يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة ،

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ،

ج - ضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها

إقامة مناطق مجردة من السلاح .

3 - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية

ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية

سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه .

4 - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت

ممكن .

تبني المجلس هذا القرار ، في

جلسته رقم 1382 ، بإجماع

الأصوات .

قرار رقم 233 (1967) بتاريخ 6 حزيران (يونيو) 1967.
طلب وقف إطلاق النار فوراً

إن مجلس الأمن،

وقد أخذ علماً بالتقرير الشفوي الذي رفعه الأمين العام عن الوضع،

وقد استمع إلى البيانات التي تليت في المجلس،

وقد ساوره القلق من نشوب القتال والوضع الخطر في الشرق الأدنى،

1 - يطلب من الحكومات المعنية، كخطوة أولى، أن تتخذ فوراً جميع الإجراءات لوقف إطلاق النار حالاً، ووقف كل نشاط عسكري في المنطقة.

2 - يطلب من الأمين العام إبقاء المجلس فوراً، وباستمرار، على اطلاع على الموقف.

تبنى المجلس هذا القرار، في
جلسته رقم 1348، بإجماع

الأصوات.

قرار رقم 248 (1968) بتاريخ 24 آذار (مارس) 1968.
إدانة عمل إسرائيل العسكري الواسع
النطاق والمتعمد ضد الأردن (الكرامة)

إن مجلس الأمن،

وقد استمع إلى البيانات التي ألقاها كل من مندوب الأردن وإسرائيل،

وقد نظر في محتويات الرسائل التي قدمها كل من الممثل الدائم للأردن والممثل الدائم لإسرائيل في الوثائق
#المحاضر
S/8470, S/8475, S/8478, S/8483, S/8484, S/8486 55

وقد لاحظ، أيضاً المعلومات الإضافية التي قدمها كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة، والمتضمنة في الوثيقتين
S/7930/Add.64 and Add. 65
55

وإذ يذكر القرار رقم 236 (1967) الذي أدان مجلس الأمن، بموجبه، أي وجميع انتهاكات وقف إطلاق النار،

وإذ يلاحظ أن العمل العسكري الذي قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية على الأرض الأردنية كان واسع
النطاق وتم تخطيطه بدقة،

وإذ يعتبر أن جميع حوادث العنف والانتهاكات الأخرى لوقف إطلاق النار يجب أن تمنع، وعدم غض
النظر عن الحوادث السابقة ذات الطابع نفسه،

وإذ يذكر أيضاً القرار رقم 237 (1967) الذي دعا حكومة إسرائيل إلى أن تضمن سلامة وخير وأمن
سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية،

1 - يأسف على الخسارة في الأرواح، والتخريب الكبير الذي لحق بالمتلكات.

2 - يدين العمل العسكري الذي شنته إسرائيل، والذي يشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات
وقف إطلاق النار.

3 - يأسف على جميع حوادث العنف التي تشكل خرقاً لوقف إطلاق النار، ويعلم أنه لا يمكن التسامح حيال الأعمال العسكرية الانتقامية هذه وحيال انتهاكات وقف إطلاق النار الخطيرة الأخرى،

55

المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، السنة 23، ملحق كانون الثاني وشباط وأذار (يناير وفبراير ومارس) 1968. وإن مجلس الأمن سيجد نفسه مضطراً إلى أن يأخذ خطوات أكثر فعالية، كما ينص عليها الميثاق، ليضمن عدم تكرار مثل هذه الأعمال.

4 - يدعو إسرائيل إلى الامتناع من القيام بأعمال أو نشاطات تتنافى مع القرار رقم 237 (1967).

5 - يطلب من الأمين العام أن يستمر في دراسة الموقف، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عندما يرى ذلك ضرورياً.

تبنى المجلس هذا القرار، في
جلسته رقم 1407، بإجماع

الأصوات.

قرار رقم 256 (1968) بتاريخ 16 آب (أغسطس) 1968.
إدانة الهجوم العسكري الإسرائيلي
على الأردن (السلط)

إن مجلس الأمن،

وقد استمع إلى البيانات التي ألقاها كل من ممثلي الأردن وإسرائيل،

وقد نظر في مضمون رسائل ممثل الأردن الدائم وممثل إسرائيل الدائم، الوثائق

S/8616،

61

S/8617،

61

S/8621،

62

S/8724،

62

وإذ يذكر قراره السابق رقم 248 (1968) الذي يدين العمل العسكري الذي شنته إسرائيل، منتهكة، بشكل فاضح، ميثاق الأمم المتحدة وقرارات وقف إطلاق النار، والذي يأسف لجميع الحوادث العنيفة التي تشكل انتهاكاً لوقف إطلاق النار،

وإذ يعتبر أن كل انتهاك لوقف إطلاق النار يجب منعه،

وإذ يلاحظ أن كلا الهجومين الجويين الكثيفين اللذين قامت بهما إسرائيل على الأرض الأردنية، كان واسع النطاق وذا تخطيط دقيق ويشكل انتهاكاً للقرار رقم 248 (1967)،

وإذ يعبر عن قلقه العميق على الوضع المتدهور الناشئ عن هذه الحوادث،

1 - يعود فيؤكد القرار رقم 248 (1968)، الذي يعلن - فيما يعلنه - "أنه لا يمكن التسامح حيال انتهاكات وقف إطلاق النار، وأن مجلس الأمن سيجد نفسه مضطراً إلى أن يأخذ خطوات أكثر فعالية كما ينص عليها الميثاق ليضمن عدم تكرار مثل هذه الأعمال".

2 - بأسف لخسارة الأرواح والأضرار الكبيرة التي ألحقت بالممتلكات.

3 - يعتبر أن الاعتداءات العسكرية المتكررة والمدبرة مسبقاً تهدد حفظ السلام.

61

المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، السنة 23، ملحق نيسان وأيار وحزيران (أبريل ومايو ويونيو). 1968.

62

المصدر نفسه، السنة 23، ملحق تموز وأب وأيلول (يوليو وأغسطس وسبتمبر) 1968.
4 - يدين الإعتداءات العسكرية الأخيرة التي ارتكبتها إسرائيل والتي تشكل انتهاكاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وللقرار رقم 248 (1968)، ويحذر أنه إذا تكررت مثل هذه الاعتداءات سيأخذ المجلس علماً بفشل إسرائيل في الانصياع لهذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم 1440، بإجماع

الأصوات.

قرار رقم 262 (1968) بتاريخ 31 كانون الأول (ديسمبر) 1968.
إدانة الهجوم الإسرائيلي على مطار بيروت

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في جدول الأعمال المتضمن في الوثيقة رقم S/Agenda/1462،

وقد أخذ علماً بمضمون رسالة مندوب لبنان الدائم الوثيقة S/8945،

64

وقد أخذ علماً بالمعلومات الإضافية التي جاءت في تقرير كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة التابعة للأمم المتحدة،

65

وقد استمع إلى بيانات ممثلي لبنان وإسرائيل المتعلقة بالاعتداء الخطير على مطار بيروت الدولي المدني،

وإذ يلاحظ أن العمل العسكري الذي قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية ضد مطار بيروت الدولي المدني، كان عملاً مدبراً وواسع النطاق وذا تخطيط دقيق،

وإذ يساوره القلق العميق على تدهور الوضع الناجم عن هذا الخرق لقرارات مجلس الأمن،

وإذ يساوره القلق العميق على ضرورة ضمان حرية واستمرار النقل الجوي المدني،

1 - يدين إسرائيل لعملها العسكري المدبر الذي يشكل خرقاً لالتزاماتها بموجب الميثاق، ولقرارات وقف إطلاق النار.

2 - يعتبر أن أعمال العنف المدبرة هذه تهدد صيانة السلام.

3 - يصدر تحذيراً شديداً إلى إسرائيل أنه إذا كررت إسرائيل ارتكاب مثل هذه الأعمال، فإن المجلس يجد نفسه مضطراً إلى أن يدرس اتخاذ خطوات أخرى تكفل تنفيذ قراراته.

4 - يعتبر أن للبنان الحق في أن ينال التعويض الملائم بسبب الدمار الذي لحق به، والذي أقرت إسرائيل بأنها المسؤولة عنه.

تبنى المجلس هذا القرار، في
جلسته رقم 1462، بإجماع
الأصوات.

64
المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، السنة 23، ملحق تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول (أكتوبر ونوفمبر وديسمبر). 1968.
65
المصدر نفسه.

قرار رقم 265 (1969) بتاريخ 1 نيسان (إبريل) 1969.
إدانة الهجوم الإسرائيلي المتعمد على
الأردن (السلط)

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في جدول الأعمال المتضمن في الوثيقة S/Agenda/1466/Rev.1،

وقد استمع إلى البيانات التي ألقيت أمام المجلس،

وإذ يذكر القرار رقم 236 (1967) الصادر في 12 حزيران (يونيو) 1967،

وإذ يلاحظ أن الخرق المتعمد لوقف إطلاق النار قد تكرر مرات عدة،

وإذ ينظر بقلق عميق إلى الهجمات الجوية الأخيرة على القرى الأردنية والمناطق الأخرى الآهلة، وحيث أن هذا الاعتداء كان مدبراً وبشكل انتهاكاً للقرارين
248 (1968) الصادر في 24 آذار (مارس) 1968 و256 (1968) الصادر في 16 آب (أغسطس)
1968،

وإذ يساوره القلق الشديد نتيجة الوضع المتدهور الذي يهدد الأمن والسلام في المنطقة،

1 - يعود فيؤكد القرارين رقم 248 (1968)، ورقم 256 (1968).

2 - يأسف على فقدان المدنيين حياتهم، وعلى الأضرار التي لحقت بالممتلكات.

3 - يدين الهجمات الجوية الأخيرة المتعمدة التي قامت به إسرائيل على القرى الأردنية والمناطق الآهلة، مما يشكل انتهاكاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة
وقرارات وقف إطلاق النار، ويحذر، مرة أخرى، أنه إذا ما تكررت هذه الهجمات فسيعود المجلس إلى الاجتماع ليدرس الخطوات الفعالة الأخرى التي يهدف إليها الميثاق،

وذلك لضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال.

تبنى المجلس هذا القرار، في

جلسته رقم 1473، ب 11

صوتا مقابل لا شيء وامتناع

4 كالاتي:

Table with 3 columns and 3 rows

مع القرار :

الجزائر، الصين، فنلندا، فرنسا، هنغاريا، نيبال، باكستان، سنغال، اسبانيا، الاتحاد السوفياتي، زامبيا.

ضد القرار :

-

امتناع :

كولومبيا، باراغواي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

table end

قرار رقم 270 (1969) بتاريخ 26 آب (أغسطس) 1969.

إدانة العدوان الإسرائيلي المتعمد على

جنوبي لبنان

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في جدول الأعمال الذي تتضمنه الوثيقة S/Agenda/1498/Rev.1 ،

وقد لاحظ مضمون رسالة القائم بالأعمال بالنيابة اللبناني (الوثيقة

66

وقد استمع إلى البيانات التي ألقاها كل من المندوب اللبناني والإسرائيلي،

وإذ يعبر عن حزنه على الضحايا المدنيين، والأضرار التي أصابت الممتلكات،

وإذ يساوره القلق العميق نتيجة الوضع المتدهور الناجم عن خرق قرارات مجلس الأمن،

وإذ يذكر اتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان الموقعة في 23 آذار (مارس) 1949،

67

وقرار وقف إطلاق النار بموجب القرارين رقم 233 (1967)، ورقم 234 (1967)، الصادرين في 6 و7

حزيران (يونيو) 1967 بالتوالي،

وإذ يذكر قراره رقم 262 (1968) الصادر في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1968،

وإذ يعي مسؤوليته بموجب نصوص ميثاق الأمم المتحدة،

1 - يدين الاعتداء الجوي الإسرائيلي المتعمد على قرى جنوبي لبنان، الذي يشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بموجب الميثاق وقرارات مجلس الأمن.

66

المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، السنة 24، ملحق تموز وآب وأيلول (يوليو وأغسطس وسبتمبر) 1969.

67

المصدر نفسه، السنة 4، الملحق الخاص رقم 4.

2 - يأسف على جميع حوادث العنف التي تشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار.

3 - يأسف على اتساع منطقة القتال.

4 - يعلن أنه لا يمكن أن يحتمل الأعمال العسكرية الانتقامية والانتهاكات الخطيرة لوقف إطلاق النار، وأن على مجلس الأمن أن يدرس الخطوات الأكثر فعالية في الميثاق لمنع تكرار مثل هذه الأعمال في المستقبل.

تبنى المجلس هذا القرار، في

جلسته رقم 1504، دون

تصويت.

البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الأول من الحرب

القاهرة: 6 أكتوبر 1973

الأهرام، القاهرة: 7 أكتوبر 1973

البلاغ الأول: (أذيع في الساعة الثانية والرابع بعد الظهر)

قام العدو في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم بمهاجمة قواتنا بمنطقتي الزعفرانة والسخنة في خليج السويس بواسطة عدة تشكيلات من قواته الجوية عندما كانت بعض من زوارقه البحرية تقترب من الساحل الغربي من الخليج، وتقوم قواتنا حالياً بالتصدي للقوات المغيرة.

البلاغ الثاني: (أذيع في الساعة الثانية و 35 دقيقة)

رداً على العدوان الغادر الذي قام به العدو ضد قواتنا في كل من مصر وسوريا، تقوم حالياً بعض من تشكيلاتنا الجوية بقصف قواعد العدو وأهدافه العسكرية في الأراضي المحتلة.

البلاغ الثالث: (أذيع في الساعة الثالثة بعد الظهر)

إلحاقاً بالبيان رقم (2)، نفذت قواتنا الجوية مهامها بنجاح وأصابت مواقع العدو بإصابات مباشرة وعادت جميع طائراتنا إلى قواعدنا سالمة عدا طائرة واحدة.

البلاغ الرابع: (أذيع في الساعة الثالثة و 20 دقيقة)

حاولت قوات معادية الاستيلاء على جزء من أراضينا غرب القناة وقد تصدت لها قواتنا البرية وقامت بهجوم مضاد ناجح ضدها بعد قصفات مركزة من مدفيعتنا على

النقط القوية المعادية، ثم قامت بعض من قواتنا باقتحام قناة السويس مطاردة للعدو إلى الضفة الشرقية في بعض مناطقها ولا زال الاشتباك مستمراً على الضفة الشرقية لقناة السويس.

البلاغ الخامس: (أذيع في الساعة الرابعة و 6 دقائق)

نجحت قواتنا في اقتحام قناة السويس في قطاعات عديدة واستولت على نقط العدو القوية بها ورفع علم مصر على الضفة الشرقية للقناة، كما قامت القوات المسلحة السورية باقتحام مواقع العدو في مواجهتها وحقت نجاحاً مماثلاً في قطاعات مختلفة. البلاغ السادس: (أذيع في الساعة الخامسة مساءً)

نتيجة لنجاح قواتنا في عبور قناة السويس قام العدو بدفع قواته الجوية بأعداد كبيرة، فتصدت له مقاتلاتنا واشتبكت معه في معارك عنيفة، وقد أسفرت المعارك عن تدمير إحدى عشرة طائرة للعدو، وقد فقدت قواتنا عشر طائرات في هذه المعارك.

البلاغ السابع: (أذيع في الساعة السابعة و 35 دقيقة)

نجحت قواتنا المسلحة في عبور قناة السويس على طول الجبهة وتم الاستيلاء على معظم الشاطئ الشرقي للقناة، وتواصل قواتنا حالياً قتالها مع العدو بنجاح.

كما قامت قواتنا البحرية بحماية الجانب الأيسر لقواتنا على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وقد قامت بضرب الأهداف الهامة للعدو على الساحل الشمالي لسيناء وأصابتها إصابات مباشرة.

البلاغ الثامن: (أذيع في الساعة الثانية عشرة و 43 دقيقة بعد منتصف الليل)

قام العدو بعد آخر ضوء اليوم بهجمات مضادة بالدبابات والمشاة الميكانيكية ضد قواتنا التي عبرت قناة السويس ومن اتجاهات مختلفة، وقد تمكنت قواتنا من صد جميع هذه الهجمات وتدمير العدو وتكبيده خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات، ولا زالت قواتنا تقاتل بنجاح من مواقعها على الضفة الشرقية للقناة.

البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الثاني من الحرب

القاهرة: 7 أكتوبر 1973

الأهرام، القاهرة: 8 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 9 : (أذيع في الساعة السابعة و 30 دقيقة)

Table with 2 columns and 7 rows

أولاً:

حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم 10 رمضان سنة 1392 هجرية الموافق السادس من أكتوبر 1973 ميلادية، قام العدو الإسرائيلي بهجوم غادر على كل من مصر وسوريا.

ثانياً:

نجحت قواتنا في صد هذا الهجوم ببعض الخسائر في الأفراد.

ثالثاً:

وبعد أن اتضح نية العدو، قرر القائد الأعلى للقوات المسلحة الرد بقوة على هذه الاعتداءات المتكررة. فقامت قواتنا بشن هجوم شامل على طول جبهة القتال واقتحمت قناة السويس تحت سند من قصف الطائرات والمدفعية ومساندة القوات البحرية والدفاع الجوي.

رابعاً:

نجحت قواتنا المسلحة في عبور القناة والاستيلاء على معظم الشاطئ الشرقي، وواصلت قتالها وتدعيم مراكزها شرق القناة.

خامساً:

وفي ليلة 6 / 7 استمر قتال قواتنا مع العدو ودارت معارك عنيفة، قام العدو بهجمات مضادة محاولاً استعادة الموقف، ولكنه فشل وتمكنت قواتنا من صد هجمات العدو مع تكبيده خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات.

سادساً:

قامت قواتنا البحرية بتدمير خمس قطع بحرية للعدو في البحر الأبيض المتوسط، وقامت بقصف بعض المناطق المعادية بالشاطئ الشرقي لخليج السويس.

سابعاً:

ونتيجة لهذه المعارك وصلت نتائج القتال منذ بدئه الأتي:

خسائر العدو: إسقاط 27 طائرة للعدو، تدمير 60 دبابة، وتدمير 15 موقعاً حصيناً شرق القناة، وعدد من الأسرى يجري حصره، علاوة على تكبيده خسائر جسيمة في الأرواح.

خسائر قواتنا: 15 طائرة مقاتلة وبعض الطائرات الهليكوبتر، كما تكبدت قواتنا بعض الخسائر في الأفراد.

table end

ثامناً:

مازالت قواتنا تندفق عبر القناة وتواصل تقدمها شرقاً والاشتباكات الأرضية والجوية مستمرة.

البلاغ رقم 10 : (أذيع في الساعة التاسعة صباحاً)

لا زالت قواتنا المسلحة مستمرة في تدفقها وقاتلها في سيناء، مكبدة العدو خسائر كبيرة. وقد قامت القوات الجوية للعدو صباح اليوم بقصف جوي بتشكيلات كبيرة على بعض المطارات، واشتبكت معها مقاتلاتنا ووسائل دفاعنا الجوي وتم تدمير وإسقاط خمس طائرات للعدو، ولم تحقق غارات العدو الجوية أهدافها.

البلاغ رقم 11 : (أذيع في الساعة الثانية عشرة و 35 دقيقة)

نتيجة لنجاح قواتنا في عملياتها في سيناء قام العدو في الساعة 11 قبل ظهر اليوم بتركيز قواته المدرعة تعاونها قواته الجوية للقيام بالهجمات المضادة ضد قواتنا في القطاع الشمالي والجنوبي من الجبهة.

وقد قامت قواتنا البرية بمعاونة قواتنا المقاتلة وبتركيز من مدفعيتنا وتحت ستر دفاعنا الجوي بصد هجمات العدو المضادة تماماً وتكبيده خسائر فادحة في قواته المدرعة وفي الأفراد. كما تم أسر عدد منهم وبدأت قواته تنسحب شرقاً.

البلاغ رقم 12 : (أذيع في الساعة الثانية و 40 دقيقة بعد الظهر)

قامت تشكيلاتنا الجوية ظهر اليوم بتوجيه ضربة جوية ضد مواقع العدو في القطاع الأوسط والشمالى من سيناء، شملت بعض مواقع العدو الإدارية وبطاريات مدفعيته ووسائل دفاعه الجوي، وأحدثت بها خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات، وعادت جميع طائراتنا إلى قواعدها سالمة عدا طائرة واحدة.

وعلى الساحل الشمالى لسيناء قامت قواتنا البحرية بتنفيذ مهامها بنجاح في قصف مواقع العدو الساحلية، كما تمكنت من إسقاط طائرة هليكوبتر للعدو حاولت التدخل في المعركة. ومازالت قواتنا البرية تقوم بتصفية جيوب المقاومة المعادية بنجاح، وتم أسر عدد آخر من أفراد العدو كما تم إحداث العديد من الخسائر في أفراد ومعداته. وقد حاول تشكيل جوي معادي التدخل ضد قواتنا البرية أثناء تنفيذ مهامها في القطاع الشمالى فتصدت له وسائل دفاعنا الجوي وأسقطت له طائرتين.

البلاغ رقم 13 : (أذيع في الساعة الحادية عشرة و 10 دقائق)

استمرت قواتنا المسلحة في تدفقها عبر قناة السويس، وهي تقاتل بنجاح قوات العدو على طول خط المواجهة في سيناء. وقد قامت قواتنا البرية في سيناء، بالتعاون مع قواتنا البحرية وقوات دفاعنا الجوي، بصد وتدمير هجمات العدو المضادة التي حاولت القيام بها ضد قواتنا، وكبدته خسائر كبيرة في المعدات والأرواح، واضطرت له للارتداد شرقاً، كما قامت طائراتنا بقصف الأهداف المعادية في عمق سيناء في القطاعين الشمالى والأوسط واشتركت مع قوات الدفاع الجوي في التصدي لطائرات العدو التي حاولت الإغارة على بعض مطاراتنا صباح اليوم. وفي الوقت نفسه قامت قواتنا البحرية بتنفيذ مهامها القتالية وتأمين شواطئنا في البحرين الأبيض والأحمر، وقصفت مواقع العدو على الساحل الشمالى بسيناء.

وقد حاول العدو بعد ظهر اليوم ضرب المعابر على القناة، وقد فشلت جميع محاولاته ومازالت قواتنا من الدبابات والمشاة الميكانيكية والمدفعية تتدفق في داخل سيناء بمعدل عال.

ونتيجة للأعمال القتالية التي دارت طوال اليوم، وصلت نتائج القتال كالاتي:

Table with 2 columns and 2 rows

خسائر العدو:

إسقاط 57 طائرة للعدو، منها 27 طائرة أمس، وتدمير 92 دبابة، منها 60 أمس، بالإضافة إلى عدد كبير من العربات المجنزرة، والاستيلاء على عدد من الدبابات والعربات المدرعة والمعدات بعد أن تركها العدو وفر هارباً، واستسلام عدد من ضباط وجنود وحدات العدو المدرعة بدباباتهم وعرباتهم، علاوة على من أسرتهم قواتنا من أفراد العدو في معارك اليوم. هذا وقد تكبد العدو خسائر أخرى كبيرة في الأرواح.

خسائر قواتنا:

إحدى وعشرون طائرة مقاتلة، منها 15 أمس، وعدد من الدبابات والعربات، كما تكبدت قواتنا بعض خسائر في الأفراد. هذا ومازالت قواتنا تتقدم داخل سيناء مصممة على النصر.

table end

البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الرابع من الحرب

القاهرة: 9 أكتوبر 1973

الأهرام، القاهرة: 10 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 19 : (أذيع في الساعة العاشرة و 23 دقيقة صباحاً)

بعد أن أتمت قواتنا الاستيلاء على الشاطئ الشرقي لقناة السويس بالكامل تتقدم تشكيلاتنا على طول
المواجهة وقد وصلت صباح اليوم إلى مسافة 15 كيلومتراً
داخل سيناء. ودمرت أثناء تقدمها جميع المواقع التي كان يتمركز بها العدو وكبدته خسائر فادحة في الأفراد
والمعدات. كما فرت فلول كثيرة منهم تاركين مواقعهم وأسلحتهم
وذخيرتهم. ووقع الكثير منهم في الأسر ويقدر عددهم بالمئات.

البلاغ رقم 20 : (أذيع في الساعة العاشرة و 40 دقيقة صباحاً)

أثناء تقدم قواتنا صباح اليوم داخل سيناء قامت قواتنا بمعاونة تشكيل من قواتنا الجوية بتدمير اللواء 190
المدرع المُعادي تدميراً كاملاً وتم أسر قائدة
العقيد عساف ياجوري.

البلاغ رقم 21: (أذيع في الساعة الثانية عشرة و50 دقيقة ظهراً)

رصدت قواتنا البحرية في الساعات الأولى من صباح اليوم تشكيلاً بحرياً معادياً على الساحل الشمالي
يتقدم في اتجاه الغرب بمعاونة تشكيل من طائرات هليكوبتر
وقد اشتبكت معه قواتنا البحرية وأغرقت له خمسة لنشات. كما أسقطت أربع طائرات هليكوبتر فاضطر باقي
التشكيل إلى الانسحاب. وقد أصيب لنا في هذه المعركة ثلاث لنشات.

البلاغ رقم 22 : (أذيع في الساعة الثانية و26 دقيقة)

قام صباح اليوم تشكيل جوي معاد بمهاجمة بعض مطاراتنا الأمامية وتصدت له وسائل دفاعنا الجوي
وأسقطت له 16 طائرة من طراز فانتوم وسكاي هوك، وتم أسر 4
طيارين.

البلاغ رقم 23 : (أذيع في الساعة الخامسة و 33 دقيقة)

أثناء تطوير هجوم قواتنا البرية داخل سيناء، حاول العدو إيقاف التقدم في القطاعين الجنوبي والأوسط
بقوة تقدر بلواءين مدرعين، اشتبكت معه مدرعاتنا في
معركة شرسة وتمكنت قواتنا من تدمير 42
دبابة في القطاع الجنوبي و 60 دبابة في القطاع الأوسط وانسحبت باقي دباباته مذعورة شرقاً وتطاردها دباباتنا
لتدميرها. كما تم أسر عدد من أطقم دبابات اللواءين.
البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الرابع من الحرب
القاهرة: 9 أكتوبر 1973
الأهرام، القاهرة: 10 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 19 : (أذيع في الساعة العاشرة و 23 دقيقة صباحاً)

بعد أن أتمت قواتنا الاستيلاء على الشاطئ الشرقي لقناة السويس بالكامل تتقدم تشكيلاتنا على طول
المواجهة وقد وصلت صباح اليوم إلى مسافة 15 كيلومتراً
داخل سيناء. ودمرت أثناء تقدمها جميع المواقع التي كان يتمركز بها العدو وكبدته خسائر فادحة في الأفراد
والمعدات. كما فرت فلول كثيرة منهم تاركين مواقعهم وأسلحتهم
وذخيرتهم. ووقع الكثير منهم في الأسر ويقدر عددهم بالمئات.

البلاغ رقم 20 : (أذيع في الساعة العاشرة و 40 دقيقة صباحاً)

أثناء تقدم قواتنا صباح اليوم داخل سيناء قامت قواتنا بمعاونة تشكيل من قواتنا الجوية بتدمير اللواء 190
المدرع المُعادي تدميراً كاملاً وتم أسر قائدة

العقيد عساف ياجوري.

البلاغ رقم 21: (أذيع في الساعة الثانية عشرة و50 دقيقة ظهراً)

رصدت قواتنا البحرية في الساعات الأولى من صباح اليوم تشكياً بحرياً معادياً على الساحل الشمالي يتقدم في اتجاه الغرب بمعاونة تشكيل من طائرات هليكوبتر وقد اشتبكت معه قواتنا البحرية وأغرقت له خمسة لنشات. كما أسقطت أربع طائرات هليكوبتر فاضطر باقي التشكيل إلى الانسحاب. وقد أصيب لنا في هذه المعركة ثلاث لنشات.

البلاغ رقم 22: (أذيع في الساعة الثانية و26 دقيقة)

قام صباح اليوم تشكيل جوي معاد بمهاجمة بعض مطاراتنا الأمامية وتصدت له وسائل دفاعنا الجوي وأسقطت له 16 طائرة من طراز فانتوم وسكاي هوك، وتم أسر 4 طيارين.

البلاغ رقم 23: (أذيع في الساعة الخامسة و33 دقيقة)

أثناء تطوير هجوم قواتنا البرية داخل سيناء، حاول العدو إيقاف التقدم في القطاعين الجنوبي والأوسط بقوة تقدر بلواءين مدرعين، اشتبكت معه مدرعاتنا في معركة شرسة وتمكنت قواتنا من تدمير 42 دبابة في القطاع الجنوبي و60 دبابة في القطاع الأوسط وانسحبت باقي دباباته مذعورة شرقاً وتطاردها دباباتنا لتدميرها. كما تم أسر عدد من أطقم دبابات اللوامين. البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الثامن من الحرب القاهرة: 13 أكتوبر 1973 المتحدث العسكري وحرب رمضان

البلاغ رقم 34: (في تمام الساعة الواحدة وخمس دقائق من بعد ظهر اليوم)

بسم الله الرحمن الرحيم

اخترق مجالنا الجوي طائرتي استطلاع معاديتين من شمال بورسعيد ووصلتا إلى نجع حمادي ثم عادت شمالاً في اتجاه القاهرة ثم شرقاً إلى منطقة سيناء في اتجاه لبنان وسوريا ثم اتجهتا ناحية الشمال الغربي فوق البحر الأبيض المتوسط وقد استغرقت هذه الدورة فوق الأراضي المصرية 25 دقيقة وكانت الطائرتان على ارتفاع 25 كم وتطيران بسرعة تماثل ثلاثة أضعاف سرعة الصوت وقد اتضح إنهما من طراز S.R.71.A الأمريكية، ومن المعلوم أن هذا النوع من الطائرات لا يمتلكه سوى الولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر هذه أول مرة يخترق فيها مجالنا الجوي هذا النوع من الطائرات.

البلاغ رقم 35: (في تمام الساعة العاشرة وثلاثة وعشرون دقيقة مساءً)

بسم الله الرحمن الرحيم

مازالت قواتنا البرية تقوم بتقوية وتدعيم المناطق التي استردتها في سيناء. وقد قام تشكيل من طائراتنا بعد ظهر اليوم بقصف تجمعات العدو من الدبابات والعربات الميكانيكية على المحور الشمالي بسيناء.

كما قام تشكيل آخر من طائراتنا في نفس الوقت بالهجوم على تجمع لدبابات العدو وعرباته المدرعة في المحور الجنوبي.

وقد أسفر الهجومان عن تكبيد العدو خسائر كبيرة في الدبابات والمعدات والأرواح. وقد أصيب لنا أربع طائرات من وسائل الدفاع الجوي المعادي.

وقد حاول العدو الجوي خلال اليوم الإغارة على قواتنا شرق القناة فتصدت له وسائل دفاعنا الجوي. وكان مجموع ما دمرته قواتنا ست عشرة طائرة منها ثلاثة هليكوبتر.

البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم التاسع من الحرب
القاهرة: 14 أكتوبر 1973
الأهرام، القاهرة: 15 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 36 : (أذيع في الساعة التاسعة و55 دقيقة)

بدأت قواتنا المسلحة في الساعة السادسة من صباح اليوم وطبقاً للخطة الموضوعية في تطوير الهجوم شرقاً ولا تزال المعركة مستمرة. وتتقدم قواتنا المدرعة والميكانيكية بنجاح على طول المواجهة.

البلاغ رقم 37 : (أذيع في الساعة الثانية و35 دقيقة بعد الظهر)

ما زال القتال مستمراً بعنف وشراسة بالغة على امتداد طول جبهة القتال داخل سيناء بين قواتنا المدرعة والميكانيكية المتقدمة شرقاً وبين قوات العدو التي تحاول أن تتصدى لها.

قامت قواتنا الجوية بقصف قوات العدو ومواقعه التي تعترض تقدم قواتنا وقد تدخل طيران العدو في المعارك الدائرة فأسقطت له وسائل دفاعنا الجوي 24 طائرة حتى ساعة إعداد هذا البيان.

البلاغ رقم 38 : (أذيع في الساعة السابعة و10 دقائق مساء)

بعد المعارك الضارية التي تمت طوال اليوم بغرض تدمير مدرعات العدو أمكن لقواتنا تحرير مساحات جديدة من الأرض على جميع خطوط المواجهة بسيناء وذلك رغم محاولات العدو المتكررة لمنع تقدم قواتنا وبرغم قيامه بضربات مضادة عديدة استخدم فيها الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات بكثافة وبمعاونة طائراته.

وقد تمكنت قواتنا من تحقيق هدفها بعد أن دمرت للعدو مائة وخمسين دبابة وقد قامت قواتنا الجوية بقصف مركز لمواقع الصواريخ المضادة للدبابات التي كانت تعوق تقدم قواتنا على طول خط المواجهة ودمرت جزءاً كبيراً منها واضطرت الباقي للفرار شرقاً.
البلاغ رقم 39 : (أذيع في الساعة العاشرة مساء)

دارت اليوم عدة معارك جوية بين قواتنا الجوية وطائرات العدو التي حاولت مهاجمة قواتنا ومطاراتنا وكان أعنفها المعركة التي دارت بعد ظهر اليوم فوق شمال الدلتا. وقد دمرت خلالها للعدو 15 طائرة وأصيب لنا 3 طائرات.

كما تمكنت وسائل دفاعنا الجوي من إسقاط 29 طائرة للعدو منها طائرتا هليكوبتر. وبذلك يكون إجمالي خسائر العدو من الطائرات في المعارك اليوم 44 طائرة منها طائرتا هليكوبتر.

البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم التاسع من الحرب
القاهرة: 14 أكتوبر 1973
الأهرام، القاهرة: 15 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 36 : (أذيع في الساعة التاسعة و55 دقيقة)

بدأت قواتنا المسلحة في الساعة السادسة من صباح اليوم وطبقاً للخطة الموضوعية في تطوير الهجوم شرقاً ولا تزال المعركة مستمرة. وتتقدم قواتنا المدرعة والميكانيكية بنجاح على طول المواجهة.

البلاغ رقم 37 : (أذيع في الساعة الثانية و 35 دقيقة بعد الظهر)

مازال القتال مستمراً بعنف وشراسة بالغة على امتداد طول جبهة القتال داخل سيناء بين قواتنا المدرعة والميكانيكية المتقدمة شرقاً وبين قوات العدو التي تحاول أن تتصدى لها.

فقامت قواتنا الجوية بقصف قوات العدو ومواقعه التي تعترض تقدم قواتنا وقد تدخل طيران العدو في المعارك الدائرة فأسقطت له وسائل دفاعنا الجوي 24 طائرة حتى ساعة إعداد هذا البيان.

البلاغ رقم 38 : (أذيع في الساعة السابعة و 10 دقائق مساء)

بعد المعارك الضارية التي تمت طوال اليوم بغرض تدمير مدرعات العدو أمكن لقواتنا تحرير مساحات جديدة من الأرض على جميع خطوط المواجهة بسيناء وذلك رغم محاولات العدو المتكررة لمنع تقدم قواتنا وبرغم قيامه بضربات مضادة عديدة استخدم فيها الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات بكثافة وبمعاونة طائراته.

وقد تمكنت قواتنا من تحقيق هدفها بعد أن دمرت للعدو مائة وخمسين دبابة وقد قامت قواتنا الجوية بقصف مركز لمواقع الصواريخ المضادة للدبابات التي كانت تعوق تقدم قواتنا على طول خط المواجهة ودمرت جزءاً كبيراً منها واضطرت الباقي للفرار شرقاً. البلاغ رقم 39 : (أذيع في الساعة العاشرة مساء)

دارت اليوم عدة معارك جوية بين قواتنا الجوية وطائرات العدو التي حاولت مهاجمة قواتنا ومطارنا وكان أعنفها المعركة التي دارت بعد ظهر اليوم فوق شمال الدلتا. وقد دمرت خلالها للعدو 15 طائرة وأصيب لنا 3 طائرات.

كما تمكنت وسائل دفاعنا الجوي من إسقاط 29 طائرة للعدو منها طائرتا هليكوبتر. وبذلك يكون إجمالي خسائر العدو من الطائرات في المعارك اليوم 44 طائرة منها طائرتا هليكوبتر.

البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الحادي عشر من الحرب القاهرة: 16 أكتوبر 1973 المتحدث العسكري وحرب رمضان

البلاغ رقم 42 : (أذيع في الساعة التاسعة و 15 دقيقة صباحاً)

بسم الله الرحمن الرحيم

قامت قواتنا البحرية مساء أمس بعمليتين ناجحتين في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، فقامت مجموعة من وحداتنا البحرية بقصف مواقع العدو على الشاطئ الشرقي لخليج السويس وكبدته خسائر فادحة في المعدات والأفراد.

كما قامت وحدات من بحريتنا في نفس الوقت بقصف المنطقة الإدارية الرئيسية للعدو في رمانة على الساحل الشمالي لسيناء بالصواريخ فاشتعلت بها النيران وأحدثت خسائر جسيمة، وقد عادت جميع قطعنا البحرية إلى قواعدنا سالمة.

وفي الساعات الأولى من صباح اليوم حاول تشكيل بحري معادي الاقتراب من شواطئنا في منطقة شمال الدلتا فتصدت له وحداتنا البحرية وتمكنت بمعاونة القوات الجوية من تدمير أربعة زوارق معادية وفر باقي التشكيل.

وفي القطاع الأوسط لسيناء أكتشف قواتنا ليلة أمس قوة مدرعة للعدو من 21 دبابة متقدمة نحو مواقعنا ففاجأتها قواتنا البرية وحاصرتها ودمرتها بالكامل.

وقد قامت وسائل دفاعنا الجوي طوال يوم أمس بالتعاون مع القوات الجوية بالتصدي لجميع طلعات العدو الجوية وأسقطت له 34 طائرة ولم ينجو من طيارها سوى اثنين فقط قفزا بالمظلة وتم أسرهما ونقل أحدهما للمستشفى لإصابته إصابات خطيرة.

البلاغ رقم 43 : (أذيع في الساعة الخامسة وثلاثة وخمسون دقيقة مساءً)

بسم الله الرحمن الرحيم

حاول العدو ظهر اليوم تجميع حشد كبير من المدرعات على المحور الأوسط وقام بهجمات مضادة قوية محاولاً التقدم من خلال رأس جسر أحد تشكيلاتنا، وتجري حالياً معركة ضارية باستخدام مدرعاتنا وقواتنا المشاة والمشاة الميكانيكية تعاونها قواتنا الجوية لصد اختراق العدو وتدميره. وقد تكبد العدو خسائر جسيمة وما زالت المعركة مستمرة حتى الآن.

البلاغ رقم 44 : (أذيع في الساعة التاسعة و 30 دقيقة مساءً)

بسم الله الرحمن الرحيم

إحفاقاً لليبيان رقم 43 قامت مدرعاتنا بتدمير جزء كبير من مدرعات العدو التي قامت بالهجوم المضاد ظهر اليوم.

وقد اشتركت تشكيلاتنا الجوية بأعداد كبيرة في هذه المعركة وقامت بقصف مركز على دبابات العدو مما أجبره على الانسحاب تاركاً وراءه دباباته محترقة.

وقد اعترضت طائرات العدو تشكيلاتنا الجوية ودارت معركة جوية أسقطنا للعدو فيها 11 طائرة وعادت جميع طائراتنا إلى قواعدنا سالمة عدا طائرتين.

وأثناء القتال قام العدو في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم بإغارة يائسة متسللاً بسبع دبابات عبر البحيرات المرة في محاولة للإغارة على بعض المواقع غرب القناة وقد صبت عليها مدفيعتنا نيراناً كثيفة وتم تدمير ثلاث دبابات منها وتشتت الباقي وتقوم قواتنا حالياً بمطاردتها للقضاء عليها نهائياً. البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الثالث عشر من الحرب القاهرة: 18 أكتوبر 1973 الأهرام، القاهرة، 19 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 46 : (في الساعة الثالثة وعشرون دقيقة مساءً)

لا يزال القتال دائراً منذ صباح أمس بين قواتنا وقوات العدو المدرعة بعنف وضراوة في القطاع الأوسط من الجبهة . وقد نجحت قواتنا بمعاونة القوات الجوية وقصفات المدفعية المركزة في إحداث خسائر كبيرة وفادحة في قوات العدو.

وكان هدف العدو طوال ليلة أمس ومنذ صباح اليوم القتال عبر البحيرات المرة في منطقة محدودة، محاولاً القيام بعمليات إزعاج للقوات، وتقوم قواتنا حالياً

بمحاصرته، وأذرتة إما بالتسليم أو القضاء عليه.

وقد حاولت طائرات العدو صباح اليوم الهجوم على تشكيلاتنا في الجبهة لتعطيل تقدمها فتصدت له وسائل دفاعنا الجوي وأسقطت منها اثنتي عشرة طائرة كما تم أسر أربعة طيارين.

كما تصدت بحريتنا لقطع العدو البحرية التي حاولت قصف المنشآت المدنية في بورسعيد، ودمرت أحدها وأجبرت الباقي على الفرار.

البلاغ رقم 47 : (أذيع في الساعة العاشرة و 12 دقيقة مساء)

واصلت قواتنا المسلحة طوال اليوم ضغطها بشدة على قوات العدو أمامها بالجبهة. وقد قامت تشكيلات من طائراتنا بمعاونة قواتنا بتنفيذ مهامها القتالية بنجاح. وكبدت العدو خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات.

كما قامت طائراتنا بقصف تجمعات العدو من الدبابات والعربات المجنزرة في القطاع الأوسط ودمرت عدداً كبيراً منها وتصدت وسائل دفاعنا الجوي لطائرات العدو التي حاولت الإغارة على بعض مطاراتنا الأمامية وعلى قواتنا بالجبهة ودمرت منها 15 طائرة طوال اليوم من بينها ثلاث طائرات هليكوبتر.

وتقوم قواتنا حالياً بضرب القوات المتسللة التي تم حصارها في نقط متفرقة. البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم السادس عشر من الحرب القاهرة: 21 أكتوبر 1973
الأهرام، القاهرة، 22 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 51 : (أذيع في الساعة العاشرة و 55 دقيقة)

استمرت معارك الدبابات دائرة بعنف في منطقة المحور الأوسط والدفرسوار وقد قامت تشكيلاتنا البرية بهجمات مضادة ناجحة ضد قوات العدو المبعثرة في أماكن متفرقة من جبهة القتال كما أحبطت الهجمات التي قام بها العدو ضد قواتنا.

وأسفرت أعمال قتال قواتنا بعد ظهر أمس عن تدمير 40 دبابة للعدو علاوة على كثير من عرباته الإدارية. وما زال القتال مستمراً على طول جبهة القتال حتى ساعة إعداد هذا البيان.

وقد عاونت تشكيلات من طائراتنا أعمال قواتنا وقصفت مناطق تجمع العدو وخاصة على المحور الأوسط وفي منطقة الدفرسوار. ولما حاولت طائرات العدو قصف مواقعنا بالجبهة وإخلاء خسائره في منطقة الدفرسوار، أسقطت له وسائل دفاعنا الجوي بعد ظهر أمس أربع عشر طائرة من بينها طائرة استطلاع إلكتروني وخمس طائرات هليكوبتر.

وفي البحر الأحمر حاولت مجموعة من وحدات العدو البحرية الخاصة " الكوماندوز " الاقتراب من الشاطئ فاشتبكت معها عناصر من بحريتنا ومدفيعتنا ودمرت له زورقين بمن فيهما من الأفراد واستولت على أحد الزوارق وأجبرت الباقي على الانسحاب دون أن تتمكن من تحقيق أهدافها كما حاول العدو دفع بعض أفراده من الضفادع البشرية نحو إحدى قطعنا البحرية وقد تم اكتشافهم وتدميرهم جميعاً وانتشلت جثث بعضهم.

البلاغ رقم 52 : (أذيع في الساعة السادسة و 10 دقائق)

دارت بعد ظهر اليوم معارك جوية عنيفة بين طائراتنا وطائرات العدو دمرنا له فيها 9 طائرات وأمكن أسر 3 من طياريهما منهم 2 في حالة خطيرة. وقد أصيب لنا

4 طائرات وتمكن 3 من طيارينا من الهبوط بالمظلة سالمين في مواقع قواتنا.

وقامت وسائل دفاعنا الجوي بإسقاط 7 طائرات معادية منها 5 هليكوبتر كانت تحاول إمداد القوات المحصورة في الدفرسوار وقد حققت قاذفاتنا المقاتلة والقاذفة مهامها في ضرب أهداف العدو.
هذا وما زالت الاشتباكات قائمة شرق وغرب القناة بين قواتنا وقوات العدو. وقد تمكنت قواتنا من تكبيد العدو مزيداً من الخسائر الفادحة في المعدات والأفراد خلال معارك اليوم.

وسنوافيكم بتفصيلاتها في البيان المقبل.

البلاغ رقم 53 : (أذيع في الساعة التاسعة و 25 دقيقة)

دارت طوال اليوم أضعف وأضخم المعارك بين تشكيلاتنا البرية وقوات العدو شرق القناة وفي منطقة الدفرسوار. وقد سيطرت قواتنا على هذه المعارك في ثبات وثقة وكبدت العدو خسائر كبيرة في معداته وأفراده.

كما قامت قواتنا بعدد من الهجمات المضادة ضمت بعدها أجزاء جديدة من الأرض شرق القناة. وتمكنت من أسر عدد من أطقم الدبابات المعادية.

وتقدر خسائر العدو في هذه المعارك طوال اليوم وحتى ساعة إعداد هذا البيان ما يلي:

تدمير 70 دبابة - تدمير 40 عربة مجنزرة - إسقاط وتدمير 25 طائرة منها 12 طائرة هليكوبتر - أعداد كبيرة من القتلى والجرحى والأسرى.
قرار رقم 338 (1973) بتاريخ 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973.
طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه

إن مجلس الأمن،

1 - يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2 - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه.

3 - يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلالها، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس هذا القرار، في
جلسته رقم 1747، ب 14
صوتاً مقابل لا شيء كالاتي:

*

مع القرار :

استراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند، أندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان، الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية، يوغسلافيا.

*

لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.
قرار رقم 43 (1948) بتاريخ 1 نيسان (إبريل) 1948.
الدعوة إلى هدنة بين الطائفتين العربية واليهودية في فلسطين

إن مجلس الأمن،

في ممارسته أولى مسؤولياته في المحافظة على السلام والأمن الدوليين،

1 - يلاحظ تزايد العنف والاضطراب في فلسطين، ويؤمن بالضرورة الملحة لإقامة هدنة فورية في فلسطين.

2 - يدعو الوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا إلى وضع ممثلين عنهما تحت تصرف مجلس الأمن، من أجل ترتيب هدنة بين الطائفتين العربية واليهودية في فلسطين، ويؤكد ثقل المسؤولية التي ستقع على عاتق أي طرف لا يراعي هذه الهدنة.

3 - يدعو المجموعات المسلحة، العربية واليهودية، في فلسطين إلى إيقاف أعمال العنف فوراً.

تبنى المجلس هذا القرار، في
جلسته رقم 277، بإجماع

الأصوات.

قرار رقم 46 (1948) بتاريخ 17 نيسان (إبريل) 1948.
الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية
في فلسطين

إن مجلس الأمن،

بعد أن نظر في قراره رقم 43 (1948) في 1 نيسان (إبريل) 1948، والأحاديث التي أجزاها رئيسه مع ممثلي الوكالة اليهودية لفلسطين والهيئة العربية العليا لغرض ترتيب هدنة بين العرب واليهود في فلسطين،

ونظراً إلى أنه، كما ورد في ذلك القرار، من الضرورة الملحة بمكان وضع حد فوراً لأعمال العنف في فلسطين، وإقامة الظروف الملائمة للسلام والنظام في ذلك البلد، ونظراً إلى أن حكومة المملكة المتحدة، ما دامت هي الدولة المنتدبة، مسؤولة عن صيانة السلام والنظام في فلسطين وعليها أن تستمر في اتخاذ جميع الخطوات الضرورية من أجل هذه الغاية، وأنها، في عملها هذا، يجب أن تحظى بتعاون وتأييد مجلس الأمن بصفة خاصة، وكذلك أعضاء الأمم المتحدة،

1 - يدعو جميع الأشخاص والمنظمات في فلسطين، وخصوصاً الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية، إلى أن تتخذ حالياً، دون إجحاف بحقوقها ومطالبها ومواقفها، وكمساهمة منها في المنفعة العامة والمصالح الدائمة لفلسطين، الإجراءات التالية:

أ - إيقاف جميع الأعمال ذات الصبغة العسكرية أو شبه العسكرية، وكذلك أعمال العنف والإرهاب والتخريب،

ب - الامتناع من إحضار ومساعدة وتشجيع وإدخال العصابات المسلحة والرجال المحاربين إلى فلسطين، جماعات كانوا أم أفراداً، مهما كان أصلهم،

ج - الامتناع من استيراد أو حيازة الأسلحة والمواد الحربية، ومن المساعدة أو التشجيع على استيرادها أو حيازتها،

د - الامتناع، لحين مواصلة النظر في حكومة فلسطين المستقبلية من قبل الجمعية العامة، من أي نشاط سياسي قد يجحف بحقوق أو مطالب أو موقف إحدى الطائفتين،
هـ - التعاون مع سلطات الانتداب من أجل المحافظة الفعالة على القانون والنظام والخدمات الضرورية، خصوصاً تلك المتعلقة بالنقل، والمواصلات، والصحة، والموارد الغذائية والمائية،
و - الامتناع من أي عمل يعرض للخطر سلامة الأماكن المقدسة في فلسطين، ومن أي عمل قد يعترض الوصول إلى جميع المزارات والمعابد لغرض العبادة من قبل أولئك الذين لهم حق مثبت في زيارتها والعبادة فيها.

2 - يطلب من حكومة المملكة المتحدة، ما دامت هي الدولة المنتدبة، أن تبذل قصارى جهدها لحمل جميع المعنيين في فلسطين على قبول الإجراءات الواردة في الفقرة (1) أعلاه، ومع احتفاظها بحرية عمل قواتها، أن تشرف على تنفيذ هذه الإجراءات من قبل جميع المعنيين، وأن تبقي مجلس الأمن والجمعية العامة على علم بمجريات الوضع في فلسطين.

3 - يدعو جميع الحكومات، وخصوصاً تلك التابعة للبلاد المجاورة لفلسطين، إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للمساعدة في تنفيذ الإجراءات الواردة في الفقرة (1) أعلاه، وخصوصاً تلك التي تشير إلى دخول العصابات المسلحة والرجال المحاربين، جماعات وأفراداً، والأسلحة والمواد الحربية إلى فلسطين.

تبنى المجلس هذا القرار، في
جلسته رقم 283، بـ 9 أصوات
مقابل لا شيء وامتناع 2 كالاتي:

Table with 3 columns and 3 rows

مع القرار :

الأرجنتين، بلجيكا، كندا، الصين، كولومبيا، فرنسا، سورية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

ضد القرار :

-

امتناع :

أوكرانيا، الاتحاد السوفياتي.

table end

البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الثامن عشر من الحرب

القاهرة: 23 أكتوبر 1973

الأهرام، القاهرة، 24 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 55 : (أذيع في الساعة العاشرة و 37 دقيقة)

أستغل العدو قرار وقف إطلاق النار وقام بدفع عدد من دباباته ليلة أمس إلى منطقة الدفراسوار محاولاً التسلل لاكتساب بعض المواقع الجديدة التي لم يكن له وجود فيها قبل قرار وقف إطلاق النار. كما قام بإطلاق النيران من بعض مواقعه علاوة على أنه استخدم قواته الجوية ضد بعض قطاعات قواتنا.. وتعلن القيادة العامة للقوات المسلحة أن هذه الأعمال تعتبر خرقاً لقرار وقف إطلاق النار واستفزازاً للقوات المصرية مما سيضطرها إلى ردع هذه الاستفزازات.

البلاغ رقم 56: (أذيع في الساعة الثالثة و17 دقيقة بعد الظهر)

أنتهز العدو فرصة وقف إطلاق النار وقام خلال الليل بتدعيم قواته في منطقة الدفراسوار ثم مهاجمة مواقع قواتنا وإطلاق النار عليهما.

وقد قامت قواتنا بالتصدي لمحاولات العدو واشتبكت معه منذ الصباح في معارك عنيفة اشتركت فيها الدبابات والمدفعية والقوات الجوية. وقد أسقطنا للعدو أربع طائرات من طراز فانثوم وميراج. ومازالت الاشتباكات مستمرة.

البلاغ رقم 57: (أذيع في الساعة العاشرة مساءً)

أستمر انتهاك قوات العدو لقرار وقف إطلاق النار طوال اليوم، حيث واصلت إطلاق نيرانها على مواقع قواتنا شرق القناة وغربها واستخدمت في عدوانها أعداد كبيرة من الطائرات والدبابات والمدفعية، فتصدت لها قواتنا ودارت معارك جوية وبرية عنيفة، اشترك فيها تشكيلات من طائراتنا ودباباتنا ومدفيعتنا ووسائل دفاعنا الجوي، وقد خسر العدو في هذه المعارك سبع طائرات طوال اليوم، منها ثلاث طائرات ميراج وأربع طائرات فانثوم، وعدداً كبيراً من الدبابات والعربات، بالإضافة إلى خسائره في باقي المعدات والأفراد، ولا يزال القتال مستمراً حتى ساعة إعداد هذا البيان. قرار رقم 339 (1973) تاريخ 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1973. تأكيد القرار رقم 338

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره رقم 338 (1973) الصادر في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973،

1 - يؤكد قراره بشأن التوقف الفوري عن جميع أنواع إطلاق النار وعن الأعمال العسكرية كافة، ويحث على عودة قوات الجانبين إلى المواقع التي كانت تحتلها لحظة سريان وقف إطلاق النار.

2 - يطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات نحو الإرسال الفوري لمراقبين للأمم المتحدة للإشراف على مراعاة وقف إطلاق النار بين قوات كل من إسرائيل وجمهورية مصر العربية، مستخدماً لهذا الغرض الأفراد التابعين للأمم المتحدة الموجودين الآن في الشرق الأوسط، وأولهم الأفراد الموجودين الآن في القاهرة.

تبنى المجلس هذا القرار، في
جلسته رقم 1748، ب 14
صوتاً مقابل لا شيء كالاتي :

*

مع القرار :

استراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند، إندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان، الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغسلافيا.

* لم

تشارك الصين في التصويت على هذا القرار.
البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم الثامن عشر من الحرب
القاهرة: 23 أكتوبر 1973
الأهرام، القاهرة، 24 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 55 : (أذيع في الساعة العاشرة و 37 دقيقة)

أستغل العدو قرار وقف إطلاق النار وقام بدفع عدد من دباباته ليلة أمس إلى منطقة الدفراسوار محاولاً التسلسل لاكتساب بعض المواقع الجديدة التي لم يكن له وجود فيها قبل قرار وقف إطلاق النار. كما قام بإطلاق النيران من بعض مواقعه علاوة على أنه استخدم قواته الجوية ضد بعض قطاعات قواتنا. وتعلن القيادة العامة للقوات المسلحة أن هذه الأعمال تعتبر خرقاً لقرار وقف إطلاق النار واستنزافاً للقوات المصرية مما سيضطرها إلى ردع هذه الاستنزافات.

البلاغ رقم 56: (أذيع في الساعة الثالثة و 17 دقيقة بعد الظهر)

أنتهز العدو فرصة وقف إطلاق النار وقام خلال الليل بتدعيم قواته في منطقة الدفراسوار ثم مهاجمة مواقع قواتنا وإطلاق النار عليهما.

وقد قامت قواتنا بالتصدي لمحاولات العدو واشتبكت معه منذ الصباح في معارك عنيفة اشتركت فيها الدبابات والمدفعية والقوات الجوية. وقد أسقطنا للعدو أربع طائرات من طراز فاننوم وميراج. ومازالت الاشتباكات مستمرة.

البلاغ رقم 57: (أذيع في الساعة العاشرة مساءً)

أستمر انتهاك قوات العدو لقرار وقف إطلاق النار طوال اليوم، حيث واصلت إطلاق نيرانها على مواقع قواتنا شرق القناة وغربها واستخدمت في عدوانها أعداد كبيرة من الطائرات والدبابات والمدفعية، فتصدت لها قواتنا ودارت معارك جوية وبرية عنيفة، اشترك فيها تشكيلات من طائراتنا ودباباتنا ومدفيعتنا ووسائل دفاعنا الجوي، وقد خسر العدو في هذه المعارك سبع طائرات طوال اليوم، منها ثلاث طائرات ميراج وأربع طائرات فاننوم، وعدد كبيراً من الدبابات والعربات، بالإضافة إلى خسائره في باقي المعدات والأفراد، ولا يزال القتال مستمراً حتى ساعة إعداد هذا البيان.
قرار رقم 340 (1973) بتاريخ 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1973.
إقامة قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة وتكليف الأمين العام بتشكيلها

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره رقم 338 (1973) الصادر في 22 تشرين الأول (أكتوبر)، ورقم 339 (1973) الصادر في 23 تشرين الأول (أكتوبر)،

وإذ يشير بأسف إلى ما ذكر عن انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار، بما لا يعد انصياعاً للقرارين 338 (1973) و 339 (1973)،

وإذ يشير بقلق إلى ما جاء في تقرير الأمين العام،

من أن المراقبين العسكريين للأمم المتحدة لم يتمكنوا، حتى الآن، من وضع أنفسهم على جانبي خط وقف إطلاق النار،

1 - يطلب المراعاة الفورية والكاملة لوقف إطلاق النار، وعودة الأطراف إلى المواقع التي كانت تحتلها الساعة 16.50 بتوقيت غرينتش يوم 22 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1973.

2 - يطلب من الأمين العام، كخطوة فورية، زيادة عدد المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في الجانبين.

3 - يقرر أن يتم، فوراً وتحت سلطته، إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة، يتم تشكيلها من أفراد تقدمهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما عدا الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ويطلب من الأمين العام أن يقدم، خلال 24 ساعة، تقريراً بشأن الخطوات التي اتخذت في هذا الخصوص.

4 - يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير عاجلة ومستمرة بشأن ما وصل إليه تنفيذ هذا القرار، وكذلك القرارات رقم 338 (1973)، ورقم 339 (1973).

5 - يطلب من جميع الدول الأعضاء أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة لتنفيذ هذا القرار، وكذلك القرارات رقم 338 (1973)، ورقم 339 (1973).

تبنى المجلس هذا القرار، في
جلسته رقم 1750، ب 14

84
المحاضر الرسمية لمجلس الأمن، السنة 28، الجلسة رقم 1749.
صوتاً مقابل لا شيء كالاتي:

*

مع القرار :

استراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند، إندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان، الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغسلافيا.

*

لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.
البلاغات العسكرية المصرية التي صدرت في اليوم العشرين من الحرب
القاهرة : 25 أكتوبر 1973
الأهرام، القاهرة، 26 أكتوبر 1973

البلاغ رقم 61: (صدر في الساعة الثالثة و 15 دقيقة)

بسم الله الرحمن الرحيم

لثالث يوم على التوالي يواصل العدو انتهاكه لقرار مجلس الأمن بشأن إيقاف إطلاق النار وقد عاود العدو محاولاته ظهر اليوم لاقتحام مدينة السويس بالدبابات والمدفعية فتصدت له قواتنا المسلحة ودمرت له 11 دبابة وأجبرت الباقي على الانسحاب مرة أخرى خارج المدينة، ولا زالت قواتنا في سيناء تسيطر على المساحات التي استردتها وتقوم بتأمينها ضد أي هجوم لقوات العدو. كما أن قواتنا في غرب القناة متماسكة تماماً.

البلاغ رقم 62 : (أذيع في العاشرة و 15 دقيقة مساءً)

استمراراً لانتهاكات العدو لقراري وقف إطلاق النار الصادرين عن مجلس الأمن يومي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من أكتوبر 1973، حاول العدو للمرة الثانية بعد ظهر اليوم اقتحام مدينة السويس مستخدماً أعداد كبيرة من الدبابات تعاونه طائراته ومدفعايته بعيدة المدى، فتصدت له قواتنا المسلحة ودمرت له ثماني دبابات ولم تمكنه من تحقيق أهدافه. كما تمكنت وسائل دفاعنا الجوي من إسقاط إحدى الطائرات المعادية في القطاع الشمالي من الجبهة.

وقد رصدت أجهزتنا إختراقين متتاليين قام بهما طائرات استطلاع أمريكية على ارتفاع 24 كيلومتراً وبسرعة تماثل ثلاثة أضعاف سرعة الصوت. وقد بدأ الإختراق الأول في تمام الساعة الواحدة وثمانين دقائق من بعد ظهر اليوم عندما اخترقت إحدى طائرات الاستطلاع الأمريكية مجالنا الجوي من شمال الدلتا. ثم اتجهت شرقاً إلى القنطرة ومنها انحرفت شمالاً وعادت إلى البحر الأبيض المتوسط. وقد استغرقت هذه الدورة دقيقتين.

وبدأ الإختراق الثاني بطائرتي استطلاع أمريكيتين في تمام الساعة الثانية إلا عشر دقائق من بعد ظهر اليوم. وبدأت دورتهما في اتجاه الشرق فوق منطقة السويس ومنها إلى حلوان ثم إلى غرب القاهرة ثم اتجهتا شمالاً إلى غرب الإسكندرية ومنها إلى البحر الأبيض. وقد استغرقت هذه الدورة سبع دقائق. حرب أكتوبر 1973، من وجهة النظر السورية مقدمة

حرب 1973 هي الحلقة الرابعة من سلسلة الحروب العربية - الإسرائيلية. وقد سبقتها الحرب الأولى (1948)، والحرب الثانية (1956)، والحرب الثالثة (1967)، ويسمىها العرب "حرب رمضان"، لأنها وقعت في اليوم العاشر منه، و "حرب التحرير"، لأنها هدفت إلى تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967. ويسمىها الإسرائيليون "حرب الغفران"، لأنها جرت في يوم عيد الغفران اليهودي "Yom Kippur".

وعلى شاكلة حرب 1967، غيّرت حرب 1973 معالم الوطن العربي، وبخاصة في مشرقه. وبين الحربين علاقة قوية، هي علاقة العلة بالمعلول. ففي رحمة حرب 1967، تكوّنت نطفة حرب 1973، وولدت منها بعد ست سنوات وأربعة أشهر، على الرغم مما بينهما من فارق جوهري في الغرض الإستراتيجي. ففي حين كان هذا الغرض ما قبل حرب 1967 هو "تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني"

[1]

، أصبح بعدها "إزالة آثار العدوان"

[2]

، أي آثار حرب 1967. ويعني هذا النص أن الغرض الإستراتيجي في حرب 1973، هو إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل 5 يونيو 1967.

كان من الطبيعي أن تختلف الوسائل أيضاً باختلاف الأغراض. فقد رافق غرض ما قبل حرب 1967 خطط وتدابير عسكرية، هي من الوسائل لتحقيق ذلك الغرض. أمّا بعد حرب 1967، فقد أضيف إلى "تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان" و "اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإعداد العسكري"، وسيلة جديدة هي "العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان"، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التالية: لا صلح مع إسرائيل، ولا اعتراف بها، ولا تفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

[3]

وإذا ما أخذنا في الحسبان مقياس الحروب العادلة والحروب غير العادلة، فإننا نجد حرب 1973 تدخل في فئة الحروب العادلة، إذ كان هدفها تحرير أراضٍ تم احتلالها بالعدوان وقوة السلاح.

[1] قرار مؤتمر القمة العربي الثاني، الرقم 18 (1964/9/11)، الإسكندرية.

[2] قرار مؤتمر القمة العربي الرابع، الرقم 39 (1967/9/1)، الخرطوم.

[3] من قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع، 8/29 - 1967/9/1، الخرطوم.
المبحث الأول

في الطريق إلى الحرب

أولاً: حرب الاستنزاف (1967-1970)

يمكن القول إن حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل (1967-1970)، كانت في منزلة "الفاصل الواصل" بين حربَي 1967 و 1973. فما كاد إطلاق النار يتوقف، يوم 1967/6/10، حتى شهدت الجبهة المصرية، يوم 1967/7/1، هجوم قوة إسرائيلية على "رأس العش"، جنوبي بورفؤاد، وحاولت احتلاله. وقد ردت القوة المصرية خاسرة. وفي يوم 1967/7/14 تصدت الطائرات المصرية لطائرات الاستطلاع الإسرائيلية، وأجبرتها على الابتعاد عن الضفة الغربية. وفي البحر، تصدت القوات البحرية المصرية للمدمرة الإسرائيلية "إيلات"، يوم 1967/10/12، فأغرقتها وبحارتها.

[1] ولجأت إسرائيل إلى تصعيد القتال، فأخذت تضرب الأهداف المدنية المصرية، مبتدئة، يوم 1967/10/24، بقصف مدفعي على مستودعات الوقود ومصافي النفط في السويس.

بعد أن احتلت إسرائيل سيناء وقطاع غزة، نشرت قواتها على الأجزاء الحيوية فيهما. وفاق عديد تلك القوات 50 ألف جندي. وفي مقابل الضفة الغربية لقناة السويس، انتشرت القوات المصرية على طول الضفة الشرقية، وحول المرافق والمراكز الحيوية العسكرية والمدنية.

بدأت حرب الاستنزاف بمرحلة الصمود (يونيه 1967 - أغسطس 1968)، لتنتقل بعدها إلى مرحلة الدفاع النشط (سبتمبر 1968 - فبراير 1969)، ثم مرحلة الاستنزاف (مارس 1969 - أغسطس 1970). وهذا التقسيم قائم على أساس تطور أشكال المواجهة وأنواعها، والوقائع الميدانية، التي رسمت مراحل تطور المواجهة.

استطاعت القوات المصرية أن تنجز، في شهر نوفمبر 1967، حشد خمسة ألوية مشاة ولواءين مدرعين وخمس كتائب صاعقة، على طول القناة، وأن توالي التعبئة والحشد حتى أصبح النسق الدفاعي الأول بطول 170 كم، وعمق 60 كم. وقد انضم إلى هذا النسق قوة جزائرية رمزية، كبرت، فيما بعد، حتى أصبحت في حجم لواء مشاة. وكان جهد القيادة المصرية منصباً على إعادة بناء القوات المسلحة وتدريبها وتسليحها، وإقامة الخط الدفاعي غربي القناة، في حين انهمكت القيادة الإسرائيلية في إنشاء "خط بارليف" الدفاعي.

ابتدأت مرحلة الدفاع النشط حينما انهمرت، في 1968/9/8، قنابل المدفعية المصرية على المواقع الإسرائيلية، على طول القناة. وقد اشتركت في هذه الرمايات 150 بطارية مدفعية. فردت إسرائيل بقصف مدينتي السويس والإسماعيلية ومصافي النفط في السويس. فما كان من مصر إلا أن أكدت صمودها وعزمها على المقاومة، فنفذت عملية إجلاء واسعة، شملت نحو مليون ونصف مليون مواطن، نقلتهم من منطقة القناة، خاصة من المدن الرئيسية (بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس) حتى لا يقيدوا قوات الجبهة في تنفيذ مهامها.

قصفت المدفعية المصرية المواقع الإسرائيلية، في 1968/10/26. فردت إسرائيل في 1968/10/31، بغارتين، نفذتهما وحدات محمولة بالطائرات العمودية، على جسرين على نهر النيل، وعلى مراكز تحويل كهربائي (المحولات الكهربائية)، هادفة إلى الضغط على مصر، كي تخفف الحشد القائم على الضفة الغربية. وقد ردت القيادة المصرية باستمرار عملية بناء الخط الدفاعي على القناة. كما نشط القتال الجوي بين سورية وإسرائيل، خاصة في شهري فبراير ويوليو 1968.

ازدادت عمليات القناصة المصرية في الشهرين الأولين من العام 1969. حتى إذا حل يوم 1969/3/8، شرعت المدفعية المصرية تُصلي القوات الإسرائيلية نيراناً كثيفة ومستمرة. وقدّر ما أطلقتها المدفعية المصرية، في ثلاثة أيام متتالية، بحوالي 40 ألف قذيفة. وبذلك، بدأت المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الاستنزاف نفسه.

وفي 1969/4/19، عبرت وحدة مغاوير مصرية القناة، واحتلت موقعاً إسرائيلياً، ورفعت عليه العلم المصري. وتتالت عمليات العبور في مواضع مختلفة من القناة، حتى إنها بلغت خمس مرات في أسبوع واحد خلال شهر أبريل. ثم أخذ حجم الدوريات المصرية العابرة يكبر. فردت إسرائيل بنسف خطوط الضغط الكهربائي العالي بين أسوان والقاهرة، قرب سوهاج (1969/6/30). وفي أثناء ذلك، كانت المعارك الجوية تنشب بين يوم وآخر. وقد وقع أكبرها في 1969/7/24، بعد أن قامت وحدة مغاوير إسرائيلية ليلة 19-1969/7/20، بالهجوم على الجزيرة الخضراء، في خليج السويس، ودمرت راداراً فيها. وبعد ذلك بأربعة أيام، شنت 40 طائرة مصرية هجوماً على المواقع الإسرائيلية. فردت الطائرات الإسرائيلية بهجوم مماثل على الضفة الغربية للقناة، في اليوم نفسه. وفي 1969/9/9، قامت سرية دبابات إسرائيلية بإنزال بحري على منطقة منعزلة على الشاطئ الغربي لخليج السويس، ردتها القوات المصرية. وفي 1969/9/11، شنت 60 طائرة مصرية هجوماً كبيراً على المواقع الإسرائيلية. وتتالت الهجمات والردود الجوية والبرية بين قوات الطرفين.

قامت الجبهة الشرقية (السورية - الأردنية) بدور مهم في هذه المرحلة من الحرب. ونشطت منظمات المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وكثرت الغارات الجوية الإسرائيلية على الأراضي السورية والأردنية، خاصة في شهري أغسطس، وسبتمبر 1969، في حين قامت الطائرات السورية في 1969/7/30، بقصف المواقع الإسرائيلية في جبل الشيخ.

أخذت الغارات الجوية الإسرائيلية على أهداف في العمق المصري تكثُر بدءاً من مطلع العام 1970، وطالت أهدافاً مدنية وعسكرية. وغزت قوة منقولة بالطائرات العمودية جزيرة شنوان

[2]

في خليج السويس، في 1970/1/22، وفكّت جهاز رادار نقلته بالطائرات. وكانت الطائرات والمدافع المصرية ترد على هذه الهجمات. كما كانت وحدات المغاوير تتابع عمليات العبور إلى الضفة الشرقية، لتضرب القوات والدبابات والتحصينات الإسرائيلية.

تميّز شهر فبراير 1970 بالغارة، التي شنتها الطائرات الإسرائيلية (في 2/12)

[3]

، على منطقة "أبي زعل" في الدلتا (شمالي القاهرة بحوالي 20 كم)، وذهب ضحيتها 80 عاملاً

[4]

، في مصنع متخصص في إنتاج حديد التسليح، الذي يستخدم في أساسات المباني. كما أغارت الطائرات، في 1970/4/8، على مدرسة

[5]

في "بحر البقر" (قرية في محافظة الشرقية)، فقتلت 46 طفلاً.

بدأت صواريخ سام SAM-3 ، وطائرات ميج -21 MIG-21 ، مع طواقمها السوفيتية العاملة عليها، تصل إلى مصر في شهر مارس 1970. وكان ذلك أحد الأسباب التي حدّت من العمليات الجوية الإسرائيلية في العمق المصري. وقد توقفت هذه العمليات بدءاً من 1970/4/2.

شهدت الجبهة السورية، في مطلع العام 1970، عدّة معارك جوية، خاصة في 8 و 1/29، و 2/2، و 12 و 3/16. كما جرت معارك برية. كان أهمها يوم 1970/3/29، حين اجتاحت القوات السورية 21 موقعاً إسرائيلياً على طول الجبهة. فردّت القوات الإسرائيلية بهجوم جوي وبري كبير، في 1970/4/2.

وجرت على الجبهة الأردنية عدة اشتباكات برية، وقع أبرزها في 1970/1/21. وكانت الطائرات الإسرائيلية تغير على الأراضي الأردنية بكثرة. أمّا الجبهة اللبنانية، فقد عبرتها القوات الإسرائيلية عشر مرات في الأشهر الأربعة الأولى من العام 1970. وكان معظم الهجمات الإسرائيلية، على الجبهتين الأردنية واللبنانية، يهدف إلى ضرب قواعد الفدائيين الفلسطينيين.

ما أن اضطرت إسرائيل إلى وقف العمليات الجوية في العمق المصري، حتى استعادت مصر زمام المبادرة والهجوم. وكانت الحرب سجّالاً، استمرت مرحلتها الأخيرة حتى 1970/8/7، حين توقف إطلاق النار. وقد سعت مصر، في هذه المرحلة، إلى زيادة حشد القوات والأسلحة على الجبهة، ودفع صواريخ سام-3 إلى داخل منطقة الصدام المباشر، لجبّه التفوق الجوي الإسرائيلي، ومتابعة الغارات الجوية والبرية، على الخطوط الإسرائيلية الأمامية والخلفية.

في هذه المرحلة الأخيرة من الحرب، ازداد نشاط القوات المصرية، فكثرت غاراتها الجوية والبرية، وعمليات عبور القناة، وضرب الخطوط الأمامية، والتسلل إلى الخطوط الخلفية في الضفة الشرقية، وغزرت نيران المدفعية وكثّفت، وكبُر حجم القوات والأسلحة المشتركة في هذه العمليات. وبلغت الطائرات في غاراتها الحدود المصرية - الفلسطينية، وطالت المستعمرات الإسرائيلية في سيناء. وفي مقابل ذلك، ركّزت إسرائيل جهدها العسكري على الضفة الغربية للقناة، في منطقة طولها طول القناة، وعمقها 25 كم، وصبت عليها نيران الطائرات والمدافع.

استطاعت القيادة المصرية، بمساعدة الخبراء السوفيت، أن تنجز إقامة شبكة من صواريخ سام - 2 وسام - 3 على عمق 27 كم قرب القناة، وذلك في ليلة 29-30/6/1970، وحمتها بحوالي ألف مدفع مضاد للطائرات. وقد فوجئت الطائرات الإسرائيلية بهذه الشبكة الغزيرة من الصواريخ والنيران، ووقعت في إسارها. وبذلك دخلت "الحرب الإلكترونية" أعلى مراحلها آنذاك.

ومن أجل وضع حد لانتهيار وقف إطلاق النار، وبخاصة على الجبهة المصرية، أعلن وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز William Pierce Rogers ، يوم 1969/12/9، مبادرة مبنية على أساس أن تكون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية متوازنة (Balanced) ، وعلى رفض التوسع، وعلى أن التسوية الإقليمية يجب ألا تعكس "ثقل الاحتلال Weight of Conquest". ودعت المبادرة إلى الانسحاب الكامل من سيناء، مقابل معاهدة صلح مصرية - إسرائيلية. وبالنسبة إلى الأردن، دعت المبادرة إلى الانسحاب إلى حدود الهدنة، مع بعض التعديلات، وإلى مشاركة الأردن إسرائيل في القدس، كما لمحت إلى إعطاء اللاجئين حق الخيار بين العودة والتعويض. أمّا الجولان السوري، فلم تأت المبادرة على ذكره.)

أنظر ملحق مبادرة وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز (ترجمة))

رفضت إسرائيل المبادرة. ونظمت المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية مظاهرات للضغط على الإدارة الأمريكية. وهو ما دعا روجرز إلى تقديم مبادرة معدلة في 1970/6/25، إلى مصر والأردن وإسرائيل، قائمة على مبادئ قرار مجلس الأمن ذي الرقم 242، والصادر في 1967/11/22،)

أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم (242) قبلتها مصر والأردن، ولم تقبلها إسرائيل إلا في يولييه 1970، بعد أن حصلت على تلميحات من الرئيس الأمريكي نيكسون Richard Milhous Nixon، فحواها أن الانسحاب الإسرائيلي لن يكون، بالضرورة، إلى حدود العام 1967، وأن تسوية قضية اللاجئين لن تضعف الصبغة اليهودية لإسرائيل، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستؤمن لإسرائيل التفوق في السلاح. وتأكيداً لذلك، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل، بسرعة، 45 طائرة مقاتلة من طراز فانتوم Phantom، و80 طائرة قاذفة من طراز سكاى هوك Sky-Hook.

وعلى أساس مبادرة روجرز، تم وقف إطلاق النار بدءاً من 1970/8/8، لمدة تسعين يوماً. وقد توفي الرئيس جمال عبد الناصر خلال تلك المدة (1970/9/28).

ثانياً: العمل السياسي على الصعيد العالمي

تناولت وسيلة العمل السياسي، على الصعيد الدولي والدبلوماسي، في الفترة ما بين حربَي 1967 و1973، التعامل، أساساً، مع قرار مجلس الأمن الدولي، المعروف بالرقم 242، والمؤرخ في 1967/11/22. وقد قبلته، آنذاك، مصر والأردن. ورفضته سورية. وعين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً شخصياً له، هو السفير السويدي جونار يارنج Gunnar Jarring، ليقوم بالاتصالات مع مصر والأردن وإسرائيل، من أجل تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن. وقد استمر هذا الوسيط الدولي في اتصالاته حتى نشبت حرب 1973.

وإلى جانب مهمة الوسيط الدولي وجهوده، نشطت وساطات ومبادرات متعددة، انتهت جميعها، ومعها جهود الوسيط الدولي، إلى الفشل، بسبب تعنت إسرائيل، وتهربها من الالتزام بأحكام القرار الرقم 242، وبخاصة ما يتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة. وهو ما دعا مصر إلى اللجوء إلى مجلس الأمن، في يولييه 1973، لمناقشة المأزق الذي وصلت إليه المساعي لحل الأزمة. وكانت تأمل استصدار قرار من المجلس، يوضح ويعدل القرار 242، في شأن الانسحاب من الأراضي المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني، غير أن مشروع القرار، بعد أن حاز الأكثرية اللازمة، سقط بحق النقض "Veto"، الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المدة بين حربَي 1967 و1973، نشطت الدبلوماسية العربية، في المحافل الدولية ومجال العلاقات الثنائية، من أجل توضيح طبيعة إسرائيل الاستعمارية والعنصرية، وتعبئة الرأي العام العالمي لدعم انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، واستعادة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، وفي مقدمها حقه في العودة وتقرير المصير.

ثالثاً: العمل العسكري العربي

في موازاة خط العمل السياسي، سار خط آخر هو العمل العسكري، الذي كان عليه أن ينطلق في مجالات كثيرة، بدءاً بإعادة تنظيم القوات المسلحة في الأقطار التي احتلت أجزاء من أراضيها، وانتهاءً بوسائل العمل العسكري العربي المشترك، ومروراً بالتسليح والتدريب والتخطيط.

وفي الوقت نفسه، أخذت منظمات المقاومة الفلسطينية تنشط وتزيد عملياتها الفدائية، وتنوعها داخل فلسطين المحتلة، وعبر حدود الأقطار العربية. في حين راحت إسرائيل تعمل لتجميد الحالة الناجمة عن الحرب، أطول مدة ممكنة، هادفة إلى توفير العوامل اللازمة لضم الأراضي المحتلة، جزءاً تلو جزء.

كان من الطبيعي أن تستفيد البلدان العربية، وبخاصة بلدان المواجهة، من دروس حرب 1967، في ما يتعلق بالتعاون العسكري. ولهذا، بدأ التعاون منطلقاً من إطار بلدان المواجهة. فعقد وزراء دفاع مصر وسورية والأردن والعراق مؤتمراً، في 1968/6/17، ووضعوا خطة لحشد القوات على جبهتين: جبهة شرقية (سورية والأردن)، وجبهة غربية

(مصر). ويكون لكل جبهة قائد عام، ويشرف على الجبهتين، وينسق بينهما قائد عام، مقره في القاهرة. بيد أن خلافات اعترضت سبيل الخطة، ما أدى إلى حل القيادات في العام 1970.

عملت مصر وسورية على إيجاد صيغة جديدة للتعاون. فعقدتا، في 1969/8/9، اتفاقية للتعاون السياسي والعسكري بينهما، هدفت إلى تنسيق العمل السياسي والعسكري العربي، لتحرير الأرض المحتلة عام 1967. وأوجبت هذه الاتفاقية تكوين قيادة سياسية، تضم رئيسي مصر وسورية ووزراء الدفاع والخارجية في البلدين، على أن تقوم هذه القيادة بتعيين قائد عسكري، يكون مسؤولاً عن التخطيط العسكري للمعركة، مع إعطاء أفضلية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط والإعداد. وبناء على ذلك، عُيّن الفريق الأول محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة في مصر وسورية، إضافة إلى منصبه كوزير للحربية، وقائد عام للقوات المسلحة المصرية.

سعت مصر وسورية إلى استقطاب قوات من الدول العربية، لدعم الجبهتين الشرقية والغربية. وتنفيذاً لهذه الفكرة، عُقد اجتماع قمة مصغر، في 1969/9/1، حضره رئيسا مصر وسورية وملك الأردن ونائب الرئيس العراقي، وعملوا على تنظيم الجبهة الشرقية.

تلا هذا الاجتماع المصغر، انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة (الدورة 11 - 1969/11/1). وقد وافق المجلس "على تقرير الفريق الأول محمد فوزي، القائد العام للقيادة الشرقية والغربية، وعلى حجم القوات المطلوبة، كحد أدنى، من أجل إزالة آثار العدوان". [6]

وسجل التزام بعض الدول العربية بتقديم القوات التي طلب منها تخصيصها للعمل العسكري. وأوصى بدعوة مؤتمر القمة العربي إلى الانعقاد، لينظر في:

1. حشد جميع القوى العربية ضد العدوان الإسرائيلي.

2. دعم الثورة الفلسطينية.

3. دعم الصومود في المناطق المحتلة.

انتقلت قرارات مجلس الدفاع وخطة العمل الموحدة إلى مؤتمر القمة الخامس (الرباط - 1969/12/23)، لتتال موافقته. ولكن المؤتمر عجز عن اتخاذ قرار في هذا الشأن [7]

، وانفض دون أن يتمكن من إخراج فكرة توحيد العمل العسكري العربي من أجل المعركة، إلى حيز التنفيذ.

وبعد حوالي ستة أشهر، عُقد في طرابلس، في ليبيا، (12-1970/6/23)، مؤتمر حضرته القيادات السياسية والعسكرية لمصر وسورية وليبيا والأردن والعراق والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لوضع التخطيط الإستراتيجي الموحد للجبهتين الشرقية والغربية. وأوفدت هذه البلدان ممثلها إلى مركز القيادة في القاهرة. وقد ظلت هذه القيادة تعمل منذ يولييه 1970 إلى أن وقعت أحداث سبتمبر 1970، بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فتعطل عملها.

وكانت مصر وليبيا والسودان، قد عقدت، فيما بينها، في 1970/1/25، ميثاقاً، سُمّي "ميثاق طرابلس"، انضمت إليه سورية في 1970/11/17. وقبل أواخر العام 1970، عقدت مصر وسورية اتفاقية دفاع مشترك (1970/11/26)، وسُمّي القائد العام للقوات المصرية قائداً عاماً للجبهتين المصرية والسورية. وقد كُلف بالمهام التالية:

1. التخطيط للعمليات، وإصدار التوجيهات لقيادتي الجبهتين.

2. التنسيق بين الجبهتين.

3. إعداد المقترحات عن حجم القوات على الجبهتين، وعن مناطق تمرکزها بما يتفق مع الخطط الموضوعية.

4. متابعة أوضاع التشكيلات المكلفة بالقتال، ودرجة كفاءتها.

5. الاشتراك مع قيادتي القوات المسلحة المصرية والسورية في التحضير لمشروعات التدريب.

6. تجميع الدروس المستفادة من المشروعات التدريبية، وتعميمها على قوات القطرين.

انتقلت مهام هذه القيادة الثنائية إلى "القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية"، التي تكونت في إثر قيام "اتحاد الجمهوريات العربية" (مصر وسورية وليبيا - 1971/4/17).
وقد نص دستور الاتحاد على أن تتولى قيادة الدولة الاتحادية الجديدة في المجال الدفاعي:

1. تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية.

2. إنشاء قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات.

3. تحريك القوات بين الجمهوريات الثلاث بقرار من مجلس الرئاسة أو ممّن يفوض إليه المجلس ذلك في أثناء العمليات.

4. التنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الأعضاء.

عيّن مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية الفريق الأول أحمد إسماعيل علي، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، قائداً عاماً للقوات المسلحة الاتحادية. وقد أنجز القائد العام، بدءاً من 1972/6/1، إنشاء القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية، لتتولى شؤون الدفاع عن الاتحاد في المستوى الإستراتيجي، في مجالات العمليات والتدريب وتنسيق الصناعات العسكرية، مع بقاء قيادة القوات المسلحة في كل من الجمهوريات الثلاث مسؤولة عن تخطيط العمليات والتدريب وإدارتها، على المستوى العملي والتكتيكي والقطري. وتستمد القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية سلطاتها واختصاصاتها من مجلس رئاسة الاتحاد، بوصفه القيادة السياسية العليا للاتحاد.

وكان مجلس الدفاع العربي المشترك، قد اجتمع، قبل ذلك، في القاهرة (الدورة 12، من 27 إلى 1971/11/30)، وأوصى الحكومات العربية بالموافقة على تقرير الأمين العام المساعد العسكري في شأن مساهمة القوات العربية في الجبهتين الشرقية والغربية. وكلفت القيادة العامة لقوات اتحاد الجمهوريات العربية التنسيق بين قوات الاتحاد وقوات الجبهة الشرقية [8].

عاد مجلس الدفاع العربي إلى الاجتماع في القاهرة (الدورة 13، 1973/1/30)، وقرر تقسيم مسرح الحرب إلى ثلاث جبهات:

1. الجبهة الشمالية: تشمل جميع القوات السورية والقوات العربية، التي توضع تحت قيادتها.

2. الجبهة الشرقية: تشمل جميع القوات الأردنية والقوات العربية، التي توضع تحت قيادتها.

3. الجبهة الغربية: تشمل جميع القوات المصرية والقوات العربية، التي توضع تحت قيادتها. وقرّر المجلس أيضاً أن توضع الجبهات الثلاث تحت قيادة قائد عام واحد، هو القائد العام للقوات المسلحة المصرية، الفريق الأول أحمد إسماعيل علي، تعاونه مجموعة عمليات من الأقطار المشتركة في القتال. ويكون للقائد العام كامل الصلاحيات

على القوات المسلحة في مسرح الحرب للجبهات الثلاث. وتُعدّ أراضي بقية الأقطار العربية مسرحاً للأعمال القتالية، التي تخدم تحقيق الهدف العربي الإستراتيجي للمرحلة الراهنة، وهو "إزالة آثار عدوان يونيه 1967، دون المساس بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني".

حدد المجلس لبعض البلدان العربية (وهي البلدان المساندة) الوحدات البرية والجوية، التي يجب أن تكون جاهزة في غاية شهر مارس 1973، في أماكن تركزها في دولها، ومستعدة للتحرك إلى الأماكن التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية.

لم تتهيأ العوامل والشروط اللازمة لهذه القيادة العامة وقيادات الجبهات الثلاث، لكي تقوم بمهامها، بسبب خلافات بين الدول العربية. وانتهى بها الأمر إلى الجمود والعطالة.

يدل هذا العرض السريع للاتفاقيات والمواثيق، التي عقدت في المدة بين حربي 1967 و 1973 (6 سنوات و 4 شهور)، والتجمعات التي قامت، والمؤتمرات التي عقدت، والقيادات المشتركة التي أنشئت، على أن دفع العمل العسكري المشترك إلى أكثر مما بلغه قبيل حرب 1973، لم يكن ممكناً، إذ لم تتيسر له العوامل السياسية الكافية لتطويره إلى مستوى ونوع أعلى وأوثق مما كان عليهما قبيل الحرب.

وفي نهاية المطاف، وجدت مصر وسورية، أن عليهما أن تستمرا، وهدهما، في التخطيط المشترك للمعركة المقبلة، مستندتين إلى ثلاث دعائم أساسية:

1. الأمة العربية كلها تؤيد المعركة ضد إسرائيل.

2. التضامن العربي الذي تحقق ذو مستوى ونوع كافيين لاتخاذ قرار بالحرب.

3. الإيمان بأن انطلاق الحرب بمبادرة مصرية - سورية كافٍ لرفع التضامن العربي إلى مستوى التعبئة العربية، العسكرية والسياسية والاقتصادية، اللازمة والكافية لاستمرار المعركة والنصر فيها.

عملت مصر وسورية لإعداد جبهة عربية واسعة، تساعد على توفير عوامل النجاح في المعركة المنتظرة. فانطلقنا من فكرة أساسية، هي أنه لا يمكن لبلدان المواجهة أن تخوض، مرة أخرى، حرباً ضد إسرائيل المدعومة بقوة الصهيونية العالمية، وأسلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وتأييد حلفائها في العالم الغربي، ما لم تكن وراء بلدان المواجهة جبهة عربية متماسكة، تستطيع، وقت الحاجة، أن تمارس ضغوطاً رادعة ضد أي أذى موجه إلى المجهود الحربي العربي. تأسيساً على هذه الفكرة، تعددت محاور الحركة أمام مصر وسورية، من أجل تكوين الجبهة العربية المتماسكة.

استطاعت هذه السياسة العربية المنفتحة، أن تنجز أعمالاً جيدة في ميدان العمل العربي المشترك، وبخاصة في المجالين العسكري والاقتصادي، مثل القوات العربية الريفية، التي اشتركت في الجبهتين، والمساعدات الاقتصادية والمالية، التي أرسلتها الدول العربية إلى مصر وسورية. ويمكن القول، إن تضامن البلدان العربية، وتوحد الشعور العربي الشعبي، كانا من أبرز مظاهر حرب 1973. وهو مظهر لم يعتد الوطن العربي على تكوينه وإبرازه، إلا في اللحظات التاريخية المصيرية.

وهكذا تحققت العوامل والشروط والظروف، واكتملت الاستعدادات في الجانب العربي، لتفتح السبيل أمام القوة المسلحة العربية إلى الحرب، التي حُطَّت لبدءها في اليوم السادس من أكتوبر 1973م، الموافق لليوم العاشر من شهر رمضان 1393 هـ.

رابعاً: التخطيط المصري - السوري المشترك

لم تكن العوامل والشروط اللازمة لتنظيم عمل عسكري جماعي عربي، يهدف إلى تحرير الأراضي المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني متاحة، حتى أوائل العام 1973، إذا ما قصد بالعمل العسكري الجماعي:

1. اشترك جميع الدول العربية في ذلك العمل.

2. التخطيط الجماعي للحرب في إطار أجهزة معاهدة الدفاع المشترك.

3. التخطيط للتعبئة العامة، ونقل القوات من أقطارها، وحشدتها على حدود فلسطين والأراضي المحتلة.

وكل ما كان متاحاً، يومذاك، يتمثل في:

أ. إمكان دعم الجبهتين المصرية والسورية بقوات مسلحة - ترد إليهما من بعض البلدان العربية الراغبة والقادرة على الإسهام في المعركة بقوات مسلحة.

ب. دعم مالي واقتصادي من البلدان القادرة على تقديم هذا الدعم.

ج. تأييد كامل من الأمة العربية، مع الاستعداد للتضحية.

د. تضامن جميع الدول العربية مع بلدان المواجهة.

تأسيساً على ذلك، رأت القيادتان السياسيتان في مصر وسورية، أن العوامل والظروف العربية والدولية، إضافة إلى العوامل والاستعدادات الداخلية، الخاصة بكل من الدولتين، توفر لهما القدرة على التخطيط لعملية عسكرية تعرضية مشتركة. ومن أجل البدء بذلك، عيّنت القيادتان السياسيتان الفريق الأول أحمد إسماعيل علي، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، قائداً عاماً للقوات المسلحة الاتحادية (مصر وسورية)، بدءاً من 1973/1/10، تعاونه هيئة للعمليات، عكفت على دراسة الوضع العسكري في الجبهتين المصرية والسورية، وتحديد طرائق العمل للإستراتيجية المشتركة، ووضع أسلوب القيادة والسيطرة على الجبهتين، وحصر قوات الدعم من بلدان الخط الثاني، التي يرجح إمكان حشدها في الجبهتين، والتخطيط للضربة الجوية المشتركة لإضعاف القوات الجوية الإسرائيلية وشلّ شبكة السيطرة والحرب الإلكترونية المعادية، وتنظيم التعاون بين الجبهتين، وطرائق تبادل المعلومات بينهما، ودراسة العدو وأساليب قتاله ونظامه الدفاعي، وفكره ومذهبه العسكري، وتقويم إمكاناته وقدراته، وبخاصة نقاط قوّته (التفوق الجوي، المقدرة التقنية، مستوى التدريب المتقدم، الدعم الأمريكي) ونقاط ضعفه (الطاقة البشرية المحدودة، الطاقة الاقتصادية المحدودة، طول خطوط المواصلات، وبخاصة بالنسبة إلى الجبهة الجنوبية مع مصر، الوضع الجغرافي لإسرائيل، عدم القدرة على تحمل حرب طويلة).

كوّنت القيادتان السياسيتان لمصر وسورية مجلساً، اسمه "المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية - السورية المشتركة" برئاسة وزير الحربية، القائد العام للقوات المسلحة المصرية. ويتولى هذا المجلس دراسة المسائل العامة، المتعلقة بالقوات المسلحة للبلدين، وإعدادها للحرب، وإعداد التوصيات الخاصة بشؤون الدفاع.

تمثل هذه التوجهات المصرية - السورية شكلاً جديداً، يختلف عن أشكال العمل العسكري العربي المشترك، التي كانت معروفة في ما قبل ذلك، والتي كانت تستند، في مجملها، إلى أسلوب القيادات الموحدة أو المشتركة، أو أسلوب اتفاقيات الدفاع الثنائية أو الثلاثية، دون أن تتجسد تلك الأساليب بتنظيمات مادية قائمة، فعلاً، بواجباتها ووظائفها، و متمتعة بصلاحياتها وسلطاتها القيادية.

تميزت القيادة العسكرية المشتركة، التي أقامتها مصر وسورية، بالقدرة على الإعداد للحرب، والتخطيط لها على أساس انطلاقها من مسرحي عمليات، لا رابط جغرافياً بينهما. وتمتعت هذه القيادة، في مرحلة الإعداد للحرب، ببعض المركزية، من خلال تواصل التشاور واللقاء والتخطيط المشترك. غير أن هذه السمة، لم تبرز في مرحلة الحرب وما تلاها مثل ما كانت عليه قبل بدء العمليات. وهذا ما يفسر التطورات التي طرأت على سير القتال، وبخاصة بدءاً من اليوم الرابع للحرب.

وكان الرئيس المصري، أنور السادات، والرئيس السوري، حافظ الأسد، قد اجتمعا في برج العرب، غرب الإسكندرية، أوائل أبريل 1973، واتخذا قراراً بالحرب، غرضها الإستراتيجي تحرير الأراضي المصرية والسورية المحتلة في حرب 1967، وتوظيف نتائج الحرب لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة لمصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية [9].

وأبلغ الرئيسان القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية هذا القرار، وطلبا منه أن تكون القوات المسلحة في القطرين جاهزة، بدءاً من 1973/5/15، لتلقي المهام القتالية.

وستهدف هذه الحرب المقررة إلى "تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي، وذلك من طريق القيام بعملية هجومية، يكون من ضمن أهدافها العمل على تحرير الأرض المحتلة، على مراحل متتالية، حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة، حتى يقتنع أن استمراره في احتلال أراضينا يكلفه ثمناً باهظاً لا يتحملة. ومن ثم، فإن نظريته في الأمن، القائمة على أساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري، ليست درعاً من الفولاذ تحميه الآن أو في المستقبل"

أنظر ملحق التوجيه الإستراتيجي من رئيس جمهورية مصر العربية إلى القائد العام للقوات المسلحة المصرية (1973/10/5).

سُميت خطة العمليات المشتركة للحرب "خطة بدر". وقد جسدت فكرة العملية الهجومية في الخطوط الرئيسية التالية:

1. أن يكون الهجوم في الجبهتين شاملاً.
2. أن تستعد القوات لتعمل في ظروف تفوق العدو الجوي.
3. أن تكون المهمة الأولى تدمير قوات العدو، وبخاصة الدبابات، وذلك بعد العبور إلى سيناء، وبعد الاقتحام في الجولان.
4. أن تكون القوات مستعدة لتطوير الهجوم والتقدم في ضوء نتائج معارك العبور والاقتحام.

انتهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية - السورية المشتركة، في أواسط العام 1973، من وضع التصور النهائي للعملية الهجومية. وكان هذا التصور يفترض أن يدور القتال على الشكل التالي:

1. في الجبهة المصرية: يتم في اليوم الأول (ي) عبور القناة وإقامة رؤوس الجسور. وفي اليوم (ي + 1)، يُدمر خط بارليف، وتُرسخ رؤوس الجسور. حتى إذا حل اليوم (ي + 4)، تكون القوات المهاجمة قد وصلت إلى خط الممرات (متلا والجدي)، حيث تتصل بقوات الإنزال الجوي، التي تكون قد أنزلت بطائرات عمودية في منطقة الممرات، في اليوم نفسه، وتعمل جميعها على تحرير الممرات، ثم تتخذ الوضع الدفاعي، تمهيداً للاندفاع إلى عمق سيناء، وصولاً إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين، إذا سمح الموقف بذلك.

2. في الجبهة السورية: تقتحم القوات السورية، في اليوم الأول (ي)، الترتيب الدفاعي الإسرائيلي. ويتم في اليوم (ي + 1) احتلال خط التحصينات، مع دفع طلائع القوات إلى المواقع المهمة الحاكمة لخط الدفاع الإسرائيلي، لاحتلالها. وفي اليوم نفسه، تندفع فرقة مدرعة في اتجاه نهر الأردن، مستغلة نجاح قوات الموجة الأولى، وتعمل على تعزيز الخط المحرر، وتستعد لتطوير الهجوم في تقدمها، بحسب تطور ظروف القتال.

3. يربط الجهد الحربي في الجبهتين تعاون وتنسيق، يقومان على أساس استفادة كل جبهة من الموقف في الجبهة الأخرى، وتفاعلها مع الموقف، تفاعلاً إذا تعرضت معه إحدى الجبهتين لتركيز وضغط كبيرين من العدو، مارست الجبهة الأخرى تركيزاً وضغطاً مماثلين على العدو، استقطاباً لجهد الحربي، وتخفيفاً عن الجبهة الأخرى.

على هذه الترتيبات، صيغت "خطة بدر" المشتركة بين مصر وسورية. وقد أظهر المخططون العرب كفاءة مهنية "لن تجد لها مثيلاً على الأرجح في أي جيش في العالم [...] فقد درس المخططون العرب الاحتمالات والظروف المتعددة، المتعلقة بتحديد يوم الهجوم، بشكل يسمح للجنود بالتعود والتدريب على الأعتدة الحديثة، التي وصل بعضها من روسيا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا في أواخر شهر سبتمبر، كما أخذوا في الحسبان ألا يكون اليوم المحدد متأخراً جداً، كي لا يقع في موسم الثلوج في هضبة الجولان، مما قد يؤدي إلى إعاقة العمليات الهجومية السورية". والأمر الثاني الذي أخذه المخططون العرب في الحسبان في دراستهم، هو الشروط الجوية والزمانية. وقد أظهرت الدراسات، أن يوم السادس من أكتوبر مناسب جداً. فهو "يوم الغفران" لدى اليهود، ويقع في شهر رمضان، إضافة إلى أن المد والجزر في قناة السويس في ذلك اليوم، وفي الأيام القليلة التالية، يكونان في أعلى منسوب لهما، كما أن ضوء القمر، كان مناسباً أيضاً، إذ يهيئ وقتاً مضيئاً قبل منتصف الليل، ثم يصبح الليل أشد ظلاماً. وقد تم اختيار توقيت غير مألوف لبدء الهجوم، إذ حدّد في الساعة 14.05 بدلاً من الفجر أو الغسق، كما جرت العادة. وكان السوريون يفضلون الفجر، إذ تكون أشعة الشمس في أعين المدافعين الإسرائيليين في هضبة الجولان. وبعد نقاش في إطار القيادة العامة الاتحادية، وافقت القيادة السورية على التوقيت المقترح (14.05)، لأن القوات المصرية، كانت تحتاج إلى بضع ساعات في ضوء النهار، لعبور القناة، ثم يحل الظلام، فلا تستطيع القوات الإسرائيلية القيام بهجوم معاكس قبل حلول الظلام.

بدأت القيادتان العامتان للقوات المسلحة في مصر وسورية، كل في ما يخصها، بوضع خطط العمليات لجبهتيهما، استناداً إلى "خطة بدر" أخذت في الحسبان الأوضاع والخصائص لكل جبهة، بطريقتها العربي والإسرائيلي، ومحددتين متطلبات التعاون الإستراتيجي بين الجبهتين. وعكفت هيئات عمليات القيادة العامة الاتحادية والقيادتين العامتين المصرية والسورية، على وضع اللمسات والتفصيلات الأخيرة للخطة المشتركة، مثل أسلوب الخداع الإستراتيجي والمفاجأة، واليوم (ي) والساعة (س).

تتابعت الاجتماعات العسكرية المشتركة في القاهرة ودمشق. وكان آخرها في الإسكندرية، حيث اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية - السورية (21-26/8/1973). وقرر أن يكون يوم الهجوم هو السبت 10 رمضان 1393 هـ، الموافق يوم 6 أكتوبر 1973 م. ومن الأسباب التي دعت المجلس إلى تبني هذا القرار:

1. ملاءمة هذا التاريخ للظروف المائية في قناة السويس، لنصب الجسور العائمة.
2. هو يوم سبت، يتوقف فيه الإسرائيليون عن العمل، بسبب عيد يوم الغفران لديهم.
3. وقوع هذا التاريخ في شهر رمضان، الذي يستبعد الإسرائيليون قيام العرب فيه بهجوم.
4. ملاءمة هذا التاريخ الأحوال الجوية في الجبهة السورية.

وفي اليوم التالي لاجتماع المجلس، التقى الرئيسان المصري والسوري، في بلودان في سورية (1973/8/27)، وصادقا على ما أوصى به المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية - السورية.

[1] قُدر الفريق محمد فوزي، أن جميع البحارة، وعددهم 250، غرقوا مع المدمرة.

[2] تقع جزيرة شدوان في البحر الأحمر، قرب مدخل خليج السويس، ولا تزيد مساحتها عن 70 كم². وعليها فئار لإرشاد السفن، وتبعد عن الغردقة 25 كم إلى الشمال الشرقي، وعن السويس 225 كم.

[3] المصنع، الذي أغارت عليه طائرات الفانتوم، يتبع الشركة الأهلية للمنتجات المعدنية. وقد هاجمته طائرتان، أطلقنا عليه الصواريخ وقنابل النابالم، في الساعة الثامنة والرابع صباحاً، بعد دقائق من بدء الدورية الأولى في المصنع. وقد أصاب أحد الصواريخ، إصابة مباشرة، ورشة الصيانة والإصلاحات بالمصنع، وهي ورشة تقوم بالعمليات الخاصة بإصلاح آلات الوحدات الأخرى الموجودة في المصنع، وأهمها وحدة الأفران العالية لصهر الحديد، ووحدة الدرفلة التي يتم فيها تحويل الحديد إلى أسياخ. وفي الوقت نفسه، أصاب صاروخ آخر محطة المحولات في المصنع، وجانباً من وحدة الدرفلة.

[4] قُدرت جريدة 'الأهرام'، الصادرة في 8 أبريل 1970، عدد الشهداء بثمانية وتسعون عاملاً.

[5] هي مدرسة بحر البقر الابتدائية المشتركة، في قرية الصالحية رقم 3، التي تبعد عن الزقازيق بنحو 110 كم، وتتبع مركز الحسينية. والمدرسة تتكون من دور واحد، وتضم ثلاثة فصول فقط، غير حجرة الإدارة. ويبلغ عدد تلاميذها 120 تلميذاً، غير أنه لم يكن موجوداً بها سوى 89 تلميذاً. وتقع المدرسة في عزبة تضم الفلاحين المهجرين لزراعة الأراضي المستصلحة، وهي محاطة بالحقول، وليس حولها أي هدف عسكري. وقد أصيب في الغارة، مخازن المؤسسة المصرية لاستصلاح الأراضي، التي تضم الوقود وقطع الغيار والمهمات الزراعية، كما أصيب عشرة منازل.

[6] مجموعة قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك.

[7] مجموعة قرارات القمة العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1996.

[8] مجموعة قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك.

[9] أشارت بعض المراجع الأمريكية إلى أن اتفاق مصر وسورية، في شأن حرب 1973، كان مقتصرأ على أن يقاتل البلدان 'على جبهتين'.
المبحث الثاني

خطط الخداع والعمليات

أولاً: تدابير الخداع الإستراتيجي العربي

تضمنت خطة العمليات "بدر"، في الجبهتين، مجموعة من تدابير الخداع الإستراتيجي، هدفها خدع إسرائيل عن نية شن عملية هجومية، وسرّ توقيتها واتجاهات الضربات الرئيسية وحجم القوات العربية المشتركة فيها، وذلك بالإيحاء إلى العدو بأن القوات في الجبهتين، تقيم في حالة دفاعية، وتنفذ مناوراتها التدريبية العادية. ومن بين التدابير التي تضمنتها الخطة:

1. الاستمرار في بناء خطوط الدفاع على الجبهة وفي العمق، حتى يبدو الجهد الرئيسي كأنه منصبّ على الاستعداد للدفاع.
 2. تجميع القوات المعدّة للهجوم في خلال مدة 3-4 أشهر، قبل موعد الهجوم، في مجموعات صغيرة، ودفع القوات الرئيسية من العمق إلى الجبهة، قبل ثلاثة أسابيع من بدء الهجوم، تحت ستار القيام بأعمال هندسية لإجراء مناورة تدريبية سنوية عادية، ثم بدء القتال الفعلي في أثناء المرحلة الأخيرة من هذه المناورة.
 3. إعداد حفر وملجئ للجسور ومعدات العبور وقطع المدفعية والآليات المختلفة، التي تصل في آخر وقت ممكن إلى الجبهة، وتُخبأ فوراً تحت شباك تمويه جيدة.
 4. الإبقاء على مظاهر الحياة والحركة اليومية العادية للقوات المعدّة للهجوم، حتى لحظة بدء القصف الجوي والمدفعي.
 5. حصر المعلومات المتعلقة بخطة الهجوم وتوقيته في أضيق نطاق ممكن، وحتى آخر وقت ممكن. ولذلك لم يبلغ قادة الفرق بموعد الهجوم، إلا ليلة 10/5، ولم يبلغ هؤلاء قادة الألوية، إلا في الساعة السادسة من صباح يوم 10/6، ثم أبلغ قادة مجموعات الاقتحام الأولى في الساعة 11.00 من صباح اليوم نفسه، أي قبل بدء الهجوم بثلاث ساعات فقط.
 6. تحريك قوات في اتجاهات مختلفة وثنائية، وإجراء تحركات عَرْضية داخل الجبهة، وعكسية من الجبهة وإليها، مع التغيير المستمر في حجم القوات البرية وأوضاعها، وأماكن تركز القطع البحرية في الموانئ والمراسي المختلفة.
 7. استدعاء أفراد القوات الاحتياطية على دفعات منتظمة، على أن يدعى أكبرها قبل بدء الهجوم.
 8. تسريح 20 ألف جندي مصري قبل بدء الهجوم بمدة 48 ساعة، من قبيل التمويه.
 9. إرسال المدمرات المصرية إلى أحد البلدان الآسيوية الصديقة، لإصلاحها في ورشاتها، ومرورها في طريق العودة في مضيق باب المندب، لتكون فيه يوم 10/6.
 10. الإعلان في الصحف المصرية، كما هي العادة قبيل شهر رمضان في كل عام، عن فتح باب قبول طلبات العسكربين في وزارة الحربية لأداء العمرة.
 11. تحديد موعد لزيارة وزير دفاع رومانيا إلى مصر، يوم 10/8، وإعلان ذلك في الصحف مع برنامج الزيارة. ولقد غُطيت جميع التحركات في الجبهتين، سواء تلك المتوجهة إليهما أو الخارجة منهما، بجميع المظاهر التي تتطلبها المناورات التدريبية العادية "وقد ثبت، فيما بعد، أن تحليل الاستخبارات الإسرائيلية هو أن ما نقوم به، خلال الأسبوع الأول من أكتوبر 1973، هو مجرد مناورة عادية للتدريب".
- من أبرز التدابير، التي طبقتها القيادتان المصرية والسورية، في مجال الخداع والتمويه والتضليل:

أ. تسريب الأخبار والتعليقات إلى وسائل الإعلام الأجنبية عن ضعف القوات المسلحة، وحاجتها إلى الأسلحة والذخائر، وعدم قدرتها على مباشرة القتال، وضعف منظومة الدفاع الجوي.

ب. متابعة إرسال المبعوثين الدبلوماسيين إلى الخارج، لشرح وجهة النظر العربية وتأكيد تحرير الأراضي المحتلة بالطرائق السلمية، وفق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

ج. إعلان زيارات لشخصيات دولية قادمة إلى مصر وسورية.

لقد اشترك في تنفيذ خطة الخداع مختلف أجهزة الدولة المختصة، وبخاصة وزارات الدفاع والإعلام والخارجية. وقد تولت وزارات الإعلام والخارجية الإدلاء بتصريحات والقيام بأنشطة دبلوماسية، تهدف جميعها إلى التركيز على العمل الدبلوماسي، وبخاصة في منظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

ويمكن القول إن تدابير الخداع الإستراتيجي - العملياتي، قد حققت نجاحاً كبيراً، أدى إلى وصول أجهزة الاستخبارات العالمية، وعلى رأسها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "CIA"، وكذلك الاستخبارات الإسرائيلية، إلى استنتاجات خاطئة. ولهذا، فوجئ العالم بالهجوم العربي المباغت.

ثمة بعض الأمور اعترضت تدابير الخداع، تم تلافيها حتى لا تنكشف المفاجأة في بدء العملية الهجومية. فقد قامت تشكيلات جوية إسرائيلية كبيرة، في 13/9/1973، بغارة استطلاعية على مدينة اللاذقية، في الساحل السوري، بغية كشف جهاز الصواريخ المضادة للطائرات، الذي أقيم حديثاً في الساحل السوري. وقد أمرت القيادة السورية وحدات الصواريخ بعدم التدخل، مهما تطور الموقف، ففوتت على إسرائيل بلوغ هدفها من الغارة، على الرغم من أن نتائج المعركة، كانت في غير مصلحة سورية، إذ سقطت ثمان طائرات سورية. ولقد أطنبت إسرائيل في نتائج تلك الغارة، ووجدت فيها ما يرضي غورها، في حين تابعت القيادة السورية أعمال التعبئة والحشد، وهي أعمال فسرت لها القيادة الإسرائيلية على أنها استعداد لعملية ثأرية، تعدها القيادة السورية للانتقام لمعركة اللاذقية.

وفي مصر، حدث أن نشرت وكالة أنباء الشرق الأوسط، من طريق الخطأ، نبأ يقول "إن الجيشين الثاني والثالث قد وضعوا في حالة تأهب". كما أبرق أحد المسؤولين في شركة مصر للطيران إلى جميع الطائرات المصرية، الموجودة في رحلات خارجية، يأمرها بأن تبقى حيث هي. وأمر، إضافة إلى ذلك، بإلغاء جميع الرحلات الجوية المنطلقة من مطار القاهرة الدولي. وقد استدركت القيادة العامة هذه التدابير، وألغتها فوراً.

ثانياً: خطة العمليات المصرية

شهد الربع الأخير من العام 1967 رسم الخطوط الرئيسية لخطة التحرير، على أساس أن تكون القوات المسلحة جاهزة لتنفيذها، بعد مدة تراوح بين حد أدنى 3 سنوات وحد أقصى 5 سنوات، وعلى أن تطوّر الخطة كل ستة أشهر، في ضوء تطور قدرات مصر العسكرية من جهة، وقدرات إسرائيل من جهة أخرى، وأن تؤخذ عناصر الخطة أساساً لتدريب القوات المسلحة على المهام المخططة لها في الخطة نفسها.

وإثر الانتهاء من إعداد خطة التحرير، التي سمّيت "الخطة 200"، عرضت على الرئيس جمال عبد الناصر، فوافق عليها. وكان تقديره، في نوفمبر 1967، أن المدة اللازمة للتدريب والتسليح والتجهيز وتشكيل القوات، تراوح بين 3 سنوات و 5 سنوات، "إلا أن الحقائق كلها تشير إلى خمس سنوات باعتبارها التقدير الأكثر واقعية" و "أنه إذا سارت الأمور وفق تخطيطه وتقديره، فهو يتوقع المعركة في ربيع 1971".

ومن أجل التدريب على تنفيذ "الخطة 200" ومرحلتها الأولى، المتمثلة في الخطة "جرانيت"، وضعت القيادة العسكرية المصرية مشروعاً إستراتيجياً تدريبياً على مستوى الدولة، تشترك فيه جميع القوات المسلحة وأجهزة الدولة ذات العلاقة بالجهد الحربي. وكان من المفروض أن ينفذ هذا المشروع التدريبي الشامل، لاختبار "الخطة 200" اختباراً عملياً، في العام 1970، غير أن وفاة الرئيس عبد الناصر (1970/9/28)، أدت إلى تأجيل المشروع، ثم تنفيذه في 1971/3/14.

نص المشروع على أن يتم تحرير سيناء في 12 يوماً. فبعد عبور القناة، تصل القوات إلى منطقة الممرات (متلا والجدي). ثم تنطلق منها لتصل، في اليوم العاشر، إلى حدود العام 1967، حيث تقاوت يومين آخرين، لتحرير مناطق رفح والعوجة وإيلات.

بعد أن قررت القيادتان السياسيتان لمصر وسورية استخدام الوسائل العسكرية، عكفت القيادة العسكرية المصرية على التخطيط للمعركة.

تضمنت خطة العمليات المصرية "بدر" الخطوط الرئيسية التالية:

1. تدمير الجزء الأكبر من القوات المسلحة للعدو، في البر والجو والبحر.
2. إضعاف قدرة العدو، بشل فاعلية قواته الجوية على العمل السريع الحاسم.
3. شل قيادات العدو وإرباكها لفترة زمنية مناسبة، وعرقلة إجراءات التعبئة السريعة أو الحشد الفعال.
4. إعاقة تحركات العدو وحرمانه من القدرة على المناورة.
5. إجبار العدو على العمل ضد جبهتين عربيتين في وقت واحد.
6. إسكات مصادر نيران العدو منذ اللحظات الأولى للقتال، وإفساد خططه الدفاعية، القائمة على سرعة الحركة والمرونة للقوات والنيران.
7. أن تستعد القوات المصرية للعمل في ظروف تفوق العدو الجوي، وتحت غطاء الدفاع الجوي.
8. أن تكون مهمتها الأولى، بعد العبور، تدمير قوات العدو على مراحل، وبخاصة الدبابات.
9. أن تعمل على امتصاص ردود الفعل المعادية، وقدرات العدو الهجومية، بأعمال دفاعية وإيجابية نشيطة.
10. أن تتأهب لتطويع الهجوم في اتجاه الشرق، في ضوء ما تسفر عنه المعارك في رؤوس الجسور.
11. أن تشن الهجوم على طول خط المواجهة، وفي عمق سيناء وجنوبها، وأن يتم كل ذلك في وقت واحد.

يتمثل جوهر خطة العمليات المصرية في عبور قناة السويس عبوراً يؤدي إلى إنشاء رؤوس جسور، تعبر عليها القوات من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، لتدمير خط بارليف، ثم الاندفاع إلى قلب سيناء. ولقد خصصت الخطة خمس فرق مشاة كاملة للهجوم على طول الجبهة، باستثناء المناطق التي لا تصلح لعبور قوات كبيرة الحجم، ثم إنشاء رؤوس جسور على الضفة الشرقية، بعرض 8 كم وعمق 2-3 كم، في قطاع كل فرقة. ويجري في خلال هذه المرحلة الأولى من الهجوم، تطويق مواقع خط بارليف الحصينة، عبر الثغرات القائمة بينها، والتي يراوح عرضها في بعض الحالات ما بين 10 و 12 كم، وإقامة دفاع مضاد للدبابات، لصد الهجمات المضادة الأولية المتوقعة. وإثر ذلك، يتم اقتحام مواقع خط بارليف وتعميق رؤوس الجسور إلى عمق 6 - 8 كم. وفي أثناء الليلة الأولى من الهجوم، يقوم سلاح المهندسين ببناء عشرة جسور عائمة ثقيلة، وعشرة جسور خفيفة،

وتشغيل نحو 50 معدية بين الضفتين، بواقع معدية في قطاع كل كتيبة، وذلك لنقل الدفعات الأولى من الدبابات وناقلات الجند المدرعة والمدفعية المضادة للدبابات، اللازمة لتعزيز رؤوس الجسور بعضها ببعض في قطاع كل جيش، ويتم تعميقها إلى مسافة 10-12 كم، ثم تجري "وقفه عملياتية" مؤقتة، سمّتها القيادة المصرية "وقفه تعبوية"، يتم في أثناءها صدّ الهجمات المضادة، ونقل بطاريات الصواريخ م/ط (المضادة للطائرات) المتحركة إلى الضفة الشرقية، لتوسيع إطار مظلة الدفاع الجوي شرقي القناة، تمهيداً لتوسيع رؤوس الجسور مسافة 20 كم أخرى تقريباً، حتى تصل إلى المداخل الغربية لممرّي متلا والجدي شرقاً، ورأس سدر جنوباً على خليج السويس.

ولقد دُعيت كل فرقة مشاة مصرية من الفرق المشتركة في الهجوم، بلواء مدرع إضافي، فضلاً عن كتائب الدبابات الثلاث الملحقة بألويتها، لتعزيز قدرتها على صد الهجمات المضادة، وتوسيع رؤوس الجسور وتعميقها. أمّا الفرق المدرعة والآلية، فقد احتفظ بها في النسق الثاني، لاستخدامها في تطوير الهجوم في خلال المرحلة التالية للوقفه العملياتية، أو لمواجهة أي تطور آخر، قد يطرأ على الموقف العسكري.

من أجل تحرير الأرض المحتلة، والبدء بتنفيذ خطة العمليات المقررة، أصدر الرئيس أنور السادات، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، توجيهاً إستراتيجياً، مؤرخاً في 1973/10/5، إلى وزير الحربية، القائد العام للقوات المسلحة، يكلف فيه القوات المسلحة العمل على تحرير الأرض المحتلة، بدءاً من يوم 1973/10/6.

ثالثاً: خطة العمليات السورية

وضعت القيادة السورية خطة تحرير الجولان على أساس القيام بعملية واسعة مفاجئة، تمتد على طول الجبهة، وقوامها هجوم مدرع - آلي، تحميه شبكة من الصواريخ المضادة للطائرات، وتسير معه شبكة من الصواريخ المضادة للدبابات، ويخترق التحصينات الإسرائيلية في ثلاثة محاور رئيسية. وتقوم وحداته المدرعة بالاندفاع في العمق بسرعة، والاتفاف حول المواقع الدفاعية لإسقاطها.

اختلفت خطة العمليات في الجبهة السورية عن مثيلتها في الجبهة المصرية، باختلاف طبيعة الأرض ومساحتها ومعالمها الطبوغرافية. ولهذا لحظت القيادة السورية، عند وضع الخطة العناصر المؤثرة والفاعلة الآتية:

1. العنصر الأول هو أن الدفاع الإسرائيلي ذو جبهة متصلة، مستندة إلى جبل الشيخ في الشمال، ووادي اليرموك في الجنوب، وليس لها أي جانب مكشوف، يسمح بالاتفاف العميق على الأجناب، ولا سيما أن لبنان في الشمال والأردن في الجنوب، لن يشتركا في القتال، ولا مجال لاستخدام أراضيها لهذا الغرض. كما أن الجبهة، من جهة ثانية، لم تكن فيها ثغرات، تسمح للقوات السورية المهاجمة بالنفوذ منها للاتفاف على وحدات العدو وضرب أجنابها. إن هذا الواقع فرض على القيادة السورية، أن تتخذ القرار بالجوء إلى الخرق، واقتحام التحصينات اقتحاماً جبهياً مباشراً على الرغم من الخسائر الكبيرة، التي يتكبدها المهاجم في مثل هذه الحالات.

2. العنصر الثاني هو طبيعة دفاعات العدو المحصنة، ووعورة الأرض وكثرة تضاريسها. وهو ما دعا إلى الاعتماد على عنصر المشاة في الأنساق الأولى للهجوم، لأن الحصون والمنعآت المقامة من الصخور البازلتية الصلبة والأسمنت المسلح، والمنتشرة على طول الحد الأمامي وفي العمق القريب، لا يمكن تدميرها إلا بالرميات المباشرة من مسافات قصيرة.

3. العنصر الثالث هو الاستفادة من التفوق العددي للقوات السورية المهاجمة على القوات الإسرائيلية المدافعة عن الهضبة، وتنفيذ الهجوم على جبهة عريضة، لمنع القيادة الإسرائيلية من تركيز جهودها في الدفاع على محور واحد، ولبعثرة جهدها الجوي.

4. الاستفادة من قلة عمق المنطقة المحصنة، ومن توافر المحاور الطولانية والعرضانية وراء منطقة التلال الأمامية مباشرة، وذلك بتطوير الهجوم بالألوية المدرعة، التي يتألف منها النسق الثاني لفرق المشاة.

5. ضرورة قطع الطريق على الاحتياطات الإستراتيجية المعادية.

6. العنصر السادس يحكم خطّي العمليات على الجبهتين المصرية والسورية معاً، ونعني به الاستفادة القصوى من وجود جبهتين تعملان في آن واحد، وأن يستمر الضغط، وبأقصى قوة، على الجبهتين، لبلوغ نهر الأردن على الجبهة السورية، والممرات في سيناء على الجبهة المصرية، وذلك من أجل تشتيت انتباه القيادة الإسرائيلية، وعدم إفساح المجال أمامها لتختار بحرية أين تزج احتياطها الإستراتيجي.

تضمنت خطة العمليات السورية "بدر" الخطوط الرئيسية التالية:

1. إنزال أكبر خسائر ممكنة بطيران العدو ودفاعه الجوي، وشلّ قياداته بضربة جوية مفاجئة، وبإنزال جوية، وبضربات صواريخ ومدفعية.

2. توجيه ضربة نارية قوية، من أجل إبطال دفاعات العدو على خط الجبهة والاحتياطات القريبة، وشل القيادات ومراكز الرادار ومقرات الرصد.

3. انتقال القوات البرية إلى الهجوم مع بدء الضربة النارية، وخرق دفاع العدو في خمسة قطاعات، مجموع عرضها 16 كم، ثم تطوير الهجوم في العمق، بهدف تفنيت حشد القوات الإسرائيلية في هضبة الجولان، وتدميرها على أجزاء، وذلك بالتعاون مع قوات الإنزال الجوي ومفارز الالتفاف، واحتلال خط دفاعي مشرف على الضفة الشرقية لنهر الأردن عند الحدود السورية - الفلسطينية، مع دفع طلائع لاحتلال رؤوس جسور على الضفة الغربية للنهر، لتساعد على صد الهجمات المضادة.

4. توجيه الضربة الرئيسية من الجنوب في اتجاه الشمال الغربي، وضربة ثانوية من الشمال في اتجاه الجنوب الغربي.

تحددت اتجاهات هجوم القوات السورية، على أساس قيام فرقة المشاة الآلية السابعة بالتقدم في اتجاهين: أحدهما نحو الغرب، والآخر نحو الجنوب الغربي، إلى الشمال من القنيطرة والطريق الرئيسي المؤدي إلى جسر بنات يعقوب. وفي الوقت نفسه، تتقدم فرقة المشاة الآلية التاسعة في اتجاه الغرب شمالي الخشنية. وفي الجنوب، كان على فرقة المشاة الآلية الخامسة أن تهاجم من منطقة الرفيد نحو الجنوب الغربي تجاه بحيرة طبرية.

نظمت القيادة السورية الدفاع على ثلاثة خطوط دفاعية: يمتد الأول على طول خط وقف إطلاق النار للعام 1967. ويقع الثاني شرقي الخط الأول بحوالي 20 كم، بدءاً من نقطة تبعد قليلاً إلى الغرب من "قطنا"، على الطريق المؤدي إلى جبل الشيخ في الشمال، ماراً بـ "سعسع" على الطريق بين دمشق والقنيطرة، ومنتهاً عند "الصنمين" الواقعة على الطريق المؤدي إلى الرفيد على المحور الجنوبي. أما الخط الدفاعي الثالث، فقد أقيم على مسافة تبعد حوالي 10 - 15 كم شرقي الخط الثاني، من نقطة تقع إلى الشمال الغربي من دمشق، على الطريق المؤدي إلى القنيطرة، ويمتد جنوباً حتى بلدة "الكسوة" الواقعة على الطريق المؤدي إلى "الصنمين" و "الشيخ مسكين" و "درعا". كما تركزت شبكة صواريخ سام المضادة للطائرات، بمختلف أنواعها، على طريق دمشق - الشيخ مسكين.

رابعاً: خطة العمليات الإسرائيلية

1. المفهوم الإستراتيجي العسكري

أ. كان أهم مكسب حصلت عليه إسرائيل في حرب 1967، هو تغيّر شكلها الجغرافي، وحيازتها عمقاً إستراتيجياً جديداً، في الطول والعرض. فلقد تغيرت صفات مسرح عمليات الجيش الإسرائيلي عما كانت عليه قبل حرب 1967، بحسب المعالم التالية:

(1) استناد خطوط وقف إطلاق النار إلى عوارض جغرافية طبيعية، كقناة السويس ونهر الأردن وهضبة الجولان.

(2) كان طول حدود إسرائيل مع سورية والأردن ومصر 902 كم، فأصبح 536 كم.

(3) كان أقصى عرض لها من الشرق إلى الغرب 15 كم، فأصبح 90 كم.

(4) كانت أقرب مستعمرة إسرائيلية إلى مواقع الجيش المصري، تبعد عشر دقائق سيراً على الأقدام، فأصبحت تبعد حوالي 400 كم.

(5) كانت القدس في أيدينا، فأصبحت على بعد 40 كم .

ب. لقد أصبحت قيمة تلك الأراضي، من الناحية العسكرية، تكمن في أهميتها الأمنية والدفاعية. فقد منحها هذا العمق الإستراتيجي الجديد القدرة على المناورة، وتحقيق أحد أسس إستراتيجيتها العسكرية، وهو "نقل المعركة إلى أرض العدو". كما وقّر لها بعض الوقت لتعبئة قوات الاحتياطي، وسوقها إلى جبهات القتال، ولطلب النجدة لإنقاذها من الانهيار، ومدها بالأسلحة والمعدات حين الحاجة. ويزيد هذا العمق في قدرة إسرائيل على الإنذار المبكر، وتجنّب المفاجأة.

ج. حددت إسرائيل غرضها الإستراتيجي من خطتها الدفاعية - الهجومية على النحو التالي: "1- حمل العرب على الإدراك أن الخيار العسكري لا يجديهم نفعاً، وأن السبيل الوحيد هو التسليم بوجود إسرائيل، وإجراء مفاوضات سياسية معها، وتحقيق السلام الدائم. 2- إلى أن يتم ذلك، تجب المحافظة على مكاسب إسرائيل من حرب الأيام الستة، والاحتفاظ بقدرة ردع وحسم، تقاوم فرض تسوية لا ترضاه إسرائيل، وتحول دون وقوع حرب محتملة جديدة. 3- تدمير جيشي مصر وسورية المهاجمين، والجيش التي تنضم إليهما، من أجل إعادة الوضع الذي كان سائداً لدى نشوب المعارك إلى ما كان عليه، من الناحية الإقليمية. 4- تعزيز الوضع باحتلال أراض أخرى، سواء لمقتضى تحسين النظام الدفاعي، أو لتحسين أوراق المساومة التي تمتلكها إسرائيل".

د. وعلى هذا الأساس، بنّت إسرائيل إستراتيجيتها الدفاعية - الهجومية، ووضعت خطة العمليات المنبثقة منها، وطورتها، من حين إلى آخر، بحسب المعلومات التي كانت تتلقاها من أجهزة الاستخبارات عن القوات المسلحة المصرية والسورية، وتدريبها وتسليحها وجاهزيتها للقتال، وعن نيات مصر وسورية في شأن تحرير الأراضي المحتلة.

هـ. بنّت إسرائيل خطة عملياتها، على أساس أن تقوم القوات المتمركزة في النسق الدفاعي الأول (خط بارليف في سيناء، وتحصينات هضبة الجولان)، والقوات الاحتياطية في النسق الدفاعي الثاني، بمشاغلة القوات العربية المهاجمة، ومحاولة صدّها، ريثما يتم توجيه القوات الضاربة والقوات الاحتياطية إلى الجبهة أو الجبهات، التي اندفعت منها القوات العربية. وأخذت خطة العمليات الإسرائيلية، وهي خطة دفاعية هجومية، في حساباتها الاعتبارات الآتية:

(1) ضمان موازنة قوة عظمى، كحليف موثوق بنجدته في كل حين. وهذه القوة العظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية.

- (2) توفير القدرات الكفيلة بكشف النيات العربية مبكراً، في الوقت المناسب، بواسطة أجهزة الاستخبارات، المتعاونة مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية الغربية، وخصوصاً الاستخبارات الأمريكية.
- (3) في حال وقوع هجوم مفاجئ، امتصاص الضربة العربية الأولى، وتعبئة القوات المسلحة تعبئة عامة شاملة، من أجل رد الضربة، واستعادة الأراضي التي تكون القوات العربية قد احتلتها، ثم الانتقال إلى الهجوم الإستراتيجي المضاد.
- (4) الاعتماد على القوات الجوية المتفوقة، التي تمثل أداة الردع الرئيسية، والمزودة بالطائرات ذات المدى البعيد، والقادرة على تهديد أعماق البلدان العربية.
- (5) تدمير أي هجوم عربي بضربات برية، قوامها قوات مدرعة كثيفة، على درجة عالية من الكفاءة القتالية.
- (6) الاستناد إلى موانع طبيعية، وخطوط دفاعية محصنة، تحرم البلدان العربية القدرة على القيام بأي تحرك عسكري فعال، وتسمح لإسرائيل، في الوقت نفسه، بحرية العمل الهجومي ضد أي بلد عربي.
- (7) أن يتم الدفاع عن المواقع، وفي الخطوط، بأقل قدر من القوات التي يجب أن تتوفر لها القدرة على استغلال الموانع والخطوط، لوقف الهجوم العربي أو إعاقة أطول مدة ممكنة، حتى تتاح المدة الكافية لتعبئة القوات الاحتياطية، وتحريكها من العمق صوب أماكنها المجهزة لها مسبقاً في الخطة العامة الدفاعية، على جبهات سيناء والجولان ونهر الأردن.

2. في سيناء

- أ. أقامت إسرائيل هذا النظام الدفاعي، المتمثل في خط بارليف، على طول قناة السويس (170 كم). والقوام الأساسي لهذا النظام خط من التحصينات الأمامية، فيه 30 موقعاً محصناً [1].
- ب. وهكذا، يشكل الحد الأمامي من خط بارليف، بوقوعه على حافة مانع مائي، يقدر عرضه بحوالي 200م، ويجداره العالي شديد الانحدار، ومواقعه الحصينة، والأسلحة المتمركزة فيه، وتلك المتمركزة في الفواصل بين الحصون، ومرابض الدبابات المحمية بالجدار، وحاجز اللهب فوق مياه القناة، يشكل جداراً دفاعياً متواصلاً صلباً.
- ج. وقد جُهزت المنطقة الواقعة خلف الخط الأمامي، الملاصق لحافة القناة، بالمواقع والسواتر التي تسمح لتجمع القوات الضاربة والقوات الاحتياطية، خاصة الوحدات المدرعة، بأن تنطلق بالهجوم العام المضاد. كما جُهزت المنطقة بالأسلحة المضادة للطائرات والدبابات بمربض المدفعية المتوسطة والثقيلة. وتصل ما بين هذه المواقع شبكة من الطرق المرصوفة، بلغ طولها 750 كم.
- د. شكّل خط بارليف حجر الزاوية في النظام الدفاعي الإسرائيلي في مواجهة مصر. ووضع القادة العسكريون الإسرائيليون ثقفتهم الكاملة فيه، وارتاحوا إليه، واستخدمه بعض السياسيين شعاراً في الحملة الانتخابية، على أنه "نموذج لنجاح سياسة الردع التي تنتهجها الحكومة".
- هـ. حينما بدأت الحرب، لم تكن الحصون الثلاثون جميعها عاملة، لأن الجنرال أرييل شارون Ariel Sharon ، قائد المنطقة الجنوبية في العام 1972، أخلى 14 حصناً، تتيبناً لرأيه في "الدفاع المتحرك"، ومعارضة لرأي الجنرال حاييم بارليف Chaim Bar-Lev في "الدفاع الثابت". وهكذا، "فقد خط بارليف توازنه، إذ أصبح أقوى من أن يكون

جهازاً إنذارياً، وأضعف من أن يكون خطأً دفاعياً. وكان هذا التميع في مهمته، هو السبب في فشل الخط في تأدية الدور المطلوب منه، وفي عجزه التام عن صد الهجوم المصري الكاسح، بعد ظهر يوم 6 أكتوبر". وحينما تولى الجنرال صاموئيل جونين Shmuel Gonen قيادة المنطقة الجنوبية، بعد الجنرال شارون، قرر إعادة فتح تلك الحصون، لكن قراره هذا، لم يكن قد نفذ عندما اندلعت الحرب.

و. نظمت القيادة الإسرائيلية الدفاع عن سيناء في خطة، اسمها الرمزي "برج الحمام". وقد قسمت سيناء إلى ثلاثة قطاعات، تمثل المحاور الرئيسية للتقدم. وتتألف قواتها من مجموعة ألوية (أوجدا) بقيادة الجنرال إبراهيم ماندلر Avraham "Albert" Mandler، وتحت قيادته لواء مشاة وثلاثة ألوية مدرعة. وكانت الخطة قائمة على أساس أن يتولى لواء مدرع ومسؤولية الدفاع عن كل محور من المحاور الثلاثة. وهي بالترتيب:

(1) محور القنطرة - العريش.

(2) محور الإسماعيلية - أبو عجيلة.

(3) محور السويس - الممرات الجبلية.

ز. وكانت القوات المدافعة موزعة على نسقين، النسق الأول: خط بارليف الأمامي، ويحتله لواء القدس، وهو لواء احتياطي. النسق الثاني: على مسافة 5 - 8 كم شرقي القناة، وتحتله ثلاث كتائب مدرعة، مدفوعة إلى الأمام من الألوية المدرعة الثلاثة، التي في احتياطي الجبهة. وتحتل كل كتيبة منها موقعا دفاعي ضمن القطاع المخصص للواء المدرع الذي دفعها (مجموع الدبابات في هذا الخط الدفاعي 90 دبابة).

ح. وترفد هذين النسقين القوة الاحتياطية، المتمركزة عند منطقة الممرات الجبلية، على بعد 35 - 45 كم من القناة. وتتألف هذه القوة من ثلاثة ألوية مدرعة، عدا الكتائب المتمركزة في النسق الثاني. ويقدر مجموع دبابات القوة الاحتياطية بحوالي 200 دبابة.

ط. نصت الخطة، عند وقوع هجوم على خط بارليف، أو عند الانتشار لمواجهة هجوم محتمل، على أن تتقدم دبابات النسق الثاني إلى النسق الأول (حصون خط بارليف)، لإغلاق الثغرات بين الحصون. وفي الوقت نفسه، تندفع الألوية المدرعة الثلاثة، الموجودة في الاحتياطي، إلى الأمام لاحتلال مواقع النسق الثاني، استعداداً لصد الهجوم المصري، أو إعاقته، ريثما تصل القوات الضاربة والقوات الاحتياطية، لتقوم بالهجوم العام المضاد.

ي. كانت الأوامر الصادرة من قيادة المنطقة الجنوبية إلى الوحدات المدافعة عن الحصون:

(1) أن تكون عانقاً لمنع تقدم القوات المصرية إلى العمق.

(2) أن تشكل بوجودها في مؤخرة القوات المهاجمة المصرية، قوة خلفية لإرباك تحرك هذه القوات، وعزل أقسام كبيرة منها.

3. في الجولان

أ. لجأت إسرائيل، بعد حرب 1967، إلى الدفاع عن خطوط وقف إطلاق النار في الأرض السورية المحتلة وفق مبدأ ينسجم وإستراتيجيتها. فأقامت على خط الجبهة مباشرة مواقع دفاعية محصنة، تشغلها قوات محدودة، في حين احتفظت بقواتها الرئيسية مجمعة في العمق.

ب. تكونت بنية الدفاع في الهضبة المحتلة، من ناحية التجهيز الهندسي للأرض، من مجموعة من الترتيبات الدفاعية، التي يتقدمها خط الحصون الدفاعية، على امتداد خط

وقف إطلاق النار، بعمق 2-3 كم. وهو مكون من مواقع حصينة، يستوعب كل منها فصيلة أو سرية. وجهاز كل موقع بمنعآت أسمنتية مدعمة بالحجارة والقضبان الحديدية، مع ملاجئ وخنادق مواصلات. وأحيط كل موقع بالأسلاك الشائكة متعددة الصفوف، وحقول الألغام ومصاطب الرمي، التي تحتلها دبابات الدعم المباشر، عند الضرورة.

ج. بلغ عدد المواقع المحصنة على هذا الخط 52 موقعاً، فيها 102 من المعازل الأسمنتية، وكلها موجودة على نقاط الأرض الحاكمة والمشرفة على محاور التقدم. وقد انتشرت هذه المعازل من شمالي الهضبة حتى جنوبيها، مارة بالتلال والمرتفعات المشرفة.

د. حشدت قوات مدرعة على عمق 10 - 15 كم من الحد الأمامي، كاحتياطي تكتيكي، قادر على التحرك بسرعة، لتقديم المساعدة إلى المواقع الدفاعية المهتدة. وقد أعدت وجُهزت مصاطب للرمي على أجناب المواقع المحصنة، وفي الفُرج الكائنة بينها، وفي العمق، وعلى طول امتداد محاور التقدم، لتستخدم كمساتر رمي من قبل وحدات الاحتياطي التكتيكي (الدبابات والعربات المدرعة والصواريخ المضادة للدروع). كما غطيت الفُرج بين المواقع بدوريات متحركة.

هـ. وأمام هذا الخط المتواصل من المواقع الدفاعية، أنشأت إسرائيل خندقاً مضاداً للدبابات، بعرض 4 - 5 أمتار وعمق 3 - 4 أمتار. وجُهز المرتفع 2100 متر على جبل الشيخ، وتل أبي الندى، بمحطتي إنذار مبكر وتشويش إلكتروني. إضافة إلى ذلك، أقامت إسرائيل على محاور التقدم الرئيسية، وعلى الاتجاهات المهمة، عدداً من المستعمرات، لتشكل خطاً دفاعياً آخر، يساعد الخط الدفاعي الرئيسي على صد قوات الهجوم المحتمل، أو إعاقة تقدمها.

و. وفي شمالي الهضبة، يقع جبل الشيخ، الذي يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، حيث يشرف على غور الأردن، مشكلاً حاجزاً مهماً، يصل ارتفاع ذروته إلى 2814 متراً، هي قمة حرمون، ويحول دون التحركات العملياتية عبره. وقد استغلت إسرائيل الطرف الغربي منه، فأقامت عليه عدداً من التحصينات القوية، أهمها "مرصد جبل الشيخ"، الذي جُهز بكافة أدوات الرصد والاستطلاع البصري والإلكتروني والكشف الراداري. ويستطيع هذا المرصد أن يكشف البقعة الممتدة من خط وقف إطلاق النار حتى مشارف دمشق. أما في الجنوب، فيحد الهضبة وادٍ انهلامي سحيق، هو "وادي اليرموك"، الذي يُعدّ مانعاً مهماً، يحول دون المناورة العملياتية بالقوات الألية. وقد أقامت إسرائيل، عقب حرب 1967، عدة نقاط دفاعية على الجانب الشمالي المحتل من هذا الوادي.

ز. تتميز طبيعة الأرض في هضبة الجولان بالوعورة، وتتخللها سهول ضيقة. وهذا ما يجعل الدفاع عنها سهلاً، ويعرض القوات التي تدخلها لنيران القوات المدافعة، التي تستطيع أن تنزل بها خسائر كبيرة. وتتخلل الهضبة شبكة كثيفة من الطرق الطولانية والعرضانية، التي تصلها بكافة الاتجاهات، وتسمح بالتجول في كافة جهاتها. ويقدر طول شبكة الطرق هذه بنحو 600 كم.

ح. كان يتمركز في هذا النظام الدفاعي، لواءان من المشاة، أحدهما لواء جولاني، ولواء مدرع واحد، هو اللواء 188، وفيه 90 دبابة منتشرة غربي "الخط البنفسجي"، وهو الخط الذي يشكل خط وقف إطلاق النار، والمرسوم على خرائط لجنة الهدنة المشتركة باللون البنفسجي. وقد انتشرت الدبابات من شمالي القنيطرة حتى الرفيد. ولدعم هذه القوات، كان هناك 11 بطارية مدفعية ميدانية (44 قطعة من عيار 105 مم هاوتزر و 155 مم) وكلها ذاتية الحركة. وكانت هذه القوات بقيادة العميد رفائيل إيتان Raful Eytan، الذي اتخذ مقرّاً لقيادته في قرية كفر نفاخ، على المحور الرئيسي بين القنيطرة وجسر بنات يعقوب، في حين تولى قيادة المنطقة الشمالية اللواء يتسحاق حوفي Yitzhak Hoffi، ومقر قيادته غربي نهر الأردن، قرب روشينا وصفد.

ط. وفي إثر زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي الجبهة في 1973/9/26، أمر بنقل لواء الدبابات السابع من بئر السبع في الجنوب إلى جبهة الجولان. وتم نقل أفراد اللواء جواً، بغية كسب الوقت، واستعداداً لأي هجوم مفاجئ قد تقوم به القوات السورية.

[1]
قَدَّر دوبيوي عدد المواقع المحصنة بـ 33 موقعاً. وقَدَّرها البديري بـ 22 موقعاً
المبحث الثالث

ميزان القوى وانتشار القوات

أولاً: ميزان القوى

لا يزال تقدير العناصر التي كَوَّنت ميزان القوى بكفتيه، في حرب 1973، أمراً غير سهل، إذا ما أُريد له أن يكون أقرب ما يمكن إلى الدقة والسلامة. ويعود السبب الرئيسي في هذه الصعوبة إلى أن الوثائق والمعلومات الخاصة بالحرب، لا تزال، في معظمها، في عداد الوثائق التي لم يحن وقت إباحتها نشرها.

وتأسيساً على ذلك، اختلفت التقديرات، وتنوعت الاجتهادات في تقدير عناصر ميزان القوى: قوى بشرية وأسلحة وتشكيلات ميدانية. وتسمح العودة إلى أمهات الكتب والدراسات والتقارير، التي بحثت في حرب 1973، بترجيح محدد لميزان القوى، هو أقرب إلى الاجتهاد منه إلى الجزم أو التأكيد.

تذهب المعلومات المستقاة من أمهات المصادر، إلى أن مصر عبأت للقتال ما بين مليون ومائتي ألف جندي. وأن سورية عبأت أكثر من 300.000 جندي. في حين عبأت إسرائيل 350.000 جندي. وقد انتظمت هذه القوى البشرية في تشكيلات عسكرية، ميدانية ومساعدة وخدماتية. أما التشكيلات الميدانية، فقد كانت كما في البيان التالي:

Table with 4 columns and 2 rows

إسرائيل

سورية

مصر

التشكيل

18

9

9

5

10

6-5

11-9

2

260

10

9

19 - 15

4

لواء مدرع

لواء آلي

لواء مشاة

لواء قوات خاصة (مظليين - محمولة جواً - مغاوير)

table end

كانت هذه التشكيلات مجهزة بالأسلحة الرئيسية التالية:

Table with 4 columns and 2 rows

إسرائيل

سورية

مصر

السلح

2400

4000

1470 - 950

485 - 465

81 - 9

14

20

-

-

2-1

261

4

10

1800 - 1600

1500 - 1300

1200 - 1000

350 - 310

17 - 13

9 - 8

3

-

-

-

4

-

2200 - 1880

2600 - 2500

2500

750 - 650

36 - 34

19 - 17

12

5

3

12

14 - 8

262

دبابات قتال

مركبات مدرعة

مدافع وهاونات وراجمات صواريخ

طائرات (مقاتلة - قاذفة - عمودية)

زوارق طوربيد

زوارق صواريخ

زوارق دورية

مدمرات

فرقاطات

غواصات

كاسحات ألغام

سفن إنزال

table end

وإلى جانب القوات المصرية والسورية، اشتركت في القتال قوات من بعض الأقطار العربية. فكان على الجبهة المصرية لواء مدرع ليبي، ولواء مدرع وآخر مشاة جزائريان، ولواء مشاة وكتيبة وحدات خاصة سودانيين، وكتيبة مشاة كويتية، وأخرى تونسية، وسربان عراقيان (طائرات من طراز هوكر هنتر). وعلى الجبهة السورية، تحشدت فرقتان مدرعتان، وثلاثة ألوية مشاة، وثلاثة أسراب (طائرات من طراز ميغ - 21) وسربان (طائرات من طراز سوخوي - 17) جميعها من العراق، ولواءان مدرعان، وقيادة فرقة مدرعة، وكتيبة مدفعية، وسرية مهام خاصة، جميعها من الأردن، وفوج مدرعات، وفوج مظلات، وفوج مشاة، وفوج مدفعية م/ط، وسرية هاون، جميعها من المملكة العربية السعودية. وقدمت من الكويت قوات مجهزة بما يعادل لواء من المدرعات والمدفعية والمغاوير. وقد سبق جميع هذه القوات تجريدة من المغرب (لواء مشاة آلي) وصلت إلى الجبهة في يولييه 1973، تنفيذاً لاتفاقية وقّعها المغرب وسورية في 1973/5/15.

وعملت القوات الفلسطينية (قوات المقاومة وجيش التحرير الفلسطيني) على الجبهتين المصرية والسورية، وعبر الحدود اللبنانية، وفي فلسطين المحتلة. فعلى الجبهة المصرية كانت قوات عين جالوت بإمرة القيادة العسكرية المصرية. أما في الجبهة السورية، فقد عملت خمس كتائب من المقاومة وثلاث كتائب من جيش التحرير بإمرة قيادة الجبهة.

ثانياً: انتشار القوات

1. القوات المصرية)
أنظر شكل مواقع الجبهة المصرية)

نظمت القيادة العسكرية المصرية قواتها الميدانية في تشكيلتين رئيسيتين، هما: الجيش الثاني (ثلاث فرق مشاة، وفرقة مدرعة واحدة، وفرقة مشاة آلية واحدة)، والجيش الثالث (فرقتا مشاة، فرقة مدرعة واحدة). وإلى جانب هذين الجيشين، عملت فرقة المشاة الخامسة، وعهد إليها بمهمة السيطرة على طرق الاقتراب، المؤدية إلى رؤوس الجسور، التي ستقيمها الفرق الخمس، التي تكوّن نسق الهجوم للجيشين الثاني والثالث.

احتفظت القيادة العامة باحتياطي إستراتيجي قرب القاهرة، ضم عدداً من التشكيلات المستقلة. وكان أهمّ هذه الوحدات الاحتياطية الفرقتان الآليتان، الثالثة والسادسة.

حشدت القيادة المصرية أيضاً 135 كتيبة مدفعية، تضم 2150 مدفعاً وهاوناً ثقيلًا وقاذف صواريخ كاتيوشا متعدد السبطنات، على طول مناطق عبور فرق المشاة الخمس. كما حشدت حوالي 1900 مدفع، للرمي المستقيم على تحصينات خط بارليف والأسلاك الشائكة المحيطة بها، وضمت مدافع عديمة الارتداد، ومدافع مضادة للدبابات، وقناصات دبابات.

خصصت القيادة 190 طائرة، لقصف المواقع الإسرائيلية وتجمعات الدبابات والمدفعية ومحطات الرادار والاتصال والمطارات.

2. القوات السورية

نظراً إلى أن القيادة السورية، خططت لهجوم مدرع آلي خاطف، منذ لحظة بدء الحرب، فقد حشدت على المحور الشمالي للهجوم فرقة المشاة الآلية السابعة، وعلى المحور الأوسط فرقة المشاة الآلية التاسعة، وعلى المحور الجنوبي فرقة المشاة الآلية الخامسة. وكانت كل فرقة مؤلفة من لواء مشاة (في كل منهما كتيبة دبابات) ولواء مشاة آلي ولواء مدرع. وقدّر عدد الدبابات الملحقة بفرق المشاة الآلية الثلاث بحوالي 540 دبابة (180 دبابة في الفرقة الواحدة).

وأعدت القيادة وحدة خاصة من المغاوير، محمولة جواً، لاحتلال مرصد جبل الشيخ، على أن تحمي وحدات مغربية الهجوم، باحتلالها السفوح السفلى من الجبل.

هذا في النسق الأول للهجوم. أما في النسق الثاني، فقد تمركزت فرقتان مدرعتان (الأولى والثالثة)، ولواء مدرعان مستقلان (70 و 78).

ساندت قوات الهجوم وحدات من المدفعية، تضم 104 بطاريات مدفعية ميدان وقواذف صواريخ كاتيوشا.

3. القوات الإسرائيلية في سيناء

عزّزت قيادة المنطقة الجنوبية (سيناء) خط بارليف، قبيل الحرب، وأعدت تشغيل منشآت "حاجز النار"، المُعدّة منذ العام 1971 لإشعال سطح مياه القناة بطبقة من النفط المشتعل، في حال بدء القوات المصرية بعبورها.

حينما بدأت الحرب كانت القوات التالية متمركزة في سيناء:

(أ) مجموعة ألوية مدرعة (أوجدا) بقيادة العميد مندلر. ويقع مقر قيادتها على مقربة من بئر جفجافة (المحور الأوسط)، وفيها ثلاثة ألوية مدرعة (14، 46، 401)، مجموع دباباتها حوالي 300 دبابة.

(ب) لواء مشاة في القطاع الشمالي من سيناء.

(ج) لواء مشاة في حصون القطاع الشمالي.

(د) وحدات مشاة في القطاع الجنوبي
[1].

4. القوات الإسرائيلية في الجولان

ينتشر في الجولان المحتل لواء مشاة آلي (لواء جولاني)، ولواء مدرع (اللواء 37)، ويتمركزان على طول الجبهة، في خط دفاعي قوي التحصين. ثم عززت القيادة الإسرائيلية قواتها في الجولان باللواء المدرع السابع إضافة إلى كتيبتين دبابتين احتياطيتين. ويعمل مع هذه القوات 11 بطارية مدفعية.

وقبيل بدء الحرب، أُبلغت مجموعتنا الأولى الاحتياطية، المعدّتان للقتال في الجبهة الشمالية، وهما: مجموعة ألوية اللواء لانر، ومجموعة ألوية العميد رفائيل إيتان، باحتمال إعلان التعبئة العامة. وأعدت ترتيبات إخلاء الجولان من سكان المستعمرات المدنيين.

[1]

تشير بعض المراجع الأمريكية إلى أن حجم القوات الإسرائيلية في سيناء، يوم 1973/10/5، كان: 18 ألف جندي و 229 دبابة.
المبحث الرابع

وقائع الحرب

أولاً: الجبهة المصرية

في تمام الساعة 14.05، من يوم 6 أكتوبر 1973، عيّرت مئات الطائرات المصرية والسورية خطوط وقف إطلاق النار، متجهة إلى مواقع العدو الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه، فتحت ألوف المدافع نيرانها على طول جبهة قناة السويس وجبهة الجولان. وهكذا بدأت الحرب.

عبرت حوالي 200 طائرة مصرية قناة السويس، متجهة إلى أهدافها في سيناء. ومع الهجمة الجوية، أخذ حوالي 2000 مدفع ميدان ومدفع هاون، ومدافع ألف دبابة، وألف مدفع مضاد للدبابات، تطلق قذائفها على الجانب الآخر من القناة. وقد سقط، في خلال الدقيقة الأولى، 10500 قذيفة مدفعية على المواقع الإسرائيلية. أما في مدة الرمي التمهيدي، التي استمرت 53 دقيقة، فقد سقط حوالي 3000 طن من القذائف.

وفي الساعة 14.20، بدأت الموجات الأولى لخمس فرق عبور القناة، مستخدمة نحو ألف قارب اقتحام مطاطي. وبعد عدة دقائق، كان على الضفة الشرقية للقناة، وفوق حصون خط بارليف وجداره الترابي، حوالي 8000 جندي. ثم توالى عبور وحدات الفرق الخمس، في 12 موجة، حتى اكتمل عبورها مع قياداتها في الساعة 19.30، باستثناء الدبابات والمدافع والآليات.

واجهت إسرائيل الهجوم المصري بهجمات جوية محدودة متتالية على مناطق العبور ووسائله، وعلى القوات المتمركزة في شرقي القناة. فتصدى لها جدار الدفاع الجوي. وكانت النتيجة أن ثلاث طائرات من كل خمس طائرات إسرائيلية، أسقطت في خلال الغارات الأولى. فأمرت القيادة الجوية الإسرائيلية طيارها بتحاشي الاقتراب من القناة، لمسافة لا تقل عن 15 كم شرقاً.

سقط خط بارليف في أيدي القوات المصرية في اليوم الثاني من القتال، باستثناء موقع واحد في أقصى الشمال، على شاطئ البحر المتوسط. وكانت وحدات المهندسين قد بدأت، منذ الدقائق الأولى للهجوم، عمليات تجريف الرمال بمدافع المياه، لفتح الثغرات اللازمة في الجدار الترابي الضخم على الضفة الشرقية، تمهيداً لنصب الجسور وتشغيل

المعدّيات. ونجحت هذه الوحدات في إنجاز ذلك كله. وفي ليلة 6 - 10/7، بدأت دبابات الفرق الخمس ومدافعها وآلياتها العبور.

وفي الوقت نفسه، كانت مجموعات كثيرة من وحدات الصاعقة (المغاوير)، قد عبّرت القناة في طائرات عمودية، بعد غروب شمس يوم 10/6، ووصلت إلى قرب محاور حركة القوات الاحتياطية المدرعة المعادية، في العمق العملياتي عند ممرات متلا والجدي والجفافة ورمانة، حيث بدأت تعترض طريقها نحو الجبهة. وعقب وصول قوات المشاة، في اليوم الأول، إلى عمق 8 كم، قامت، على الفور، بالتخندق، إلى حين استكمال نقل سائر الدبابات والمدفعية إلى رؤوس الجسور، تمهيداً لتوسيعها في العمق حتى 15 - 17 كم، وربط بعضها ببعض.

توافرت لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، فجر يوم 10/6، معلومات تؤكد بدء الهجوم العربي، على كلتا الجبهتين، في الساعة 18.00 من مساء اليوم نفسه. ولذلك عقدت رئيسة الوزراء، جولدا مائير Golda Meir، اجتماعاً في الساعة 7.00 صباحاً، حضره وزير الدفاع، اللواء موشي ديان Moshe Dayan، ورئيس الأركان، اللواء ديفيد أليعازر David Elazar، وتقرر فيه البدء بالتعبئة العامة والاستعداد للحرب. وإثر ذلك، عُقد اجتماع آخر في رئاسة الأركان حضره قادة الجبهات، وأبلغوا فيه بهذه المعلومات والقرارات.

وفي اليوم عينه بدأت طلائع قوات الاحتياطي تصل إلى جبهة سيناء. وبدأ تقسيمها، عند الظهر، إلى ثلاث قطاعات: القطاع الشمالي، بقيادة اللواء إبراهيم أدان Avraham Adan، وفيه ثلاثة ألوية مدرعة. والقطاع الأوسط، بقيادة العميد أرييل شارون، ويضم أيضاً ثلاثة ألوية مدرعة. والقطاع الجنوبي، بقيادة العميد إبراهيم مندler، وكان لديه لواءان مدرعان.

أعدت القيادة العامة الإسرائيلية خطة لهجوم شامل مضاد، بدأ صباح يوم 10/8، على طول جبهة القتال. وقد فشل الهجوم. وكانت خسائر القوات الإسرائيلية، في ذلك اليوم، جسيمة جداً، وهو ما أدى إلى وقف تنفيذ الخطة، ريثما تصل تعزيزات وقوات وأسلحة جديدة.

وإذّاك، كان قد تم عبور أكثر من مائة ألف مقاتل مصري، واستقروا في سيناء، ومعهم 1120 دبابة، و 12500 مركبة مدرعة ومركبة نقل. وطوال تسعة أيام قتال (من 6 إلى 1973/10/14)، استطاعت القوات المصرية أن تصل إلى عمق 15 - 17 كم في سيناء، على جبهة عرضها 168 كم. في حين أن القوات الإسرائيلية، لم تحقق أي نجاح عملياتي أو تكتيكي.

واصلت القوات المصرية، في خلال ذلك الوقت، دعم رؤوس الجسور، وربطها بعضها ببعض، وتوسيع عمقها. وفي 10/11، قررت القيادة المصرية العليا القيام بعملية هجومية، محدودة نسبياً، تنفذها قوات مدرعة وآلية، من غير فرق المشاة الخمس الموجودة في الضفة الشرقية للقناة، والتي كان عليها الاستمرار في الدفاع عن رؤوس الجسور، حتى لا يختل التوازن الإستراتيجي للقوات في هذه المرحلة الحرجة من الحرب. وكان هدف تلك العملية الهجومية تخفيف الضغط الهجومي الإسرائيلي على الجبهة السورية، وتعميق شريط الأرض المحررة حتى المداخل الغربية لممر متلا والجدي، والاستيلاء على معظم الطريق العرضي، الذي كانت تستخدمه القوات الإسرائيلية في مهاجمة رؤوس الجسور، وكان يوفر لها حرية العمل والمناورة. وقد حددت القيادة المصرية صباح يوم 1973/10/14 موعداً لبدء هجومها، الذي قامت خطته على أساس التقدم على المحور الجنوبي تجاه ممر متلا، وممر الجدي، وعلى المحورين الأوسط والشمالي، أي أن الهجوم سيتم على طول الجبهة، وعلى محاورها الرئيسية.

استغلت القيادة الإسرائيلية فترة الهدوء النسبي، الذي ساد الجبهة المصرية من 9 إلى 10/14، في تعزيز قواتها، وإعادة انتشارها، وتعويض بعض خسائرها في المدرعات.

استؤنف الهجوم المصري، في الساعة 6.15، يوم 10/14، برمي مدفعي تمهيدي، تبعه زحف مدرع ودعم جوي. وقد حقق الهجوم، في ذلك اليوم، بعض النتائج المحدودة، خاصة في تعميق رؤوس الجسور بضعة كيلومترات، إلا أن الأهداف الأساسية له لم تتحقق، نظراً إلى تكبد المدرعات، في كثير من المناطق، خسائر كبيرة نسبياً، نتيجة أسباب عدة، منها نيران مدافع الدبابات الإسرائيلية المتخذة، والصواريخ المضادة للدروع، وقصف الطائرات لها، عندما كانت تبتعد قليلاً عن المدى الفعال لمظلة الصواريخ.

وفي حوالي الساعة 15.00، من اليوم نفسه، أمرت القيادة المصرية الوحدات المهاجمة بالعودة إلى مواقعها، لإعادة تنظيمها وتعزيزها، وتعديل أوضاع القوات في رؤوس الجسور، استعداداً لصد الهجمات المضادة، التي بات من المتوقع أن يبدأها العدو الإسرائيلي في اليوم التالي، بعد توقف عملياته الهجومية على الجبهة السورية، وإعادة تجهيز ألويته المدرعة على الجبهة المصرية، بعد أن بدأت الدفعات الأولى من الأسلحة الأمريكية، تصل إلى مطارات الأرض المحتلة وسيناء (مطار العريش) في مساء يوم 10/14 نفسه.

في إثر تكامل حشد القوات الإسرائيلية، وتعزيزها بالأسلحة الأمريكية الحديثة والمتطورة والكثيرة، جنحت القيادة الإسرائيلية إلى الهجوم العام المضاد، بتطبيق خطة، كانت أعدتها في إثر حرب الاستنزاف، وجرى التدريب عليها مراراً. وتنسب تلك الخطة إلى واضعها الجنرال أرييل شارون، حينما كان قائداً للجبهة الجنوبية، في أثناء حرب الاستنزاف. وقد أطلق على الخطة اسم "القلب القوي". غير أن خطأ في ترجمة اسم الخطة بالعبرية، أدى إلى تسميتها خطة "الغزاة" [1].

وتنص الخطة على أن يتم العبور إلى الضفة الغربية للقناة بقوة فرقتين، تقومان بإقامة رأس جسر، ثم تتجهان شمالاً وجنوباً نحو مدينتي الإسماعيلية والسويس، أو نحو إحداهما، بحسب ظروف المعركة.

حددت القيادة الإسرائيلية يوم 10/15 لتنفيذ عملية الغزاة، بعد أن تم توقيف التقدم الإسرائيلي على الجبهة السورية يوم 10/12، بسبب عنف المقاومة السورية، وبدء وصول القوات العراقية. وركزت القيادة الإسرائيلية جهودها على الجبهة الجنوبية، وحشدت قواتها الرئيسية هناك، تمهيداً لشن هجومها المضاد، الذي استند إلى المخطط الأصلي لعملية الغزاة مع تطويرها، سواء في أهدافها أو في حجم القوات المشتركة فيها، بما يتفق وتطور ظروف الحرب.

خصصت القيادة الإسرائيلية لتنفيذ عملية "الغزاة" المطورة: ثلاث مجموعات ألوية، ضمت ثمانية ألوية مدرعة، وثلاثة ألوية مشاة آلية، ولواء مشاة عادياً، إضافة إلى لواء مظلي آلي، ولواء مدفعية، ووحدات مهندسين.

بدأ تنفيذ العملية في الساعة 17.00، يوم 1973/10/15، بهجوم مدرع، اتجه إلى نقطة العبور في مواجهة الدفرسوار. وقد واجهت إحدى المجموعات (مجموعة شارون) على الرغم من نجاحها في التسلل إلى نقطة العبور، واجتياز وحدات من لواء المظليين القناة، في الليلة الأولى من الهجوم، مقاومة عنيفة من جانب القوات المصرية على الضفة الشرقية.

أخذت القوات الإسرائيلية توسع الثغرة، حتى إذا أصدر مجلس الأمن قراره بوقف إطلاق النار، في الساعة 19.00، من يوم 1973/10/22، كان أقصى عمق للجيب الإسرائيلي غربي القناة يراوح بين 25 و30 كم. ولمّا كان هذا الجيب في الضفة الغربية للقناة، بالصورة التي وجد عليها عند سريان وقف إطلاق النار، لا يكون ورقة ضغط ومساومة سياسية ملائمة، في أيدي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد مصر، في خلال المرحلة التالية لوقف إطلاق النار، فقد خرقت إسرائيل قرار مجلس الأمن، وواصلت هجومها نحو الجنوب، لتطويق قوات الجيش المصري الثالث، في الضفة الشرقية للقناة.

وعند منتصف ليلة 23 - 10/24، تقريباً، استولت القوات الإسرائيلية على ميناء الأدبية، الواقع على الساحل الغربي لخليج السويس، على بعد كيلو مترات قليلة إلى الجنوب الغربي من السويس. وكانت أقصى نقطة وصلت إليها على طريق السويس - القاهرة، تقع عند نقطة الكيلومتر 101، أي على بعد 101 كم شرقي القاهرة تقريباً.

توقف إطلاق النار، بصورة نهائية فعلية، في الساعة 11.00، من يوم 1973/10/28، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ذي الرقم 340. ووصلت قوات الطوارئ في اليوم نفسه، لتشرّف على تنفيذه.

كانت خسائر الحرب على الجبهة المصرية: 15 ألف شهيد، و 650 دبابة، و 180 طائرة. أمّا خسائر الطرف الإسرائيلي على الجبهتين المصرية والسورية، فكانت 2770 قتيلًا، و 800 دبابة، و 120 طائرة.

ثانياً: الجبهة السورية

في الساعة 14.05، من يوم 10/6، عبّرت مجموعات من الطائرات السورية (100 طائرة) خط وقف إطلاق النار، وفتحت المدافع (حوالي ألف مدفع)

[2]

نيرانها، لتتصبّب على المواقع الإسرائيلية في الجولان. وفي إثر ذلك، اندفعت الموجات الأولى من الدبابات

[3]

وناقلات الجند المدرعة نحو "خط ألون"، وهو خط الدفاع الإسرائيلي في الجولان، على طول الجبهة (حوالي 70 كم)، تحت حماية رمي المدفعية الكثيف والمركز، والذي استمر حوالي 90 دقيقة، من مجدل شمس شمالاً، حتى وادي اليرموك جنوباً (أنظر شكل مواقع الجبهة السورية).

صاحبت البلدوزرات والدبابات حاملة الجسور الموجة الأولى من الدبابات المهاجمة، حتى تردم الخندق العريض المضاد للدبابات، وتقيم عليه المعابر. وفي حوالي الساعة 15.00، استطاعت الدبابات وناقلات الجند اجتياز الخندق، في نقطتي اختراق رئيسيتين: الأولى كانت عند مدينة القنيطرة، والثانية عند بلدة الرفيد.

وفي الوقت الذي بدأت فيه المدرعات والمشاة الآلية هجومها الرئيسي هذا، كان هناك أربع طائرات عمودية تحمل قوة من المغاوير، وتنزلهم على قمة جبل الشيخ، على ارتفاع 2814 متراً، حيث هاجموا حامية المرصد الإسرائيلي، البالغ عدد أفرادها 55 جندياً، كان معظمهم يلعب، آنذاك، طاولة الزهر، وينتعل الخفاف. وقد تم الاستيلاء على المرصد بعد نصف ساعة من القتال العنيف، الذي لم ينجُ منه سوى 11 جندياً إسرائيلياً، استطاعوا الفرار من الموقع. وقد حاول لواء إسرائيلي استرداد المرصد بهجوم مضاد، إلا أن وحدات المشاة المغربية، المرابطة عند سفوح جبل الشيخ، استطاعت أن تصد الهجوم، وتقتل 22 جندياً إسرائيلياً، وتصيب 50 آخرين بجراح.

حقق الهجوم السوري في قطاعي فرقتي المشاة الألبتين التاسعة والخامسة، في جنوبي الجولان، نجاحات أولية سريعة، إذ تمكنت القوات السورية من اختراق خط الدفاع الإسرائيلي إلى عمق نحو 20 كم داخل الهضبة، حتى أصبحت على مشارف بحيرة طبرية.

سارعت القيادة الإسرائيلية إلى استكمال تعبئة وحدات الاحتياطي وإرسالها بسرعة إلى هضبة الجولان، مساء يوم 10/6 وطوال ليلة 6-10/7. وقد استطاعت هذه القوات المدعومة بالطيران، أن تصد الزحف السوري في القطاع الجنوبي، في خلال نهار 10/7.

ولأن الجبهة السورية، التي تدفقت منها الدبابات، كانت تمثل الخطر المباشر والأقرب على القسم الشمالي من إسرائيل، فقد أمرت القيادة الإسرائيلية القوات الجوية،

أن تنتقل مركز ثقلها وضغطها إلى هذه الجبهة، بدءاً من يوم 10/7. وهكذا، استمر الطيران الإسرائيلي في هجومه المركز على المدرعات والقوات المهاجمة، في خلال الأيام الثلاثة الأولى من الحرب، على الرغم من فداحة الخسائر التي تحملها، نتيجة لقوة الدفاع الجوي السوري. وقد أدى اشتراك القوات الجوية الإسرائيلية في القتال إلى تدمير عدد كبير من المدرعات السورية، وهو ما ساعد القوات البرية الإسرائيلية على صد الهجوم السوري، ثم الانتقال إلى الهجوم المضاد.

وابتداء من يوم 10/8، أخذ الطيران الإسرائيلي يهاجم العمق السوري بعنف. فقصفت أهدافاً عسكرية ومدنية في دمشق، كما هاجم محطة الكهرباء ومصفاة النفط في حمص (وسط سورية)، وخزانات النفط في طرطوس واللاذقية على الساحل. ودارت معارك جوية عديدة بينه وبين الطيران السوري، الذي استمر في تقديم دعمه القريب للقوات البرية، في خلال معارك صد الهجوم المضاد الإسرائيلي، في جيب سعسع وفوق جبل الشيخ، حتى نهاية الحرب.

قررت القيادة الإسرائيلية شن هجوم مضاد في القطاع الجنوبي، صباح يوم 10/8/1973، بهدف دفع الفرقة الخامسة السورية نحو مفرق الرفيد - البطمية، وتهديد الجناح الجنوبي للفرقة التاسعة والفرقة المدرعة الأولى السوريتين، اللتين تتخذان من الخشنية مقراً لقيادة الهجوم السوري الرئيسي. ولقد اتجهت القيادة الإسرائيلية إلى الإسراع في عملياتها الهجومية المضادة، نظراً إلى أهمية الجبهة السورية وخطورتها، وبعد أن تحركت القوات العربية الريفية في اتجاه الجبهة السورية.

بدأ الهجوم المضاد الشامل صباح 10/8. وتقدمت القوات الإسرائيلية في منطقة "العال" متجهة شمالاً، حتى بلغت خط الجوخدار - الرفيد. وعلى المحور الأوسط، تقدمت القوات الإسرائيلية حتى أوشكت أن تغلق الطرف الشمالي للكامشة المطبقة على الخشنية، التي جرت حولها معارك عنيفة، حتى اضطرت القوات السورية إلى الانسحاب من الخشنية، في يوم 10/10، خشية تطويقها. وبذلك، اكتملت تصفية الاختراق السوري للقطاع الجنوبي من الجولان.

وفي القطاع الشمالي، انطلقت القوات السورية في الهجوم في المنطقة الواقعة إلى الشمال من مدينة القنيطرة. واستمر الهجوم في أثناء الليل، نظراً إلى أن الدبابات السورية كانت مجهزة بمعدات الرؤية الليلية. وبعد قتال استمر طوال يومي 7 و 10/8، تداخلت فيه دبابات الطرفين في كثير من الحالات، إلى حدّ تعذرت إدارة المعركة بصورة منظمة، اضطرت القوات السورية إلى إيقاف هجومها.

بحلول يوم 10/10، كانت القوات السورية تقاوم بعناد، عند تخوم الجولان الشرقية. وتصد الهجمات الإسرائيلية الضاغطة، وتتصدى للجزء الأعظم من الطيران الإسرائيلي، في حين قررت القيادة الإسرائيلية تطوير هجومها المضاد، ونقل القتال إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار للعام 1967.

بدأ الهجوم الإسرائيلي في الساعة 11.00، يوم 10/11، وتركز في القطاع الشمالي من الجبهة، فاتجه رتل نحو مزرعة "بيت جن"، في حين اتجه رتل آخر على الطريق الرئيسي: القنيطرة - خان أرينبة - سعسع. وفي 10/12 استولت القوات الإسرائيلية على مزرعة بيت جن.

وفي أثناء الهجوم المضاد الإسرائيلي، وصل اللواء المدرع 12 العراقي، التابع للفرقة المدرعة الثالثة، إلى سورية، ليلة 10-11/10، بعد رحلة قطع فيها نحو 1200 كم. وتمركز، مساء يوم 11/11، في الصنمين، على بعد حوالي 50 كم جنوبي دمشق. ثم تتالى وصول القوات العراقية. أما اللواء المدرع 40 الأردني، فقد دخل سورية في 10/12، واحتشد في منطقة الشيخ مسكين، على الطريق المؤدي إلى القنيطرة. وقد باشرت القوات العراقية والأردنية عملياتها بهجمات مضادة على القوات الإسرائيلية، خاصة في القطاع الجنوبي.

تابعت القوات المعادية هجومها المضاد الشامل، ولكنها فشلت في اختراق الجبهة السورية، التي نجحت قواتها في التصدي للهجوم الإسرائيلي، واستطاعت أن تسحب قواتها نحو خط الدفاع الثاني، على محور سعسع - الصنمين، حيث أوقف الهجوم تماماً، إذ إن وصول القوات العراقية والأردنية إلى الجبهة، ومساهمتها في حماية الجناح الجنوبي للقوات السورية، وقيامها بهجمات مضادة، قد ساعد على ثبات الجبهة وصمودها.

تجمّد الموقف بعد ذلك على هذا النحو، وأخذت القوات السورية، التي أُعيد تنظيمها وتسلّحها وتجهيزها، والقوات العراقية، التي تكاملت في هذا القطاع من الجبهة (الفرقة المدرعة 3 والفرقة المدرعة 6 ولواء قوات خاصة ولواء المشاة 20) واللواءان الأردنيان (40 و92)، تستعد لشن هجوم مضاد شامل. وكانت القيادة العسكرية السورية، قد خططت للقيام بهذا الهجوم، والبدء به بما أمكن من سرعة، لمنع العدو من تحصين وضعه الدفاعي، ولتخفيف الضغط على الجبهة المصرية، بعد نجاح الخرق الإسرائيلي في ثغرة الدفرسوار.

وهكذا وزعت، في 10/20، المهام على القوات السورية والعراقية والأردنية، وعلى القوات العربية الأخرى. وكان حجم القوات، التي تقرر اشتراكها في الهجوم المضاد الشامل، كافياً لرد القوات الإسرائيلية الموجودة في جيب سعسع، ثم متابعة الهجوم لتحرير هضبة الجولان، على الرغم من الأسلحة الكثيرة والحديثة، التي تلقتها إسرائيل، آنذاك، من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذه الأثناء، صدر قرار مجلس الأمن ذو الرقم 338، في 1973/10/22، بوقف إطلاق النار. وقد فوجئت سورية بقبول مصر القرار، فاضطرت إلى وقف تنفيذ خطة الهجوم المضاد، والقبول بوقف إطلاق النار. (أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 338)

ولم تكد الحرب تنتهي، حتى استؤنفت الأعمال القتالية، بشكل محدود. ثم تطورت تلك الأعمال، حتى اتخذت، بدءاً من 1974/3/13، شكل "حرب استنزاف"، استمرت ثمانين يوماً، وهدفت إلى كسر حالة الجمود الناجمة عن الموقف الأمريكي - الإسرائيلي تجاه الوضع في الجولان.

تميزت حرب الاستنزاف هذه بتبادل القصف المدفعي، الذي كاد يكون مستمراً، ولا سيما على جيب سعسع المحتل. كما جرى، في أثناءها، تبادل احتلال المرتفع 2814 في قمة جبل الشيخ غير مرة. واشتركت القوات الجوية في هذا الصراع، فحدثت أعنف المعارك الجوية، في 1974/4/19، بين تشكيلات كبيرة من الطائرات السورية والطائرات الإسرائيلية.

توقفت الأعمال القتالية في 1974/5/31، حين تم توقيع اتفاقية فصل القوات. وكانت خسائر الحرب في الطرف السوري: 3 آلاف شهيد، و 800 دبابة، و 160 طائرة.

ثالثاً: الجسران السلاحيان، الأمريكي والسوفيتي

تميزت حرب 1973 عن الحروب العربية - الإسرائيلية السابقة، بتأثيراتها في مجال السياسات والعلاقات الدولية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وانعكست على موقف هاتين الدولتين على الصعيد الدولي، وفي مجلس الأمن، وفي المساعدات العسكرية العاجلة، التي نقلها جسران جويان إلى طرفي الصراع في مسرح الحرب، ثم في الاستنفار النووي.

اجتمعت في واشنطن، يوم 1973/10/9، "مجموعة واشنطن للعمليات الخاصة". واتخذت قرارين، كان لهما تأثير في مجريات الحرب، هما:

1. الموافقة على كل طلبات إسرائيل من الأسلحة، وتعويض خسائرها كافة.

2. الموافقة على وقف إطلاق النار في مواقع القتال.

وهكذا، بدأ الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل يوم 1973/10/9. بيد أن تطورات القتال في الميدان دعت إسرائيل إلى أن تطلب النجدة من الولايات المتحدة الأمريكية. فهرعت هذه إلى نجدة إسرائيل، بعد أن قدم سفير إسرائيل في واشنطن تقريراً إلى الحكومة الأمريكية، في 1973/10/12، جاء فيه: "إن مستقبل دولة إسرائيل في خطر". فأمر الرئيس ريتشارد نيكسون بتوسيع الجسر الجوي، لتزويد إسرائيل بكل ما طلبته "حتى لو أدى الأمر إلى تفريغ المستودعات من الاحتياطات الأمريكية المعدة للحرب". وقد قام رئيس الأركان الإسرائيلي، الجنرال أليعازر، دور هذا الجسر، بقوله: "لو لم تصل إلينا الأسلحة الأمريكية حتى يوم 13 أكتوبر، لكان المعنى الوحيد لذلك، أن الكارثة الكبرى قد وقعت [...] لأننا كنا قد خسرنا تماماً المخزون الإستراتيجي من السلاح. وكان ذلك معناه، أن في استطاعة مصر وسورية، أن تصلا إلى أبعد ما يمكن أن يتصوره أي إسرائيلي".

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ الجسر الجوي، 228 طائرة نقل، إضافة إلى طائرات شركة "العال" الإسرائيلية. وقامت هذه الطائرات بـ 815 طلعة. واستمر الجسر الجوي حتى 1973/11/14، فقل طائرات فانتوم وسكاي هوك، وطائرات عمودية، وصواريخ جو - أرض، وصواريخ أرض - جو، ومدافع ذاتية الحركة، ومدافع من مختلف العيارات، ومعدات إلكترونية، وأجهزة تشويش، ودبابات، وصواريخ مضادة للدبابات، وذخائر متنوعة، وقطع تبديل. يضاف إلى ذلك 24 طائرة فانتوم، قادها طيارون أمريكيون جواً، إلى إسرائيل، لتستخدم فور وصولها.

وهكذا، حمل الجسر الجوي الأمريكي ما زنته 27900 طن من الأسلحة والمعدات، خلال الأيام العشرة الأولى فقط من بدء الإمداد الأمريكي، لتعويض الخسائر تعويضاً فورياً، ولتفويج إسرائيل في قوتها العسكرية. وتكامل معه الجسر البحري الأمريكي ليتضاعف حجم النقل الإمدادي الأمريكي لإسرائيل، خاصة الطائرات المقاتلة والدبابات. وكان مجموع ما نقله الجسر البحري 74 بالمائة من إجمالي خطة الإمداد الأمريكية العاجلة لإسرائيل.

استطاعت إسرائيل، بهذه النجدة الإنقاذية الأمريكية، أن تغير مجرى الحرب، وأن تستثمر الوقفة التعبوية في سيناء (من 9 إلى غاية 1973/10/13)، لتوظف تلك الأسلحة في إطار قواتها المقاتلة في الجبهة [4].

وهكذا، اصطدمت العملية الهجومية، التي استأنفتها القوات المصرية، صباح يوم 1973/10/14، بالأسلحة الأمريكية الحديثة، فارتدت دون أن تحقق هدفها. أدى هذا الوضع العملياتي الجديد إلى أن تندفع القوات الإسرائيلية في هجومها المضاد، وتحط على الضفة الغربية لقناة السويس من "ثغرة الدفرسوار"، التي فتحتها في الجبهة المصرية، ليلة 15 - 1973/10/16. وعلى شاكلة ما وفره الإمداد الإنقاذي العسكري الإسرائيلي من قدرة على خرق الجبهة المصرية، استطاعت القوات الإسرائيلية أن تخرق الجبهة السورية في جيب سعسع.

لم تقتصر المساعدات الأمريكية، في المجال العسكري، على الأسلحة والمعدات، بل شملت الاستطلاع والمعلومات أيضاً. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تزود إسرائيل بالمعلومات والصور، التي تلتقطها طائرات الاستطلاع والأقمار الصناعية الأمريكية. وكانت القيادة الإسرائيلية تستخدم هذه المعلومات والصور، عن أوضاع الجبهتين المصرية والسورية، من أجل تخطيط عملياتها العسكرية، وتعديلها بحسب تطور تلك الأوضاع.

هذا عن الجسر الجوي الأمريكي. أما الجسر الجوي السوفيتي إلى مصر وسورية، فقد حمل 16000 طن من الأسلحة والذخائر، في 935 طلعة طائرة. في حين يرى بعض الباحثين "أن الجسر الجوي السوفيتي المزعوم، لم يقدم إلى مصر أي استعواض لأي خسائر من الأسلحة والمعدات. ولو تم نشر تفاصيل ما حملته هذا الجسر، لعرف الجميع أنها كانت

أشياء لا تحتاج إليها القوات المسلحة المصرية في ظروف معركة كمعركة أكتوبر".

رابعاً: استخدام النفط العربي كسلاح

تميزت الإستراتيجية العربية الشاملة في حرب 1973، باتساع ألقها، وتنوع مجالاتها، وقدرتها على ممارسة الضغوط والشد والإرخاء بقدر ما يتطلبه الموقف، وبالقدر الذي تستطيعه في إطار العوامل والاعتبارات والضغوط الإقليمية والدولية.

وما نقصد به من شمولية الإستراتيجية العربية، هو ولوجها الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، مع انطلاقة الإستراتيجية العسكرية إلى ميدان القتال. وبذلك، اشتركت "أسلحة غير عسكرية" في حرب 1973، كان "سلاح النفط" أبرزها وأقواها تأثيراً.

فقد عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً في الكويت، في 17/10/1973، وأقروا خفض إنتاج النفط، فوراً، بنسبة شهرية متكررة، لا تقل عن 5 بالمائة، ابتداء من الشهر الأول الذي يلي الاجتماع، وذلك حتى يتم جلاء القوات الإسرائيلية جلاءً كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967، وحتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة. وقد روعي في القرار، ألا تتضرر من الخفض البلدان التي تساند العرب، وأن يكون حظر التصدير كاملاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

وبعد وقف إطلاق النار، في 22/10، عاد وزراء النفط إلى الاجتماع، في 11/4. وقرروا الاستمرار في الحظر الذي طبقوه، مع زيادة نسبة خفض الإنتاج إلى 25 بالمائة.

ونظراً إلى الموقف الإيجابي، الذي اتخذته دول السوق الأوروبية المشتركة، في 11/6، اجتمع وزراء النفط العرب في فيينا، في 11/18، وألغوا تدابير الخفض، بالنسبة إلى الدول المذكورة، والاستمرار في الحظر الكامل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا. وتلا ذلك قرار، اتخذته مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر (26- 1973/11/28)، يقضي بإلغاء الحظر، بالنسبة إلى اليابان والفلبين. ثم بدأ التراجع عن نسبة الخفض وعن الدول التي يحظر التصدير إليها، في اجتماع وزراء النفط في الكويت، يوم 1973/12/8. وفي اجتماع طرابلس (1974/3/23)، ثم اجتماع فيينا (1974/3/17)، قرر الوزراء إعادة التصدير إلى بعض الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية. وكان آخر قرار، اتخذته الوزراء في اجتماعهم في القاهرة (1974/7/10)، هو إلغاء الحظر، بالنسبة إلى هولندا، وبذلك، عاد الوضع، من حيث تصدير النفط العربي، إلى ما كان عليه قبل قرار خفض الإنتاج وحظر التصدير.

وكان وزير الخارجية الأمريكية، هنري كيسنجر Henry Alfred Kissinger، قال: "إن العرب امتلكوا، في حرب 1973، أسلحة لم تكن في الحسبان. علينا أن ننزعهما منهم، ونقلّم أظفارهم، وألا نسمح بتكرار ما حدث مرة أخرى، لأن امتلاكهم لهذه الأسلحة، يهدد مصالحنا، ويهدد أمن إسرائيل، بل يهدد المنطقة بأسرها". ثم حدّد هذه الأسلحة بما يلي:

1. التضامن العربي، الذي قاده كلٌّ من الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية، والرئيس المصري، أنور السادات.
2. سلاح النفط، الذي أشهرته الدول العربية المنتجة له، والذي قاد الملك فيصل حملة استخدامه بحكمة واتزان.
3. الأرصدة العربية الدائنة في مصارف الدول الغربية، وما كانت تشكله من قوة ضغط على هذه الدول.
4. إسقاط نظرية الأمن الإسرائيلية. فهذه النظرية كانت تعتمد:

أ. على الذراع الطويلة لإسرائيل، التي تم تحييدها، باستخدام صواريخ الدفاع الجوي.

ب. والحدود الآمنة، التي تم إسقاطها، بعد تراجعها عن موانع طبيعية، كانت إسرائيل تظن أنها حدود آمنة.

ج. والملاحة الحرة في خليج العقبة، والتي أصبحت عديمة الجدوى، بعد السيطرة العربية على مضيق باب المندب.

خامساً: تطوير إسرائيل خطة العمليات

لم تأت حرب 1973 على شاكلة سابقتها، فقد فرض على إسرائيل القتال على جبهتين في آن واحد. وكان الهجوم، المصري والسوري، مفاجئاً ومدفعين بقوة وزخم كبيرين، وهو ما أجبر إسرائيل على القتال، وهي تتراجع، وتحاول، في الوقت نفسه، أن تصد القوات المهاجمة ما وسعتها طاقتها، ريثما تنجز التعبئة العامة والسوق والحشد والحركة والمناورة.

وكان على القيادة الإسرائيلية أن تتفاعل مع الأحداث، وتواجه المفاجآت، وتتصدى للأخطار، وهي أخطار مؤهلة للتأزم والشدة. لهذا، كان لا بد لها من أن تهرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تستمد منها العون والسلاح والحماية. وقد بدأ طلب إسرائيل النجدة من الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم الثالث من القتال. وريثما تصل النجدة السلاحية المأمولة، كان على إسرائيل أن تتخذ بعض القرارات، بسرعة وحسم.

كان لا بد لإسرائيل من أن تحدد أي الجبهتين أكثر خطراً من الأخرى، لتركز ما لديها من قوات عليها، فتصد الهجوم، وتتفادى اتساع الخرق وامتداد التراجع. وفي اجتماع، عُقد في رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، يوم 1973/10/7، تقرر إيلاء الجبهة السورية الاهتمام الأول، على أساس أن عمق سيناء كبير، يمكن للقوات الإسرائيلية أن تتاور فيه بقتال تعطيلي، إلى أن تنتهي من الجبهة السورية. ولهذا، قررت القيادة دفع ستة ألوية مدرعة، ولواء مظلات آلي، لدعم اللوامين المدرعين ولواء المشاة، الموجودة في الجولان، مع تركيز جهد الطيران على الجبهة السورية، وفي العمق السوري. كما قررت دفع 6-7 ألوية مدرعة ولواءي مظلات آليين، وعدة ألوية مشاة آلية، لدعم الألوية المدرعة الثلاثة واللواء الآلي ولواء المشاة، الموجودة على الجبهة المصرية، والاحتفاظ بلواء مدرع وعدة ألوية مشاة مقابل الجبهة الأردنية.

وثمة مثل آخر على جهد القيادة الإسرائيلية في التفاعل مع الأحداث والتطورات. ففي مساء 10/10، ظهر على الجبهة السورية وضع جديد، يتطلب قراراً سياسياً إستراتيجياً. فقد وصلت القوات الإسرائيلية إلى "الخط البنفسجي"، تقريباً، أي إلى خط وقف إطلاق النار بعد حرب 1967، وتساءلت القيادة العسكرية عما إذا كان عليها أن تكفي بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 10/6، أم أن عليها أن تطور الهجوم المضاد، وتتابع التقدم. لم يتوصل العسكريون إلى قرار، فعرضوا الأمر، بسرعة، على رئيسة الوزراء، التي أيدت مواصلة التقدم. وهكذا، تابعت القوات الإسرائيلية هجومها على الجبهة السورية، وهو ما أدى إلى نشوء جيب سعسع.

وتطبيقاً للمبدأ نفسه، أي "نقل المعركة إلى أرض الخصم"، خرقت القوات الإسرائيلية الجبهة المصرية، عند ثغرة الدفرسوار، وحطت على الضفة الغربية للقناة. سادساً: المفاجأة

كانت المفاجأة وأسلوب تحقيقها، من أهم الأمور الجوهرية، التي شغلت بال القيادة الاتحادية والقيادتين العسكريتين، المصرية والسورية. وقد نجحت هذه القيادات في ابتكار أساليب، حققت المفاجأة بشكل جيد ومفيد، في المستويات الإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

ويدخل في أساليب المفاجأة الخداع والتمويه والتضليل والحيلة. وقد اشترك في التخطيط لها وتطبيقها أجهزة الدولة المتخصصة. وكانت جميعها تهدف إلى خدمة الغرض الآتي:

خداع العدو عن احتمال استخدام القوات المسلحة في عملية هجومية، في وقت محدد، ومكان محدد.

ومما سهل على القيادة العربية تحقيق المفاجأة، ذلك الوضع النفسي والإستراتيجي، الذي كانت عليه إسرائيل، يومذاك. فقد خلقت انتصارات الجيش الإسرائيلي منذ 1948 حتى 1967، في نفوس الإسرائيليين، بدءاً من رجل الشارع، وانتهاء بالقيادات السياسية والعسكرية، شعوراً طاعياً بالتفوق العسكري، والقدرة القتالية، والعجرفة العنصرية. ولم يكن هناك ما يحمل الإسرائيليين على تغيير هذا الشعور، حتى وقعوا فريسته في 1973/10/6. ولقد ساعد على نمو هذا الشعور وتورمه عوامل أخرى، منها تاريخ المدة بين حربَي 1967 و 1973، الذي تميز بالسكينة العسكرية بصورة عامة، باستثناء حرب الاستنزاف، وبقدرة الجيش الإسرائيلي على مواجهة ما وقع في تلك الفترة من عمليات عسكرية. يضاف إلى ذلك إكثار بعض الزعماء العرب الحديث عن "الحرب" و "التحرير" وتحديد "عام الحسم" وتأجيله. وقد أدى ذلك كله إلى نشوء اعتقاد لدى القيادات الإسرائيلية، أن هذه الأحاديث والتحديات، ليست سوى مادة للاستهلاك المحلي. وصادف في تلك المدة أيضاً، أن توسعت عمليات المقاومة الفلسطينية، وتنوعت، وهو ما دفع القيادات الإسرائيلية إلى الاعتقاد أن العرب يفضلون دعم المقاومة الفلسطينية، وإطلاق يدها في العمل ضد إسرائيل، على شن حرب تقليدية.

هذا عن الوضع النفسي. أما الوضع الإستراتيجي، فقد تجسدت معالمه في اطمئنان إسرائيل، بعد حرب 1967، إلى أنها لن تقع تحت عامل المفاجأة العربية. فقد اتسعت الأرض أمام وجودها العسكري في الجبهات الثلاث، المصرية والسورية والأردنية، وانتقلت حدودها إلى الأمام مسافات طويلة، حتى أصبح لديها هامش أمان مناسب للإنذار المبكر، وهامش زمان مناسب لتعبئة قواتها الاحتياطية وسوقها إلى مواقع القتال، في حين تتولى الخطوط الدفاعية المتقدمة الدفاع والمشاغلة، حتى تصل القوات الضاربة والقوات الاحتياطية إلى تلك المواقع.

ولقد استمر هذا الوضع الاطمئنان حتى الساعات الأخيرة، قبيل انطلاق الحرب. فقد استدعت رئيسة وزراء إسرائيل رئيس الأركان، يوم 1973/10/5، ليلاً، وأعدت عليه السؤال في شأن قدرة القوات المصرية على عبور القناة، واقتحام خط بارليف. فأكد لها هذا، بأدلة مفصلة، استحالة عبور المصريين قناة السويس. ثم قال لها: "أنا أتفق مع الجنرال ديان، وزير الدفاع، على أن أي تحرك عسكري مصري، لن يكون، أو لن يخرج عن نطاق ضربة جوية لمطاراتنا ومراكز الاتصال والقيادة. وهذا أمر نتدبره جيداً، ونحسب حسابه الدقيق. ثم إن المعروف عن المصريين والسوريين، أنهم متدينون بطبيعتهم. فكيف يقاتلون في شهر رمضان، وهم صائمون؟ ثم إن تقاريرنا تشير إلى أن الحالة هادئة جداً على ضفتي القناة".

وحيثما تواترت المعلومات لدى القيادة الإسرائيلية عن احتمالات هجوم عربي، وقعت القيادة في حيرة وارتباك، ولا سيما أنه لم يصدر عن الجبهتين، المصرية والسورية، ما يدل على احتمال قرب وقوع هجوم واسع النطاق. وحتى ظهر يوم 10/6، كانت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تقدر أن هجوماً مصرياً - سورياً متوقع في الساعة 18.00، من اليوم نفسه. وحينما انطلق الهجوم في الساعة 14.05، تعذر على قادة الجبهتين، الشمالية والجنوبية، أن يحددوا اتجاه المجهود الرئيسي للهجومين، المصري والسوري. ومع ذلك، دفعت قيادتا الجبهتين بالقوات الاحتياطية، المتمركزة في خط الدفاع الثاني، لتنتقل إلى مواقعها المحددة لها مسبقاً في الخطة الدفاعية، ولتقوم بالهجمات المضادة، حسب مقتضيات الحالة.

وحيثما أذفت ساعة الهجوم العربي، فوجئت الجبهتان الإسرائيليتان بالطائرات المصرية والسورية تضرب، في وقت واحد، القواعد والمطارات ومواقع الصواريخ ومقرات القيادة والمواقع المحصنة والتشكيلات الإسرائيلية. وصعقتا من عنف الاخرق السوري للدفاعات الحصينة في الجولان، ومن قوة عبور القوات المصرية القناة، ذلك العبور الذي

بلغ درجة جدّ عالية من الدقة والتنظيم والإعداد. ففي الدقائق الأولى لبدء القتال، حل على ذرى خط بارليف وحصونه نحو ثمانية آلاف جندي، ارتفع عددهم، بعد ساعة ونصف الساعة، ليصبح أربعة عشر ألفاً، وبعد خمس ساعات، أصبحوا ثلاثة وثلاثين ألفاً.

لقد كان من الضروري، أن يشمل عامل المفاجأة فتح الثغرات والممرات في الجدار التراي الضخم، على الضفة الغربية، تمهيداً لنصب الجسور وتشغيل المعدّيات، وعبور خمس فرق على قوارب مطاطية، في مدة 5.20 ساعات، ثم عبور الدبابات والمدافع والآليات، الخاصة بالفرق الخمس على جسور عائمة، في ليلة 6 - 1973/10/7. وقد قدّر عدد الدبابات، التي وصلت إلى الضفة الشرقية للقناة، حتى صباح 10/7 بنحو 500 دبابة. وتم ذلك في مدة تقل عن 18 ساعة، منذ انطلاق الهجوم في الساعة 14.05، من يوم 10/6، في حين كان موشي ديان، وزير الدفاع الإسرائيلي، قد قدّر أن فتح الثغرات في الجدار التراي، ومد الجسور، وعبور الدبابات بحجم فعال، تحتاج إلى 48 ساعة، من بدء عبور المشاة للقناة. وهي مدة كانت كافية، في نظره، لحشد القوات الاحتياطية، وشن هجوم مضاد، يهدم جسور المشاة المصرية، إذا لم تتمكن القوات الجوية من أن تتولى هذه المهمة، بسبب جدار الصواريخ المصرية.

كان من عوامل المفاجأة، ذلك القصف المدفعي، المركز والكثيف، على دفاعات العدو في الضفة الشرقية. فما أن حلت الساعة 14.05، حتى صيبت المدافع على مواقع العدو 10500 قذيفة في الدقيقة الأولى، أي 175 قذيفة في الثانية الواحدة. وطوال مدة الرمي التمهيدي، التي طالت 53 دقيقة، سقط على مواقع العدو نحو 3000 طن من قذائف المدفعية.

ومثلما فاجأت الطائرات الإسرائيلية القوات الجوية المصرية، في حرب 1967، فاجأت الطائرات المصرية والسورية القوات الجوية الإسرائيلية، في حرب 1973. واستطاعت أن تحبط، في مرحلة الهجوم، محاولات القوات الجوية الإسرائيلية استعادة السيطرة الجوية، وفتح ثغرات في الحقل الراداري، تنفذ منها إلى خطوط القتال والقواعد الجوية وغيرها من المواقع.

تسلحت القوات المصرية والسورية بصاروخ " سام-7"، ضد الطائرات المحلقة على ارتفاعات جدّ منخفضة، وبصواريخ " سام-2" و " سام-3" و " سام-6"، ضد الطائرات المحلقة على ارتفاعات متوسطة وعالية. وإلى جانب هذه الصواريخ، تسلحت وحدات الدفاع الجوي بمدافع مضادة للطائرات، خاصة من عيار 23 مم، ثنائية المواسير، والمدافع ذاتية الحركة، رباعية المواسير والمزودة برادار للتوجيه.

حققت المفاجأة العربية النتائج التالية:

1. إرباك القيادات العسكرية الإسرائيلية في جميع المستويات، ومنعها من العمل المباشر، أو رد الفعل السريع.
2. تأخير العدو في تعبئة قواته الاحتياطية، وحشدها لمواجهة الهجوم العربي.
3. تنفيذ المرحلة الأولى الصعبة من الهجوم، وهي عبور قناة السويس، واقتحام خط الدفاع الإسرائيلي في الجولان، وتدمير التحصينات الدفاعية المعادية [5].

وفي مقابل الخطة العربية، التي كانت تقوم على مبدأ المفاجأة وعامل الخداع والتمويه، لم يرغب عن بال القيادة العسكرية الإسرائيلية قط، احتمال قيام مصر وسورية بالهجوم على القوات الإسرائيلية في سيناء والجولان. ولقد خططت القيادة الإسرائيلية للدفاع، وصد الهجوم، وأجرت تدريبات على ذلك. وفي الوقت نفسه، لم تكن تعوز السلطات الإسرائيلية، في أثناء الأسابيع التي سبقت حرب 1973، معلومات عن التحركات العسكرية على الجبهتين السورية والمصرية، بشكل يتجاوز ما كان مألوفاً فيهما. بل يعترف

الإسرائيليون أنهم كانوا على بينة تامة من الحشود السورية والمصرية، والتدريبات الواسعة، التي كانت تقوم بها القوات العربية. ولكن الذي غاب عن علمهم هو "قرار الحرب" العربي. يقول أحد قادة الجيش الإسرائيلي: "في مجال الاستخبارات العسكرية، تعلمنا أن المسألة لا تكمن في عملية جمع المعلومات حول استعدادات الجيوش العربية. فالواقع أنه توافرت لدى جيش الدفاع الإسرائيلي كافة المعلومات اللازمة في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1973. ولقد أمكن العرب تحقيق المفاجأة، ليس بسبب افتقارنا إلى معلومات موثوقة أو استخبارات كفاة، بل بسبب القصور في التقدير وفي حسن التأويل، وعدم كشف نيات العدو. وأسوأ ما في الأمر، هو عدم تأويل هذه النيات بشكل صحيح. هذه هي العوامل الرئيسية، التي أدت إلى نجاح المفاجأة".

وقد عبّر موشي ديان عن عامل المفاجأة في حرب 1973، بقوله: "كان المفهوم السائد يجزم أن مصر وسورية، وأنا أؤكد ذلك إلى أبعد حد، لن تشنا حرباً، إذا لم تتحقق شروط معينة، تشكل تقييداً لتفوقنا العسكري. وحتى أكتوبر 1973، لم تكن تلك الشروط قد تحققت. ولذا، قدرنا أن إمكانات نشوب حرب في ذلك الموعد، كانت ضعيفة... ولقد تبلور لدينا ذلك المفهوم، على أساس مادة استخباراتية متينة جداً، اعتقدنا أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه". وقال إن القيادات السياسية والعسكرية، قبل الحرب، كان لديها تأكيد إمكان "أن تشن مصر وسورية حرباً ضدنا... وستحاولان مباغتتنا. وهناك احتمال لمشاركة عراقية، وربما أردنية أو ليبية".

وهكذا، لم يكن العمل العسكري العربي مفاجأة مطلقة أو كاملة للعدو، ذلك أن المعلومات، التي تجمعت لدى دوائر الاستخبارات الإسرائيلية، دفعت القيادة إلى اتخاذ بعض التدابير، منها أن وزير الدفاع، موشي ديان، وضع الجيش العامل الإسرائيلي في حالة استنفار، دون نشر القوات وحشدها في مناطق العمليات، قبل بدء الحرب بنحو عشرة أيام. وغدا جاهزاً للحشد، وفي حالة استعداد قصوى، منذ 1973/10/4.

سابعاً: القوات الجوية والدفاع الجوي

في المدة بين حربَي 1967 و 1973، استخلصت الجيوش العربية، خاصة الجيشان السوري والمصري، درساً مهماً، جوهره أن القوة الجوية والدفاع الجوي، عنصران رئيسيان في المعركة القادمة، سواء كانت تلك المعركة هجومية أو دفاعية. وأنه لا بد من إعادة بناء هذين الصنفين من القوات المسلحة على أسس جديدة، تسليحاً وتدريباً وتكتيكاً. وفي الطرف المقابل، تيقنت إسرائيل أن القوات الجوية سلاح حاسم، وأنها، مع الدبابات، لا تزال الذراع الضاربة في ميدان المعركة، وفي العمق العربي.

ولقد أدى السلاحان الجويان، المصري والسوري، والقوات الجوية العربية، التي اشتركت معهما في حرب 1973، جميعها دوراً بارزاً في المعركة، يختلف اختلافاً جذرياً عن دورها، الذي أدته في حرب 1967، حين دُمّرت معظم الطائرات العربية، وهي على الأرض. فقد استطاعت القوات الجوية العربية، في حرب 1973، أن تحافظ على وجودها في ساحة القتال، وتقوم بعملها، المحدود نسبياً، طوال مدة الحرب، فضلاً عن دورها الدفاعي الأكثر فاعلية، في التصدي للهجمات الجوية الإسرائيلية في العمق. وفي المقابل، استمر الطيران الإسرائيلي محافظاً على تفوقه فوق عمق الخطوط الإسرائيلية، ومن ثم، لم تتعرقل كثيراً عمليات نقل قواته الاحتياطية البرية إلى جبهتي سيناء والجولان. وكذلك، لم تتأثر كثيراً خطوط مواصلات هذه القوات وحركة إمدادها بمتطلبات شؤونها الإدارية واللوجستية. وقد تحدد مدى عمليات القوات البرية العربية بمدى فاعلية شبكة الصواريخ المضادة للطائرات، خاصة في سيناء، وهو ما كان له نتائج في تطور العمليات البرية، فيما بعد.

نجحت القوات الجوية العربية، في الدور الذي أدته في الحرب، في تأكيد مقولة جديدة، جوهرها إحباط التفوق الجوي المعادي إحباطاً من الأرض، ذلك أن القيادتين، المصرية

والسورية، عزّزتا سلاحيهما الجويين، ليتمكننا من التصدي لسلاح الجو المعادي، وفق نظرية "الطائرة تجبّه الطائرة". وفي مقابل تزوّد القوات الجوية الإسرائيلية بالطائرات الأمريكية المتطورة، لجأت القوات الجوية العربية إلى تقوية جهاز الدفاع الأرضي، بصورة متوازية مع تعزيز الأسراب بالطائرات الحديثة. وأنشأت مصر وسورية شبكات صواريخ "أرض - جو"، استطاعت أن تشيد جداراً دفاعياً مجدياً، اصطدمت به الطائرات الإسرائيلية، وتساقطت عنده، حتى إن 80 بالمائة من الطائرات الساقطة، وقعت بفعل الدفاعات الأرضية العربية، في حين سقط 20 بالمائة منها في القتال الجوي.

ومردّ ذلك إلى أن سلاح الجو الإسرائيلي واجه وضعاً جديداً، لم يكن مستعداً له، إذ صدمه الاستخدام الكثيف لوسائل الدفاع الجوي العربي، واتساع مسرح الحرب على جبهتين، في أقصى الشمال الشرقي، وأقصى الجنوب الغربي، وتزايد حجم الواجبات عليه، مع تزايد حاجة إسرائيل إلى حماية سمائها من الضربات، التي قد توجهها القوات الجوية العربية إلى عمق الأرض المحتلة، حيث تقوم الكثافة السكانية والمراكز السكنية الكبرى والمنشآت الاقتصادية. فكان أن عجزت القوات الجوية الإسرائيلية عن الاضطلاع بجميع هذه الواجبات، في وقت واحد. وكان الهم الأول لهذه القوات، هو أن تدافع عن نفسها ومنشآتها، وعن قلب إسرائيل، قبل أن تستطيع تقديم الدعم الجوي للقوات البرية والبحرية.

وتميزت حرب 1973، في أحد جوانبها، بأنها "معركة إلكترونية". فقد استطاعت مصر وسورية مفاجأة العدو بشبكة من الصواريخ "أرض - جو" الموجهة. وقد ضمت هذه الشبكة صواريخ سوفيتية الصنع من طراز "سام-2" المعدل و "سام-3" و "سام-4" و "سام-6"، و "سام-7"، المحمول من قبل الأفراد والآليات، ومدافع "شيلكا"، ذاتية الحركة، الموجهة بالرادار. وبهذه الشبكة، أمكن تحقيق حماية فاعلة، متكاملة الأبعاد، ضد الطائرات التي تطير على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة وعالية. وقد فقد العدو الكثير من طائراته في الأيام الأولى للقتال، بفضل الصاروخ "سام-6". وكانت طائراته تحاول المناورة إلى الأعلى، لتجنبه، فتجد أمامها الصاروخ "سام-2" أو "سام-3"، كما كانت تحاول المناورة إلى الأسفل، فتجد أمامها الصاروخ "سام-7"، أو نيران المدافع المضادة "شيلكا".

إضافة إلى أنظمة الصواريخ "أرض - جو" الموجهة، استخدم في الصراع الإلكتروني، الدائر بين الطائرة الإسرائيلية ووسائل الدفاع الأرضية العربية، صواريخ أخرى موجهة تحملها الطائرات، هي صواريخ "جو - جو" و "جو - أرض". كما استخدمت القوات الجوية الإسرائيلية أنواعاً من قنابل الطائرات التكتيكية، المزودة بأجهزة ملاحية وتوجيه إلكترونية توجهها نحو الهدف. وقد تلقى العدو من الولايات المتحدة الأمريكية، في أثناء الحرب، عدداً من هذه القنابل، باهظة النفقة، لقصف الأهداف العربية الأرضية التكتيكية.

ثامناً: القوات البحرية

شهدت حرب 1973 تطوراً في الصراع العربي - الإسرائيلي، في الميدان البحري، وإن كان تطوراً ثانوياً، وليس ذا تأثير كبير في مجرى الحرب ونتائجها. فقد اقتصر دور القوات البحرية على الإغارات على بعض الموانئ والقواعد البحرية، والاشتباكات بين القطع البحرية. وكانت المشكلة الرئيسية، التي واجهتها إسرائيل في الميدان البحري، هي إغلاق القوات البحرية المصرية، بمساعدة اليمن الديموقراطية، باب المندب، في البحر الأحمر، وهو مضيق جد بعيد من قاعدة إيلات البحرية في خليج العقبة.

وكانت إسرائيل، في إثر حرب 1967، قد عزّزت وجودها البحري عند مضيق باب المندب، بتوثيق علاقاتها بإثيوبيا، بغية حماية مواصلاتها البحرية، من خليج العقبة إلى أفريقيا وآسيا، عبر مضيق تيران وباب المندب. بيد أن هذا الشريان الحيوي، بالنسبة إلى إسرائيل، تعرض للشلل، حينما حاصرت البحرية المصرية، المرابطة في جزيرة بريم اليمنية، مضيق باب المندب، في اليوم الأول من حرب 1973، وأغلقت في وجه السفن الإسرائيلية وغيرها من السفن المتجهة إلى ميناء إيلات، أو الخارجة منه إلى المحيط الهندي.

يلاحظ أيضاً أن التفوق الجوي الإسرائيلي أتاح، خارج إطار الدفاع الجوي العربي، قدرة كبيرة لزوارق الصواريخ الإسرائيلية على الحركة الهجومية في البحر المتوسط، على الرغم من أن معظم العمليات كان يجري في الليل، وذلك لأن الحماية الجوية كانت تكفل لها سبيل مواصله الانسحاب في خلال النهار، من دون أن تخشى كثيراً مطاردة الطيران أو البحرية العربيين. واقتصر دور البحرية المصرية على المساندة التكتيكية للقوات البرية، في شمالي سيناء، وتنفيذ الاغارات البرمائية، بوساطة الوحدات الخاصة، خاصة في البحر الأحمر، والدفاع الفعال عن الموانئ، مثل الإسكندرية وبورسعيد والغردقة وسفاجا. تاسعاً: الوقفة التعبوية

كانت خطة حرب 1973، التي أعدتها القيادتان المصرية والسورية، مُحكمة ومتكاملة ومُتقنة، حُسبت فيها احتمالات ردود الفعل لدى العدو وأصدقائه، وفي الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، إضافة إلى ما اتصفت به الخطة من مرونة، لمواجهة ما يطرأ من تطورات في ساحة القتال.

ففي نهاية اليوم الثالث من القتال، كان الموقف العسكري في سيناء متميزاً بمتانة الوضع المصري، إذ تراوح عمق رؤوس الجسور بين 12 و 15 كم. وكانت القوات الاحتياطية لا تزال سليمة، في أتم استعداد للقتال. في حين كانت القوات الإسرائيلية في وضع سيئ، قتالياً ومعنوياً، بعد ما أصابها من فشل وخسائر، وبعد اضطرارها إلى اتخاذ الوضع الدفاعي، على طول جبهة القتال، من القنطرة شمالاً حتى السويس جنوباً.

ونظراً إلى أن القيادة الإسرائيلية ركزت جهدها العسكري على الجبهة السورية، بسبب خوفها من اندفاع القوات السورية، التي أشرفت على الحد الغربي لهضبة الجولان، كان الوقت مناسباً لتطور القوات المصرية هجومها، فتابعه في 1973/10/9، حتى يصل إلى خط المضائق، لأن ترك العدو من دون ضغط مستمر عليه، لم يكن يعني سوى إتاحة الفرصة له ليحوز المبادأة، ولينتقل من الدفاع إلى الهجوم.

إزاء الظرف غير المناسب للعدو في سيناء، وحيال بلوغ الهجوم المضاد الإسرائيلي في الجولان حداً ضاغظاً، ليصبح ذا مظهر لنجاح تكتيكي، خاصة بعد أن قصفت الطائرات الإسرائيلية أهدافاً اقتصادية سورية في 10/9، وقصفت دمشق في اليوم التالي، في حين كانت هذه هي سمات الموقف العسكري على الجبهتين، قررت القيادة المصرية إجراء " وقفة تعبوية (عملياتية) "، اختلفت القادة في شأنها، وفي محاسنها ومسائرها. إذ لم يوافق رئيس هيئة العمليات عليها، بينما رفض رئيس الأركان فكرة تطوير الهجوم شرقاً.

توقفت القوات المصرية عن التقدم في اليوم الرابع للقتال (1973/10/9)، وهو ما لم يكن منظوراً في الخطة المصرية - السورية المشتركة، ولكنه كان مقدرراً في الخطة المصرية. وقد استندت الخطة المصرية، في هذا الموقف إلى العاملين التاليين:

1. عدم قدرة القوات على تجاوز خط مدى الصواريخ المضادة للطائرات، التي كانت منصاتها متمركزة على الضفة الغربية للقناة، ومداهها 15 كم، وذلك تجنباً لتعرض القوات، اذا ما تجاوزت هذا الخط، لضربات طيران العدو.
2. بدء حرب طويلة المدى زمنياً، من مواقع تنترس فيها القوات المصرية، وتعمل في حماية الصواريخ، وتنهك قوات العدو وخطوط مواصلاته.

استمرت الوقفة التعبوية من 9 إلى غاية 1973/10/13. وقد رأت القيادة المصرية، يومذاك، "ضرورة التمسك برؤوس الجسور على الضفة الشرقية لقناة السويس، وعدم إضعاف

القوات الرئيسية الموجودة هناك، أو في غرب القناة، تشكل ضرورة ملحة لأنها الضمان الأكيد لعدم فقد القوات المسلحة لآثرانها الإستراتيجي أو العملياتي في هذه المرحلة الحرجة من المعركة الضارية".

في هذه الأثناء، وحين كانت القوات السورية تصدّ الهجوم المضاد الإسرائيلي، أخذت القيادة السورية تطالب القيادة الاتحادية، في القاهرة، بتطبيق الخطة المشتركة بتطوير الهجوم في اتجاه الممرات، بغية تخفيف الضغط العسكري الإسرائيلي على الجبهة السورية. كما طلبت من القيادة الاتحادية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين، في شأن قصف الأهداف الإسرائيلية في العمق، في حال تعرّض إحدى المدن المصرية أو السورية للقصف الإسرائيلي. "وكان السوريون يرون أن الهجوم المصري يجب أن يستمر، إلى أن تصل القوات المصرية إلى الممرات، وتكون القوات السورية قد وصلت، عندئذ، عند نهر الأردن وبحيرة طبرية، لإستغلال نجاحها في التقدم نحو الناصرة. وعندها - عندها فقط - يمكن أن يكون لفترة الوقفة التعبوية (العملياتية) ما يبررها [...] ولربما كان شبح الهزائم السابقة، هو سبب إحجام من كانوا يتولون القيادة عن الإقدام على أي خطوة تتسم بالمغامرة. وقد يكون السبب أن سلامة الجيش، في نظرهم، أهم من محاولة إستغلال أي درجة غير مرئية من النجاح. وأياً كان السبب، فقد كان هناك في الفترة ما بين يوم 8 أكتوبر ويوم 10 أكتوبر، فرصة، وضاعت".

لقد وجّهت القيادة السورية عدة رسائل إلى القيادة الاتحادية، تذكرها بواجب القوات المصرية في استئناف الأعمال القتالية ومتابعة الهجوم. "وقد اتسمت الرسالة الثالثة عشرة من الرسائل، التي بعثت بها دمشق، تناشد فيها مصر العمل على تخفيف الضغط الإسرائيلي عنها، بقدر أكبر من الحدة. وكجزء من الاستجابة لهذه النداءات، صدرت الأوامر، يوم 14 أكتوبر، إلى قائدَي الجيشين، الثاني والثالث، ببدء هجوم في الاتجاه الشرقي، يستخدمان فيه القوات المدرعة، واستخدام قوات المشاة في الدفاع عن نقط الارتكاز، التي تم الاستيلاء عليها عند القناة [...] ولمجرد أن بدأت المدرعات المصرية، تقدمها في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد (10/14)، وابتعدت عن الغطاء، الذي توفره لها وسائل الدفاع الجوي، أصبحت هدفاً للضربات الإسرائيلية من الجو. كذلك، فإن الأسلحة المضادة للدبابات والقذائف المحمولة بالطائرات العمودية، التي كانت إسرائيل قد تسلمتها أخيراً من الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تلحق أضراراً شديدة بالدبابات المصرية [...] وقد استطاعت دقة تصويب القذائف المضادة للدبابات، التي وصلت حديثاً إلى، ميدان القتال أن توقف تقدم القوات المصرية على مسافة تراوح بين 12 و 15 كيلومتراً من نقطة بدايته، مع تكبيدها خسائر كبيرة. وتلقت الوحدات المصرية المهاجمة، بعد ذلك، أمراً بالتراجع إلى الخطوط، التي بدأت منها الهجوم".

وهكذا، فإن إصرار القيادة السورية على تطبيق الخطة المشتركة، اضطر القيادة المصرية إلى استئناف العمليات الهجومية صباح يوم 10/14، في ظروف وأوضاع، ثبت أنها لم تكن مناسبة. فقد أضاعت القيادة المصرية، في أيام الوقفة التعبوية (العملياتية) (9-13/10/1973)، زمام المبادرة. ونتج من ذلك تمكين القيادة الإسرائيلية من إعادة تنظيم قواتها، وتعويض خسائرها بأحدث الأسلحة والمعدات الأمريكية، التي بدأت تأخذ مواقعها في ميدان القتال، في خلال مدة الوقفة التعبوية.

وإذا كان هجوم 10 / 14، جاء استجابة لطلب سوري، فإن القيادة المصرية صنفته مرحلة ثانية من مراحل القتال وتحرير سيناء، فقد هدفت منه إلى تعميق الشريط المحرر على الضفة الشرقية، حتى يصبح 30 كم تقريباً، أي حتى المداخل الغربية لممرَي متلا والجدي، إضافة إلى أن هذا التعميق، يسمح للقوات المصرية بتحرير الطريق العرضي الموازي للقناة، الذي كانت القوات الإسرائيلية قد أنشأته، ليمد خط بارليف بالمؤن والأسلحة والذخائر، وليوفر لتلك القوات حرية الحركة لشن الهجوم المضاد.

وقد ظهر أن هجوم يوم 10/14، لم يكن موصول الجنور بعمليات أيام 6 و 7 و 10/8، ولا هو من نوعها، إذ نصت التوجيهات الصادرة على استخدام مفارز صغيرة نسبياً، ولكنها

ذات قوة نيران كبيرة، على أن تكون من خارج التكوين الأصلي لفرق المشاة الخمس، التي كان عليها أن تستمر في التمسك برؤوس الجسور". يضاف إلى ذلك، أن رئيس الأركان وقائدَي الجيشين، الثاني والثالث، وهم الذين أوكل إليهم تنفيذ أمر الهجوم في 10/14، لم يكونوا مقتنعين بالأمر، وتوقعوا الفشل للهجوم.

وبغية توفير الوحدات اللازمة لتنفيذ الهجوم حتى الممرات، عبرت فرقتان مدرعتان من الضفة الغربية إلى الشرقية، لتكون القوة الضاربة مؤلفة من: أربعة ألوية مدرعة، ولواء مشاة آلي، تسلك أربعة محاور: فيسير لواء مدرع في اتجاه ممر متلا (القطاع الجنوبي)، ولواء مشاة ميكانيكي في اتجاه ممر الجدي (القطاع الجنوبي)، ولواءان مدرعان في اتجاه الطاسة (القطاع الأوسط)، ولواء مدرع في اتجاه بالوظة (القطاع الشمالي).

وحيثما بدأ الهجوم في 10/14، كانت القوات المصرية تضم 400 دبابة، مقابل 900 دبابة إسرائيلية، "في المكان الذي يختاره العدو لهذا اللقاء، وتحت سيطرة جوية معادية". وحوالي ظهر اليوم نفسه، انسحبت القوات المهاجمة المصرية إلى حماية مظلة الصواريخ، بعد أن خسرت حوالي 250 دبابة.

ولقد استخدمت القوات الإسرائيلية أساليب جديدة في مواجهة الهجوم المصري، المستأنف في 10/14. فإذا أضفنا إلى ذلك تلك الأسلحة المتطورة، المتدفقة من الجسر الجوي الأمريكي، ونشاط سلاح الطيران المعادي، وتقدم القوات المصرية على محاور جبهية ومتوقعة من جانب العدو، توضحت أسباب فشل ذلك الهجوم، الذي انتهى في اليوم نفسه (1973/10/14).

جاءت الوقفة التعبوية في وقت وصف وزير الدفاع الإسرائيلي، موشي ديان، الحالة، في المؤتمر الصحافي، الذي عُقد بعد ظهر يوم 10/9، حين قال: "أصيب الجيش الإسرائيلي بأسوأ هزيمة له في سيناء. وكان على وشك الانهيار في الجولان". وشرح ديان الموقف العسكري والهزائم، التي أحاقَت بالجيش. وقد صدم الصحافيون بهذا الموقف، وبلهجة التشاؤم، التي سيطرت على الوزير الإسرائيلي. وحينما علمت رئيسة الوزراء بالأمر، أمرت وزير الدفاع بالتخلي عن الحديث، الذي كان مقررًا أن يقدمه إلى الناس عبر التلفزيون.

عاشراً: ثغرة الدفرسوار

نشأت ثغرة الدفرسوار، التي بدأ نفوذ القوات الإسرائيلية منها، ليلة 15 - 10/16، في وقت بدأت معالم مسرح العمليات تتغير، بدءاً من مساء 10/14. فالهجوم المصري المستأنف في صباح ذلك اليوم، لم ينجح، والوحدات، التي كانت تكوّن الاحتياطي العام على الضفة الغربية للقناة، أصابها بعض الخلل، حين استخدم بعضها لتطوير ذلك الهجوم. والأهم من هذا وذاك، أن الجسر الجوي الأمريكي المؤلف من طائرات النقل الضخمة "جالاكسي سي-5"، بدأ يتدفق إلى إسرائيل، بتواتر متسارع، حاملاً الأسلحة والمعدات، التي كانت تُرسل، فوراً ومباشرة، إلى ميدان القتال.

بدأت القيادة الإسرائيلية تجميع قواتها المدرعة ضد الجبهة المصرية، أيام 12 و13 و10/14، واستعانت بمعلومات زوّدتها بها طائرات استطلاع أمريكية. وأخذت القوات الإسرائيلية، بدءاً من منتصف يوم 10/14، تركز هجومها على الجانب الأيمن للجيش الثاني الميداني، تمهيداً لتطبيق خطة "الغزاة"، التي بدأ تنفيذها في الساعة السابعة من مساء 10/15. وقد حشدت القيادة الإسرائيلية، لتنفيذ الخطة، ثلاث أوجدات، تضم سبعة ألوية مدرعة وثلاثة ألوية آلية ولواء مظليين، مدعومة بقوات جوية. وقد فوجئت الحملة الإسرائيلية بوجود قوات مصرية فاعلة في غربي القناة، مؤلفة من وحدات من مختلف صنوف الأسلحة، ومن احتياطي القيادة العامة. وقد استطاعت القوات المصرية محاصرة الحملة الإسرائيلية من جميع الجهات، ومنعتها من تحقيق أهدافها.

لم تكن عملية " الغزالة " وليدة الفكر القيادي الإسرائيلي، بعد انطلاق حرب 1973، وإنما كانت أحد البدائل، التي فكرت فيها القيادة العسكرية الإسرائيلية، في إثر حرب الاستنزاف (1969-1970). فقد تصورت تلك القيادة أن من الاحتمالات المنتظرة، أن تخطط القيادة المصرية لعبور القناة، على الرغم من وجود خط بارليف ومناعة حصونه. كما تصورت أن النجاح، الذي أحرزته القيادة المصرية، في الأيام الثلاثة الأولى من الحرب، ضد القوة الجوية الإسرائيلية، بإقامتها تلك الشبكة المترابطة والكثيفة من الصواريخ "سام-2" و "سام-3" و "سام-7"، سيدفعها إلى تكثيف تلك الشبكة وتطويرها وتزويدها بصواريخ مضادة للطائرات أكثر فاعلية. ومن هنا، تولد التفكير للتخطيط لعملية محدودة على الضفة الغربية للقناة، تهدف إلى "تحطيم جزء من شبكة الصواريخ، لفتح ثغرة فيها، تستغلها الطائرات الإسرائيلية، لكي تُبم بأمان تدمير الحائط كله، ومن ثم تصبح قوات الجبهة المصرية تحت رحمة الطيران الإسرائيلي". ولقد تولت قيادة الجبهة الجنوبية الإسرائيلية، قبل حرب 1973، تحديد موقع عبور القوة إلى الضفة الغربية، ووضع العلامات، التي تشير إلى درب العبور.

وفي المقابل، فكرت القيادة العسكرية المصرية في احتمال عبور العدو القناة. ويتحدث رئيس أركان القوات المسلحة المصرية عن ذلك بقوله: "عندما كنا نعدّ خططنا لعبور القناة، لم نستبعد مطلقاً، أن يقوم العدو باختراق مواقعنا، سواء في مراحل ما قبل العبور، أو في أثناء العبور، أو بعد نجاح العبور، بل تصورنا أيضاً المناطق، التي يحتمل أن يعبر منها، وحددنا ثلاث نقاط محتملة كانت الدفرسوار إحداها. ووضعنا الخطط اللازمة لضرب هذه الاختراقات فور حدوثها، وحددنا القوات، التي تقوم بتنفيذها، ودرّبنا تلك القوات على تنفيذ هذه الواجبات"، "ولكي نستطيع سحق أي اختراق في مرحله الأولى، فقد حشدنا معظم دباباتنا في المنطقة الأمامية. وقد كان مقرراً طبقاً للخطة أن يعبر الجيشان، الثاني والثالث، بحوالي ألف دبابة، وأن يتم الاحتفاظ بـ 350 دبابة غرب القناة بحوالي 20 كم، وهي ضمن تشكيلة الفرقة 21 المدرعة، التي تحمي ظهر الجيش الثاني، والفرقة الرابعة المدرعة، التي تحمي ظهر الجيش الثالث. وإن بقاء هاتين الفرقتين في أماكنهما غربي القناة كفيلاً بأن يسحق أي اختراق كان، يقوم به العدو على طول الجبهة". أمّا في صباح يوم 10/14، فلم يكن يوجد غربي القناة سوى لواء مدرع واحد، في منطقة الجيشين، الثاني والثالث.

اعتمدت القيادة الإسرائيلية على عامل المفاجأة. وعلى الرغم من أن العملية بدأت في الساعة 17.00، من يوم 10/15، وأن الطلائع الأولى للمظليين وصلت إلى الضفة الغربية في الساعة 1.00، من صباح 10/16، وعلى الرغم من أن المرحلة الأولى من العملية، طالت ثماني ساعات ونصف الساعة، لم تلقّ طلائع القوة الغازية على الضفة الغربية مقاومة، في بادئ الأمر، الأمر الذي أتاح لها أن تتفرغ لإزالة الألغام، وانتقاء الخنادق والمساتر. وحتى صباح 10/16، لم يكن للعدو على الضفة الغربية سوى "حوالي ثلاثين دبابة [كتيبة دبابات] وحوالي كتيبة من جنود المظلات". وكان هذا يعني أن أي هجوم مضاد تشنه قوة ضاربة مصرية على رأس الجسر، الوحيد حتى ذلك الحين، كان قادراً على تدمير الجسر وإبادة القوة العابرة. وقد بررت القيادة المصرية ضعف ردة فعلها تجاه عملية "الغزالة" بعدم وضوح الصورة الحقيقية للأحداث. فقد كانت المعلومات، التي أبلغتها القيادات المسؤولة في الجبهة إلى القيادة العامة، صباح يوم 10/16، تحدد عدد الدبابات المعادية بين 7 و 10 دبابات، وليس ثلاثين، كما كانت حقيقة الأمر. وهكذا، كانت المعلومات الأولى "مقتضبة، ولا تثير أي انزعاج". وفي أثناء نهار 10/16، بدأت المعلومات تصل إلينا، بأن عدداً من كتائب صواريخ سام، قد هوجمت بواسطة دبابات العدو، وكان بعض هذه الكتائب تقع على عمق حوالي 15 كم غرب القناة. لقد كان الموقف مائعاً، وعجزت قيادة الجيش عن تحديد حجم ومكان القوة المعادية".

حينما وصلت المعلومات الأولى عن الثغرة إلى القيادة العامة في القاهرة، صباح يوم 10/16، كان القائد العام للقوات المسلحة في رفقة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، في مجلس الشعب، حيث أعلن الرئيس "رأي مصر لحل مشكلة الشرق الأوسط".

كان البلاغ، الذي وصل من قيادة الجيش الثاني إلى القيادة العامة في شأن عدد الدبابات المعادية، التي تسللت إلى الضفة الغربية (7-10 دبابات) غير صحيح، "ولم يكن مقصوداً أبداً تقليل العدد عن عمد. ولكنه جاء نتيجة لعدم الحصول على المعلومات الصحيحة الدقيقة عن قوة العدو". بيد أنه كان لهذه المعلومة غير الصحيحة تأثير كبير في ردة فعل القيادة العامة. يضاف إلى ذلك أن القيادة المصرية، في شقيها الإعلامي والعسكري، لم تفصح عن دقة المعلومات عن الوضع العملي، الذي كان يتطور ما بين ساعة وأخرى، حتى "إن أبعاد الموقف وخطورته لم تكن معروفة، حتى على مستوى قادة الفرق". ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الحال إلى حيرة الوحدات المصرية، التي تعرضت لهجوم القوات المعادية غربي القناة. "لقد كانت الوحدات الإدارية، ووحدات الدفاع الجوي، ومراكز القيادة غرب القناة، تفاعلاً بظهور دبابات تطلق النار عليها، دون أن تدري ما هي هوية هذه الدبابات. وفي الوقت الذي تكتشف فيه حقيقة الموقف، تكون هذه الوحدات قد تم تدميرها أو أسرها. كانت العربات والأفراد الذين يتحركون في الضفة الغربية للقناة، وهم يعتقدون بصحة البلاغات المصرية، التي تصور بأن ليس لدى العدو سوى 7 دبابات تختبئ في الأشجار في منطقة الدفرسوار، تفاعلاً بمن يظهر أمامها ويطلق النار عليها، فيقتل قريباً ويأسر آخر".

عقدت القيادة العامة المصرية اجتماعاً بعد ظهر يوم 10/16، وقررت شن هجوم مضاد في منطقة الخرق، صباح اليوم التالي. غير أن الاختلاف كان واضحاً، بين الوزير القائد العام ورئيس الأركان العامة. فقد اقترح الثاني أن يُسحب اللواءان المدرعان (4 و25) من شرقي القناة إلى غربها، لتكون تصفية الثغرة بضربة قوية في غربي القناة، وبضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة في شرقيها، في حين كان القائد العام يرى أن تكون الضربة القوية في شرقي القناة، والثانوية في غربها، وبذلك يُقضى على الخرق من فتحة انطلاقه، وتعلق الثغرة بمحاصرة القوات، التي عبرت القناة، ثم بالقضاء عليها. وبذلك، لا تكون ثمة ضرورة لعودة أي قوة مدرعة مصرية من الشرق إلى الغرب. وقد دعم رئيس الجمهورية رأي القائد العام.

من الأسباب، التي دعم بها رئيس الأركان العامة اقتراحه:

1. كان اللواء المدرع 25 قد تدرب، قبل بدء الحرب، على "تدمير العدو إذا نجح في الاختراق في منطقة الدفرسوار".
2. أن سحب الفرقتين المدرعتين من شرقي القناة إلى غربها، يعيد الاتزان إلى الترتيب الدفاعي.
3. أن الهجوم المضاد في غربي القناة، يدخل تحت مظلة الدفاع الجوي، في حين أن انطلاقه في الضفة الشرقية، سوف يتم "خارج هذه المظلة".

خلال المدة من 16 إلى 1973/10/25، خسرت إسرائيل 67 طائرة، وحوصرت قواتها غربي القناة، بفرقتين مدرعتين، ولواء مدرع مستقل، وفرقتين آليتين، وقوات احتياطي القيادة العامة، وذلك تمهيداً للقضاء على الثغرة، بتنفيذ خطة "شامل"، التي وضعتها القيادة العامة المصرية لهذا الغرض. لكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً، أدى إلى وقف إطلاق النار ومعالجة الوضع بالتفاوض.

حادي عشر: حرب الاستنزاف على الجبهة السورية

في إثر توقف إطلاق النار على الجبهة السورية، في 1973/11/13، أخذت إسرائيل تراوغ في رسم خط وقف إطلاق النار، وهو ما دفع القيادة السياسية السورية، في 1974/3/13، إلى استئناف الأعمال العسكرية على طول الجبهة، متوخية غرضاً إستراتيجياً، هو كسر حالة الجمود، الناجمة عن الموقف الأمريكي - الإسرائيلي تجاه الوضع في الجولان

وجبل الشيخ. وقد شكّل مجموع هذه الأعمال "حرب استنزاف". ولقد تركّز القتال، بشكل خاص، في القطاع الشمالي من الجبهة وفي جبل الشيخ. وكانت أدواته الأساسية المبارزة بالنيران، مع استخدام الإغارات والكمائن، والهجمات المحدودة بالقوات المحمولة جواً. ولم تقتصر المبارزة بالنيران على الوسائط البرية، بل شاركت فيها القوات الجوية، التي لم تستطع تحقيق الحسم، بسبب كثافة الدفاعات الأرضية المضادة للطائرات لدى الطرفين.

بقيت المبادرة في حرب الاستنزاف هذه، التي دامت 80 يوماً، في يد القيادة السورية، التي كانت تنتقل من تصعيد إلى آخر، بحسب مقتضيات الموقف. وكانت إسرائيل تردّ على التصعيد بتصعيد مضادّ، ولكن التصعيد والتصعيد المضادّ كانا يتمان بشكل متوازن، يحكمه ويتحكم فيه هذا النوع من الصراع، خاصة في تلك المرحلة آنذاك.

توقفت الأعمال القتالية مع توقيع اتفاقية الفصل بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية، في نهاية مايو 1974، وانسحاب إسرائيل من الجيب المحتل، ومن مدينة القنيطرة، ومن أجزاء أخرى من الأرض السورية، التي كانت قد احتلتها في حرب 1967.

[1] يقول دوبوي: إن اسم الخطة بالعبرية هو "أبيراي ليف" أي "القلب القوي". غير أن صحفياً غريباً فهم أن الاسم الرمزي للعملية، هو "الغزالة"، فشاع الاسم بين الإعلاميين والمؤرخين .

[2] قدّر اللواء الإسرائيلي حاييم هرتسوج Chaim Herzog قوة المدفعية السورية، التي اشتركت في السد الناري، بـ 140 بطارية مدفعية ميدانية ومدفعية صاروخية.

[3] قال الجنرال باليت: "قدّر الإسرائيليون أن مجموع قوة الدبابات (السورية)، التي هاجمهم، في اليوم الأول، كانت تراوح بين 1000 و 1200 دبابة، على الرغم من أن هذا العدد كان، بلا شك، مبالغاً فيه. غير أن دمشق قدّرت الرقم بحوالي 800 دبابة. ومهما يكن من أمر، فإن التفوق كان ساحقاً.

[4] قال الفريق كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر السابق، في حديث نشرته جريدة "الحياة"، الصادرة في 1992/10/6: "إن القوات المصرية استولت أثناء الحرب على دبابات إسرائيلية أمريكية الصنع، لم يتجاوز عدّاد سيرها 150 كم".

[5] ثمة إشارة إلى أن القيادة الإسرائيلية كادت تستخدم القنابل الذرية التكتيكية ضد القوات العربية، بسبب هزيمتها الشاملة، في الأيام العشرة الأولى للحرب، وقد اعترف بذلك وزير الدفاع موشي ديان. ثم كان نداء رئيسية وزراء إسرائيل، جولدا مائير المبحث الخامس

من الحرب إلى السياسة والنتائج

أولاً: في مجلس الأمن

أصدر مجلس الأمن، يوم 1973/10/22، القرار ذا الرقم 338. (أنظر وثيقة قرار مجلس الأمن الرقم 338) وفيه دعا الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية، في مدة لا تتجاوز 12 ساعة، من لحظة صدور القرار، وفي المواقع التي تحتلها قوات

الأطراف المتحاربة. كما دعا تلك الأطراف إلى البدء بتنفيذ قرار مجلس الأمن ذي الرقم 242، والمؤرخ في 1967/11/22، بجميع أجزائه، وإلى البدء بمفاوضات فيما بينها، تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

قبلت مصر وإسرائيل القرار. أما سورية، فقد قبلته مع التأكيد "أن فهمها للقرار يرتكز إلى:

1. الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المحتلة في يونيو 1967، وما بعد.

2. ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وعلى أن يلتزم الجانب الآخر بتنفيذ القرار المشار إليه".

لم توقف إسرائيل القتال. وهو ما دعا مجلس الأمن إلى إصدار قرار ثانٍ (339 - 1973/10/23)، أتبعه بقرار ثالث (340 - 1973/10/25)، طلب فيه الالتزام بوقف كامل وفوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها في الساعة 16.50 (بتوقيت جرينتش) من يوم 1973/10/22. وقرر تشكيل قوة طوارئ، لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، وعودة القوات إلى مواقعها، والحيلولة من دون تجدد القتال [1].

ونظراً إلى مواصلة إسرائيل عملياتها الحربية، وفشل مساعي الضغط عليها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، في الفترة من 22 إلى 1973/10/25، طلبت مصر من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي التدخل عسكرياً، لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن. فردت الولايات المتحدة الأمريكية على الطلب المصري، في 10/24، بأنها "لا تعتزم إرسال قوات إلى الشرق الأوسط"، وتأمل "ألا ترسل دولة أخرى، من خارج المنطقة، قوات إلى الشرق الأوسط".

تحرك الاتحاد السوفيتي لمواجهة هذا الوضع الخطير. وتمثل حركه في ثلاثة تدابير:

1. ساند المطلب المصري بتدخل قوات سوفيتية وأمريكية لفرض وقف القتال.

2. رفع، في 10/23، درجة استعداد الفرق المحمولة جواً (7 فرق)، كما وضع بعض وحدات الإمداد في أوكرانيا في وضع الاستعداد، وأنشأ قيادة خاصة لهذه القوات المحمولة جواً.

3. وجّه الرئيس السوفيتي، ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev، رسالة إلى الرئيس الأمريكي، نيكسون، في 1973/10/24، اقترح فيها إرسال قوات عسكرية أمريكية - سوفيتية مشتركة، لضمان تنفيذ وقف القتال، وتنفيذ التفاهم الأمريكي - السوفيتي، في شأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، الخاصة بتسوية الصراع في الشرق الأوسط، دون إبطاء. وقال بريجنيف في رسالته، إنه "إذا استحال على الولايات المتحدة الأمريكية التحرك مع الاتحاد السوفيتي بشأن هذه المسألة، فإن الاتحاد السوفيتي سيجد نفسه مواجهاً، وبالبحاح، بضرورة النظر في أمر اتخاذ خطوات ملائمة، من جانب واحد، إذ إن السوفيت لا يستطيعون السماح بغطرسة إسرائيل". ومن الجدير بالذكر، أن الاستنفار السوفيتي لم يشمل أي قوة نووية.

من أجل مواجهة هذه التدابير السوفيتية، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، في 10/25، تدابير مضادة، منها:

أ. استنفار جميع القوات العسكرية الأمريكية، التقليدية والنووية، في جميع أنحاء العالم، وتحديد نوع الاستنفار بالدرجة الثالثة [2].

ب. إصدار الأوامر إلى الفرقة 82 المحمولة جواً، وحاملتي الطائرات، روزفلت وكيندي، بالتحرك سريعاً نحو الشرق الأوسط.

ج. إبلاغ مصر رفض الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل قوة أمريكية - سوفيتية مشتركة، وتحذيرها من ظهور أي قوة سوفيتية في مصر، إذ قد يؤدي ذلك إلى مقاومة تلك القوة على أرض مصر نفسها.

شمل الاستنفار الأمريكي جميع القواعد الجوية الرئيسية في العالم، التابعة للقيادة الجوية الإستراتيجية، والقواعد البحرية، التابعة للأسطولين السادس والسابع، والأسراب الجوية، التابعة لقيادة الحرس الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وقيادة قاذفات القنابل الإستراتيجية، التي تملك 516 قاذفة ثقيلة، ووحدات الصواريخ العابرة للقارات، التي تملك 1054 صاروخاً، والقوات البحرية، بغواصاتها الواحدة والأربعين، المحملة بصواريخ موجّهة إستراتيجية بعيدة المدى برؤوسها النووية. ونتيجة لذلك، وُضع مليوناً جندي من القوات الأمريكية في العالم في حالة التأهب .

كثرت الاتصالات بين موسكو وواشنطن، وخفت حدة التوتر بين الدولتين العظميين، في إثر توقف القتال نهائياً، في الجبهتين المصرية والسورية. وبذلك، أمكن الدولتين أن تتقدّوا سياسة الانفراج الدولي من أزمة، كادت تعصف بها، وهي ما زالت بعدُ في أولى مراحل عمرها.

ثانياً: الإستراتيجية العربية لما بعد الحرب

في إثر حرب 1973، وفيما كانت المباحثات العسكرية المصرية - الإسرائيلية، تعقد في "خيمة الكيلومتر 101"، عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمراً في الجزائر (مؤتمر القمة السادس، 26-28/11/1973)، ووضعوا إستراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك، تعالج مرحلة ما بعد حرب 1973، وتعتمد المبادئ التالية [3]:

1. التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان 1967، وتحرير مدينة القدس العربية.
2. الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.
3. قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام.
4. تضامن جميع البلدان العربية مع مصر وسورية والشعب الفلسطيني في النضال المشترك، تحقيقاً للأهداف العربية العادلة.
5. تقديم جميع وسائل الدعم العسكري والمالي إلى جبهتي القتال المصرية والسورية، تعزيزاً لقدراتهما العسكرية على خوض معركة التحرير، ومواجهة لما يتلقاه العدو من معونات ضخمة ومساعدات غير محدودة.
6. دعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة، لتأمين دورها الفعال في المعركة.

ثالثاً: فصل القوات في الجبهة المصرية

في إثر إصدار مجلس الأمن قراراته، شرع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، هنري كيسنجر، يتنقل ما بين القاهرة والقدس المحتلة، من أجل الفصل ما بين القوات المصرية والإسرائيلية، وتوفير العوامل والظروف اللازمة لتسوية ما شاعت تسميته "أزمة الشرق الأوسط". وهكذا بدأت مباحثات عسكرية مصرية - إسرائيلية، تهدف إلى معالجة المشكلات المباشرة والعاجلة الناجمة عن الحرب، وذلك في الخيمة المقامة عند الكيلومتر 101، على طريق القاهرة - السويس (أي في نقطة تبعد عن القاهرة 101 كم)،

في حضور قائد قوات الطوارئ الدولية. واستمرت الاجتماعات من 10/28 إلى 1973/11/11، اتفق في ختامها الطرفان على النقاط الست التالية:

1. توافق مصر وإسرائيل على الاحترام الدقيق لوقف إطلاق النار الذي أمر به مجلس الأمن.
2. يوافق الطرفان على مناقشة موضوع العودة إلى مواقع 22 أكتوبر، فوراً، في إطار الموافقة على الفصل بين القوات المتحاربة.
3. تتلقى مدينة السويس، يومياً، إمدادات من الغذاء والماء والدواء، ويتم ترحيل جميع الجرحى المدنيين في مدينة السويس.
4. يجب ألا تكون هناك أي عقبات أمام وصول الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية.
5. نقط المراقبة الإسرائيلية على طريق القاهرة - السويس، تستبدل بها نقط مراقبة من الأمم المتحدة. في نهاية طريق السويس، يمكن لضباط إسرائيليين الاشتراك مع الأمم المتحدة في الإشراف على أن الإمدادات، التي تصل إلى القناة، هي ذات طبيعة غير عسكرية.
6. بمجرد تولي الأمم المتحدة نقط المراقبة، على طريق القاهرة - السويس، يتم تبادل جميع الأسرى بمن فيهم الجرحى".

تواصلت المباحثات للاتفاق على إجراءات تنفيذ بنود الاتفاق، حتى يوم 1973/11/29. وفي أثناء ذلك، تم تبادل الأسرى بين الطرفين، ما بين يومي 15 و 1973/11/22. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تبذل المساعي لعقد مؤتمر جنيف للسلام، وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن ذو الرقم 338. وحدد يوم 1973/12/21 موعداً لالتزامه، برئاسة مشتركة من وزير الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، واشترك الأمين العام للأمم المتحدة. وحضرت المؤتمر وفود من مصر والأردن وإسرائيل. ولم تحضره سورية، لأنها رأّت أن الظروف، التي يعقد فيها المؤتمر، ستؤدي إلى بحث أمور جزئية، وتمييع القضية الأساسية.

استمر المؤتمر يومين، وفشل في الاتفاق على أسس أو مبادئ أو أفكار تؤدي إلى فتح السبيل إلى الهدف الأساسي من انعقاده، وهو "إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، بحسب ما ورد في القرار 338. وكل ما وصل إليه المؤتمر هو الاتفاق على الشروع في مباحثات عسكرية بين مصر وإسرائيل، تهدف إلى فصل قوات الطرفين، ولا سيما أن إسرائيل كانت تراوغ في تنفيذ الانسحاب، الذي اتفق عليه في مباحثات خيمة الكيلومتر 101 (يوم 1973/11/11).

وهكذا شرع وفدان عسكريان، مصري وإسرائيلي، يتباحثان، في المدة بين 1973/12/26 و 1974/1/9. واقتصرت المباحثات فيها على دراسة التدابير العملية لانسحاب القوات الإسرائيلية جزئياً، على جبهة قناة السويس. ثم توقفت المباحثات، بعد أن أصدر الوفد الإسرائيلي على أن تنسحب مصر من الضفة الشرقية للقناة، على مراحل، مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وأن تصدر القاهرة، قبل الانسحاب الإسرائيلي، إعلاناً رسمياً بإنهاء حالة الحرب، وأن يعود المهجرون المصريون إلى منطقة القناة. في حين أصرت مصر على أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية، إضافة إلى الانسحاب 30 كم من الضفة الشرقية، إلى داخل سيناء.

أدى توقف المباحثات العسكرية إلى قيام وزير الخارجية الأمريكية بجولة جديدة بين مصر وإسرائيل، انتهت إلى اتفاق الطرفين على فك الاشتباك، والفصل بين قواتهما المسلحة. ووقع رئيسا الأركان، المصري والإسرائيلي، الاتفاقية، التي تنظم ذلك، وشهد التوقيع قائد قوات الطوارئ الدولية، وذلك في 1974/1/18، في خيمة الكيلومتر 101. ونصت على انسحاب القوات الإسرائيلية من غربي القناة إلى مسافة تراوح بين 20 و 30 كم شرقيها، في خلال 40 يوماً، في حين تحتفظ مصر بقوات محدودة في المنطقة،

التي استعادتها في بدء الحرب، في خلال المدة من 6 إلى 15/10/1973، شرقي قناة السويس، والتي يراوح عمقها بين 8 و 12 كم، على أن تفصل بين قوات الطرفين منطقة بعرض 5 - 8 كم، تتمركز فيها قوات الطوارئ الدولية. وبذلك، بقي ممراً متلاً والجدي داخل الخطوط الإسرائيلية. قالت الاتفاقية أيضاً، في ختام موادها، إنها ليست اتفاقية سلام نهائي، بل هي "خطوة أولى صوب سلام نهائي، عادل، ودائم، طبقاً لبنود قرار مجلس الأمن رقم 338، وفي إطار مؤتمر جنيف".

في إثر توقيع الاتفاقية، توقفت الاشتباكات على جانبي قناة السويس، وكانت، قبل ذلك، متقطعة خفيفة حيناً، وطويلة عنيفة حيناً آخر. وبدأت القوات الإسرائيلية، في 23/1/1974، بالانسحاب من غربي القناة. وانتهى هذا الانسحاب في 21/2، لبدأ بعده الانسحاب الجزئي من شرقي القناة. وحينما حلّ يوم 4/3/1974، كانت القوات الإسرائيلية متمركزة على الخطوط، التي حددتها الاتفاقية.

لم يمض على اتفاقية فصل القوات سوى عام وثمانية أشهر، حتى عقدت مصر وإسرائيل اتفاقية ثانية، في 1/9/1975، اصطلح على تسميتها "اتفاقية فك الاشتباك الثانية" أو "اتفاقية سيناء الثانية". وقد جاء في مادتها الأولى، "أن النزاع بينهما، مصر وإسرائيل، وفي الشرق الأوسط، لا يتم حله بالقوة المسلحة، وإنما بالوسائل السلمية". وعلى هذا، يتعهد الطرفان، في المادة الثانية، "بعدم استخدام القوة، أو التهديد بها، أو الحصار العسكري، في مواجهة الطرف الآخر".

رابعاً: فصل القوات في الجبهة السورية

ما أن تم توقيع اتفاقية فصل القوات بين مصر وإسرائيل في 18/1/1974، حتى وصل وزير الخارجية الأمريكية إلى دمشق، في 20/1، لبحث إمكان تحقيق فصل مماثل على الجبهة السورية. وقد أبلغت سورية الوزير الأمريكي أنها "تقبل مثل هذا الترتيب، إذا كان مرحلة أولى للانسحاب الكامل من الأراضي العربية، ولضمان حقوق شعب فلسطين".

بدأت سورية اتصالات عربية ودولية، من أجل شرح غرضها هذا، خاصة من أجل استمرار استخدام النفط العربي كسلاح، ما دام الوضع العسكري على جبهة القتال يستدعي ذلك.

ومن بين مظاهر العمل العربي المشترك، في ذلك الحين، مؤتمر القمة المصغر، الذي ضم ملك المملكة العربية السعودية وروساء مصر وسورية والجزائر، والذي عقد في الجزائر، يومي 13 و 14/2/1974. وقد ركّز الرئيس الجزائري، في خطاب الافتتاح، على موضوعي حظر النفط، وفصل القوات في الجولان، إضافة إلى ما كان قد أتفق عليه، وهو أن المؤتمر سيعنى بوضع صيغة موحدة لخطة العمل العربي، في المرحلة المقبلة. ومن بين ما قرره المؤتمر إيفاد وزيرَي خارجية مصر والمملكة العربية السعودية إلى باريس وواشنطن، للتأكيد أن الحظر النفطي لن يرفع، إلا إذا تم التوصل إلى فك الاشتباك على الجبهة السورية.

وصل وزير الخارجية السوفيتية إلى دمشق. وصدر، في 5/3/1974، بيان مشترك في إثر زيارته، أكد النقاط التالية:

1. المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة.
2. ضمان حقوق شعب فلسطين.
3. ضرورة ربط مسألة فك الاشتباك في الجولان بجدول زمني للانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة.
4. ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتي في الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل في المنطقة.

رافق هذا الموقف السوري المعلن تصاعد في الاشتباكات على الجبهة السورية، ضد إسرائيل، بين 3/13 و1974/4/28، هي ذروة حرب الاستنزاف بين الطرفين.

لم يصمد النفط العربي، كسلاح، في مواجهة الضغوط والوعود الأمريكية، فظهر الاختلاف في المواقف في شأن إلغاء حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر الذي عقده وزراء الدول العربية المصدرة للنفط، في فيينا (1974/3/18)، حيث قرروا، بالأكثرية، إلغاء الحظر، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وامتد الخلاف إلى مجلس جامعة الدول العربية، الذي انعقد في تونس (1974/3/25)، وظهر اختلاف المواقف بين مصر وسورية. وإثر مؤتمر فيينا، واجتماع تونس، أعلنت سورية موقفها في شأن فصل القوات، ورفع حظر تصدير النفط، وهو موقف تلخصه النقاط الثلاث الآتية:

1. ضرورة تنفيذ قرارات مؤتمر الجزائر.

2. الاستعداد لفك الاشتباك على جبهة الجولان، في حال ضمان انسحاب إسرائيل من القنيطرة.

3. معارضة رفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية قبل تعديل إسرائيل موقفها، وإعلان استعدادها للانسحاب من الأراضي المحتلة، واعترافها بحقوق شعب فلسطين.

عاد وزير الخارجية الأمريكية إلى دمشق، في 1974/5/3، وهي جولته الخامسة في المنطقة، ولبث 23 يوماً ينتقل ما بين سورية وإسرائيل وبعض الأقطار العربية، إلى أن تم الاتفاق على فصل للقوات في هضبة الجولان المحتلة. ووقعت اتفاقية فصل القوات في 1974/5/31، في جنيف، في إطار "مجموعة العمل العسكرية المصرية - الإسرائيلية لمؤتمر جنيف للسلام"، وذلك بانضمام ممثل عسكري سوري إلى الوفد المصري، وفي حضور ممثلي الرئيسين المشاركين في المؤتمر، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

نصت الاتفاقية على الآتي:

1. أن تنسحب إسرائيل من جيب سعسع، المحتل في حرب 1973.

2. وأن تنسحب من مدينة القنيطرة، المحتلة في حرب 1967، إلى خط جديد، يقع على مسافة 300 م من المدينة.

3. وأن تنشأ منطقة فصل بين القوات، يراوح عرضها بين 500 و 4000 م، وتكون منزوعة السلاح، عدا أسلحة القوة الدولية، وتكون منطقة الفصل تحت السيادة السورية.

4. وأن تنشأ منطقتان أخريان على طرفي منطقة الفصل، يكون عدد الأسلحة والقوات فيهما محدوداً.

5. وأن تنشأ قوة دولية تُدعى "قوة مراقبي الفصل، التابعة للأمم المتحدة"، مؤلفة من 1250 رجلاً، تتمركز في منطقة الفصل.

6. وأن يتم الانسحاب الإسرائيلي في خلال 20 يوماً، وتبادل الأسرى في خلال 24 ساعة، بدءاً من تاريخ توقيع الاتفاقية.

7. إن هذه الاتفاقية ليست اتفاق سلام، بل هي خطوة نحو سلام عادل، ودائم، استناداً إلى قرار مجلس الأمن الرقم 338، الصادر في 1973/11/22.

توقف إطلاق النار على الجبهة، فور توقيع الاتفاقية، وأنجز تنفيذها في أربع مراحل، كان آخرها في 1974/6/26. وانسحبت إسرائيل من جيب سعسع (551 كم²)، ومن مدينة

القطيطة، وقرية الرفيد، ومن 21 موقعاً محصناً (112 كم2)، وجميعها وراء الخط البنفسجي (أي خط وقف إطلاق النار قبل حرب 1973).

خامساً: قضية فلسطين على الصعيد الدولي

فتحت حرب 1973 الباب واسعاً أمام قضية فلسطين، لتعود ثانية إلى المحافل الدولية، بعد أن غيبتها القوى المظاهرة لإسرائيل، واختصرتها في بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت عناوين شؤون اللاجئين، وغيرها من البنود ذات الطابع الإنساني. ولقد عادت القضية إلى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، في العام 1974، على أساس أنها قضية شعب، اغتُصَبَ وطنه، وسُلبت حقوقه. ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة، في مركز المراقب، لتكون الناطق باسم الشعب الفلسطيني، والمدافع عن وطنه وحقوقه.

ولم تبلغ قضية فلسطين هذا المنعطف المهم في تاريخها الطويل، إلا بعد أن اعتدل ميزان القوى الدولي، وانتقلت دول كثيرة من موقف الحياد، أو اللامبالاة، إلى موقف تأييد حقوق الشعب الفلسطيني. كما انتقلت دول عدة، ذات وزن دولي، من موقف التأييد المطلق لإسرائيل، إلى موقف الحياد، أو موقف خفض تأييدها لإسرائيل، وإدراكها عدالة قضية فلسطين.

ولقد أدى ذلك كله إلى زيادة محاصرة إسرائيل، على الصعيد الدولي، وعزلها بقطع العلاقات الدبلوماسية، وغيرها من العلاقات بها. وكمثل نضربه على ذلك، ما جرى في أفريقيا، في إثر حرب 1973. ففي المدة بين 10/9 و 1973/11/29، قطعت عشرون دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، إضافة إلى تسع دول أخرى، كانت قد قطعت علاقاتها بها، قبل ذلك. ولقد انتقلت جميع هذه الدول من موقع التأييد لإسرائيل، أو موقع الحياد، بالنسبة إلى الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى موقع تأييد حقوق الشعب الفلسطيني، ومناصرة قضية فلسطين في المحافل الدولية.

ويمكن القول إن حرب 1973 أعادت فرز دول العالم، وأعدت تصنيفها، بالنسبة إلى قضية فلسطين، فتغيرت خريطة المواقف الدولية، بعد تلك الحرب، لمصلحة القضية عما كانت عليه قبلها.

سادساً: المفهوم الإستراتيجي وهدف الحرب

يمكن الاستنتاج من مختلف المصادر، التي أرخت لحرب 1973، أن المفهوم الإستراتيجي، الذي بنت القيادة المصرية عليه خطة، الحرب هو: "أن نقوم بعملية هجومية محدودة، تهدف إلى عبور قناة السويس، وتدمير خط بارليف، ثم التحول، بعد ذلك، إلى الدفاع. وبعد إتمام هذه المرحلة، يمكننا التحضير للمرحلة التالية، التي تهدف إلى احتلال المضائق، إذ إن المرحلة الثانية، سوف تحتاج إلى أنواع أخرى من السلاح، وإلى أسلوب آخر في تدريب قواتنا". ويتم اتخاذ الأوضاع الدفاعية على "مسافة تراوح بين 10 و 12 كم شرق القناة، وأن نبقي في هذه الأوضاع الجديدة، إلى أن يتم تجهيز القوات وتدريبها للقيام بالمرحلة التالية من تحرير الأرض".

لقد خضع تشكيل هذا المفهوم الإستراتيجي لعدة عوامل، بُني المفهوم على أساسها، منها هذان العاملان:

1. ضعف القوات الجوية، بالنسبة إلى القوات الجوية المعادية.
2. ربط العملية الهجومية ومداهما الجغرافي بقدره الدفاع الجوي على تعطيل فاعلية الطائرات المعادية، وتأثيرها في القوات البرية وسير العملية الهجومية، وذلك بتقييد المدى الجغرافي للتقدم البري في سيناء، بالحد الأمامي لمظلة الصواريخ المضادة للطائرات (سام)، على أساس إبقاء منصات وقواعد إطلاق الصواريخ متمركزة في الضفة

الغربية للقناة. وقد كان الحد الأمامي للمظلة يبعد عن الضفة في سيناء، ما بين 10 و 12 كم. "وإن أي هجوم بري، يتجاوز هذه المسافة، قد يقود إلى عواقب وخيمة".

ولقد كان هذا المفهوم الإستراتيجي ذو العملية الهجومية المحدودة، حتى 10-12 كم شرقي القناة، موضع خلاف بين رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، الفريق سعد الدين الشاذلي، ووزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة، الفريق الأول محمد أحمد صادق. فقد كان القائد العام يرى، أن تكون العملية في مرحلة وحيدة، غير منقطعة، فلا تنتهي إلا بعد تحرير سيناء وقطاع غزة. في حين كان رئيس الأركان يؤيد تنفيذ العملية على مراحل.

ونظراً إلى الاختلاف الجذري بين المفهومين، وبعد مناقشات طويلة، اتفق على تجهيز خطتين هجوميتين، تستند كل منهما إلى مفهوم مختلف عن الآخر. فالخطة الأولى (واسمها الرمزي: العملية 41، التي أصبحت، في العام 1972، تحمل اسم: جرائيت 2)، تهدف إلى تحرير الأرض حتى منطقة المضائق، على أساس أن تتوافر لها قوات وأسلحة إضافية. أما الخطة الثانية (واسمها الرمزي: المآذن العالية)، فقد كانت تهدف إلى تحرير شريط، يراوح عمقه بين 10 و 12 كم، على قدر ما تسمح به مظلة الصواريخ المتمركزة في الضفة الغربية للقناة.

وحيثما سُمي الفريق أحمد إسماعيل علي، في أكتوبر 1972، وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة، طويت خطة "جرائيت 2" وأصبحت خطة "المآذن العالية" التي غدا اسمها خطة "بدر" هي الخطة الرسمية المعتمدة.

وما تجدر الإشارة إليه، حسب قول رئيس الأركان المصري، أن جانباً من المفهوم الإستراتيجي لخطة "بدر"، لم يعرف به الطرف السوري، الشريك في حرب 1973، وأن ما تناولته الاتصالات والمباحثات والوثائق المشتركة بين الجانبين، تضمن "تطوير الهجوم، بعد العبور إلى المضائق". إن شهادة رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في هذا الأمر تجذب الانتباه [4].

وهكذا أصبحت خطة "بدر" مؤلفة من مرحلتين: الأولى، هي العبور حتى 10-12 كم شرقي القناة. والمرحلة الثانية، هي تحرير الأرض حتى منطقة الممرات (المضائق). "ولكي نعمق الفاصل بين المرحلتين، فقد كنا عندما ننتقل من شرح المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، نقول: وبعد وقفة تعبوية، نقوم بالتطوير كذا وكذا ... إن التعبير العسكري "وقفة تعبوية"، يعني التوقف إلى أن تتغير الظروف، التي أدت إلى هذا التوقف. وقد تكون الوقفة عدة أسابيع، وقد تكون عدة شهور أو أكثر. كنا نشرح وناقش خطة العبور بالتفصيل الدقيق، ثم نمر مروراً سريعاً على المرحلة الثانية. لم أتوقع قط، أن يُطلب إلينا تنفيذ هذه المرحلة. وكان يثير هذا الشعور قادة الجيش، ويتظاهر بذلك، على الأقل، وزير الحربية".

وحيثما بدأ التخطيط المشترك بين مصر وسورية للحرب، كان تحديد الهدف، وهو تحرير سيناء والجولان، أول ما اتفق عليه، وأساس خطة العمليات المشتركة. ونظراً إلى أن الأردن لن يشترك في الحرب على جبهته، وإنما قد يشترك على الجبهة السورية، فإن تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، يؤجلان إلى مرحلة ما بعد القتال، وهي مرحلة استثمار النصر العسكري وتطويره إلى نصر إستراتيجي، ذي أبعاد سياسية وجغرافية وقانونية ودولية.

وعلى هذا انطلقت الحرب. وفي حين رسمت العمليات الحربية في الجولان الملامح الرئيسية للهدف الإستراتيجي المقصود هناك، وهو تحرير الجولان، أعطت العمليات في سيناء ملامح هدف ذي مواصفات خاصة، تجسد في العبور العظيم، وتهوير خط بارليف، واحتلال شريط من الأرض على الضفة الشرقية للقناة (10 - 15 كم)، يكون كافياً لصدّ الهجمات المضادة، بانتظار الاستعداد لتطوير الهجوم ومواصلته.

وهكذا، لم يكن الهدف الإستراتيجي للقوات المسلحة المصرية، تحرير سيناء كلها، بعملية حربية ذات مرحلة واحدة، أو ذات مراحل متواصلة دون توقف، "وإنما خلق وضع جديد، يسمح بتحقيق هذا الهدف بالوسائل الدبلوماسية، اعتماداً على عوامل القوة العربية والدولية، التي يمكن لقرار الحرب أن ينقلها من وضع السكون إلى وضع الحركة الفاعل والمؤثر. بمعنى آخر، لم يكن الرئيس أنور السادات يتصور، ربما نتيجة لتقدير واقعي لموازن القوى العسكرية، أن يحقق العمل العسكري وحده الحد الأدنى للمطالب العربية، متمثلة في تحرير كافة الأراضي المحتلة عام 1967، وإنما كان العمل العسكري، كما هو الحال دائماً في الصراع الدولي، وسيلة من وسائل الصراع السياسي الشامل، أو فصلاً من فصوله، لتحقيق الأهداف المعلنة عن طريق إضافة القوى السياسية والكفاءة الدبلوماسية لعنصر القوة المسلحة". [5].

وفي جميع الأحوال، فإن المرجع الواضح في هذا الأمر، هو "التوجيه الإستراتيجي"، الذي أصدره الرئيس أنور السادات، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى القائد العام في 1973/10/5. فقد حدد هذا التوجيه الهدف بالنص التالي: "العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتابعة، حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة". وكان هذا الهدف الإستراتيجي يوجب، بالضرورة: "إزالة الجمود العسكري الحالي، بكسر وقف إطلاق النار" و "تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات". ويجري "تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية، منفردة، أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية". أنظر ملحق التوجيه الإستراتيجي من رئيس جمهورية مصر العربية إلى القائد العام للقوات المسلحة المصرية (1973/10/5).

ولقد فهم القائد العام، أن هذا التوجيه ينص "صراحة على العمل على تحرير الأرض على مراحل متتالية، حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة، حتى لا يفهم، مستقبلاً، أنه كان مطلوباً تحرير سيناء بالكامل".

سابعاً: التضامن العربي

أشاعت مرحلة ما بعد حرب 1967، وهي مرحلة الاستعداد لحرب 1973، جواً ذا صفات خاصة، أهمها إزالة التوترات من العلاقات العربية، وعودة الصفاء إلى تلك العلاقات، وانتهى ذلك التردد بين وحدة الصف ووحدة الهدف، وذلك بالتناوب بين العمل مع الأنظمة المماثلة، أو العمل بصيغة التضامن العربي الشامل.

وهكذا نُودي على وحدة الصف، ورُفعت راية التضامن، على أساس أن تقدّم كل دولة عربية، باختيارها الحر، ما تقدر عليه، من دون حرج أو إحراج، ولا نقد ولا تشهير.

ولقد سمحت هذه السياسة لمصر وسورية بالاضطلاع، في بيئة عربية مواتية، بمهام إعادة تنظيم القوات المسلحة وتدريبها وتسليحها، وتوفير الموارد اللازمة للمجابهة المقبلة.

وليس بعيداً عن الحقيقة، أن نقول إن حرب 1973، كشفت الغمة التي احتلت نفس الإنسان العربي، في إثر تراكم الهزائم، وانسداد أفق الأمل، وبخاصة بعد العام 1967. فقد كان الإنسان العربي مردوعاً، يمسك نفسه عن الأمل والتفاؤل، حتى إذا أطلت حرب 1973، وجد قواته المسلحة، تنتقل من ردة الفعل إلى الفعل، ومن الهزيمة إلى النصر.

وعلى الرغم من أن الحرب جاءت، في توقيتها على الأقل، مفاجأة للدول العربية الأخرى، سارعت هذه الدول، شعوباً وحكومات، كل بحسب إمكانياتها، إلى الإسهام في المعركة ضد الغزوة الصهيونية الاستعمارية. فقد برز التضامن العربي، في خلال المعركة وبعدها، بأجلى معانيه. فمن الدول العربية من دفعت ببعض قواتها المسلحة إلى المعركة،

ومنها من أشهر ثروتها النفطية كسلاح، حتى قيل، بحق، إن النفط دخل ميدان القتال، أول مرة، كسلاح مؤثر في السياسة الدولية. وأدركت إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية، أنها، أول مرة، منذ اندلاع الصراع العربي - الإسرائيلي، تواجه العرب أمة واحدة، ذات قضية مشتركة. وهكذا، كان من أهم عوامل الحرب، بعث فكرة التضامن العربي، بعدما أثبت أنه عنصر من أهم عناصر النصر في هذه الحرب.

ثامناً: التعبئة والحشد

سجلت حرب 1973 صفحة متميزة في التاريخ العسكري العربي المعاصر، حين اشتركت قوات من عشر دول [6] ، إلى جانب مصر وسورية، في القتال ضد إسرائيل، على اختلاف حجم المشاركة ومدتها.

لا ريب في أن المفاجأة والسرعة في تجهيز القوات العربية وإرسالها، من مسافات بعيدة، إلى الجبهتين، المصرية والسورية، أثرتا في شكل المشاركة ونوعها وحجمها وقدرتها وكفاءتها تأثيراً كبيراً. فقد كان الأمر يحتاج إلى اتخاذ ترتيبات التعبئة والنفير، وتدبير وسائل النقل وإعداد الأسلحة والذخائر والأعتدة والتجهيزات الميدانية. أدت هذه العوامل إلى إتمام الحشد بوتيرة ضاغطة، وإلى وصول القوات إلى الجبهتين بسرعة، وفي مراحل متتابعة، وإلى اشتراك القوات في القتال على أرض، لم يسبق لها أن قاتلت عليها، أو عرفت جغرافيتها العسكرية، أو صفاتها القتالية. وهكذا، وصل بعض القوات في أثناء القتال، في حين وصل بعضها الآخر بعد انتهاء القتال أو قبيلته. وكان لسرعة زخ تلك القوات في العمليات، نتائج مضرّة في بعض الأحيان، بسبب عوامل السرعة، وضغط الأحداث، وتطور القتال، وضعف التنسيق. ومن أمثلة ذلك، ما لقيته القوات العراقية، وهي في طريقها إلى الجبهة السورية، من صعوبات جمّة، منها بُعد المسافة (ما يزيد على ألف كم)، وطبيعة الطريق الصحراوي، وعدم تيسر العدد الكافي من ناقلات الدبابات، وهو ما دفع القيادة العراقية إلى سوق عدد كبير من الدبابات سيراً على السلاسل. ولقد تحملت القوات العراقية هذه الصعوبات وتجاوزتها، مثل غيرها من القوات العربية، بشجاعة وحسن أداء. ويمكن القول، إن هذه القوات، ذات الحجم الكبير، والتدريب الجيد، والتسليح القوي، كان يمكنها أن تساهم في أداء دور حاسم في سير العمليات الحربية، لو أتيح لها أن تكون محشودة قرب مسرح العمليات، قبل بدء القتال.

ويمكن القول، إن عدم تحقيق الحشد العربي، بكامل طاقاته وإمكاناته، في حرب 1973، كان السبب الرئيسي، الذي جعل استعادة إسرائيل عامل التفوق العسكري، أمراً ممكناً. أي أن التفوق الإسرائيلي جاء نتيجة مباشرة لعدم تحقيق التعبئة والحشد العربيين، في الزمان والمكان المناسبين. ويكاد يكون هذا القول شبه قانون، حكم مسار الصراع العربي - الإسرائيلي في ميدان القتال. وكانت حروب 1948 و 1956 و 1967، أمثلة على ذلك.

هذا عن التعبئة والحشد في الإطار العربي. أمّا في مصر وسورية، فقد استطاعت القيادتان تطبيق مبدأ "حشد القوة" بشكل جيد ووافٍ بالغرض. ففي إطار الكتمان والحذر، اتخذت الدولتان مجموعة من التدابير الهادفة إلى حشد ما يمكن حشده من طاقات ووسائل، وتوظيفها لمصلحة الحرب. كما استطاعتا، في إطار خداع العدو وأجهزة الاستخبارات الأجنبية وتضليلها، سوق القوات والأسلحة والأعتدة إلى خطوط القتال الأولى في الجبهتين، استعداداً لبدء المعركة. وهكذا تمكن البلدان، في مطلع الحرب، من التفوق على العدو في القوة البشرية، والقوة السلاحية. وهو ما سهّل على قواتهما دحر العدو في الأيام الثلاثة الأولى من القتال، والتقدم في تحرير الأراضي المحتلة. وفي خلال هذه المدة القصيرة، أنجزت القوات المصرية عبور قناة السويس، بعملية تُعدّ من أنجح وأرقى العمليات في علم وفن الحرب، في التاريخ العسكري المعاصر، في حين اقتحمت القوات السورية دفاعات العدو الحصينة، واجتازت الموانع الصعبة، من خنادق عميقة وسواتر ترابية عالية وحقول ألغام، وعبرت الجولان، كالسهم المارق، لتطل على الأرض المحتلة في فلسطين.

تاسعاً: التنسيق العسكري العربي

دخلت القوات العربية المعركة، ولكل منها مذهب قتالي، يختلف عن المذهب القتالي الخاص بالقوات المصرية، أو السورية، أو القوات العربية الأخرى. ولم يكن هناك تنسيق مسبق، أو استطلاع مسبق لأرض المعركة، أو تمرينات أو تدريبات مشتركة، هيكلية أو قيادية (أي من دون وحدات)، على الأرض والخريطة وصندوق الرمل، وفي غرف العمليات. ومن مظاهر فقدان التنسيق والتدريب المشترك بين الجيوش العربية، التي برزت في حرب 1973، تلك الصعوبة في لغة التخاطب بين قادة القوات وضباط هيئات الأركان. فقد كان ضباط كل قوة، يتحدثون بمصطلحات عسكرية، مختلفة عن تلك التي يتحدث بها ضباط القوات الأخرى. وقد أثر ذلك في وسائل الاتصال والقيادة والسيطرة على القوات، كما أثر في تنسيق التعاون التكتيكي بين الوحدات والقيادات.

عاشرأ: قيادة مسرح الحرب

ثمة ظاهرة مهمة، أضحَّتْها مسيرة المعارك في حرب 1973، وهي تخص القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية (القوات المصرية والسورية والقوات العربية الأخرى، التي عملت في الجبهتين، بإمرة القيادتين المصرية والسورية). فقد كانت هذه القيادة الاتحادية قيادة تنظيم وتنسيق بين الجبهتين، ولم تكن واجباتها ومسؤولياتها في السيطرة على الجبهتين معاً، وفي قيادة العمليات فيهما معاً، واضحة ومحددة. ولهذا، رأينا القيادة الاتحادية لا تعالج، في اليوم الثالث للقتال، شؤون قيادة العمليات الحربية في الجبهتين معاً، وفي آن واحد، على أساس أنهما مسرح حرب واحد، مثلما كان عليه التخطيط الإستراتيجي المشترك لخطة "بدر"، وانطلاق الحرب على الجبهتين في آن واحد، وفق أحكام تلك الخطة المشتركة. وتأسيساً على ذلك، يمكن تفسير "الوقفة التعبوية"، التي وقفتها القوات المصرية في سيناء، بعد العبور، في اليوم الثالث للقتال، تفسيراً عسكرياً، دون الأخذ في الحسبان العوامل السياسية، التي كانت وراء قرار "الوقفة التعبوية" هذه. فقد بدت القيادة العامة الاتحادية، يومذاك، وكأن مهمتها قيادة الجبهة المصرية، من دون أن تنظر إلى الجبهتين كمسرح حرب واحد. وحينما عادت القيادة العامة الاتحادية إلى معالجة تطور العمليات في الجبهتين، والتنسيق بينهما، على أساس أنهما مسرح حرب واحد، وانتهت الوقفة التعبوية (8-13/10/1973)، وأمرت القوات المصرية باستئناف الهجوم في 10/14، كانت القوات الإسرائيلية، قد طورت هجومها الإستراتيجي المضاد على الجبهة السورية، وحشدت قواتها الضاربة في سيناء، واستردت المبادأة الإستراتيجية. وكانت النتيجة أن صدت القوات الإسرائيلية الهجوم المصري، ثم اندفعت، في هجوم مارق، إلى الضفة الغربية للقناة، حيث نشأت مشكلة "ثغرة الدفرسوار"، وما تلاها من تطورات.

وهكذا، تكرر في حرب 1973 ما عرفته حربا 1948 و 1967، وهو فقدان "القياد العربية الواحدة"، التي تتصف بالقدرة على:

1. التخطيط الإستراتيجي.

2. وتطبيق مبادئ الحرب، خاصة مبدأ الحشد والتكامل في العمل الميداني.

3. وقيادة مسرح الحرب كاملاً، وتوجيه قيادات مسارح العمليات.

[1] هذه المهام أوكلها مجلس الأمن إلى قوة الطوارئ، بقراره الرقم 341 (1973/10/27)، بناء على تقرير الأمين العام.

[2]

ثمة درجات خمس لاستعداد القوات الأمريكية، أقصاها هي حالة الدفاع رقم 1، وهي تعني نشوب الحرب، وأدناها حالة الدفاع رقم 5. وتقع حالة الدفاع رقم 3 في منتصف السلم. وهي، من الناحية العملية، أعلى مراحل الاستعداد العسكري، في وقت السلم.

[3]

مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر، القراران 46 و 47، بتاريخ 1973/11/28.

[4]

جاء في مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي: 'في خلال شهر أبريل 73، أخبرني وزير الحربية بأنه يرغب في تطوير هجومنا في الخطة، لكي يشمل الاستيلاء على المضائق. فأعدت له ذكر المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع، وأنه لم يطرأ أي تغيير على الموقف، منذ أن ناقشنا هذه المشكلات معاً، في نوفمبر 72. وبعد نقاش طويل، أخبرني بأنه إذا علم السوريون بأن خطتنا هي احتلال 10-15 كم شرق القناة، فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب معنا، وأخبرته بأن في إمكاننا أن نقوم بهذه المرحلة وحدنا، وأن نجاحنا سوف يشجع السوريين على الانضمام إلينا في المراحل التالية. ولكنه قال إن هذا الرأي مرفوض سياسياً. وبعد نقاش طويل، طلب إليّ تجهيز خطة أخرى، تشمل تطوير الهجوم، بعد العبور إلى المضائق. وأخبرني بأن هذه الخطة، سوف تعرض على السوريين، لإقناعهم بدخول الحرب، ولكنها لن تنفذ، إلا في ظل ظروف مناسبة. ثم أضاف قائلاً: فلننصّر مثلاً أن العدو تحمل خسائر جسيمة في قواته الجوية، وهو عنصر التهديد الأساسي، وأنه قرر سحب قواته من سيناء، فهل سنتوقف نحن على مسافة 10-15 كم شرق القناة، لأنه ليس لدينا خطة لمواجهة مثل هذا الموقف؟ لقد كنت أشعر بالاشمئزاز من هذا الأسلوب، الذي يتعامل به السياسيون المصريون مع إخواننا السوريين. ولكني لم أكن لأستطيع أن أبوح بذلك للسوريين. وقد ترددت كثيراً، وأنا أكتب مذكراتي هذه: هل أحكي هذه القصة أو لا. وبعد صراع عنيف بيني وبين نفسي، قررت بأن أقولها كلمة حق لوجه الله والوطن. إن الشعوب تتعلم من أخطائها. ومن حق الأجيال العربية القادمة، أن تعرف الحقائق، مهما كانت هذه الحقائق مخجلة.'

[5]

ورد النص التالي: 'وحدد الهدف العسكري، ليكون هزيمة تجميع قوات العدو الإسرائيلي في سيناء والهضبة السورية، والاستيلاء على مناطق ذات أهمية إستراتيجية تهيئ الظروف المناسبة لاستكمال تحرير الأراضي المحتلة بالقوة المسلحة، لفرض الحل السياسي العادل للمشكلة. وبناء على هذا الهدف الواضح، كان على القيادة العامة المصرية، أن تخطط للقيام بعملية هجومية إستراتيجية مشتركة، تُنفذ بالتعاون مع القوات المسلحة السورية، وتقوم فيها مصر بالاقترام المدبر لقناة السويس، وتدمير خط بارليف، والاستيلاء على رؤوس كباري بعمق 10-15 كيلومتراً على الضفة الشرقية للقناة، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة، وصد وتدمير هجمات و ضربات العدو المضادة، والاستعداد لتنفيذ أي مهام قتالية أخرى، تُكلف بها فيما بعد. أما سورية، فتشن الهجوم وتخرق دفاعات العدو بالجولان، وتجزئ تجميعه، وتدمر قواته، وتصل إلى خط: نهر الأردن - الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية.'

[6]

هي: المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، الأردن، فلسطين، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب. مبادرة وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز (ترجمة)

أولاً - نص المقترحات المقدمة إلى مصر والأردن

(النقاط العشر أو مشروع روجرز)

(1969/ 12/ 9)

أ - المقترحات المقدمة إلى مصر

. النقطة الأولى

إن الفريقين، في وصولهما إلى اتفاق نهائي لتسوية شاملة على أساس المبادئ الأساسية، يقران قائمة زمنية وطريقة لانسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضي الجمهورية العربية المتحدة، التي احتلت أثناء نزاع عام 1967، إلى حدود تحدد وفقاً للنقطة الثالثة. كما توضع أيضاً خطة متفق عليها للقيام بالمتبقي المتداخل لكافة نصوص قرار مجلس الأمن الرقم 242.

. النقطة الثانية

تنتهي حالة الحرب القائمة بين كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل، وتقوم بينهما حالة سلم عادية، ويمتنع كل فريق من الفريقين عن الأعمال، التي تتناقض وحالة السلم وانتهاء حالة الحرب، وبوجه خاص:

1. ألا تقوم القوات المسلحة أو قوات غيرها، لأي من الفريقين، البرية أو البحرية أو الجوية بأي أعمال عدوانية، أو تهدد بالقيام بها، ضد شعب أو قوات الفريق الآخر.
2. يتعهد كل فريق بعمل ما في وسعه، لضمان عدم نشوب أعمال عدوانية أو حربية في أراضيه، وعدم ارتكابها داخل أراضيه، سواء من قبل الأجهزة الحكومية أو الموظفين أو الأشخاص العاديين أو المنظمات.
3. يمتنع كل من الفريقين عن التدخل بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، في الشؤون الداخلية للفريق الآخر، لأي سبب.
4. يؤكد الفريقان أنهما في علاقاتهما ببعضهما، سوف يسترشدان بالمبادئ المنصوص عليها في المادة 2 من الفقرتين 3 و 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

. النقطة الثالثة

يتفق الفريقان على وضع حدود آمنة ومعترف بها، ترسم على خريطة أو خرائط مصدقة من الفريقين، وتصبح جزءاً من الاتفاق النهائي في إطار السلام، أخذين في الحسبان الاتفاق بين الفريقين على إقامة مناطق منزوعة السلاح، واتخاذ الترتيبات الأمنية العملية في منطقة شرم الشيخ، لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، وإنهاء قضية غزة بصورة نهائية. وتكون الحدود الدولية السابقة، بين مصر والسلطة المنتدبة على فلسطين، هي الحدود الآمنة المعترف بها بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة.

. النقطة الرابعة:

لأغراض تأكيد حرمة حدود وأراضي الفريقين، ولضمان أمن وسلامة الحدود المعترف بها، يعمل الفريقان، متبعين الإجراءات المبينة في الفقرة الأخيرة من هذه الوثيقة، على التوصل إلى اتفاق على:

1. المناطق التي ستكون منزوعة السلاح، والإجراءات التي تضمن ذلك.
2. الإجراءات الأمنية العملية في منطقة شرم الشيخ، التي تضمن حرية الملاحة في مضيق تيران.
3. الإجراءات الأمنية العملية، في شأن إنهاء موضوع غزة.

. النقطة الخامسة

يتفق الفريقان، ويصدق مجلس الأمن على:

1. أن مضيق تيران طريق مائي دولي.
2. أن مبدأ حرية الملاحة لسفن جميع الدول، بما في ذلك إسرائيل، ينطبق على مضيق تيران وخليج العقبة.

. النقطة السادسة

إن الجمهورية العربية المتحدة في ممارساتها لسيادتها على قناة السويس، تؤكد أن لسفن جميع الأمم، بما في ذلك إسرائيل، الحق في حرية الملاحة، من دون تمييز أو تدخل.

. النقطة السابعة

يتفق الطرفان على الأخذ بشروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، حسبما يجري الاتفاق عليه بين الأردن وإسرائيل، وأن يشارك، وفق ما يراه السفير يارينج، أو يرغب فيه، في العمل على التوصل إلى شروط تلك التسوية.

ومن المفهوم أن الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وبين إسرائيل، سيكون متوازناً مع الاتفاق بين الأردن وإسرائيل، في شأن اللاجئين، ويبدأ وضع الاتفاق موضع التنفيذ بعد التوصل إلى الاتفاق المشار إليه.

. النقطة الثامنة

تتفق الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل اتفاقاً متبادلاً، على احترام السيادة وسلامة الأراضي وحرمتها والاستقلال السياسي، وحق كل منهما في العيش بسلام، ضمن حدود أمنة ومعترف بها، وخالية من التهديد وأعمال القوة.

. النقطة التاسعة

يسجل الاتفاق النهائي في وثيقة، تُوقَّع من قِبَل الطرفين، وتودَّع، فوراً، لدى الأمم المتحدة. وبعد إيداع هذه الوثيقة، يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، من قبل الفرقاء، أن يخبر مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بذلك.

وتصبح الوثيقة، منذ لحظة إيداعها، ملزمة للفرقاء، وغير قابلة للنقض. ويبدأ الفرقاء تنفيذ ومراعاة شروط الاتفاق. وينبغي أن يكون مفهوماً، من قِبَل الفرقاء، أن التزامات كل طرف متبادلة ومترابطة. وينص الاتفاق النهائي، على أن نكثاً أساسياً للاتفاق النهائي، من قِبَل فريق، يعطي الحق للفريق الآخر، أن يتخذ من هذا النكث سبباً لتوقفه عن القيام بالتزاماته، كلياً أو جزئياً، إلى أن يُعالج النكث ويزال.

. النقطة العاشرة

يتفق الفريقان على أن يقدّم الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه. ومن المفهوم أن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ستؤيد قرار الحل من قبل مجلس الأمن، وتتعهد بأن توحد جهودها المقبلة بمساعدة الفرقاء على الالتزام بتنفيذ جميع نصوص الاتفاق النهائي أو الاتفاقات النهائية.

ب - المقترحات المقدمة إلى الأردن:

هي النقاط العشر السابقة، إضافة إلى ثلاث نقاط هي:

. النقطة الأولى

يقوم الطرفان بالتوصل إلى اتفاق نهائي، في ميثاق أو موثيق نهائية، لحل شامل لكافة القضايا المعلقة، على أساس المبادئ العامة المذكورة. ويقرر الطرفان:

1. جدول أعمال.

2. أصول الانسحاب للقوات الإسرائيلية من أراض أردنية، احتلت خلال نزاع عام 1967، إلى حدود، تُرسم ويُتفق عليها طبقاً للنقطة الثالثة، ووفقاً لمخطط يتفق عليه، لتنفيذ كل البنود الأخرى المعلقة من قرار مجلس الأمن في 1967/ 11/ 22.

3. إنهاء حالة الحرب والعداء بين إسرائيل والأردن. وإقامة حالة رسمية من السلام بينهما، ستمنع كلا من الطرفين القيام بأي أعمال مناقضة لحالة السلام، وتوقف حالة الحرب، خاصة الامتناع عن القيام بأي عمل عدواني، أو التهديد بالقيام بأي عمل عدواني من قبل القوات المسلحة، وغيرها من القوى الأخرى، البرية والبحرية والجوية، لأي من الطرفين، ضد الشعب أو القوات المسلحة للطرف الآخر.

. النقطة الثانية

يتفق الطرفان على تحديد حدود أمنة ومُعترف بها، تظهر على خرائط، ويوافق عليها الطرفان، وتصيح، فيما بعد، جزءاً من الاتفاق النهائي في إطار السلام آخذين بعين الاعتبار الاتفاق بين الطرفين على:

1. إقامة مناطق منزوعة السلاح.

2. وضع القدس والترتيبات النهائية المتعلقة بها، وتكون الحدود الآمنة أقرب ما تكون إلى خطوط الهدنة، باستثناء ما ورد في النقطة الرابعة، والتغييرات التي يتفق عليها الطرفان، لأسباب أمنية وإدارية.

. النقطة الثالثة:

يقوم الأردن وإسرائيل بالعمل على التوصل إلى اتفاق حول وضع القدس، وحول الترتيبات النهائية، بما فيها الحدود البلدية المتعلقة بالمدينة الموحدة.

يتفق الطرفان على أن " للقدس " وضعاً خاصاً، ينطلق من المبادئ التالية:

1. يجب أن تكون المدينة موحدة بحيث لا يكون هناك أي قيد على حرية تنقل الأشخاص والبضائع إليها.

2. يجب أن لا يكون هناك أي قيد على حرية الوصول إلى المدينة الموحدة، من أي ديانة أو أي جنسية.

3. يجب أن تراعي الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة، مصالح جميع سكانها، ومصالح الطوائف اليهودية والإسلامية والمسيحية العالمية، وأن يضمن لحكومتي إسرائيل والأردن دورهما في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة.

ثانياً - المشروع المعدل المقدم إلى مصر والأردن وإسرائيل (1970/6/25)

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المقترحات التالية:

1. تتعهد إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة بأن تنقيدا بوقف إطلاق النار، لفترة محددة على الأقل.
2. إن إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة، وكذلك الأردن وإسرائيل، تقبل بالبيان التالي، والذي سيكون على شكل تقرير من السفير يارينج إلى الأمين العام يوثانت:

" لقد أشارت كل من الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل، إلى أنها توافق على:

أ. أنهم يقبلون ويعلنون رغبتهم في تنفيذ القرار 242، بكل أجزائه، وسيعينون ممثلين عنهم في مناقشات تجري تحت إشرافي وفي الأماكن والمواعيد، التي أعددتها، واضعاً في الحساب ما يلائم كل طرف، في ضوء البروتوكول والخبرة السابقة بين هذه الأطراف.

ب. أن الغرض من المناقشات، التي سبق ذكرها، الوصول إلى اتفاق لبناء سلام عادل ودائم بينهم، يقوم على:

1. الاعتراف المتبادل من قبل كل من الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل بالسلطة والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي.

2. الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ احتلت في نزاع عام 1967 (كلا النقطتين 1 و2 وفقاً لقرار 242).

3. ولتسهيل مهمتي في الوصول إلى اتفاق كما جاء في القرار 242، تتقيد الأطراف بحزم بقرارات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار اعتباراً من 1 يوليه حتى 1 أكتوبر 1970".
التوجيه الإستراتيجي من رئيس جمهورية مصر العربية

إلى القائد العام للقوات المسلحة المصرية

(1973/ 10/ 5)

توجيه إستراتيجي من رئيس الجمهورية

والقائد الأعلى للقوات المسلحة

إلى: الفريق أول أحمد إسماعيل علي

وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة

1. بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر 1973 وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والإستراتيجي:

قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الإستراتيجية الآتية:

أ. إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 6 أكتوبر 1973.

ب. تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

ج. العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة.

2. تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية.

Table with 2 columns and 2 rows

رئيس الجمهورية

9 رمضان 1393هـ

أنور السادات

5 أكتوبر 1973م

table end

حرب أكتوبر 1973، من وجهة النظر الإسرائيلية
مقدمة

سوف تنتقضي سنوات عديدة إلى أن تتضح كافة التفاصيل وتتكشف الحقيقة بأكملها عن حرب عيد الغفران. وفي ذلك الوقت لن يكون هناك غير وجه واحد من العملة، فالوجه الآخر سوف ينكشف أيضا عندما يفتح العرب هم أيضا ملفاتهم، وإلى حين ذلك لا يمكن سرد كافة أسرار هذه الحرب. ومن الأمور المعقدة، أن كثير من الشخصيات، زعماء وقادة، يزعمون - كل واحد منهم - الحقيقة التي يراها هو، والكثير يتجاهل تفاصيل هامة. ولقد أدت صدمة الحرب في إسرائيل، إلى أن تسجيلات كثيرة بالقيادات ليست كاملة. ومنذ اللحظة التي بدأ البعض يكتب فيها عن حقائق وتفاصيل حرب يوم الغفران قوبلت ببعض التناقضات، وأحيانا ظهر ما يشبه قصة (وقائع) لبعض القادة الإسرائيليين.

من حق المصريين أن نقول إنهم عرفوا كيف يستفيدون بدروس كثيرة من حرب الأيام الستة وكذلك حرب الاستنزاف، فإنهم في حرب يوم الغفران نجحوا في استخدام معظم النظام الإلكتروني الحديث، لقد نجح العرب في التقدم بفضل تحسن جهازهم التقني، لأن العتاد الحديث - وما فيه من كميات كبيرة من أجهزة الرؤية الليلية وصواريخ مختلفة الأنواع - قد ساعدهم في استكمال النوعية. والأمر الذي كان يعتبر في حينه سهلا في الجيش الإسرائيلي - وهو التغلب على سلاح المشاة - أصبح صعبا في هذه الحرب.

أما الهزة في إسرائيل فكان مصدرها أساسا في الإحساس بأن الدولة أعيدت دفعة واحدة إلى مراحلها الأولى. فعلى الرغم من انتصاراتها في جميع الحروب .. وجدت إسرائيل نفسها فجأة بعد حرب يوم عيد الغفران تتخبط مرة أخرى في أخطار تؤثر على كيانها. ومرة أخرى أدركت إسرائيل أن الهزائم في معارك محلية كبيرة من شأنها أن تعرض وجودها للخطر. وعلى الرغم من انتصاراتها وقوتها العسكرية التي زادت وتطورت، فإنها لا تستطيع ردع أعدائها عن مهاجمتها.

إن الاعتقاد القائل بأن حرب يوم عيد الغفران كانت حربا محدودة، لأنها جرت في منطقة محدودة مجاورة لقناة السويس وفي هضبة الجولان، هو اعتقاد خاطئ تماما، فلقد كانت حربا شاملة، إلا أن المصريين اضطروا في البر إلى التركيز على مناطق معينة.

لقد حاربت إسرائيل في حرب يوم عيد الغفران بجناحيها، حيث يبعد كل جناح منها كثيرا عن المركز المأهول للبلاد. ومن الطبيعي أن الانتباه في الجيش الإسرائيلي، كان موجها أكثر إلى هذين الجناحين، حيث يوجد في أحدهما عدوها الكبير والقوي، وفي الثاني أكثر عدو متطرف من أعدائها. وتم ترك جبهة الوسط مع الأردن، وهي الأهم من الناحية الإستراتيجية، ومن ثم يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يكرس اهتمامه تجاه الجبهة الوسطى - خاصة إذا تغير النظام هناك - وكذلك تجاه الجبهة الشمالية في لبنان حيث قوي التطرف. وقد يحاول العرب مرة أخرى السعي نحو مفاجئة إسرائيل، وعلى إسرائيل إعداد قوة إستراتيجية تضمن لها توجيه ضربة ثانية "شديدة ومؤلمة للغاية إذا بادر العرب بالحرب".

لقد اقتحم العرب جدار الرعب، إنهم لم ينتصروا، ولكنها المرة الأولى التي لم يفشلوا فيها، ومنذ أحداث تلك الحرب والعرب يقولون بأن من ينجح مرة واحدة يستطيع أن

يحاول مرة أخرى.

وبعد الزلزال في أكتوبر 1973، أصبح من المهم أن تحترس إسرائيل أضعاف المرات، وستكون تضحية بحياتها إذا استعدت للحرب المقبلة وفقاً لطبيعة حرب عيد الغفران. ومن الواضح أن الحرب المقبلة ستكون أشد من سابقتها.

إن العرب بأموالهم الطائلة، ونفطهم المكس، يستطيعون شراء أي سلاح حديث من الشرق والغرب، وسوف تتعمق الحرب الإلكترونية وتتسع، وسيصبح استخدام الصواريخ روتينياً، وسوف تعطي الصواريخ بُعداً حديثاً للحروب في الشرق الأوسط، ولكن في واقع الأمر أن الصواريخ ذات الرؤوس التقليدية لا تحسم الحرب، ولكنها تستطيع التأثير على سيرها. لقد علمتنا حرب يوم الغفران أن أفضل مخابرات من شأنها أن تخطئ في تقديراتها وفي الظروف الجديدة لإسرائيل، فمن الواضح أن التوقع يتضاءل. إن صمود إسرائيل لا يتوقف على السلاح فقط، لأنه إلى جانب السلاح تحتاج إسرائيل إلى تنظيم أفضل ومراكز تقدير أفضل.

وفي المرحلة الحالية تعلق أهمية التسوية السياسية، فالوقت لا يعمل في صالح إسرائيل، وعليها أن تسعى إلى تسوية وسلام حقيقي، والمشكلة هي أن هذا الموضوع لا يتوقف عليها فقط، فهناك من العرب، المستعدون للوصول معها إلى تسوية، وهناك من يضع شروطاً للسلام تحمل في طياتها مخاطر كثيرة لوجود الدولة، وهو ما يجعل إسرائيل غير قادرة على قبول هذا النوع من التسوية. وفي نفس الوقت يجب على إسرائيل أن تستعد لحرب من شأن العرب أن يفرضوها عليها مرة أخرى، إن لدى إسرائيل قدرات عسكرية هائلة والعرب يعرفون ذلك جيداً. وهذا ما مكن إسرائيل من ردع العرب، فالبرغم من مرور خمسة وعشرون عاماً على حرب "كيبور" إلا أن العرب لم يحاولوا تهديد إسرائيل بحرب جديدة.

المبحث الأول

نظرية الأمن الإسرائيلي وطبيعة الأرض في مسرح العمليات

يقول أنتوني كوردسمان وإبراهيم واجنر في كتابهما "دروس الحرب الحديثة - الصدمات العربية الإسرائيلية 1973 - 1989":

"لقد تأثر القتال بنوعين من طبيعة الأرض، الأول هو قناة السويس والصحراء الموجودة على جانبيها والثاني هو مرتفعات الجولان".

أولاً: طبيعة الأرض "بالمسرح السينائي"

إن شبه جزيرة سيناء منطقة صحراوية، تبلغ مساحتها 60 ألف كيلو متر مربع، وتتميز بالمناطق القفراء والوديان، وكتبان الرمال في الشمال والأرض الجبلية في الجنوب، ولقد عملت سيناء كمعبر بري للمهاجرين وجيوش الغزاة عبر التاريخ. وهي محاطة بالبحر من ثلاثة اتجاهات (البحر المتوسط - خليج السويس - خليج إيلات).

وعلى طول ساحل البحر المتوسط تتكون سيناء من 134 ميلاً من أرض مسطحة جرداء ومستنقعات منتشرة مع وجود بعض الواحات والجبال. والجزء الغربي منها تحده قناة السويس التاريخية وخليج السويس بطول 311 ميلاً. وفي الشرق يصل طول سيناء إلى 155 ميلاً متضمنة خليج العقبة والحدود مع إسرائيل. والطرق الرئيسية تربط القنطرة والعريش في الشمال والإسماعيلية وأبو عجيبة في المنتصف. وفي الغرب تربط الطرق القسيمة والكونتلا ورأس النقب، مع العريش والحسنة ونخل.

والجزء الأدنى من سيناء يختلف في طبيوغرافيته من أرض جبلية وعرة إلى كتبان رملية كثيفة، التي تخلق صعوبة للعمليات العسكرية بسبب المشاكل الإرادية وإعاقة الحركة والنقص العام في الغطاء الطبيعي لاستخدامه في الإخفاء. ولا يوجد سوى طريق واحد بين السويس ورأس سدر والطور وشرم الشيخ الذي يمكنه تسهيل النقل الثقيل.

وتمتد الصحراء شرق القناة في شكل متموج في مسافة حوالي خمسة أميال لتصل إلى خط من التلال الرملية، ومن هناك تمتد حتى منطقة المرتفعات الجبلية والتلال والتي يمر من خلالها عدد من الممرات مثل ممر مثلاً وممر الجدي في الجنوب. أما المنطقة الشمالية من القنطرة وحتى بورسعيد فهي منطقة سبخات ملحية ويمر بها عدد من الطرق العرضية الموازية للقناة، مثل طريق يحمل اسم كودي "ليكسون"، وموازي له وشرقه بحوالي خمسة أميال طريق المدفعية وتتميز سيناء بشبكة الطرق الطولية والعرضية والتي تحقق أعمال المناورة بنجاح.

بسبب طبيعة الأرض الوعرة، كان للحرب في سيناء تاريخ طويل للاستيلاء على الطرق الإستراتيجية والممرات والهيئات العالية المشرفة على هذه الطرق. ومع ذلك فإن الظروف السائدة هي الطبيعة الصحراوية للبيئة والتي تجعل إدارة عمليات عسكرية يعني الصراع مع تأثير الحرارة وتأثير الطبيعة على التأمين الإداري وضرورة وجود أرتال من فئات المياه ووسائل التبريد. هذا إلى جانب أن الحرارة المرتفعة تفرض قيوداً كبيرة على الأفراد العسكريين سواء من ناحية الأداء البدني أو من ناحية الضغط النفسي.

إن العمليات العسكرية الحديثة تؤكد على أهمية الوحدات المدرعة والميكانيكية وقوة النيران، ويرجع هذا إلى المزايا الميكانيكية والعسكرية المرتبطة بالأرض المفتوحة، حيث لا توجد بوجه عام أي نباتات مثل الأشجار والشجيرات التي تعوق التحرك أو تخفي الأنشطة العسكرية. فببساطة يصعب الاختفاء في الصحراء المفتوحة.

أما في الجنوب فالجبال شديدة الانحدار ووعرة بدرجة تحد من حركة المدرعات في محاور محددة من الطرق في كثير من المناطق الإستراتيجية.

وفي الوقت الذي توفر فيه الأرض المفتوحة القدرة على الحركة والمناورة للمدرعات، فإنها تسهل التعرض للقوة الجوية. وهذا يخلق بعداً آخر لحروب الصحراء، فالصراع بين الدبابات أصبح معقداً بسبب قدرة الطائرة على الضرب بسرعة وبتكرارية وفاعلية ضد الوحدات المدرعة على مسافات بعيدة من القواعد، فالمساحات الشاسعة والسماء الصحو، ميزة كبيرة للقوات الجوية التي لا تتعرض لطبيعة الأرض الوعرة تحتها، إلا إذا وفرت هذه الأرض الإخفاء والوقاية ضد الأسلحة جو - أرض.

وهناك عنصر آخر في طبيعة الأرض في سيناء بسبب طبيعة الأرض، وهي تعرض الدفاعات الثابتة لتكتيكات المناورة والحصار. فالعزل عن المياه والأغذية يجعل هذه المواقع غير قادرة على البقاء أو الاحتفاظ بفاعليتها القتالية إلا لفترة محدودة للغاية. ولسوء الحظ بالنسبة للإسرائيليين اضطروا إلى إنشاء هذه المواقع الثابتة بسبب طبيعة سيناء، وفتوحاتهم في حرب يونيو 1967، ومع ذلك فلقد لعبت هذه النقطة القوية دوراً هاماً في المراحل الأولى من حرب 1973، ولقد عرفت في مجموعها بخط بارليف.

الموانع ونظام الدفاع

[1]

يبلغ طول قناة السويس 175 كم، وعرضها يراوح بين 180، 200 م، وعمق مياهها يراوح بين 16، 18 م، ومستوى سطح الماء ينخفض عن الشواطئ بمقدار مترين، وللقناة شواطئ شديدة الانحدار مكساءة بألواح من المسلح، الذي يمنع المركبات المائية من نزول أو صعود شواطئها دون أعمال هندسية مسبقة، والتيار بالقناة سريع وقوي ويصل إلى 18 م/دقيقة في الشمال، ويصل إلى 90 م/دقيقة في الجنوب، ويتغير المد بها بحوالي 60 سم في الشمال، ويزداد إلى مترين عند السويس في الجنوب ويتغير اتجاه التيار كل ستة ساعات مع تغير المد. كل هذه العوامل أثرت على خطة عبور المصريين وخاصة ما يتعلق بالمشاكل الفنية لإنشاء المعديات وإنشاء الكباري.

لقد أنفق الإسرائيليون حوالي 268 مليون دولار لإنشاء سلسلة من الحصون والطرق والمنشآت الخلفية أطلق عليها خط بارليف بهدف الدفاع عن الشاطئ الشرقي للقناة. ولقد امتدت هذه الدفاعات أكثر من 160 كم على طول الشاطئ الشرقي للقناة من بور فؤاد شمالاً إلى رأس مسلة على خليج السويس، وبعمق 30-35 كم شرقاً.

وغطت هذه الدفاعات مسطحا قدره حوالي 5000 كم² واحتوت على نظام من الملاجئ المحصنة والموانع القوية وحقول الألغام المضادة للأفراد والدبابات، وتكونت المنطقة المحصنة من عدة خطوط مزودة بمناطق إدارية وتجمعات قوات مدرعة ومواقع مدفعية، وصواريخ هوك مضادة للطائرات، ومدفعية مضادة للطائرات، وخطوط أنابيب مياه، وشبكة طرق طولها 750 كم. وتمركزت مناطق تجمع المدرعات على مسافات من 5 - 30 كم شرق القناة. كما جهز 240 موقع للمدفعية بعيدة ومتوسطة المدى، كان من بينها 30 موقع محتل فعلاً. وكانت هذه الدفاعات تركز شمالاً على البحر المتوسط. وفي الشرق جبال وسط سيناء وفي الجنوب جبال عجمة وخليج السويس.

إن القناة تُعد عائقاً مائياً أمام الآلاف من الرجال، والذي يتطلب الأمر لعبوره جهوداً إدارية ضخمة وتخطيط جيد وصعوبات عديدة عند نقطة العبور، وخسائر بشرية نتيجة الحوادث والنيران المعادية. إنها عميقة وواسعة بدرجة يستحيل عبورها بدون وسائل عبور خاصة، ولسوء حظ الإسرائيليين فإن القوات المصرية لم تعبر في المكان وفي الوقت الذي خطته إسرائيل [2].

حاول الإسرائيليون تطوير نظام صُمم لتحويل القناة إلى خندق مشتعل، من خلال وضع خزانات تحت الأرض، ووضع أنابيب لضخ البترول الذي يتم نثره على سطح القناة، عند ذلك يتم إشعال هذا البترول ليكون حاجزاً من اللهب عند النقطة الحصينة. ومع ذلك وجد خلاف ملموس حول هذا التطوير عندما بدأت الحرب، فبعض المصادر الإسرائيلية تزعم أن النظام كان لا يعول عليه وتم هجره، وآخرون يصرون على أن النظام تم تشغيله وأن نقطة أو نقطتين كانتا تعملان، وزعم المصريون أنهم نفذوا عمليات ضفادع بشرية ضد هذا النظام وسدوا الأنابيب وعطّلوا عن العمل.

كانت العنقبة الدفاعية الأولى هي الجانب الخرساني للقناة (الشواطئ المكساة) التي صممت لتغطية الشاطئ الرملي، وهي ترتفع ثلاثة أقدام فوق سطح الماء في المد العالي وستة أقدام في حالة المد المنخفض. ويحدّ هذا الحاجز من الدخول إلى والخروج من القناة للوسائل البرمائية الخفيفة التي يمكن رفعها ميكانيكياً أو بالأفراد فوق الجانب الآخر، وعملياً فقد تطلبت استخدام الكباري العسكرية المتحركة المصممة لعبور الأنهار. وطبقاً لما قاله الجنرال ديان كانت القناة في حد ذاتها، واحدة من أحسن الخنادق المضادة للدبابات المتاحة وفوق الجوانب المقواة للقناة، أنشأ الإسرائيليون ساتراً تريبياً ضخماً امتد على طول مواجهة الضفة الشرقية للقناة بدءاً من جنوب القنطرة. وكان ارتفاع هذا الساتر يراوح بين 10 م، 25 م، واستخدم كوسيلة لإخفاء التحركات الإسرائيلية، وصُمم لمنع العبور بالمركبات البرمائية بفضل ميله الحاد.

يُعد هذا الساتر أول ساتر من ثلاث، وكان يشمل مواقع لإطلاق نيران المدفعية والمدرعات كل مائة متر، واحتوى على 22 موقعاً حصيناً بها 31 نقطة قوية، حولها 15 دائرة من الأسلاك الشائكة تفصلها حقول ألغام، وأجهزة إنذار مبكر، وشارك خداعية. وكانت النقط القوية ذات تصميم هندسي معقد، وتتكون من عدة طوابق بُنيت بحيث تصل إلى قمة الساتر، وشملت المنشآت، في كل نقطة قوية، معدات طبية خط أول ومجموعة طبية وحمامات ومركز للكتابة والطباعة وصالة سينما وصالة ألعاب وتسلية. وكل دور من أدوار النقطة القوية كان يتكون من عدة ملاجئ خرسانية محصنة بقضبان سلك حديد وألواح من الصلب، ويفصلها عن الملاجئ الأخرى طبقات من القضبان الحديدية مقواة بالخرسانة المسلحة والرمل وسلال حجارة سمكها من مترين إلى ثلاثة أمتار. وكانت كل دشمة خرسانية مجهزة ضد نيران المدفعية والدبابات، ولها عدة فتحات للرمي منها حيث تسمح بقطاع نيران

كبير، وكانت الدشم تتصل بعضها البعض بخنادق مواصلات عميقة مكساء بألواح من الصلب وشكاير الرمل، وكان لهذه النقطة الحصينة القدرة على تحمل انفجار قنبلة زنة ألف رطل وبها احتياطي من كافة الاحتياجات؛ يمكنها الصمود أمام أي هجوم رئيسي. (انظر شكل جبهة قناة السويس)

واعتمد النظام الدفاعي، برمته، على نظام التعبئة، وكان يوجد به عدد محدود من الأفراد المدافعين في النقاط الحصينة من لواء القدس اللذين يؤدون مدة الاحتياط [3].

وفي مؤخرة الخط كان يوجد نظام من حقول الألغام مركزة حول النقاط القوية، ولكنه لم يكن نظاماً شاملاً. وكان من المحتمل أن تكون هذه المناطق مغطاة بمصاطب للدبابات على الجسور الرئيسية وعلى خط الجسور الثاني. وكان الخط الثاني من الجسور مصمماً للدفاع ضد الهجمات التي تنجح في اختراق الجسور الأولى، وعلى طول المحاور الرئيسية كان يوجد خط ثالث من السواتر لتوفير غطاء إضافي ونيران جانبية للمناطق ذات الأهمية التكتيكية.

وخلف هذه الخطوط الدفاعية كانت توجد الاحتياطيات خفيفة الحركة في العمق، ومعظمها وحدات مدرعة. ولتسهيل خفة حركتها أنشئت شبكة طرق كثيفة لسرعة تحريك القوات. وكان الطريق العرضي رقم (1) الذي سمي لكسيكون Lexicon يقع على مسافة حوالي 1000 م من القناة، حيث صمم للربط بين النقاط القوية لخط بارليف. وسمي الطريق العرضي رقم (2) طريق المدفعية، وكان مخصصاً لتحركات المدفعية العرضية، ويتمركز شرق هذا الطريق ستة مراكز قيادة وسيطرة، من أجل السيطرة على الخط الأمامي للنقط القوية من خط بارليف.

وكانت هذه المراكز مرتبطة بمراكز قيادة المناطق في الطاسة ورمانة وبيير جفجافة وأم خشيب.

كانت الطاسة تقع عند تقاطع الطريق الرئيسي بئر سبع - الإسماعيلية، والطريق العرضي، وكانت تضم مركز قيادة تحت الأرض ووحدات دعم على مستوى الفرقة، وممر للطائرات ومستودع رئيسي للأسلحة والمعدات والذخائر ومعدات المهندسين.

وعلى مسافة 50 كم شرق الطاسة، كانت تقع بئر جفجافة، والتي أطلق عليها الإسرائيليون اسم "ريفديم" Refidim، وكانت تضم منشأة إدارية ضخمة "منطقة شؤون إدارية"، ومطار كبير ومركز قيادة محصن تحت الأرض ومستودع إمداد رئيسي.

كان مركز القيادة الجنوبي يقع في أم خشيب شمال ممر الجدي، ويشرف على وادي غرب سيناء، وكان بالموقع مجمع كبير لوسائل المراقبة الإلكترونية ومعدات مراقبة بصرية ممتازة.

وعلى الضفة الغربية للقناة وفي مواجهة الإسرائيليين، كانت تتمركز القوات المصرية، يحميها ويخفيها نظام جيد من الهياكل الترابية الصناعية، وكان العنصر الرئيسي ساتر ترابي ضخم من الرمال ارتفاعه حوالي 20 م وعمقه حوالي 15 م وطوله 120 م، يمتد حتى منطقة الشط في الجنوب. وعلى مواجهة الساتر، تم إنشاء مصاطب عريضة أو أبراج لتوفير مواقع لنيران الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات ضد النقاط القوية الإسرائيلية، لقد رفع المصريون الشاطئ على الضفة الغربية إلى ارتفاع 130 قدماً، حيث وفرت القدرة في الإشراف على الساتر الإسرائيلي والنقط الحصينة ومصاطب الدبابات التي تحميها، كما أدى هذا الارتفاع إلى إمكانية مراقبة الخط الثاني من الدفاعات على طول طريق المدفعية الذي كان يبعد خمسة أميال. وكان رد الفعل الإسرائيلي الذي بادر به الجنرال "شمول جونين" قائد الجبهة الجنوبية، هو إنشاء هياكل ترابية لإخفاء الأنشطة على الخط الدفاعي الثاني، هذا إلى جانب تطوير خطط لإنشاء أبراج مراقبة، ولكنها لم تستكمل قبل أن تبدأ الحرب.

وعلى الساتر الترابي أو "المصاطب" المصرية تم تمركز وحدات من المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، ومدافع مضادة للدبابات في النقاط المختلفة على طول الساتر، كما تم إنشاء طرق ترابية ممهدة إلى أعلى الساتر وإلى كل برج. وعلى بعد حوالي 15 - 25 كم خلف هذا النظام كان يوجد حزام من التحصينات، التي شملت أسلحة ومعدات الدعم والتأمين الإداري، وشملت مرابض المدفعية ومواقع صواريخ سام كذلك.

لقد وضعت الإستراتيجية المصرية للهجوم المفاجئ.. الإسرائيليين في موقف دفاعي غير مريح لم يعودوا عليه. أولاً: لم يسمح الإسرائيليون منذ حرب 1948 لأعدائهم العرب بأن يأخذوا المبادرة، فكانوا يهاجمون باستمرار، وتنفذ في العادة طبقاً لخطة جيدة وضربات جوية ساحقة.

ثانياً: اعتمدت الفكرة الدفاعية، على الأقل في المرحلة الأولى، على نظام من التحصينات على كلا الجبهتين، كانت ثابتة ومن الممكن تطويقها وعزلها، ولسوء الحظ بالنسبة للإسرائيليين، فإن المشكلة كانت في تذبذب الأسس الإستراتيجية للقادة في الميدان، أي القيادة الجنوبية، ورئاسة الأركان لجيش الدفاع الإسرائيلي. وكانت النتيجة تغيير فكرة الحاجز الدفاعي بمضي القوات من فكرة خط تعطيل ابتدائي، إلى دفاعات تعمل كمراكز مراقبة إلى خط قوي من التحصينات.

وفي كلتا الحالتين، استمرت الفكرة في التركيز على أهمية الاحتياطي المدرع المتحرك، الذي يهاجم الغزاة في المرحلة الأولى من الهجوم، ومع ذلك اختلف الجنرالات بارليف وشارون وجونين، حول دور النقاط القوية في مواجهة الهجوم.

وطبقاً لما ذكره الجنرال الإسرائيلي السابق "هيرتزوج"، كانت التحصينات فاشلة، لضعف قوتها البشرية، عندما بدأ المصريون الهجوم.

وعلى مر السنين تم التوصل إلى حل وسط، بين تصميم نقاط قوية تصمد في وجه هجوم مصري عبر القناة، والعمل كنقاط مراقبة وإنذار، وبالنسبة للغرض الأول كانت ضعيفة ومتناثرة، وبالنسبة للغرض الثاني كان عدد الأفراد بها أكثر من اللازم، ولا يوجد أدنى شك في أن المصريين كانوا سينجحون في العبور، حتى يفرض تطبيق الفكرة الرئيسية لخطة بارليف (بما في ذلك الخطة الإسرائيلية الكاملة بتحريك القوات إلى خط الجبهة)، وتنفيذها في الوقت المناسب من خلال زيادة حجم القوات الإسرائيلية بالخط الأمامي في حالة الطوارئ، وهو أمر كان سيصعب من مهمة هجوم القوات المصرية، وكان من الممكن أن يتكبدوا خسائر جسيمة جداً، بل وكان من المحتمل أن يفشل هجومهم [4].

أوضاع القوات الإسرائيلية في سيناء سعت 1400 يوم 6 أكتوبر 1973.)
أنظر شكل أوضاع القوات يوم 6 أكتوبر)

ثانياً: طبيعة الأرض "في منطقة الجولان"

مرتفعات الجولان هضبة ترتفع من 600 قدم فوق وادي اليرموك في الجنوب إلى 9000 قدم وهي قمة جبل هيرمون في الشمال، وهي مجموعة من التلال البركانية تشبه الحائط، وتستطيع أن تحد من مرور المركبات، حتى الحديثة منها من جبل هرمون إلى طريق دمشق - القنيطرة والعديد من التلال البركانية توفر ميزة ممتازة ونقط مراقبة جيدة وفي الجنوب تعتبر المنطقة أكثر سهولة للتحركات.

لقد وضع خط يحد امتداد الحدود بعد حرب الستة أيام من وصلة الرافد في اتجاه القنيطرة، ومن تلك النقطة شمالاً إلى جبل هيرمون، وتقع مجموعة أخرى من التلال في اتجاه الجنوب الغربي، وعند النظر في اتجاه الشمال الشرقي نجد أن الهضبة تتحدر في اتجاه الغرب إلى أن تتحدر بحدّة من ارتفاع 2000 قدم إلى وادي حوله وبحر الجليل، والمنطقة

جنوب شرق القنيطرة هضبة مسطحة تتحدر لأسفل في اتجاه الشرق إلى أن تصل إلى تلال على طول طريق "مسكين - دمشق".

وهناك خمسة طرق تتجه من مرتفعات الجولان إلى إسرائيل:

1. الطريق من كوبنزران إلى مسلة وجبل هيرمون.

2. طريق القنيطرة - نافاخ - بنات يعقوب.

3. طريق القنيطرة - خوشينايا - أريك برايد.

4. الطريق من جونين إلى وست "Gam La Rise".

5. طريق العال من بحر الجليل.

ويعبّر الجولان طريقان من الشمال إلى الجنوب، الأول ويمر بطول خط وقف إطلاق النيران عام 1967، عرف باسم "الخط الأرجواني" Purple Line ، ويمتد من رافد إلى مسعدة. والثاني طريق يُعرف باسم "خط التابلاين" Tap Line أو خط أنابيب النفط، لأنه يسير بحذا خط أنابيب النفط الذي كان يخرج من المملكة العربية السعودية. كما يوجد عدد من الطرق الثانوية الأخرى ولكنها لا تتحمل المرور الثقيل.

طبيعة الدفاعات على هضبة الجولان

لما كانت مرتفعات الجولان تمثل جبهة طبيعية، بالمقارنة بخط بارليف، فإنها تمثل منطقة أصغر، يمكن فيها استخدام العوائق، رغم أنها لا تحتوي على قناة سويس، التي تمثل أكبر خندق مضاد للدبابات في العالم.

لقد استغل الإسرائيليون الفترة ما بين 1967 و1973 لجعل دفاعاتهم غير قابلة للاختراق بقدر المستطاع، إذ كانوا قلقين من احتمالات هجوم سوري عبر المرتفعات، وشمل هذا العمل إنشاء سلسلة من الموانع والتحصينات بكل المنطقة، ولكن مع التركيز على الحافة الشرقية للهضبة.

ثالثاً: نظرية الأمن الإسرائيلية

تقوم نظرية الأمن الإسرائيلية منذ الأعوام الأولى لدولة إسرائيل على الأسس التالية:

1. جيش نظامي صغير وجيش احتياطي كبير هو جيش الشعب "كل الشعب جيش".

2. سلاح جوي نظامي كبير، يجب أن يقوم بمهمتين ترتبطان بساحة القتال البرية:

الأولى: حماية سماء الدولة بهدف ضمان تعبئة وحدات الاحتياط وحركتها نحو الجبهات المختلفة دون مضايقة من جانب الأسلحة الجوية العربية.

الثانية: تعتبر المساعدة بالنيران للوحدات النظامية المستعدة للصد والتعطيل ابتداءً من الساعة الأولى من القتال، وكذلك لوحدات الاحتياط التي تنضم إلى وحدات الصد والتعطيل. وبذا يصبح السلاح الجوي، مصدراً لقوة نيران القوات البرية، في المعركة الدفاعية، وعلى وجه الخصوص قبل وصول وحدات المدفعية إلى ساحة القتال. وهذه المهمة لم توضع موضع الاختبار حتى عام 1973، والسبب في ذلك بسيطاً، فخلال الـ 24 عاماً الأولى من نهاية حرب التحرير لم يُعتمد على دولة إسرائيل ولم تُهاجم بغرض احتلال أراضيها، ولم تخض حرباً دفاعية تضطر فيها إلى تعبئة الاحتياط.

3. سلاح استخبارات نظامي، مهمته تقديم وتوفير الإنذار حول إمكانيات هجوم العدو، وذلك وفقا للحقائق على الطبيعة وليس وفقا لتقدير وتقييم نوايا العدو.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه ابتداء من الأيام الأولى للدولة، كانت النظرية العسكرية تقضي بأنه طالما لا يوجد لدولة إسرائيل عمق جغرافي، وطالما أن احتلال إسرائيل يعني إنهاء وجودها كدولة، فإنه يجب أن يكون هناك دفاع صلب وقوي على حدود الدولة، ونقل الحرب إلى أراضي العدو في أسرع وقت ممكن.

والمواقع لقد كانت حرب عيد الغفران هي المرة الأولى منذ عام 1949، التي هوجمت فيها إسرائيل على أيدي دولة عربية. وفي هذه الحرب، لم يقدّم السلاح الجوي بالمهمة الثانية المخصصة له، على ضوء نظرية الأمن، وهي المساعدة في صد هجوم العدو، وتقديم قوة نيران للقوات البرية في الحرب الدفاعية.

ومن المهم أن نعلم أن السلاح الجوي أبلغ بكل صراحة قبل نشوب حرب عيد الغفران، أنه لن يستطيع تخصيص مجهود لتنفيذ هذه المهمة على أقل تقدير خلال الـ 48 ساعة الأولى من الحرب. ولقد أقدم سلاح الطيران على تقديم هذا التقدير، لأنه كان يعلم أنه منذ عام 1970 فصاعداً، حدث تغيير هام وجوهري للغاية في توازن القوى الجوية بين إسرائيل وبين مصر وسورية. لقد وضعت صواريخ أرض جو سوفيتية الصنع، ذات فاعلية على الجبهتين المصرية والسورية، والتي استطاعت أن تمنع السلاح الجوي من تقديم المساعدة للقوات البرية في معركة الصد. وهذه الـ 48 ساعة، التي تحدث عنها السلاح الجوي، كانت مطلوبة له - هكذا كان يعتقد - من أجل تدمير الصواريخ أرض جو التي يمتلكها المصريين والسوريين.

لقد كان معنى بلاغ السلاح الجوي واضحاً: إذ يعني، أن واحداً من الأعمدة الرئيسية في نظرية الأمن، قد انهار. وللأسف الشديد، فإنه يبدو أنه قد انهار في صمت خفيف، لأنه وفقاً لنظرية الأمن، من الضروري على السلاح الجوي، أن يقدم المساعدة الجوية للقوات البرية، من أول ساعة للحرب. وحسب النظرية، كان السلاح الجوي يشكل عنصر النيران الأساسي، في مرحلة الصد الأولى. ولقد أبلغ السلاح الجوي، أنه لن يستطيع القيام بهذه المهمة.

أما العنصر الثالث، في نظرية الأمن الإسرائيلي، فهو سلاح الاستخبارات النظامي، والذي تنحصر مهمته في تقديم وتوفير الإنذار، حول إمكانيات نشوب حرب، بمبادرة من العدو. والمواقع أنه منذ إقامة الدولة وحتى عام 1967، كان رؤساء هيئة الأركان، ووزراء الدفاع، يفسرون مفهوم الإنذار، تفسيراً واضحاً وجلياً وبسيطاً: الإنذار هو الإمداد بمعلومات، عن حقائق، على الطبيعة.

هذا يعني أن الإنذار ليس تقديرات، وليس مضاربة، حول ما يمكن أن يحدث، والإنذار الذي يحتم تعبئة الاحتياط غير مشروط بتقييم المعقولية. الإنذار يركز على مجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة لتجميع المعلومات والتي تشير إلى وجود قوات وتحركات وحشود لجيوش العدو، التي تنتج الهجوم أو العدوان على إسرائيل، وحتى السادس من أكتوبر 1973 وضع سلاح الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي في عدة اختبارات، ففي حرب الأيام الستة في عام 1967، قدم التحذير أو الإنذار في الموعد، وكان الاختبار سهلاً، وذلك لأن مصر لم تحاول على الإطلاق أن تخفي دخول قواتها إلى سيناء. وقبل حرب عيد الغفران كان هيكل تجميع المعلومات في الاستخبارات العسكرية، قد قدم لجيش الدفاع الإسرائيلي، صورة دقيقة واضحة للغاية عن كل كتيبة وكل لواء في جيش مصر وسوريا "تسليحها - تمركزها - انتشارها - قدرتها على البدء بالهجوم في أي وقت"، كما نجحت شعبة الاستخبارات العسكرية كذلك في أن تقدم خطط هجوم هذه الجيوش والتي كانت سليمة ودقيقة.

إذا كان الأمر كذلك، لماذا حدث التقصير في حرب عيد الغفران؟

لقد كانت أسباب الفشل والتقصير، في حرب عيد الغفران، أولاً وقيل كل شيء، هي تلك الخاصة بقيادة هيكل الدفاع، الذين تصرفوا بصورة تتناقض مع نظرية الأمن، لقد حصلوا على معلومات دقيقة ومفصلة، عن تحركات العدو وتمركز قواته. ولقد كانت هذه المعلومات وحدها، كقيلة بأن تطلع قادة الجيش، على الاحتمالات التي تهدد أمن إسرائيل، وهي الاحتمالات التي نشأت بحكم حشود قوات العدو على طول الحدود، واستعداداته للحرب، وهذه الحشود المعادية كانت من شأنها أن تمكن القوات المهاجمة، من تنفيذ هجومها خلال فترة زمنية قصيرة للغاية.

وعلى هذا يمكن القول، أن سلاح الاستخبارات قد وفر الإنذار والتحذيرات، سواء فيما يتعلق بعامل الزمن، أو بدرجة التفصيل والتوضيح والدقة. صحيح أن سلاح الاستخبارات قد أخطأ في تقييمه لنوايا العدو، عندما تصور أن احتمالات استغلال العدو قدرته في الهجوم الفوري، احتمالات ضعيفة ومنخفضة، ولكن هذه التقديرات، التي تستطيع حكومة إسرائيل أن تقبلها أو ترفضها، كان من المحذور أن تؤدي إلى منع تعبئة الاحتياط بصورة فورية. لقد أكدت نظرية الأمن الإسرائيلي أنه عندما تنشأ مثل هذه القدرة على الهجوم، في أعقاب تحركات وخطوات يقوم بها العدو، فمن الضروري أن يتمثل رد فعل إسرائيل، في صورة تعبئة الاحتياط، بصرف النظر عن تقدير وتقييم نوايا العدو. وهنا في بؤرة هذه القرارات الحاسمة حدث التقصير الكبير من جانب قادة هيكل الدفاع الإسرائيلي في عام 1973.

[1] الأرقام المذكورة، غير دقيقة، فهي تقديرية، أما القياسات الحقيقية، فقد كانت في حوزة الإدارة المصرية لهيئة قناة السويس، والتي على أساسها خطط المصريون، لعبور واقتحام القناة.

[2] تمنى كوردسمان أن تخطئ القيادة المصرية في التخطيط حتى يتمكن الجنود الإسرائيليون من قتل أكبر عدد من المصريين وتدمير معداتهم أثناء العبور، ويبدو أنه حزن لنجاح المصريين في العبور.

[3] ذكر أنتوني كوردسمان في موضع آخر من كتابه أن حجم القوات المدافعة عن خط بارليف تزيد عن فرقة.

[4] والواقع أن هذا التحليل هو مجرد رأي للكاتب، حيث يريد أن يثبت أن رأيه هو الأصوب وأن زملائه أخطئوا، ولكن كل ذلك لم يكن ليغير شيئاً، لأن الخطة المصرية وضعت في الحسبان جميع الاحتمالات التي يمكن أن تحدث وخلال اقتحامها لخط بارليف المبحث الثاني

الدفاع عن مسرح العمليات الإسرائيلي

أولاً: الدفاع عن شبه جزيرة سيناء

لقد كان جيش الدفاع الإسرائيلي، بالفعل، هو "جيش الهجوم الإسرائيلي"، منذ نهاية حرب التحرير، وحتى حرب أكتوبر 1973. وعلى المستوى العسكري العملي، كانت كل حروب إسرائيل - باستثناء حرب عيد الغفران - حروبا هجومية. والسبب في ذلك، أن إسرائيل كانت دائماً وأبداً هي البائدة بالهجوم، وهذا ليس سرا على أحد: إذ أنه نظراً لأن جيش الدفاع الإسرائيلي، جيش صغير، فقد أدرك قادة هيكل الدفاع، أن الطريق الوحيد - بالنسبة للجيش، الذي يعاني دائماً وأبداً من نقص عدد ضباطه وأفراده - للوصول إلى إنجازات عسكرية، هو الإمساك بزمام المبادرة، في كل ما يتعلق بتحديد التوقيت والمكان والهدف، وهكذا فقط، يستطيع الجيش الأقل من الناحية الكمية والعديدية،

أن يحقق تفوقاً عسكرياً، محلياً وزمناً، وأن يحقق عن طريق ذلك، حسماً في ساحة القتال. ومن الواضح أن المباغثة هي عنصر حتمي، في تحقيق التفوق المحلي والزمني أو المؤقت، ولذلك، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي، كان "جيش هجوم ومباغثة". ففي عام 1956 "عملية كودست"، وفي عام 1967 "حرب الأيام الستة" تميزت الهجمات الإسرائيلية بالمباغثة. وفي عام 1982 "عملية سلام الجليل"، كانت إسرائيل هي المهاجمة، ولكنها في هذه المرة كانت تتمتع أيضاً بالتفوق الكمي أمام العدو بحيث لم تكن هناك حاجة للمباغثة.

1. عام 1973 واللجوء للدفاع

حتى عام 1973، لم تكن لجيش الدفاع الإسرائيلي خبرة عملية، من أي نوع، في الحرب الدفاعية، وذلك لأنه منذ أن انتهت حرب التحرير، لم تتعرض دولة إسرائيل، لاعتداء، على أيدي الجيوش النظامية في الدول العربية، بهدف احتلال. وعلى هذا فقد تجمعت لدى جيش الدفاع الإسرائيلي خبرة كبيرة، في تخطيط العمليات الهجومية، ولم تكن له أي خبرة في الحرب الدفاعية الحديثة. ولم يتم بصورة عملية، دراسة المبادئ التي تركز عليها المعركة الدفاعية، أضف إلى ذلك، أن موضوع القتال الجوي، في المعركة الدفاعية لم تتم بصورة عملية، حتى عام 1973. ولم يحدث على الإطلاق حتى عام 1973، أن صادف سلاح الطيران صعوبة، في تنفيذ المهمتين البريتين المخصصتين له، في حالة الحرب، وهما:

أ. تأمين سماء الدولة، ضد محاولات تغلغل الأسلحة الجوية العربية، لمهاجمة مخازن الطوارئ، الخاصة بجيش الدفاع الإسرائيلي.

ب. مساعدة القوة النظامية، التي تعيق الهجوم العربي، في المرحلة الأولى للحرب. ووفقاً لنظرية الأمن الإسرائيلية، فإن المرحلة الدفاعية في الحرب، يجب أن تكون قصيرة للغاية، وترتكز على قوة نظامية صغيرة، تتمتع بمعاونة مكثفة من السلاح الجوي. وعندما تنتهي هذه المرحلة، يتحول جيش الدفاع الإسرائيلي، دون تأخير، إلى الخطوات الهجومية.

ولم تكن التقديرات العملية، فيما يتعلق بتوازنات القوى، المطلوبة للدفاع عن حدود الدولة، تركز على خبرة جيش الدفاع الإسرائيلي، ولكنها تأثرت بالدرجة الأولى بحسابات حجم الجيش النظامي، وعلى وجه الخصوص، ما هو عدد الألوية المقاتلة، التي يستطيع أن يوفرها. وخلال عقدي الخمسينيات والستينيات، كانت وحدات الاحتياط، تساهم دائماً فيما كان يطلق عليه اسم "الحفاظ على الخط"، وذلك من أجل إتاحة الفرصة، للجيش النظامي لكي يتدرب.

وفي فترة ما بعد حرب الأيام الستة، تزايدت دفعات التجنيد بعض الشيء، وتزايد معها حجم الجيش النظامي. ولم تكن هذه الزيادة قادرة على تلبية كل الاحتياجات، والمهام، التي أقيمت على كاهل الجيش النظامي، ولكن الزعامة السياسية، أرادت أن تخفض العبء، الملقى على كاهل رجال الاحتياط، وعلاوة على ذلك، كانت هناك استهانة كبيرة بقدرة العرب العسكرية. ونتيجة لذلك، نشأت بعد حرب الأيام الستة، توازنات قوى غير منطقية، من الناحية العسكرية. ولقد برز هذا الأمر بصفة خاصة، على طول مواجهة قناة السويس، فلقد كانت النية المعلنة، هي الاحتفاظ في خط القناة، بقوات كبيرة جداً، وكان المطلوب أيضاً، هو توافر الثقة الكاملة، في قدرة السلاح الجوي، على العمل بصورة حرة، لحسم المعركة.

كان المطلوب من القيادات العسكرية الإسرائيلية.. هو حساب التوازن العسكري، المطلوب تحقيقه على الخطوط الدفاعية، التي وصلت إليها القوات الإسرائيلية عام 1967، وذلك من القوات البرية النظامية (مشاة - مدرعات - مدفعية - أسلحة أخرى)، من أجل إحباط التهديدات الكبيرة. وبطبيعة الحال فإن عناصر القوة المطلوب تحقيقها، ليست كمية فقط، إذ أن نظام الدفاع والخطط التنفيذية السليمة هما شرطان أساسيان لاستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بصورة ذكية وواعية. وهنا تبرز المشاكل التي تتعلق

بمستوى استخدام القوات.

وفي حرب عيد الغفران وقبلها، برزت هذه الأخطاء بصورة واضحة، نتيجة لعدم الخبرة، في إدارة وخوض معركة دفاعية، ولكن هذا القصور، لا يعفي القيادة العليا من مسؤوليتها، لأنه كان من الممكن التغلب على عدم الخبرة، عن طريق التخطيط الجيد. ولقد اعترف وزير الدفاع، موشي ديان، بذلك صراحة، وهو يتحدث عن الحرب، في مؤتمر طاقم القيادة العامة، يوم 14 فبراير 1974، حيث قال: "في أي شيء كان الخطأ.. في أننا لم نُجهز ما يكفي من القوات استعداداً لنشوب الحرب".

2. هدف الدفاع عن القناة

لقد كان الهدف من الدفاع عن القناة، هو منع عبورها، بواسطة عدد محدود من وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي، من المشاة والدبابات [1] في مواجهة قوة مصرية، قوامها سبع فرق، تبلغ نحو 100 ألف جندي، 1300 دبابة، 1100 مدفع.

والواقع أن خطة الدفاع عن منطقة القناة، كانت مليئة بالأخطاء الفادحة، من الناحية العسكرية، صحيح أن هذه الخطة قد اعتمدت - من بين ما اعتمدت عليه - على الافتراض الأساسي، بأن السلاح الجوي الإسرائيلي، سوف يكون قادراً على تقديم المساعدة الفورية والمكثفة، للمدافعين عن القناة، في حالة حدوث هجوم مصري. ولكن تقرير القيادة الإسرائيلية، لاستخدام قواتها الجوية، لمعاونة القوات البرية، منذ الساعة الأولى للحرب.. كان مبالغاً فيه وغير واقعي. باعتبار أنه خلال الـ 48 ساعة الأولى للحرب، سوف يضطر أولاً للتعامل مع تشكيل صواريخ الدفاع الجوي، ويدمرها، أضف إلي ذلك أن الثقة الكاملة في تدمير هذه البطاريات، من الصواريخ أرض/جو - هي مسألة وقت فقط - لم يكن سليماً، لأنها لم تقم على دراسة فنية حقيقية، لا من ناحية القوة الحقيقية، ولا من الناحية التكنولوجية. وعلي مستوى القوات البرية، فقد أخطأ جيش الدفاع الإسرائيلي، في تقديره لإدارة حرب دفاعية، لم يكن يمتلك الخبرة الكافية لإدارتها. وكانت لهذه الأخطاء التنفيذية، تأثيرها الكبير والحاسم، في كثير من الأحيان.

3. فكر الدفاع الثابت والدفاع المتحرك في نظرية القتال الإسرائيلية

انتهت حرب الأيام الستة، باحتلال كامل لشبه جزيرة سيناء، وتمركزت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، على الضفة الشرقية لقناة السويس، وفي الضفة الغربية التي توجد بها مدن القناة، كانت مواقع القوات المصرية، كانت النية تتجه إلي عدم الانسحاب، بأي حال من الأحوال، دون التوصل إلي اتفاقية مباشرة مع مصر. وفور انتهاء الحرب، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي، ينظم صفوفه من أجل الدفاع عن سيناء.

وفي منطقة الممرات الجبلية، أقيمت مراكز السيطرة والرقابة، والحرب الإلكترونية الإيجابية والسلبية، التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية، ولل سلاح الجوي. واحتلت وحدات الاستخبارات، أعلى نقطة، وهي، "جبل أم خشيب"، وبعد بضعة شهور تمركزت عناصر من السلاح الجوي، وكذا القيادة الجنوبية.

وخلال المرحلة الأولى: وضع جيش الدفاع، وحدات مشاة ومدركات، على طول القناة، بهدف السيطرة على المنطقة، وإقامة نقط مراقبة، تطل على الضفة الغربية. ولقد افترض كثيرون، أن المصريين الذين تلقوا ضربة أليمة في الحرب، لن يتجرأوا على مهاجمة الجيش المنتصر. ولكن سرعان ما تبدد هذا الافتراض، خلال فترة زمنية قصيرة، فلقد بدأت مصر في عمليات القصف المدفعي والاعارات على المواقع، التي لم تكن لديها حماية مناسبة ضد المدفعية، وأخذت الخسائر في التزايد.

وفي ضوء الموقف السابق، بدأت المناقشات في هيئة الأركان العامة، وفي القيادة الجنوبية، بهدف تحديد أفضل السبل، لإقامة هيكل دفاعي في سيناء. وانحصرت في الجدل بين وجهتي النظر:

أ. الأولى: كانت تطالب بدفاع صلب، على خط المياه.

ب. الثانية: كانت تفضل دفاعا مرنا ومتحركا، في المنطقة الواقعة شرق القناة.

ولقد أيد رئيس الأركان، الجنرال "يشعيا هوجافيس" بالدفاع على خط المياه". أما الجنرالان "يسرائيل طال" [2]

، والذي كان قائدا للقوات المدرعة في ذلك الوقت - وإرييل شارون [3]

، والذي كان يشغل منصب رئيس إدارة التدريب، فقد أيدا الدفاع المرن المتحرك. ويؤكد كتاب "نظرية القتال" في جيش الدفاع الإسرائيلي، أن هناك أسلوبين للدفاع، هما الدفاع الثابت، والدفاع المتحرك.

· الدفاع الثابت: ويرتكز على، استخدام الجزء الأكبر من القوة، في هياكل دفاعية حصينة، وثابتة، مدعومة بهيكل من الموانع، على حين أن جزءا صغيرا من القوة، وهي القوة المدرعة، يتم استخدامها كاحتياطي لتنفيذ هجمات مضادة.

· الدفاع المتحرك: ويرتكز على، استخدام الجزء الأكبر من القوة، كاحتياطي متحرك، على حين أن جزءا صغيرا نسبيا من القوة، يستخدم في هياكل دفاعية ثابتة. وهذا الأسلوب القتالي، يتناسب بالدرجة الأولى، مع قوات المدرعات، التي تنفذ عمليات مناورة واسعة.

وطبقاً للنظريات الإسرائيلية، فإنه يتم اختيار الأسلوب الدفاعي، بناء على عدة اعتبارات، من أهمها:

أ. الدفاع الثابت: ويتم اختياره في الظروف التالية:

(1) عندما لا يكون هناك احتمال للتنازل عن الأرض، بسبب أهميتها، وبسبب عدم وجود عمق، (هذا الاحتمال يمكن أن يتم في سيناء، بعدم التنازل عن خط قناة السويس باعتباره خط حيوي).

(2) عندما تكون القوة الأساسية المدافعة، هي قوة مشاة، وفي سيناء، كان الاعتماد الأساسي، على القوة المدرعة.

ب. أما الدفاع المتحرك: فيتم إتباعه في الظروف التالية:

(1) عندما تكون المنطقة المدافع عنها، تتيح أو تحتم التنازل بصورة مؤقتة عن جزء منها.

(2) عندما يكون الجزء الأكبر من القوات، قوات مدرعة ومتحركة، ومن الممكن استغلال مواصفاتها وإمكاناتها وعلى وجه الخصوص في القتال المتحرك.

(3) عندما تكون ظروف الأرض والمناخ مناسبة للمناورة.

وكل هذه الشروط، التي تحتم وجود دفاع متحرك، كانت موجودة في سيناء.

4. اختيار نوعية الدفاع عن القناة في المنظور الإسرائيلي

كان المتبع بعد حرب الأيام الستة، استخدام أسلوب الدفاع المتحرك، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تسمح فيها إسرائيل - بدون أن يتعرض وجودها للخطر - بالتنازل

عن الأرض، وأن تكسب الوقت لكي تستوعب أي هجوم مصري، في المنطقة الواقعة بين القناة وبين الممرات،
لحين وصول قوات الاحتياط، وحتى يتمكن السلاح الجوي من الحصول
على حرية العمل (السيطرة الجوية)، لتقديم المعاونة الجوية للقوات البرية.

وفي عام 1968، حسم الجنرال "حاييم بارليف" وكان رئيساً للأركان العامة، الموقف إلى صالح الدفاع الصلب،
على خط المياه، ولم يتدخل وزير الدفاع موشي ديان، على الإطلاق،
في الجدل بين النظريتين، ولم يعبر عن رأيه. وعندما تزايدت عمليات القصف المدفعي، وتزايد عدد المصابين،
على طول القناة، تقرر إقامة هيكل من الموانع يكون قادراً
على مواجهة عمليات القصف المدفعي المكثفة. وتم تخطيط هذا الهيكل الدفاعي، بواسطة طاقم، على رأسه
الجنرال "إبراهيم أدان"، وتضمن 28 موقعا "نقطة حصينة"، تم توزيعها
على طول مواجهة الـ 160 كيلومتر، وهذا يعني أن المسافة بين الموقع والآخر كانت تصل إلى نحو 6 كم في
المتوسط. وتم بناء هيكل المواقع أو "النقط الحصينة"، وشبكة
الطرق الموصلة إليها، بمساعدة مفاولين مدنيين، ومعدات ميكانيكية ثقيلة، من مختلف أرجاء البلاد، وعند نهاية
عملية البناء، تولد مصطلح "خط بارليف".

وعلى طول مواجهة القناة كان للقوات المصرية في غرب القناة خمس فرق مشاة وفرقتان مدرعتان تضم نحو
ألف دبابة، 100 ألف جندي. وفي مواجهتهم بالضفة الشرقية نحو 1200
جندي ونحو 300 دبابة. وبالتالي تصل المقارنة إلى نحو ثلاثين ضعفا لصالح القوات المصرية
[4].

وكان من الواضح ومنذ البداية أن جيش الدفاع الإسرائيلي في خط القناة، كان أقل من الناحية العددية بالمقارنة
بالعدو الذي يقف أمامه، فكان لا يمكن لقوة تضم حوالي
300 دبابة (مجموعة عمليات إسرائيلية) أن تصمد في وجه هجوم لقوات عربية تزيد على ثلاثة أمثالها
[5]

، وبسبب المسافة الكبيرة بين المواقع المحصنة .. كان من الممكن عبور القناة، في عشرات المواقع نهارا، وفي
مئات المواقع ليلا، دون أن تلاحظ ذلك، نقاط مراقبة جيش
الدفاع الإسرائيلي.

وقد تأكد ذلك من خلال عمليات التصوير الجوي المصري، وعمليات العبور والكمائن التي نفذتها القوات
المصرية، بين النقاط الحصينة، والعودة إلى الضفة الغربية للقناة
فجرا، خلال عامي 1969 - 1970.

ولم يكن أرييل شارون "Ariel Sharon"، كقائد للمنطقة الجنوبية، يؤمن بإمكانية منع المصريين من عبور
القناة، ولم يكن يخفي ذلك. ولذلك نجد، أنه طلب في مناقشات هيئة
الأركان، بتخفيض حجم القوة المخصصة للدفاع عن النقاط الحصينة، على الضفة الشرقية للقناة، وكان يتبنى
نظرية الدفاع المتحرك، للدفاع عن سيناء. وكذلك أكد الجنرال
يسرائيل طال ذلك، إذ وضع أسس القتال المتحرك، بالمنطقة الواقعة بين القناة وبين الممرات.

وعاد الجدل مرة أخرى، حول أسلوب الدفاع عن سيناء .. عندما تولى الجنرال "ديفيد أليعازر"، مهام منصبه في
بداية عام 1972، وعاد شارون وطال، إلى الحديث عن ضرورة
إتباع أسلوب الدفاع المتحرك، والتخلي عن الاحتفاظ بخط المياه. وبالفعل، في ذلك الوقت - بعد عام ونصف من
وقف إطلاق النار - كان خط بارليف، لا يضم سوى أعداد محدودة
من القوات المدافعة.

وكان وزير الدفاع ورئيس الأركان، على علم بهذا الجدل والنقاش. وكانا يعلمان أن قائد المنطقة الجنوبية،
الجنرال شارون، لا يؤمن بأسلوب الدفاع المفروض عليه، وأنه
بأسلوبه هو، يقوم بتقويض خط بارليف، لأنه يرى فيه عيبا لا طائل منه، من الناحية العملية، وكان يجب أن يتم
إعادة تقييم الوضع، طبقا لمفهوم الدفاع الثابت، منذ
صيف عام 1970، عندما اتضح أن السلاح الجوي الإسرائيلي، غير قادر على مواجهة هيكل صواريخ
الأرض/جو المصرية، على طول قناة السويس، وعمق الجبهة المصرية. وكان من

المعروف أن نظرية الدفاع عن خط المياه، كانت تركز على المساعدة أو المعاونة الجوية الحاسمة، ابتداء من الساعة الأولى من القتال. ومع ذلك فإن القرار الخاص بالدفاع الصلب عن سيناء، الذي وضعه بارليف.. بدأ يتغير، وحدثت مسيرة مخالفة، مما أدى إلى وجود فجوة عميقة، بين الخطط العملية، وبين إمكانية تنفيذها، وكانت النتائج أليمة.

وقد أكد ذلك ديفيد أليعازر، رئيس الأركان، في شهادته أمام لجنة أكرانات: "إنني أبنى على الدفاع عن خط المياه بمعاونة السلاح الجوي"
[6].

وعلى هذا اعتمد الدفاع في خط القناة على:

أ. 28 موقعا (مشكلة في 31 نقطة على القناة، 11 نقطة في العمق).

ب. الاعتماد على المعاونة الجوية الفورية، لتلك القوات النظامية، المسؤولة عن الدفاع عن سيناء، لم يكن له أي سند من الأساس، لأن السلاح الجوي، قد أبلغ هيئة الأركان العامة صراحة، أنه طالما لم يتغلب على هيكل الصواريخ الأرض/ جو، الموجودة على طول القناة، فإنه لن يستطيع أن يوجه إمكانياته لمساعدة القوات البرية.

وبناء على ذلك، فإنه من بين ثلاثة أعمدة رئيسية للدفاع عن خط القناة، كان هناك اثنان غائبان
[7]:

الأول: هيكل المواقع الحصينة، وكان انهياره معروفا للجميع، ولكن لم يتم استخلاص النتائج، ولم يتم تغيير الخطط العملية أو التنفيذية.

الثاني: الاعتماد على معاونة جوية، للقوات البرية النظامية، ابتداء من أول ساعة للحرب، لم يكن له أي أساس يقوم عليه.

5. تحليل هيكل الدفاع عن سيناء طبقا لرأي الكاتب الإسرائيلي، الدكتور زئيف إيتان:

أ. المواقع الحصينة شرق القناة

بصفة عامة تمت إقامة 31 نقطة حصينة على طول القناة، 11 نقطة حصينة في العمق، على طول خط الجبهة، الممتد لمسافة 180 كم، منها 160 كم بطول القناة و20 كم على طول شاطئ البحر المتوسط. ولم تكن هذه هي عملية إغلاق محكمة، وبعض النقاط الحصينة أقيمت متقاربة، بين بعضها البعض، مثل مجموعة النقاط الحصينة "ميلانو" في القنطرة، والتي أقيمت على مسافة كيلومتر واحد بين النقطة والأخرى. على حين كانت المسافة العادية هي حوالي 10 كم. وفي الفترة ما بين حرب الاستنزاف، وبين حرب عيد الغفران، ساد الهدوء خط القناة، وأصدر قائد القيادة الجنوبية، الجنرال شارون، أوامره بإغلاق بعض هذه النقاط الحصينة، وما بقي منها كان محتلا بنحو 60 جنديا، وكان هناك 24 دبابة، مخصصة للقتال داخل النقط الحصينة، وتابعة لها، وتتمركز إما داخل النقطة الحصينة، أو في مواقع قريبة منها.

ب. عدد الأفراد داخل المواقع الحصينة على مواجهة القناة

عند نشوب الحرب يوم 6 أكتوبر 1973، كان عدد النقاط الحصينة المحتلة بالجنود هي 16 نقطة فقط، وكان عدد الجنود الموجودين بها يصل إلى 450 فردا، بالإضافة إلى 55 فرداً "أطقم الدبابات"، ليصبح الإجمالي 505 فرد، لقي منهم 126 فرد مصرعهم، وسقط 162 فرد بالأسر، ونجا 153 فرداً. ومن الممكن أن نضيف إلى الـ505 فرد، عدد 64 صمدوا في موقع "بودابست" الموجود في قطاع بور فؤاد.

ج. معاونة السلاح الجوي للقوات البرية

كان السلاح الجوي، مقيدا في نشاطه على مقربة من القناة، بسبب حائط الصواريخ، حيث مارس نشاطا قليلا، في اليوم الأول للحرب، وفي اليوم الثاني، وصل إجمالي عمليات السلاح الجوي في سيناء، إلى طلعة واحدة، في صباح ذلك اليوم، نتيجة للخسائر التي تكبدتها الطائرات.

ولو أن القادة قد فهموا، وأخذوا مأخذ الجدية، ما أبلغهم به السلاح الجوي، من أنه غير قادر على أن يقوم بالدور المطلوب منه، طبقا لنظرية الأمن، وهي معاونة القوات البرية بالنيران، ابتداء من الساعة الأولى للحرب. ولو أنهم فهموا، أنه قد نشأ وضع إستراتيجيا جديدا، على جبهات القتال، لكان من الممكن أن نفترض، أنهم كانوا سيعيدون تقييم الموقف، فيما يتعلق بخط الدفاع عن الحدود، وعلى أقل تقدير، في جبهة القناة، كان سيتخلون عن مبدأ وقف العدو وصدده، عند خط المياه، واتخذوا أسلوب الدفاع المرن والمتحرك.

والظاهرة الغربية، في الحرب بين مصر وإسرائيل، قد تجلت بصفة خاصة في العمليات الجوية. وكانت نظرية الأمن، وخطط الحرب، في السلاح الجوي، تقول أنه سوف يحقق بقواه الذاتية، حرية العمل في سماء مسرح العمليات، وسوف يساعد القوات البرية، ولكن في الواقع لم يكن هناك أي سيناريو، مماثل لما حدث على الطبيعة، أو قريب منه.

أما الجنرال إبراهيم أدان

[8]

، فيتحدث عن الخطة الدفاعية عن سيناء، في كتابه "على ضفاف قناة السويس، فيقول: "لقد شكل لجنة، من أجل تعديل خطة الدفاع عن سيناء، كانت التحصينات التي تضمنتها الخطة القديمة، قد تم إنشاؤها بالفعل. وتضمنت أساسيات الخطة المقترحة، إن المصريين سيقومون بعبور قناة السويس، في القطاعات التي تستند على المحاور الرئيسية، وهي: القنطرة - الفردان - الإسماعيلية - الدفرزوار - السويس، وكذلك الطرق أو المحاور المواجهة، والتي تؤدي إلى قناة السويس مثل المحور الأوسط ومحور الجدي ومثلا.

الخطة الرئيسية للدفاع الإسرائيلي عن حدودها، كان يطلق عليها الاسم الكودي "سيلا"، وكانت معظم القوات المحددة للخطة، هي من قوات الاحتياط، وكانت موزعة من أجل، العمل على الجبهات المختلفة. وعلى مستوى الجبهة الجنوبية، خصصت معظم القوات، بحيث تكون ملاصقة للضفة الشرقية لقناة السويس، بحيث تكون مركزة على المحاور الرئيسية، المنتظر عبور القوات المصرية منها. على أن يسمح الموقع الدفاعي الإسرائيلي، والذي تصل مواجهته إلى نحو 2 - 3 كيلومتر، بالدفاع عنه بقوة تصل إلى نحو لواء مشاة مدعم بالدبابات. وكان على الدبابات أن تتحرك من مواقعها، لاتخاذ مواقع إطلاق النيران، على المصاطب المحددة لها، على طول قناة السويس، وفي شرقها، أما المشاة، فتأخذ أوضاعها داخل التحصينات، وخارجها، لمواجهة الهجمات المصرية.

هذا وقد تضمنت الخطة بعض العيوب، وعلى سبيل المثال:

أ. أنها سوف تستخدم حجم كبير من القوات، تتخذ أوضاعها على الحافة الأمامية، أو الخط الدفاعي، من المنطقة الدفاعية.

ب. أن هذه القوة ستتحمل العبء الأكبر، حتى يستكمل تعبئة الاحتياطيات، واتخاذها لأوضاعها، وبالتالي، من المحتمل أن تفقد القوة النظامية الصغيرة، داخل هذه التحصينات الضخمة، لأنها لن تكون قادرة على صد الهجمات المعادية، وقبل قيام الاحتياطيات المعبئة، بالهجمات المضادة.

وكان هناك أسلوبين من أجل الدفاع.. الأسلوب الأول، وهو الدفاع الثابت، والذي يؤدي إلى اتخاذ مواقع دفاعية ثابتة، ومن عدة خطوط. الأسلوب الثاني، وهو الدفاع المتحرك،

والذي يتم من خلال اتخاذ القوات لخط من الستارة، تتضمن بالأساس عناصر الاستطلاع، على الحافة الأمامية للدفاع، وتكون مهمتهم، هي الإبلاغ بالمعلومات حول تحركات الجانب المعادي، وتأخير هجوم الجانب المعادي، أما القوات الرئيسية، فتتواجد في العمق، تتخذ مناطق قتل في شكل دفاع متحرك، يسمح باحتواء الجانب المعادي، ثم توجيه ضربات مضادة لتدميره. وكان الأسلوب الثاني، هو الأكثر واقعية، لاستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي، والذي يتفوق في القوة المدرعة، القدرة على المناورة، وإدارة العمليات الهجومية، والتي لا تميل إلى اتخاذ الدفاع.

وفي النهاية، توصلت القيادة الإسرائيلية، إلى أنسب خطة دفاعية، عن جبهة قناة السويس، وهي المزج بين النظامين الدفاعيين، وهي أن تتواجد قوة نظامية مدافعة، عن الخط الدفاعي الأول، شرق القناة، والذي تكونه قوة الستارة، والتي يجب أن يتوفر بها الإمكانيات، لمنع القوات المصرية من العبور على المحاور الرئيسية، وإعطاء الإنذار للقوات الرئيسية. مع إنشاء خطوط دفاعية في العمق، تتخذ كخطوط نيران، للوحدات المدرعة، لتشكل أرض قتل، ضد القوات التي تمكنت من العبور، أما القوة المدرعة الرئيسية، والقدرة على توجيه الضربات والهجمات المضادة، فتتمركز في العمق وعلى المسافة التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها، في أقل وقت ممكن لتنفيذ مهامها.

ووضعت الخطة في اعتبارها، أن العدو سيضطر أولاً لاقتحام قناة السويس، كمانع مائي، ثم إقامة الكباري، ومهاجمة التحصينات الدفاعية، وهذه الإجراءات، من شأنها أن توفر الوقت الكافي، لتحريك قواتنا المدرعة، لمهاجمة العدو قبل أن يستطيع نقل دباباته، إلى الجانب الشرقي من القناة، وهذا سيمكن من تدمير مشاته، وإحباط عملياته الهندسية، لتمكين معداته الثقيلة من العبور.

وتطلبت الخطة، إنشاء عشرون محطة للإنذار المبكر من أجل توفير الاستطلاع للإلكتروني على مستوى الجبهة، ولعدم تحقيق المفاجأة ضد القوات الإسرائيلية. كما تم تكديس المؤن من طعام ومياه وخدمات طبية وذخائر للقوات المدافعة داخل المواقع الحصينة والتي تمكنهم من القتال لعدة أيام. مع تأمين هذه التحصينات بالألغام والأسلاك وخنادق المواصلات ومواقع إطلاق النار والدشم والملاجئ.

وواقع أن هذه التحصينات لم تكن لتمنع عمليات اقتحام قناة السويس، ولكن كانت مهمتها الأساسية هي توفير الإنذار، أما الدفاع الرئيسي فكان يستند على القوة المدرعة والمدعمة بالمشاة والتي تساندها المدفعية والقوات الجوية، ومن أجل تسهيل عملية المناورة ولسرعة وصول القوات وضعت الخطة إنشاء طريقين عرضيين، الأول يقع على مسافة 10 كم شرق القناة، وهذا الطريق سيمكن من المناورة بوحدة المدفعية وإمدادها بالذخائر، لذلك أطلق عليه طريق المدفعية، وبالقرب من هذا الطريق أنشأ خط الدفاع الأول الذي تتمركز عليه الوحدات المدرعة، والتي يمكنها الوصول خلال 30 - 60 دقيقة إلى خط التحصينات شرق القناة.

أما الطريق العرضي الثاني فكان يقع على مسافة 30 كم شرق القناة والذي استخدم من أجل المناورة بالمدرعات والإمدادات من قطاع إلى آخر، وهو ما يمكن من وصول حشد من المدرعات لتدمير القوات المعادية التي نجحت في العبور.

وتم عرض الخطة على قائد الجبهة الجنوبية التي وافق عليها، مع قيامه بإضافة بعض النقاط الحصينة في المحاور الهامة بقطاعات القنطرة والفردان والإسماعيلية وفي مواجهة مصري الجدي ومتلا. كذلك قام رئيس الأركان بإضافة بعض المواقع الحصينة في الشمال والجنوب في نهاية قناة السويس، كما قام اللواء شارون مدير التدريب بإضافة بعض التعديلات على طبيعة وشكل التحصينات بما يحقق الوقاية والمناورة للقوات.

أما اللواء طال، فقد وافق على الخطة.. وبهذا أصبحت الخطة قابلة للتنفيذ ولتطبيق هذه الخطة كان يجب تشغيل آلاف من المدنيين والعسكريين من أجل العمل تحت قيادة

سلاح المهندسين من أجل تنفيذ هذه الخطة.

وفي يناير عام 1970، تولى اللواء شارون قيادة الجبهة الجنوبية، فبدأ يُعدل قليلا بالخطة، بحيث تصبح أكثر ميلا لخطة الدفاع المتحرك عنها من خطة الدفاع الثابت وأطلق على الخطة الدفاعية الإسرائيلية الاسم الكودي "شوفاك يونيم" والتي تعني باللغة العربية أبراج الحمام، وتقوم هذه الخطة بالأساس على القوات النظامية، والتي صممت من أجل مواجهة إفشال الهجمات المصرية لاقتحام قناة السويس، ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه الخطة لم تبنى على أساس الدفاع عن سيناء بالقوات النظامية فقط، ولكن باستخدام الحجم الأكبر من القوات المدرعة التي يتم تعبئتها.

كانت الخطة تهدف بالأساس إلى تحقيق الآتي:

- أ. استخدام القوات النظامية من أجل تأخير هجوم القوات المصرية وتكبيدها أكبر خسائر.
- ب. إعطاء الإنذار الكافي الذي يسمح بتعبئة القوات الاحتياطية في الوقت المناسب.
- ج. استخدام القوات المدافعة لتأمين الحدود الجنوبية، بينما يتم تحريك الاحتياطيات المدرعة من أجل شن الهجمات وبأقصى سرعة ممكنة.

كما خطط لاستخدام فرقتين مدرعتين من التعبئة، تعمل خلف الفرقة المدرعة الأمامية المدافعة عن سيناء، والتي ستكون على استعداد لتأمين الدفاع عن سيناء إذا تطلب الموقف ذلك، مع الاستعداد أيضا لعبور القناة إلى جهة الشرق بعد نجاح هجماتها المضادة. على أن تقوم القوات الجوية بالسيطرة على سماء الجبهة بتدمير الطائرات المصرية، ثم تقديم المعاونة للقوات البرية.

ويتساءل إيلي زعيرا في كتابه حرب يوم الغفران عن المهمة التي صدرت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي للاحتفاظ بمنطقة القناة ومنع المصريين من احتلالها.

وهل كان من الممكن الاحتفاظ بخط المياه "القناة" كله بمواجهة 160 كم بواسطة حوالي ألف جندي تدعمهم نحو 200 دبابة في مواقع أمامية، على حين يقف في مواجهتهم حوالي 100 ألف جندي مصري، في الوقت المعروف فيه أن الخطة المصرية تقضي بعبور القناة على كامل مواجهتها وبصفة خاصة في القطاعات العريضة التي لا تخضع للمراقبة حتى من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي

[9]

؟

هل المسموح به من الناحية الفنية، أن ندخل في حسابات قوة النيران، قوة السلاح الجوي الإسرائيلي على حين أن هذا السلاح كان يُحذر من أنه طالما لم يدمر بطاريات الصواريخ أرض/جو لن يكون قادرا على مساعدة القوات البرية؟

إذا كانت الإجابة على السؤالين السابقين بالنفي، إذا ما هو أسلوب الدفاع الصحيح؟ الدفاع الصلب "الثابت" أم من الأفضل استخدام أسلوب الدفاع المتحرك، الذي يتيح لمصر عبور القناة ويتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي فرصة تنفيذ معركة دفاعية متحركة، وأن يتحول إلى الهجوم المضاد في المكان وفي التوقيت اللذين يختارهما جيش الدفاع الإسرائيلي، على حين يكون في مقدوره استغلال كامل قوته لتحقيق التفوق المطلوب؟

وإذا كان هذا هو أسلوب الدفاع المفضل، وهو الاحتمال الوحيد الذي يمتلك احتمال النجاح، فما هو إذا دور المواقع الموجودة على طول القناة؟ وإذا كان دورها هو أن تكون مواقع خارجية لأغراض المراقبة فقط، فإنه من اللحظة التي تبلغ فيها عن الإنذار وتعلن عن حدوث هجوم مصري من أجل عبور القناة، ينتهي دورها، وعليها الانسحاب

وإخلاء معداتها وفقا لخطة مجهزة وسبق التدريب عليها سلفا، وليس هناك ضرورة لعملية لاستمرار التمسك بالمواقع.

هل من المنطق إصدار أمر إلى سرايا وكثائب المدرعات في اليوم الأول من الهجوم المصري بأن تتحرك نحو القناة من أجل أن تلتحم مع المواقع الحصينة؟ ما هو الهدف؟ إخلاء المواقع؟ صد الهجوم المصري؟ لقد كانت النتيجة المباشرة لإصدار هذا الأمر هو فقدان (55) دبابة وجزء من أطقمها بدون تحقيق مكسب حقيقي.

الواقع أن التحليل العسكري يشير إلى خطأين وتقصير كما يقول إيلي زعيرا:

الخطأ الأول: وهو قرار الدفاع عن خط المياه، على حين كانت علاقات القوى، وحجم المنطقة، وطول خط الجبهة، لا تتيح ذلك، وبصورة قاطعة، كان هذا القرار غير قابل للتنفيذ في ظل علاقات قوى كهذه، إلا إذا كان المخطط قد وضع في حسابه أنه عندما ستشاهد كتيبة مصرية 2 جماعة من الجنود الإسرائيليين، سوف ترفع الكتيبة يديها وسوف تلقى بأسلحتها على الأرض.

الخطأ الثاني: ينبع من عدم فهم الوضع الحيوي الآخذ في التبلور في الشرق الأوسط، ومن عدم فهم مغزى هذا الأمر بالنسبة لملاح نظرية الأمن في دولة إسرائيل، وكما هو معروف فإن السلاح الجوي النظامي الكبير التي يساند القوات البرية النظامية الصغيرة هو أحد الأعمدة الرئيسية في نظرية الأمن الإسرائيلية. وكان من المفروض أن يكون السلاح الجوي هو مصدر النيران الرئيسي في المعركة الدفاعية، طالما أن قوات الاحتياط وعلى وجه الخصوص وحدات المدفعية، لم تصل بعد إلى الجبهة. ولكن من اليوم الذي حصل فيه الجيش المصري على طول القناة، على الحماية الفعالة ضد السلاح الجوي الإسرائيلي، عن طريق هيكل الصواريخ أرض/جو. اهتز توازن وميزان علاقات القوى بصورة شديدة، وأصبحت نظرية الدفاع عن القناة في أمس الحاجة إلى التغيير ولكن وزير الدفاع ورئيس الأركان لم يكونا على علم بأنه أمام أعينهما ينهار بناء نظرية الأمن ولو كانا قد أدركا ذلك لكان من الضروري أن يدرسا ما هو معنى ذلك وأن يفكرا في كيفية موازنة الخطط العملية والتنفيذية للوضع الجديد.

التقصير: ويتمثل في الامتناع عن الحسم، عندما تم تغيير رئيس الأركان في عام 1972، وتم تعيين أرييل شارون قائدا للمنطقة الجنوبية والذي طالب بتغيير نظرية الدفاع عن منطقة القناة. ومرة أخرى لم تتم مناقشة الموضوع بصورة جادة بواسطة القادة المسؤولين وزير الدفاع ورئيس الأركان، اللذان لم يحسما الأمر في هذا الجانب أو ذلك، وتركا الوضع يتدهور. لم يحسم وزير الدفاع الخلاف بين وجهتي النظر، وكما يبدو فإنه خاف من أنه سوف يضطر هو نفسه إلى أن يتخذ موقفا في هذا الجانب أو ذلك، وأن يأخذ على عاتقه مسؤولية مباشرة وصريحة في موضوع عملي تنفيذي له أهمية قصوى، وهذا ما لم يود موشي ديان أن يفعله.

وهكذا وقع هنا خطأ إستراتيجي وتقصير زعامي قيادي، ومسئولية ذلك تقع على عاتق وزير الدفاع ورئيس الأركان، إذ أنه لا يمكن أنه يكون هناك شك في أن نظرية أمن إسرائيل وإستراتيجية الحرب هما جزء من مسئوليتيهما [10].

ثانياً: الدفاع عن هضبة الجولان

توجد خمسة طرق رئيسية تتجه من إسرائيل صوب مرتفعات الجولان عند الخط الأخضر، الذي يعتبر أنه الخط العام للهدنة عام 1949، الذي يمتد مع الأردن وال الضفة الشرقية لنهر الأردن، وهذه الطرق هي من الشمال للجنوب:

1. الطريق رقم (1) من مستعمرة دان إلى مسعدة وجبل الحرمون.

2. الطريق رقم (2) من جونين إلى واسط.

3. الطريق الرئيسي إلى "دمشق طريق رقم 3"، يعبر جسر بنات يعقوب إلى القنيطرة.

4. طريق يوحديدا الذي يصعد إلى كوبري أربك عبر الأردن.

5. طريق العال الصاعد من الجليل.

كما يوجد طريقين لهما أهمية كبيرة تجتازان مرتفعات الجولان من الشمال إلى الجنوب:

الطريق الأول: هو الطريق المسمى بالخط السلطاني، وهو خط وقف إطلاق النيران عام 1967.

الطريق الثاني: هو الطريق المعروف باسم طريق التابلاين الذي يمتد على طول خط أنابيب البترول، والذي يبدأ من السعودية عابرا مرتفعات الجولان ويستمر إلى البحر المتوسط عن طريق لبنان.

ثالثاً: القوات السورية المتمركزة بجهة الجولان في مواجهة الخط الدفاعي الإسرائيلي

يتمركز في جبهة الجولان من الشمال إلى الجنوب القوات السورية الآتية:

1. الفرقة السابعة المشاة: بقيادة العميد عمر أبراش وتعمل معها قوات مغربية. يضم كل منها لواءً مدرعاً

2. الفرقة التاسعة مشاة: بقيادة العميد حسان تركماني. ويصل حجم الدبابات في كل فرقة إلى نحو 200 دبابة.

3. الفرقة الخامسة المشاة: بقيادة العميد على أصلان.

4. وفي الخلف تتمركز فرقتان مدرعتان:

أ. الفرقة الأولى المدرعة: بقيادة العقيد توفيق جيهاني (تتكون من 250 دبابة)

ب. الفرقة الثالثة المدرعة: بقيادة العميد مصطفى شرايا (تتكون من 250 دبابة)

5. عدد من الألوية المستقلة.

إجمالي حجم القوات السورية لمواجهة للدفاعات الإسرائيلية حتى (5) فرق تضم 1500 دبابة من النوع ت.55، ت.62 ويعاونها 1000 مدفع.

رابعاً: الدفاعات الإسرائيلية

يدافع عن الجولان لواءان مدرعان إسرائيليان هما:

1. اللواء السابع المدرع "المشكل من نحو 100 دبابة" بقيادة العقيد أفيجدور بن حال، ويدافع عن القطاع الشمالي من الجبهة في المنطقة بين مسعدة والقنيطرة.

2. اللواء 188 المدرع ومعه 57 دبابة ويقوده العقيد شوماح ويدافع عن القطاع الجنوبي من الجبهة، حيث يدافع على محور طريق التابلاين.

ويتكون الخط الدفاعي الإسرائيلي من 17 موقع حصين على امتداد 45 ميل، علاوة على/ عدد من مراكز الملاحظة، ويحتل الموقع بعدد من وحدات المشاة (فصيلة - سرية)، ويدعم كل موقع بعدد من الدبابات "حتى فصيلة دبابات".

ويصل إجمالي حجم الدبابات بالجولان إلى نحو 170 دبابة من النوع م-60 والستوربان وتدعم الجبهة بعدد من بطاريات المدفعية "10-8 بطارية مدفعية".

وتتمركز قيادة الفرقة المسؤولة عن الدفاع بالجولان في منطقة (نفاخ). ويقود الجبهة الشمالية اللواء "اسحق حوفي".

هذا وتبدأ الخطوط الإسرائيلية غرب خط وقف إطلاق النيران مباشرة بخندق مضاد للدبابات عرضه حوالي 4 - 6م وعمقه حوالي 4م، واستخدم ناتج الحفر للخندق في عمل ساتر على الجانب الإسرائيلي للخندق، وعليه فقد عمل هذا الخندق كمانع إضافي، وخلف الساتر بدأ الدفاع الإسرائيلي المتطور جدا، وشمل ذلك سلسلة معقدة من نقاط المراقبة وأكثر من سبعة عشر قلعة كبيرة كان بكل منها حامية قوامها نحو ثلاثين فردا، وكانت هذه النقاط مزودة بأجهزة رصد إلكترونية شملت مختلف المستشعرات.

وشكلت حقول الألغام أيضا جزءا رئيسيا من الدفاعات الإسرائيلية بطول مرتفعات الجولان، ولقد تم بث حقول الألغام أمام وخلف الخندق المضاد للدبابات على طول محاور التقدم الرئيسية، كما استخدمت كذلك لتوفير الوفاية للنقط القوية.

ولقد شعر جيش الدفاع الإسرائيلي أن حقول الألغام التي قام ببنائها على طول خطوط إيقاف إطلاق النار في هضبة الجولان.. لعبت دورا مفيدا عندما قامت القوات السورية بالهجوم، ولكن الخنادق المضادة للدبابات العادية والسواتر الترابية كانت أكثر أهمية، وعلى هذا الأساس كانت الدفاعات الإسرائيلية بالجولان تتكون من الآتي:

1. حجم القوة المدافعة نحو فرقة معبأة تحتل نطاق دفاعي.
2. خندق مضاد للدبابات على المحيط الخارجي للجولان وألغام على جانبيه ونقط قوية ومراكز مراقبة.
3. سبعة عشر نقطة قوية محصنة على خط فيلوت Vilote ، من جبل هيرمون حتى الحدود الأردنية، حيث تم إعدادها على التلال الإستراتيجية الحاكمة.
4. بنيت النقاط القوية على المرتفعات وزودت بجدران من البازلت وأحيطت بحقول ألغام كثيفة محاطة بالأسلاك الشائكة.
5. اقتصرت الأسلحة المضادة للدبابات على المدافع عديمة الارتداد بالنقط القوية.
6. دُعمت كل نقطة قوية بثلاث دبابات.

وقد تطلب اختراق هذه المواقع الاستخدام الموسع للمهندسين العسكريين بالتعاون مع هجمات القوات الخاصة. وكان يتطلب من المهاجم اختراق حقول الألغام ثم عبور الخندق المضاد للدبابات والساتر الترابي، ثم التقدم على طول محاور التقدم لمهاجمة النقاط الحصينة. وكان اختراق هذه الدفاعات والنقط الحصينة مهمة صعبة، ورغم التخطيط الجيد لها إلا أنها تميزت بالأخطاء العربية، فرغم الاستخدام الكثيف لمعدات وتطهير ونسف الألغام، إلا أن عملية عبور الدبابات للخندق المضاد للدبابات كانت عملية صعبة للغاية، حيث اضطرت الوحدات المهاجمة إلى ردم الخنادق باستخدام أدوات المهندسين الفردية تحت تأثير نيران النقاط الحصينة. وكان لا بد من التوسع في استخدام المعدات الهندسية الثقيلة لتنفيذ مهمتين أساسيتين هما ردم الخندق، وفتح الثغرات في السد الترابي على الجانب الآخر من الخندق.

خامساً: دور السلاح الجوي طبقاً للخطة الدفاعية الإسرائيلية

خلال الفترة من أغسطس 1970 وحتى أكتوبر 1973، هدأ إطلاق النار على طول القناة، ووهنت الحواس وأوشكت أن تتبدل، وانخفضت اليقظة إزاء معنى حقيقة أن الجيش المصري المنتشر على طول القناة، قد أصبح محميا من هجمات سلاح الطيران الإسرائيلي. ولقد غابت عن أعين القادة الإسرائيليين بوزارة الدفاع ورئاسة الأركان، كل النتائج التي تتعلق بلامح نظرية الأمن، وما يترتب على ذلك إزاء خطة الدفاع عن القناة.

والغريب أن الانتباه لهذا الموضوع بالقطع كان موجودا، ولكن فقط فيما يتعلق بطلعات التصوير الجوي. وفي كل مرة وقيل أي طلعة جوية للتصوير في منطقة القناة، كانت تظهر مشكلة الصواريخ أرض/جو، ولكن لم يكن هناك أي التفات للموضوع من الجانب البري، ولا لتأثيره الحاسم على الموقف العسكري بالجبهة في حالة نشوب حرب شاملة.

وفي صيف 1973، وخلال الدراسات والمناقشات التي دارت بين رئيس هيئة الأركان ديفيد أليعازر وبين نائبه اللواء يسرائيل طال، كان الحديث يدور حول الوضع على الجبهة السورية، وعرضت عليهما الصور الجوية لهيكل بناء الصواريخ أرض/جو السورية. وقد أكدت كل المعلومات أن السوريين قاموا بتقريب خطوط الصواريخ أرض/جو إلى أقرب خط وقف إطلاق النار، ومن خلال هذه الأوضاع يمكن للسوريين تغطية هضبة الجولان ضد هجمات الطيران الإسرائيلي، وبالطبع فإن هذه الحقيقة ستضر كثيرا بتخطيط استخدام القوات الجوية في حالة نشوب الحرب. بل إن اللواء طال اقترح على رئيس الأركان، مهاجمة مواقع الصواريخ السورية على الفور وتدميرها. وبرر رأيه بأن السوريين قد خلقوا وضعاً إستراتيجياً جديداً، ونتيجة لهذا الوضع اهتزت أركان ميزان القوى بين سوريا وإسرائيل. وذلك لأنه عندما لا يكون في مقدور سلاح أن يعمل، فإن هذا الميزان قد انتهك في غير صالح إسرائيل.

كان من الضروري إعادة دراسة خطط الدفاع عن هضبة الجولان، من أجل مواجهة الوضع الجديد الذي خلقه تكثيف سوريا للصواريخ أرض/جو بالقرب من خط وقف إطلاق النار، وما هو تأثيره على قدرة صمود القوة المدافعة عن الجولان بدون معاونة جوية خلال الـ 48 ساعة الأولى ضد الهجوم السوري، وهذا أيضاً ما ينطبق على منطقة القناة حيث من الممكن أن يصبح سلاح الطيران مُقيّداً طالما لم يتم تدمير الصواريخ.

لقد أدى هذا الوضع الجديد واحتمال قيام مصر وسوريا بشن الحرب، إلى إعادة النظر في الخطط العملياتية. وفي التاسع من مايو 1973 تمت المناقشات بحضور رئيسة الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان ونائب رئيس الأركان ورئيس إدارة العمليات في شعبة العمليات، واستعرض رئيس الأركان الخطط المختلفة على الجبهتين المصرية والسورية في حالة نشوب حرب، كما استعرض الفروض الأساسية التي تركز عليها هذه الخطط وفيما يلي مقتطفات مما عرضه رئيس الأركان بشأن دور السلاح الجوي في الحرب [11]:

نحن مرتكزون في الجبهة السورية والمصرية على أساس الفرملة الكاملة.. وهذا يعني ليس احتواء Containment للقوات بهدف التدمير، بل منذ البداية لا نسمح لهم بالدخول، نحن نرى في السلاح الجوي العنصر الأول سواء في الدفاع أو في الهجوم، حيث أننا نؤمن بقدرة السلاح الجوي على خلق الفرملة إذا ما وقع هجوم في إحدى الجبهتين، وذلك لأننا نرى أن السلاح الجوي هو الذي سيبادر بالهجوم في أي خطة برية".

ويعيد رئيس الأركان تأكيد ما سبق أن ذكره في هذا الاجتماع، وذلك خلال شهادته التي أدلى بها أمام لجنة أبحاث والتي تتلخص في الآتي:

1. من ناحية المفهوم كنا نعتقد أن القوة النظامية البرية والسلاح الجوي هما قوة الفرملة في حالة المفاجأة.
2. أن نكون مستعدين لأي حالة، ولذلك توجد لدينا قوى نظامية وسلاح جوي مهمتهما الفرملة .. ويجب أن نقلل العدو بالجبهة الجنوبية على ضفاف قناة السويس، وفي الجبهة الشمالية على ضفة الحفر المضادة للدبابات "يقصد الخندق المضاد للدبابات"، وليس أعمق من ذلك.."

[12].

وعلى هذا نجد أن التخطيط الإسرائيلي كان يعتمد على السلاح الجوي كعنصر رئيسي في الفرملة والإعاقة بالتعاون مع القوة البرية النظامية، وهو ما يخالف التخطيط الفعلي لسلاح الطيران بأن يكون مشغولاً خلال الـ 48 ساعة الأولى من الحرب في مهمة تدمير الصواريخ، وبالتالي لن يستطيع أن يقوم بدور الفرملة المحدد له.

[1]

تواجد بالفعل على جبهة القناة صباح يوم 6 أكتوبر 1973، عدد 3 ألوية مدرعة "حيث يبلغ حجم اللواء الواحد 111 دبابة" بإجمالي نحو 336 دبابة، وهو أمر يخالف الادعاءات الإسرائيلية.

[2]

عين إسرائيل طال، قائداً لسلاح المدرعات، ثم نائباً لرئيس الأركان، ثم رئيساً لشعبة العمليات.

[3]

تولى إرييل شارون بعد ذلك، قيادة الجبهة الجنوبية، ثم أحيل للتقاعد، ثم استدعي في حرب 1973، لتولي قيادة مجموعة عمليات مدرعة في الجبهة الجنوبية.

[4]

المقارنات لا تحسب بهذا المنطق، ولكن يدخل في المقارنات جميع القوات التي ستنشارك في العملية ومن ثم يجب أن يتم حساب مجموعات العمليات المدرعة الإسرائيلية التي سيتم تعبئتها خلال 24 ساعة.

[5]

يقصد ثلاثة أمثالها في مقارنة الدبابات أي 1000 دبابة مصرية ضد 300 دبابة إسرائيلية ولكن هذا خطأ كبير كذلك لأن لإسرائيل مخازن طوارئ تضم 3 مجموعات عمليات مدرعة، على مسافة 120 كم، تتكون من أكثر من 1000 دبابة، وهي قادرة على القتال خلال 24 ساعة، ومن الممكن أن تتدخل في القتال، خلال اليوم الثاني، وبالتالي يجب حسابها في المقارنات.

[6]

ذكر الجنرال "بنيامين بيليد"، قائد السلاح الجوي، في شهادته أمام لجنة أبحاث، أنه كان في حاجة إلى يوم واحد، لتدمير بطاريات الصواريخ أرض/جو، الموجودة على طول قناة السويس، ويوم آخر، من أجل تدمير السلاح الجوي المصري. وتسأل اللجنة هل هذا ينطبق أيضاً على الدفاع الجوي السوري، وسلاح الطيران السوري، وإذا كان رده بالإيجاب فإن السلاح الجوي في حاجة إلى أربعة أيام من الحرب من أجل أن يتفرغ لمساعدة القوات البرية.

[7]

يُقصد بالأعمدة الثلاثة: الدفاع الحصين شرق القناة - الاحتياطيات في العمق - المعاونة الجوية للقوات البرية.

[8]

قاد الجنرال إبراهيم أذان، إحدى مجموعات العمليات المدرعة الإسرائيلية، وهي المجموعة الرقم 162 المدرعة، وهو الذي نفذ الهجوم المضاد صباح يوم الاثنين 8 أكتوبر، وخسر معظم دباباته، وأطلق على هذا اليوم في إسرائيل اسم "الاثنين الأسود".

[9]

يبالغ إيلي زعيرا في تقديره لهذا الموقف، حيث لا يحسب التوازن على هذا الأساس ولكن يحسب على تنظيم الدفاع ككل عن سيناء وليس على خط واحد من النقاط الحصينة على

قناة السويس، خاصة وأن القناة كانت مجهزة بمصاحب الدبابات في الفواصل بين النقط القوية والتي تحتل بالدبابات مع رفع درجات الاستعداد ولكن المفاجأة هي التي منعت القوات الإسرائيلية من الاحتلال الكامل للخطة الدفاعية.

[10]

من الملاحظ أن إيلي زعيرا "مدير المخابرات"، يهاجم كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان ويتهمهما بالتقصير، بسبب عدم حسم موضوع الدفاع عن قناة السويس. ولكن مع ذلك فإن المفاجأة التي حققتها القوات المصرية كانت وراء كل ما حدث من ارتباك بالخطة الدفاعية الإسرائيلية منذ اللحظة الأولى لبدء القتال.

[11]

برزت هذه الفقرات في البند 171 من التقرير الأولي للجنة أبحاث، الموضوع 57، ص 8.

[12]

هذا يوضح أن فكرة الدفاع الإسرائيلي قامت على أساس الدفاع الثابت بصفة أساسية وهذا يكذب ما ذكره من أن خط بارليف لم تكن مهمته إحباط هجوم المصريين. المبحث الثالث

التخطيط العربي للحرب

"وجهة نظر إسرائيلية"

في نهاية شهر مارس 1973، قرر رئيسا مصر وسورية، شن الحرب في نهاية العام. والواقع أن خطط السادات للحرب اتخذت صوراً مختلفة، منذ طلب من الاتحاد السوفيتي في صيف عام 1972، إخراج العسكريين الروس من مصر. وما أن خرج الروس، أصبح السادات لا يخشى من يزعجه، إذا قرر الحرب.

ويذكر السادات، لأحد الصحفيين الغربيين، بعد الحرب.. أنه بعد خروج المستشارين السوفيت، أصبح ناقده، لا يستطيعوا الزعم بأن كل ما سوف تفعله مصر في المجال العسكري، ليس سوى إنجاز روسي، ومن صنع مستشاريه الأجانب. وبعد خروج الروس بأسبوع - وبالتحديد في أواخر يولييه 1972 - أصدر السادات أوامره إلى وزير حربية "الفريق أحمد صادق" للتخطيط للحرب.

وفي أكتوبر 1972، عرض صادق، خطة العملية "جرانيت-1"، وهي خطة لحرب محدودة، وتقوم بالأساس على تنفيذ إجراءين: إسقاط لواء مظلات مصري في سيناء، والذي يقوم بتنظيم الدفاع عن الأرض التي استولى عليها، وإلى جانب هذا تقوم حوالي 50 طائرة قتال مصرية بمهاجمة شرم الشيخ، وكرد فعل ستحاول إسرائيل القضاء على لواء المظلات، وتسرع مصر إلى مجلس الأمن، لإعلان وقف إطلاق النيران، وتتوقف النيران، بينما يربط في سيناء لواء مظلات مصري. ويهتز الوضع السياسي، وتمارس الولايات المتحدة ضغوطا على إسرائيل للتسوية، من خلال انسحاب من سيناء". [1]

ولم يرتاح الرئيس المصري من تفاصيل الخطة، خاصة الشق الخاص بإسقاط لواء مظلات في سيناء. ويخرج بنتيجة مؤداها أن وزير حربيته ليس واثقا من القوات المصرية. إلى جانب تحذير صادق المستمر، من السلاح الجوي الإسرائيلي، ومن ضرب عمق الأراضي المصرية، التي لم تكن مستعدة للحرب.

وبعد مضي أسبوع من هذا الموقف، يقرر السادات تغيير وزير حربيته، ليحل أحمد إسماعيل محل الفريق صادق. وبالفعل استطاع أحمد إسماعيل، إقناع السادات، بأنه لا يجب

على مصر الاكتفاء بإجراء محدود، إذ أن الإسرائيليين سيردون رداً شديداً مضاداً، على الحرب المحدودة. لذلك لا يجب الخوف من تنفيذ حرب شاملة، والتي من شأنها، أن تحقق نتائج أفضل بكثير من الحرب المحدودة. ووافق السادات، على التخطيط لعملية عبور واسعة النطاق، على مواجهة قناة السويس بالكامل. وفي 14 يناير 1973، تقدم أحمد إسماعيل إلى السادات، بخطة عبور شاملة، تحت مسمى العملية "جرانيت-2".

وبدأت مصر تستعد للهجوم، في شهر مايو 1973، وكانت المشكلة الرئيسية، هي استكمال إعداد الجيش، وإقناع السوريين بالانضمام للحرب.

وخلال شهر مارس 1973، أجرى الرئيس السادات، حديثاً صحفياً مطولاً مع الصحفي الأمريكي "أرنودي بورشاجوف" المحرر لمجلة نيوزويك الأمريكية. وقال بورشاجوف للسادات، أن الخبراء العسكريين، يعتقدون بأن إسرائيل ستهزم المصريين، وأن السلاح الجوي الإسرائيلي، سوف يستخدم ضد أهداف في العمق المصري. ورد السادات على بورشاجوف قائلاً: "أن الأحداث الأخيرة في حرب فيتنام، هي أكبر مثل له، فقد فقد الفيتكونج في هجوم التات الكبير، حوالي 45 ألف فرد، وبالرغم من أن هذا الهجوم يُعد فشلاً عسكرياً، إلا أنه كان في نفس الوقت نقطة تحول سياسية لصالح الفيتكونج. وعندما عاد النزاع إلى الجمود، شن جيش فيتنام الشمالية هجوماً شاملاً، وفي هذا الهجوم فقد الشماليون أكثر من 70 ألف فرد، ومع هذا كله فقد انتصروا، إذ قرر الأمريكان التوقف عن الحرب، واضطروا للانسحاب". ويبدو من تعليق الرئيس السادات، أنه كان يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية، وتحريك الوضع المتجمد، من أجل أن يؤدي إلى انسحاب إسرائيل.

وبنهاية مارس 1973، وصلت المعلومات إلى الاستخبارات الأمريكية، عن استعدادات المصريين لشن حرب قريبة. ويذكر أحد الشخصيات التي استقبلها السادات.. "الجوزيف سيسكو" مساعد وزير الخارجية الأمريكي، لشئون الشرق الأوسط، بأن السادات أبلغه، أنه خلال أسابيع معدودة، سوف يحقق وعده بالنسبة لشن الحرب. كما أبلغ أيضاً ما دار بينه وبين السادات، إلى الدكتور هنري كيسنجر، ويوافق كيسنجر من حيث المبدأ، أن السادات سيشن الحرب ضد إسرائيل، ولكن ليس خلال بضعة أسابيع.

كما تقوم نفس الشخصية الغربية، بمقابلة السفير الإسرائيلي في واشنطن "سمحا دينيز" وإبلاغه بحديث السادات.

ولكن لم تقم مصر بالهجوم في شهر مايو - كما كان مقرراً - لأن حاكم سورية زعم بأن جيشه ليس مستعداً للحرب، كما طلبت القيادات العسكرية المصرية، من الرئيس السادات، تأجيل الموعد بضعة شهور، لاستكمال استعداداتهم.

وفي الثاني من إبريل 1973، وصل وزير الحربية المصري "أحمد إسماعيل"، إلى دمشق، للتفاهم بشأن الخطط الهجومية للجيشين، وبعد زيارة استغرقت ثلاثة أيام في هيئة الأركان السورية، عاد إلى مصر.. وفي السادس من مايو، توجه أحمد إسماعيل إلى بغداد، لمدة يومين، ثم زار بعدها دمشق.

كان تعليق القيادات العسكرية الإسرائيلية، أن هذه الزيارة، هي مجرد مقابلات تنسيق عادية، ولكن في الأردن، كان الإحساس مختلف، حيث شعروا بأهمية وطبيعة هذه الزيارات، وفي 13 مايو وزعت بين الضباط الكبار في الجيش الأردني، رسالة سرية، أبلغ فيها الملك حسين ضباطه بأن دولاً عربية معينة، تنوي شن الحرب قريباً، ولكن ليست هناك خطة واضحة حالياً. وبعد مرور بضعة أيام تسربت رسالة الملك حسين، إلى الصحف اللبنانية.

وإن وزير الحربية المصري، الذي بدأ يتحرك من وراء الكواليس، أصبح هو المنسق الرئيسي للخطط الهجومية، وأحمد إسماعيل، يعتبر من القادة المحبين لدى الروس، بسبب تعلمه بالأكاديمية الحربية في "فرونز" عام 1957، ولقد تعين أحمد إسماعيل وزيراً للحربية، حيث كان يشغل منصب رئيس الاستخبارات العامة منذ مايو 1971. ويعتبر أحمد

إسماعيل من القادة المصريين ذوي الاتجاه المعادي لإسرائيل، وقد سبق له أن شغل منصب رئيس هيئة الأركان المصرية خلال فترة حرب الاستنزاف. هذا وقد لعب الدافع الشخصي عنده، وعند رئيس الأركان سعد الدين الشاذلي دوراً هاماً في الإعداد للحرب.

وفي 19 مايو 1973، أذيع نبأ مفاجئ، بأن السادات قام بزيارة خاطفة لمدة 7 ساعات لدمشق، وفي 12 يونيو يكرر السادات زيارته لدمشق. والواقع أن هذه الزيارات السريعة لدمشق، كانت محل تساؤلات من الأجهزة الإسرائيلية، خاصة وأنه كان يأتي بعدها زيارات لوفد عسكري سوري إلى القاهرة.

وفي السادس من أغسطس 1973، سافر الدكتور حسن الخولي - كمبعوث شخصي للسادات - إلى الأردن، ثم تلاها زيارة قام بها الدكتور الخولي برفقة "الرفاعي" رئيس وزراء الأردن إلى دمشق للالتقاء بالرئيس الأسد.

والواقع أن الاستخبارات الإسرائيلية، لم تستطع أن تكتشف أن الرئيسين السادات والأسد يُعدان من خلال هذه الاجتماعات، الفصل الأخير من خطتهم العسكرية، وهي تأمين الجناح الأردني.

وفي 29 أغسطس 1973، وصل وزير الدفاع السوري، طلاس، إلى عمان، وبرفقته قائد القوات المغربية [2] في سورية، اللواء عبد السلام شعراوي، من أجل بحث إمكانية موافقة الملك حسين على نقل 2000 جندي مغربي إلى الأردن، ولكن الملك حسين يرفض الاقتراح. وفي 12 سبتمبر، انتهى اجتماع قمة القاهرة بين السادات والأسد وحسين، من أجل تحقيق المصالحة بين سورية والأردن.. ويُعد ذلك هو الثمن الذي دُفع للملك حسين، مقابل حماية الجناح السوري.

أولاً: حرب يوم الغفران هي أول حرب خطط فيها العرب بصورة جيدة

تعتبر حرب يوم الغفران، هي أول حرب خطط فيها العرب، بصورة أساسية، جاهدين على ألا يتزكوا شيئاً للصدفة. وهذه المرة كانت ميزة المبادرة والمباغنة للإستراتيجيين العرب، ففي سنة 1948، كانت لهم المبادرة في غزو أرض إسرائيل، ولكن كانت الخطة العربية وقتذاك خاطئة، وكانت على مستوى عسكري هابط، كذلك كان التنسيق بين الجيوش العربية رديئاً.

وفي عام 1956، كانت إسرائيل هي التي بدأت الحرب، وكانت المبادرة في يد إسرائيل، واضطرت مصر للرد فقط. وهكذا كان الحال أيضاً في حرب الأيام الستة عام 1967. لقد أعطى العرب لإسرائيل مبرراً للحرب، بفضهم الحصار البحري في مضائق تيران، وحشدهم لقوات عسكرية كبيرة في سيناء، ولكن المبادرة الهجومية كانت في يد إسرائيل. لقد كان عبد الناصر يأمل في أن ينتصر بالإجراءات السياسية فقط، بدون أن يحارب حقيقة. وكان العرب يتوقعون أن يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بتوجيه الضربة الأولى. وبالفعل دارت الحرب من البداية وفقاً لخطط الهجوم الإسرائيلية.

وحرب الاستنزاف، "1968 - 1970"، كان المصريون هم المبادرون بالعمل، ولكن هذه كانت شبه حرب، استتائكية في أساسها، وأهدافها محدودة. أما في حرب يوم الغفران في 1973، فكان العرب هم الذين حددوا موعد الحرب، واستفادوا من ميزة المبادرة والمباغنة معاً، إلى جانب التفوق الذي كان إلى جانبهم، من كميات السلاح وقوة النيران.

وفي أعقاب الهزائم المتكررة، استخلص العرب - ولو ببطء - الدروس والنتائج، وكانت أولها أنه يوجد للجانب المبادر من البداية تفوق هائل، واحتمالات لا حدود لها، حتى إذا كان الجانب الثاني يمتاز بقدرة كبيرة على امتصاص المبادرة. وبإدراكهم أن لجيش الدفاع قدرة رد سريع، ومقدرة مناورة عالية، فقد توصلوا إلى أنه لا تكفي

المبادرة الأولى، وإنما يجب السعي إلى أهم الإنجازات في بداية المعركة.. وحتى لا يرتبك الإجراء الثاني من الناحية العسكرية، فإنه يجب إعداد معركة صد سياسية ودبلوماسية، تمنع النصر عن إسرائيل، حيث يستطيعون الاعتماد من خلالها على مساندة الاتحاد السوفيتي وعلى مجلس الأمن الذي توجد فيه، أغلبية لمؤيدي العرب.

وهناك استخلاص آخر، مبني على التقدير القائل أن إسرائيل وجيشها، على استعداد لحرب خاطفة فقط، لأن إسرائيل ليست قادرة لأسباب اقتصادية، على تحقيق تعبئة عامة لأكثر من عشرين يوماً، وأن احتياطي ذخيرتها، لا يكفي لأكثر من 14 يوماً من القتال المكثف، وأن إسرائيل لا تستطيع أن تحارب في أكثر من جبهة واحدة. وقد كتب حسنين هيكل في بداية نشوب الحرب يقول: "إن خوف إسرائيل وكابوسها هو من احتمال الحرب في جبهتين".

وفي محاولاتهم تحليل الحساسيات السيكلوجية لدى الإسرائيليين، استخلص المصريون بالفعل، أن الوسيلة الرئيسية لانتهيار إسرائيل من الناحية النفسية، هي إحداث خسائر فادحة. وقبل شن مصر لحرب الاستنزاف قال رئيس الأركان المصري: "أنه يكفي للمصريين أن يقتلوا كل يوم سبعة إسرائيليين، حتى يمكنهم قهر إسرائيل خلال بضعة شهور".

لذلك فقد قرر المصريون، أنه لا يكفي اتخاذ المبادرة، وإنما يجب العمل في جبهتين في آن واحد. وبعد الضربة المباغتة، يأتي التحول إلى حرب استنزاف متواصلة، مبنية على كميات السلاح الهائلة، وعلى الطاقة البشرية الكبيرة، التي ستتدفق من الدول العربية الأخرى. وفي حرب استنزاف متواصلة، سيحسم الكم العربي، الكيف الإسرائيلي.

ويعد أن وجدوا أنه لا احتمال للعمل ضد إسرائيل في ثلاث جبهات، سعت مصر وسورية، إلى تأمين الجناح الأردني، وتم التوصل إلى وعد مع الملك حسين، بأنه في أثناء الحرب، سوف يحشد قواته على حدود إسرائيل، من أجل ضمان عدم دخول جيش الدفاع الإسرائيلي إلى سورية من اتجاه الجنوب، عن طريق الحدود الأردنية مع سورية. كما تم التوصل إلى اتفاق مماثل مع اللبنانيين، خوفاً من اختراق إسرائيل للحدود معها عن طريق مرجعيون إلى داخل سورية. ولكي تعرف حكومتا الأردن ولبنان متى ستبدأ الحرب، قيل لهما عن احتمالات عامة لقيام الحرب مع إسرائيل، دون تحديد للموعد. كذلك لم تعرف حكومة بغداد موعد نشوب الحرب، ولكن صدر عنها وعد، بأنه في حالة اندلاع الحرب، سوف يرسلون قوات عراقية إلى الجبهة السورية. وكان على القوة العراقية أن تكون احتياطياً إستراتيجياً لمصر وسورية.

ثانياً: خطة الحرب

قامت الخطة العملية العربية، التي استكمل إقرارها في 14 يناير 1973، على النقاط التالية:

1. البدء بانقضاض عام، من مئات كثيرة من الدبابات في كل جبهة من الجبهتين وعشرات الآلاف من المشاة. وحتى إذا نجمت خسائر كبيرة في المهاجمين، ففي الانقضاض الجماعي احتمال طيب لاجتياح الخطوط الإسرائيلية والتوصل إلى إنجازات فورية.

2. التلبيح المسبق بالمدفعية

[3]

، القصف من الجو يكون قصيراً، ويتركز بالأساس على أهداف داخل الجبهة وحولها. هكذا يتم ضمان المباغتة في الانقضاض الجماعي، لأن الانشغال بعمق إسرائيل، من شأنه أن يستنزف ويضر، بالسلحين الجويين المصري والسوري، خلال المرحلة الأولى من الحرب. ومن ثم يجب المحافظة على القوات الجوية دون خسائر - على قدر الإمكان - للمرحلة الثانية من الحرب. وما ينقل إلى المطارات الأمامية، هو فقط تلك الطائرات التي سوف تشارك في المرحلة الأولى من المعركة، أما الطائرات الأخرى فيحافظ عليها في المطارات الخلفية.

3. أن جيش الدفاع الإسرائيلي، يضع على الخطوط الأمامية، قوات محدودة، لذا يجب السعي إلى تحقيق مباغطة كاملة، حتى يصبح من الممكن إنزال الضربة الأولى، قبل أن يتم تعبئة الاحتياطي الإسرائيلي.

4. لا ينشغل المهاجمون في المرحلة الأولى، بالمواقع الإسرائيلية، وإنما يتدفقون إلى الداخل، إذ يقوموا بعبور قناة السويس، ثم يقتحمون الدشم الإسرائيلية، ويتم الأمر نفسه في هضبة الجولان. وفي القناة، يبدأ سلاح المشاة هجومه، وهو يستخدم الزوارق، وبعد ذلك يقيم الجسور لعبور المدرعات، ومزيد من المشاة.

5. مع هبوط الليل، يتم استخدام الكوماندو المُبر جوا، حيث تقوم باحتلال الممرات ومحاور الطرق، وتكون مهمتهم إعاقة تعزيزات جيش الدفاع الإسرائيلي والاحتياطي، وإرباك العمليات الإسرائيلية، في الخطوط الخلفية من الجبهة.

6. من أجل زيادة صدمة الهجوم المباغت، يتم النظر في إمكانية ضرب أحد المراكز السكانية الكبرى في إسرائيل، من بعيد، بصواريخ جو/ أرض من نوع كيليبت (مدى 100 كم).

7. تحددت أهداف العملية الهجومية، على الجبهتين المصرية والسورية، ومن خلال مرحلتين، كالآتي:

أ. المرحلة الأولى: وتهدف إلى احتلال قناة السويس في الجبهة المصرية، وكل هضبة الجولان، حتى نهر الأردن في الجبهة السورية.

ب. المرحلة الثانية: وتهدف إلى التوغل إلى ممر متلا والجدي في سيناء، واقتحام ما وراء نهر الأردن في محورين "جسر بنات يعقوب - ومن شمال بحيرة طبرية".

أما إذا حدث فشل، نتيجة لخطأ ما، يتوقف المهاجمون، ويتخذوا أوضاعاً دفاعية تستند على حشد من آلاف القطع المضادة للدبابات في الأمام، وحشد من المدرعات في العمق، وفي الخلف يقام حائط من عشرات بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات. وفي أثناء ذلك يتدفق إلى الجبهة الاحتياطي الإسرائيلي من دول عربية أخرى.

اختير يوم الغفران ليكون يوم الهجوم، وكان الافتراض أنه ستتحقق المباغطة الكاملة في ذلك اليوم، باعتبار أن ذلك هو اليوم الوحيد الذي تتوقف فيه الإذاعة والتليفزيون في إسرائيل ولا توجد أية حركة في الشوارع، وسيجد زعماء إسرائيل، أنه من الصعب اتخاذ قرار لتعكير هذا اليوم المقدس، حيث يوجد معظم الشعب الإسرائيلي في المعابد.

ولكن، لم يتنبه العرب إلى أنه في ذلك اليوم بالذات، يتواجد جميع الإسرائيليين تقريبا في المعابد، أو في بيوتهم، ولذلك يُصبح من السهل تعبئتهم. أما في رأس السنة وفي عيد المظال، فيتواجد مئات الآلاف من الإسرائيليين في الطرق، ومن شأن سياراتهم أن تسد المحاور مع بداية الحرب والتعبئة العامة.

ثالثاً: خطة الهجوم المصري

يقول إيلي زعيرا في كتابه حرب يوم الغفران: "في يوم 16 إبريل 1972، أرسلت الاستخبارات العسكرية، إلى وزير الدفاع وإلى رئيس الأركان وإلى رئيس العمليات، وإلى قيادة المنطقة الجنوبية، خطة الهجوم المصري على جبهة قناة السويس، وتضمنت هذه الوثيقة 40 صفحة مع إضافة عدد من الخرائط التي أمنت المعطيات التالية:

1. أهداف الهجوم

أ. عبور القناة على طول مواجهتها، بواسطة خمس فرق مشاة، وأن تتغلغل كل فرقة إلى عمق خمسة كيلو مترات وتتمركز للدفاع

[4].

ب. بعد تمركز الفرق الخمس، تقوم الفرقة المدرعة بعبور القناة، وتتقدم صوب الشرق في اتجاه الممرات الجبلية متلا والجدي، والطريق الرئيسي صوب الطاسة، والطريق الساحلي على ألا تبدأ هذه المرحلة إلا بعد نقل بطاريات الصواريخ أرض/جو، إلى الضفة الشرقية للقناة، بهدف توفير حماية جوية لفرق المدرعات.

2. التمرکز

تستعد كل فرقة من فرق المشاة الخمس، لعبور قناة السويس، في القطاع المحدد والمعروف لها.

3. مناطق العبور

تنتشر مناطق العبور على طول قطاعات الفرق، على حين تتم عمليات العبور الأولى في المناطق الواسعة (الفواصل) بين المواقع الإسرائيلية.

4. الجسور (الكلبي)

تم تحديد الأماكن الدقيقة للجسور، على الخرائط المرفقة بالدراسة، حيث تحدد لكل فرقة جسران.

ارتكزت الخطة المصرية، على عملية قصف مدفعي وجوي، مع عبور عدة آلاف من الجنود المصريين في الموجة الأولى، حتى تستكمل الفرق الخمس عبورها في موجات متتالية، ثم تتخذ على مسافة 4 - 5 كم شرق القناة، ثم يستطرد زاعيرا قائلاً: "وطوال الأيام الأولى من الهجوم المصري، في حرب عيد الغفران، كانت خطة الهجوم هذه موضوعة أمامي لأقارن بين هذه الخطة، وبين التنفيذ المصري على الطبيعة، ولقد تم كل شيء حسب الخطة، التي كانت موجودة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي منذ 16 إبريل 1972، باستثناء لواء واحد، اختلف مكان عبوره ببضعة كيلومترات.

"والواقع أن جيش الدفاع الإسرائيلي، لم يفاجئ بتخطيط العدو، بل أن التخطيط التفصيلي كان معروف لدينا، قبل الحرب بعام ونصف، وهكذا كنا قادرين على وضع الخطط العملية التي تقدم الرد المناسب على خطط العدو".

رابعاً: المشاكل التي واجهت المخطط المصري

1. التعامل مع القوات الجوية الإسرائيلية

لمواجهة هذه المشكلة، قدم الروس اقتراحاً بخلق حائط من أكثف الصواريخ في العالم مكون من خليط من مختلف أنواع الصواريخ السوفيتية أرض/جو "سام2، سام3، سام6" Sam - 2,3,6 بالإضافة إلى الأسلحة المضادة للطائرات التقليدية، والتي يمكن أن تحقق مظلة مؤثرة، فوق منطقة العمليات، على امتداد قناة السويس، وبهذه الشبكة من الصواريخ، يمكن شل تأثير التفوق الجوي الإسرائيلي، فوق منطقة العمليات، بدرجة مناسبة.

2. ضرب العمق المصري بالطائرات الإسرائيلية

وللتغلب على هذه المشكلة، أمد الروس المصريين بصواريخ سكود أرض/أرض ذات مدى 300 كم، والتي يمكنها تهديد المناطق السكنية داخل إسرائيل، فقد تم التصور أن وجود مثل هذه الإمكانيات في أيدي المصريين، سيردع إسرائيل عن تنفيذ الإغارات العميقة، وبالفعل وصل أول إمداد من الصواريخ سكود إلى مصر في إبريل 1973، وكان ذلك آخر العوامل العسكرية المؤثرة، لاتخاذ الرئيس السادات قرار الحرب. وبالفعل في إبريل 1973، صرح الرئيس السادات لصحيفة إنترفيو Interview، بهذه الحقيقة، لكنه أجل

الحرب حتى فترة أخرى، والتي تتناسب مع حركة المد والجذر في قناة السويس، والتي سيكون أنسب وقت لها، خلال شهري سبتمبر أو أكتوبر 1973.

3. مواجهة المدرعات الإسرائيلية شرق قناة السويس

كانت هناك مشكلة أخرى أمام المهاجم المصري، إذ سيواجه بحشود من المدرعات الإسرائيلية، بعد العبور بدقائق محدودة، وكان حل هذه المشكلة، هو إيجاد حشد كبير من الأسلحة المضادة للدبابات، على كل المستويات، باستخدام السلاح المضاد من الدبابات "ر ب ج - 7" R.P.J. والذي يضرب من الكتف، وكذا المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات من نوع "Sagger"

[5]

ذات المدى 3000 ياردة، وهي أسلحة فردية يحملها الأفراد أو مركبة على مركبات من نوع البردم B.R.D.M. المدرعة حاملة الصواريخ على مستوى اللواء. وقد نفذت خطة ذكية للدفاع المضاد للدبابات، في مواجهة الاحتياطيات المدرعة الإسرائيلية.

خامساً: خطة التحرك المصري على المستوى العربي

اقتنع السادات بأهمية العمل العربي في هذه المرحلة الهامة، ومن ثم قام بزيارة للسعودية، وأقنع الملك فيصل بأن الحرب ضرورية، ومن المهم استخدام سلاح النفط لفاعلية هذا السلاح ضد الدول التي تعاون إسرائيل، كما أنها تضمن وحدة العالم العربي في هذه الحرب. وبالفعل اقتنع الملك فيصل بهذا الرأي، الذي استخدم هذا السلاح بكفاءة وفي الوقت المناسب.

سادساً: القوات المصرية في حرب أكتوبر 1973

1. حجم الجيش المصري

أ. أفراد: 800 ألف مقاتل.

ب. دبابات: 2200 دبابة.

ج. مدفعية: 2300 قطعة مدفعية.

د. وحدات صواريخ دفاع جوي: 150 كتيبة صواريخ مضادة للطائرات.

هـ. طائرات: 550 طائرة خط أول.

و. لواء صواريخ أرض / أرض.

ز. تشكيلات: 5 فرق مشاة - ثلاثة فرق مشاة ميكانيكية - فرقتين مدرعتين - عدد من الألوية المستقلة.

وتحتوي كل فرقة مشاة على 120 دبابة، أما الفرق المشاة الميكانيكية فتضم لواءين مشاة ميكانيكي ولواء مدرع بإجمالي 160 دبابة، أما الفرقة المدرعة فتضم لواءين مدرعين ولواء مشاة ميكانيكي بإجمالي 250 دبابة.

ح. وحدات خاصة: 28 كتيبة صاعقة - 3 ألوية مظلات - لواء مشاة أسطول

2. الجيش الثاني

مسؤول عن النصف الشمالي للقناة والتي يسيطر عليها الفرقة 18 مشاة في الشمال من بورسعيد وحتى القنطرة وكوبري الفردان، الفرقة الثانية المشاة من كوبري الفردان وحتى شمال بحيرة التمساح - الفرقة 16 مشاة من بحيرة التمساح وحتى الدفرزوار في شمال البحيرات المرة.

3. الجيش الثالث

مسؤول عن القطاع الجنوبي من القناة، وتحت قيادته الفرقة السابعة المشاة، ومسئولة عن القطاع من البحيرات المرة حتى منتصف الطريق في القطاع الجنوبي لقناة السويس، والفرقة 19 مشاة وتتمركز جنوباً حتى مدينة السويس.

ويدعم كل فرقة في الاقتحام لواء مدرع "سحب من الفرق الميكانيكية أو المدرعة أو لواء مستقل".

سابعاً: تخطيط الهجوم السوري "وجهة نظر إسرائيلية"

خطت لبدء الهجوم في الساعة 2 ظهراً، يوم السبت 6 أكتوبر 1973، بحشد جوي وحشد مدفعي يستمر لمدة خمسين دقيقة، وتحت ستر هذه النيران، تتحرك القوات المدرعة السورية، مع تحرك آخر ثانوي ضد الموقع الإسرائيلي، في جبل الحرمان، بواسطة القوات المحمولة جواً (بالبطائرات العمودية)، وكان هذا الموقع له درجة أهمية لإسرائيل، حيث يوفر لها مراقبة تغطي كل ميدان المعركة، وكذا طرق الاقتراب إلى دمشق، إضافة إلى أنه كان موقع رادار مثالي، وكذا للمعدات الإلكترونية. ويصل حجم القوة المدافعة عن الموقع حتى فصيلتين من المشاة.

1. في القطاع الشمالي: المدافع عنه باللواء السابع المدرع الإسرائيلي

يتم الهجوم عليه بواسطة الفرقة السابعة المشاة السورية، المدعمة بعناصر من الفرقة الثالثة المدرعة، واللواء المغربي.

2. في القطاعين الأوسط والجنوبي المدافع عنهما باللواء 188 المدرع الإسرائيلي

وهو يمثل اتجاه المجهود الرئيسي للقوات السورية، كان التخطيط للهجوم عليه بواسطة الفرقتين الخامسة والتاسعة المشاة يدعمها عناصر من الفرقة الأولى المدرعة، على أن ينطلق اللواء 90 المدرع السوري على طريق التابلاين.

3. تطوير الهجوم السوري اعتباراً من منتصف ليلة الأحد 7 أكتوبر 1973

بنجاح الفرق المشاة في هجومها، والوصول لعمق عشرة كيلومترات، يتم دفع الفرقتين المدرعتين الثالثة والأولى:

أ. الفرقة الثالثة: وتطور هجومها في اتجاهين:

(1) الاتجاه الأول: في اتجاه القنيطرة - تل محافي.

(2) الاتجاه الثاني: في اتجاه أبو خريز.

ب. الفرقة الأولى المدرعة: وتطور هجومها في اتجاه الرفيد - كوزابيا.

نقاط الضعف في إعداد القوات السورية

افتقرت سورية إلى نظام قيادة وسيطرة، يناسب حجم قواتها في حرب أكتوبر 1973، وهذا ما كلفها الكثير، كان لدى هجومها البري قدرات قيادة وسيطرة فقير جداً. وهو ما

أدى إلى أن العديد من الوحدات تقدمت دون سيطرة، كما أن وحدات كباري الاقتحام اللازمة لعبور الدبابات السورية للخنادق الإسرائيلية المضادة للدبابات كانت متواجدة خلف القوات السورية، وقد كلف ذلك سورية تحقيق ميزة المباغتة، وأعطى لإسرائيل الوقت الثمين لتنظيم دفاعاتها.

لقد قاتل السوريون بدون نظام قيادة وسيطرة فعال، ولم يكن لديهم قدرات استطلاع جوي حقيقية، أو قدره على تخطيط المهام، ولم يكن لديهم ضباط إدارة جويين أمامين، وزجوا بطائراتهم في القتال، مستخدمين طلعات جوية، كانت السيطرة عليها فقيرة، وألقت بمقاتلاتها في وجه قوة مقاتلات إسرائيلية أعلى تدريباً، وأحسن تنظيمًا.

[1] الواقع أن الخطة "جرانيت-1" تختلف تماما عما ذكرته المراجع الإسرائيلية، حيث تدور فكرتها حول فكرة عبور القناة وإنشاء عدد من رؤوس الكباري الصغيرة (بحجم مجموعات سرايا) على الضفة الشرقية للقناة، وظلت هذه الخطة تفتقر لوجود نية حقيقية للقيام بعمل عسكري عبر القناة، إلى أن تغيرت القيادة العسكرية في أكتوبر 1972، حيث اتجه المخطط المصري منذ تخطيط العملية "جرانيت-2" إلى فكرة "العملية الحربية الشاملة".

[2] وصلت القوات المغربية إلى سورية في نهاية مارس 1973

[3] يقصد التمهيد النيرانى بالمدفعية والذي استمر لمدة 53 دقيقة على الدفاعات الإسرائيلية.

[4] جاء في كتاب زئيف شيف، زلزال في أكتوبر، "أنه كان متوقع الهجوم في بعض قطاعات محددة وبقوات محدودة، وأنه لم يكن متصورا الهجوم بهذا الحجم من القوات، وهذا هو الرأي الأصوب".

[5] الاسم الروسي لها مالوتكا Malotka. المبحث الرابع

خطة الخداع على مستوى المسرح

إن عظمة خطة الخداع المصرية، وسر نجاحها، يكمن في المفهوم "أنه من أجل تضليل جيش الدفاع الإسرائيلي، يجب أيضا تضليل الجيش المصري نفسه، حتى ساعة بداية الحرب" ومن أجل تضليل الجيش المصري، كان على السادات والمجموعة المحدودة من حوله - التي تعرف السر - تنفيذ ثلاث شروط لازمة:

1. التأكيد على السرية المطلقة لساعة الصفر - وعدم الإعلان عنها حتى كأمر تحمل درجة سري للغاية - إلا في اللحظة الأخيرة.

2. إلغاء أية أعمال للتخطيط والاستطلاع، التي تسبق الحرب، لأن هذه الأعمال من شأنها أن تكشف للجيش الإسرائيلي، عن نوايا قريبة جدا للحرب.

3. إعداد خطة حرب شاملة وبسيطة، دون الحاجة إلى تخطيطات تفصيلية معقدة، مع الأخذ في الاعتبار إمكان إحداث تغيير في الأوضاع، مع بداية الحرب.

لقد نجح الجانب المصري في تنفيذ هذه الشروط، ونتيجة لذلك فقد تحدد أن تكون خطة عبور القناة بسيطة جداً. وهي أن تقوم جميع الوحدات المتمركزة منذ أشهر أو سنوات

على طول القناة، بعبور القناة من قطاع تمركزها، وليس هناك داع لتحريك وحدات من قطاع إلى قطاع (إعادة تجميع القوات)، والتعرف من جديد على المنطقة، أي أن تعمل جميع الوحدات من أماكنها، ومهمتها هي عبور المانع المائي الذي يتمركزون على شاطئه، ثم التمرکز على الضفة المقابلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المناورات منذ بداية عام 1971، كان هدفها إعداد الجيش المصري لتنفيذ هذه الخطة البسيطة.

إن تطوير المناورة إلى حرب، هي نظرية روسية، وقد تم تنفيذ هذه النظرية بالفعل، عندما غزا الجيش السوفيتي تشيكوسلوفاكيا عام 1968.

ومن أجل التأكيد على إيهام الجيش الإسرائيلي، بأن مصر تقوم بمناورة، اتخذ المصريون عدة إجراءات، كانت ضرورية من وجهة نظرهم، لإبلاغ المخابرات الإسرائيلية بما يريدون، ولقد كانوا على حق، فمن خلال أجهزة جمع المعلومات المتطورة في جيش الدفاع الإسرائيلي، علم أن الجيش المصري ينوي إجراء مناورة شاملة، على غرار مناورات الخريف السنوية، وسوف تبدأ المناورة في الأول من أكتوبر 1973، وتنتهي يوم 7 أكتوبر 1973، وأن المصريين الذين ينوون القيام بمناسك الحج، سيتاح لهم ذلك بعد انتهاء المناورة، كما سيبدأ تسجيل أسماء الضباط الراغبين في الحج بدءاً من يوم 9 أكتوبر 1973. ووحدات الاحتياط المشتركة في المناورة سيتم إنهاء استدعائها بداية من 4 أكتوبر 1973، وسيتم إشراك الدارسين في كلية القادة والأركان في هذه المناورة، حتى يوم 8 أكتوبر 1973، على أن تستأنف الدراسة في كلية القادة والأركان يوم 9 أكتوبر 1973.

وفي يوم 27 سبتمبر، تم تعبئة حوالي 120 ألف فرد، للاشتراك في المناورة "تحرير 41"، ثم أنهى استدعاء 20 ألف فرد منهم، وعادوا إلى منازلهم يوم 4 أكتوبر 1973، ولقد أنهى استدعاء هؤلاء الأفراد لتأكيد المعلومات التي نُقلت بالطرق المختلفة، والتي أفادت بإنهاء استدعاء وحدات الاحتياط المشتركة في المناورة، بداية من يوم 4 أكتوبر 1973. وهذه المعلومات كانت جزءاً من عملية الخداع، وهي معلومات حقيقية من أجل خلق انطباع معين لدى إسرائيل.

وبناءً على ذلك فقد كانت "شعبة المخابرات على علم مسبق بما سوف يحدث من إنهاء استدعاء الاحتياط يوم 4 أكتوبر 1973، وعندما حان الموعد تأكد صدق المعلومات على الواقع. وهذا الأمر أكد لضباط المخابرات المختص بتقدير الموقف، بأن الأمر ليس أكثر من مناورة.

وحتى تنجح خطة الخداع المصرية، كان لا بد من إيجاد مبررات لكل ظاهرة في المنطقة:

فالمناورات الشاملة التي يقوم بها الجيش المصري للتدريب على عبور قناة السويس واحتلال سيناء، هي مناورات تكررت على مدى السنوات السابقة، بل ولقد تعود الجيش المصري عليها، ولم ير أحد في استدعاء قوات الاحتياط للاشتراك في المناورة، أو اقتراب وحدات الجسور وتحريك وحدات من القاهرة في اتجاه جبهة القناة ظاهرة غريبة. وما تم في المناورات السابقة حدث أيضاً في هذه المناورة، فقد أصدرت إدارة المناورة التعليمات بانتهاء المناورة، وإنهاء استدعاء الاحتياط يوم 4 - 5 أكتوبر 1973، واستئناف الدراسة في المعاهد العسكرية ومراكز التدريب يوم 9 أكتوبر 1973.

أما عدد الضباط الذين كانوا يعلمون بتطوير المناورة إلى حرب، فقد كان محدوداً جداً. وعندما حاصرت مجموعة عمليات الجنرال أدن (برن).. الجيش الثالث، قامت بأسر مئات من الجنود المصريين ومن بينهم ضباط من قيادة الجيش، ومن بين هؤلاء الضباط الذين تم أسرهم ضابط برتبة عقيد من قيادة الدفاع الجوي. وخلال الاستجواب الذي أجري له في معسكر الأسرى، في جنوب سيناء قال: "يوم 6 أكتوبر 1973 وفي الساعة الواحدة والنصف، تم استدعاء ضباط القيادة - وهو من ضمنهم - إلى مكتب قائد الجيش، وعندما دخلوا إلى مكتبه وجدوه يصلي، وعندما أنهى صلاته أبلغهم أن المناورة قد تطورت إلى حرب حقيقية، وفي هذه اللحظة سمعوا أزيز طائرات القتال المصرية المتجهة

لمهاجمة أهداف في سيناء".

ولقد اتضح أيضا أن بعض ضباط القيادة، لم يعلموا بالسر، حتى لحظة نشوب الحرب وبذلك أخذ المصريون على عاتقهم مخاطر عدم التنسيق، والعمل غير المنظم للقوات. ولكن هذه المخاطر كانت محسوبة ولازمة، خصوصا وأن الخطة كانت بسيطة، وهي قيام كل وحدة بعبور القناة في قطاعها.

لقد اعتبر المصريون، أن خطة الخداع المصرية قد حققت نجاحاً كبيراً ولذلك فإن القصص التي كُتبت عن الحرب، والتي نشرها كل من الصحفي "محمد حسنين هيكل" والجنرال "سعد الشاذلي" رئيس الأركان العامة السابق، عن حرب يوم الغفران امتلأت بالتفاصيل الدقيقة لخطط التمويه والإعداد لها.

وعن خطة الخداع المصرية - يقول زعيرا نقلاً عن حسنين هيكل: "إن المباغطة وطريقة تنفيذها، شغلت القيادة العليا لفترة طويلة، وقد نجحت القيادة في إيجاد أساليب إيجابية وسلبية، تضمن المباغطة على المستوى الإستراتيجي والعملياتي والتكتيكي. وأحد العناصر الرئيسية التي ساعدت على تحقيق المباغطة، هو إعداد خطة للخداع الإستراتيجي، في مصر وسورية، على مستوى التنظيم الرسمي، ومن خلال التعاون بين العناصر المتعلقة بالأمر. وكان لا بد أن تتفق خطة الخداع الإستراتيجي مع خطة الخداع العسكرية حتى يتحقق الآتي:

1. خداع إسرائيل عن احتمال قيام القوات المسلحة المصرية بعمليات هجومية، في الوقت القريب.

2. الحفاظ على السرية الكاملة، فيما يتعلق بالهجوم.

3. التأكيد على سرية الموعد المحدد، لبداية الحرب.

ولذلك صدرت تعليمات للجهاز السياسي، والإعلامي، للتعاون من أجل تضليل إسرائيل، عن النوايا المصرية والسورية في الهجوم، وتم التنسيق المطلوب بسرية كاملة، كما تم تحديد خطوط العمل.

وقد اعتمدت فكرة الخداع الإستراتيجي، على تنسيق جهود وزارات الإعلام والخارجية والدفاع، ولقد بدأ هذا التنسيق قبل بداية العمليات بحوالي خمسة أو ستة شهور، لتنفيذ الخطة، وإصدار التصريحات التي تخفي طبيعة الاستعدادات العسكرية المصرية للقتال، وهو الهجوم الذي سيتم خلال فترة وجيزة، وكذا تضليل إسرائيل عن التوقيت الحقيقي لبداية العمليات، وقد تم تنسيق ذلك بالكامل، مع الجانب السوري، على المستوى الإستراتيجي وأيضاً على المستوى العسكري.

كما يقول زعيرا نقلاً عن سعد الشاذلي: "خلال يومي 29 - 30 سبتمبر 1973، أي قبل أسبوع من الهجوم. أصدر الرئيس السادات تعليمات لنا، بإعطاء السوفيت فكرة غير واضحة ومشوشة، عما يمكن أن يحدث مستقبلاً، حيث تلقى اللواء فؤاد نصار رئيس جهاز الاستخبارات بوزارة الدفاع، تعليمات للاتصال بكبير ضباط الاتصال السوفيت، الجنرال "ساماجودسكي" يوم 2 أكتوبر 1973، وإبلاغه بوجود معلومات لدينا تفيد بأن إسرائيل تقوم بالإعداد لعملية إغارة، وأن يسأل "ساماجودسكي" بالطبع عما إذا كانت موسكو يمكنها الحصول على تفاصيل أخرى.

وفي يوم 4 أكتوبر 1973 أبلغ نصار، كبير ضباط الاتصال، السوفيت، بأنه قد تأكدت المعلومات لدينا من أن إسرائيل على وشك القيام بعملية إغارة، على مستوى واسع، وربما توجه لنا ضربة جوية كبيرة، وأننا نستعد فقط لهذا التهديد.

ويبدو أن "ساماجودسكي" بدأ يشك فيما يقال، فلقد حدثت أمور كثيرة، حيث كان لا يزال هناك 100 خبير سوفيتي، يعملون في وحدات الصواريخ المصرية، وبعض الوحدات الفنية، وهؤلاء أخبروا بالطبع قادتهم، عما يحدث، كما أن الخبراء السوفيت الموجودين في سورية أبلغوا كذلك قادتهم، عن الاستعدادات الموجودة في سورية.

وعلى أية حال، أصبح واضحاً في يوم 4 أكتوبر 1973، أن السوفيت واثقون من أن الحرب على الأبواب، أما الذي لم تتوقعه، وكان بمثابة مباغطة بالنسبة لنا، أنه في الساعات المتأخرة من مساء 4 أكتوبر 1973، أسرع الخبراء السوفيت الذين يقيمون في القاهرة، هم وعائلاتهم إلى المطار، وأقلعوا إلى موسكو، كما جاء رد الفعل أيضاً في سورية، بالترحيل السريع للنساء والأطفال إلى روسيا، بحراً وجواً.

والواقع عن أن الإعلان عن توقيتات الحرب، في الفترة من 1971 - 1973، كان جزءاً من خطة الرئيس السادات في الخداع، وكانت شعبة الاستخبارات الإسرائيلية على علم بخطة الخداع هذه، وكانت مستعدة لها. وفي ديسمبر 1972، وربيع 1973، وصلت معلومات تفيد أن الحرب وشيكة (خلال عدة أسابيع). وكان تقدير شعبة الاستخبارات أن المعلومة التي وصلت في نهاية 1972 وربيع 1973، بشأن نشوب الحرب في هذه التوقيتات، هي معلومة غير صادقة، ولكن كانت هناك أجهزة أخرى داخل إسرائيل

[1]

، تؤكد أن احتمالات الحرب، هي احتمالات كبيرة طبقاً للمعلومات التي لديها.

وفي نهاية 1972، فإن وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة، لم يوافقا على تقديرات الموساد، ووافقا على تقديرات شعبة الاستخبارات. أما في ربيع 1973، فإن ديان وأليعازر وافقا على تقديرات الموساد، ورفضوا تقديرات شعبة الاستخبارات.

وفي عام 1971، أعلن الرئيس السادات، أن هذا العام هو "عام الحسم" في الحرب ضد إسرائيل، وتقدم الجنرال الشاذلي رئيس الأركان العامة المصري - الذي كان يعرف قدرات الجيش المصري، وعدم استعداده للحرب - بشكوى إلى الجنرال صادق وزير الحربية في هذا الصدد. وجاء في شكواه أن كل هذه التصريحات من شأنها أن تهبط من معنويات الجيش. ورد عليه صادق، بأنه تحدث حول هذا الموضوع مع الرئيس، وأن الرئيس يهتم بالخداع السياسي.

ويقول إيلي زعيرا، أن التوقيت المحتمل للحرب، عرض على السادات في إبريل 1973، أثناء زيارة سرية قام بها الرئيس الأسد لمصر، ومن هذه التوقيتات مايو، أغسطس، سبتمبر، أكتوبر. ويذكر السادات أن أنسب هذه التوقيتات كان شهر أكتوبر 1973، باعتبار أن الجبهة السورية اعتباراً من شهر نوفمبر لا تصلح للعمليات العسكرية بسبب الأحوال الجوية، وأنه - أي السادات - أبلغ الأسد، بأنه قرر الدخول في الحرب هذا العام، ووافق الأسد على ذلك، واتفقا على ألا تبدأ الحرب إلا بعد تشكيل مجلس أعلى مشترك للقوات المسلحة المصرية - السورية. وقد شكل هذا المجلس المشترك الفعل في أغسطس 1973، لكي يحدد الإجراءات الأخيرة للحرب.

وفي يوم 25 سبتمبر مثل "المنبع"

[2]

أمام رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير وأبلغها أن الحرب على وشك أن تنشب.

وعلى ضوء هذه الأمور، كان السؤال الذي يطرح نفسه، هل المعلومات التي وصلت إلى الوكالة (جهاز الموساد)، كانت تشمل على معلومات حقيقية للخداع، وهي معلومات تم التأكد من مصداقيتها ولسنوات طويلة في الاستخبارات الإسرائيلية، وذلك بهدف تضليل مخابرات إسرائيل عن نوايا السادات؟

إن الإجابة على هذا التساؤل ليست بسيطة، وتتداخل فيها اعتبارات، تتصل بمكانة بعض الجهات المختلفة، ومع ذلك يجب بحث هذا الأمر، بعيون مفتوحة وبفطنة كبيرة.

والواقع أن جزءاً من هذه المعلومات، قد اشتمل على معلومات مؤكدة، وهو الأمر الذي يعتبر بمثابة حلم، لأي جهاز مخابرات في العالم، وقد بحثت هذه المعلومات وتم التأكد من صدقها، ولكن فيما يتعلق بتوقيت الحرب، فإن المعلومات كانت تحتوي على بيانات من نوع آخر، وهي بيانات لم تكن صحيحة، وكما قيل فإن المعلومات أشارت إلى أن مصر تنوي القيام بحرب في ديسمبر 1972. ولكن جميع المطبوعات التي تناولت الحرب والتي كتبها قادة ورجال سياسة مصريون بعد حرب أكتوبر 1973، لم تشر أبداً إلى ذلك.

وبعد ذلك أشارت إلينا (المعلومات)، أن مصر وسورية تتويان الحرب في إبريل أو مايو 1973، وهو الأمر الذي أدى إلى رفع درجة الاستعداد في إسرائيل، ولكننا نعرف اليوم، أن القرار بتحديد موعد الحرب قد اتخذ فقط في 13 أغسطس 1973، أثناء لقاء سري بين وزير الدفاع السوري وضباطه ووزير الدفاع المصري وضباطه.

وفي ديسمبر 1972 وربيع 1973، أعطت المعلومات التي وصلت إلى إسرائيل، إنذار قبل عدة أسابيع من الموعد المفترض للحرب، ولكن بعد عشرة أيام من تحديد قادة الجيش المصري والسوري للتوقيتات المحتملة للحرب، أبلغتنا المعلومات التي وصلت إلى "الوكالة" بأن السادات قد أجل موعد الحرب إلى نهاية العام. ومن ناحية أخرى فإن الإنذار باحتمال نشوب الحرب، وصل إلى الموساد قبل 40 ساعة من ساعة الصفر، وهي فترة حسب تقديرات المصريين ليست لها قيمة عسكرية كبيرة، لأن هذه الفترة لن تتيح لجيش الدفاع الإسرائيلي تعبئة قوات الاحتياط ونقلها إلى القناة.

أما الإنذار الذي وصل قبل فجر يوم السبت، فقد كان بمثابة تأكيد - وفي هذه المرة تحدد اليوم والساعة - للمعلومة التي حصلت عليها الموساد قبل ذلك بثلاثين ساعة، ولكن هذه المرة ضلَّ الموساد عمداً في البداية فيما يتعلق بساعة الصفر (6 مساءً بدلاً من 2 بعد الظهر). ويبدو من هذا .. أن الغرض لم يحتوي على تأكيد قاطع للشك، إلا أن المعلومة كانت جزءاً من خطة الخداع المصرية، وهو أمر من شأنه أن يؤكد هذه الشكوك.

من أسس عمل المخابرات، الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة، ولذلك فمن المهم توضيح الموضوع من مصادر أخرى، ليس لها علاقة بمصادر المخابرات العسكرية أو الوكالة، وهي المطبوعات العلنية.

ففي كتاب "Yamani, The Inside Story"، الذي كتبه جيفري روبنسون، ونشر عام 1988، يصف يمانى الذي كان وزيراً للنفط السعودي، زيارة الرئيس السادات للسعودية في أغسطس 1973، حيث يقول: "وكما اتضح فإن الملك فيصل علم بخطة الحرب، لقد سافر السادات إلى السعودية في أغسطس، لكي يخبر الملك فيصل بصفة خاصة عن الحرب، أين وكيف، ولكنه لم يقل متى. وكان من الضروري وجود الملك فيصل في الصورة، باعتباره أكثر الحكام احتراماً وأهمية في الخليج، ولذلك من الطبيعي أن يخبره السادات بنواياه، ولكنه لم يخبر السعوديين متى ستبدأ الحرب، ليس خوفاً أن يبلغ السعوديون الولايات المتحدة، وأن يصل الخبر إلى إسرائيل، لا ولا، فلم يكن هناك سبب يدعو لأن يكشف أكثر من أن الحرب على الأبواب. لقد قال السادات للملك فيصل أن الحرب ستنتشب قريباً، قريباً جداً، ولكنه لم يذكر متى.

كان اللقاء سري للغاية، حسبما قال "يمانى" وزير النفط السعودي. كما أوضح يمانى سبب إطلاع السادات.. الملك فيصل على خطته، فهو يقول أن الملك فيصل كان من أكثر حكام الخليج أهمية واحتراماً، ومن الطبيعي أن يلتقي السادات مع الملك فيصل ويبلغه بخطته. (وهناك اعتقاد آخر، وهو الاعتقاد الأكثر قبولا لدى الخبراء في الولايات المتحدة: وهو أن اللقاء جاء لتنسيق خطة وقف ضخ النفط، ويقول الخبراء أن السادات قد طلب من الملك فيصل في حالة نجاح الهجوم المصري "أي إذا ما استطاع المصريون احتلال رأس جسر على الضفة الشرقية للقناة" أن توقف دول الخليج ضخ النفط للغرب).

ويتساءل زعيرا في كتابه حرب يوم الغفران: هل كان من الطبيعي بالنسبة للسادات، أن يقوم بزيارة الملك فيصل في أغسطس 1973 قبل نشوب الحرب في أكتوبر 1973، أو قبل ديسمبر 1972؟ وهذا يؤكد أن السادات لم يكن ينوي خوض الحرب إلا في أكتوبر 1973.

ومن هنا فقد صدقت جميع تقديرات شعبة الاستخبارات حتى قبل حرب يوم الغفران، وهناك تأكيدات أخرى في هذا الشأن، نجدها في كتب زعماء مصر وقادتها خلال هذه الفترة. فهم يؤكدون، أن توقيت المعركة لم يتحدد إلا بعد لقاء الإسكندرية في الفترة من 21 - 23 أغسطس 1973، ويتضح من ذلك أن جميع المعلومات السابقة عن توقيتات الحرب، كانت معلومات خداعية.

ويمكن في وعي مصر، اعتقاد راسخ، بأن مصر قد هوجمت مرتين خلال عامي 1956، 1967 عن طريق المباغته، وليس هناك شك في أن هذه الحقيقة، قد دفعت رئيس مصر إلى استخدام الخداع والمباغته في خطته لمهاجمة إسرائيل.

إن الخداع هو العنصر الرئيسي في الحرب المباغته، فلم يكن في الهجوم المصري السوري على إسرائيل أي عنصر آخر يختلف من ناحية التخطيط والتنفيذ، والحقيقة أنه كان بالإمكان توقع تحقيق مصر وسورية الإنجازات ضخمة بسبب التفوق العددي، وذلك خلال الـ 48 ساعة الأولى من الحرب إذا أمكن تحييد السلاح الجوي الإسرائيلي، ولكن العنصر الوحيد الذي تم إعداده جيدا وتنفيذه بكفاءة كبيرة، كان عنصر الخداع المصري، وهو العنصر الذي ساهم أكثر من أي شيء آخر في عدم فهم طبيعة الإعدادات المصرية لعبور القناة.

فهل كانت مصر تهدف إلى إيهام إسرائيل بحصولها على معلومات عن النوايا تمكنها من توقع موعد الحرب؟ هل هذه هي خطة الرئيس السادات شخصيا؟ لماذا لم يصل أي جزء عن سفر السادات إلى السعودية ولقائه مع الملك فيصل في أغسطس 1973؟ ولماذا لم تصل معلومات عن اللقاء المصري - السوري في الفترة من 21 - 23 أغسطس 1973، ولماذا لم تصل معلومات تفيد أن السادات توصل يوم 22 سبتمبر إلى اختيار السادس من أكتوبر 1973 كموعده المناسب للحرب؟

ولماذا وصلت معلومات تفيد أن السادات قد أرجأ الحرب إلى نهاية العام؟ وكيف لم تصل أية معلومات تحذيرية إلا قبل ساعة الصفر بأربعين ساعة؟، بينما مصدر معلوماتنا قد علم يوم 15 سبتمبر أن الحرب على الأبواب أي قبل عشرين يوماً من نشوب الحرب؟.

حسب اعتقادي، فإن ما تم إخفاؤه من معلومات بشأن هدف زيارة السادات للسعودية ولقائه مع الملك فيصل، وكذلك عن اللقاء المصري - السوري في الإسكندرية في أغسطس 1973، وكذلك القرار الحقيقي والوحيد عن موعد الحرب ضد إسرائيل، ووصول معلومة في نفس الوقت تفيد أن السادات قد أرجأ الحرب إلى نهاية العام، كل ذلك يشهد على أن (المنبع) لمعلوماتنا، كان تتويج نجاح خطة الخداع المصرية.

وإذا ما اتضح أيضا أن (المعلومة) كانت جزءاً من خطة خداع الرئيس السادات، أو أمراً ما، فذلك سوف يحسب كأكبر نجاح لمصر في حرب يوم الغفران.

وعن خطة الخداع العربية، يقول الكاتب الإسرائيلي زئيف شيف: "قام العرب بتسريب الأنباء إلى الصحف، بأنهم يؤمنون بتحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وفي خط مواز لذلك بدأوا في ترويح الأنباء التي تقول بأن أسلحة مصر وسورية ليست مستعدة للحرب على الإطلاق، وأن شبكة الدفاع الجوي في مصر، وبطاريات الصواريخ المضادة للطائرات، في حالة فنية ضعيفة، وكذلك صلاحية استخدام الصواريخ منخفضة، وتعلل المصريون بعدة أسباب، من بينها أنه بعد مغادرة المستشارين السوفيت لمصر، انخفضت قدرات صواريخ الدفاع الجوي. كما خرجت الأنباء من سورية تقول بأن الطيارين السوريين ليسوا راضين عن طائرات الميج، وأضافت بأنه يوجد جفاء بين السوريين ومستشاريهم الروس، وأن

دمشق مهتمة بشراء سلاح حديث من الغرب.

كان من الواضح للمسؤولين عن خطة الخداع، أن العملية سوف تكون معقدة وصعبة، عندما يبدأ حشد القوات على مقربة من الحدود، ولذلك فقد حركوا الجيوش إلى مقربة من الحدود، عدة مرات وأعادوها إلى أماكنها. وكانت هناك مناورة مماثلة في شهر مايو 1973، وقد راقبها في إسرائيل، وبعد فترة وجيزة أعيد جزء من الجيوش إلى المؤخرة. وعندما بدأ حشد الجيوش العربية في أواخر سبتمبر 1973، استعدادا للحرب يوم الغفران.. كانوا في جيش الدفاع الإسرائيلي يتذكرون ما حدث في شهر مايو، عندما قامت في إسرائيل ضجة على لا شيء.

ومن الواضح أن خطة الخداع العربية لم تكن تنجح، لو لم يحافظ جيدا على سر موعد الحرب. ففي سورية عرف ثلاثة أشخاص فقط بهذا الموعد وهم "الرئيس ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة". ولم يتلق القادة العرب في الميدان، معلومات عن الحرب، إلا قبل الهجوم بأيام معدودة، وكانت التحركات إلى الجبهة تتم خلال الليل فقط، ولم يكن يسمح للجنود الجدد الذين وصلوا إلى الجبهة بالدخول إلى مدن القناة أو القرى، في المناطق الزراعية المجاورة، وألغيت جميع الإجازات اعتبارا من 28 سبتمبر.

وقبل اقتحام قناة السويس بنصف ساعة، شوهد بعض الجنود المصريين يسرون على طول القناة وهم يرتدون الملابس الداخلية فقط وبدون سلاح، وكان البعض يربطون قمصانهم فوق سراويلهم ليظهروا أن هذا يوم عادي.

لقد أحدثت المعلومات التي وصلت يومي 4، 5 أكتوبر 1973، تشكك لدى القيادة الإسرائيلية، ولكن ازدادت الشكوك يوم 6 أكتوبر 1973، فمع بزوغ الفجر، اقتنعت حكومة إسرائيل، بأن حربا سوف تنشب في مساء هذا اليوم، حيث وصل نبأ حديث من مصدر مهم للغاية. وقال النبا، أن العرب سوف يطلقون النار في غروب الشمس، كما قيل للمسؤولين، لسبب ما، أن العرب سوف يبدأون العمل في الساعة 1800 مساء.

عموماً، لقد كانت خطة الخداع العربية متكاملة، وتحققت كما ينبغي. حقا أن إسرائيل أحست خلال مرحلة معينة بما يجري، ولكنها لم تصدق ما يجري أمام عينيها، وهذه المرة تغلب المكر العربي، على الفطنة والريبة اليهودية.

المباغنة من منظور جيش الدفاع الإسرائيلي

لم يكن الهجوم المباغت من السوريين والمصريين هو المباغنة الوحيدة لجيش الدفاع الإسرائيلي، ففي المجالين التكتيكي والفني أيضاً، كانت هناك مباغئات متعددة للقوات الإسرائيلية، تدل على خطأ كبير.

في هذه الحرب استخدم العرب أسلحة كثيرة، لم تعرف عنها استخبارات الجيش الإسرائيلي. ومن الممكن بثقة أن نشير إلى نوعين من الأسلحة، التي لم تكن معروفة لإسرائيل:

1. طراز من صاروخ "كيليت"، وهو صاروخ جو - أرض، الذي يواكب في نهاية طيرانه ترددات هوائيات الرادار. لقد أطلق المصريون هذه الصواريخ وفي حالة واحدة أصابت - وفقا للتقديرات الأمريكية - شبكة الرادارات الإسرائيلية في سيناء.

2. مدفع ذو قطر 180مم، لا منافس له في مدى عمله، وتصل قذائفه إلى مسافة 44 كم

[3]

، وقد فاجأ وجود هذا المدفع الاستخبارات الأمريكية أيضا.

وكانت هناك أسلحة أخرى، استخدمت للمرة الأولى في حرب عيد الغفران، ولكن كان الجيش الإسرائيلي يعلم بوجودها. ومن بينها صواريخ أرض - جو من نوع SA-6

[4]

وصاروخ أرض - أرض من نوع فروج Frog-7. كذلك كانت المرة الأولى لظهور الدبابة الروسية من نوع "تي - 62" T-62 التي تحمل مدفعا جديدا قطره 115م، وكذلك إحدى حاملات الجنود الروسية [5].

إن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يباغت من الأشياء التي علم بأمرها، وإنما بوغت من الأشياء التي لم يتم حسابها، الأشياء التي علم بها الجيش الإسرائيلي، ولكن لم يتم تقديرها كما ينبغي من ناحية تأثيرها في ميدان القتال، ولذلك لم يستعد لها.

أنه ما كان يجب أن تكون هناك مباغطة على الإطلاق في العبور المصري، وفي المعدات وفي الوسائل التي استخدمت خلاله. لقد كانت هناك معلومات سابقة في الجيش الإسرائيلي، عن كل هذه المعدات التي استخدمها المصريون في الحرب (الجسور - المعابر - الزوارق بمختلف أنواعها - طوافات وقطع بحرية أخرى). فمنذ حوالي سنتين قبل حرب يوم الغفران، باع الروس في أوروبا، فيلما دعائيا يبين مناورة عبور كبرى على نهر دنيبر، وكان من الممكن أن نرى في هذا الفيلم جميع المعدات التي حصل عليها المصريون، وكيف يمكن تشغيلها. ولقد اشترى الجيش الإسرائيلي هذا الفيلم وشاهده آلاف الضباط.

والأكثر من ذلك، لقد شاهد أفراد كثيرون من الجيش الإسرائيلي، ومن بينهم كبار القادة، شاهدوا المصريين في مناورة عبور. لقد قرر سلاح المهندسين المصري أن أفضل نمط لعبور قناة السويس، هو في قناة السويس نفسها. وعند منطقة البلاح، في المكان الذي تنقسم فيه القناة إلى فرعين، حيث قام المصريون بتدريب عبور في وضح النهار. ولقد تم تصوير المناورة بكل تفاصيلها، وكان من الممكن تحديد المراحل الحساسة في مثل هذا العبور. ولقد عرض هذا الفيلم أيضا على كثيرين من أفراد الجيش الإسرائيلي.

كما عرف الجيش الإسرائيلي أيضا، بأن المصريين ينوون استخدام مدافع مياه جبارة من أجل تحطيم الساتر الترابي

[6]

، الذي ارتفع شرق القناة. وقد جرب المصريون هذه الخراطيم، أمام أبصار الأفراد، الذين كانوا في المواقع. وبعد واحدة من هذه التجارب - عندما كانت توجد وحدة مظلات على خط القناة - سئل العميد رفائيل إيتان، عن رأيه في أسلوب الخراطيم، فرد قائلا: "بأنه أسلوب جيد، وسينجح في تقديره".

لقد عرف جيش الدفاع الإسرائيلي، ولكنه لم يستعد كما ينبغي لمنع العبور. وحتى السلاح المضاد للدبابات، الذي كان في يد المصريين والسوريين لم يكن من الضروري أن يباغت الجيش الإسرائيلي هكذا. إن الصاروخ المضاد للدبابات ساجر (مالوتكا) هو "صديق" قديم. لقد عرف الجيش الإسرائيلي، أن الروس رفضوا أن يبيعوا هذا الصاروخ للمصريين، وبعد ذلك باعه الروس بكميات كبيرة للجيشين. وعلى الحدود في الجنوب والشمال، أطلقت هذه الصواريخ على الجيش الإسرائيلي. وفي جبهة قناة السويس، وأصاب العديدين من الدبابات الإسرائيلية.

أما السلاح المضاد للدبابات الآخر، "ال آر بي جي-7"، فإنه بكل تأكيد لم يكن يجب أن يباغت الجيش الإسرائيلي، لقد تحدث الجنود عن هذا السلاح منذ بداية الحرب، كما لو أنه سلاح كتف جديد. وهذا النوع من الأسلحة، معروف لدى الجيش الإسرائيلي منذ زمن بعيد، عرفوا أنها قاتلة، وتتغلب على أي درع دبابات وتخترق بسهولة جدار المركبات نصف مجنزرة.

لقد عرف الجيش الإسرائيلي، وبوغت، كانت المباغطة من الكميات الضخمة التي استخدمت، وبخاصة في الجيش المصري. أن عدم معرفة أن هذا السلاح قد وزع في وحدات المشاة

بكميات كبيرة، وأنه قد تشكلت وحدات جديدة لاقتناص الدبابات، هو بالتأكيد فشل استخباراتي كبير، ولكن هل كان هذا فشل الاستخبارات فقط؟

والواقع أنه لا تكفي المعرفة بالخواص الفنية للأسلحة الموجودة لدى العدو، المهم أكثر هو ترجمة المعلومات الفنية إلى ردود عملية. إنهم في المستوى الأعلى، في القيادات، عرفوا كل شيء عن هذه الأسلحة. ولكنهم لم يساعدوا الرجال في الميدان، على فهم المعاني، وعلى سبيل المثال، لقد عرفوا مدى صواريخ ساجر، ولكن هل تدرّب قائد الكتيبة وقائد السرية في القوات النظامية والاحتياطي، على كيفية مواجهة هذا السلاح؟ وهل تعلم قائد فصيلة الدبابات وتدرّب على التهرب من صواريخ ساجر؟.

الرد: لا، الجيش الإسرائيلي عرف، ولكن لم يستعد لأسلوب القتال، الذي استخدم فيه كميات ضخمة من الأسلحة المضادة للدبابات.

[1]

من ضمن هذه الأجهزة جهاز الموساد الإسرائيلي.

[2]

مصدر معلومات عربي لصالح إسرائيل، وقيل أنه شخصية عربية هامة.

[3]

مدى عمل المدفع الأمريكي عياره 175 مم هو 31 كم.

[4]

هي نفسها الصواريخ الروسية من نوع Sam-6.

[5]

يقصد الحاملة المدرعة "ب م ب 1".

[6]

صدر مقال في صحيفة دافار الإسرائيلية، الصادر في 1973/10/6، بأن إسرائيل لم تكن تتوقع تحطيم الساتر الترابي بمضخات من المياه وهذا يدل على أن مدافع المياه كانت مباغنة بالفعل، لأن موشي ديان توقع قبل الحرب عدم قدرة إقامة الجسور المصرية قبل 48 ساعة، وهذه دلالة أخرى على مباغتتهم بمدافع المياه.

المبحث الخامس

الأحداث التي سبقت حرب أكتوبر 1973

"وجهة نظر إسرائيلية"

يمكن إسناد حرب "يوم كيبور" أو يوم الغفران إلى نهاية حرب الأيام الستة عام 1967، حيث لم ينته بعد، أثر تلك الهزيمة على القادة العرب. ولكن الرئيس السادات أدرك إستراتيجية طويلة المدى يتم إقامتها على التزاوج بين التحركات السياسية والعمل العسكري، وذلك لاستعادة شبه جزيرة سيناء، وكذلك الأراضي التي فقدت في حرب الأيام الستة عام 1967. وقد استخلص السادات أنه مهما قامت مصر بأي أعمال عسكرية، ومهما كانت محدودة، فإن رد الفعل الإسرائيلي سيكون شديداً، وعلى ذلك فلم يكن هناك بديل لمصر، ومن ثم كان لا بد من شن أكبر هجوم ممكن.

كان الفكر السابق لدى بعض القيادات الإسرائيلية - ومنهم وزير الدفاع "الجنرال موشي ديان" - أن القوات المصرية لن تستطيع أن تشن حرباً، لعدم استكمالهم بعض النواحي،

هو الفكر السائد والمسيطر عليهم. وهكذا ففي منتصف صيف عام 1973، أعلن الجنرال ديان رأييه، بأنه لا توجد حرب وشيكة مع المصريين، وكانت خطة الخداع المصرية تشجع مثل هذه الأفكار الإسرائيلية الخاطئة.

والحقيقة، فقد كان المصريون يشنون حملة تضليل كلاسيكية، والتي أثبتت كفاءتها، وكان المصريون قد درسوا واستوعبوا، دروس حرب الأيام الستة، وبدعوا يخططون لمواجهة القوات الجوية الإسرائيلية، من خلال حائط الصواريخ، وكذلك مواجهة حشود المدرعات الإسرائيلية، من خلال إيجاد حشد كبير من الأسلحة المضادة للدبابات.

وفي أغسطس 1973، بدأت المرحلة النهائية من التخطيط، بتعاون مصري - سوري، وكان يوم كيبور "يوم التكفير اليهودي" هو اليوم الذي تم اختياره ليكون هو يوم الهجوم، وذلك لسببين: الأول، أن حالة الاستعداد في هذا اليوم تكون في أدنى درجاتها، أما الثاني، فهو تطابق هذا التوقيت، مع حالة المد والجزر، والتيارات المناسبة، في قناة السويس.

أولاً: تولي الجنرال شموئيل جونين للقيادة الجنوبية

في الأول من يولييه عام 1973، عين الجنرال شموئيل جونين، قائداً عاماً للقيادة الجنوبية، بدلاً من الجنرال أرييل شارون، الذي اعتزل الخدمة العاملة، وتحول للزراعة والسياسة. وكان جونين من جيل صبرا الشجعان، فقد ولد في القدس. تولى قيادة اللواء السابع المدرع في حرب الأيام الستة، وقام بعدة معارك، أبرزته كأحد القادة المميزين، في القوات الإسرائيلية، وجرح عدة مرات.

كانت القيادة الجنوبية الإسرائيلية، مسؤولة عن كل الجزء الجنوبي من إسرائيل (النقب وسيناء)، حيث تمتد على طول الساحل الشرقي لقناة السويس [1]

، وهي منطقة صحراوية.

لم يكن جونين سعيداً بما وجده في القيادة الجنوبية، وخاصة في عمل الأركان، ومستوى الانضباط، ومن ثم بدأ في إحداث بعض التغييرات. كما عدل في النظام الدفاعي، على امتداد القناة، حيث استخدم عدداً من النقط القوية الحصينة، والتي سبق إغلاقها، وبدأ في بناء مصاطب الدبابات، على امتداد خط الدفاع الثاني، وهو ما يؤمن اشتباك الدبابات على خطوط نيران في العمق ضد أي عدو يقوم بعبور القناة، كذلك عدل في الخطط، وتجهيز الأرض، بحيث يمكن لإسرائيل عبور قناة السويس إذا لزم الأمر.

خلال زيارات جونين لقواته، على امتداد قناة السويس، لاحظ أن المصريين قاموا بزيادة ارتفاع الردم على الجانب الغربي للقناة، لارتفاع يصل إلى 130 قدم، ومنه يمكن رؤية جميع التحصينات الإسرائيلية ومصاطب الدبابات، وكذلك يعطي المصريين القدرة على ملاحظة خط الدفاع الثاني، الواقع على طريق المدفعية (الطريق العرضي رقم 2). وإزاء هذا الوضع، أمر الجنرال جونين، بإنشاء ساتر ترابي أمام خط الدفاع الثاني، بحيث يخفي أي نشاط قائم شرق هذا الخط، عن أعين المصريين. كما أمر أيضاً بإنشاء أبراج، تحقق الملاحظة بعيدة المدى، بارتفاع 230 قدماً، لتمكين القوات الإسرائيلية من المراقبة داخل عمق الجبهة المصرية، ولكن ثبت أن ذلك كان متأخراً جداً، كما تم إنشاء مستودعات وقود تحت النقط القوية، ويمتد منها خطوط أنابيب ليتمكن منها رش غشاء رقيق من الوقود على القناة، ثم إشعالها كهربائياً من داخل التحصينات، وبذا تتحول أجزاء من القناة، إلى خندق من اللهب، (وقد قام المصريون بسد الأنابيب حتى لا يتدفق السائل منها إلى القناة). وبدأت القيادة الإسرائيلية في عمل الاختبارات على هذه الصهاريج لتشغيلها عند اللزوم، فبدأ مجموعة من المهندسين بقيادة شيمون طال صباح يوم 6 أكتوبر 1973 بإجراء الاختبار بدءاً من النقطة القوية في منطقة الفردان

(هزايون Hazaion) ثم انتقلت إلى موقع الدفرزوار والمسمى بـ "حاتزمد" ولكن أثناء الاختبار كانت المدفعية المصرية بدأت في ضرب نيران التمهيدي.

ثانياً: الاشتباك الجوي على الجبهة السورية (13 سبتمبر 1973)

في 13 سبتمبر حلق سرب من الطائرات المقاتلة الإسرائيلية شمالاً فوق البحر المتوسط، على مقربة من الساحل السوري في مواجهة الميناء السوري طرطوس، الذي يبعد عن إسرائيل بأكثر من 200 كيلو متر وحاولت طائرات الميج السورية اعتراض الطائرات الإسرائيلية. واستمر القتال أقل من خمس دقائق بين 16 طائرة ميج 21 سورية و12 طائرة إسرائيلية (فانتوم وميراج). وأسقطت 9 من طائرات الميج، وأصيبت طائرة ميراج إسرائيلية، تمكن طيارها من إسقاط طائرة ميج ثم هبط إلى البحر بالمظلة. وقد قامت الطائرات الإسرائيلية بتغطية الطيار، الذي هبط، إلى أن وصلت هليوكوبتر إسرائيلية وأنقذته، هو وطيار سوري أيضاً، كان على مقربة منه في البحر. وفي أثناء ذلك أسقطت 4 طائرات ميج 21 أخرى حاولت عرقلة عملية الإنقاذ فكانت ضربة شديدة للسوريين.

في هيئة الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي، كانوا مقتنعين بأن السوريين لن يستطيعوا الامتناع عن الرد. ولكن كان الاعتقاد هو أن السوريين سوف يكتفون بضربة واحدة، باشتباك واسع يستمر ساعات معدودة، وأثيرت إمكانية قيام قوات مدرعة سورية باختراق هضبة الجولان والسيطرة على إحدى المواقع الهامة ولو لعدة ساعات.

وفي اليوم التالي للمعركة الجوية، جاء في صحف لبنان أن السوريين ينقلون جيشاً من حدود الأردن إلى جبهة إسرائيل، وكان التفسير في إسرائيل هو أن هذه حركة سورية مجاملة لحسين، بعد تجدد العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. ولكن نتيجة للمعركة الجوية، فإن هذا النبأ يكفي لزيادة الاستعداد الإسرائيلي في هضبة الجولان، حيث تم نقل بعض بطاريات المدفعية من الجبهة الجنوبية إلى الجولان.

وتسربت عمداً من دمشق خطة تضليل عربية، جاء فيها أن خلافاً بين حكومة دمشق ومستشاريها الروس، قد حدث عقب المعركة الجوية، وأن السلاح الجوي السوري، ليس راضياً عن الطائرات الروسية، وأن دمشق تطالب بشدة بطائرات ميج 25 للمواجهة مع إسرائيل، كما أفادت المعلومات عن وجود سخط على الروس وأن دمشق قيدت تحركات المستشارين السوفيت في سورية.

ثالثاً: حشود سورية على جبهة الجولان

لم تخف الأنباء السابقة، المعلومات التي وصلت إلى أجهزة المخابرات الإسرائيلية، عن وجود حشود سورية على طول الحدود، ويجري تعزيزها. كما كشف وزير الدفاع (موشي ديان) عند زيارته لمستوطنات هضبة الجولان يوم 26 سبتمبر، أن هناك شبكة من صواريخ الدفاع الجوي قد أقامها السوريون على مقربة من الحدود، وأن هذه الشبكة قد كبرت بشكل متزايد مؤخراً وأصبحت لا تقل كثيراً عن مثيلتها في مصر.

وحذر ديان نظام الحكم في دمشق، بأن جيش الدفاع الإسرائيلي، سوف يرد بشدة وبقوة، إذا تعرض له السوريون. وفي الوقت نفسه، كانت استعدادات الحرب السورية - المصرية على أشدها.

اتفق موشي ديان مع قائد القيادة الشمالية الألوف "اسحق حوفي"، باستمرار حركة الرحلات والنزعات في هضبة الجولان في رأس السنة. ولم يدر في ذهن قائد القيادة الشمالية، أنه بعد عشرة أيام، سوف يواجه السوريون في معركة مريرة، دفاعاً عن كيان إسرائيل.

ومنذ عدة شهور والألوف "حوفي"، يحاول إقناع القيادة الإسرائيلية، بأن الخطر الكبير على إسرائيل يتوقع في الجبهة الشمالية بصفة خاصة، وليس من تجاه مصر. وفي لقائه

يوم 26 سبتمبر مع موشي ديان ودافيد أليعازر، أكد مرة ثانية بأن الحدود مع سورية خطرة للغاية، ولذلك يجب أن توجه إليها إجراءات مضاعفة، باعتبار أنه ليس هناك عائق طبيعي على الجبهة مع سورية مثل وجود قناة السويس على الجبهة مع مصر. وأن الجيش السوري القائم أساساً على المدرعات والوحدات الآلية، يوجد بالفعل بجوار خط وقف النار، ويكفيه أن ينقل الدبابات وينطلق، والانتقال من تشكيل دفاعي إلى تشكيل هجومي، هو أمر بسيط، ومن الصعب الإحساس به. كما أن الجيش السوري في السنتين الأخيرتين ازدادت قوته، وأصبح لا يقل حجماً عن الجيش المصري. وبينما في الجنوب توجد صحراء سيناء، والتي تفصل بين الجيش المصري والمراكز السكانية في إسرائيل، فإننا نجد في الشمال أن الجيش السوري قريب لمستوطنات الجليل، فإذا نجح في دفع جيش الدفاع الإسرائيلي عن هضبة الجولان، فإنه سينقل الحرب إلى قلب إسرائيل، كما أن سورية تمتلك صواريخ أرض أرض، من نوع فروج، والتي تستطيع قصف منطقة الجليل.

أضف إلى ما سبق، أن المسافة التي تقطعها الطائرات السورية، للوصول إلى قلب إسرائيل، لم تتغير، بينما في الجنوب، استطاعت إسرائيل أن تسيطر على المطارات المصرية في سيناء، وقامت بتحييد المطارات المصرية، على طول قناة السويس، في الجانب الغربي لها. وباعتبار أن جيش الدفاع الإسرائيلي، يقوم دائماً على أساس معاونته بواسطة سلاحه الجوي القوي، فإن إقامة السوربون لشبكة كثيفة من صواريخ أرض - جو، سيجعله - أي السلاح الجوي - يعمل أولاً للقضاء على بطاريات الصواريخ في خط الجبهة، وبعد ذلك فقط يستطيع أن يلتفت إلى مدرعات العدو المهاجمة.

وتقرر بناء على ما سبق، اعتماد مبلغ من المال، لاستكمال شبكة الموانع المضادة للدبابات، في هضبة الجولان، وبث ألغام كثيفة، على طول مواجهتها. لم تكن تلك الإجراءات كافية إلا أنهم في إسرائيل لم يكونوا يشعرون، باقترب العاصفة. قال الألوف "حوفي" بعد ذلك: "أن أكبر مباحثة لي في الحرب، كانت نشوبها، وعلى الرغم من أنني فكرت بأن من الممكن أن تنتشب، إلا أنني لم أؤمن بأنها ستنتشب".

بل والأمر العجيب، أن إسرائيل أفتعت الولايات المتحدة، بعدم الاهتمام بالأنباء التي تتدفق عليها، عن نية العرب واستعداداتهم. وفي ملفات الاستخبارات المركزية الأمريكية (C.I.A)، تجمعت المعلومات بأن مصر وسورية تعتزمان بدء الحرب، ويسأل مسؤول أمريكي كبير محدثه الإسرائيلي قائلاً: "هل تعرفون أنهم يعدون هجوماً على إسرائيل؟" فيرد عليه المسؤول الإسرائيلي قائلاً: "أننا لا نؤمن بأن هذا سيحدث، فالحشود في مصر هي حشود مناورات الخريف، وسورية تخشى جيش الدفاع الإسرائيلي" وينجح في تهدئة المسؤول الأمريكي.

وفي ليلة السبت 29 سبتمبر، كان كل من رئيسة الوزراء، وإسرائيل جاليلي وزير الدولة، وناتان بيليد وزير الهجرة، وموشي ديان وزير الدفاع، مجتمعين في مكتب جولدا مائير بتل أبيب، لكي يتابعوا في قلق المأساة التي كانت تجري في مطار فيينا، حيث قام بعض الإرهابيين الفلسطينيين باحتجاز مجموعة من مهاجري الاتحاد السوفيتي اليهود. ولم يشر أحد منهم خلال هذا الاجتماع، إلى التطور المقلق على الحدود السورية، وعلى ضفتي قناة السويس.

وفي 30 سبتمبر، طارت جولدا مائير إلى ستراسبورج، لإلقاء كلمة في اجتماع البرلمان الأوروبي، وفي طريق عودتها، توقفت يوماً في فيينا، لكي تجتمع بمستشار النمسا "برونو كرايسكي"، وخلال هذا الاجتماع الدرامي، أكد رئيس الوزراء الاشتراكي - الذي كان قد رضخ منذ قليل لتهديدات الإرهابيين العرب - لجولدا مائير، أنه سيفي بالوعد الذي قطعه للفلسطينيين، بإغلاق معسكر عبور اللاجئين في شوناو.

رابعاً: توتر على الحدود مع سورية

في أواخر سبتمبر 1973، توصل نائب رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال "إسرائيل تال"، إلى استنتاج مؤداه، أن السادات رئيس مصر، استعد للهجوم في شهر مايو، ولكنه

أجل هذا الهجوم، لأن الأسد في سورية لم يكن مستعداً. وبعد ذلك بدأ الأسد في استكمال قواته، بالحصول على كم كبير من الدبابات "تي-62"، وصواريخ أرض أرض "فروج"، وكميات هائلة من الصواريخ المضادة للطائرات، ثم بدأ السوريون في تعزيز شبكة الدفاع الجوي في الجبهة، وكل ذلك حتى يكون مستعداً، في توقيت اتفق مع السادات عليه.

وفي الأول من أكتوبر 1973، نشرت الصحف الإسرائيلية أنباء عن توتر على الحدود. وذكرت صحيفة هآرتس في إحدى صفحاتها الداخلية، عن استعداد في هضبة الجولان، بعد أن نقل السوريون وحدات عسكرية من حدودهم مع الأردن. استمدت الصحف الإسرائيلية معلوماتها من مصادر إسرائيلية، وهذه المصادر، طلبت من الصحفيين تخفيف الأخبار، حتى لا تتسبب في إحداث زعر داخل إسرائيل، وإقلاق العرب، كما أوضحت هذه المصادر للصحفيين، أن هذا التوتر ناجم عن المعركة الجوية الكبيرة يوم 13 سبتمبر، والسوريون هم القلقون، ولا يجب على الشعب الإسرائيلي أن ينزعج.

وتقدمت سورية في اليوم نفسه، بشكوى إلى رئيس هيئة مراقبي الأمم المتحدة، أوضحت فيها، بأن إسرائيل وجهت إلى هضبة الجولان كتيبتي دبابات، وأن هذا الأمر من شأنه أن يحدث توتر في المنطقة، وتحولت الشكوى السورية إلى إسرائيل.

خامساً: الموقف بالولايات المتحدة الأمريكية قبل اندلاع الحرب

الواقع أن الشرك المصري كان جاهزاً تماماً، يوم الجمعة 5 أكتوبر [2]

، فقد اجتمع هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، بالدكتور محمد حسن الزيات "وزير الخارجية المصري"، وجرى اجتماعهما في جو هادئ، وتناول الحديث مبادرة السلام التي كان كيسنجر يفكر في القيام بها، بعد الانتخابات التشريعية في إسرائيل، التي كان ينتظر إجراؤها يوم 29 أكتوبر. ولم يدرك كيسنجر إلا بعد اندلاع الحرب، أن الزيات الذي كان بالضرورة علي علم بتاريخ الهجوم، قد قام بدوره خير قيام، في مناورة التضليل، التي وضعت حساباتها في أدق تفاصيلها.

[1]

وصف موشي ديان القناة بأنها من أفضل الخنادق المحفورة المضادة للدبابات، حيث الشاطئ ذو الميل الحاد، وتم تقويتها بالخرسانة، وتوجد أتربة ورمال نتيجة حفر القناة، تجمعت على امتداد الشاطئ الشرقي مكونة حاجزاً بارتفاع 18 - 30 قدم، وقام المهندسون الإسرائيليون بتعلية هذا الساتر في المناطق الهامة إلى ارتفاع 75 قدم، ويتغير المد والجزر بالقناة كما يختلف مستوى حد المياه من قدم واحد إلى ستة أقدام من أجزاء مختلفة بالقناة.

[2]

تم الاجتماع في الساعة العاشرة صباح يوم الجمعة 5 أكتوبر 1973 بتوقيت نيويورك. المبحث السادس

الموقف على الجبهة المصرية في الأول من أكتوبر 1973

يوم الاثنين الأول من أكتوبر 1973، أبلغ كل من رئيس الأركان العامة، ووزير الدفاع في إسرائيل، عن طريق الاستخبارات العسكرية، أن المصريين يعززون قواتهم المرابطة على الضفة الغربية لقناة السويس. فضلاً عن ذلك، استمرت المعلومات ترد من المصادر المختلفة، تزيد من تحذيراتها وإنذاراتها، وتقول في صراحة بأن مصر تستعد للهجوم. ووضعت الاستخبارات الإسرائيلية احتمالاتها، بأن الأمر قد يكون بسبب مناورات الخريف، على الأقل بالنسبة لمصر

[1].

وقبل أن تعود جولدا مائير إلى إسرائيل، وجه موشي ديان الدعوة لانعقاد مجلس صغير في مكتبه، اقتصر على جنرالات الجيش الرئيسيين. وبدأ المجلس في تحليل متعمق للموقف، ولكن أحداً لم يجسر على القول بأن كل هذه التحركات في القوات، ليست مناورات عادية، ولكنها استعدادات لحرب شاملة. وأبدى ديان قلقه ومخاوفه، وطلب وضع تقرير مكتوب حول الموقف، واختتم التقرير بعبارة، أن هناك "احتمالاً ضئيلاً لحرب عامة"، وفي هذا الوقت أخذت المعلومات القادمة من مراكز المراقبة المتقدمة، على هضبة الجولان، وعلى طول القناة، تتدفق على مقر رئاسة الأركان، وكان بعضها يؤكد ما كان معروفاً من تحركات الجيوش المعادية، كما أن المصريين يضعون في المياه على طول قناة السويس دعائم، يبدو أن الغرض منها حمل بعض الجسور.

وعلى جبهة قناة السويس، أبلغ أفراد الملاحظة، عن حركة كبيرة من القوات المصرية على مقربة من القناة، كما أبلغت عن نقل قوافل زوارق ووسائل عبور. وتجمعت المعلومات في أجهزة الاستخبارات الميدانية بالجبهة، ولكن هذه التفاصيل كانت لا تتماشى مع تقديرات فرع الاستخبارات في هيئة الأركان العامة، بأن الجيش المصري يستعد لمناورة كبيرة "تحرير 41".

ويكتب "سيمان طوف"، أحد ضباط الاستخبارات، في تقريره الذي يقدمه إلى قيادته، ذكراً فيه: "أنه من المحتمل أن تكون (تحرير 41) هي تمويه لعمل حقيقي"، ويقوم قائده بإلغاء هذا التقرير، ويبلغه بأن هذا التقرير يناقض تقرير فرع الاستخبارات، ولذلك فالأجدر به أن يوافق على شطب استنتاجه. ويصمت "سيمان طوف"، فعلاقته مع قائده متوترة منذ فترة، وحدثت بينهما عدة مشادات، ولكن "طوف" يؤكد مرة ثانية في تقرير في يوم تالي نفس هذا الاستنتاج.

وفي فرع الاستخبارات في هيئة الأركان العامة، كان رئيس اتجاه سورية، أكثر تشاؤماً من زميله المسؤول عن الاتجاه المصري. أنه ليس متفهماً، لما يجري وراء قناة السويس، ولكنه مقتنع بأن الجيش السوري ينوي شيئاً جدياً، ولكن لا يوجد في الاستخبارات من يشاركه آرائه، ولكنه يجد عزاءً كبيراً، في اتفاق رأيه، مع قائد القيادة الشمالية (حوفي)، بأن الموقف خطير على هضبة الجولان.

أولاً: الموقف يوم الثلاثاء 2 أكتوبر 1973

في مساء يوم الثلاثاء 2 أكتوبر 1973، دعا أحد كبار الضباط في الجيش، مراسلي الصحف اليومية، إلى لقاء قصير، وأبلغهم أن حشود القوات العربية على الحدود السورية، وعلى الضفة الغربية لقناة السويس قد لوحظت بشكل واضح. ولكن رئيس الأركان يرى أن احتمال نشوب الحرب احتمال ضئيل. ثم ناشد الصحفيين بالألا يرددوا ما تقوله وكالات الأنباء، مما يثير الحديث عن "وجود توتر متزايد على الحدود". وقال الضابط الإسرائيلي الكبير: "عبثاً يحاولون إحداث تصاعد".

ولقد ترتب على ذلك، ابتداء من اليوم التالي، أن أصبحت الأنباء العسكرية لا تشغل في الصحف الإسرائيلية إلا خبراً متواضعاً. والأكثر من ذلك أنه ابتداء من ذلك اليوم، راحت الرقابة الإسرائيلية تمنع نشر جميع الأنباء التي ترد إلى المراسلين الصحفيين من مصادرهم الخاصة.

ثانياً: اجتماع مجلس الحرب الإسرائيلي (3 أكتوبر 1973) وتقدير الموقف سياسياً وعسكرياً

مع نهاية شهر سبتمبر وبداية شهر أكتوبر 1973، بدأت تصل المعلومات إلى شعبة الاستخبارات، عن استعدادات متزايدة للقوات المصرية والسورية، بجانب خطوط وقف إطلاق النار، لقد تم دراسة هذه المعلومات، واستخلاص الاستنتاجات منها، وإبلاغها إلى قيادة الدفاع.

إن الوثائق والتقارير التي تصف المشاورات وتقديرات المواقف السياسية والعسكرية التي سبقت نشوب حرب يوم الغفران بعدة أيام، تعطي صورة دقيقة وشاملة عن فكر وتقديرات

زعماء الدولة ورئيس الأركان العامة وقادة الأركان.

أما تقرير الموقف الأكثر تفصيلاً، فقد تم إعداده يوم الأربعاء 3 أكتوبر 1973، أي قبل ثلاثة أيام من نشوب الحرب، كما تم إعداد تقديرين آخرين للموقف يوم الجمعة 5 أكتوبر 1973، وصل أحدهما إلى وزير الدفاع الساعة 9 صباحاً، ووصل الثاني إلى مكتب رئيسة الوزراء الساعة 11:30 صباحاً.

وتحليل تقديرات الموقف، يعطي إيضاحاً دقيقاً للأعمال والأخطاء، التي سبقت حرب يوم الغفران، ومنها يمكننا أن نتعرف على وجهات النظر الخاصة بكل من المشتركين في هذه المفاوضات، المتعلقة ببحث احتمالات نشوب الحرب، وأسلوب إدارة الحرب إذا ما نشبت، وأهداف الحرب، وكيفية الاستعداد لها.

لقد دارت المشاورات، العسكرية السياسية، يوم 3 أكتوبر 1973 في القدس، في أهم جلسة قبل الحرب، اشترك فيها عدد من القادة ورجال الاستخبارات. وفي هذه الجلسة يكتب الخطأ الإستخباراتي لجيش الدفاع الإسرائيلي، صبغة رسمية. ومنذ اللحظة التي تنتهي فيها هذه الجلسة، فإن هذا الخطأ لن يعد خطأ جيش الدفاع الإسرائيلي فقط، وإنما خطأ الحكومة كذلك، فقد علمت ولم تتحرك.

كانت تلك الجلسة، تمثل مجلس الحرب في إسرائيل، فهي ليست جلسة حكومية شكلية، تعقد بكامل هيئتها، ولكنها تعقد في الإطار المعروف باسم "المطبخ" برئاسة رئيسة الوزراء الإسرائيلية "جولدا مائير"، التي عادت توءاً من رحلتها في الخارج. وكان الوزراء المشتركون في هذا اللقاء هم: "إيجال ألون - إسرائيل جاليلي - موشي ديان"، ومن رجال الجيش حضرها "دافيد أليعازر رئيس الأركان العامة الإسرائيلية، والجنرال بنيامين بيليد قائد السلاح الجوي، ومساعد رئيس فرع الاستخبارات لشئون البحوث، تات الوف (عميد)، أرييه شاليف"، (تغيب الوف إيلي زاغيرا رئيس شعبة الاستخبارات عن الجلسة لمرضه) كما حضر أيضاً مدير عام ديوان رئيسة الوزراء، "مردخاي جازيت"، ومستشارها وسكرتيرها العسكري، تات الوف "إسرائيل لينور"، و"يشعياهو رفيف" السكرتير العسكري لوزير الدفاع، وأرييه براون مساعد وزير الدفاع، وأفيير شيلو رئيس مكتب رئيس الأركان العامة، وإيلي مزراحي مدير مكتب رئيسة الوزراء.

كان وزير الدفاع هو الذي طلب من جولدا مائير عقد الاجتماع، لدراسة الموقف على الحدود، ولكي يشركها في مخاوفه. وكانت هذه المرة الأولى، التي يقدم فيها ديان ورجاله في إطار مجلس الوزراء المصغر "المطبخ"، تقريراً كاملاً عن التطورات الأخيرة على حدود سورية ومصر.

اتضح في الجلسة أن استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي، لديها تفاصيل عديدة، ومن مصادر مختلفة، عما يجري في جيوش سورية ومصر، وعن استعدادهما. والفصل دقيق كالشعرة بين هذه المعلومات الكثيرة، والقرار بأن هذه الجيوش تنوي فعلاً شن الحرب قريباً جداً. وعلى ضوء المعلومات المعروضة أمام وزراء "المطبخ"، فإن التقرير القائل أن الحرب الآن هي "احتمال بسيط"، هو قرار شاذ، وبعيداً بالنسبة للمسؤولية التي يأخذها المقررون على أنفسهم.

كان أرييه شاليف (Aryeh Chalev)، هو المتحدث الرئيسي من بين رجال الجيش. وأكثرت جولدا من التقصي والسؤال، وطلبت تفاصيل من ديان ومن رئيس الأركان العامة وكذلك من قائد السلاح الجوي. تناول شاليف ما أبلغه (المنبع)

[2]

شخصياً خلال لقائه السري مع رئيسة الوزراء، والذي أكد فيه النوايا الهجومية لسورية ومصر فقد سرد أنباءً مزعجة عن نوايا سورية للدخول في معركة قريباً، ووصف الخطة السورية، حسبما هي معروفة بجهاز الاستخبارات العسكرية، احتلال مرتفعات الجولان بالكامل، بواسطة ثلاث فرق مشاة، وفرقتين مدرعتين.

أما فيما يتعلق بمصر، فقد ذكر شاليف أخباراً مزعجة كذلك، وكان هناك خير مثير للقلق من مصدر واحد، قد وصل يوم 30 سبتمبر، ويشير الخبر إلى أن مصر تنوي الهجوم على سيناء، بينما تهاجم سورية مرتفعات الجولان في التوقيت نفسه، ثم انتقل بعد ذلك إلى استعراض استعدادات العدو، وقال عن الموقف في المنطقة: توجد حالة طوارئ على الجانب السوري، وتشكيل القوات يتكون من حشود ضخمة، من الجيش السوري، تتمركز ما بين دمشق والجبهة. وقد انتشرت هذه القوات، منذ بداية شهر سبتمبر، وتم تعزيزها بعد 13 سبتمبر، وقال أن هناك اختلاف في حشد القوات، عن المعلومات المتيسرة لديه عن الموقف على الجبهة السورية، في مارس 1973 ومن هذه الاختلافات:

1. وجود سربين من الطائرات المقاتلة من طراز سوخوي - 7 في المطارات المتقدمة.
 2. دفع كتيبة كباري إلى الجبهة.
 3. دفع أعداد كبيرة من وحدات مدفعية القيادة العامة إلى الجبهة.
 4. تعزيز شبكة الصواريخ أرض جو، وتعظيم القدرات السورية في مجال الدفاع الجوي، فبينما كانت توجد كتيبة واحدة جنوب دمشق في أوائل أكتوبر 1973، أصبح المتمركز الآن هو 31 كتيبة صواريخ.
- وعن المناورة المصرية، ذكر شاليف، أن المعلومات التي تم الحصول عليها، تم إبلاغها للوزراء الذين اشتركوا في الجلسة. وكان تقديره للموقف يعتمد على ظاهرتين:

· الأولى: حالة الطوارئ في سورية.

· الثانية: المناورة في مصر.

وهاتين الظاهرتين يمكن أن تؤدي إلى أن هناك أمراً مشتركاً بينهما، فإذا كان هناك أمراً مشتركاً فعلاً، فمعناه احتمالات حرب شاملة.

ويقول شاليف في تحليله عن التأهب السوري، أن هذا التأهب دفاعي واضح، واتخذ التقرير شكل آخر بعد المعركة الجوية في 13 سبتمبر، وعلى الرغم من أن التأهب يبدو دفاعياً، فإنه يوجد فيه استثناءات، ومثال ذلك، تقديم حجم كبير من وحدات المدفعية إلى الجبهة، ونقل كتيبة كباري بالقرب من الخطوط، كذلك فتح عدد من أسراب القتال إلى المطارات الأمامية، وفوق كل ذلك تقريبا عشرات من كتائب صواريخ الدفاع الجوي إلى الجبهة، إضافة إلى وجود حشود كبيرة من المدرعات. علاوة على أنه من الممكن أن يتحول هذا التعزيز الدفاعي، إلى الشكل الهجومي في حالة الحرب، من خلال هذه الاستعدادات.

ثم انتقل شاليف لشرح ما يحدث على الجانب المصري. حيث أوضح أن المناورة المصرية قد شملت الأفرع الرئيسية جميعها، وشملت جميع قياداته. وفي إطار هذه المناورة حرك المصريون القوات تجاه الجبهة، كما قاموا بتزويد وحداتهم بالدخائر، كما أن المصريين يتصرفون كما لو أن هذه ليست مناورة، ولكنه شيء حقيقي. ولكن هناك أنباء مؤكدة، بأنها مناورة فقط، ودرجة الاستعداد لدى القوات المصرية هي درجة الاستعداد الكاملة، ولكنهم اعتادوا على ذلك في جميع مناوراتهم بالماضي، خوفاً من أن يهاجمهم جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء التدريب.

ومع كل الشواهد السابقة قال شاليف: "فحسب اعتقادي، وحسب تقدير يستند على المعلومات التي توفرت لدينا مؤخراً، فإن مصر تعتقد أنها غير قادرة الآن على الدخول في حرب، ولذلك فإن احتمالات وقوع حرب مشتركة "سورية - مصرية" لا تبدو مقبولة، وفي اعتقادي أيضاً أن ما يحدث في مصر هو مناورة فقط، وأن سورية لن تستطيع أن تحارب بدون مصر.

وبدأت جولدا مائير في التساؤل، هل يمكن للسوريين أن يبدأوا الحرب، ويجروا المصريين إليها؟

ويجيب شاليف: أن الأسد هو شخص واقعي، وزعيم متزن، وهادئ بالطبع، حقا يوجد لسورية العشرات من كتائب الصواريخ، وهي تشعر بالثقة في نفسها، ولكن لن تخرج إلى الحرب بمفردها. ويخشى الأسد، أن يصل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى دمشق، وليس من المعقول أن يخرج السوريون إلى الحرب الآن، والحشد السوري تم كما يبدو خوفا من أن تهاجم إسرائيل. ومن الجائز أن الفكر السوري، يتجه إلى القيام بعمل محدود، كرد فعل على إسقاط طائراتهم، ولكن هذا الاحتمال كذلك، هو احتمال ضئيل. فالسوريون يذكرون يوم 8 يناير، عندما رد جيش الدفاع الإسرائيلي بشدة، على انتهاك وقف إطلاق النار من جانبهم.

والواقع أن شاليف لم يكن وحيدا في تقديراته، حيث أن الجنرال دافيد أليعازر يوافق تماما على تقدير الاستخبارات. حيث لا ينفي احتمال هجوم مصري سوري، ولكن ليس في هذه المرحلة، كما أن سورية لن تهاجم بمفردها. وإذا حدث أن هاجمت ذات مرة، فإن الإنذار الاستخباراتي سيكون قصير جدا، وبالأخص إذا كان الهجوم صغيراً ومحدوداً. ومن الجائز أن يخترق السوريون المنطقة، ولكن لا يحتلون مستوطنات، وبالتأكيد ليست كل الهضبة. ويوضح أليعازر، أنه من المحتمل أن السوريين، يريدون خلق حالة من التوتر والإجهاد، لدى إسرائيل، بسبب غضبهم من إسقاط طائراتهم، مع أنه في مواجهة مئات الدبابات والمدافع عندهم، تقف فقط بضعة عشرات من الدبابات و12 مدفع فقط.

والواقع أن دافيد أليعازر، لم ينفي إمكانية قيام سورية بالهجوم من خلال حشدها الحالي، ولكنه كان لا يعتقد بإمكانية قيامها بذلك، حيث قال: "سوف أبدأ بالنتائج المستخلصة، بالرغم من أنني لا أستطيع إثباتها جميعا. في هذه المرحلة فأنا أعتقد أننا لا نواجه هجوماً مشتركاً، من مصر وسورية، وأنا أعتقد أن سورية بمفردها لا تنوي مهاجمتنا، بدون مشاركة من مصر. توجد تخطيطات مشتركة، وهي موجودة دائما، ونحن دائما ما يصلنا توقيتات عن احتمالات الحرب. وما عرفناه عن التوقيتات السابقة، كان أحيانا أكثر واقعية، مما نعرفه الآن، أي عندما كانت تصلنا توقيتات محتملة عن نوايا السادات، فأنا أعتقد أن هذه التوقيتات كانت تشير إلى احتمالات أكثر جدية لوقوع هجوم فوري، وبشكل أكثر تأكيداً مما تشير إليه الاحتمالات الآن، إن وقوع هجوم مصري - سوري مشترك، هو احتمال قائم، ولكن مثل هذا الهجوم يكون دالة على موقف سياسي وعسكري، وهو أمر يمكن أن يحدث في يوم من الأيام، وأنا لا أعتقد بوجود مخاطر حرجة خلال الفترة القريبة القادمة. كما أنني أريد أن أوضح أنه من الناحية الفنية فهناك احتمال قائم، لوقوع هجوم، خلال فترة إنذار قصيرة جدا، خلال زمن قصير جدا، هجوم من مصر وسورية، وذلك لأن أسلوب الاستعدادات المتبع، في جيوش سورية ومصر، يختلف تماما عن أسلوب الاستعدادات المتبع في إسرائيل، فهم لديهم قوات مستعدة دائما على الخطوط. وهذا الأمر متبع منذ سنوات، فهم يحاربون ويستعدون طبقا للنظرية السوفيتية والتي تقول إنه يجب أن تكون الاستعدادات للدفاع مشكلة من قوات ضخمة، بحيث يمكن تطوير الدفاع إلى هجوم، وهذا الأمر يثبت احتمالات الهجوم من الناحية الفنية، حيث يمكن تحويل تشكيلات الدفاع الضخمة إلى الهجوم،

وهذا يصح فيما يتعلق بحرب شاملة مشتركة سورية - مصرية، وينطبق ذلك على الجيش السوري، فالجيش السوري يتمركز بقوات ضخمة، ويستعد أمام مرتفعات الجولان، وهو من الناحية الفنية، يمكنه اجتياز الخطوط والاحتلال، وإذا ما تم ذلك فإن الجيش السوري يمكنه تحقيق إنجازات محلية. هذا الأمر وارد منذ سنوات، ويجب أن أقول أن هذه الاحتمالات واردة الآن، أكثر من السنوات الماضية، بسبب أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات السورية، والتي تؤمن لها نوعاً من الثقة، في إمكانية حماية القوات التي ستتحول إلى الهجوم، بهذه الصواريخ، فهي ستؤمن لهم الحماية فوق مرتفعات الجولان".

ثم ينتقل بعد ذلك رئيس الأركان العامة، لي طرح على رئيسة الوزراء، ووزير الدفاع، عرضين فيما يتعلق بالدفاع عن مرتفعات الجولان:

· الأول: بواسطة القوات النظامية، وهو المقترح الذي فضله أليغازر.

· الثاني: بواسطة تعزيزات من قوات الاحتياط.

وأوصى أليغازر، بالإبقاء على الأسلوب الحالي بالتعزيزات المحدودة، والتي تتكون في الجبهة السورية، من لواء مدرع وعدد من بطاريات المدفعية، بالإضافة إلى استعداد القوات الجوية، كما أكد أليغازر، أنه في حالة إطلاق سورية لصواريخ أرض أرض، أو في حالة مهاجمة المستوطنات، فيمكن الرد الفوري عليها، باستخدام الصاروخ الجديد (همفري)، والذي يصل إلى مشارف دمشق. إذن فجييش الدفاع، لديه القدرة على الوصول وضرب شمال سورية، وكذلك ضرب دمشق، كما يمكنه التغلب على الأنظمة الصاروخية، والعمل بحرية داخل الجبهة، كذلك يمكننا تحمل المخاطر والعمل في الجولان.

وعلى هذا الأساس، انتهى رئيس الأركان إلى التوصية، بالاعتماد على القوات النظامية في الدفاع عن مرتفعات الجولان، مع تعزيز القوات، ولكن ليس من خلال تعبئة قوات الاحتياط، مع رفع درجة استعداد القوات الجوية، وهو أمر سيتيح لها إمكانية تنفيذ المهام السابقة [3].

لقد سبق أن أوضح قادة القوات الجوية، لرئيس الأركان العامة، "أن السلاح الجوي لن يمكنه المعاونة للقوات البرية بفاعلية، طالما لم يتم تدمير أنظمة الصواريخ الجوي السورية"، ولكن يبدو أن رئيس الأركان العامة، لم يفهم مغزى الموقف. فهو يعتقد أن القوات الجوية، ربما تخسر طائرتين أو ثلاثا، ولكن في واقع الأمر، فإن السلاح الجوي، يمكنه أن يؤدي مهمته، ويقدم المعاونة، وبكفاءة، للقوات النظامية، ويصد الهجوم البري السوري. إن التقدير الذاتي المبالغ، وغير الواقعي، لقدراتنا، قد ورد على سبيل المثال، في ملحوظة أثارها رئيس الأركان العامة في الجلسة نفسها، فقد قال: "أنا مضطر لأن أقول، حسب اعتقادي، أن هذا الوضع يثير غضبهم" يقصد السوريين " بدرجة ما، فلدبهم 600 دبابة أمام 60 دبابة إسرائيلية [4]

، ولدبهم ما بين 500 - 600 مدفع أمام 12 مدفعا لإسرائيل، وربما هذا الأمر يثير غضبهم إلى حد ما، ويريدون أن يجرونا إلى التوتر.

والواقع أن رئيس الأركان، بدلا من أن يستخلص النتائج العسكرية اللازمة، دخل في تحليلات نفسية للموقف السوري، بالرغم من المخاطر التي يمكن أن تواجه القوات الإسرائيلية، في حالة الهجوم السوري على الجولان، لأن السوريين لديهم تفوق في الأوضاع الحالية بنسبة 10 : 1 للدبابات، 50 : 1 بالنسبة للمدفعية، هذا بالإضافة إلى أن مرتفعات الجولان مغطاة بصواريخ أرض/ جو سورية بما لا يبيقصد تتيح للقوات الجوية القدرة علي العمل بكفاءة.

كما أكد مدير الاستخبارات العسكرية، أنه قادر على أن يعطي الإنذار قبل أربع وعشرين ساعة من اندلاع الحرب وكان إيجال ألون هو وحده الذي لم يقتنع بذلك وقال: "إنني اعتقد أنه لا ينبغي التقليل من شأن الإجراءات التي اتخذها المصريون، ولست أعتقد أنها تهدف إلى إيقاعنا في خطأ، إن هناك شيئا ما خطير يتهايا".

أدت الثقة المتزايدة، لقادة الدفاع في إسرائيل، بعد انتصار يونيه 1967، إلى اعتمادهم على قوات محدودة في الجولان، وأدى ذلك إلى خلل في ميزان القوى بين جيش الدفاع الإسرائيلي وسورية في الجولان، كان من شأنه أن يدفع السوريين إلى القيام بالهجوم، بل ويضمن نجاح هذا الهجوم، فالقيادة السورية قد حمت قوتها بمظلة من الصواريخ أرض/ جو، ويمكنهم التنسيق مع مصر كذلك، ثم يهاجمون بعدها.

أما موشي ديان، فقد أعطى تقديرات سليمة عن أنظمة الصواريخ أرض / جو السورية، حيث قام بإعداد هذه التقديرات بنفسه، كعادته. وبالرغم من أن لجنة أجرانات ذكرت أن

ديان لم يكن له تقديرات خاصة به، إلا أنه في الواقع، قد أجرى مقارنة عن سورية ومصر، قال فيها: "فيما يتعلق بسورية فتوجد معلومتان، وربما لم يتم التأكد من صحتها بعد:

المعلومة الأولى، وتم طرحها، تشير إلى أن السوريين قد حشدوا أنظمتهم الصاروخية المضادة للطائرات، في الجزء الجنوبي، أي أنه بالإمكان الآن قصف دمشق، وكذا بعض المناطق العسكرية في المناطق الحساسة جداً، وبالرغم من ذلك، فقد ركزت سورية دفاعات قوية جداً، على الخطوط الأمامية، ومعنى ذلك، أن السوريين لا يخشون من احتمالات الهجوم عليهم، كما أنهم لا يعتقدون أننا سوف نسعى لاحتلال عدة كيلومترات أخرى من الخط الأمامي. التفسير الوحيد تقريباً لهذه التوزيعات، للحشود السورية، هو أن السوريين يريدون تقوية الخط الأول، وتعزيز قدراتهم، للعمل في مرتفعات الجولان، تحت مظلة من الصواريخ أرض/ جو، حتى أن مرتفعات الجولان أصبحت مغطاة تقريباً بشبكة من الصواريخ ليست موجودة حول دمشق، وعلى هذا فليس من المنطقي أن تكون هذه التشكيلات دفاعية، كما أن السوريين يمكنهم من الناحية الطبوغرافية إذا ما نجحوا في استعادة الجولان، أن يبنوا لأنفسهم خطاً مشابهاً للخط الإسرائيلي على قناة السويس، كما أن الروس يؤكدون لسورية على إمكانية استعادتها للجولان، وبذلك فإن سورية ترى نفسها في موقف، يمكنها من استعادة كل ما فقدته في حرب الأيام الستة نظرياً، وبخطوة مؤمنة بمظلة صاروخية تمتلكها الآن، وبعد ذلك سيكون لسورية خط دفاعي، هو عبارة عن عائق طبيعي.

أما المعلومة الثانية، التي لم تطرح اليوم، فهي إذا ما عبر المصريون قناة السويس في موجة واحدة، إلى مسافة عشرة أو عشرين كم، فالمسافة إلى ممر متلا هي 40 كم. فإذا فكر المصريون في هذه الخطوة، فسوف يجدون أنفسهم في موقف صعب، بعد الوثبة الأولى، وذلك سوف يكلفهم كثيراً. فبعد عبورهم لقناة السويس، سيجدون أنفسهم في منطقة ممتدة، وسنواجههم من كل جانب، وبذلك سيجد المصريون أنفسهم في وضع أصعب مما هو عليه الآن، حيث أن قناة السويس تعتبر مانعاً مائياً بالنسبة لهم، وإذا ما عبر المصريون قناة السويس فسوف يصبحوا مكشوفين.

كان موشي ديان يدرك أن الاستعدادات السورية هي استعدادات هجومية وليست دفاعية، وأن السوريين يقومون بتأمين جبهة القتال دفاعياً، أمام الطيران الإسرائيلي، وبشكل أكبر من تأمينهم للعاصمة دمشق. وبالتالي توصل ديان إلى أن هذه الاستعدادات المتزايدة من جانب سورية ليست استعدادات دفاعية. على عكس أفكار الجنرال دافيد أليعازر "رئيس الأركان العامة"، الذي فسر ذلك بأن ميزان القوة أغضب سورية، ولذلك فإن سورية تريد إغضاب إسرائيل. وبطبيعة الحال لم يسقط ديان في هذا الخطأ.

بالرغم من تفهم موشي ديان لهذا الموقف، إلا أنه لم يطلب تعبئة قوات الاحتياط، لتعزيز القوات الموجودة على الحدود، وفي نفس الوقت بالغ رئيس الأركان العامة في قدرات جيش الدفاع الإسرائيلي، فهو لم يدرك أن وجود هذه الحشود من الصواريخ السورية، معناه نوايا هجومية، وأن سلاح الطيران قد فقد القدرة على العمل، في مرتفعات الجولان، وأن القوات النظامية الإسرائيلية المحدودة، سوف تضطر للدخول في حرب بدون مساعدة جوية.

هذه التقديرات الصحيحة للموقف والتي توضح الاستعدادات الحربية على الجبهتين السورية والمصرية، لم يتخذ حيالها رد فعل، ولم يصدر أية توصية بشأنها، وكل ما ذكره وزير الدفاع عن الجبهة المصرية: أنه إذا ما عبر المصريون قناة السويس، فسوف يجدون أنفسهم في موقف صعب للغاية، لأن قناة السويس تعتبر حالياً بمثابة مانع طبيعي لهم.

أما رئيسة الوزراء، فقد عبرت عن فهمها للموقف، بكلمات قليلة، من خلال توجيه السؤال إلى وزير الدفاع بقولها: "لنفترض أن مصر وسورية يتحركان ليبدأ الحرب، فأنا

أوافق على المفهوم الذي يفرق بين وضع كل من مصر وسورية، وأعتقد أنه لا خلاف على ذلك، فالمصريون يمكنهم عبور قناة السويس، ولكنهم سيكونون بعيدين عن قواعدهم، إذن ماذا سيعود عليهم في النهاية؟". لقد تساءلت رئيسة الوزراء عن الأسباب التي تدعو المصريين إلى عبور قناة السويس، وما هي الفائدة التي ستعود عليهم من ذلك؟، وكأنها لم تدرك أن استعادة مصر لقناة السويس، هو أمر يتعلق بالكرامة الوطنية لمصر. فالواقع أن رئيسة الوزراء لم تستطع أن تعي المغزى النفسي والوطني لاستعادة قناة السويس، وأثر ذلك على استعادة الكرامة العربية.

ففي عام 1956، عندما كان عبد الناصر في بداية زعامته، أراد القيام بعمل يكسبه احتراماً ومجداً، ويوطد وضعه كزعيم للأمة العربية كلها، وقد اختار عبد الناصر تأميم قناة السويس، بالرغم من أنه يدرك المخاطر الناجمة عن هذا الموضوع، ولكنه بالرغم من ذلك فقد أمم قناة السويس.

وفي عام 1956، اشتركت إسرائيل مع كل من بريطانيا وفرنسا، لإعادة القناة للسيطرة الإنجليزية - الفرنسية، ونجحت العملية عسكرياً، جزئياً، ولكنها منيت بفشل سياسي ذريع، وبعد ضغوط أمريكية - سوفيتية قوية، اضطرت الدول الثلاث للجلاء عن جميع المناطق التي احتلتها، وحينئذ وصلت شهرة عبد الناصر إلى القمة. ولم يمر أحد عشر عاماً، وفي يونيو 1967، نجحت إسرائيل، وبمفردها، في تحقيق ما لم تستطع كل من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل تحقيقه، عام 1956.

وفي عام 1973، كانت القناة مغلقة منذ ست سنوات، خربت مدنها، وهجرها مليون ونصف من سكانها، وأصبحوا لاجئين، فهل لم تدرك رئيسة الوزراء ذلك؟ يبدو أن الأمر كذلك، لأنه قبل ذلك بعام، اقترح موشي ديان انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من سيناء، وتمكين مصر من إعادة إصلاح القناة وفتحها، ولكن جولدا مائير رفضت هذا الاقتراح بشدة.

إن استعادة قناة السويس واقتحام خط بارليف، كانت من أولى الرغبات الوطنية وأهمها، ولقد صرح بذلك أكثر من مرة كل من عبد الناصر والسادات، ولم يكن هناك أي سبب يدعو إلى التشكيك في جدية هذه التصريحات. ولقد كان من المتوقع أن تدرك رئيسة الوزراء ذلك، ولا تتساءل: "ماذا سيعود على المصريين من استعادتهم لقناة السويس؟".
ثالثاً: أحداث يوم 4 أكتوبر 1973

في يوم الخميس 4 أكتوبر 1973، عندما كانت جولدا مائير تلقي كلمة أمام اللجنة البرلمانية للشئون الخارجية، مجرد تقديم تقرير بالمحادثات التي أجرتها مع المستشار النمساوي "برونو كرايسكي"، كانت الحالة النفسية للضباط الإسرائيليين في سيناء، مختلفة تماماً، فالجميع يتحدث عن احتمال حدوث حرب، نظراً للاستعدادات التي تجريها القوات المصرية.

وفي هذه الأثناء، وصل نبأ، من مصدر لم تعرف حقيقته، إلى هيئة الأركان العامة، كان النبأ على جانب كبير من الأهمية، حيث أكد: "أن الحرب سوف تندلع". وقد علم في نفس الوقت، أن عدداً من الطائرات السوفيتية، أخذت تخلي من مصر وسورية المستشارين السوفيت وعائلاتهم. لقد وضح في هذه المرة شعور حقيقي بالقلق في تقارير الاستخبارات العسكرية، وبدأ يظهر في معلوماتها أن الإنذار بالحرب أصبح وشيكاً.

كان الجنرال جونين، قائد القيادة الجنوبية، قد توجه لزيارة أصدقاء له في حيفا، ومن حين لآخر يتم الاتصال به من مركز قيادته، لإبلاغه بالموقف، وبالقرب من منتصف الليل، اتصل به ضابط الاستخبارات "دافيد جداليا"، وأبلغه "بأن كل شيء هادئ فيما عدا أمراً واحداً غريباً، ولكني لا أعرف هل لذلك أهمية، إن المصريين يعملون ليلاً أيضاً على بعض البطاريات في القطاع الشمالي". وقرر جونين اختصار إقامته في حيفا، وفي الثانية بعد منتصف الليل أخذ طريقه إلى القيادة.

استمر السوفيت في إخلاء مستشاريهم وعائلاتهم من مصر وسورية، وفي اللاذقية رست سفينة شحن روسية، انتهت لئوها، من تفريغ أسلحة للجيش السوري. وما زالت طائرات إيروفلوت تهبط في دمشق وفي القاهرة. كانت كل تلك الأحداث تنبئ بأمر سيئ، ولكن في رأي أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، أنه ليس هناك دلالة على أن حرب وشيكة قد تقع. أما الشعور في المؤسسة المركزية للاستخبارات (الموساد)، فهو شعور يتسم بالتشاؤم، ولكن العرف في أسرة الاستخبارات الإسرائيلية أن الأولوية لفرع الاستخبارات العسكرية، ففي حين تعمل الموساد فقط في جمع المعلومات، تقع مسؤولية تقدير الموقف العسكري، على الاستخبارات العسكرية.

رابعاً: أحداث يوم الجمعة الطويل (5 أكتوبر 1973)

في الساعة الواحدة صباحاً، اتصل إيلي زعيرا رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية تليفونياً، برئيس الموساد "تسفي زاميرا"، وأبلغه عما يحدث في سورية، وأكد "زاميرا" خلال المحادثة التليفونية، أنه حصل على معلومات من مصدر موثوق، تفيد أن شيئاً ما سوف يحدث، ولذلك سوف يسافر صباح يوم 5 أكتوبر 1973 إلى خارج البلاد، لإجراء لقاء وجها لوجه مع مصدر هذا الخبر، ولكي يحصل منه على مزيد من المعلومات. وطلب زعيرا أن يتصل به على الفور ويبلغه بالموقف دون انتظار.

وفي صباح يوم الجمعة 5 أكتوبر 1973 عرضت على "إيلي زعيرا" تقارير المعلومات المتعلقة بالموقف ومنها خبر ترحيل عائلات الخبراء السوفيت من سورية، ومن مصر، وكذلك بعض الاحتمالات والتفسيرات، وأطلع زعيرا أيضاً على النتائج المتعلقة بتحليل الصور الجوية الملتقطة من فوق سماء مصر، والتي تفيد بوجود تعزيزات فوق منطقة القناة، وبصفة خاصة في وحدات المدفعية.

في الساعة التاسعة صباحاً عقد اجتماع بمكتب وزير الدفاع للتشاور حول الموقف، ودعي إلى هذا الاجتماع مساعد وزير الدفاع الجنرال "تسفي تسور"، ورئيس الأركان العامة الجنرال "ديفيد أليعازر"، ونائب رئيس الأركان العامة الجنرال "يسرائيل تال"، ومدير عام وزارة الدفاع "إسحق عيروني"، ورئيس شعبة الاستخبارات الجنرال "إيلي زعيرا"، والسكرتير العسكري لوزير الدفاع ألوف "يشعياهو رفيف"، ورئيس مكتب رئيس الأركان العامة "أفنيير شيلو" ومعاون وزير الدفاع "آرييه براون".

بدأ رئيس الأركان بعرض تقديره للموقف، وقال الجنرال أليعازر: "لقد أجرينا بعض المشاورات المبنية على التقديرات الآتية: "أن ما يحدث قد يكون بسبب خشيتهم من وقوع هجوم إسرائيلي، ولذلك يقومون بتعزيز قواتهم. وقد يكون لسبب آخر هو أن هناك نوايا هجومية بالفعل"، ولو أي معلق عسكري أو عضو كنيست، لقلت أن هذا ليس هجوماً، ولكن لأنني لست كذلك، فيجب أن أبحث عما إذا كان هناك دليل يثبت عدم وجود نوايا هجومية، وليست لدي دلائل كافية حتى الآن". والأساس في الأمر هو أنهم يقومون بتعزيز قواتهم، والعائلات السوفيتية يتم ترحيلها، إضافة إلى تغيير الاستعدادات في السلاح الجوي السوري، وكل هذه الأمور يمكنها أن تكون دلائل على نوايا هجومية، وفي نفس الوقت أيضاً يمكنها أن تكون دلائل على تجهيزات دفاعية. ولدينا تفسير يقول أن رحيل الروس هو بمثابة احتجاج روسي يشير إلى عدم تأييد الروس للهجوم، لأنهم تلقوا تحذيراً عن طريق الأمريكيين، ولكني سوف أسير في الطريق الخطر وأقول هل لدينا ما يثبت أن الأمر لا يعدو كونه نزاعاً سياسياً.

ويرد وزير الدفاع (ديان) قائلاً: "هذا ليس نزاعاً سياسياً"، ويستطرد رئيس الأركان العامة: "يوجد لدي كذلك ما يؤيد أن الأمر ليس نزاعاً سياسياً، لأن رحيل عائلات الخبراء السوفيت يتم في سورية وفي مصر كذلك". والواقع أنه ليس لدينا من الإثباتات القاطعة على وجود نوايا هجومية، ولكن توجد نقطة واحدة غير واضحة، وهي حشود المدرعات السورية، وهذه الحشود موجودة بين الخطين الأول والثاني، وهي منطقة أمامية. ونحن الآن لسنا متأكدين، فليست لدينا معلومات كافية عن مكان هذه الحشود بالضبط،

وإذا لم تكن لدينا معلومات كافية، فليس ذلك معناه التأكيد على وجود نوايا هجومية، ولكن ذلك لا يثبت أيضا العكس، ونتيجة لذلك فنحن نتخذ عدة إجراءات وهي:

1. إلغاء الإجازات على الجبهتين وفي السلاح الجوي، وبظل الطيارون في قواعدهم في حالة استعداد كاملة.
2. تواجد الجميع في منازلهم خلال فترة العيد، وهذا من شأنه ألا يحدث زعر كبير.
3. أن تكون حالة الاستعداد جادة.

أما الجنرال إيلي زعيرا مدير الاستخبارات العسكرية، فقد أوضح مخاوفه من ترحيل عائلات الخبراء الروس، حيث قال: "لو أن عمليات ترحيل عائلات الخبراء الروس لم تتم، فإن الدلائل لا تشير إلى أن المصريين والسوريين ينوون الهجوم، بل أنهم في حالة خوف منا، ولقد قامت إسرائيل ببعض الأمور، والتي أثارت مخاوفهم، خاصة ما يتعلق بمناورة المظليين الكبرى، في سيناء".

أما فيما يتعلق بالجبهة الشمالية، فقد أكد رئيس الأركان، أن ما قامت به إسرائيل من عمليات استعداد في الجولان، مثل اجتماعه مع المظليين والحديث عن اليد الطويلة لإسرائيل، وكذلك المناورات وعمليات التصوير الجوي، وتعبئة الاحتياط، والتعزيزات التي شاهدوها في مرتفعات الجولان، كل ذلك أثار مخاوف السوريين.

وقد علق إيلي زعيرا على ذلك بقوله: "إن كل الأمور جعلتهم يعتقدون أننا ننوي القيام بشيء ما، ولكن الموضوع السوفيتي شيء جديد تماما، أنا لا أعرف لماذا قام السوفيت بترحيل النساء والأطفال، ولكن يمكن أن يؤدي ذلك إلى بعض الاستنتاجات، والتي تتمثل في الآتي:

1. أن الروس يعلمون بنوايا مصر وسورية الهجومية، وهم يدركون أن الهجوم الإسرائيلي المضاد سوف ينجح، وسيصل إلى العمق وإلى عائلاتهم، ولذلك فهم يريدون ترحيل العائلات، أو أنهم يريدون إبلاغ مصر، بأنهم يعلمون بنوايا مصر وسورية الهجومية، التي لا يؤيدونها، ولذلك يقومون بترحيل عائلاتهم.

2. أن يكون الروس وبحق، يخشون من هجوم إسرائيلي، ولكن إذا كان لديهم هذا التخوف، لكان أول ما فعلوه، أن طلبوا من الأمريكيين التدخل، ولكننا علمنا بذلك.

3. أن ما يجري. هي أمور متعلقة بالشئون الداخلية في العلاقات بين روسيا وسورية، ولكن ما يزعجني في هذا الأمر، أن ذلك يحدث أيضا في مصر، ولكن يمكن أن أقول أنه ربما يحدث في مصر شيء لا نعرفه، أو ربما يرى الروس أنه إذا كانت مهمتهم قد انتهت في سورية، فعليهم أن ينهوا مهمتهم أيضا في مصر، لأن المصريين بالتأكيد سوف يحذون حذو سورية".

ويستطرد زعيرا مستكملا حديثه بالقول: "أنه من الممكن تفسير الاستعدادات المتزايدة في مصر وسورية، بأنها بسبب الخوف من هجوم إسرائيلي، ولكن الآن، فالسوفيت لديهم معلومات مؤكدة عن نوايا مصر وسورية الهجومية، ضد إسرائيل، وأن ما يؤكد ذلك هو أن ترحيل عائلات الخبراء السوفيت قد حدث أيضا في مصر، و يوجد تفسير لذلك".

ويرد رئيس الأركان قائلا: "هناك أمور لا يوجد لها تفسير، وأنا أعتقد أن موقفنا اليوم ليس له تفسير، وإنما استنتاجات، فلا توجد تفسيرات جادة وتعتمد على أساس حتى الآن، ومن المحتمل أن تصلنا خلال ساعة أو ساعتين معلومات جديدة. لقد حصل (زاميرا)

[5]

هذه الليلة على معلومة، من أحد مصادره، وهو من المصادر الموثوق بها، وقد حذره هذا المصدر، من إمكان حدوث شيء ما، وعندما بحثنا عملية الترحيل السريع لعائلات الخبراء

السوفيت، لم تنجح في إعطاء تفسير مقنع لهذه الظاهرة الغريبة، وكان هناك إحساس بأنه غدا في يوم عيد الغفران، من الممكن أن تنتشب الحرب."

استمع وزير الدفاع لما قاله رئيس الأركان، ورئيس الاستخبارات، وعلق على ذلك بالقول، أنه يوافق على ما قام به رئيس الأركان، فيما يتعلق بالاستعدادات العسكرية بالإعلان عن حالة الطوارئ (ج)، وتعزيز الجبهات بجميع القوات النظامية المتاحة [6].

ولكنه مع ذلك لم يصدر أوامره بتعبئة قوات الاحتياط - وإن كانت فكرة تعبئة الاحتياط غير غائبة عنه.

إن مخاوف موشي ديان الحقيقية، لم تكن مخاوف عسكرية - أي ما يتعلق بقدرة القوات النظامية والسلاح الجوي على صد الهجوم المصري / السوري - لقد كان يدور في رأس ديان اعتباران أساسيان:

الأول: يتعلق بالسياسة الخارجية، وبالتحديد ما هو رد الفعل العالمي، وبصفة خاص رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية، إذا ما قامت إسرائيل بتعبئة قوات الاحتياط علانية؟.

الثاني: اعتبار سياسي داخلي، وهو الخوف من إحداث زعر في داخل إسرائيل، وعلى هذا وجه موشي ديان حديثه إلى رئيس الأركان قائلاً: "فيما يتعلق بعيد الغفران، فكل ما فعلته حسناً جداً، وأنا لا أعتقد بوجود صعوبة إذا ما أردنا الوصول بسرعة إلى أي مكان، فالطائرات الهليكوبتر ستتمكننا من ذلك، فليس هناك مشكلة".

ويرد رئيس الأركان قائلاً: "المشكلة تكمن في أنه إذا ما حدث شيء ما، فسوف نضطر إلى حشد القوات وإعطاء التحذيرات علناً".

ويعلق وزير الدفاع: "لا داعي لتحريك القوات، إلا إذا حدث شيء، فالطرق خالية اليوم، كما يجب إبلاغ الجميع بضرورة الاستماع إلى موجات إذاعة جيش الدفاع الإسرائيلي والتي يمكن أن تدبغ فقرات من (المزامير) كل ساعتين.

يعلق الجنرال "تسفي تسور" مساعد وزير الدفاع، والذي كان رئيساً للأركان العامة، أيام بن جوريون، على ما ذكر من آراء، حول احتمالات الهجوم المصري - السوري. حيث أكد أنه يمكن أن يحدث هجوم بشكل مباغت، فبالأكيد هم يريدونها - أي الحرب - بشكل مباغت، وليس بشكل طبيعي، وهي حقيقة لا نعرفها حتى هذه اللحظة، وربما يستعدون لتنفيذ ذلك، وربما تكون المناورة هي غطاء لذلك، وعلينا أن نكون مستعدين، ففي اللحظة التي سيدرك فيها المصريون ذلك، ربما يفكرون بطريقة أخرى، يجب أن يدركوا أننا نعلم بأنهم ينوون على شيء، وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن نبلغهم بشكل غير مباشر عن طريق الأمريكيين.

ومن الواضح أن ديان كان يتفق مع رأي "تسفي تسور"، بتحقيق الاتصال مع الأمريكيين، وإبلاغهم بأمرين، لأنه إذا تشبثت حرب فسوف يقولون لنا: "لماذا لم نخبرونا على الفور؟":

- الأمر الأول: أنه ليس لإسرائيل أية حشود، من القوات، سوى التعزيزات في القوات، نتيجة لما حدث من استعدادات مصرية - سورية.

- الأمر الثاني: أن لدى إسرائيل معلومات مؤكدة، عن حشود مدفعية، وحشد للقوات، على الجبهتين المصرية والسورية.

وأنه يمكن عن طريق "كسينجر" وزير الخارجية الأمريكي، أن نطلب منه الاتصال بسفير الاتحاد السوفيتي في واشنطن أناتولي دوبرنين، وإخباره بأن إسرائيل ليست لديها النية على الإطلاق في أي عمليات ضد أي من مصر وسورية، وأن يسأله عما يحدث في كل من مصر وسورية، وبطبيعة الحال وعلى مستوى الدول العظمى، لا يوجد مجال للكذب فهما

لا يسعيان إلى نزاع روسي أمريكي ، كما أنه إذا كان المصريون يريدون مباغتتنا، فيمكن إحباط ذلك، بإبلاغهم رسالة تحذيرية عن طريق الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، حتى يدرك العرب "أن عنصر المباغته" غير وارد، وأن هذا العنصر الذي بنوا عليه خططهم، هو أمر معلوم لنا. وبالتأكيد هناك أشياء يمكن طلبها من الولايات المتحدة، خاصة أنهم أبلغونا منذ أسبوع أن الحرب على الأبواب، ونحن هادئون [7].

ومن الواضح، أنه كان هناك استنتاج واضح، بإمكانية نشوب الحرب يوم عيد الغفران، ولكن لم يهتم أي من وزير الدفاع أو رئيس الأركان، بالتعبئة الفورية لقوات الاحتياط -ولو لواء واحد- من خلال عملية تعبئة سرية لتعزيز الجبهة، بالإضافة إلى ذلك، فإن موشي ديان قد حذر رئيس الأركان، بالا يتم تحريك القوات، إلا إذا بدأت الحرب فعلا. ومع ذلك فبعد ثلاثة أيام يعلن كل منهما على الملأ قائلين: "لقد هوجمنا بغتة"، وبالرغم من تحذير المخابرات، ووضع الاحتمالات بهجوم مصري سوري، إلا أن وزير الدفاع رفض هذه التقديرات، وقرر أن يبلغ الولايات المتحدة أن الحرب لن تكون مباغتة.

ويؤكد إيلي زعيرا في كتابه حرب يوم الغفران، أن موشي ديان لم تكن لديه فكرة، عما يمكن أن يواجهه سلاح الطيران من مصاعب، إذا ما بدأت الحرب، وكذلك لم يكن لديه تصور، عن المصاعب التي يمكن أن تواجه القوات البرية، خلال 30 ساعة، بل لم يفكر في مدى خطأ خطة الدفاع عن القناة، ولا في ثقته المبالغ فيها، وغير الواقعية، لقدرة السلاح الجوي، في التغلب على أنظمة الصواريخ أرض/جو.

إن ديان لم يفكر، في أن السلاح الجوي، لن يتمكن من تقديم المعونة للقوات البرية، إن ثقته في القدرة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي، طبقا لاستعداداته، وانتشاره، في ذلك الوقت، كانت ثقة كبيرة، وهذا ما أوقعه في مصاعب كثيرة، لم يكن يتوقعها.

ويستطرد زعيرا موضحا، أنه خلال ذلك الاجتماع، ركز وزير الدفاع ورئيس الأركان على الاحتمالات والتقديرات، ولم يركزوا على النقاط الجوهرية والتساؤلات الهامة، والتي كان من المفترض أن تكون هي الأساس في هذا الاجتماع، ومن هذه التساؤلات على سبيل المثال:

1. هل تستطيع القوات النظامية صد الهجوم في الجولان، ومنع عبور القناة؟ [8]

2. هل يستطيع السلاح الجوي، تقديم المعونة للقوات البرية، في كلتا الجبهتين، في الوقت الذي تغطي فيه الصواريخ أرض/جو السورية والمصرية، مرتفعات الجولان ومنطقة القناة؟.

3. ألم يكن من الواجب، القيام بتعبئة جزئية وسرية، لعدد من الألوية؟.. إن خطط التعبئة الإسرائيلية كانت تعتمد على التعبئة الجزئية، والسرية، ولم يحدث أبدا أن يكون أسلوب التعبئة العلنية، هو الأساس!!

4. هل صدرت أوامر فورية، لهيئة الإمداد، باستكمال مخازن طوارئ الاحتياط، بكل ما ينقصها؟

"لقد اتضح أثناء حرب يوم الغفران، أن مخازن الطوارئ كانت تفتقد بعض العتاد الحيوي، والذي كان متوفرا في مخازن سلاح الإمداد، وسلاح التسليح".

من الواضح أنه رغم اقتناع وزير الدفاع ورئيس الأركان، باحتمالات نشوب حرب مباغتة، إلا أنهما لم يلقيا اهتماما بالموضوعات القتالية، ولم يبحثا موضوع الحرب نفسها. وذلك مرجعه إلى الحالة العقلية التي سيطرت على تقديرات قادة الدفاع، ويمكن وصفها "بالثقة الكاملة في قدرة القادة والقوات النظامية والسلاح الجوي على صد الهجوم

المصري - السوري، وقدرة القادة على تجميع قوات الاحتياط بسرعة والتحول على الفور إلى الهجوم المضاد". ولم يكن في إدراك قادة الدفاع أي مجال للشك في قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي، ولو كانت لديهم تلك الشكوك، لأصدروا على الفور أوامرهم بالتعبئة، ولو حتى الجزئية، وبالرغم من تصريحات رئيس الأركان عن تقديراته، فإن جيوش مصر وسورية تستعد، إما للدفاع وإما للهجوم، إلا أنه اشترط أن لا تتم تعبئة الاحتياط إلا عند ظهور النوايا والحصول على معلومات عن يوم وساعة بدء الحرب. وعلى هذا الأساس فإن الفجوة بين التوقعات فيما يتعلق بالقدرات لجيش الدفاع الإسرائيلي، وبين الواقع الذي اتضح خلال الـ48 ساعة الأولى من القتال، أدت إلى:

1. احتلال المصريين لخط بارليف.

2. لم يقدم السلاح الجوي المعاونة للقوات البرية، ولم يدمر بطاريات الصواريخ أرض/جو.

3. فشل الهجوم المضاد على منطقة القناة.

ومن الواضح، أن كل ما قام به جيش الدفاع الإسرائيلي، بدءاً من الساعة التاسعة صباح يوم الجمعة، لا يتفق مع ما أكده وزير الدفاع، إن احتمالات الحرب قوية، لقد تأكدت تقديرات الموقف لوزير الدفاع في النقاط التالية:

1. إن احتمالات هجوم سوري - مصري، هي احتمالات قوية جداً.

2. أنه يجب الاستعداد لحرب، من المنتظر أن تنشب يوم عيد الغفران.

3. إن المناورة المصرية ربما تكون غطاء.

4. إن عنصر المباغتة، الذي ربما يبنون عليه خططهم معلوم لنا.

كما أنه أبلغ رئيسة الوزراء، صباح يوم الجمعة 5 أكتوبر 1973 أن هناك معلومات تشير بأن الاحتمالات قوية وبدرجة 100%، أن هناك تشكيلاً من المنتظر أن يعبر قناة السويس.

1. الموقف على جبهة قناة السويس يوم 5 أكتوبر

مع إلغاء الإجازات للجيش النظامي على الجبهة، بدأت الاستعدادات من أجل مراجعة الخطة الدفاعية، على جبهة قناة السويس، ومن هذه الاستعدادات، إرسال أحد ضباط سلاح المهندسين "ألبرت رحاميم" ومعه طاقم فني من أجل فحص منشآت الوقود التي خصصت لإشعال النار في القناة إذا حاول المصريون العبور.

أما الجنرال "ألبرت ماندلر" قائد القوات المدرعة في سيناء، فقد قرر إرسال أحد ضباطه الأكفاء، ليقدّم له تقريراً، بعد رصد الموقف غرب القناة، من إحدى نقاط الملاحظة، ويتسلق الضابط المكلف بهذه المهمة، برج الملاحظة، ويرسل تقريره، بعد مراقبة الموقف، يقول فيه: "لست أرى في الخط شيئاً خاصاً، ولكن في العمق توجد حركة كبيرة، وهذا ما لا أرتاح إليه"، ومن الواضح أن هذا الضابط، لم ينجح في كشف عتاد العبور، الذي تم إخفاؤه جيداً على مقربة من القناة، واستمر هذا الضابط في إرسال التقارير، ولكن لسوء حظه، وقع أسيراً مع بداية الهجوم المصري.

واقترح أحد ضباط الأركان، في قيادة ماندلر، تحريك الدبابات إلى الأمام، ولكنه رفض الاقتراح، خوفاً من أن يتسبب ذلك في تصعيد الموقف، وإلى إحداث سلسلة من الردود على الجانب الثاني".

2. اجتماع الحكومة الإسرائيلية يوم الجمعة 5 أكتوبر 1973

اجتمعت الحكومة الإسرائيلية، في جلسة طارئة في الساعة الحادية عشرة والنصف صباح يوم الجمعة، الخامس من أكتوبر 1973، وهو اليوم السابق لعيد الغفران، وحضر الجلسة أقل من نصف الوزراء، فيجال ألون متواجد في كيبوتس على مقربة من هضبة الجولان، واثنان من الوزراء المتدينين توجهوا إلى القدس. وقد شارك في هذا الاجتماع رئيسة الوزراء جولدا مائير وحاييم بارليف ويسرائيل جاليلي وموشي ديان وشلومو هليل وميخائيل حزائي وشمعون بيريز. كما حضر الاجتماع من القيادات العسكرية الجنرال تسفي تسور مساعد وزير الدفاع ورئيس الأركان الجنرال ديفيد أليعازر، ورئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال "إيلي زعيرا"، ومردخاي جازيت مدير مكتب رئيسة الوزراء، وسكرتير الحكومة ميخائيل (مايك) أرنون، والمقدم شيلد والمقدم براون.

بدأ وزير الدفاع الحديث، وشرح سبب الدعوة إلى هذا الاجتماع العاجل، عشية عيد الغفران، حيث قال: "تزايدت في الفترة الأخيرة، المعلومات والظواهر، على الساحة، التي تدل على وجود تعزيزات على الجبهتين المصرية والسورية. كانت هذه التعزيزات فعلية والمعلومات تقول أنهم ينوون استئناف الحرب على الجبهتين، أولاً على الجبهة السورية، ثم الباقي بعد ذلك. وخلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة، وردت معلومات أخرى في هذا الشأن، وقد قمنا بعمل تقدير موقف لهذه المعلومات، والتي يمكن أن نطرحها خلال هذا الاجتماع".

أما مدير الاستخبارات العسكرية "إيلي زعيرا" فقد قال: "منذ الخامس من سبتمبر بدأ السوريون حالة استعداد تدريجية، واليوم أصبحوا في أتم أوضاع الاستعداد، على الحدود السورية، حيث يراجعون ويتدربون على خطة معينة، وهي على ما يبدو خطتهم لاحتلال هضبة الجولان، على أن تتم بمعظم القوات السورية، وخلال فترة زمنية قصيرة، لا تزيد عن 2-3 يوم والوصول إلى نهر الأردن، وعبوره أيضاً. كما قام السوريون بدفع سربين من طائرات السوخوي، إلى الجبهة، وقد كانت من قبل في قواعد بعيدة عن الجبهة. وفي نفس الوقت، أعرب السوريون عن مخاوف حادة من وقوع هجوم إسرائيلي، وإن هذا الاستعداد، هو استعداد دفاعي - طبقاً للنظرية السوفيتية، يستخدم أيضاً نقطة انطلاق إلى حرب دفاعية وحرب هجومية أيضاً - فإذا حلت هذا الوضع، فأقول أن ذلك الوضع الدفاعي يتواءم جداً مع العقيدة السوفيتية - وهي أيضاً السورية - للدفاع والهجوم.

وعلى الجبهة المصرية قال زعيرا: "لقد قامت القوات المصرية، خلال الأسبوع الأخير، بمنورة موسعة، ضمت كافة الأسلحة، جوية، بحرية، دفاع جوي، كما ضمت الجيوش والفرق. وقد أجريت هذه المناورة في العام الماضي، في نفس التوقيت تقريباً. وهكذا فإن هذه المناورة فيها شيء غير عادي، من ناحية التوقيت، والهجوم، ولكننا نرى أيضاً عند المصريين، علامات كثيرة تدل على الاستعداد لحرب حقيقية، دفاعية في الأساس، من خلال تخوف، جاء من أن تقوم إسرائيل باستغلال هذه المناورة وتهاجمها. ولكن أؤكد أنه بالرغم من أن هذا الوضع دفاعي، إلا أنه يمكن أن يتحول إلى وضع هجومي. لقد قاموا بتعزيز الجبهة علي طول القناة في الأيام الأخيرة، وزادوا عدد المدافع من 800 إلى 1100 مدفع وهذه تعزيزات هامة بالتأكيد، وقد قاموا بتقريب الكثير من الدبابات إلى حافة القناة، وهكذا أصبح في مقدورهم القيام بأعباء الدفاع والهجوم على حد سواء وقد ترددت أنباء، أن هناك تفكيراً لشن هجوم منسق سوري - مصري، في شهر أكتوبر، وبالفعل احتلت الجيوش السورية والمصرية مواقعها الآن، والتي تستطيع من خلالها شن هجوم أو الدفاع عن نفسها.

ثم يستطرد زعيرا قائلاً: "هناك حدث هام تم في الليلة الماضية، فقد أرسل الروس إحدى عشر طائرة ركاب، إلى كل من سورية ومصر، وأن هذه الطائرات مخصصة لإجلاء أشخاص، وحتى الآن عادت طائرتين منهم، واحدة من سورية والأخرى من مصر، إضافة إلى ذلك، فإن جميع القطع البحرية الروسية، التي كانت موجودة في ميناء الإسكندرية، غادرت

الميناء. وهناك احتمال أيضا إلى أن الاستعداد المصري والسوري نابع من تخوفهم منا، وقد تكون لديهم النية أيضاً، للقيام بعمليات هجومية لتحقيق أهداف محددة".

أما رئيس الأركان "ديفيد أليغازر" فقد لخص الموقف قائلاً: "إن التقرير الرئيسي لدى الاستخبارات العسكرية، بأننا لسنا أمام حرب، هو التقرير الأكثر معقولة في نظري، ومن الممكن جداً أن هذا الوضع والاستعداد الذي نراه، يأخذ أوضاع الاستعداد الدفاعي، أو بسبب تخوف نحن لا نعلم بالضبط ما هي أسبابه، وهذه ليست أول مرة نرى أنهم متخوفون، وأنهم يجمعون كافة الأنباء، وحقيقة إسقاط 13 طائرة سورية لا زالت ماثلة في الأذهان. ومع هذا، يجب أن أذكر، أن الوضع الدفاعي، وفقاً للنظرية السوفيتية هو أيضاً وضع هجومي، ويمكن الانتقال منه إلى الهجوم. وعليّ أن أقول: "أننا لا نملك الدليل الكافي، بأنهم لا يستعدون للهجوم، ليس لدينا معيار كاف بأنهم يريدون الهجوم حقاً، ولكنني أستطيع أن أقول، وفقاً للمعلومات، بأنهم لا ينوون ذلك".

وعليّ أن أعترف، بأن لديهم القدرة الفنية على شن هجوم يمثل هذا الوضع:

أولاً: لا يوجد دليل على أنهم لا يريدون الهجوم.

ثانياً: أنهم يستطيعون شن هجوم، ونتيجة لذلك، اتخذنا كافة وسائل الاستعداد، وتم اعتبار العيد حالة تأهب قصوى، حيث ألغيت الإجازات في كافة الوحدات على الجبهة، خاصة في سلاحَي الطيران والمدركات. لم أقم باستدعاء الاحتياط والتأهب كله سينفذه الجيش النظامي، إنني أتكهن بأننا سنتلقى المزيد من المعلومات، حول نيتهم القيام بأي هجوم مباغت. أما بالنسبة لاستدعاء الاحتياط، واتخاذ وسائل أخرى، فنحن نحفظ بذلك، انتظارا لمزيد من الشواهد".

[9].

ويحلل إيلي زعيرا رأي كل من وزير الدفاع ورئيس الأركان فيقول: "لقد اشترك الاثنان في الرغبة والأمل، لمعرفة نية السوريين والمصريين، خلال الساعات والأيام التالية، وكان السؤال هو، هل يقبل بناء القرارات الخاصة باستدعاء الاحتياط، على أمل الحصول خلال موعد مناسب، على معلومات تخص نوايا العدو. إن نظرية الأمن الإسرائيلية، ترفض ذلك تماماً، وقد بنت القرارات الخاصة بالاستدعاء، على أساس تحركات العدو على الساحة، وليس على تقدير نوايا. ومع ذلك فمن الممكن التصرف هكذا، بشرط الوفاء بشرطين مسبقين، على الأقل، وهما: الثقة التامة في الحصول على معلومات موثقة، وفي الوقت المناسب، عن نوايا العدو بشن الهجوم، وهو شرط تعتبر فرص توافره ضئيلة جداً. الشرط الثاني، هو الثقة الكاملة في قوة الجيش النظامي، بمعاونة من سلاح الطيران، للتصدي بنجاح لهجوم سوري مصري، ومعنى هذا أن مرحلة الصد، لا تحتاج إلى قوات الاحتياط، بمعنى آخر أن تكون القوات البرية وسلاح الطيران، قادرين على منع احتلال قناة السويس، واختراق الجيش السوري، إلى عمق هضبة الجولان. ومن هنا فإن قرارهما بعدم استدعاء الاحتياطي، قد نبع من خطأين:

الأول: خطأ تنفيذي خالص من حيث خطأ في تقدير نتائج معركة الصد، والثاني خطأ في النظرية حيث تم اشتراط استدعاء الاحتياط بوصول معلومات عن النوايا الحربية وليس معلومات عن استعدادات العدو للحرب وتأهبه لها.

وبعد هذا العرض، تدخلت رئيسة الوزراء جولدا مائير، ووجهت سؤالها للحاضرين: "ما هو الإجراء في الحكومة أو الدولة، لو كان المطلوب استدعاء الاحتياط؟ وعلى أي المستويات، وهل مطلوب قرار حكومي في هذا الشأن".

ورد موشي ديان بالقول: "إذا حدث شيء ما في عيد الغفران - قبل انعقاد الحكومة يوم الأحد - فسوف نكتفي بموافقة رئيسة الوزراء، في أي شيء، سواء بالنسبة لاستدعاء

الاحتياط أو بالنسبة لتنفيذ ضربة مسبقة، إنني لا أتخيل أنه من الممكن أن تتعقد الحكومة بنفس السرعة، أعتقد أن الأمر سيكون على ما يرام وقانونياً".

أما الوزير يسرائيل جاليلي، فقد علق على ذلك بالقول: "أن هذا الاجتماع الوزاري يمنح رئيسة الوزراء، ووزير الدفاع، تحويلاً باستدعاء الاحتياط، بدون أي حاجة لموافقة الحكومة، لأن الحكومة سوف تجتمع بعد غد (الأحد)، بينما الحرب قد تندلع يوم السبت - يوم عيد الغفران.

وعلمت رئيسة الوزراء جولدا مائير قائلة: "أريد أن أقول كلمة واحدة - هناك شيء ما - هناك بعض النقاط التي تعيد نفسها، قبل الخامس من يونيو 1967، كانت تتردد أنباء عن أن جيش الدفاع يعزز قواته عند الجولان، والآن توجد معلومات بأن الصحافة المصرية تقول أن جيش الدفاع متأهب على الجولان، وأن التعزيزات العسكرية الإسرائيلية تتزايد على طول الخطوط بشكل خطير، تحت مظلة جوية دائمة تغطي المنطقة كلها. والقوات السورية متأهبة لدرء أي هجوم. كل هذه الأمور تذكرنا بما كان في نهاية شهر مايو، أو بدايته أو منتصفه، حتى الخامس من يونيو، وهذا يجب أن يعني لنا شيئاً ما. فقد نشرت صحيفة الأهرام نبأ يقول: "أن كافة الظواهر تشير إلى أن حالة التوتر على الجبهة السورية قد وصلت إلى درجة تبلغ حد الخطر بنشوب معركة كبيرة، على طول الخطوط، في أي لحظة، وأن الحشود العسكرية الإسرائيلية، أمام الجبهة السورية، في منطقة هضبة الجولان، تتزايد بشكل ملحوظ.

في ختام الاجتماع، قال وزير الدفاع: "أعتقد أن بعض أعضاء الحكومة، الذين يمكن الاتصال بهم تليفونياً، في عيد الغفران على استعداد لذلك، ويمكن القيام بهذا لو احتاج الأمر".

أما رئيسة الوزراء فقالت: "إنني أطلب من الزملاء أن يتركوا لدى مايك (أرنون)، بيانات عن تواجدهم هذا المساء وغداً. وأنا على كل حال سأظل هنا بالمنزل، وأتخيل أن ما قاله جاليلي - أي التخويل باستدعاء الاحتياط - هو أمر ممكن، إذا لم يكن لدى أحد أي تحفظات، إذا كان الأمر كذلك فإنني أتمنى لكم حظاً سعيداً".

صدر البيان الرسمي التالي عن الاجتماع: "اجتمع مجلس الوزراء، اليوم الجمعة، في جلسة استثنائية، لبحث احتمال وقوع هجوم مصري سوري، وبالرغم من أن حشود القوات يخشى معها بوضوح، ووقوع هجوم، فقد تقرر عدم إصدار الأمر بتعبئة الاحتياط، حتى لا يزعج الرأي العام العالمي، أن إسرائيل تستعد للهجوم".

بعد الجلسة، سأل أحد الوزراء، وزير التجارة والصناعة، حاييم بارليف، رئيس الأركان السابق: ما رأيك؟ ويرد عليه بارليف: "مع عدد الدبابات التي توجد لنا الآن في سيناء، نحن قادرون على وقف 1500 دبابة مصرية"

[10]

خامساً: صباح يوم السبت 6 أكتوبر 1973

في الساعة الثالثة، فجر السادس من أكتوبر، وصلت المعلومات إلى رئيس جهاز الموساد، والتي تحدد فيها يوم وساعة بدء الحرب، والتي أدت إلى صدور قرار استدعاء وحدات الاحتياط.

وقد كتب ديان عن مهارة المصدر، الذي حصل على هذه المعلومات، قائلاً: "إن مصدر هذه المعلومات هو مصدر مطلع، فقد كانت لدينا مثل هذه المعلومات في الماضي، وبعد ذلك، عندما لم يقم العرب بالهجوم، جاء تفسير يقول إن السادات قد غير رأيه في اللحظة الأخيرة. وهذه المرة أيضاً قيل: إنه لو علم السادات أننا قد علمنا بالأمر، وأنه فقد عنصر المباغتة، فمن المحتمل أن يلغي أو أن يؤجل على الأقل، موعد الهجوم".

ويضيف إلى ذلك السكرتير العسكري، لموشي ديان، "أرييه براون": "إن هذا المصدر المطلع، هو الذي سبق أن بعث لنا بثلاثة تحذيرات مماثلة، والذي سبق أن ذكر لنا أن الموعد قد تأجل إلى نهاية العام".

ويذكر إيلي زعيرا، تعليقا على المعلومات التي جاءت من هذا المصدر المطلع، قوله: "ألا يخدعنا هذا المصدر على مر السنين، ولا يحذرنا؟ ولماذا أرسل تحذيرا حقيقيا عشية عيد الغفران؟ ألم يكن يعرف، مثلما قرر ذلك الجنرال المصري، "الجمسي"، في كتابه، بأن التحذير المتأخر هكذا، لا يغير أي شيء بالنسبة لخطط الجيش المصري؟ ويحتمل أن يكون الهدف الخداعي "للمصدر"، كان خداع جيش الدفاع فيما يتعلق بموعد بدء المعركة. ومن المعتقد أن (المصدر)، كان على علم بأنه قد تم التخطيط لبدء المعركة في الساعة الثانية.

1. رد الفعل الإسرائيلي على تأكيد الهجوم يوم 6 أكتوبر 1973

في الساعة الرابعة صباحاً، يوم السبت السادس من أكتوبر، استيقظ موشي ديان في بيته على رنين التليفون، وأبلغه محدثه أنه قد تأكد بصفة نهائية، صدق ودقة المعلومات التي وصلت إلى إسرائيل، منذ يوم 26 سبتمبر، وأنه لم يعد هناك أي شك في أن الحرب على الأبواب، وأن مصر وسورية بنويان القيام اليوم - يوم عيد الغفران - وفي الساعة السادسة مساءً، بعملية مشتركة على كلتا الجبهتين.

وعلى الفور اتصل ديان تليفونياً برئيسة الوزراء، وفي الساعة السادسة صباحاً، التقى بالجنرال إيلعازر في القيادة العامة، وفي الساعة السابعة صباحاً، انضموا إلى مدير الاستخبارات العسكرية في مكتب جولدا مائير، وأعلن أيلعازر أن سلاح الطيران في حالة تأهب منذ أمس، وأنه قادر على شن هجوم وقائي على الجبهتين. واقترح رئيس الأركان إعلان التعبئة العامة على الفور، وبدء تحليق السلاح الجوي في الساعة الواحدة بعد الظهر. ورفضت جولدا مائير الاقتراحين معاً، فانضمت بذلك إلى الرأي الذي عبر عنه ديان، لدافيد إيلعازر، قبل ذلك، خلال أول اتصال لهما في الصباح الباكر.

وكان ما قاله وزير الدفاع، هو أن إسرائيل لا يمكنها بأية حال من الأحوال، السماح لنفسها القيام بعملية وقائية، ورجح الأخذ بفكرة، أنه ينبغي على الإسرائيليين، أن يثبتوا أن العرب هم الذين فتحو النار وبدأوا الحرب.

ثم قال مؤكداً: "ما من دولة صديقه سوف تؤيد إسرائيل، إذا كان هناك أي شك في أن الجيش الإسرائيلي يتحرك دفاعاً عن نفسه". وقد رفض ديان كذلك التعبئة العامة، فقد كان يري أن القوات المرابطة على خطوط الجبهتين، قادرة على تلقي الصدمة، إلى أن تصل وحدات الاحتياطي، وأنه يكفي بالتالي، إعلان تعبئة سرية، للقبضات الفولاذية، أي قوات المدرعات.

أما جولدا مائير، التي لم تكن علي دراية بالمسائل العسكرية، أو الخاصة بالتعبئة، فإنها انحازت إلي رأي ديان.

وفي الساعة العاشرة صباحاً، أعلنت التعبئة السرية - عن طريق الاتصال الخاص، وليس عن طريق موجات الأثير، للوحدات المدرعة، بالإضافة إلي بعض القوات الأخرى. لقد كانت إسرائيل بعيدة عما اتفق علي تسميته تعبئة عامة. وعندما توجهت جولدا مائير، إلي الشعب الإسرائيلي، في حديثها التليفزيوني، فإنها أكدت ذلك، وقالت: "لقد أعلننا منذ ساعات الصباح الأولى، التعبئة الجزئية لقوات الاحتياط".

لقد كان علي أحد المسؤولين السياسيين، أن يشرح، خلال اجتماع موجز، مع محرري الصحف، أسباب هذين القرارين بالعبارات التالية: "بعد أن تم تحليل الموقف، قررت السلطات العليا، بالاتفاق مع وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة، أن تعطي الأفضلية هذه المرة لمصلحة الدولة، على الاعتبارات العسكرية، وإلا تكون إسرائيل هي أول من يفتح

النار. لقد فضلنا باسم هذه المصلحة السياسية، أن نتحمل مخاطر الصعاب العسكرية، لكي يتضح تماماً من هو الذي بادر ببدء الأعمال الحربية. ولما كانت الإذاعات العربية تزعم في هذه الأيام أن إسرائيل تضع الخطط لغزو سورية، فقد تقرر لهذا السبب أيضاً، عدم إعلان التعبئة إلا في آخر وقت، لكي نزيل حجة العرب بأنهم كانوا مضطرين إلى فتح النار وقاية من هجوم إسرائيل".

وبمعنى آخر، فإن سلاح الطيران الإسرائيلي، لن يستطع التدخل وقائياً - وهو ما كان قد تهيأ له حوالي الظهر - ولم تعلن التعبئة إلا بصفة جزئية، وفي وقت متأخر، لكي لا نعطي للعرب ذريعة لشن الحرب.

وتتابعت المشاورات، في مكتب رئيسه الوزراء، في تل أبيب. ووصل التأكيد الرسمي في هذه الأثناء، بشأن جلاء المستشارين السوفيت وعائلاتهم من مصر، وكان ذلك، عند اللزوم، دليلاً جديداً على سرعة وقوع الحرب، وكان معناه كذلك، أن السوفيت لا يريدون التورط في مواجهه جديدة بين العرب وإسرائيل.

وبينما كانت هيئة الأركان تعطي الأمر بالتعبئة الجزئية، كانت رئيسه الوزراء، في محادثات بمكتبها بتل أبيب، مع كينيث كينتج سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، ولقد حرصت جولدا مائير، على أن تبلغ السفير بالقرارات التي اتخذت في الساعات الأولى من الصباح، وهي: تعبئة جزئية، وعدم اللجوء إلى أي عمل وقائي في هذه اللحظات. كان كينتج على علم، عن طريق الاستخبارات الأمريكية، أن السوريين والمصريين، أصبحوا على أهبة الاستعداد للهجوم. وطلبت منه جولدا مائير، أن يحبط الرئيس نيكسون، وزير خارجيته، بالاتصال بالمسؤولين السوفيت والمصريين، في محاولة لإثباتهم عن الهجوم.

ولعدة مرات خلال هذا الحديث، طرح كينتج السؤال التالي: "هل أنتم مصممون على ألا تكونوا أول من يطلق النار؟" وفي كل مرة، كانت جولدا مائير تجيب بحزم: "هذا هو قرارنا، لن تكون إسرائيل أول من يطلق النار، وإذا كنا لم نعلن التعبئة العامة، فإن ذلك علي وجه التحديد لنتجنب أن يفسر هذا الإجراء، على أنه استفزاز، مما قد يفيد أعدائنا.

وفي الصباح، استدعي ميشيل أرنون، سكرتير مجلس الوزراء، الوزراء، إلى حضور اجتماع طارئ، في الساعة الثانية عشرة ظهراً، بمكتب رئيسه الوزراء. كانت أغلبية الإسرائيليين قد توجهوا إلى المعابد. وبدأت الجلسة، بتقرير من وزير الدفاع، ووافق الحاضرون بالإجماع على قرار التعبئة الجزئية - التي بدأ تنفيذها بالفعل - والامتناع عن القيام بأي عمل عدائي.

وبعد الساعة الثانية بقليل، أبلغت هيئة الأركان، أن الهجوم المصري السوري، قد بدأ، وفور سماع هذا النبأ، بدأت اجتماعات مجلس الحرب، وتقرر أن تتولى جولدا مائير، إصدار جميع القرارات الرئيسية، يساعدها في ذلك حاليبي وآلون، إذ كلف الأول بتولي الشؤون الخارجية بالتنسيق مع وزير الخارجية، وأن يتولى الثاني عملية الاتصال بين أركان الحرب ورئاسة الوزراء.

أما علي الجبهة المصرية، فقد وصل الجنرال جونين إلى قيادته، فوجد هناك تقريراً يبلغه أن المصريين سوف يعبرون قناة السويس، على طول المواجهة، في الساعة السادسة مساءً، بعد أن تقوم المدفعية بدك المنطقة، ويقوم السلاح الجوي المصري، بقصف كثيف لها.

وفي الساعة الثانية إلا بضع دقائق، اتصل جونين بماندلر، ليخبره بدفع الألوية المدرعة إلى الخطوط الأمامية، حتى يكونوا مستعدين قبل الساعة السادسة مساءً، وأجاب ماندلر قائلاً: نعم ولكن المصريين يقصفون الآن المواقع الأمامية بالفعل" وهكذا بدأ الهجوم المصري.

2. دعوة اجتماع الصحفيين قبل بدء الحرب مباشرة

في الساعة الواحدة، ظهر يوم السبت 6 أكتوبر، اجتمع المرسلون الحربيون للصحف الإسرائيلية، في مكتب الجنرال إيلي زعيرا، مدير الاستخبارات العسكرية. وكان الجنرال زعيرا، متماسكا وبداي الهدوء، ثم استعرض الموقف، وقال: "إن هناك حربا يمكن أن تندلع في أي وقت".

وقبل الساعة الثانية بقليل، دخل مدير مكتب زعيرا إلي غرفة الاجتماع، وقد بدا عليه الاضطراب، ووضع ورقه أمام رئيسه، وألقى هذا نظرة عليها، وتظاهر بأنه لا يهتم كثيرا بما يقرأ، ثم صرف مساعده، بعد بضع كلمات بصوت منخفض، لم يتمكن الصحفيون الحاضرون من سماعها.

وسأل زئيف شيف، المرسل العسكري، لصحيفة "هاآرتس"، في فضول: ماذا يحدث؟ فقال مدير الاستخبارات: لا شيء. ثم مضى في الرد علي أسئلة المرسلين، كما لو أن شيئا لم يحدث، إلى أن عاد مدير مكتبه، بعد دقيقتين أو ثلاث، فدخل مرة أخرى، وقدم له ورقه ثانيه، ونهض زعيرا هذه المرة، وخرج من الغرفة، ولم يعد إلا لكي يعلن علي عجل، أن الاجتماع قد انتهى. وعندما أخذ المرسلون العسكريون يغادرون مقر رئاسة الأركان، فوجئوا بصوت صفارات الإنذار تهز تل أبيب في ذلك اليوم من عيد الغفران.

وفي نفس هذه اللحظة، وفي طابق آخر من مبنى رئاسة الأركان، كان الجنرال دافيد اليعازر، في اجتماع مع مساعده الجنرال "إسرائيل طال"، وكان كبار الضباط قد انصرفوا منذ الساعة السادسة صباحا، وهي الساعة التي عقد فيها اليعازر أول اجتماع له مع "موشي ديان"، انصرفوا إلي الاستعدادات العاجلة، احتمالاً لوقوع حرب، لم يكونوا قد اقتنعوا بعد بوقوعها.

بعد الساعة الثانية بعد الظهر بعدة دقائق، وصلت إلي اليعازر وطال، التقارير الأولى المزعجة، عن القصف المعادي في سيناء والجولان. فقفز الاثنان من مقعديهما وأسرعوا إلي قاعة العمليات بهيئة الأركان. وفي عصبية وحركات محمومة، راح الاثنان يدرسان الخرائط، التي لم تكن قد سجلت عليها بعد تحركات العدو في تلك الساعة وقد كشف سلوك الجنرالين، عن توترهما الشديد.

والواقع إنه اعتماداً علي صدق المعلومات التي جاءت منذ الصباح فإن الحرب لن تندلع إلا في الساعة السادسة مساء، والساعة الآن هي الثانية. إن الجيش الإسرائيلي ليس مستعداً بعد، بل أن رؤسائه ليس لديهم تلك الساعات الأربع الباقية، التي كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون أن يقوموا خلالها بالإجراءات العاجلة اللازمة. لقد كان الموقف علي أرض المعارك بعيدا عن أي وضوح!

[1]

كان الفريق أحمد إسماعيل، وزير الحربية المصري، قد ذكر بعد وقف القتال: "لقد نشرنا في صحيفة الأهرام خبرا يقول أنه سمح للضباط والجنود بتأدية فريضة الحج، كما أعلننا أن وزير الحربية الروماني سوف يصل إلى القاهرة يوم 8 أكتوبر 1973، لقد أرسلنا الدبابات إلى الضفة القناة، ولكن القيادة العامة كانت تعيد في كل ليلة، لواء كاملا إلى الخطوط الخلفية، لكي تعطي الانطباع بأن تحركات القوات تتم في نطاق المناورات.

[2]

أحد عملاء إسرائيل، ولم يُحدد اسمه.

[3]

الواقع أن تحليلات اليعازر، فيما يتعلق باستخدام القوات الجوية، هي تحليلات غير منطقية، فالمهمة الأولى (حرب شمال سورية) والمهمة الثانية (ضرب دمشق) لن تكون فيها معونة فورية، للقوات البرية النظامية، التي تواجه هجوما برياً سورية في الجولان، والمهمة الثالثة، وهي تدمير تشكيلات صواريخ الدفاع الجوي، فيعتقد رئيس

الأركان إمكانية تنفيذ هذه المهمة في يوم واحد، وبأمان كامل، ولكن الأحداث أثبتت، أن هذه التقديرات كانت خاطئة، أما فيما يتعلق بالمهمة الرابعة، وهي استخدام القوات الجوية في معاونة القوات البرية، فهي أنسب المهام، حسب نظريات الدفاع، ولكن الواقع أن السلاح الجوي، لن يمكنه تقديم المعاونة للقوات البرية بفاعلية، طالما لم يتم تدمير أنظمة صواريخ الدفاع الجوي السورية.

[4]

كان يوجد لإسرائيل في جبهة الجولان 170 دبابة وليس (60) دبابة.

[5]

تسفيكا زاميرا، هو رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي.

[6]

قرر رئيس الأركان الإعلان عن حالة الاستعداد (ج) في الجيش النظامي، وقبل ذلك كانت هناك حالة استعداد أقل في هضبة الجولان، ولكن الحالة الآن تشمل كل جيش الدفاع الإسرائيلي، وقد أصدر الأوامر إلى كل الوحدات في الساعة الحادية عشر صباحاً. والمعروف أنه يوجد في جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاث درجات استعداد، الدرجة الأعلى فيها هي حالة الاستعداد (ج)، والأكثر منها هو الأمر بالدخول في المواقع وانتظار ضرب النار. وحالة الاستعداد (ج) ليست متكررة في جيش الدفاع الإسرائيلي، فهي من الناحية العملية تعتبر أمر انتظار وتشتمل على إلغاء الإجازات في الجيش النظامي، كما تقيم هيئة الأركان في مركز القيادة. ومع رفع درجات الاستعداد صدرت التعليمات إلى إذاعة الجيش بأن تكون في حالة استعداد كاملة في يوم عيد الغفران، لاحتمال استئناف الإرسال من أجل نداء الاستدعاء لرجال الاحتياط، وطلب من الشرطة تجهيز سيارات مزودة بمكبرات الصوت ليتمكن الإعلان عن حالة التعبئة.

[7]

يقصد بذلك التحذيرات بالحرب، التي أبلغتها وكالة الاستخبارات الأمريكية لرئيسة الوزراء، ووزير الدفاع، عن طريق الموساد، وهي مشابهة للتحذيرات التي تلقتها رئيسة الوزراء، من "المنبع" قبل عدة أيام من ذلك.

[8]

إن منع عبور قناة السويس، كان أحد الأهداف المعلنة للحكومة، ولجيش الدفاع الإسرائيلي، طبقاً لما أوضحه رئيس الأركان لرئيسة الوزراء في إبريل 1973.

[9]

لقد أنهى رئيس الأركان تقديره للموقف، بقرار عدم استدعاء الاحتياط في هذه المرحلة، وقد اشترط رئيس الأركان استدعاء الاحتياط، بوجود شواهد مؤكدة أن لدى كل من مصر وسورية، النية الجادة للقيام بالهجوم، ووضع في اعتباره أنه سيتلقى المزيد من المعلومات، خلال الساعات القادمة، حول نيتهم القيام بأي هجوم مباغت. وهذا يؤكد أن رئيس الأركان، قرر تأجيل استدعاء الاحتياطي، حتى تصله معلومات مؤكدة، عن نوايا بدء الحرب، وهذا الاتجاه يختلف مع تقرير وزير الدفاع، بأن الحرب قد تحدث غداً. وقد أكد رئيس شعبة الاستخبارات في كتابه (حرب يوم الغفران)، الصفحة 207، أنه لم يقدم وعداً بإحضار شواهد تدل على نوايا هجومية مصرية أو سورية، وأن ما ذكره أليعازر لا أساس له من الصحة.

[10]

من الواضح أن حاييم بارليف، كان يعتقد في التقدير الإسرائيلي، بأن الدبابات التي توجد في حالة استعداد دفاعية، قادرة على وقف وصد قوة تفوقها خمسة أضعاف. المبحث السابع

القتال شرق القناة يوم 6 أكتوبر

في أغسطس 1973، كان المصريون قد بدأوا المراحل النهائية للتخطيط، واختاروا عيد كيبور أو يوم التكفير اليهودي "السادس من أكتوبر 1973"، يوم بدء الحرب. إذ أن حالة الاستعداد في الجيش الإسرائيلي ستكون في أدنى مستوياتها في ذلك اليوم.

في منتصف سبتمبر 1973، حدث اشتباك جوي بين الطائرات الإسرائيلية والسورية، فوق البحر المتوسط، وأسقط خلالها ثلاثة عشر طائرة سورية، وعلى ذلك فقد فسرت التعبئة والحشود السورية بهزيمة الجولان على أنها رد فعل للمعركة الجوية. وفي مصر كانت هناك مشروعات تدريبية يتم تنفيذها، ولكن لم تقدرها المخابرات بأكثر من كونها مناورات، وقد حدث مثل هذا النوع من التدريب وهذه الحشود المصرية على امتداد قناة السويس، دون أن ينطوي ذلك على شيء خطير، فقد كانت هذه التدريبات متكررة كل عام [1].

كانت فكرة الدفاع الإسرائيلي قد وضعت في إطار قدرات وإمكانيات الدولة والتي لا يمكنها الاحتفاظ بحجم كبير من القوات في الخدمة العاملة في جميع الأوقات، لذلك نظمت إسرائيل قواتها المسلحة بالاعتماد على ثلاثة عناصر:

1. استخبارات ماهرة وكفاء، والتي يجب أن تعطي إنذاراً مبكراً بما يمكن معه تعبئة الاحتياطيات في الوقت المناسب.
2. جيش عامل صغير الحجم قادر على القتال في مراحل الحرب الأولى، ويمكنه التصدي للمهاجمين وتعطيهم على حدود الدولة لحين استكمال التعبئة.
3. قوات جوية على استعداد كامل دائماً للتدخل في أي وقت، لمعاونة القوات البرية الإسرائيلية وإحباط أي هجوم معادي.

وقد خصصت هذه العناصر الثلاثة لكسب الوقت والتمسك بالخط الدفاعي، حتى يتم تحريك الاحتياطيات ودفعها إلى مسرح القتال، وفي حرب 1973، كان هناك خطأ ما، فقد باغت العرب إسرائيل، وسواء كان التقصير من عنصر الاستخبارات، الذي لم يتيح إنذاره فرصة كافية لتعبئة القوات الاحتياطية. أو من القيادة العليا التي لم تفسر ما تحت بصرها من معلومات، من كافة المصادر، التفسير الكافي، فقد تمت المباغته، كما أرادها المصريون.

في الساعة الثانية ظهر يوم 6 أكتوبر 1973، قامت الجيوش المصرية والسورية بالهجوم في وقت واحد وزُجت الحشود العربية على امتداد الحدود الإسرائيلية الشمالية والجنوبية. أخطر الجنرال دافيد أليعازر في رئاسة الأركان على وجه السرعة. وبالرغم من التقييم الهادئ الذي تم بواسطة الاستخبارات العسكرية، والتي اتجهت لتفسيره بطريقة منطقية، إلا أنه تم رفع حالة استعداد القوات الإسرائيلية إلى الحالة (ج) - خلال اجتماع عاجل للوزارة الإسرائيلية يوم الجمعة 5 أكتوبر 1973 - بناء على طلب من أليعازر، كما سمح بالتعبئة المحدودة للاحتياطيات المدرعة. وفي الصباح الباكر يوم 6 أكتوبر 1973، عندما أكدت معلومات الاستخبارات أن مصر وسورية ستهاجمان في نفس اليوم وافقت القيادة السياسية على التعبئة الجزئية لأغراض الدفاع، في حدود "100 ألف جندي" ولم تُوافق على مقترحات أليعازر، بتنفيذ التعبئة الشاملة، والقيام بضربة إجهاض بالقوات الجوية ضد الدولتين.

ومع بدء الهجوم المصري السوري، في الساعة الثانية ظهراً، تم استدعاء الاحتياطي بسرعة، وكان أغلب الشعب الإسرائيلي في الصلاة بالمعابد أو بالمنازل، وهكذا اندفع الجنود إلى وحداتهم بعد استبدال رداء الصلاة بالشدة الميدانية، وعادت إسرائيل تقاتل ثانية ولكن في سبيل بقائها هذه المرة.

خلال المرحلة الأولى للقتال في الفترة من 6 - 9 أكتوبر 1973، كان المصريون قد وضعوا خططها بدقة، وتم الإعداد المسبق لأدق التفاصيل، والتدريب عليها، وتضمنت عبور إحدى عشر لواءً في النسق الأول "عبر القناة"، ثلاثة في منطقة القنطرة وشمالها، وأربعة في منطقة الإسماعيلية والدفرزوار، وأربعة بمنطقة جنيفة والسويس. كانت الفرق المشاة المصرية، تعبر في قطاعات كل فرقة في قطاع مواجهته 4 - 5 أميال. الموجة الأولى تستولي على الساتر الترابي وتتمسك به بشدة، الموجة الثانية تتجاوز الأولى لمسافة 200 ياردة، وتتوقف في أماكنها خلال الساعة الأولى للهجوم، الموجة الثالثة والرابعة كان عليهما الانتشار في المواجهة والعمق لتحقيق الاتصال والربط بين الموجات الأولى والثانية، بعدها تعبر أسلحة الدعم للكثائب المهاجمة، وتتقدم القوة كلها، لمسافة 1 - 2 ميل شرق القناة، بينما تهاجم مجموعات الاقتحام النقط القوية، وتتسنى كل فرقة من الفرق الخمس في الشرق رأس كوبري بعمق 3.5 ميل، وتدافع عنه إلى حين عبور الدبابات والمدفعية، والتي بوصولها يبدأ توسيع رؤوس الكباري إلى عمق 6 - 8 ميل. تستعد القوات المصرية، التي عبرت إلى الشرق، لمواجهة هجمات الوحدات المدرعة الإسرائيلية على الخط المعزز، بالأسلحة المضادة للدبابات والألغام، فطبقاً للتدريبات التي مارسوها طوال السنين السابقة، كان يعرفون أن الدبابات الإسرائيلية لن تتركهم يتقدمون، دون أن تهاجم، بل كانوا يعلمون أنها ستحاول سحقهم وإلقاءهم في القناة مرة أخرى.

كان في مواجهة الهجوم المصري طبقاً للخطة الإسرائيلية، مجموعة عمليات مدرعة بقيادة الجنرال ألبرت ماندلر [2] ، وكان إجمالي القوات تحت قيادته 280 دبابة مشكّلة في ثلاثة ألوية، إضافة إلى لواء مشاة. وكان معظم هذه القوات تعمل كاحتياطيات قريبة في شرق سيناء مستعدة لتوجيه الهجمات المضادة ضد القوات المصرية، التي تنجح في الوصول إلى خط بارليف.

داخل تحصينات خط بارليف، وصل حجم الجنود الإسرائيليين، نحو 500 جندي إسرائيلي، من لواء القدس، حيث يخدم معظمهم فترة الاستدعاء السنوي، وكانوا قليلي الخبرة في القتال. (أنظر شكل جبهة قناة السويس)

وفي الساعة الواحدة و45 دقيقة حضر ماندلر اجتماع في مركز قيادة الجبهة، مع الجنرال جونين، قائد الجبهة الجنوبية، والذي عاد منذ دقائق من مؤتمر رئيس الأركان. أصدر جونين أوامره لبدء تحريك الوحدات المدرعة، لاحتلال خط الجبهة والمصاطب على طول القناة وعمقها، تجاه الشرق [3] ، ولكن الحرب كانت قد بدأت، وبدأ القصف المكثف للمدفعية والهجمات الجوية على مطارات ومراكز القيادة في سيناء.

أولاً: السادس من أكتوبر 1973 "عيد الغفران"

اجتمعت رئيسة الوزراء الإسرائيلية صباح يوم 6 أكتوبر 1973، مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل، "كينيث كيتينج" والذي كان يعلم منذ يومين بالحشود العربية، وأعرب عن قلقه للمسؤولين الإسرائيليين بهذه المعلومات. وخلال اجتماعه مع جولدا مائير قالت له: "أنهم يذهبون للحرب، والآن ليس لدينا شك، يجب تحذيرهم قبل فوات الأوان، يجب منع سفك الدماء". ويكتفي كيتينج بسؤال واحد: "هل ستسبقي وتطلقين النار؟"، وترد جولدا: "لا .. سأبذل كل ما في وسعي لإقناع زملائي بالألا نكون البادئين بفتح النيران". ويبعث السفير الأمريكي في إسرائيل، برسالة عاجلة عن حديثه مع رئيسة وزراء إسرائيل إلى وزير الخارجية "هنري كيسنجر" الذي يتصل، بدوره، فوراً، برئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ريتشارد نيكسون" في مقر إجازته بفلوريدا.

ويصدر الرئيس الأمريكي أوامره لوزير خارجيته، باستخدام الخط الأحمر فوراً وإبلاغ الكرملين بالخطر المنتظر، وكذلك إبلاغ سكرتير عام الأمم المتحدة "كورت فالدهايم" بما يجري. ويتفقان على إرسال رسالة عاجلة أيضاً إلى رئيس مصر.

كان وزير الخارجية المصري "الدكتور حسن الزيات" موجوداً في نيويورك حيث اتصل به هنري كيسنجر وقال له: "ما فائدة أعمالكم؟ إن إسرائيل تعرف كل شيء، وفي خلال يومين ستعقب احتياطاتها وتقوم بشن هجوم مضاد حاسم، فكروا في الأمر". ويعد الزيات بنقل ما قاله الدكتور كيسنجر، ويقوم بالاتصال بالرئيس السادات، الذي كان موجوداً في غرفة العمليات الرئيسية.

1. قائد القيادة الجنوبية يصدر أوامره بالاستعداد للحرب

وفي الوقت الذي كان كيسنجر يتحدث فيه مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، كان جونين قائد الجبهة الجنوبية يتصل تليفونياً من قيادة الأركان العامة في تل أبيب بالجنرال ماندلر في قيادته الميدانية في سيناء ويبلغه أنه قد صدر أمر بتعبئة الاحتياط، ويؤكد أن الهجوم العربي سيبدأ في الساعة السادسة مساءً، ويبلغه بإعطاء الأوامر للاستعداد، ولكن بدون تحريك الدبابات.

ويضيف جونين موضحاً: "لا أريد أن يرى المصريون من سواترهم حركة الدبابات، أنهم يستطيعون ملاءمة نيران مدفعيتهم مع تغير حالة التأهب لدينا، ولا أريد أن يكون لديهم إنذار بأننا مستعدون، كما يجب الاحتراس من التصعيد، خاصة إذا لم يكن هناك نية لدى المصريين أساساً لإطلاق النار".

ويتقبل ماندلر هذه التعليمات، ولكنه غير راضي عن الجدول الزمني الذي تحدد له، إذ لو كان المصريون ينوون إطلاق النار، في السادسة مساءً، فيجب التكيّف بتحريك الدبابات، فالساعة الخامسة تعتبر وقتاً متأخراً جداً. هناك ضرورة لساعتين على الأقل لاستعداد خطة الدفاع التي تسمى "أبراج الحمام"، ومن ثم يُعدل جونين أوامره لبدء تحرك المدرعات في الساعة الرابعة بعد الظهر.

2. الاستعداد للحرب

أصدر ماندلر أوامره، في الساعة الواحدة ظهراً، إلى المواقع بامتصاص الضرب، وهذا التعبير لا يعني الدخول في التحصينات والإعداد للحرب، إنما تعني فقط ارتداء الملابس الواقية والخوذات الصلبة، ووضع الأسلحة في دشماها، والاستعداد لعمليات القصف، كما كانوا يفعلون، في حرب الاستنزاف.

ويتصل قائد القطاع الشمالي بألبرت ماندلر، ليستوضح، هل من الممكن تحريك المدرعات؟ ويرد ألبرت قائلاً: "لا! لا تحرك الدبابات".

ويقوم قائد القطاع الأوسط والجنوبي، بجمع قادة الوحدات الفرعية، ويعرف هؤلاء منهما، أن المصريين سوف يطلقون النار في الساعة السادسة مساءً، ويجب أن يكونوا مستعدين قبل الموعد بساعة أي في تمام الساعة الخامسة مساءً لتنفيذ الخطة الدفاعية "أبراج الحمام".

وفي نفس الوقت كانت مجموعة من أفراد سلاح المهندسين، تفحص منشآت الإشعال، حيث أبلغوا هذا الصباح، أن الأنابيب المخصصة للتغذية بالوقود إلى حافة القناة معطلة، كان يجب أن يقوموا بالإصلاح، ولكن الوقت كان متأخراً فقد بدأت الحرب.

منذ بضع ساعات انطلقت مركبات جيش الدفاع إلى الطرق لاستدعاء الاحتياط، حيث يتم تجميعهم في مناطق التجمع الخلفية، ويتجهون منها إلى مخازن الوحدات للترود بالعتاد

ثم الإسراع إلى الجبهة، كان الكثيرين من أفراد الاحتياط موجودين أما في المنازل أو المعابد، وبالتالي يسهل تجميعهم.

في حوالي الساعة الثانية خرج الجنرال ألبرت ماندلر، يرافقه نائبه وضابط فرع العمليات وضابط الإشارة، لتفقد مركبات مجموعة قيادته، وبينما هم يمرون بين المركبات، سمعوا فجأة هدير الطائرات، وتطلع ألبرت وضباطه إلى أعلى ليشاهدوا طائرات ميغ مصرية تهاجم مطار رفيديم (الميلز) لقد بدأت الحرب.

وبينما يدخل ماندلر وضباطه بسرعة إلى مركز قيادتهم، يتصل جونين بماندلر ويقول له: يجدر بك أن تحرك الوحدات المدرعة إلى الأمام، وعدم الانتظار إلى الرابعة. ويرد ماندلر قائلاً: نعم يجدر! إنهم يقصفون رفيديم الآن!. ويتصل ماندلر على الفور بقائد اللواء المسؤول عن القطاع الأوسط والجنوبي، ويصدر له الأوامر بالإسراع بتحريك الدبابات، وفي هذه اللحظة تمر فوق رأسه طائرات الميغ المصرية وتلقي بقنابلها على مقربة من قيادته.

3. بدء الحرب

وفي تل أبيب تدوي صفارات الإنذار، وتتدفق السيارات العسكرية الكثيرة والحافلات الخاوية في الشوارع. وفي الشرفات والنوافذ يقف الكثيرون يتطلعون ويسألون ماذا حدث؟.

كان السلاح الجوي هو أقل القوات تأثراً بالمباغته، كان أمر الاستعداد لتوجيه ضربة وقائية مسبقة، قد جعل الأسراب متأهبة، ومعظم الطائرات مسلحة، ومُعَدَّة للتطبيق، وعندما جاءتهم أنباء إطلاق المصريين والسوريين للنار، كانوا مستعدين للانطلاق فوراً وتنفيذ المهام التي يكلفون بها.

كانت الطائرات المصرية المهاجمة تبلغ حوالي 200 طائرة، اتجهت 12 طائرة منها إلى شرم الشيخ، لقد اندلعت الحرب على طول المائة والستين كيلومتراً، بمحاذاة قناة السويس، ومنذ الساعة الثانية بعد الظهر وآلاف القنابل والدانات تنفجر في جميع أنحاء الجبهة. قصفت الطائرات منطقة شلومو (شرم الشيخ)، عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة سيناء، كما قصفت منشآت الميناء العسكري ومطار أوفيرا (مطار شرم الشيخ). وبعد الهجوم وفور أن ابتعدت الطائرات المصرية، اندفعت نحو السماء أعمدة النيران والدخان، وسارع الجنود الذين بوغتوا بالهجوم إلى مواقعهم، وبعد بضعة دقائق، بدأت دوي المدافع، تحاول عبثاً إسقاط الطائرات المصرية. ثم جاءت موجة ثانية من الطائرات المصرية بعد لحظات، واستطاعت أن تقصف المطار ومركز الاتصال في شرم الشيخ.

قصفت الطائرات المصرية أبو رديس كذلك مدينة النفط على الضفة الشرقية لخليج السويس. وحرصت هذه الطائرات على تجنب إصابة آبار النفط وآلات الضخ.

ثانياً: الهجوم على المواقع الإسرائيلية في خط بارليف

كانت المواقع الحصينة في خط بارليف، على طول مواجهة القناة، مكونة من ملاجئ خرسانية تحت الأرض، يحيط بها سائر مرتفع من التراب يغطي مواقع إطلاق النار. وخنادق تربط بين مواقع إطلاق النار مغطاة في بعض المناطق ومكشوفة في مناطق أخرى. (انظر شكل أوضاع القوات يوم 6 أكتوبر)

وفي داخل المنشأة الدفاعية، التي صنعت جوانبه من الصاج المموج، أحس الجنود بأن الأرض زلزلت تحت أقدامهم، وتساقطت الأتربة، وتطايرت شظايا الأسمت المسلح، وبدأت النداءات في طلب الاستغاثة، وكثر القتلى والجرحى داخل المواقع الدفاعية من جراء القصف الكثيف للمدفعية. كان المصريون يطلقون الهاونات من عيار 240مم لدك الحصون، وأصيب الأحياء من جنود المواقع بحالة هستيرية، وطلبت جميع المواقع معونة القوات الجوية والمدفعية، ودعم المدرعات كذلك، ووعدوا جميعاً، بوصول الدعم إليهم

في أسرع وقت.

انقضت الموجات الأولى من القوات المصرية، المهاجمة من المشاة، وسيطروا بسرعة على الضفة الشرقية للقناة، في المرحلة الأولى للعبور كان هناك حوالي عشرة آلاف جندي مصري على الضفة الشرقية ومن أجل تفويض السواتر الترابية على حافة القناة، استخدم المصريون ظلمبات المياه بضغط كبير، ويتسبب ضخ المياه في شق الساتر الترابي. لقد عبر المصريون القناة بمئات الزوارق، وكما يبدو كان المصريون يتوقعون مقاومة شديدة، ولذلك فإنهم يعبرون في أماكن كثيرة، حتى تكون فرصة النجاح كبيرة.

لم يمض ثوان على بدء قصف المدفعية، ألا وغطت مياه قناة السويس بمئات من القوارب، وبداخلها رجال، راحوا يجدفون بكل قوتهم، ليعبرون العائق المائي من الغرب إلى الشرق، لقد ظن الجميع أنه حلم، قال البعض: "هذا غير معقول إنه حلم المصريون يعبرون القناة".

بوغت جنود المراقبة الإسرائيليون فوق الأبراج، بآلاف من الجنود المصريين فوق الساتر الترابي، على الضفة الشرقية للقناة، وأخذوا يتدققون في كل اتجاه، إنهم يقتربون من الأسلاك الشائكة ويفجرونها، بينما قاذفات اللهب تطلق نيرانها على المواقع الإسرائيلية.

بعد بداية القصف بعشرين دقيقة، ظهرت الدبابات البرمائية على صفحة مياه البحيرة المرة، عند كبريت. كانت هذه المركبات المدرعة البرمائية هي أول من دخل سيناء [4].

احتلت الموجة الأولى من المهاجمين الساتر الترابي، الذي أقامه جيش الدفاع الإسرائيلي، كما سيطرت على أماكن إقامة الجسور. واستخدم المصريون سلالم من الحبال لتسلق الساتر الترابي، وكلما وصلت موجة من العابرين تتقدم الموجات السابقة حوالي 200 م، شرق القناة.

بعد نجاح الموجات الأولى في العبور بدأت القوات المصرية في إلقاء بأجزاء المعديات والكباري في الماء، وربط كل جزء بالآخر، كما بدأوا في إنشاء كباري للمشاة، وعلى هذه الكباري بدأت تتدفق الموجات التالية من الجنود. وفي غضون ساعات قليلة، نجح المصريون في أن ينقلوا إلى سيناء، أكثر من 40 ألف جندي مشاة، كما بدأ أفراد سلاح المهندسين، في إقامة كباري لعبور المدرعات، ليبدأ في الساعة الثامنة مساءً عبور الدبابات المصرية إلى الشرق.

لم تكن المدفعية الإسرائيلية، القليلة العدد، ذات فاعلية في مقاومة المصريين على طول مواجهة الدفاع، كما لم تستطع أن تؤثر على أماكن العبور الكثيرة، وكانت القوات القليلة لجيش الدفاع الإسرائيلي في خط بارليف تجد صعوبة في صد ذلك الطوفان من أفراد المشاة.

اتبع المهاجمون تكتيكا سليما، فقلة منهم فقط هي التي تهاجم الحصون، والجزء الأكبر يلتف حولها لحصارها، لقد كان الهدف الرئيسي للمصريين، هو عزل هذه الحصون، ثم التقدم لمسافة 10 - 12 كم شرقي القناة.

أذهلت قوة وحجم النيران الكثيف للمدفعية المصرية، الجنود في حصونهم، وكذلك قادة إسرائيل الذين كانوا يتلقون بلاغات متشابهة عن الموقف من كل المواقع، "المصريون يعبرون بأعداد كبيرة". وعندما تحركت الدبابات، وقعت تحت نيران المدفعية، ثم تلقفتها الصواريخ المضادة للدبابات، ولم يصل إلى هدفه إلا أعداد قليلة العدد والفاعلية.

هكذا انقضت اللحظات الأولى من حرب عيد الغفران على خط بارليف، وبالرغم من الأوامر التي صدرت بالتأهب الدفاعي على الخطوط، فإن المباغته كانت كاملة، فلم يكن يتصور أحد عبور آلاف من الجنود المصريين في وقت وجيز.

بدأت تتجمع المعلومات لدى قيادة جبهة سيناء عن اتجاهات العبور، وحجم الخسائر من القتلى والجرحى، وبدءوا يدركون أنه عبور شامل، ولكن صورة القتال مازالت غير واضحة.

في الساعة الرابعة انقطع الاتصال مع الموقع المحصن في الكيلومتر 10 جنوبي رأس العش "بالقطاع الشمالي". وكان قائد هذا الحصن قد أبلغ مع بدء العبور أن الجنود المصريين يهاجمونه، حيث سمعت أصوات القتال بوضوح في أجهزة الاتصال، ولكن الاتصال قطع، ولا يُعرف ماذا حدث. وتصل إشارات قادة الوحدات المدرعة إلى قائد الجبهة عن تزايد خسائرهم، وفي البداية اعتقد القادة الإسرائيليون أن دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي سوف تكتسح المشاة المصريين بسهولة، ولكن المعلومات تؤكد أن القوات المصرية تواجه الدبابات وتدمرها، وتكرر في أجهزة الاتصال، إشارة ذات مضمون واحد: "إنهم يطلقون علينا آلاف الصواريخ والمقذوفات، وعدد الدبابات يتناقص من كثرة الإصابات، إن صواريخ ساجر تعطيتهم ذراعاً طويلة أكثر من رشاشات الدبابات". ومع تزايد خسائر الدبابات، أصدر الجنرال جونين أوامره لقادة الوحدات المدرعة بعدم الاقتراب كثيراً، وأن يطلقوا النار على المشاة المصريين من مسافات كبيرة. ومع هبوط الظلام يتحسن الموقف قليلاً، حيث يمكن أن يُوفر ملجأً آمناً للدبابات من صواريخ "ساجر".

وفي مخازن الطوارئ الإسرائيلية يزداد الضغط على أفراد المخازن، الجميع يريدون تسلم الأسلحة، ويضطر المسؤولون عن المخازن لتسليم الأسلحة بعجلة دون التقيد بالنظم واللوائح. كانت المشكلة عدم وجود العتاد الكافي للجميع، فهناك نقص في الرشاشات، والرشاشات في العربات المدرعة بدون مساند، بل أن بعض الدبابات بدون رشاشات، وبعضها بدون أجهزة التنشيط، إنهم يذهبون للحرب وهم غير مستعدين كما يجب.

بعد ساعات يصل رئيس الأركان الجنرال دافيد أليعازر، إلى قيادة الجبهة الجنوبية، ويقدم له الجنرال جونين تقريره عن الموقف، حيث يوضح التقرير أن جزءاً كبيراً من الدبابات أصبح غير صالح تماماً، سواء نتيجة للإصابات أو الأعطال الفنية، كان الموقف سيئاً للغاية أمام القيادة الإسرائيلية.

ثالثاً: موقف السلاح الجوي الإسرائيلي

في الساعة الثانية والنصف، أصدر قائد السلاح الجوي الجنرال باني بيليد أوامره بتخصيص العديد من الطائرات التي عملت في صد الهجوم الجوي المصري، لتهاجم المصريين على طول جبهة القناة. كان لدى الطيارين ساعتين فقط قبل حلول الظلام. وفي الظلام سيكونون مفقدين في عملياتهم. كانت التعليمات التي صدرت هي ضرب أي هدف يظهر لهم، وهي مهمة صعبة، لأن المصريين يعبرون بالفعل، وقد تداخلوا مع الجنود الإسرائيليين، ومن الصعب التمييز بين هؤلاء وأولئك. وخلال هاتين الساعتين خرجت حوالي 200 طلعة تجاه قناة السويس وخليج السويس، لم تستطع الطائرات التعامل مع بطاريات الصواريخ، وكانت أهدافها محددة ضد الفرق المصرية التي تعبر القناة، وخلال هاتين الساعتين فقد السلاح الجوي خمس طائرات سكاي هوك وطائرة فانتوم.

كان بيان جيش الدفاع الإسرائيلي، عن بدء الحرب قصيراً جداً: "ابتداءً من الساعة الثانية، تهاجم القوات المصرية والسورية سيناء وهضبة الجولان في الجو والبحر والبر، وبعد سلسلة من الغارات الجوية على مواقعنا، بدأت القوات المترجلة في هجوم بري، وقد عبرت قوات مصرية قناة السويس في عدة أماكن، وبدأت قوات سورية في الهجوم بالمدرعات والمشاة على طول الخط في هضبة الجولان وتعمل قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ضد المهاجمين، وتجري في الجبهتين معارك في الجو وفي البر".

رابعاً: تطور الموقف القتالي على جبهة القناة وصمود بعض المواقع الحصينة

في الساعة الثالثة بعد الظهر، كان واضحاً "الماندر" أن المصريين يشنون هجوماً كبيراً على طول المواجهة. وبعد ساعة وضح أن عبور القناة كان عملية برمائية كبيرة وتم بكل القوات المصرية. لقد حاول جونين فهم المعركة، في مركز قيادته، من خلال التقارير التي وصلته، وتمكن من خلال وسائل الاتصال معرفة ما يدور في كل نقطة قوية

على امتداد القناة، وحاول لمدة ساعتين التعرف على اتجاه المجهود الرئيسي للعدو، وفي الحقيقة كان تقدير المصريين أن غياب المجهود الرئيسي وعدم وضوحه سيؤدي إلى تأخير الهجوم المضاد الإسرائيلي. وفي الساعة الرابعة أصبح واضحاً لجونين أنه لا يوجد مجهود رئيسي، ولكن كان العبور أكثر نجاحاً في القطاع الشمالي للقناة عن القطاع الجنوبي.

واصلت النقط الحصينة في خط بارليف تحمل نيران المهاجمين، وحاولت صد هجمات القوات المصرية، ولكن المصريين تمكنوا من اختراقها. وصدرت الأوامر للجنود الإسرائيليين للجوء إلى الملاجئ الوقائية للحماية من نيران المصريين. كان رد فعل كل نقطة يمثل انعكاساً لدور القادة المحليين، ولكن في حالات كثيرة كان الضباط هم أول المصابين، وبعض النقط استطاعت أن تقاوم الهجمات المصرية.

فعلى سبيل المثال: استطاعت التحصينات في القطاع الشمالي للقناة [5]

وهو موقع التينة، شمالي القنطرة، بالرغم من جرح قائد الموقع إلا أن ضابط الصف "أورليف" استطاع أن يصمد حتى صباح اليوم التالي 7 أكتوبر 1973 لهجمات المصريين، وبالرغم من خسائر أفراد الموقع، إلا أنه استطاع أن يسحب باقي القوة والجرحى بعد أن نفذت ذخائرهم، في مركبة نصف جنزير، والتي تمكنت من الانسحاب بالرغم من النيران الكثيفة، وتمكنوا من عبور المدق داخل منطقة المستنقعات، وفي النهاية وصلوا إلى الخطوط الإسرائيلية بالعمق [6].

ومثال آخر في الجنوب من قناة السويس، كان موقع لسان بور توفيق (المسمى "كواي Kwai")، ويواجه هذا الموقع مدينة بورتوفيق، وكان يضم 24 فرداً من الجيش النظامي بقيادة "شلومو أرينست"، وقد تمكن هذا الموقع من صد هجوم قوة من المصريين التي كانت تعبر القناة، وأغرقت معظم قواربها. وفي مساء يوم الأحد 7 أكتوبر 1973 بدأت وحدة مصرية بمحاولة اختراق التحصينات من الجنوب، بمساعدة قاذفات اللهب، وقاموا بإشعال النيران بمخازن الوقود بالنقطة الحصينة، وقامت الحامية بصد المهاجمين بالقتال المتلاحم. واستمر هذا الموقع ولمدة ثلاثة أيام - وهو محاط بالمياه من ثلاثة أجناب، ومتصل بالأرض بطريق واحد بعرض ستة ياردات - يتحمل نيران المدفعية الكثيفة ونيران الدبابات والهجمات المستمرة من الجنود المصريين.

وفي صباح يوم الثلاثاء 9 أكتوبر 1973 لم يتبقى بالموقع سوى عشرة أفراد من المقاتلين، علاوة على عدد من الأفراد الإداريين منهم الطبيب والمرضى والطباخ. وفي يوم الخميس 11 أكتوبر 1973 طلبت القيادة من أردنست الصمود لمدة 48 ساعة أخرى، واقتراح الطبيب الذي زاد عدد الجرحى لديه بأن يتم التسليم عن طريق الهلال الأحمر. وفي صباح السبت 13 أكتوبر 1973 وبعد أن نفذت معظم الذخائر، قام قائد الموقع بالاستسلام عن طريق الصليب الأحمر [7].
لقد فقد الأمل في وصول أي نجده إليه.

مثال آخر: لموقع بودابست Budapest والذي يقع شرقي بور فؤاد بنحو 15 كم، كان يقوده "موفي اشكنازي". وكان بالموقع فصيلة مشاة وفصيلة دبابات. تمكنت قوة الكوماندوز المصرية، من عزل الموقع من جهة الشرق بعد إبرارها بحراً شرقي الموقع بمسافة كيلومترين، وحاولت القوة المصرية الهجوم من غرب النقطة، ولكنها فشلت، وقد تعرض هذا الموقع للهجمات الجوية المصرية العنيفة، وتمكنت قوة الكوماندوز المصرية التي عزلت الموقع من إيقاع قوة دعم مدرعة إسرائيلية كانت قادمة لنجدة الموقع، في كمين استطاع أن يدمر هذه القوة. بينما استمرت المدفعية الثقيلة في قصف الموقع بلا انقطاع.

انسحبت قوة الكوماندوز المصرية تحت ضغط هجمات الاحتياطي المدرع الإسرائيلي مساء يوم الثلاثاء 9 أكتوبر 1973، وواصلت القوات الجوية المصرية قصف الموقع يوم الأربعاء

10 أكتوبر 1973. وفي الحادي عشر من أكتوبر 1973 تم تغيير قوة الموقع، بعدما تحملته من خسائر، بقوة أخرى جديدة. ومرة أخرى تم عزل بودابست بواسطة وحدة من الصاعقة المصرية، ولم تتمكن القوات الإسرائيلية من فتح الطريق شرقاً إلا بعد قتال عنيف قامت به القوات الإسرائيلية، واستمر الاحتفاظ بهذا الموقع حتى نهاية الحرب، وكان الموقع الوحيد من خط بارليف الذي لم يسقط في أيدي المصريين. ولكنه استنزف جزءاً غير يسير من الاحتياطيات، لفتح الطريق إليه، كلما قطعه المصريون.

أثبتت بعض المواقع قدرتها على تحمل نيران المدفعية المصرية، والهجمات المستمرة، بل أن بعض المواقع قتلت قتلاً مريراً حتى قتل وجرح كل من فيها. ولكن أسوأ ما واجهه الخط الإسرائيلي من التحصينات، هو عدم وضوح الرؤية للموقف على طول القناة حتى صباح يوم الأحد 7 أكتوبر 1973.

1. ديان يعد بتدمير القوات المصرية

في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم السبت 6 أكتوبر 1973، يلتقي وزير الدفاع بالصحفيين، ويقول لهم: "غدا مساءً عندما يصل الاحتياط إلى الجبهة، سوف تبدأ الحرب الحقيقية، وسوف نحول المنطقة إلى مقبرة كبرى لهم. سوف يدمر جيش الدفاع الإسرائيلي، المصريين، بضربة شديدة، وسوف ينتهي القتال بانتصارنا في الأيام القادمة.

2. الخطة "يوفاني يونيم" أو أبراج الحمام وتنفيذ الهجمات المضادة بالألوية المدرعة

في مركز قيادة ماندلر، كانت صورة الموقف على امتداد القناة غير واضحة كذلك، فقد كانت وحداته المدرعة تتحرك في اتجاه القناة، ولكن لم تكن هناك دلائل واضحة عن موقفها وكان التقدير العام أن العبء الرئيسي للهجوم سيقع على القطاع الشمالي. ولذا فقد تم توجيه اللواء المدرع بقيادة الكولونيل "جابي أمير" في اتجاه الشمال، وتوجيه اللواء المدرع الآخر بقيادة الكولونيل أمنون ريشيف في المنتصف، بينما أمر اللواء المدرع الثالث بقيادة الكولونيل "دان شمرون" بالتحرك من خلال ممر الجدي والاتجاه صوب جنوب البحيرات.

3. أعمال قتال القطاع الشمالي

بمجرد تحرك قوات الكولونيل "جابي أمير" في القطاع الشمالي، قامت المدفعية المصرية بفتح النيران على وحداته، ولذلك فقد قسم قواته في مجموعات، وحاول تحقيق الاتصال بالمواقع الحصينة. أرسل جابي مجموعة قتاله الأولى إلى حصن "مفركت Mifreket" شمال جزيرة البلاح، ولكنها دمرت. وتقدمت مجموعة القتال الثانية إلى شرقي القنطرة، للاتصال بالموقع الحصين "ميلانو Milano" وفشلت في الوصول إليه. خلال مساء يوم السبت، قام جابي بتوجيه ثلاث هجمات متتالية، ولكنه لم يحقق أي نجاح وفي صباح الأحد اصدر الجنرال كلمان ماجن، قائد القطاع الشمالي، أوامره إلى جابي بالانسحاب وإخلاء خسائره الكبيرة، كما صدرت التعليمات بإخلاء تحصينات "مفركت". واستطاعت دبابتين من قوات جابي من الوصول إلى القناة، وتدمير أحد الكباري المصرية بالقرب من الفردان وسرعان ما دُمرت هاتين الدبابتين بالأسلحة المصرية.

لقد منيت الهجمات المضادة لقوات جابي، بخسائر كبيرة ولم يتبقى من اللواء سوى عشرون دبابة فقط. وطوال يوم الأحد انشغل جابي في حصر خسائره، وإعادة تجميع ما تبقى من قواته.

4. أعمال قتال القطاع المركزي (الأوسط)

كلف اللواء المدرع بقيادة أمنون ريشيف بالقيام بالهجمات المضادة في اتجاه المحور الأوسط، وعندما أمر ريشيف قواته بالاندفاع إلى المواقع السابق تخطيطها بالقرب

من القناة، تعرضت دباباته إلى نيران الصواريخ المضادة للدبابات والسلاح الفردي المضاد للدبابات ر ب ج - 7
فقد سبقته وحدات القنص المصرية لاحتلالها، كما فتحت
الدبابات المصرية نيرانها من السائر التراي بالصفة الغربية للقناة من مواقع تسيطر على طرق الاقتراب
للحصون الإسرائيلية، ودمرت دبابات ريشيف ولم يتبقى من لواء
أمون ريشيف سوء دبابتين استمرت في القتال في المنطقة المواجهة للإسماعيلية، واستمرت موجات المشاة
المصرية في التقدم، ولم يعد هناك أثراً للواء ريشيف.

5. أعمال قتال القطاع الجنوبي

نتيجة لتعرض اللواء المدرع تحت قيادة دان شمرون

[8]

، لهجمات الطائرات المصرية في الساعة الثانية ظهراً، قام بتقسيم قواته إلى ثلاثة مجموعات:

· المجموعة الأولى بقوة كتيبة مدرعة وتعمل خلال ممر متلا.

· المجموعة الثانية، بقوة كتيبة مدرعة وتعمل خلال ممر الجدي.

· المجموعة الثالثة بقوة كتيبة مدرعة في النسق الثاني وتعمل خلف المجموعة الثانية. وبذلك أصبحت مواجهة
لواء شمرون تصل إلى نحو 35 ميلاً في المنطقة الواقعة
بين تقاطع الطرق بمنطقة البحيرات المرة وحتى رأس مسلة جنوباً
[9].

كانت القوات المصرية في هذا القطاع متفوقة بنسبة كبيرة على قوات دان شمرون حيث وصلت نسبة التفوق في
الدبابات فقط إلى نسبة 6 : 1. وكان هدف شمرون تحقيق الاتصال
بمختلف النقط الحصينة الإسرائيلية في هذا القطاع، والتي تم محاصرتها بواسطة القوات المصرية. عندما بدء
لواء شارون التحرك في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم 6 أكتوبر
1973، كانت قوته 100 دبابة، وفي الساعة الثامنة صباح يوم 7 أكتوبر 1973 أصبح المتبقي منها 23 دبابة
فقط. لقد فقد شمرون ثلثي دباباته ورجاله خلال ليلة واحدة
من القتال، ولم يستطع تحقيق الاتصال بأي نقط حصينة.

كان مؤكداً لدى قيادة الجبهة الجنوبية مساء يوم السبت 6 أكتوبر 1973، أن القوات المدرعة لم تستطع الوصول
إلى المواقع الحصينة، وأن الهجمات المضادة لم تحقق أي
نجاح، حتى صباح يوم الأحد 7 أكتوبر 1973. وفي مساء يوم السبت توجه الجنرال دافيد أليعازر إلى الجنرال
جونين قائد الجبهة الجنوبية، ونصحه بإصدار الأوامر بسحب
الأفراد من النقط القوية الحصينة، التي تتعرض للخطر، مع الإبقاء على النقط القوية التي تعيق تطوير الهجوم
المصري شرقاً.

خلال ليلة 7/6 أكتوبر 1973 تمكنت وحدات الكباري المصرية من إنشاء الكباري عبر القناة، حيث تعرضت هذه
الكباري في اليوم التالي للهجمات الجوية الإسرائيلية، والتي
استطاعت إتلاف الكثير منها. وبالرغم من ذلك، فقد تمكن المهندسون المصريون من سرعة إصلاحها وتشغيلها،
واستمر تدفق القوات المصرية دون توقف.

وفي نهاية يوم 6 أكتوبر 1973، وجد الجنرال "ماندلر" أنه فقد أكثر من ثلثي دباباته، التي بدأ بها القتال. ووجد
جونين أنه لا توجد معاونة جوية حقيقية، ولا يوجد
أي حل للموقف المتأزم حتى تصل الاحتياطيات.

[1]

كانت هذه التدريبات جزء من خطة الخداع المصرية التي كانت ناجحة بدرجة كبيرة.

[2]

من أشهر قادة المدرعات الإسرائيلية، قتل خلال الحرب يوم 13 أكتوبر 1973، كان يُعرف بأنه من أكثر ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي انضباطاً والتزاماً، كان قليل الكلام، يبلغ من العمر 45 عاماً، كان قائداً للواء المدرع خلال حرب عام 1967 في جبهة الجولان، حيث تمكن من اختراق الخط الدفاعي السوري في الجولان.

[3]

كان جونين قد اتصل قبل عودته من تل أبيب، أثناء حضوره "مؤتمر رئيس الأركان" وأبلغ ماندلر بأن يبدأ تحريك المدرعات لاتخاذ أوضاعها في الساعة الخامسة مساءً وقبل بدء الهجوم المصري الذي كانت قد وصلت المعلومات لديهم بأنه سيبدأ في السادسة مساءً.

[4]

يقصد وحدات اللواء 130 مشاة أسطول التي عبرت من منطقة البحيرات والتي تكونت من 2 كتيبة برمائية وكتيبة دبابات برمائية.

[5]

واسمها الرمزي بالعبرية "كتوبا Ktuba"

[6]

الموقع المشار إليه هو إحدى النقاط القوية في رقبة الأوزة شمالي القنطرة، وهناك مبالغة بطبيعة الحال في سرد هذا الحادث، لأن أفراد الموقع قاموا بالانسحاب قبل الهجوم عليهم يوم 6 أكتوبر 1973 ناجين بحياتهم وقبل الأسر أو القتل.

[7]

نظراً لانعزال هذا الموقع عن الجبهة فقد صدرت التعليمات من القيادة المصرية بمحاصرة هذا الموقع حتى يتم استسلامه من أجل الحصول على أعداد كبيرة من الأسرى الإسرائيليين، وبالفعل نجح الحصار في تحقيق هذا الهدف، وكان يمكن نسف الموقع بالكامل بواسطة المهندسين المصريين وقتل من فيه، ولكن كان هناك هدف أهم، هو الحصول على أسرى.

[8]

دان شمرون هو من جيل الصابرا ومولود في كوبوتز، وكان ضابط في سلاح المظلات، وهو الذي قام بعملية عنتيبي، لفك أسرى الأفراد الإسرائيليين المحتجزين في أوغندا، والمعروف أن دان شمرون تولى منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي فيما بعد.

[9]

تقع رأس مسلة على مسافة 12 ميلاً جنوب السويس.
المبحث الثامن

أعمال القتال شرق القناة يومي 7، 8 أكتوبر

أولاً: أعمال قتال يوم 7 أكتوبر 1973

1. إغلاق باب المنذب

في اليوم الثاني للحرب، كانت الأنباء جنوب البحر الأحمر، تعلن بأن البحرية المصرية، حاولت إغراق ناقلة نפט محملة بالوقود متجهة إلى ميناء إيلات. كان ذلك يعني أن هناك حصاراً بحرياً على إسرائيل من جنوب البحر الأحمر. فالممر البحري الجنوبي، أصبح مغلقاً أمام حركة السفن الإسرائيلية، والمصريون يفرضون حصاراً بحرياً، على مقربة من مضيق باب المنذب، بقوة بحرية مكونة من مدمرتان وغواصتان. ورغم أن السفن المصرية قديمة، ولكنها تكفي لمنع مرور السفن التجارية، خاصة أن الأسطول

البحري الإسرائيلي بالبحر الأحمر فقيراً جداً، فقد كان السلاح البحري يعتمد على زوارق صغيرة وسريعة، ولكن قصيرة المدى.

بإغلاق ممر النفط إلى إيلات، كان من الضروري أن تعتمد إسرائيل على مخزونها من احتياطي الطوارئ. فحتى النفط كان يجلب من أبار أبورديس في سيناء، لم يعد متاحاً، بعد بدء الحرب.

2. الموقف على القناة

صباح يوم 7 أكتوبر 1973 أبلغ رئيس الأركان الجنرال أليعازر"، الجنرال جونين قائد الجبهة الجنوبية، بأنه لا يستطيع تقديم معاونه جوية في الوقت الحالي للجبهة الجنوبية، بسبب الموقف الخطر في جبهة الجولان، فقد وصلت القوات السورية في بعض الأماكن إلى منحدرات الجولان، والخطورة أن يتمكنوا من الوصول إلى المستوطنات.

انتشرت القوات الإسرائيلية على جبهة القناة مع صباح يوم 7 على الطريق العرضي المسمى طريق المدفعية، الذي يقع على مسافة 9 كيلومترا شرق القناة، وأصبحت معظم الحصون محاصرة، وصدرت لها الأوامر بالصمود بمفردها في حالة عدم القدرة على الانسحاب، وأنها يمكنها أن تتلقى معاونه محدودة من المدفعية والطائرات. لقد أصبحت الحصون في واقع الأمر مراكز للملاحظة، فهي المصدر الوحيد الذي يمكنه إبلاغ المعلومات بالرؤية المباشرة عما يجري على طول الجبهة.

خلال ليلة 7/6 أكتوبر 1973، كان المصريون قد أقاموا 11 كوبرياً على القناة، معظمهم في القطاع الأوسط والشمال من القناة. وعلى هذه الكباري تم خلال الليل، وحتى الصباح، نقل خمس فرق مشاة بدباباتهم ومركباتهم. وبقي بعض منها لازال يعبر حتى صباح يوم 7 في القطاع الجنوبي من القناة حيث تأخر إنشاء الكباري لمشاكل تتعلق بالترربة، وكان الواضح أن الدبابات والمركبات تعبر بدون إزعاج.

أما المدرعات الإسرائيلية فقد فقدت معظم قادتها إذ قتل العديد من قادة الفصائل. وأصبحت المدرعات في وضع بالغ السوء، فبعضها قد احترق، والبعض الآخر تعطل واستسلم كثير من الناجين للقوات المصرية التي صادقتهم، وقتل وجرح أعداد أخرى، ولم يعد من الممكن إعادة تجهيز الوحدات المدرعات الإسرائيلية، التي انخفضت كفاءتها بشكل ملحوظ.

اتخذ قائد القوات الجوية، الجنرال بيليد قراراً بتدمير الكباري، وبالفعل ففي الساعة الثانية يوم 7 أكتوبر 1973 أمر بتحويل جزء من الطيران الإسرائيلي من العمل على الجبهة الشمالية إلى الجبهة الجنوبية، لتدمير الكباري المصرية على قناة السويس. (أنظر شكل الهجوم على رؤوس الكباري)

ولم تكن هذه الأهداف من السهل ضربها، فالمصريون يطلقون سحباً من الدخان تغطي الكباري. كذلك يقيمون بعض الكباري الهيكلية، ويستغل أفراد المهندسين المصريين، الفترات التي يهدأ فيها القصف، ويلقون إلى الماء بمعديات جديدة، ويستبدلون الأجزاء التي أصيبت. وكلما ازدادت الإصابات في الكباري، اتبع المصريون أساليب أخرى. ففي فترات التوقف بين عبور القوات يقومون بفك أجزاء من الكباري من ناحية ويربطونها إلى الجانب الشرقي من القناة. يصبح من الصعب على الطيارين الإسرائيليين تحديد مكان الكباري وضربها. ولكي تستطيع الطائرات القيام بضرب كوبري مربوطاً إلى الساتر الشرقي، يصبح عليها أن تنتفض من ناحية الغرب، أي من ناحية الجانب المصري، المكس بالصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات، وبعد أن تنتهي الغارة الجوية الإسرائيلية المحدودة الزمن يعود المصريون لترتيب الكباري ومدّها من جديد.

في الجنوب من القناة تحاول وحدات الجيش الثالث بقيادة اللواء عبد المنعم واصل، أن تتقدم نحو محوري متلا والجدي. وفي القطاع الأوسط من القناة الفردان يوجد رأس جسر من قوات الجيش الثاني بقيادة اللواء سعد مأمون، أما في الشمال فقد استطاع المصريون أن يسيطروا بسرعة على القطاع الشمالي كله من القنطرة إلى بور سعيد.

كانت الدبابات المصرية تتقدم، لمعاونة المشاة في تطوير الهجوم، وكانت المشاة مستمرة في التقدم والاختراق، حيث تحميلهم مئات من الصواريخ المضادة للدبابات من نوع "ساجر" بعضها مركب على حاملات جنود، والغالبية محمول بيد الجنود في حقائق صغيرة وتعاونهم عشرات الدبابات. كان تقدم وحدات المشاة المصرية ببطء ولكنه مستمر، ولا توجد مدفعية إسرائيلية كافية لإيقافها، والدبابات التي كانت موجودة في سيناء مع بداية الحرب، لم يتبقى منها سوى الثلث.

لقد سيطر المصريون على القناة، ولكن مازالت بعض المواقع صامدة، كان المصريون يحققون انتصارات تكتيكية، بعد أن نجحت عملية العبور. في الوقت الذي كان لازال القادة الإسرائيليين والوزراء، مقتنعين بإمكانية سحق الوحدات المصرية، وإقائهم بعيدا إلى ما وراء القناة كانت القوة الرئيسية، المدفعية عن سيناء قد تآكلت. وأصبح جيش الدفاع الإسرائيلي على جبهة قناة السويس غير قادر على الصمود.

واستمرت البيانات العسكرية الإسرائيلية الغامضة في التحدث عما سيلقيه المصريون على أيد القوات الإسرائيلية، وعن المواقع الجديدة التي يحتلها جيش الدفاع الإسرائيلي، دون ذكر لما حدث للمواقع القديمة، أو أين هي قوات خط بارليف الخارقة.

3. أعمال قتال يوم 7 أكتوبر 1973

كان القتال شرساً طوال يوم الأحد 7 أكتوبر 1973، وكانت الهجمات اليائسة مستمرة، دفعت مجموعة العمليات المدرعة في سيناء بقيادة ألبرت ماندلر، ثمناً باهظاً، لها فكلماً حاولت الاتصال بأحد المواقع الحصينة المحاصرة، ردت على أعقابها مدحورة، وفقدت العديد من دباباتها. اقتحم المصريون الخط الأول للدفاع الإسرائيلي، ودمروا الوحدات الإسرائيلية التي أرسلت لتعزيزه. لقد كان قتال اليومان الأول والثاني من الحرب في منتهى القسوة، كلف الإسرائيليين، خسائر عالية، ويبدو أن ذلك لم يكن كافياً ليدركوا أن كل شيء قد اختلف هذه المرة.

4. التعزيز بالتشكيلات المدرعة من عمق سيناء (الاحتياطات العملياتية)

منذ يوم السادس من أكتوبر 1973 بدأت الأفراد الاحتياطية في التوجه إلى مخازن الطوارئ، وبدأت فصائل وسرايا الدبابات في التقدم سريعاً نحو الشرق، ولم يكن من الممكن بالطبع، أن تدفع إلى القتال فوراً، عند وصولها فرادى، كان لا بد من الانتظار حتى تكتمل في حشد قوي ومناسب.

تعرضت للقوات المدرعة الاحتياطية أثناء تقدمها من العمق لكمان مصرية. ففي المحور الشمالي تلتقي قوات الكولونيل "ناتك" من مجموعة العمليات الرقم 162 بقيادة الجنرال أدن، برجال الكوماندو المصريين، عندما وصل دبابات ناتك إلى مشارف رمانة، وأثناء إنزال الدبابات من على الناقلات، انهالت بغتة نيران شديدة من الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات والرشاشات على القوات الإسرائيلية، كانت النيران تنطلق من الشجيرات على جانبي الطريق، وتشتعل النيران في الدبابات، ويلقى 7 من أفراد الجيش الإسرائيلي مصرعهم ويصاب 21 فرداً آخرون. وبدأت معركة مطاردة مستمرة خلف أفراد الكوماندو المصريين، الذين لم يزد عددهم عن 150 فرداً ويقاوم أفراد الكوماندو بشراسة حتى يُقتل معظمهم وينسحب الباقين، بعد أن تمكنوا من تعطيل الاحتياطيات لعدة ساعات. لقد كانت تلك مهمتهم، وقد نجحوا فيها رغم خسائرهم العالية.

بعد اجتماع في قيادة الجبهة الجنوبية، تقرر أن يكون يوم 8 أكتوبر 1973، هو اليوم الحاسم في الحرب، بتوجيه ضربة مضادة بمجموعتي عمليات مدرعتين، الأولى "المجموعة الرقم 162" بقيادة الجنرال ابراهام أدن والثانية "المجموعة الرقم 143" بقيادة الجنرال أرييل شارون. خصص القطاع الشمالي لهجوم أدن والقطاع الأوسط لهجوم شارون، مع تثبيت القطاع الجنوبي بما تبقى من دبابات ماندلر "المجموعة الرقم 252 المدرعة".

في المساء كانت القوات المصرية، قد أعدت نفسها لصد الهجمات المضادة المتوقعة، بعد أن تقدمت داخل سيناء لمسافة 10 - 12 كيلو متراً. كانت جميع وحدات المشاة المصرية قد أتمت عبورها وكذلك الألوية المدرعة الملحقة على الفرق المشاة.

ثانياً: أعمال قتال يوم 8 أكتوبر 1973

1. الموقف الأمريكي من نتائج الحرب واستعواض الخسائر الإسرائيلية

لم يرد الأمريكيون على مطالب إسرائيل من السلاح، ويزداد قلق رئيسة الوزراء وتجرى اتصالات مع السفير "دينيتز"، والملحق العسكري العميد جور. ويرسل رئيس بعثة وزارة الدفاع "بوندى درور" الذي انتقل من نيويورك إلى واشنطن، تقريراً يقول فيه أنه قد تم تجميع عتاد عسكري ضخم، والصعوبة الرئيسية هي نقل هذا العتاد، الذي تم تجميعه، إلى إسرائيل، فلا توجد وسائل نقل كافية، ولن تكفي الطائرات المدنية لمثل هذه العملية، وحتى الطائرات المؤجرة لن تسد النقص.

كانت تلك إحدى المشاكل التي أزعجت مستشاري الرئيس الأمريكي، فقد وافقت الولايات المتحدة على أن تقدم للجيش الإسرائيلي تعويضاً كاملاً عن كل الأسلحة التي يفقدها في الحرب، وعندما وصلت المطالب الإسرائيلية إلى واشنطن، ذهبوا في البداية من الكميات المطلوبة، ومن عدد الأسلحة التي فقدت في اليومين الأولين للحرب. ويتضح لمستشار الرئيس الأمريكي أن مطالب إسرائيل من الصعب نقلها بإمكانيات النقل الإسرائيلي، ومن ثم فلا بد أن تتدخل الولايات المتحدة لتنتقل بنفسها هذا العتاد من خلال جسر جوى، ولم تكن كل المطالب تعويضاً عن الخسائر، فقد دس الإسرائيليون بينها أسلحة ومعدات لم تكن لديهم من قبل، ولكنها تمكنهم من أداء أفضل، خاصة الذخائر الشديدة الفاعلية، والمبرمجة.

من جهة أخرى فإن الدعاية الإسرائيلية قد تمكنت من فتح صنابير التبرع من اليهود في أوروبا وأمريكا والمتعاطفين مع إسرائيل، وتطوع كثير من الجنود السابقون بالدول الأوروبية وأمريكا للقتال إلى جانب جيش الدفاع الإسرائيلي.

2. مناقشة خطة الهجوم المضاد يوم 8 أكتوبر 1973

الساعة الرابعة مساء يوم 7 أكتوبر 1973، قام الجنرال دافيد أليعازر بعرض خطة هجوم يوم 8 أكتوبر 1973 على كل من جولدا مائير رئيسة الوزراء وموشي ديان وزير الدفاع. كان أليعازر يركز على القيام بالهجوم المضاد ضد القوات المصرية شرقي القناة في صباح يوم 8 أكتوبر 1973، بواسطة مجموعتي الجنرال أدن والجنرال شارون، لتدمير القوات المصرية شرق القناة، ثم العبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس. وأكد أليعازر على أن هذه العملية تتصف بالمخاطرة الكبيرة. في نفس الوقت لم يوافق أليعازر، على فكرة ديان، باحتلال خط دفاعي جديد في العمق، أمام الجبهة المصرية. خاصة بعد أن توجه إلى سيناء وشاهد الموقف على الطبيعة، حيث يمكنه التأكيد على إمكانية نجاح الهجوم المضاد. وشرح أليعازر فكره الخطة وتفصيلها، واستطاع إقناع الحاضرين بها.

قبل انتهاء مساء يوم 7 أكتوبر 1973، قام الجنرالان أدن وماجن، بالاستطلاع بطائرة خفيفة، في المنطقة بين بالوطة (على المحور الشمالي) ورفيديم في المليز على المحور

الأوسط، ثم توجهها إلى قيادة الجبهة. وفي الساعة السابعة إلا ربعاً حضر الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان، وتوجه الجميع إلى مركز قيادة الجنرال جونين، قائد الجبهة الجنوبية، حيث كان قد سبقهم كل من إسحاق رابين "رئيس الأركان السابق" والجنرال جونين قائد الجبهة الجنوبية، ونائبه الجنرال أوري بن أري والجنرال ماندلر قائد الوحدات المدرعة المدافعة عن سيناء منذ بدء الحرب. كان الجميع يعلمون أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد واجه 24 ساعة صعبة للغاية.

وجه رئيس الأركان سؤاله إلى الجنرال أدان Adan "المعروف باسم برن Bern"، عن الموقف في قطاعه! وبدأ أدان في شرح الموقف بشكل عام على الجبهة وبصفة خاصة في القطاع المحدد له، وكذا موقف تحركات وحداته التي تتقدم من العريش تجاه القنطرة. وشرح أدان المعركة التي دارت بين وحداته والكوماندو المصريين، والتي أوقعتهم في الكمانن بالقرب من بالوظة (منطقة روماني Romani) حسب الأسماء العبرية، كما قص ما عرفه من بعض القادة مثل "الوش" و "كلمان" و "جابي"، حول الأحداث التي دارت على الجبهة قبل وصوله.

أعطى أدان أمثله عن تحسن المستوى القتالي للجنود المصريين، وكيف استطاع أفراد الكوماندو إغلاق الطريق بين العريش والقنطرة، باستخدام النيران المؤثرة ضد قواته بالرغم من شن الهجوم ضدهم وقتل العديد منهم.

ثم اتجه أليعازر بالسؤال إلى جونين، لماذا لم يحضر شارون حتى الآن هذا الاجتماع؟ ورد جونين قائلاً: لقد بلغت شارون بالحضور ولكن يبدو أن هناك سوء فهم، وأنه سيصل متأخراً.

لم يكن الجنرال شارون قد وصل بعد، رغم ذلك فقد بدأ جونين يلخص الموقف على الجبهة المصرية، وكيف تحملت قواته العديد من الخسائر في الرجال والدبابات والطائرات بالقول: "والآن بعد اقتراب الاحتياطيات من الخطوط الأمامية، فأنا سنلقي الضوء على الخطوات القادمة التي سنقوم باتخاذها. لقد وردت معلومات الاستطلاع بأن المصريين لديهم 12 كوبري، منتشرين على طول القناة، كما تتمركز له خمس فرق مشاة كاملة شرق القناة، وتم عبور مئات من الدبابات على طول مواجهة القناة. تتركز الدبابات المصرية في ثلاثة مناطق رئيسية، الأولى في منطقة القنطرة بالقطاع الشمالي، والثانية في منطقة الفران بالقطاع الأوسط، والثالثة في اتجاه ممر متلا بالقطاع الجنوبي، ولكن لم يتضح اتجاه المجهود الرئيسي لهم بعد.

بدأ جونين يستعرض الخطة لتدمير المصريين في الشرق، والتي تتلخص في قيام قوات أدان بالهجوم في جنوب القنطرة وقوات شارون بالهجوم بالقرب من مدينة السويس، أما قوات ماندلر فستبقى كاحتياطي لمراقبة تطورات الموقف، وفي مرحلة تالية يتم تركيز الهجوم في قطاع ضيق بالجزء الجنوبي من الجبهة والعبور إلى الضفة الغربية بقوة مجموعتي عمليات.

عندما جاء دور الجنرال أدان أوضح رأيه في الخطة، إذ كان يرى عدم إمكان عبور أو حتى الاقتراب من القناة في هذه المرحلة. بل أن محاولة تخليص الجنود في النقط الحصينة المحاصرة سيكلفه الكثير من القوات، وربما يفشل في النهاية، كانت قوات أدان لم تكتمل بعد ففي فجر يوم 8 أكتوبر 1973 سوف يكون قد اكتمل له نحو 200 دبابة، أما الباقي فسيصل في منتصف اليوم، كذلك لم يكن متوفراً لديه مدفعية كافية، إذ كان لديه عشر قطع مدفعية فقط، أما باقي وحدات المدفعية، فلن تصل إلا في منتصف أو نهاية اليوم، علاوة على أن أحد الألوية المدرعة (وهو لواء أربييه) فما زال متحركاً، ولن يصل قبل ظهر يوم 8 أكتوبر 1973. اقترح أدان الاقتصر على هجوم مضاد محدود، لاستعادة المبادرة من المصريين، وهو ما يوقف تطوير المصريين لهجومهم شرقاً مؤقتاً، وتدمير أي قوة مدرعة مصرية تحاول اختراق عمق الدفاعات الإسرائيلية. أما العبور للغرب فمن الممكن أن يتم في النصف الثاني من يوم 8 أو في يوم 9.

لخص الجنرال دافيد أليعازر الموقف النهائي كآلاتي: في الغد "أي يوم 8 أكتوبر" من الممكن شن هجوم مضاد محدود وتدريبياً، من القنطرة في اتجاه الجنوب بواسطة مجموعة عمليات أدن، أما مجموعة عمليات شارون، فستكون مهمتها الأساسية خلال النصف الأول من اليوم هو العمل كاحتياطي لقوات أدن، من أجل احتواء القوات المصرية. تستمر مجموعة عمليات ماندلر في الدفاع لتثبيت القطاع الجنوبي من الجبهة. وفي النصف الثاني من اليوم يهاجم شارون من القطاع الأوسط والاتجاه جنوباً بمحاذاة القناة، وخلال هذه المرحلة يستمر ماندلر باحتواء وتثبيت القوات المصرية والعمل كاحتياطي عام. أكد الجنرال أليعازر أن هذه الهجمات سوف تنفذ بمعاونة مكثفة من المدفعية ومن الطيران، كما يجب أن تتم هذه الهجمات بعيداً عن مناطق تأثير حشود المشاة المصرية المدعمة بالأعداد الكبيرة من الصواريخ والأسلحة والمضادة للدبابات، وكذلك بعيداً عن المصاطب الموجودة في غرب القناة، والتي تطلق منها الدبابات والأسلحة المضادة للدبابات، نيرانها على أجناب القوات الإسرائيلية.

3. الجنرال جونين يجرى تعديلاً بالخطة

كانت مجموعة عمليات الجنرال أبراهام أدن مكونة من ثلاثة ألوية مدرعة" بها 200 دبابة، ويقودها ثلاثة من أكفا قادة المدرعات في إسرائيل. خطط أدن للهجوم على نسق واحد وإذ يهاجم بلوائي ناتك وجابي ويحتفظ بلواء "أرييه" في الاحتياط. كان اتجاه الهجوم من الشمال إلى الجنوب، في القطاع من جنوب القنطرة إلى الفردان والدفرزوار شرق، في خط موازى للقناة للداخل عنها بمسافة 3 كم، على أن يتحرك لواء أرييه على الطريقين الموصلين من الطريق العرضي رقم 3 إلى القناة وهما طريقاً مآديم Maadim وسبونتاني Spontani خلف لوائي ناتك وجابي. والذين سيتقدما بالوثبات [1].

وفي الساعة الرابعة صباح يوم 8 أكتوبر 1973 بدأ تحرك لوائي ناتك Natke وجابي Gabi في اتجاه الغرب أما لواء أرييه Arieh فلم يكن قد وصل بعد، حيث لازال متحركاً على الطريق من العريش إلى رمانه، حيث يتجه منها جنوباً ليصل إلى المحاور المحددة له (طريقي مآديم، وسبونتاني). (أنظر شكل خطة الهجوم الإسرائيلي)

لم تشمل الخطة التي حددها رئيس الأركان، موضوع العبور غرب القناة، ولكن ركزت على الهجوم على رؤوس كباري القوات المصرية من أجل تدميرها، وعلى أهمية الابتعاد عن القناة، لعدم التعرض للخسائر [2].

أما العبور غرباً، فكان من المفترض أن تصدر به تعليمات لاحقاً، عندما يتم تدمير القوات المصرية في الشرق، أو بظهور بوادر النجاح في ذلك، وهو ما قصده رئيس الأركان، عندما سأشار إلى ذلك الجزء من الخطة في شرحه، وحتى يرفع من معنويات قادة المجموعات، والذي كان يعرف عنهم العنف البالغ في القتال، منذ حربي 56، 67.

شملت تعليمات الجنرال جونين إلى قادة المجموعات، بعض التعديلات، التي لم يأت ذكرها من قبل في تعليمات رئيس الأركان، خلال مؤتمر يوم 7 أكتوبر 1973. كما أن هذه التعليمات لم تتضمن عناصر عديدة معتادة لتأمين قوات الهجوم المضاد، منها على سبيل المثال: تعليمات التعاون - والجدول الزمني لتنفيذ المعاونات من المدفعية والطيران، الكلمات الرمزية لتنفيذ مراحل العمليات، وتحديد مهمة كل قوة بالتفصيل. كما كان من الواضح أن التعليمات صدرت عامة وغير كاملة بل أن هذه التعليمات لم تصل إلى بعض المشاركين في الخطة.

كانت تعليمات رئيس الأركان تؤكد على القيام بهجمات محدودة والبعد عن القناة، وبدلاً منها أكد الجنرال جونين في تعليماته على مسح المنطقة بين الطريق العرضي رقم

2 (طريق المدفعية) والضفة الشرقية للقناة، وهزيمة وتدمير القوات المصرية الموجودة في هذه المنطقة، والاتصال بالقوات الإسرائيلية التي لازالت داخل النقط القوية الحصينة على القناة، ونجدها مع الاستعداد للعبور إلى الضفة الغربية للقناة. وهي مراحل لم يكن رئيس الأركان قد أمر بها، بل على العكس، قد حذر من بعضها، خاصة الاقتراب من القناة، أو التورط في عمليات تطهير.

وفي الساعة الثامنة صباح يوم 8 أكتوبر 1973، كان المتيسر من الدبابات في المجموعات الثلاث لا يزيد عن 530 دبابة، منها 200 دبابة في مجموعة أدان، و180 دبابة في مجموعة شارون، أما مجموعة ماندلر فأصبحت تضم 150 دبابة، بعد استعواض نسبة من خسائرها. وكانت هذه الأعداد في رأى الجنرال جونين، كافية للقيام بالهجوم المضاد.

كان الموقف الحقيقي مختلف كلياً

[3].

إلا أن القادة استمروا في الاستعداد لتنفيذ الهجوم المضاد يوم 8 أكتوبر 1973. كان من الواضح أن هناك سوء فهم لدى القيادات المختلفة بجيش الدفاع الإسرائيلي. فلم تكن هناك لغة مشتركة بين رئاسة الأركان وقيادة الجبهة الجنوبية، وبالتأكيد لم تكن هناك أيضاً لغة مشتركة بين قيادة الجبهة الجنوبية وبين قادة القوات التي تخوض الحرب تحت قيادتها.

4. بدء القتال يوم 8 أكتوبر 1973)

أنظر شكل الهجوم قبل ظهر 8 أكتوبر)

في أول ضوء يوم 8 أكتوبر 1973، بدأ الطيران الإسرائيلي في مهاجمة القوات المصرية في قطاع الهجوم المضاد، ولسوء الحظ قاموا أيضاً بمهاجمة لواء "ناتك". كما أبلغ ناتك في تقريره أنه شاهد الدبابات المصرية على مسافة كيلومترين إلى الغرب من قواته.

وفي الساعة السابعة صباحاً، قرر الجنرال أدن تحريك لواء آرييه الذي يعمل كاحتياطي، والذي وصل منه حتى ذلك الوقت اثنان وستون دبابة، على الطريق العرضي المسمى طريق المدفعية Arty Road، من خلال محورين. أما لوائي النسق الأول وهما لواء ناتك وجابي فقد تقدما بعيداً إلى الغرب، نحو طريقي "هايزيت"، و"ليكسيكون"

[4]

، وبدأت الوحدات تتعرض لنيران المدفعية المصرية المعادية، وفي نفس الوقت بدأت طائرات الميغ في مهاجمة قوات "ناتك".

وفي الساعة السابعة وثلاثة وخمسون دقيقة صدرت الأوامر للهجوم، من الشمال إلى الجنوب، ولكن لسوء الحظ كانت وحدات ناتك قد اصطدمت مع القوات المصرية في القنطرة شرق، وكان من الصعب تخلصه من القتال. تعدلت الخطة، ليقوم لواء جابي وآرييه بالهجوم جنوباً في اتجاه البحيرات المرة، تجاه النقط القوية في شمال البحيرات (ميزاميد Matzmed) يتحرك جابي في القطاع الغربي في منطقة التلال الواقعة بين طريق المدفعية وطريق ليكسيكون Lexicon. أما آرييه فيتحرك شرق جابي. كما صدرت التعليمات إلى "ناتك" للبقاء كما هو في مواجهة القنطرة، على أن يكون مستعداً، وبأوامر، للتقدم جنوباً خلف لوائي النسق الأول، للعمل كاحتياطي وصدرت التعليمات إلى جابي للعمل على تحقيق الاتصال بالنقط القوية "هيزايون Hizayon" و "بركان Purkan"

[5]

شمال الإسماعيلية شرق.

بعد عشر دقائق من إعطاء الجنرال جونين أمر الهجوم، أبلغ الجنرال أدان أن وحداته تتعرض لقصف مدفعية مركز، ولنيران وحدات اقتناص الدبابات من الكوماندو المصرية، وطلب من الجنرال جونين تقديم المعاونة له بنيران المدفعية والطيران. وحتى تتجنب القوات الخسائر الكبيرة أصدر جونين أوامره بعدم الاقتراب من القناة مضطراً.

وبداً لوائي نسق أول في التقدم تحت تأثير نيران المدفعية، وفي الساعة التاسعة وصل لواء جابي بالقرب من هافراجا "Havraga".

[6]. تلك المنطقة التي أصبحت في الساعات التالية ساحة المعركة الرئيسية في يوم 8 أكتوبر 1973. أما الجنرال أدن "فقد اتخذ منطقة "زراكور "Zrakor"

[7] مركزاً للملاحظة له، لمراقبة سير القتال.

أبلغ ناتك Natke بتقدمه غرباً على المحور المؤدى إلى الفردان وتمكن قواته من تدمير 7 دبابات مصرية، كما قام بقصف المنطقة التي يمكن فيها أطقم المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، وأصبح جاهزاً الآن للتقدم تجاه الجنوب. (أنظر شكل هجوم مجموعة عمليات أدن)

أما جابي Gabi فقد أبلغ قائد المجموعة، أن قواته قتلت بعض المصريين، وأسرت البعض الآخر، وأنه تقدم بنجاح على طريقي أروف Arov، وهي الوصلة المتجهة إلى جنوب البلاح، وهيفا Haviva وهي الوصلة المؤدية إلى الفردان.

في الساعة التاسعة والربع، طلب قائد الجبهة الجنوبية، تقرير عن الموقف من الجنرال أدن، الذي أبلغه بأنه يحقق نجاحاً في تقدمه، وأنه سيتقدم في اتجاه الموقع الحصين في الفردان، كما طلب مساندة جوية لإسكات مواقع المدفعية المصرية التي تؤثر بشدة على وحداته، على أن يوجه نيرانها مجموعات الإدارة الجوية المرافقة له. وتساءل أدن عن الأسبقية التي يعطيها لتنفيذ مهمته: هل هي تدمير أكبر كم من القوات المصرية، أو تحقيق الاتصال بالنقطة القوية في الفردان أو العبور غرباً، وكان رد جونين هو تنفيذ كل ذلك وأكثر منه.

كانت تعليمات الجنرال جونين واضحة إلى أدن بالاتجاه جنوباً بأقصى سرعة، والعبور من خلال كوبري الدفرزوار عند الموقع الحصين ميزاميد Matzmed وإنشاء رأس كوبري غرب القناة على وصلة أبو سلطان (طريق "هافيت Hafit road").

كان لواء "ناتك" مشتكباً مع دبابات اللواء 15 مدرع المصري (دباباته من نوع تي - 62 T-62)، في جنوب القنطرة. أما جابي فكان مشتكباً مع دبابات ومواقع صواريخ مضادة للدبابات ساجر في منطقة النخيل "3 كم شرقي القناة"، على طريق أروف Arov وهي الوصلة المؤدية إلى جنوب البلاح.

طلب الجنرال جونين الساعة التاسعة وأربعون دقيقة معرفة الموقف من الجنرال أدن، الذي أبلغه أن وحدات الفرقة مشتبكة في معركة بالقرب من هيزايون عند كوبري الفردان، وأن الاتصال بموقع الفردان سيتأخر، وطلب مرة أخرى مساندة الطيران، ولكن أدن تملكته الدهشة عندما علم من جونين أن الطيران قام بتقديم المعاونة بالفعل، وأن الطيران لا يستطيع الآن الاشتراك في هجمات أخرى

[8]. أكد أدن أهمية حصوله على مساندة جوية لاستكمال هجومه تجاه الفردان.

بعد ربع ساعة اتصل جونين مرة ثانية، وطلب من أدن، الإسراع في هجومه جنوباً إلى منطقة البحيرات المرة لتحقيق الاتصال بمنطقتي "ميسوري" و"المزرعة الصينية" على مسافة 25 كم جنوب البلاح ورد أدن قائلاً أنا لست مرتاحاً لهذا الانتشار الممتد للقوات، ولكن إذا كان هذا بالضرورة، فإنني سأحاول". ومن ثم رد جونين "بالطبع هو أمر مهم جداً، والأهم هو محاولة العبور بقوة صغيرة غرباً والتي سيكون لها تأثير كبير في تغيير الموقف العسكري".

في الساعة العاشرة وصل طائرة عمودية، الجنرال آرى بن آرى، نائب قائد الجبهة الجنوبية، إلى مركز ملاحظة الجنرال آدن، حاملاً رسالة عاجلة، تفيد بأن القوات المصرية بدأت تنهار، وأكد على أهمية الإسراع بالهجوم، لتدميرها. ولتنفيذ ذلك، كان لابد من سحب لواء ناتك "من القنطرة، مع ترك قوة صغيرة أمام اللواء 15 مدرع المصري، والتقدم على وجه السرعة على طريق "ليكسيكون"، وتدمير أي قوات مصرية متمركزة غرب الطريق أثناء التقدم.

صدرت التعليمات إلى ناتك للإسراع بالتقدم جنوباً، للاشتراك في الهجوم، ثم صدرت التعليمات إلى جابي للإسراع بتحقيق الاتصال بالنقطة القوية في الفردان، على أن يكون مستعداً للعبور غرباً كمرحلة تالية، ولكن جابي كان قد وقع بالفعل تحت تأثير نيران المدفعية المصرية وكذا نيران الدبابات والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، وأصبح مشكوكاً في إمكانية تنفيذ التعليمات، في الوقت المناسب. لذلك طلب آدن دعمه بإحدى الكتائب المدرعة من مجموعة شارون والمتمركزة بالقرب من قواته، كما طلب دعمه بنيران المدفعية والطيران. ولكن شارون لم يعطي أي تعليمات لذلك، إذ يبدو أن شارون كان يتجاهل تعليمات جونين متعللاً بأنه متحركاً بالمجموعة جنوباً، لذلك فإنه لا يستطيع أن يدعم آدن بأي جزء من قواته.

اتصل دافيد أليعازر رئيس الأركان بالجنرال جونين الساعة الحادية عشر وخمسة وعشرون دقيقة، وناقش معه خطة شارون للهجوم عند منطقة البحيرات المرة، وأكد جونين أن شارون لن يصل إلى خط بدء المهمة قبل 4 - 5 ساعة من بدأ تحركه [9].

وكانت الخطة التي سبق تصديق الجنرال أليعازر عليها هي أن يقوم بالهجوم من الشمال إلى الجنوب وبالتحديد من القطاع الجنوبي للبحيرات المرة حتى شمال الخليج، على أن يكون مستعداً للعبور لاحتلال مدينة السويس، ولكن شارون قام بتعديل الخطة حيث أراد الهجوم من الجنوب إلى الشمال، حيث أن ذلك طبقاً لمقترحاته سيحقق له سرعة القضاء على المصريين.

بدأت دبابات آدن في التقدم تحت ستر نيران المدفعية، بعد أن أصبح بكل كتيبة دبابات من ألويته المدرعة ما لا يزيد عن 20 دبابة، علاوة على بعض وحدات المدفعية بالكاد تكمل ثلاثة كتائب مدفعية.

في الساعة الواحدة والنصف ظهرأ توقفت القوات، بعد أن واجهت نيران كثيفة من الدبابات والصواريخ الساجر (المالوتكا) المصرية، وازداد حجم الخسائر نتيجة لتدمير الدبابات والمركبات نصف جنزير بفعل النيران الكثيفة.

خلال الربع ساعة التالية، بدأت تظهر بوادر الفشل، فقد أبلغ ناتك أن دباباته قد تدمرت، واشتعلت فيها النيران الواحدة بعد الأخرى، وطالب بسرعة دعمه بالقوات، وبدأ الجنرال آدن يتحسس مرارة الهزيمة، فالدبابات تحترق، وحاول السيطرة على هدوئه. تحمل لواء ناتك خسائر جسيمة، فصدرت له الأوامر بالانسحاب مع البقية الباقية من دباباته. أما أربييه فقد أوضح في بلاغه، أن قواته بهذا الحجم الصغير لا تستطيع أن تحقق مهمتها، في مواجهة القوات المصرية في قطاع هجومه، كما أن عدد من دباباته دمرت في منطقة نوزيل Nozel وأن إحدى الوحدات المدرعة المصرية تواجهه من الجنوب.

أبلغ ناتك الساعة الثانية والنصف ظهرأ أنه فقد الاتصال مع أحد قادة كتائبه، وهو الكولونيل عساف ياجوري، وأن لديه اعتقاد بأن شيئاً خطأ قد حدث. وفي نفس الوقت بدأ أربييه يواجه القوات المصرية التي عبرت كوبري الفردان، وبدأت تهاجمه من الشمال إلى الجنوب، ووقعت وحداته تحت تأثير نيران المدفعية كذلك، وفتحت الدبابات من شرق القناة وغربها النيران عليه، إضافة إلى وقوع بعض الدبابات في كمين صواريخ مضادة للدبابات من نوع ساجر، أجهز على عدد كبير منها.

قفزت أطقم الدبابات والمركبات المدرعة من المركبات المحترقة. ولم يتبقى من لواء ناتك خلال دقائق سوى أربعة دبابات، وقتل وجرح العديد من قادة السرايا والفصائل وأطقم الدبابات، وهناك البعض الذين لم يعرف موقفهم ويبدو أنهم أسروا، لقد فقد ناتك 54 فرداً من رجاله في هذا اليوم الكئيب. لقد كانت ضربة شاقة ومريرة، ومن الصعب وصف الإحساس بهذه الساعات الطويلة، خاصة أن الاتصالات كانت صعبة للغاية، إذ كان المصريون يعيقون الاتصال على الشبكات اللاسلكية، مستخدمين عناصر الحرب الإلكترونية، في مباغته قاسية وحرجة للقوات الإسرائيلية.

أما آرييه، فقد طلب سحب ما تبقى من دباباته، إذ أن المصريين يطبقون عليه، وأنهم في طريقهم لقطع الطريق بينه وبين الطاسة. وفي هذه اللحظة بدأت تتساقط قذائف المدفعية حول مركز ملاحظة أدن، كما غطي الدخان والرمال للمنطقة المحيطة به. وأصبح الموقف المحيط بالقيادة مخيف كذلك، وتأثرت الاتصالات وقتل ضابط الإشارة "يوسف ديشيف"، كما أن العديد من أفراد مركز القيادة قد جرحوا. وكان موقفاً صعباً في الوقت الذي يجري فيه إخلاء الخسائر قرر أدن الانسحاب من قطاع الفردان، وبدون تردد، فلقد فقد كل لواء مدرع ما يقرب من كتيبة أو أكثر من الدبابات خلال وقت قصير.

بدأت القوات المصرية هجومها بنحو مائة دبابة في الساعة الخامسة مساءً، وأصبح المطلب الرئيسي لقادة ألوية أدن هو المعاونة العاجلة بالطيران، فالمصريون يتقدمون بأعداد كبيرة، وليست لدى وحدات أدن الإمكانيات لصدها. وتعرض جابي وآرييه لهجوم ثقيل، ولم يكن لديهم ما يمكنهم من إيقاف هذا الهجوم.

كان هجوم القوات المصرية على محورين: الأول من اتجاه الفرقة الثانية المشاة من شمال الطريق الأوسط، والثاني من اتجاه الفرقة 16 مشاة من جنوب الطريق ومن الاتجاهين كان يتقدم الآلاف من المشاة المدعمة بالدبابات. كانت القوات الإسرائيلية قد أصبحت صغيرة الحجم بعد الخسائر التي تعرضت لها وغير منظمة ومرهقة في آن واحد. ولم يعد هناك فرصة أمام أدن للنجاة سوى بالانسحاب السريع.

أصدر أدن التعليمات إلى وحداته بالانسحاب ليحافظ على ما تبقى من دباباته والتي لم تتعدى 120 دبابة، استعداداً للقتال في اليوم التالي.

يلق الجنرال شارون "Sharon" في كتابه المقاتل "Warrior" على القتال الذي دار في ذلك اليوم: "خلال الأربع ساعات الأولى للقتال فقدنا 200 دبابة، من 300 دبابة، التي تمثل النسق الأول للوحدات المدرعة. كنا ندفع بالوحدات الصغيرة، واحدة تلو الأخرى، في مهام لا أمل فيها، وفشلت جميع الهجمات المضادة السريعة، التي قامت بها الوحدات المدرعة".

ويستطرد قائلاً: "لقد كان رأيي، من أجل إحباط هجوم المصريين - وهو ما قلته للجنرال جونين - لا بد أن نركز هجومنا بمجموعتين مدرعتين في قطاع صغير من الجبهة". ورد جونين قائلاً: "لا نستطيع ذلك فالقوة الوحيدة التي نمتلكها الآن من هذا الموقع "يقصد الطاسة" وحتى تل أبيب والتي تستطيع أن تقوم بعمل هجومي هي مجموعتك". وعندما قال ذلك رددت قائلاً: "أن هدف المصريين ليس تل أبيب، إنما هدفهم هو عبور قناة السويس والتقدم شرق إلى مسافة 5 - 7 أميال، لأنهم لا يستطيعون التقدم أكثر من ذلك حتى لا يفقدوا تأمين وحدات الدفاع الجوي لهم".

خلال الاجتماع الذي تم مساء يوم 7 أكتوبر 1973 في قيادة الجبهة اتصل بي الجنرال موشي ديان وقال: إريك (يقصد شارون)، نحن نضع آمالنا وحساباتنا عليك، من أجل تغيير الموقف على الجبهة المصرية".

"في الساعة الحادية عشر إلا ربعا صباح يوم 8 أكتوبر 1973، تلقى شارون أمراً بالتحرك لاستغلال نجاح أدن، والهجوم جنوباً، وكان عليه التحرك نحو 70 ميلاً جنوباً،

من أجل يهاجم رأس كوبري للمصريين في تلك المنطقة، ثم العبور غرباً بالقرب من مدينة السويس، فسر شارون ذلك على أن قوات أدن قد حققت نجاحاً كاسحاً، في اتجاه قوات الجيش الثاني. وكان ذلك غير حقيقي تماماً، ونتج عن هذا التفسير الخاطيء، تحرك مبكر لقوات شارون، وعندما احتاج أدن دعم بجزء منها، لم تكن في وضع يمكنها أن تقدم الدعم المطلوب، إلا بعد ساعات طويلة، يكون فيها القتال قد انتهى.

5. نتائج أعمال قتال يوم 8 أكتوبر 1973

ارتفعت خسائر القوات الإسرائيلية بدرجة كبيرة، فلم يحدث قط خلال الحروب السابقة أن فقد الجيش الإسرائيلي مثل هذه الأعداد من القتلى والجرحى، وطوال هذه الساعات الرهيبة كان القسم الطبي في الجيش يعمل بغير توقف، وكان الأطباء العسكريون يقومون بالعمليات الجراحية الدقيقة في ضوء البطاريات الكهربائية.

كانت مئات من الدبابات تشترك في المواجهة، بل وحدث تداخل بين القوات، بل أن معارك الدبابات التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية في شمال أفريقيا لم تنتسح إلى هذا الحد الذي بلغته حرب عيد الغفران. كانت الدبابات الإسرائيلية تقاتل وهي تتسحب لتتجو من الدمار، وللمرة الأولى، فأنها تعطلت في أرض العدو وبداخلها القتلى والجرحى، بغير أن يستطيع أحد تخليصهم منها، لقد قتل أو أسر عدد كبير من أطقم الدبابات التي تم تدميرها.

وكان على أي قائد إسرائيلي، يتقرر دخوله في اتصال مباشر مع المصريين، أن يختار في ظرف ثوان معدودة بين تخليص الجرحى أو الاشتباك مع من يهاجمه.

لقد فقدت قوات الجنرال أدن في ذلك اليوم جانباً كبيراً من قواتها، وكانت قوات الجنرال ماندلر قد سبقتها، فقد نزلت بها خسائر فادحة طوال يومي 6 و7 أكتوبر 1973.

[1]

أسلوب الضرب مع الحركة وهو تكتيك قديم معروف.

[2]

كان الهدف هو الابتعاد عن نيران القوات المصرية غرب القناة مباشرة، والتي تم احتلالها بالدبابات والصواريخ المضادة للدبابات المصرية.

[3]

يقصد أن الموقف الحقيقي على الجبهة كان مختلفاً، فمعظم قوات ماندلر قد أصيب بخسائر فادحة، وأصبحت غير قادرة على شن هجمات مضادة جديدة، وقوات أدن أصيب لإحدى لواءاتها بخسائر في كمين مصري أثناء تقدمه قرب بالوظه، كما أن المدفعية لا تتعدى 10 قطع، وتفتقر كل القوات لعنصر المشاة، كما وجهت القوات الجوية مجهودها الرئيسي إلى الجبهة السورية بعيداً عن القناة.

[4]

وهي الطرق الموصلة إلى شرقي البلاح.

[5]

هيزايون Hizayon وهي النقط القوية بالفردان، وبركان Purkan وهي النقط القوية رقم 6 في شمال شرق بحيرة التمساح.

[6]

منطقة في شمال شرق بحيرة التمساح تقع في تقاطع طريق المدفعية الطريق العرضي الرقم 2 والوصلة القادمة إلى البلاح.

[7]

تقع زراكور Zrakor، على طريق المدفعية في المنتصف بين الطريق الواصل من الطريق العرضي رقم (3) إلى البلاح المسمى مآديم Maadim، والطريق الواصل بين الطريق العرضي الرقم 2 ووصلة الفردان والمسمى (سبونتاني) Spontani.

[8]

كان الطيران في ذلك الوقت يركز معظم طلعاته على الجبهة السورية.

[9]

كان شارون قد صدرت له التعليمات بالتحرك في الساعة الحادية عشر إلا ربعاً، يوم 8 أكتوبر 1973. المبحث التاسع

القتال شرق القناة

من يوم 9 أكتوبر حتى يوم 14 أكتوبر

أولاً: أعمال قتال يوم 9 أكتوبر 1973

في صباح يوم 9 أكتوبر 1973، كان شارون يسعى لإحراز نصراً لم يحققه زملاؤه الجنرالات مندلر وادن، ويبعد الصورة السيئة التي ظهر عليها بالأمس لعدم الإسراع بمعاونة أذن. اختار شارون ميدان المعركة بنفسه، حيث تتدرج ارتفاعات الأرض من الغرب إلى الشرق، ويسهل على المهاجم من الشرق الاندفاع بشدة في اتجاه المدافع في الغرب. واختار هدف هجومه ليكون في اتجاه الدفرزوار وهي الأرض التي تسمح له بتحقيق نجاح، حيث سبق له أن درب قواته على مثل هذا الهجوم والعبور من قطاع الدفرزوار عندما كان قائداً للجبهة الجنوبية.

وعلى المستوى السياسي داخل إسرائيل، كان هذا اليوم يوماً صعباً لموشي ديان، الذي انتابته أزمة تشاوم لم يفق منها، كان ديان يتحدث إلى رؤوسيه، وإلى القيادة السياسية طالباً الانسحاب إلى الخط الثاني، و"كان يقصد الانسحاب إلى خط المضائق".

ويقول ديان للصحفيين المذهولين، "ليس لدينا الآن قوة لإلقاء المصريين وراء القناة، بدون أن نستنزف قواتنا تماماً تقريباً، إذا حاولنا ذلك، فسوف نفقد قوتنا ونظل في دولة إسرائيل بدون قوة، ما يجب علينا أن نفعله هو الاستعداد في خطوط أخرى. وهكذا أيضاً في الجزء الجنوبي من سيناء، فهناك الطريق مفتوح، علينا أن نقيم خطاً دفاعياً في مكان ما بين القناة وسلسلة الجبال بحيث لا يستطيعون اجتيازه، وهم لن يستطيعوا اجتياز هذا الخط إذا استعدنا جيداً، وسيظهر أمام العالم كله أننا لسنا أقوىاء أكثر من المصريين".

قررت رئيسة الوزراء، تعيين حاييم بارليف مساعداً لقائد الجبهة الجنوبية الجنرال جونين. ولم يكن جونين راضياً على الإطلاق عن هذا القرار.

من وجهه أخرى فقد استطاع المصريون أن يدعموا قواتهم، على طول القناة، بنحو 700 دبابة، وتمكنوا من إصلاح الجسور التي أصيبت، وتدفقت عليهم الإمدادات الكثيرة من الدول العربية والسوفيت، واستطاعوا أن يمدوا خطوط المياه والوقود وكوابل الاتصال تحت سطح الماء في القناة.

لقد أصبحت المشكلة الرئيسية لجيش الدفاع الإسرائيلي، هي عدد الدبابات الصالحة للعمل، فلقد أصبح عدد كبير غير صالح للاستعمال إما لأسباب فنية، أو من الإصابات المباشرة، رغم نجاح الأطقم الفنية في إعادة الكثير منها إلى المعركة، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الدبابات في فرقة أذن نسبياً.

1. القتال في قطاع الدفرزوار يوم 9 أكتوبر 1973

صباح يوم 9 أكتوبر 1973 وبعد عودة مجموعة العمليات الرقم 143 المدرعة إلى مكان تركزها جنوب الطريق الأوسط ليلة 9/8 أكتوبر 1973، أصدر شارون أوامره إلى قادة الألوية الثلاث، (آمنون ريشيف، حايم اريز، وتوفيا رفيف) بالاستعداد لخوض معركة حاسمة من أجل احتواء الهجوم المصري. وحدد لكل واحد منهم قطاع هجومه، فكان على حايم الهجوم على منطقة هاموتال Hamutal "جنوب الطريق الأوسط"، أما توفيا فيهاجم منطقة ماكشير Machshir، بين الطريق الأوسط ووصلة الدفرسوار، وعلى آمنون تحقيق الاتصال مع النقطة القوية بوركان شمال الإسماعيلية شرق. (أنظر شكل هجوم مجموعة عمليات 143 مدرع)

في الصباح الباكر استطاع عدد من الدبابات والمركبات المدرعة من لواء آمنون، أن تخترق غرباً على طريق تاليسمان Talisman، (الطريق الأوسط)، في المنطقة شمال "هاموتال" أي في الشمال الشرقي لبحيرة التمساح"، ولكن الصواريخ المصرية تمكنت من تدمير 3 مركبات مدرعة منها.

كما اصطدمت عناصر لواء توفيا بهجوم للواء 14 مدرع المصري، ومن ثم قرر شارون دفع عناصر مدرعة للهجوم في مناطق تليفزيا Televizia وماكشير على الطريق العرضي الرقم (2) جنوب الطريق الأوسط "طريق تاليسمان" من أجل السيطرة على تقاطع الطريق الأوسط مع الطرق العرضي الرقم (2).

وفي الساعة السابعة صباحاً هاجم لواء (حايم) منطقة هاموتال، وبدأت المصاعب تواجهه، إذ اصطدم بعناصر المشاة المخندقة، المدعمة بالصواريخ المضادة للدبابات، وأصبح في موقف معقد للغاية، لقد قاتل الرجال بشجاعة، ولكن القوات المصرية لم تترك له فرصة وتصاعدت خسائره بسرعة، فكل قادة السرايا الثلاث من إحدى الكتائب وكذلك قادة الفصائل وقادة أطقم الدبابات أصيبوا، حتى دبابة قائد الكتيبة أصيبت. ووافق قائد اللواء على الانسحاب بينما يتم إخلاء الخسائر، لم يكن باقياً سوى 7 دبابات فقط سليمة، من إجمالي 24 دبابة.

بينما القتال دائر بين الجانبين، تمكنت قوة صغيرة من لواء آمنون من دبابتين وأربع مركبات مدرعة التقدم على طريق "تاليسمان" بالقرب من منطقة هاموتال، كان عليهم إخلاء الأفراد المحاصرين في الموقع رقم Purkan 6، واتجهوا نحو الغرب لمقابلة الأفراد المنسحبين من الموقع، حيث استطاعوا بالفعل أن يقابلوهم، إلا أن النيران المصرية لاحقتهم، وأصيبت 3 مركبات مدرعة دفعة واحدة، واضطروا إلى حمل الأفراد المنسحبين، والبالغ عددهم نحو ثلاثين فرداً، بالمركبة الرابعة وفي الدبابتين.

بينما القتال يدور في منطقة هاموتال، قرر الجنرال شارون، أن يستولى على الهدف، ماكشير "Machshir" [1]

وكلف لواء "توفيا" Tovia بهذه المهمة، الذي قرر الهجوم من اتجاه الشرق، ولكن الاقتراب من هذا الطريق كان صعباً، خاصة أن هذه المنطقة تقع تحت تأثير نيران المدفعية المصرية. قتل قائد الكتيبة المكلف بالهجوم، بل أن نائب قائد اللواء الذي تولى قيادة هذه الكتيبة قتل هو الآخر وفشل الهجوم وتوقف لواء "توفيا" إلى الشرق من "ماكشير". بعد ساعتين تقريباً (الساعة التاسعة والنصف صباحاً).

تقدم اللواء 14 مدرع المصري (60 دبابة) في اتجاه هاماديا Hamadia، وهي المنطقة الواقعة بين وصلة الدفرزوار مع الطريق العرضي الرقم 2، فوجهت نيران وحدات المدفعية الإسرائيلية ضده، واشتبكت معه الدبابات في معركة استمرت نحو الساعة، تمكنت القوات الإسرائيلية خلالها تدمير 35 دبابة في مقابل دبابتين إسرائيليتين، وفي الساعة العاشرة والنصف بدأت الوحدات المدرعة المصرية في التراجع.

قرر شارون استغلال النجاح والهجوم بلواءين في اتجاه منطقتي، تليفزيا وميسوري شرق طوسون، واستمر القتال لمدة أربعة ساعات تكرر خلالها الهجوم أربع مرات، واستطاعت دبابات شارون تدمير الدبابات المصرية، وفي المقابل خسرت مجموعة شارون 40 دبابة. قرر شارون دفع لواء توفيا للقتال من الشرق إلى الغرب على ثلاثة محاور لمهاجمة منطقة ماكشير من الشمال ومنطقة تليفزيا من اتجاه "هاموتال" والاتجاه الثالث من كيشوف Kishuf في الجنوب في اتجاه ميسوري وهي مناورة صعبة. وقعت القوات المهاجمة بين هاموتال وماكشير تحت تأثير الصواريخ الساجر، ودُمر منها 13 دبابة وتركت 7 دبابات منهم لم يتم إخلاءها، وتم إخلاء بعض الجرحى وفقد 12 فرد لم يتم العثور عليهم. أما القوة المهاجمة تجاه "تليفزيا" فقد وقعت هي الأخرى تحت تأثير نيران الصواريخ المضادة للدبابات وقتل قائد الكتيبة، ودمر عدد من دباباته، فاضطر شارون لإصدار أوامره بالتوقف عن الهجوم. كانت خسائر لواء توفيا خلال هذا القتال، تدمير 25 دبابة.

في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، أصدر شارون أوامره إلى أمنون بالهجوم على جانبي وصلة الدفرزوار، طريق أكافيش Akavish Road، وهي الوصلة القادمة من الطاسة على الطريق الأوسط إلى موقع الدفرزوار شمال البحيرات المرة والثاني على الطريق الممهّد جنوبه وقعت الكتيبة المتقدمة على طريق أكافيش (وصلة الدفرسوار) في ستارة مضادة للدبابات دمرت الدبابات الأربع الأمامية منها، فتراجعت الكتيبة المهاجمة على هذا المحور إلى "كيشوف Kishuf"، على الاتجاه الآخر قتل قائد الكتيبة المهاجم في اتجاه "تليفزيا"، واستمرت الكتيبة في القتال تحت قيادة نائبه حتى استطاعت الاستيلاء على "تليفزيا".

تكرر الهجوم مرة ثانية بعد ساعة، وقبل حلول الظلام، بمساعدة لواء من قوات أدن واستمر الهجوم حتى الساعة السادسة والنصف مساءً ولم يحقق هو الآخر أي نجاح يُذكر.

وجنوباً من طريق "أكافيش"، حدث أمر ملفت للنظر، فقد تمكنت عناصر الاستطلاع المدرعة، بقيادة المقدم "يوآف" من الوصول إلى أقصى الغرب على طريق ليكسيكون، شمال البحيرات المرة، دون أن يواجه بأي مقاومة من المصريين، واكتشفت منطقة غير مغطاة بالنيران، ولا يراقبها المصريون تسمح ببدء أي هجوم دون أي مواجهة، كانت تلك نقطة حاسمة في تاريخ المعارك بعد ذلك [2].

على الفور اتصل شارون، بالجنرال جونين، واقترح عليه أن يترك وحدة الاستطلاع في هذه المنطقة، لكي تقوم بالإعداد للعبور من هذا القطاع في الصباح التالي. لم يوافق رئيس الأركان على هذه الفكرة، وأمر بعودة وحدة الاستطلاع إلى منطقة "كيشوف"، ولكن شارون لم ينفذ ذلك، ومرة ثانية، حاول إقناع جونين بأن فرصة ذهبية يمكن استغلالها، ولكن رئيس الأركان لم يقتنع بالفكرة وأمر بعودة الوحدة مرة أخرى، واضطر شارون لإصدار الأوامر بعودة وحدته، إلا أنها لم تُعد إلا في صباح اليوم التالي.

كان على المصريين في ذلك اليوم أن يستمروا في تطوير هجومهم، حتى الوصول برأس الكوبري إلى طريق عرضي "المدفعية"، والتقدم على طريق الخليج صوب رأس سدر، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق تقدم يذكر على محور الطريق الأوسط وجنوباً في الوقت الذي حققوا فيه عدة نجاحات بالقطاع الجنوبي.

أما قوات ماندلر فقد أصبحت وبعد إمدادها ببعض الدبابات، مكونة من 145 دبابة، موزعة على محوري متلا والجدي على الطريق العرضي وعلى مدخل الممرين كنسق ثاني للجبهة. وقد صدت كل محاولات المصريين للهجوم تجاه ممر الجدي، ولكنهم حققوا نجاحاً في قطاع متلا، فلقد وقع لواء "دان" تحت تأثير هجوم ثقيل من الفرقة السابعة المشاة المصرية وبالرغم من قيام "دان" بتدمير 20 دبابة مصرية، إلا أن المصريين تمكنوا من الاستيلاء على الأرض المرتفعة في منطقة الكتيبات الجنوبية والاستيلاء على الطريق العرضي الرقم 3 "Lateral Road" بالقرب من موقع (نوتسا) Notsa على محور متلا.

وفي الساعة الثانية ظهرًا، تمكنت القوة الإسرائيلية المدافعة عن رأس سدر، وهي قوة من المظلات، من إيقاف تقدم القوة المصرية التي دفعتها القيادة المصرية تجاه رأس سدر محدثة فيها الخسائر، في الوقت الذي قام فيه الطيران الإسرائيلي بمهاجمة هذه القوة مما زاد من حجم خسائرها، فتوقفت وفقد قائدها السيطرة على قواته التي تبعثرت في كافة الاتجاهات.

2. نتائج قتال يوم 9 أكتوبر 1973

نجحت القوات الإسرائيلية في إيقاف هجوم القوات المصرية، وصدتها، حيث لم تتجح في كسب أرض جديدة، حتى نهاية الحرب، رغم هجمات المصريين اليومية، وتمكنت القوات الإسرائيلية من التعامل مع المقذوفات الموجهة للمضادة للدبابات، باستخدام ستائر الدخان، والنيران الكثيفة للمدفعية، وبذلك استطاعت تقليل تأثير الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات.

ثانياً: يوم 10 أكتوبر 1973

كانت إسرائيل تحارب جيوشاً عربية، ولكنها كانت أيضاً تواجه الإمدادات الكبيرة من الاتحاد السوفيتي، خاصة إلى سورية، فمخازن الاتحاد السوفيتي تقع على بعد حوالي ساعتي طيران من سورية، كما تحركت عشرات السفن محملة بالإمدادات من موانئ البحر الأسود.

ويزداد من يوم لآخر تورط الاتحاد السوفيتي في الحرب، حيث تنتدق المعدات والأسلحة والذخائر بكميات كبيرة إلى السوريين والمصريين. وتتجسس السفن السوفيتية المنتشرة في البحر المتوسط لحسابهما، إذ تنتصت على الشبكات الإسرائيلية [3].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت تعرف الموقف أكثر، وكانت مساعدتها لإسرائيل مهمة بالفعل، إذ وصل يوم 9 أكتوبر 1973، إلى إسرائيل، استعواضاً للطائرات التي خسرتها في أيام القتال الأربعة الأولى، بل أن تلك الطائرات وصلت وعليها علامات السلاح الجوي الإسرائيلي، ويمكن أن تدخل المعركة بعد وصولها مباشرة، وحتى يوم 10 أكتوبر 1973، كان السلاح الجوي الإسرائيلي قد فقد 66 طائرة، وجزء كبير من الطيارين والملاحين قتلوا أو اعتبروا بمثابة مفقودين. كذلك كان المسؤولون الأمريكيون يؤكدون أنه من المهم جداً أن تقوم إسرائيل بتلقي العرب درساً لا ينسوه.

توجه حاييم بارليف رئيس الأركان السابق إلى الجبهة الجنوبية لتولي منصبه، كمستشار لرئيس الأركان بالجبهة الجنوبية. وقبل سفره استعرض بارليف تجارب العبور التي قام بها الجيش الإسرائيلي. كان جونين منزحاً من وجود بارليف في مركز قيادته، ورغم أن بارليف حاول طمأنته إلا أنه ظل متوتراً.

1. القتال على الجبهة الجنوبية

هبط معدل القتال على الجبهة الجنوبية، وخفت حدته قليلاً ولم يعد هناك سوى عمليات محدودة، ولا توجد معارك كثيرة، ومع حلول الظلام يبدأ الجانبان المصري والإسرائيلي، في مراجعة ما تم طوال اليوم وحصر الخسائر، والاستعداد لإحباط محاولات الطرف الآخر للقيام بعمليات ليلية، وكذلك الإعداد لأعمال قتال الغد.

من نتائج القتال في الأيام الماضية، لاحظ الإسرائيليون، أن أي هجوم مصري، يسبقه عمليات قصف مدفعية شديدة، إذ يكثر المصريون من الاستعانة بضباط الملاحظة الأماميين، وهؤلاء يتوغلون بين الخطوط الإسرائيلية ومن ورائها، ويديروا نيران مدافعهم من مواقع قريبة من الأهداف المضروبة، وفي خلال أيام تعلم جنود الجيش الإسرائيلي، أن

قصف المدفعية المباشرة عليهم معناها - أحيانا كثيرة - وجود مجموعة من رجال الملاحظة المصريين مختبئة على مقربة منهم، وبينما النيران على أشدها، يبدؤون في البحث عن ضباط الملاحظة المصريين.

كانت الخسائر في أفراد الدبابات كبيرة، وأثناء القتال ظهر قادة أصغر، تولوا مهام قيادية بعد أن قتل قادتهم، وهناك أطقم دبابات لم يغمض لهم جفن منذ بدأت الحرب، أنهم يقاتلون من الصباح إلى المساء دون أن يعرفوا ماذا يجري في القطاع المجاور.

كان معدل التغيير في المواقف سريعاً، لدرجة أن العديد من الدبابات قد تغير تشكيل أطقمها، حيث إن الدبابات التي بها جرحى تخطى إلى الخلف، وبعد إخلائهم يتم تشكيل أطقم جديدة للدبابات، وهناك أفراد دبابات استبدلوا ثلاث دبابات أو أكثر، أنهم يحاربون مع أفراد طاقم لم يعرفوهم من قبل، وفي حالات كثيرة لقي أفراد دبابات جدد مصرعهم بدون أن يعرفهم زملائهم في الطاقم. وفي فرقة أدن فقد طاقم إحدى الدبابات قائدهم، الذين تدربوا معه، وعملوا معه طوال سنوات، وعندما يحضرون جثته إلى محطة التجميع، يصعد إلى الدبابة قائد جديد من الاحتياط، وفي خلال حوالي ساعة يلقى مصرعه هو الآخر، ويعودون مرة أخرى. ولا يصدق الرجال في محطة التجميع أعينهم، من مشهد الدبابة وهي عائدة للمرة الثالثة، وهي تحمل معها هذه المرة أيضاً جثة القائد، ويرفضون هذه المرة العودة إلى الدبابة. فالطاقم مدهول بحيث لا يستطيع القتال.

كانت حرب لم يألفها الإسرائيليون، يعالج فيها الأطباء جنوداً كثيرين، مصابين بصدمة القتال، مئات المصابين بهذه الصدمة، والكثير منهم يحتاج إلى علاج نفسي، هناك من نسوا أسماءهم، وهؤلاء يجب إرسالهم سريعاً إلى المستشفيات في الخلف.

2. موقع قطع بور فؤاد

بعد خمسة أيام من الحصار، نجحت قوة ماجن اقتحام الموقع المحصن المحاصر على ساحل البحر والمعروف لدى المصريين باسم موقع قطع بور فؤاد، والذي يسمى لدى القيادة الإسرائيلية باسم "موقع بودابست"، حيث تمكنت عناصر المظلات بالتعاون مع الدبابات وبجهد مشترك من اقتحام الطريق الساحلي إلى هذا الموقع من اتجاه الشرق، وكان هذا الموقع الوحيد الصامد في القتال إلى النهاية. كان هناك موقع آخر لا زال محاصر، في لسان بور توفيق، ولا زال صامداً.

الجديد في الموقف بعد أربعة أيام قتال طويلة، وصول تعزيزات جديدة إلى الجبهة، خاصة وحدات المدفعية، حيث وصلت العديد من وحدات الهاوتزر عيار 155 مم، والهاونات الثقيلة عيار 160 مم، والهاونات 120 مم.

3. أعمال القتال الرئيسية على الجبهة المصرية يوم 10 أكتوبر 1973

بدأت هجمات القوات المصرية الساعة العاشرة صباح يوم 10 أكتوبر 1973، لتوسيع رؤوس الكباري، ولكن بقوة محدودة، لا تتعدى كتائب مشاة أو دبابات، وأشد القتال بين الجانبين وتدمر لكل طرف عدد من الدبابات.

تركز هجوم المصريين في اتجاه "هافيفا"، في شرق قطاع الفردان، وبدأت قوات أدن تدعم أوضاعها لصد الهجوم المصري، وبدأت الكاتيوشا المصرية تصب نيرانها على وحدات فرقة أدن.

تمكنت القوات الإسرائيلية من صد الهجوم وإحداث تدمير في بعض الدبابات، وأبلغت عناصر الاستطلاع عن تحركات القوات المدرعة المصرية على الاجناب، فاتجهت إليهم الدبابات الإسرائيلية لملاقاتهم وتمكنت من تدميرهم، ومع ذلك استمر ضغط وحدات المشاة، وتصاعدت الخسائر الإسرائيلية حيث قتل بعض قادة سرايا ونواب قادة الكتائب، واستطاعت

الصواريخ "ساجر" والقوافد ر. ب. ج - 7 التي تطلق من مسافات قصيرة أن تدمر العديد من الدبابات الإسرائيلية مجدداً. كان الموقف خطيراً، سرعان ما وجهت نيران المدفعية على القوات المصرية المهاجمة، بتوقف الهجوم من شدة النيران، وتراجع المصريون غرباً على طريق "أروف Arov" شمال الفردان"، تاركين العديد من الخسائر خلفهم، لقد أطلقت وحدات المدفعية الإسرائيلية 4700 قذيفة على مدار هذا اليوم، تزن نحو 250 طن، واستطاعت المدفعية الإسرائيلية من معاونة القوات، على الرغم من القصف المضاد عليها من المدفعية المصرية.

وعاود المصريون هجومهم بعد ساعتين (الواحدة ظهراً) بالآلاف من جنود المشاة المدعمة بالدبابات، بدأ الهجوم هذه المرة من (أروف) في اتجاه زراكور "Zrakor"، شرق البلاح، ووقعت القوات الإسرائيلية تحت ضغط الهجوم المصري، ووقع العديد من الخسائر في لواء جابي من قوات آدن، كما وقعت القوات الإسرائيلية تحت تأثير نيران المدفعية والكاتبوشا المصرية، ودمرت العديد من الدبابات في منطقة "هافراجا Hafraga" "جنوب شرق البلاح"، استمرت الهجمات المصرية في الضغط على وحدات آدن شرق الفردان والبلاح. حتى تمكن لواء جابي من إيقاف الهجوم المصري تجاه أروف بعد أربعين دقيقة عصبية من بدءه. ومع ذلك فقد استطاع المصريون أن يوقعوا العديد من الخسائر في الدبابات الإسرائيلية باستخدامهم الدقيق للصواريخ "ساجر".

وفي الساعة الثانية عاود المصريون هجومهم، تحت ستر نيران مدفيعتهم، التي تمكنت من تدمير عدد من الدبابات الإسرائيلية، ولكن هذا الهجوم لم يحقق نجاحاً، بسبب كثافة نيران المدفعية الإسرائيلية، والتي بدأت تؤثر على الهجوم المصري. كرر المصريون الهجوم في قطاع لواء "ناتك"، على محور الطريق الأوسط، بإعداد كبيرة من الدبابات والمركبات المدرعة المصرية والآلاف من المشاة، واستمر القتال لمدة ساعة كاملة، لم يكن لدى "ناتك" وحدات مشاة، وهو في حاجة شديدة إلى دعم من المشاة على وجه السرعة، لقد تحملت دباباته العديد من الخسائر، وكانت نقطة ضعف كبيرة، أن الوحدات المدرعة لا تعمل معها وحدات من المشاة، إذ كانت المشاة محملة في المركبات نصف جنزير ولا يمكنها مرافقة الدبابات.

مع تزايد حجم الخسائر في قوات آدن، قرر الجنرال جونين سحب إحدى كتائب دباباته واستبدالها بأخرى أقل خسائر على حساب وحدة أخرى. التي حدثت بها مزيد من الخسائر.

ثالثاً: أعمال قتال يوم 11 أكتوبر 1973

قامت وحدات كوماندوز إسرائيلية بالإغارة خلف الخطوط المصرية، إذ نقلت قوة من المظليين بالطائرات العمودية إلى جبل عتاقة غرب السويس، وقصفوا على مدى 25 دقيقة إحدى مراكز القيادة المصرية، في السهل الواقع تحتهم، ورغم أنها عملية ثانوية إلا أنها ساهمت في رفع الروح المعنوية للمظليين وقيادتهم، ولizard الاعتماد عليهم في المراحل التالية.

وعلى طول القناة توقف الهجوم المصري، واستطاعت وحدات الجيش الإسرائيلي أن تتوقف على طريق المدفعية (الطريق العرضي الرقم 2)، وكان من الواضح أن القوات المصرية تسعى للسيطرة على هذا الطريق، والقطاعات على جانبه، وكذلك على التلال المجاورة له.

إلا أنه يبدو أن المصريين كانوا غير قادرين على استكمال المرحلة الثانية من هجومهم، لاقتحام متلا والجدي، لذلك يديرون حرب استنزاف ضد القوات الإسرائيلية، ويتمسكون برؤوس كباري الفرق الخمس شرق القناة. فكرت القيادة الإسرائيلية، منذ هذا اليوم، كيفية استعادتها للتوازن على الجبهة المصرية، خاصة بعد تصفية الموقف تقريباً على الجبهة السورية لمصلحة إسرائيل، بفضل الأسلحة الأمريكية. وكان التوازن المطلوب غير متيسر إلا بالعبور غرب القناة، واختراق مؤخرة القوات المصرية.

أصبح عبور القناة ضرورة، وقد تدرّب الجيش الإسرائيلي على مثل هذا الاحتمال، وفي القيادة الجنوبية ملفات تفصيلية عنه. كما قامت القوات بمناورة كاملة على هذا النمط، عندما كان شارون قائداً لقيادة الجبهة الجنوبية، وفي نفس المنطقة تقريباً، تقرر أن يكون العبور عند البحيرة المرة، حيث تركت القيادة المصرية ثغرة كبيرة بين الجيشين، وكذلك كانت طبيعة الأرض تسمح بالهجوم من هذا الاتجاه، كما أن غرب القناة به قناة مائية عذبة واحدة، ومن وراءها سهل كبير تستطيع المدرعات أن تعمل فيه بحرية.

رابعاً: أعمال قتال يوم 12 أكتوبر 1973

خلال الليل فشلت محاولة الكوماندوز البحري [4]

للوصول عن طريق خليج السويس، إلى حصن اللسان (موقع لسان بورتوفيق) المحاصر من كل جانب، والذي يطل على بور توفيق ومدينة السويس، لقد ظل هذا الحصن يقاتل منذ بدء القتال يوم 6 أكتوبر 1973 تحت قيادة "شلومو أردي نست" وهو ملازم يبلغ من العمر 21 سنة، وكان معه 37 فرداً من بينهم كثير من الجرحى، وخمسة قتلى.

وخلال ليلة 12/11 أكتوبر 1973، تقرر القيام بجهد أخير لتخليص أفراد الحصن، بواسطة وحدة كوماندوز بحرية، باستخدام الزوارق، وبعد اقتراب رجال الكوماندوز من هدفهم، فتحت المدفعية المصرية نيران كثيفة عليهم من كل جانب، وأصابت الشظايا العديد من الزوارق. كان لاكتشاف العملية مبكراً، أثره في الخسائر العديدة التي لحقت بالكوماندوز البحرية ومن ثم صدرت الأوامر بالإسراع بالعودة وإلغاء العملية.

في المقابل، وفي نفس اليوم استسلم 25 فرداً من الكوماندوز المصريين، الذين كانوا قد أبروا بالقرب من الطاسة من عدة أيام، بعد انتهاء ذخائرهم ومؤنهم، فاستسلموا لأفراد الاستطلاع دون قتال.

طار بارليف إلى هيئة الأركان العامة، ومعه خطة العبور المقترحة بخطوطها العامة، فقد كانت عملية عبور القناة إلى الغرب يحتاج إلى تصديق، ليس فقط من هيئة الأركان، ولكن أيضاً من وزير الدفاع ومن الحكومة، فهي العملية خطيرة، وقد تؤثر على الموقف السياسي [5].

واجتمع مجلس الحرب برئاسة رئيس الوزراء من أجل مناقشة خطة العبور كان هدف العبور ترجيح الكفة في الحرب، ودفع المصريين لطلب وقف إطلاق نار، وهو الطريق الوحيد للضغط على المصريين.

بدأ بارليف في شرح الخطة وتفصيلها الأساسية واحتمالات النجاح فيها، وقد أيد كل من رئيس هيئة الأركان العامة وقائد السلاح الجوي الجنرال "بيليد" الخطة على الفور.

كان هناك رأي مضاد للخطة برفض العبور، على أساس أن عبور عائق مائي في منطقة يدور فيها قتال شرس يُعدّ من أصعب المواقف وأكثرها مخاطرة، وأن العبء الأكبر سيقع على وحدات الاحتياط، كما أن لدى المصريين قوات مدرعة بحجم كبير على الجانب الآخر من القناة، ويمكنها مع بدأ عبور القوات الإسرائيلية، تدمير هذه الهجمات، وقد رصد تدريبها سابقاً على تلك المهمة. إضافة لذلك فإن القوات الإسرائيلية في الغرب ستحاصر بين القوات المصرية في الشرق والقوات الباقية في الغرب. وكان هذا الرأي يرى أنه لإنجاح خطة العبور إلى الغرب، في وجود الفرق المدرعة المصرية هناك، وإنما من الممكن التفكير في ذلك، إذا تحركت من أماكنها.

بدأ وزير الدفاع الإسرائيلي يؤيد عملية العبور، أما ايجال الون فهو مقتنع ولكنه لا يستطيع إبداء رأيه إلا بعد أن يرى عن كثب الموقف على الطبيعة، ويتحدث مع القادة

المحليين، ورأى ألون الانتظار لحين قيام المصريين بهجومهم أولاً ليحركوا دباباتهم ثم يأتي الدور على القوات الإسرائيلية للمعركة الحاسمة.

وفي هذه الأثناء، تصل الأنباء من الجبهة أن المصريين بدأوا في نقل الفرقتين الثقيلتين إلى سيناء، عبر الكباري، وهذا يدل على أن المصريين في نيتهم الهجوم، وأنه خلال يوم من المنتظر أن ينتهي عبور المدرعات المصرية، وبذلك تكون القيادة المصرية قد حشدت نحو 1200 دبابة، لهذا الغرض، وتصبح المنطقة غربي القناة خالية من وحدات مدرعة مؤثرة، ومن ثم اتفق المجلس على تأجيل العبور، حتى يبدأ الهجوم المصري ويتم إحباطه وتدميره.

خامساً: أعمال قتال يوم 13 أكتوبر 1973

لم يهاجم المصريون كما كان متوقعاً، في هذا اليوم، ويبدو أن القوات المصرية لم تستكمل استعدادها بعد، ولكن استمرت القوات المصرية طوال اليوم في قصف القوات الإسرائيلية، بشدة وكثافة عالية.

واستطاعت القوات الإسرائيلية، خلال ذلك اليوم أن تستكمل الوحدات الأمامية وتستعوض الخسائر في الأفراد والأسلحة والمعدات والدبابات، كما استكملت الذخائر وأدخلت أسلحة جديدة إلى الخدمة، مثل الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات من نوع تو TOW، وهو السلاح الذي عليه الاعتماد في المرحلة التالية لتدمير الهجوم المصري [6].

كذلك بدأ السلاح الجوي الإسرائيلي ينشط مرة ثانية، فقصف مدينة بور سعيد وضواحيها، وألقى آلاف القنابل على الجبهة المصرية.

وفي مركز القيادة بالجبهة الجنوبية، بدأت مراجعة الخطة الدفاعية، لصد هجوم المدرعات المصرية الذي أصبح وشيكاً الآن. وبات الجميع ينتظر الهجوم المصري لاتخاذ قرار العبور، وتحديد توقيته ومداه.

لم تكن كل الأخبار سارة في ذلك اليوم فقد حدث أمران:

الأمر الأول: استسلام أفراد موقع الحصن، في لسان بورتوفيق (موقع ماسرك Masrek) إلى رجال الصليب الأحمر، وباستسلامهم، انتهت قصة خط بارليف، وأصبح تاريخاً إلى جانب ما سبقه من خطوط دفاعية حصينة، لم يصمد أيهم عندما هوجم.

الأمر الثاني: كان مقتل الجنرال ابراهام ماندلر "البرت" قائد مجموعة العمليات الرقم 252 في سيناء، بواسطة نيران المدفعية المصرية. لقد أصاب حادث مقتل البرت الروح المعنوية للقوات الإسرائيلية في الجبهة الجنوبية بصدمة خطيرة، فقد كان أحد القادة المحبيين في سلاح المدرعات الإسرائيلية [7]

وقد تعين بدلاً منه، الجنرال "كلمان ماجن" الذي كان قائداً للقطاع الشمالي لسيناء.

تحددت مقابلة قادة المجموعات الثلاث، مع رئيس هيئة الأركان العامة في الطاسة، وبدأ يراجع معهم المعركة القادمة المنتظرة يوم 14 أكتوبر 1973، وكان مع رئيس الأركان الجنرال بارليف.

وعلى الجبهة السورية وفي اليوم الثامن من الحرب (13 أكتوبر 1973)، كان قد وصل هجوم الجيش الإسرائيلي إلى نهايته، وتوقف على خط جديد شرق الخط الذي بدأ منه الهجوم السوري في 6 أكتوبر 1973، بعد أن استطاع صد القوات العراقية والأردنية التي دخلت المعركة هناك.

سادساً: فشل الهجوم المصري للتطوير شرقاً (14 أكتوبر 1973)

مع الضغط الإسرائيلي على الجبهة السورية، ناشدت دمشق، القاهرة، الإسراع بشن هجوم على جبهة القناة، لتخفيف الضغط عليهم في الشمال، ولكن الموقف في الجبهة السورية كان قد انتهى، تماماً، وأصبحت المسافة إلى دمشق قصيرة. كانت القاهرة مقتنعة بأن الأوان قد حان، ولكنهم لا يعرفون أن الموقف في سورية قد هدأ، وأن السلاح الجوي الإسرائيلي لم يعد مشغولاً على الجبهة السورية.

1. بدء الهجوم المصري

بدأت القوات المصرية تنفيذ المرحلة الثانية، من معارك القناة في الساعة السادسة صباحاً، بعد أن حشد في سيناء حوالي 1200 دبابة و14 وحدة صواريخ مضادة للطائرات لتأمينها ضد الهجمات الجوية الإسرائيلية المتوقعة. بدأ الهجوم بقصف مدفعية مركز، بمئات المدافع والهاونات، لمدة ثلاثين دقيقة. واشترك السلاح الجوي المصري بجهد متواضع في التمهيد النيران، وكان من بين الطائرات المهاجمة طائرات ميراج أرسلتها ليبيا إلى مصر. وقد تسبب ذلك في إحجام رجال الدفاع الجوي الإسرائيلي عن التعامل معها، مقتنعين بأنها طائرات إسرائيلية.

بعد انتهاء التمهيد النيران، بدأت المدرعات في التحرك، ويهاجم المصريون على طول الجبهة، ويستخدمون نحو "800 أو 1000 دبابة" دفعة واحدة، ومن ناحية أخرى، وبمقارنة عدد الدبابات، وقوة النيران، فإن هذه المعركة، كانت من أكبر معارك الدبابات منذ الحرب العالمية الثانية.

وواقع أن المصريين لم ينجحوا في تركيز قوتهم الكبيرة في نقطة واحدة أو نقطتين، فالجهد كان مشتتاً على طول عشرات الكيلومترات، حيث توزعت الهجمات على خمسة محاور، الأمر الذي أضعف من تأثيرها.

في القطاع الجنوبي من الجبهة، (قطاع عمليات مجموعة ماجن)، حاولت الفرقة الرابعة المدرعة المصرية القيام باختراق عميق، ولكن - في الواقع - لم يركز المصريون في هذا الاتجاه سوى لواء مدرع واحد، استطاع أن يتقدم صوب ممر متلا، وكان هو المكان الوحيد الذي استطاع فيه المصريون أن يتوغلوا لعمق أكثر من 20 كيلو متراً على الطريق المؤدى إلى متلا، واستعدت دبابات ماجن لمواجهة الهجوم، ونجحت بالفعل في تثنيته وتدمير العديد من دباباته، واستطاع السلاح الجوي أن يركز هجماته ضد اللواء المدرع المصري الذي يقاتل وحده على هذا العمق. وانتهت المعركة بتدمير وإصابة 51 دبابة مصرية، ولم يعد إلى رأس الكوبري الذي بدأت منه الهجوم سوى 30 دبابة فقط، ولم يصب من دبابات الجيش الإسرائيلي سوى دبابتين فقط.

وفي قطاعات أخرى على مواجهة الجبهة، فقد المصريون دبابات عديدة، حيث قام المظليون بصد الوحدات المصرية الآلية التي حاولت الهجوم في اتجاه رأس سدر، كما تمكن السلاح الجوي الإسرائيلي من تدمير معظم مركباتها.

وفي القطاع الشمالي، عند القنطرة تم تدمير عدة دبابات من اللواء 15 مدرع المصري [8].

وفي القطاع الأوسط من الجبهة كانت المعركة الكبرى، ولم تستطع الفرقة 21 المدرعة، التي تهاجم بكامل قوتها، أن تتقدم أكثر من عدة كيلومترات خارج رأس الكوبري، حيث دُمّر لها العشرات من الدبابات.

بدأ الهجوم المصري في التراخي الساعة الثانية ظهراً. وفي الساعة الثالثة، فقد الهجوم قوته الدافعة ووصل إلى نهايته، وتبين من التقارير، على طول مواجهة الجبهة،

أن الجيش الإسرائيلي حقق مكسباً كبيراً، بتدمير أعداد كبيرة من الدبابات المصرية، ووفقاً للإحصاءات الدقيقة، فقد أصيبت 264 دبابة مصرية، وهو ما لم يحدث في أيام القتال السابقة كلها منذ بداية الحرب، أما القوات الإسرائيلية فأصيب لها عشر دبابات فقط.

كانت نتائج الهجوم المصري للتطوير شرقاً، مشجعة لاتخاذ قرار العبور غرباً، إذ كانت خسائر المصريين كبيرة وإن توزعت على محاور الهجوم كالآتي:

أ. في القطاع الشمالي، صد الجنرال أدن القوات المصرية بعد أن كبدهم تدمير نحو 50 دبابة مصرية.

ب. في القطاع الأوسط، لم تحقق القوات المصرية أية نجاح أمام قوات شارون، حيث تمكن لواء ريشيف من اتخاذ أوضاع جيدة لدباباته على المرتفعات، وسمح للمصريين بالتقدم، إلى مسافة 100 ياردة، قبل أن تفتح الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات الإسرائيلية نيرانها عليهم، وعندما انتهت المعركة كان قد تم تدمير حوالي 93 دبابة مصرية، بينما تكبد لواء ريشيف ثلاثة دبابات فقط. كذلك استطاع لواء حاييم (جنوب ريشيف) صد الهجوم المصري في مواجهته. وبنهاية اليوم فقدت الفرقة 21 المدرعة ما مجموعه مائة وعشرة دبابات.

ج. وفي القطاع الجنوبي صدت قوات ماجن الهجوم المصري، على محوري الجدي ومثلا. كانت الوحدات المدرعة الإسرائيلية من لواء شمرون في انتظارها على ممر مثلا واستطاعت أن تدير معركة شرسة استمرت عدة ساعات، دمرت خلالها ما يقرب من 50 دبابة من اللواء الثالث المدرع من الفرقة الرابعة المدرعة، إضافة إلى أعداد كبيرة من المركبات المدرعة والمدافع.

د. واستطاع الطيران الإسرائيلي أن يركز هجماته على الوحدات المدرعة المصرية التي أصبحت خارج مدى صواريخ الدفاع الجوي، على كل المحاور، بعد أن فقدت الجبهة السورية خطورتها.

هـ. بدا واضحاً أمام وزير الحربية المصري، أن قواته أصبحت معرضة بدون الحماية الرئيسية من الدفاع الجوي، فأمر بانسحابها والعودة مرة أخرى إلى داخل رؤوس الكباري. لقد كانت تكتيكات القيادة المصرية ضعيفة، وكان اليوم كله لمصلحة القوات الإسرائيلية، وكانت هذه المعركة نقطة تحول في حرب سيناء.

في مساء يوم 14 أكتوبر 1973، اتصل بارليف برئيسة الوزراء تليفونياً، ليخبرها بنتائج القتال بنفسه ويوصي بالتصديق على العبور غرباً. في نفس مساء ذلك اليوم، كانت إسرائيل كلها حزينة فللمرة الأولى يذكر عدد القتلى والذي بلغ على الجبهتين 656 فرد، ولكن الواقع كان هناك كثيرون قد قتلوا، ولكن الإحصاء الدقيق لم يكن انتهى بعد صدرت التعليمات في وقت لاحق إلى قيادة الجبهة الجنوبية للاستعداد بالعبور في الليلة التالية، ولم يعد أحد يعترض على الخطة.

2. الجسر الجوي الأمريكي

خلال يوم 14 أكتوبر 1973، وبعد أن وضح انكسار الهجوم المصري، استمرت طائرات النقل العملاقة الأمريكية من النوع C - 141 Star Lifter في رحلاتها وهي طائرة قادرة على حمل حمولة 120 طن، وشاركت طائرات شركة العال الإسرائيلية في نقل العتاد كذلك، وقد هبطت 12 طائرة محملة بالعتاد في اللد، وتواصل طائرات العال عملها ولكن العبء الأكبر على عاتق الطائرات الأمريكية، إذ هبط 25 طائرة منها خلال 24 ساعة في عدة مطارات. والواقع أن جزءاً من العتاد الذي يصل بالطائرات الأمريكية كان مطلوباً على وجه السرعة لنقله إلى الجبهة قبل الهجوم، فالجيش الإسرائيلي يستهلك كميات كبيرة من الذخائر، واحتياطي الذخيرة لمواصلة الحرب، كان أحد الموضوعات

الهامة في مناقشات هيئة الأركان العامة، خاصة وأنه لا توجد أي دلالات على وقف إطلاق نيران قريباً، فالعرب لا يتحدثون عن ذلك.

[1]

تقع في الجنوب الشرقي من بحيرة التمساح شرق الطريق العرض رقم 2 وجنوب الطريق الأوسط وجنوب منطقة "هاميتال".

[2]

يقصد في اتجاه جنوب الجيش الثاني (في قطاع الفرقة 16 المشاة) والمدافعة عن قطاع الدفرسوار.

[3]

أثناء الحرب، أطلق الاتحاد السوفيتي خمسة أقمار عسكرية، وهناك قمر عسكري آخر هو كوزموس 603 الذي أطلق للفضاء قبل الحرب، حيث يستطيع أن يمر يوماً فوق منطقة القتال، وهكذا كانت الاستخبارات السوفيتية تحصل على صورة واضحة لما يحدث في ميادين القتال.

[4]

يسمون أحياناً الضفادع البشرية، أو الصاعقة البحرية.

[5]

كانت الخطة معدة، بكل تفاصيلها منذ أن كان بارليف رئيساً للأركان العامة، وشارون قائداً للجبهة الجنوبية، واحتاجت لتعديلات بسيطة، لتتنشى مع الموقف الحقيقي في 1973.

[6]

كانت الصواريخ تو، ضمن الأسلحة الجديدة، التي وصلت لإسرائيل خلال الجسر الجوي الأمريكي، وهو نوع متقدم من الصواريخ المضادة للدبابات، يتفوق على نظيره السوفيتي (ساجر) الذي يستخدمه المصريون.

[7]

كان أبراهام ماندلر نمسوي الأصل حيث هرب مع أمه وهو صبي من النازيين، ووصل قبيل الحرب العالمية الثانية كمهاجر إلى أرض فلسطين، وأنضم إلى الجيش الإسرائيلي في حروب الاستقلال وتدرج ببطء إلى رتبة الجنرال.

[8]

لم يفقد هذا اللواء سوى 17 دبابة في هذه المعركة.
المبحث العاشر

القتال شرق القناة من يوم 15 أكتوبر حتى 17 أكتوبر

بعد ظهر يوم 15 أكتوبر 1973، بدأت القوات الإسرائيلية في الاستعداد للهجوم لتنفيذ عملية رأس الجسر في الغرب، وتألقت القوات المكلفة بالعبور من:

1. قوة من المظليين متحركة بمركبات مدرعة، وكانت مهمتها الاستيلاء على مواقع على الضفة الغربية للقناة، وأن تسهل إقامة رأس الجسر.

2. مجموعة عمليات مدرعة تتقدم صوب الغرب، لحماية عملية الاختراق، وكانت الخطة تقضى بأن تعبر هذه المجموعة الجسر، وأن تتضم إلى وحدات المظليين بمجرد أن تصل كافه المعدات إلى الضفة الغربية.

عرضت خطة العبور في مركز قيادة الجبهة، أمام قادة الوحدات المشتركة وعشرات من ضباط الأركان وكلفت القوات بالمهام التالية:

كلف مجموعة شارون المدرعة، بأصعب مهمة وهي إقامة رأس الجسر، وهي أكبر مجموعة بالجبهة حجماً كما أن ضباطها وقائدها يعرفون أرض العملية جيداً، وسبق تدريبهم في مناورة على هذه الأرض، وكان على قوات شارون أن تنقل إلى غرب القناة المظليين والمدركات، وتنشأ الجسور في قطاع العبور. وكانت الجسور ستنتقل إلى مكان العبور على طريقين متوازيين: الطريق الأول هو طريق (أكافيش Akavish)

[1]

، والطريق الثاني (طرطور Tartur)

[2].

)
أنظر شكل عملية العبور في الدفرزوار

وكان يجب العمل على أن تظل الطرق مفتوحة، لتمر منها بعد ذلك قوات آدن لتعبر على الجسور التي سيقمها شارون، إلى غرب القناة، وتنتشر غرباً في قطاع الدفرزوار، للوصول إلى السويس، والاستيلاء عليها، كهدف سياسي.

تنفذ قوات شارون هجومها على محورين:

الأول: أحد الأولوية المدرعة يضغط على القوات المصرية من الشرق إلى الغرب، في منطقة المزرعة الصينية Chinese Farm عند الدفرسوار شرق.

الثاني: لواء مدرع آخر يهاجم من شمال البحيرة المرة الكبرى من الجنوب إلى الشمال للضغط على الدفاعات المصرية من الجنوب، والتوغل حتى الموقع المخصص كساحة إسقاط لمعدات العبور.

تعبر قوة من المظليين أولاً، مدعمة بكتيبة دبابات، على معديات، من شمال البحيرة المرة الكبرى، من المساحة المخصصة بعد تأمينها وتعمل كمقدمة لمجموعة العمليات، وخلال ليلة 16/15 أكتوبر 1973 تطهر المنطقة المختارة في الغرب، بحيث يمكن إنشاء رأس جسر غرب القناة، في قطاع الدفرزوار، قبل أول ضوء يوم 16. كتيبة الدبابات التي ستعبر مع المظليين إلى غرب القناة، تتجه أولاً إلى المنطقة الزراعية، حيث تكلف بمهاجمة عدد من قواعد الصواريخ المضادة للطائرات، وتدميرها، لفتح ثغرة في حائط الصواريخ المصري، حتى يمكن للقوات الجوية الإسرائيلية أن تعمل بحرية.

بعد نجاح شارون في إقامة الكباري وتأمينها، يتم عبور قوات الجنرال آدن عليها لتتجه جنوباً في اتجاه جنيفة.

لقد سبق ذلك إعداد الكباري وتمركزت على الطرق المؤدية إلى الدفرزوار منتشرة، كذلك تم إعداد المعديات التي سيتم العبور عليها من خلال البحيرات المرة كذلك، حيث تتمركز جميع معدات العبور بالقرب من الطاسة على الطريق الأوسط. أدت هذه التحركات إلى ازدحام المحاور كلها، خاصة أن الدبابات هي التي تقوم بجر أجزاء الجسور، وهي عملية صعبة ومعقدة.

أولاً: تنفيذ الخطة)

أنظر شكل الخطة إبيراي هاليف)

بدأت المعديات تتحرك بعد آخر ضوء، إلى شمال البحيرات المرة، وفي الساعة التاسعة مساءً وصلت أولى هذه المعديات، وتجمع المظليون عند نقط العبور ومعه الكتيبة المدرعة فرع تشكيل الاقتحام عند منطقة مزاميد (Matzmed)

[3].

لم يشعر المصريون بتجميع تلك القوات، ولم تطلق طلقة واحدة في هذا الاتجاه إذ انشغلوا بالقتال الدائر على جانبهم الأيمن وهي محاولات قوات شارون لضغط المواقع المصرية من الجنوب إلى الشمال. وبدأت وحدات المهندسين في أنزال المعديات في المياه استعداداً للعبور، وانتظروا إشارة عناصر الاستطلاع بتأمين منطقة العبور في غرب القناة لبدء العبور.

في نفس الوقت الذي تحركت فيه قوات المظليين في اتجاه نقطة العبور كانت قوات شارون تشن هجوماً خداعياً بكتيبيتي دبابات من لواء توفيا، بعيداً عن اتجاه الهجوم الرئيسي، على طريق باتون، في اتجاه طريق ميسوري، لجذب الاحتياطيات المصرية ونيران المدفعية في هذا الاتجاه.

وفي المساء، بدأ الهجوم الرئيسي، من أقصى الجنوب من شمال البحيرة المرة الكبرى، في اتجاه الدفرزوار، من الجنوب إلى الشمال، وبمحاذاة القناة. واستطاعت بعض الدبابات، أن تصل إلى المنطقة الإدارية للفرقة 16 مشاه، من الجيش الثاني، وهي منطقة مكدسة بالعربات والحفر العميقة، والتكديسات الإدارية. في البداية اعتقد المصريون أن أمامهم عناصر من قواتهم فلم يتعرضوا لها حتى، أطلقت عليهم النيران، واشتعلت المواد المكدسة والمركبات، وساد الذعر المنطقة.

ومع منتصف الليل بدأ هجوم قوات شارون على المزرعة الصينية، وهي أرض تسمح بإخفاء القوات، لاحتوائها على مصارف وترع جافة. كان يجب على قوة شارون المكلفة بواجب الاستيلاء على المزرعة، أن تتقدم إلى موقع النقطة القوية التي يطلق عليها المصريون اسم موقع الدفرزوار (مزاميد) وفي حالة نجاح هذا الهجوم، سيتم فتح طريقي "أكافيش" و"طرطور Tirtur" للمرور إلى الغرب.

كان لواء "ريشيف" المكون من أربعة كتائب دبابات وثلاث كتائب مشاة محملة على عربات نصف جنزير، شكل في ثلاثة مجموعات قتال. استطاعت مجموعة القتال الأولى التقدم غرباً إلى طريق ليكسون، حيث عبرت المزرعة الصينية، وهاجمت في اتجاه الشمال، لمحاولة الوصول إلى موقع "مزاميد". أما مجموعة القتال الثانية، فقد هاجمت شرق ليكسون، في اتجاه شمال شرق إلى "ميسوري". بينما هاجمت المجموعة الثالثة في اتجاه الشمال الشرقي على طريق طرطور وطريق "أكافيش". وتحركت قوة من سريتين مظليين وسرية دبابات خلف المجموعة الأولى لتطهير المزرعة الصينية.

بعد منتصف الليل، تزايد تركيز نيران المدفعية المصرية حول المزرعة الصينية، وقوبلت قوات ريشيف بمقاومة عنيفة، تم خلالها تدمير 11 دبابة من إحدى كتائبه، فقد نشر المصريون في المنطقة دبابات كثيرة، ومركبات محملة بصواريخ مضادة للدبابات، وكان القمر مكتملاً، يساعد المصريين على الرؤيا، وغطت نيران المدفعية المصرية محوري "أكافيش وطرطور" والمؤدبين إلى البحيرة المرة كذلك. وانهالت النيران من الخلف على دبابات (رافي) التي أسرعت لنجدة القوة التي تقاتل في المزرعة الصينية، واشتعلت النيران في المركبات المدرعة وازداد حجم الخسائر، وبقي القتلى داخل المركبات المدرعة دون القدرة على إخراجهم.

دفع لواء أمنون في قطاع طريق (جاسبي) Gaspi في الجنوب من كيشوف

[4]

Kishuf، وكان النسق الأول مكون من ثلاثة كتائب دبابات، خلفها النسق الثاني 3 سرايا ومع حلول الظلام بدأ أمنون هجومه على مواجهة 3 كيلومترات. وكان الموقف قد تغير تماماً، فقد قامت القوات المصرية المتمركزة على طريق "طرطور - ليكسون" بفتح نيران دباباتها ومدفيعتها والصواريخ المضادة للدبابات، مستغلين ضوء القمر لتوجيه وحداتهم إلى الأماكن المناسبة وتركيز نيرانهم بدقة. من صعوبة الموقف، وقوع دبابات أمنون في حقل ألغام مصري، أعطب العديد من الدبابات، واختلطت الدبابات المصرية

مع الإسرائيلية، وكان من الصعب التمييز بينهما، فالدبابات تشتعل هنا وهناك، وأصبح من الصعب فتح نيران الدبابات لأنه يمكن أن تكون دبابات إسرائيلية، وزادت الخسائر في صفوف قوات أمنون، وأصبح من الصعب إخلاء الخسائر في الأفراد والدبابات المعطلة. أحدثت نيران القوات المصرية والألغام خسائر كبيرة في القوات الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال لم يتبقى في كتيبة دبابات (أمرام) سوى ست دبابات فقط من 23 دبابة، كما لم يتبقى في كتيبة "الموج" سوى 10 دبابات.

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً قرر شارون أن يستمر في الهجوم حتى يتمكن من عبور القناة، لذلك دفع لواء داني للوصول إلى طريق "ناهالا - ليكسون"، ثم التقدّم نحو موقع الدفرزوار (مازميد Matzmed). بالرغم من الخسائر التي تكبدها داني، في مركباته النصف جنزير، إلا أنه استطاع أن يصل بكتيبتين مخفضتين القوة، "نتيجة لخسائرهما"، بالقرب من موقع مازميد (موقع الدفرزوار).

في الساعات الأولى يوم 16 أكتوبر 1973، بدأت قوة المظليين، في العبور من شمال البحيرات المرة تحت قيادة قائد اللواء، داني Danny، وكانت القوة مكونة من 750 فرد مسلحين بالأسلحة الخفيفة والرشاشات والأسلحة المضادة للدبابات، مشكلة من كتيبة مظلات وكتيبة دبابات، واستمرت عملية العبور، دون أية مقاومة أو تأثير نيران، من جانب القوات المصرية، فلم يكن يتوقعوا العبور إلى الغزب. وفي الساعة الثالثة والنصف فجراً أعطى داني إشارة وصول قوته إلى الضفة الغربية، وهي الإشارة المتفق عليها تحت اسم "أكابولكو Acoupulco" وهكذا نجحت القوات الإسرائيلية في إقامة رأس جسر على الضفة الغربية فجر يوم 16 أكتوبر 1973. (أنظر شكل الخطة إيري هاليف)

وطوال ليلة 15/16: فشلت أربعة محاولات للهجوم بواسطة لواء أمنون:

1. المحاولة الأولى: في الساعة الواحدة والنصف فجر يوم 16، على محور طريق طرطور، إذ تمكنت وحدات الدبابات من الاختراق في الفاصل بين لواءات الفرقة 16 المشاة المصرية، ولكن الإصابات الكثيرة في الدبابات أدت إلى توقف الهجوم.

2. المحاولة الثانية: في الساعة الثالثة فجر يوم 16، كانت بهدف التقدم على محور طرطور كذلك، لفتح الطريق إلى الدفرزوار، لعبور القوات، ولكن من البداية، أصيب عدد من الدبابات بواسطة أفراد المشاة المصريين المسلحين بالقواذف المضادة للدبابات (ر ب ج -7)، وتوقف الهجوم مرة أخرى.

3. المحاولة الثالثة: قام أمنون في الساعة الرابعة صباحاً، دفع كتيبة النسق الثاني وهي كتيبة آلية، بقيادة "شونري Shuneri" ولكن نيران المصريين دمرت مركباته النصف جنزير الواحدة بعد الأخرى، ولم يتبقى منه سوى مركبتين.

4. المحاولة الرابعة: في الساعة الخامسة والرابع صباحاً، اشترك لواء توفيا، من بقايا لواء أمنون، وتقدموا على محور أكافيش Akafish، إلى أن اصطدموا بالنيران المصرية، ودمرت ثلاث دبابات وجرح نائب قائد اللواء وفشلت هذه المحاولة كذلك.

بلغت خسائر أمنون حوالي 60 دبابة أما خسائره في الأفراد فقد كانت أكثر من (120) فرداً بين قتيل وجريح أو مفقود، وأصبح لواء أمنون خارج القتال مؤقتاً، لحين إمداده بدبابات وأطقم من الاحتياط.

ثانياً: محاولات الهجوم يوم 16 أكتوبر 1973

قرر شارون دعم لواء أمنون حتى يمكنه الاستمرار في الهجوم ، فألحق عليه كتيبة دبابات من لواء حايميم، وكتيبه أخرى من لواء (توفيا)، وأصدر أوامره إلى أمنون للقيام

بمحاولة جديدة لفتح طريق طرطور، على أن يبدأ الهجوم الساعة السابعة صباحاً. ويتم فتح هذا الطريق من اتجاه الشمال الشرقي، ولكن أمنون لم يستطع التقدم كثيراً، فقد أصيبت دباباته بقصفة من الصواريخ من تجاه المزرعة الصينية، واضطرت إلى الانسحاب.

حاول أمنون مرة سادسة، بعد المحاولة السابقة مباشرة، ولكن دمّرت المقاومة المصرية عدداً آخر دباباته، واضطر للانسحاب، مع إخلاء نحو 20 جريح من جنوده.

وفي حوالي الساعة الثانية صباحاً، بدأت محاولة جديدة للهجوم من اتجاه الشرق، وشمال طريق طرطور، وأصيبت 3 دبابات من القوة المهاجمة، وفشل الهجوم مجدداً.

كانت المحاولة الأخيرة لأمنون في الساعة التاسعة إلا عشر دقائق صباح يوم 16 أكتوبر 1973 واستطاع خلالها أن يستولي على تقاطع وصلة طرطور مع طريق ليكسيكون، مستتراً بقايا الدبابات المصرية المحترقة والأسلحة المضادة للدبابات التي تركها المصريون. وأصبح طريق أكافيش مفتوحاً، أما طريق طرطور فلا يزال مغلقاً. (أنظر شكل عملية العبور في الدفرزوار)

وفي الساعة التاسعة صباح يوم 16 أكتوبر 1973، تقدم حايم ومعه كتيبة دبابات وكتيبة مظليين على محور (أكافيش)، للمرور إلى نقطة العبور على الساحل الشرقي للبحيرات المرة، ولكنهم وقعوا تحت تأثير نيران الصواريخ المصرية، ودمّرت 4 دبابات، فأصدر حايم أوامره إلى جنود المظلات بالعودة، واتجه معه باقي كتيبة الدبابات جنوباً.

1. دعم القوات غرب القناة

صدرت الأوامر صباح يوم 16 أكتوبر 1973 إلى حايم للعبور على المعديات إلى الغرب، للاشتراك في تدمير وحدات صواريخ الدفاع الجوي المصري، غرب القناة، بالتعاون مع قوة مظلات داني، التي سبق عبورها ليلة 16/15.

في الساعة العاشرة صباحاً، بدأت قوة حايم في العبور على المعديات، من قطاع شمال البحيرات المرة، ومعه عشرون دبابة و7 مركبات مدرعة، وبمجرد وصوله بدأ يتجه غرباً، ولعمق 20 كيلو متراً من القناة، حيث استطاع أن يدمر في طريقه عدة مواقع صواريخ دفاع جوي للمصريين، محدثاً ثغرة كبيرة في وسائل الدفاع الجوي المصرية، كما باغت قوة مدرعة مصرية، تقدر بكتيبة دبابات، واستطاع أن يدمر منها 10 دبابات و25 مركبة مدرعة. وفي الساعة الرابعة بعد الظهر عاد مرة أخرى إلى منطقة رأس الكوبرى، بالقرب من المعديات.

كانت قوات شارون، بعد قتال ليله 16/15 وصباح يوم 16 أكتوبر 1973، منهكة وغير قادرة على الاستمرار في الهجوم. وفشلت في تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

أ. الأول كان عدم القدرة على إنشاء ممر آمن إلى موقع الدفرزوار من أجل إقامة الجسور لعبور القوات.

ب. أما الثاني فكان أكثر خطورة، حيث لم يصل جسر حتى ذلك الوقت إلى نقطة العبور على القناة، ومن ثم أصبحت القوة الموجودة في غرب القناة في خطر.

وإزاء هذا الموقف الصعب، أصدرت القيادة أوامرها بإيقاف نقل دبابات إلى الضفة الغربية للقناة، وأن تبدل الجهود للتركيز على الهجوم في شرق القناة، وأن يتم إشراك قوات أدن مع قوات شارون، لاستكمال فتح محوري أكافيش وطرطور للوصول إلى الدفرزوار (مازميد).

لقد أصبحت ساحة القتال مليئة بالدبابات والمركبات المدرعة المدمرة من الجانبين. حوالي 50 دبابة إسرائيلية مدمرة في هذه المنطقة، وكذلك نحو 150 دبابة ومركبة مدرعة

مصرية، لقد دمرت كل منها الأخرى من مسافات قصيرة جداً بسبب التداخل بينهما، قد أصبح الطريق مملوءاً بجثث القتلى من الإسرائيليين والمصريين. لا يمكن تصور هذا الموقف بأي صورة، لبشاعته، لقد فقدت القوات الإسرائيلية خلال هذه المعركة ما يقرب من 300 قتيل، ومئات من الجرحى.

2. هجوم قوات أدن يوم 16 أكتوبر 1973

نَسَّق أدن وشارون جهودهما، ونظما تعاوناً بين قواتهما، وتم الاتصال بين القوتين من خلال لواء (ناتك) من قوات أدن، كان الهدف الذي حدد للقوتين هو فتح محوري "أكافيش" Akavish وطرطور "Tirtur".

وفي الساعة الثالثة ظهراً بدأت قوات أدن هجومها من جنوب "ميسوري"، واستمر الهجوم حتى الساعة الرابعة، دون أن يحرز أدن أي نجاح. كانت أي محاولة للتقدم عبر الأرض المكشوفة، تواجه بالصواريخ المضادة للدبابات والتي تطلق نيرانها من عدة اتجاهات، من مواقعها بالمزرعة الصينية. واقترح أدن على قيادة الجبهة أن يتم تطهير منطقة المزرعة بالمشاة ليلاً، ووافقت القيادة على هذه الفكرة، والواقع أن شارون لم يحاول جدياً الاستيلاء على المزرعة الصينية.

عندما فشل أدن في فتح محوري أكافيش - طرطور، تقرر إشراك لواء المظليين بقيادة (عوزي) [5]

في الهجوم، مع قوات أدن، ولكن عوزي لم يكن قد وصل بعد، إذ لن يصل قبل مضي 5 ساعات، وعلى أدن الاعتماد على نفسه، "أي القتال بدباباته فقط" من أجل فتح محاور الطرق.

وصل موسى ديان إلى قيادة الجبهة الجنوبية عصر يوم 16 أكتوبر 1973، واجتمع مع الجنرال جونين، لدراسة الموقف معه، وأوضح جونين، أن شارون لم ينفذ المهمة لإقامة رأس الكوبري حتى ذلك الوقت، ولكنه أكد على أنه سيتم خلال الليل "أي ليلة 17/16" فتح الطريقين المؤديين إلى الدفرزوار، وإذا لم يستطع تنفيذ ذلك، سيخلي القوات التي عبرت إلى الضفة الغربية من خلال البحيرات المرة. كذلك أوضح الجنرال بارليف أن المعاونة الجوية لم تكن ذات فائدة مؤثرة، بسبب التداخل الكبير بين القوات المصرية والإسرائيلية.

أكد ديان على ضرورة فصل القوات المتضادة، حتى يمكن استخدام السلاح الجوي بكفاءة. وأنتظر الجميع ما يمكن أن يحدث مساءً، لقد نجح المصريون في إيقاف القوة الدافعة للهجوم الإسرائيلي.

أما مدير الاستخبارات الإسرائيلي "إيلي زعيرا"، فقد أوضح أن القوات المصرية لم تهتم حتى الآن بالتعامل مع القوات التي عبرت غرباً، سواء باستخدام القوات الجوية، أو باستخدام الاحتياطيات. كذلك كان تقدير رئيس الأركان، بأن العملية تعتبر قد نجحت جزئياً حتى الآن. وتوقع أنه خلال الليل سيكون إحداث تغيير في الموقف، وعبور مزيد من القوات، من خلال الجسر المنتظر إنشاؤه إلى غرب القناة.

أكد جونين على أن شارون وأدان سيمكنهما فتح المحاور وإقامة الكباري، ولكن ديان يكرر ثانية: "إني أقبل الاستمرار، ولكن يجب تحديد خط أحمر، للحظة التي تُعاد فيها جميع القوات من الجانب الثاني، إذا لم يتم إقامة الكوبري حتى تلك اللحظة". وفي ذلك الوقت استطاع شارون أن يعبر من خلال البحيرة المرة إلى الضفة الغربية للقناة، حيث استمع من رجاله عن المعارك التي دارت غرب القناة، وعن دهشة المصريين الذين صادفهم، ويرى شارون ضرورة تعديل الخطة بأن يقوم هو بالعبور وليس أدن، على أن تقوم قوات أدن بتأمين رأس الكوبري، بمعنى أن يتم تبادل المهام بين قوات شارون وقوات أدن.

لم يكن شارون يريد الانتظار حتى يقام الكوبري، وإنما كان يفكر في نقل قواته على المعديات، حتى يباغت المصريين بحشد كبير من القوات، قبل أن تتدخل احتياطياتهم.

3. الموقف السياسي لأطراف الصراع

أ. الموقف في مصر

من الواضح أن القيادة العليا في مصر، لم تكن تعرف بالضبط، ما كان يحدث في شمال البحيرة المرة وغربي قناة السويس، وفي قيادة الجيش الثاني، يعتقدون أن قوة إسرائيلية صغيرة عبرت القناة، وأنها مجرد قوة إغارة صغيرة، سوف تعود بسرعة، وإلا ستباد بسهولة. ويتحدث الرئيس السادات أمام جلسة خاصة لمجلس الشعب، ويصف تسلسل المعارك، وفي نفس الوقت أعرب عن استعداده لوقف إطلاق النار، ولكن بشرط أن تنسحب إسرائيل إلى حدود عام 1967. ومن الواضح أن التقارير من الجبهة ليس فيها ما يزعج، إن تفكير السادات مشغول بضيفه وهو رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي "كوسيجين". ويأمر أحمد إسماعيل وزير الحربية قائد الجيش الثاني بالألا يسمح للقوة الإسرائيلية بعمل ما يخلو لها، ولذلك أصدر له التعليمات بأن يوجه إليها الضربات من المدرعات والكوماندوز للقضاء عليها، ولكن قائد الجيش الثاني يقوم بتهدئة وزير الحربية ويعد بالهجوم في نفس اليوم.

ب. الموقف في الاتحاد السوفيتي

في الكرملين كانوا يدركون، أن الحرب في الشرق الأوسط وصلت لمفترق طرق، وأن العرب غير قادرين على تحقيق مكاسب عسكرية أخرى أو حسم القتال لمصلحتهم، فقد استنفذوا قوتهم ولم يعد لديهم احتياطيّات للاستمرار. ومن الآن من المحتمل أن يتحدوا فقط، ولكن إسرائيل قادرة على إحداث مباغنة. في سورية يقف الإسرائيليون من دمشق على مدى المدافع. ويقوم الجسر الجوي الروسي، بنقل كميات كبيرة من العتاد العسكري إلى الجيش السوري، ولكن الطائرات الإسرائيلية بدأت تتدخل في إزعاج حركة الجسر الجوي في أنحاء سورية. وقد اقتربت اللحظة التي سيكون فيها على الاتحاد السوفيتي العمل على وقف المعارك.

ج. الموقف في إسرائيل

قالت جولدا مائير في خطابها بالكنيست يوم 16 أكتوبر 1973 في عبارة قصيرة "في هذه اللحظة تعمل قوة من الجيش في الجانب الغربي من القناة" وتناول رئيس المعارضة مناحم بيجين كذلك، في حديثه الإشارة إلى عملية الجيش الإسرائيلي وراء القناة، لم يكن بيان رئيسة الوزراء يشتمل على تفاصيل، ولكنهم في القيادة الجنوبية غير راضين عن بيانها، كان من الأفضل الانتظار إلى الغد، حتى تتضح نتائج العمليات. فالموقف مازال حرجاً، بالنسبة إلى القوات الموجودة في الغرب.

4. الموقف العسكري مساء يوم 16 أكتوبر 1973

أصبح الجهد الرئيسي للقوات الإسرائيلية موجهاً كله لاقتحام المحورين، الذي يجب نقل معدات العبور عليهما. إذ يدافع مئات من رجال المشاة المصريين على أحد المحورين، ومن ثم يتقرر أن يتم هجوم ليلي بواسطة المظليين الإسرائيليين لدفع المواقع المصرية شمالاً، وبدأت قوات المظليين، المنقولة بالطائرات العمودية في الوصول إلى الطاسة للاشتراك مع قوات أدن. في الساعة الحادية عشر والنصف مساءً، بدأ هجوم لواء المظليين، بدون معاونة مدفعية أو طائرات، كما لا ترافقهم الدبابات. ويقاوم المظليون أثناء تقدمهم على الطريق في معارك عنيفة، ويتوقفوا تحت تأثير نيران المدافع المصرية التي تطلق عليهم النيران من شمال الطريق، ويكتشف المظليون بغتة أنهم توغلوا داخل موقع مصري، مستعد لهم تماماً. حاول المظليون الانقضاض على مواقع الأسلحة، ولكن النيران المصرية تلاحقهم من مسافة قريبة وتنتشر عناصر المظليين

في جماعات صغيرة متناثرة، غير ذات فاعلية بعد أن أصيبوا بخسائر كبيرة.

ومع بزوغ الفجر، كانت بقايا المظليين ما زالوا في المنطقة دون أن يحققوا المهمة التي جاءوا من أجلها، وأصبحت المشكلة كيف يمكن إنقاذهم وإخلاء الجرحى والقتلى منهم؟ وعند الفجر كان لا بد من إرسال قوة مدرعة لإنقاذهم.

ثالثاً: أعمال قتال يوم 17 أكتوبر 1973)
أنظر شكل أعمال قتال يوم 17 أكتوبر)

استغلت القيادة الجنوبية، انشغال المصريين في القتال مع بقايا المظليين (حيث رفضت القيادة فكرة سحبهم، وأمرت باستمرارهم مع إخلاء الجرحى فقط)، وأمرت أدن أن يحرك قواته إلى الجنوب ليمكنه الوصول إلى نقطة العبور. كذلك أمكن أثناء قتال المظليين مع المصريين، نقل مزيد من الدبابات بالمعديات إلى الغرب، لتصل أعدادها إلى 36 دبابة. ويتحقق الهدف من بقاء المظليين مشتبكين مع المواقع المصرية، تم سحبهم في مجموعات صغيرة، مستبدلين بدبابات من قوة شارون، لتأمين المنطقة التي استولوا عليها، واستمرار شغل المصريين، عما يجري في الجنوب.

1. الهجمات المضادة المصرية (شرق القناة)

كانت المعلومات والشواهد تفيد بأن القيادة المصرية قد قررت شن هجوم مضاد من اتجاهين: الاتجاه الأول بواسطة الفرقة 21 مدرعة من الجيش الثاني إذ تقوم بالهجوم المضاد من الشمال إلى الجنوب في اتجاه البحيرات المرة، بينما يدفع الجيش الثالث، اللواء 25 مدرع من الجنوب إلى الشمال في خط موازي للبحيرات المرة. الاتجاه الثاني كان من الغرب إذ قررت القيادة المصرية، دفع وحدات من الكوماندوز ومعها نحو 50 دبابة من اللواء الثاني المدرع من الفرقة الرابعة المدرعة في اتجاه الدفرزوار، كما صدرت التعليمات إلى القوة الفلسطينية المتمركزة في معسكرات فايد، لاستخدام أسلحتها المضادة للدبابات، على الطريق الموازية للبحيرات المرة غرب القناة.

لمواجهة هذا الموقف دفع الجنرال أدن لواء (ناتك) جنوباً لتأمين القطاع الجنوبي من أي هجوم من اتجاه الجيش الثالث.

وفي الساعة الثامنة إلا ربعاً صباح يوم 17 أكتوبر 1973، شن أدن هجوم بقوة 4 كتائب مدرعة من لواء توفيا ولواء ناتك في اتجاه ميسوري والمزرعة الصينية، واستطاعت وحدات (توفيا) أن تصل إلى وصلة طرطور Tirtur، في المسافة القريبة من ميدان القتال. واجه توفيا وجابي مصاعب كبيرة من الهجمات المضادة للمدركات المصرية ولكن الضغط استمر، واستطاعت الوحدات أن تدفع بالمركبات المدرعة إلى محور أكافيش. وقبل أن ينتصف النهار كان الطريق قد فُتح أمام القوات الإسرائيلية، وبدأت الأرتال في التحرك، ويبدو أن الفرقة 16 المشاة المصرية الذي يدور القتال داخل مواقع لواءها الأيمن قد بدأت في الانكسار، واستطاعت وحدات توفيا وناتك أن تصد هجوم مدرعات المصريين وتدمر العديد من دباباتهم التي حاولت الهجوم من تجاه الشمال نحو الجنوب. دفع الجيش الثاني باللواء 14 مدرع واللواء الأول مدرع من الفرقة 21 مدرع للقيام بالهجوم المضاد، في اتجاه كل من توفيا وجابي، بينما اللواء 18 مشاة آلي يقوم بالهجوم المضاد في اتجاه "المزرعة الصينية" والتي كان يبدو أن معركة دبابات كبيرة ستحدث بالقرب منها.

وصلت معلومات من عناصر الاستطلاع، تقدم رتل مدرع من الجنوب من اتجاه الجيش الثالث المصري، متحركاً على الطريق الموازي لساحل البحيرات المرة، إلى الشمال من موقع كبريت شرق (بوتزر) Botzer. على الفور أرسلت كتيبتان مدرعتان من فرقة أدن لتحتل التلال المسيطرة على الطريق الموازي للبحيرات في كمين اللواء 25 مدرع المصري المتقدم

على هذا الطريق، واختيرت أرض القتل المناسبة لتدمير اللواء المدرع المصري المتحرك على محور ليكسيكون "الطريق العرضي" في بطن، وكان الكمين في انتظارهم للترحيب بوصولهم" ولكنهم لم يصلوا بعد.

وعلى الجانب الآخر تمكنت قوات آدن بالتعاون مع لواء من قوات شارون، صد الهجوم المضاد لوحدة الفرقة 21 مدرع، وبدأت معركة بين الدبابات من الجانبين على مساحة ممتدة من الأرض حتى حدود المزرعة الصينية. استطاعت المدرعات الإسرائيلية أن توقف الهجوم المصري وأن تدفعه للتراجع، كذلك استطاعت الصواريخ ساجر أن تحد من قدرات القوات الإسرائيلية على التحرك أو الاختراق في عمق القوات المصرية.

في الساعة الثالثة ظهرًا، كان يبدو أن الأحداث تسير في الطريق الصحيح، فالكمين مستعد لملاقاة اللواء 25 مدرع، بينما الكتائب المدرعة تواصل الضغط على محور طرطور، ووحدات الفرقة 16 المشاة المصرية بدأت في التراجع، وقد وصلت بعض الدبابات الإسرائيلية إلى مواقع الدفرزوار، وبدأ المهندسون في إقامة الجسر.

2. معركة اللواء 25 مدرع

وقع اللواء 25 مدرع المصري فريسة سهلة أمام كمين المدرعات الإسرائيلي، وخلال دقائق محدودة احترقت 38 دبابة وحاملة جنود، ومن ثم بدأت باقي القوة في الارتداد، ولكن الدبابات الإسرائيلية تواصل تدميرها وتشعل النيران في عدد آخر من الدبابات والمركبات المدرعة. وفي الساعة الثالثة والرابع، كان معظم دبابات اللواء 25 مدرع دمرت في الكمين.

قبل أن يتمكن المهندسون الإسرائيليون، من إعداد الجزء الأخير من الجسر، هاجمت الطائرات المصرية المنطقة وأصاب جزء كبير من الجسر بصاروخ، تحتاج عملية إصلاحها إلى وقت طويل نسبياً.

في الساعة الثالثة والنصف أصبح الجسر الأول معد للعبور، ولكن قوات آدن لم تكن جاهزة للعبور، ويستغل شارون الموقف ويطلب السماح بعبور قواته في البداية، ولكن رئيس الأركان العامة "دافيد أليعازر" لا يوافق على مقترح شارون.

ويصدر له الأوامر بتأمين رأس الجسر. واستمر التعطيل عند رأس الكوبري لمدة كبيرة، ويضغط على آدن لبدء العبور وفي الساعة الثامنة مساءً يبدأ آدن في العبور غرباً بقواته ووصلت قوات آدن إلى الغرب، مع بداية غارة جوية ليلية للمصريين على رأس الجسر في منطقة الدفرزوار، بكثافة غير عادية، ويبدو أن المصريين أحسوا بخطر القوات الإسرائيلية، التي بدأت تتجمع غرب القناة، لكن في النهاية أصبحت الدبابات الإسرائيلية في الغرب، وصاح القادة في أجهزة الاتصال اللاسلكية، "لقد عبرنا، نحن الآن في أفريقيا".

[1]

الوصلة القادمة من الطريق الأوسط إلى البحيرات المرة.

[2]

الوصلة القادمة من طريق أكافيش إلى الدفرزوار، والمعروفة باسم وصلة الدفرزوار.

[3]

هي منطقة فناء كبير محاط بسور ويقع في شمال البحيرة المرة الكبرى.

[4]

جنوب وصلة الدفرزوار مع تقاطع الطريق العرضي رقم 2.

[5]

تقرر في هذا اليوم نقل لواء مظلات من جنوب سيناء بقيادة عوزي إلى منطقة القتال في الدفرزوار لمساندة الهجوم.
المبحث الحادي عشر

أعمال قتال القوات الإسرائيلية غرب وشرق القناة

18 - 28 أكتوبر 1973

أحدث نجاح القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة، تحولاً كبيراً في مسار حرب أكتوبر 1973، وكانت بمثابة مباغنة تامة للقوات المصرية، في نفس الوقت الذي أعطى دفعة كبيرة للقوات الإسرائيلية، وأعاد لها الثقة بنفسها، أما المستفيد الحقيقي من ذلك العبور فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تحض إسرائيل على أمرين:

1. الأمر الأول ألا يهزم السلاح الأمريكي في مواجهة السلاح السوفيتي، بالصورة التي تحققت عام 1971 في الحرب الهندية - الباكستانية.

2. الأمر الثاني أن تضع إسرائيل في اعتبارها أحداث ما بعد الحرب، خاصة المفاوضات والصراع من أجل المستقبل. فبقدر ما تحقق إسرائيل من توازن أو نصر، ينعكس ذلك على نتائج المفاوضات، والولايات المتحدة لا تقبل أن يفرض عليها شروط المنتصر، لذلك يجب أن تحقق إسرائيل نصراً ما، يساعدها على إدارة جيدة للمباحثات المستقبلية.

كان هناك كذلك عوامل مؤثرة على الشعب الإسرائيلي، في الداخل، فقد كانت حالته المعنوية منخفضة بدرجة كبيرة من تأثير نتائج الأيام الأولى للحرب، وقد وضحت الصورة الأولية للهزيمة في موقفين هاميين:

أولهما، تصريح الرئيس الإسرائيلي، عندما زار القيادة العسكرية الإسرائيلية، واطلع على الموقف، حيث وبخ جنرالات الجيش الإسرائيلي قائلاً: "عليكم أن تدفعوا ثمن غروركم، ولا أعرف كيف ستواجهون شعب إسرائيل بعد ما حدث".

وثانيهما، إلحاح واستجداء السيدة جولدا مائير رئيسة الوزراء، في حديثها مع الرئيس الأمريكي نيكسون، لتستعجل الإمداد بالمعدات والأسلحة لإنقاذ إسرائيل وحتى بكت في حديثها الهاتفي وقالت له: "لا أعرف كيف سأواجه عائلات القتلى الكثيرين في تلك الحرب..".

لذلك كان هناك إصرار إسرائيلي، لتنفيذ العملية "إبيراي هاليف"

[1]

رغم تكاليفها الباهظة، ونتائجها المشكوك فيها.

في البداية نجحت القوات الإسرائيلية في صد الهجوم المصري الذي شنته لتخفيف الضغط عن سورية. بعدها، بدأت القوات الإسرائيلية في استعادة أداءها وبدء الموقف يتحول على الجبهة المصرية، كما تحول على الجبهة السورية، لمصلحة إسرائيل.

كانت الخطة أبيراي هاليف، قد وضعت على أساس تحقيق المهام خلال 3 - 4 يوم قتال

[2]

بمعنى أن تكون قد حققت مهامها بالاستيلاء على مدينة السويس يوم 18 أكتوبر 73. لم يتحقق ما خططته القيادة الإسرائيلية، وبقيت القوات الإسرائيلية تقاتل في شرق القناة إلى نهاية يوم 17 أكتوبر 1973، عدا لواء المظلات المدعم بكتيبة الدبابات، والذي نجح في العبور من خلال البحيرات المرة ليلة 16/15 أكتوبر 1973، وسبب قلقاً

شديدا للجنرال موشي ديان "خشية أن يبیده المصريين". وكان التأخير في العبور بسبب القتال الضاري بين القوات المصرية والإسرائيلية، برغم أن الخطة استهدفت الاختراق في شريحة من الأرض بمواجهة 5 كيلومترات فقط على أقصى الجانب الأيمن للجيش الثاني في الفاصل بين الجيشين، وكان التأخير يؤثر تماما على إمكانية نجاح الخطة، ويزيد من الخسائر في الجانب الإسرائيلي.

كانت الخطة نفسها قد تعدلت يوم 17 أكتوبر 1973، بسبب ضغوط الجنرال شارون على القيادة العامة وقيادة الجبهة لتحقيق مجد شخصي لنفسه، وتقرر أن يركز شارون هجوم قواته شمالاً في اتجاه الإسماعيلية (وهي الأقرب لمنطقة العبور) بينما تنطلق مجموعتي آدن وماجن جنوباً في اتجاه السويس. وقد تم ذلك برغم عدم ثقة القيادة في شارون نفسه.

أولاً: تعديل الخطة "أبيراي هاليف" يوم 17 أكتوبر 1973

كانت الخطة الأصلية، تقضي باستيلاء قوات الجنرال آريل شارون "مجموعة العمليات الرقم 143 المدرعة" على ممر شرق القناة وتؤمنه، وإنشاء المعبر عند الدفرزوار من جسرين، لتتعلق قوات الجنرال إبراهيم آدان "مجموعة العمليات الرقم 162 المدرعة" لحصار القوات المصرية والتقدم إلى السويس والاستيلاء عليها كهدف إستراتيجي. بانتهاء عبور قوات آدن، تتسلم مجموعة العمليات الرقم 252 المدرعة بقيادة الجنرال كلمان ماجن مسؤولية تأمين المعبر، وتتجمع قوات الجنرال شارون لتتعلق خلف المجموعة 162، وتستكمل باقي مهام الخطة.

أدى تعثر الجنرال شارون في أعمال قتال 16/15 أكتوبر 1973، وخسارته لحوالي ربع قواته المدرعة، واشتراك الجنرال آدن في فتح الممر الآمن، إلى تغير جوهرى في الموقف. لذلك عُقد مؤتمر في كيشوف "Kishuf" مركز قيادة آدن [3]

لتعديل الخطة الأصلية طبقاً للموقف، ونتج عن المؤتمر القرارات التالية:

1. الموافقة على عبور باقي اللواء المدرع الرقم 421 على المعديات إلى الغرب، ويوضع تحت قيادة آدن بمجرد عبوره (كان هذا اللواء من قوات شارون أصلاً). وقد نجح اللواء في العبور وانضم لقوات المظليين والدبابات الإسرائيلية في الغرب.

2. يستكمل شارون مهامه في تأمين الممر ورأس الجسر.

3. يعبر آدن بقواته إلى الغرب، وبعدها يستلم ماجن مهمة التأمين، ليعبر شارون بقواته غرباً كذلك.

حاول شارون إقناع ديان، بعبور لواء آخر من قواته إلى الغرب مبكراً (لواء أمنون) إلا أن ديان لم يتخذ قراراً مخالفاً.

لجأ شارون إلى الجنرال بارليف، الذي اقتنع برأيه، وأمر بعبور لواء أمنون إلى الغرب، لتتغير الخطة [4] والتي تتلخص في الآتي:

1. تعدل مهمة الجنرال شارون لتكون توسيع رأس الجسر شرق وغرب القناة، والاتجاه شمالاً نحو الإسماعيلية. على أن تكون أحد مسؤولياته هو تأمين المعبر في الدفرزوار.

2. تعبر قوات الجنرال كلمان ماجن (المجموعة الرقم 252) وتتدفع خلف قوات الجنرال آدن في اتجاه السويس.

3. يكون الاندفاع الإسرائيلي نحو الجنوب على شكل مروحة: آدن (برن) إلى اليسار وماجن إلى اليمين وللخلف، وبذلك يزداد العمق أثناء التقدم، كما يتم خلق قاعدة وطيدة

للمقاومة في حالة حدوث أي تعثر على الجبهة.

كان لا بد من إجراءات ثلاث لتنفيذ التعديل في الخطة:

1. الإجراء الأول نفذه شارون بإصداره الأوامر إلى قائد اللواء 14 مدرع "أمون ريشيف" لمهاجمة المزرعة الصينية من الغرب، قبل أن تعبر قواته إلى الضفة الغربية للقناة، ثم الضغط لتوسيع الممر الأيمن شرق القناة، إلى مسافة 5 كم طبقاً للمخطط، وقد نفذ أمون ذلك حرفياً على حساب الخسائر التي تزايدت في وحداته، حتى وصفها ديان، عند زيارته للمنطقة في اليوم التالي، بالمعارك الوحشية.

2. الإجراء الثاني كان إجراءً تنفيذياً لإنجاح الخطة، حيث لا يمكن أن تعبر ثلاث مجموعات مدرعة "143"، 162، 252" من خلال جسر واحد، لذلك فقد أصدر الجنرال شارون أوامره في الصباح الباكر يوم 18 أكتوبر 1973، إلى نائبه "العميد يعقوب إيفن" بسرعة إنشاء الجسر "سابق التجهيز" إلى جوار جسر المعديات الذي نجحت المهندسين الإسرائيليين في إنشائه ليلة 17/18 أكتوبر 1973.

وقد بدأ تحريك الجسر اعتباراً من صباح يوم 18 أكتوبر 1973، حيث كانت تجره مجموعة مكونة من 12 دبابة إسرائيلية، كان ينزلق ببطء شديد على الرمال، ولم تكن عملية الجر سهلة فقد كانت حبال الجر المصنوعة من أسلاك سميكة والتي تربط الدبابات بالجسر تنقطع كثيراً أثناء التحرك، فتضطر القافلة إلى التوقف لإصلاحها، علاوة على القصف المركز من المدفعية المصرية، التي كانت تطلق نيرانها من رأس كوبري الفرقة 16 مشاة شرق القناة، مما أثر على سير القافلة وأعاقها أحياناً. وقد تسبب ذلك في وقوع خسائر عديدة في الأفراد والمعدات. وصل الجسر إلى منطقة تقاطع الطرق، شرق مكان إقامة المعبر مباشرة، ليتعرض لغارة جوية مصرية من طائرات الميج، وقد كلفت تلك الغارة الإسرائيليين ثمناً باهظاً، فقد قتل خلالها المقدم "جونى تان" رئيس المهندسين العسكريين، وكان يعد من أمهر الخبراء الإسرائيليين في إقامة الجسور، علاوة على معرفته التامة بمنطقة العبور وأسلوب تركيب الجسر بها.

أدى مقتل تان إلى أن يتولى نائب شارون المهمة بنفسه، إذ أن أية خطوة خاطئة ستؤدي إلى فشل عملية إقامة الجسر بأكملها. ويحدد خط السير الذي لا يؤدي إلى غرسه في الرمل الكثيفة. واستطاع أن يصل بالجسر إلى المعبر، قبل آخر ضوء يوم 18 أكتوبر 1973، وعند منتصف الليل، انتهى المهندسون العسكريون من إقامته على القناة، على بعد حوالي 200 م من شمال الجسر الأول.

وفي يوم 19 أكتوبر 1973، تمت إقامة جسر ثالث من المعديات "البونتون" شمال الجسر الثاني. وكانت الجسور الثلاثة مقامة في ساحة عبور واحدة على مواجهة حوالي 500 م، خصصت لها جميع وسائل التأمين الأرضي، وضد الطائرات، علاوة على وجود احتياطات من "البراطيم" ومعدات هندسية، ويتمركز حولها كتائب المهندسين المختصة بتشغيل تلك المعابر، علاوة على وحدات طبية وإدارية لخدمة القوات واستقبال المصابين من الضفة الغربية للقناة. وتولى قيادة ساحة العبور يعقوب إيفن نائب قائد المجموعة 143 المدرعة.

3. كان الإجراء الثالث، يخص توازن القوات الإسرائيلية في الشرق، إذ بانتقال مجموعات العمليات المدرعة الثلاث للشرق، لا بد أن تحل محلها وحدات أخرى، لذلك استدعت قوات من الحدود المصرية الإسرائيلية، لتتخذ أوضاعها أمام القوات المصرية في الشرق، وتؤمن الممر إلى الغرب.

ثانياً: أعمال القتال يوم 18 أكتوبر 1973)
أنظر شكل أعمال قتال يوم 18 أكتوبر)

بدأت وحدات الجنرال أدن في العبور اعتباراً قبل منتصف الليل بقليل، يتقدمها مجموعة قتال صغيرة ثم مجموعة قيادة أدن ثم اللواء 460 مدرع، ثم اللواء 600 مدرع وكل منهم بقوة 70 دبابة، وبقي اللواء 217 شرق القناة كاحتياط لتأمين عبور المجموعة وقد عبر في اليوم التالي. وواجهت قوات أدن مصاعب عديدة أثناء عبورها، إذ تعرضت لقصف مركز من المدفعية المصرية، أحدثت خسائر في اللواء 460 (لواء المقدمة) ودمر أجزاء من الجسر استغرق إصلاحه وقتاً غالياً.

وفي أول ضوء، صباح يوم 18 أكتوبر 1973، أصبح لإسرائيل ثلاث ألوية مدرعة، ولواء مظلات في الغرب، تحت قيادة الجنرال أدن.

1. صدي للهجوم المضاد المصري (معركة المجموعة الرقم 162 المدرعة)

أصدر الجنرال أدن أوامره إلى لوائي المدرعات بتوسيع رأس الجسر فوراً، والاستناد على التربة الحلوة (تربة السويس الموازية للقناة، وتبعد عنها حوالي 4 كم وقد صادف التقدم مقاومة من القوات المصرية، وخصوصاً محاولة عبور التربة الحلوة من خلال الكباري أو "المخاضات"، حيث تعرضت بعض الدبابات إلى إصابات مباشرة من الصواريخ المصرية، من بعض الكمائن المخفية في المزروعات، وبين الأشجار. لذلك أمر الجنرال أدن بسحب المفارز ومقدمات الوحدات إلى شرق التربة الحلوة، وخطط أن تقصف المدفعية الإسرائيلية من الضفة الشرقية للقناة "عيار 175 مم، و155 مم المنطقة أمامه.

حصلت عناصر الاستطلاع، ومصادر معلومات أخرى، عن معلومات عن تحرك لواء مدرع مصري من شرق القاهرة، إلى الجيش الثاني المصري في الغرب، لشن هجوم مضاد ضد القوات الإسرائيلية في منطقة الدفرزوار. اتخذ أدن قراره بوضع لواء جابي على اليسار، بمهمة صد الهجوم المضاد المصري، ولواء نتكا على اليمين، بمهمة تطويق اللواء المدرع المصري بعد صده، كما طلب مساندة من القوات الجوية، التي بادرت بالإغارة على اللواء أثناء تقدمه، وهو ما دفع قائد اللواء المصري للإسراع في اتجاه القوات الإسرائيلية، ليلتحم بها ويضعف من تأثير الهجوم الجوي الإسرائيلي على قواته. وقع اللواء المدرع المصري الرقم 23، في ستارة من الصواريخ المضادة للدبابات، مدعمة بالدبابات من لواء جابي، حيث أجبرته على التوقف، ليقع تحت نيران كثيفة من المدفعية الإسرائيلية في الشرق.

أما اللواء المدرع الإسرائيلي الآخر "لواء نتكا"، فقد تقدم إلى وصلة سراييوم لتطويق القوات المصرية، فاصطدم بعناصر من اللواء 116 مشاة المصري (حوالي سرية مشاة) عند تقاطع طريقي سراييوم والمعاهدة "موقع Arel كما يسميه الإسرائيليون، حيث دارت معركة غير متكافئة، تمكن اللواء خلالها من إحداث خسائر كبيرة في تلك السرية. ثم اتجه "نتكا" بلوائه جنوباً عبر طريق المعاهدة في اتجاه تقاطع وصلة أبو سلطان، حيث المواقع الرئيسية للواء 116 مشاة في منطقة "Tsach" كما كان يطلق عليها الإسرائيليون، ولم تكن معركته سهلة مثل المعركة السابقة، حيث تعرضت دباباته إلى نيران مركزة، اضطر معها إلى الاتجاه غرباً متجنباً الهجوم على الموقع المصري.

2. معارك المظلات الإسرائيلية غرب القناة:

تحدد اللواء المظلات الإسرائيلي، مهام أخرى لتأمين المحاور الشمالية من المعبر، حيث ستعمل قوات الجنرال شارون بعد عبورها حيث دارت معركة قاسية بين كتيبة مظلات إسرائيلية من اللواء 35 مظلات، وعناصر صاعقة مصرية كانت تؤمن تلك المحاور خسرت فيها كتيبة المظلات جزء غير يسير من قوتها بين قتيل وجريح، في معركة استمرت أربع ساعات، حتى تمكنت قوة نجدة من لواءها، من التدخل وتأمين انسحابها.

[5].

3. تدمير قواعد الصواريخ المصرية

أصدر الجنرال جونين أوامره إلى الجنرال أدن لدفع بعض وحداته للإغارة على مواقع الصواريخ أرض / جو المصرية، في منطقة جنوب الإسماعيلية، وقد شدد جونين على تلك المهمة الحيوية، حتى يمكن للطائرات الإسرائيلية تنفيذ مهامها. وعلى الفور أصدر الجنرال أدن أوامره، بتخصيص كتيبة مدرعات من كل لواء، للقيام بإغارات على مواقع الصواريخ في العمق. نجحت كتيبة لواء "نتكا" من تدمير موقعي صواريخ مصرية على عمق حوالي 20 كم، وعادت إلى لوائها قبل آخر ضوء، في الوقت الذي نجحت فيه كتيبة لواء "جابي" في تدمير موقع آخر على مسافة 10 كم واضطرت للارتداد بعد اشتباكها مع قوات مصرية. مكنت تلك الإغارات الطيران الإسرائيلي من تقديم معونة فعالة إلى قوات أدن في صباح اليوم التالي، بحرية، لم تكن متاحة من قبل.

4. استكمال عبور القوات الإسرائيلية غرباً

بنجاح الجنرال أدن في صد الهجوم المضاد المصري، وتوسيع رأس الجسر، طلب من قائد القيادة الجنوبية الإسرائيلية، ضم اللواء المدرع التابع له، حتى يتسنى تحقيق المهام المخططة، وقد صدق الجنرال جونين على الطلب، وعبر اللواء 217 ليلة 19/18، وانضم على قوات أدن. وبذلك استكمل أدن مجموعته بالكامل، لتعمل غرب القناة، في اتجاه السويس.

في نفس الوقت فقد عبرت المجموعة الرقم 252 المدرعة بقيادة الجنرال كلمان ماجن، القناة غرباً، بقوة لواءين مدرعين اللواء 401 بقيادة "دان شمرون"، اللواء 164 بقيادة "باروم" واللواء 166 ألي بقيادة "بنتشاس".

في شرق القناة، استمرت أعمال القتال لقوات الجنرال شارون حيث هاجم "لواء أمينون" المزرعة الصينية، وموقع الطالية (ميسوري) حيث واجهته مقاومة عنيفة، ونجح جزئياً في المزرعة الصينية، ولم يحقق أي نجاح في اتجاه الطالية.

ثالثاً: أعمال قتال يوم 19 أكتوبر 1973

بصباح يوم 19 أكتوبر 1973 كانت القوات الإسرائيلية غرب القناة تتكون من:

1. مجموعة عمليات الجنرال أدان بالكامل (ثلاثة ألوية مدرعة).
 2. مجموعة عمليات الجنرال كلمان ماجن بالكامل، وتتكون من (لوائين مدرعين - لواء مشاة ألي).
 3. مجموعة عمليات الجنرال شارون تتكون من لواء مدرع ولواء مظلات.
- أي أن إجمالي القوات الإسرائيلية غرب القناة كانت ستة ألوية مدرعة، لواء مشاة ألي ولواء مظلي.
- كان الموقف الإداري لتلك القوات صعب، فقد كانت أرتال التمويل متوقفة في منطقة الجسر، ولم تتمكن معظمها من العبور ليلة 19/18، مما وضع القوات المقاتلة في موقف حرج. كذلك فإن الكثيرين من الأفراد الإداريين تعرضوا لنيران المدفعية المصرية وحدثت فيهم خسائر كبيرة.
- وقع العبء الرئيسي للقتال على وحدات أدن، التي قتلت على محورين متوازيين في اتجاه الجنوب. إذ اندفع لواء نتكا في اتجاه الغرب شمال وصلة أبو سلطان "Sacranut" للوصول إلى الهياكل المرتفعة شمال شرق تقاطع وصلتي أبو صوير وأبو سلطان "Maktsera"، حيث اصطدم مع لواء مدفعية الميدان المصري التابع للفرقة 23 مشاة آلية، ودارت معركة لمدة ثلاث ساعات كاملة (من الساعة 1000 - 1300) استخدم فيها اللواء الإسرائيلي أسلوب الضرب على مسافات بعيدة مع الحركة، إطلاق ذخائر ضد الأفراد (حتى لا يتمكن لواء المدفعية من إطلاق دانات مباشرة ضد الدبابات الإسرائيلية). وقد انتهت المعركة بإحداث خسائر كبيرة في لواء المدفعية وانسحابه غرباً في اتجاه موقع عثمان

أحمد عثمان بعد أن ألحق خسائر محدودة في الدبابات الإسرائيلية، وأخرها عدة ساعات غالية.

بعدها انحرف لواء نتكا غرباً، عبر وصلة أبو صوير، المتجهة إلى طريق مصر / السويس فاصطدم بمقاومة عنيفة مرة أخرى عند تقاطع وصلة أبو صوير مع طريق فايد

[6] "

Miznefet" وحتى يتخلص نتكا من المعركة، فقد طلب من الجنرال أدن نجدة، حيث أرسل له كتيبة دبابات من اللواء الاحتياطي، لتثبيت الموقع المصري، بينما تترد قوات نتكا، وقد نجحت تلك العملية تماماً، وتمكن نتكا من الاتجاه شرقاً مرة أخرى ليهاجم المقاومات المصرية المبعثرة في طريقه، جنوباً على محور طريق فايد - البحيرة المرة، حيث تمكن في نهاية اليوم من الاستيلاء على أرض هبوط فايد، والتي كانت ذات فائدة لإمداد القوات الإسرائيلية في الغرب.

أما اللواء الآخر، "لواء جابي"، فقد تقدم منذ الصباح في اتجاه الغرب متفادياً موقع كتيبة مشاة من اللواء 116، في تقاطع أبو سلطان مع طريق المعاهدة. وقد واجه هذا اللواء أول حادث إطلاق صاروخ أرض/ جو ضد الدبابات، وذلك عندما اقترب من أحد مواقع الصواريخ، فأطلق عليه الموقع، صاروخاً في خط مرور مسطح، وممر الصاروخ فوق القوة المدرعة، وأحدث ذعراً شديداً، ثم سقط بعيداً على مسافة حوالي 500 متراً من مركز قيادة الجنرال أدن.

انطلق لواء جابي المدرع على طريق المعاهدة، بمحاذاة قناة السويس، في اتجاه فايد، بهدف الاستيلاء على المطار، ولكن المقاومات المصرية حالت دون تحقيق مهمة اللواء، ولم يتمكن من الوصول إلى المطار. قبل أن يحل الظلام، أمر الجنرال أدن اللوائين المدرعين بتأمين منطقة جبل جنيفة الذي يمثل منطقة حيوية رئيسية، وذلك خشية أن تصل إليه قوات مصرية، تعرقل تقدم القوات بعد ذلك. أما اللواء المدرع الثالث من قوات أدن، فقد ظل في الاحتياط، ولم يشترك في أعمال قتالية خلال هذا اليوم باستثناء كتيبة مدرعة واحدة، التي دعمت نتكا لفترة من الوقت.

1. أعمال قتال مجموعة العمليات الرقم 252 مدرع

كانت المهمة الأولى لتلك المجموعة، هو تطهير جيوب المقاومة المصرية التي يتركها أدن أثناء تقدمه السريع جنوباً، لذلك وجهت تلك القوات جهودها ضد تقاطعات محوري سراييم، وأبو سلطان مع طريق المعاهدة، وكانت تدافع عن تلك المناطق عناصر من اللواء 116 مشاة آلي المصري، ودارت معارك، انتهت لمصلحة القوات الإسرائيلية، التي كانت تملك تفوق كبير في القوات.

بانتهاه تلك المعارك، اندفعت المجموعة 252 عبر الأراضي المفتوحة، في اتجاه الجنوب، والجنوب الغربي، لحماية الجانب الأيمن ومؤخرة قوات أدن. كان هدفها النهائي، هو قطع الطريق الرقم 12، شمال طريق القاهرة/ السويس، ثم قطع طريق القاهرة/ السويس الرئيسي. وبذا يتم عزل الجيش الثالث ومدينة السويس عن طريق إمداداتها القادم من القاهرة.

2. أعمال قتال المجموعة الرقم 143 المدرعة

في الصباح عبر اللواء 14 مدرع "لواء أمنون"، لينضم إلى مجموعته ولتستكمل قوات شارون كل عناصرها، لتصبح لوائين مدرعين، ولواء مظلات. ويبقى لها في الشرق لواء مدرع + كتيبة دبابات تعمل كاحتياط لقائد الجبهة في الشرق.

كانت الخطة تقضي بأن يتم الضغط بقوات شارون من شرق القناة وغربها، على القوات المصرية (الجناح الأيمن للجيش الثاني المصري) بهدف تدميره، وإخلاء المنطقة حتى مدينة الإسماعيلية، والاستيلاء عليها.

وقد بوغت الجنرال شارون، بالأعمال القتالية الناجحة التي قام بها لواء المظلات 182 المصري، في اليوم السابق، واحتلاله لمصاطب الدبابات المسيطرة على ميدان المعركة شرق وغرب القناة. لذلك، كان المجهود الرئيسي للمجموعة 252 في هذا اليوم، السيطرة على مصاطب الدبابات على طول الضفة الغربية للقناة، وكلف اللواء 421 مدرع بهذه المهمة ومعه، واللواء 242 مظلي بقيادة "داني مات"، حيث شنوا هجوما عنيفا من الجنوب إلى الشمال ضد كل مصطبة منفردة بذاتها من أجل تطهيرها، يعاونهم جهود كثيفة من الطيران الإسرائيلي، والمدفعية، وقد نجح اللواءان في تطهير المصاطب حتى سراييوم "منتصف المسافة ما بين الدفرزوار والإسماعيلية" بعد معارك طاحنة مع المظلات المصرية.

كذلك كان على المجموعة توسيع رأس الجسر الإسرائيلي غرب القناة، وامتداده شمالا وغربا، ومحاولة القضاء على القوات المصرية المنتشرة فيه

[7].

اصطدم لواء أمنون بالعديد من المقاومات وتكبد خسائر كبيرة، ولم ينجح في التقدم سوى في المناطق الصحراوية الخالية، أما المناطق الزراعية، فلم يحقق فيها نجاحات تذكر.

وفي شرق القناة، تولت مسؤولية التأمين مفرزتين منفصلتين كل منهما تتكون من لواء مشاة آلي ولواء مدرع، حيث تولت مجموعة ساسون مهمة تأمين المنطقة من بورسعيد وحتى الطريق الأوسط في سيناء، ومجموعة "جراينت إسرائيل" تأمين المنطقة من الطريق الأوسط وحتى السويس. وكانت المهام الرئيسية لتلك المفارز هي تنشيط الدفاعات الرئيسية أمام القوات المصرية لشغلها، وعدم قيامها بمعاونة القوات التي تهاجم أو الاندفاع في ثغرة الاختراق لسدها.

في الوقت نفسه، استمر اللواء المدرع من قوات شارون في توجيه هجماته ضد الجانب الأيمن للفرقة 16 مشاة المصرية.

بنهاية يوم 19 أكتوبر 1973 كانت القوات الإسرائيلية في منطقة غرب القناة تتكون من سبعة ألوية مدرعة، لواء مشاة آلي، لوائين مظليين إذ عبر لواء مظلي "بقيادة العقيد أوزي عوزي" ليلة 18/19، وانضم إلى المجموعة الرقم 143 مدرع بقيادة الجنرال شارون، لتصبح الفرقة مكونة من لواءين مدرع، ولواءين مظلات.

حث الجنرال ديفيد ألبازر رئيس الأركان الإسرائيلي - أثناء زيارة للقوات الإسرائيلية في منطقة الدفرزوار - الجنرال شارون للاستيلاء على مدينة الإسماعيلية بأسرع ما يمكن. على اعتبار أن سقوطها سيكون له تأثير رئيسي في تحول مجريات الحرب لمصلحة إسرائيل، وحصار الجيش الثاني أيضا إلى جانب الجيش الثالث، وبالتالي تكون كل القوات المصرية محاصرة شرق القناة، ويمكن أسرها. وعلق شارون على تلك الخطة قائلا: "هذه حرب رهيبه لم يكن لها شيء مشابه من قبل. إن حرب الأيام الستة لم تكن إلا معركة واحدة فقط".

رابعاً: أعمال قتال القوات الإسرائيلية حتى وقف إطلاق النيران (20 - 22 أكتوبر 1973)

اعتباراً من يوم 20 أكتوبر 1973، كانت اتجاهات السياسة الدولية شرقاً وغرباً، تتجه إلى إصدار قرار بوقف إطلاق النيران، تتفق عليه القوتان الأعظم "الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي". وكانت الولايات المتحدة تحت إسرائيل، عن طريق طاقم التخطيط الأمريكي الملحق على القيادة الإسرائيلية، ومن خلال الاتصالات السياسية المباشرة، للإسراع بتحقيق أوضاع مناسبة، لخطوط وقف إطلاق النار، التي تصل إليها القوات الإسرائيلية عند إصدار قرار مجلس الأمن.

لذلك، فقد نشطت القوات الإسرائيلية في محاولة تنفيذ مهامها، وساعدها على ذلك حرية عمل الطيران الإسرائيلي على الجبهة المصرية، خاصة في منطقة جنوب الإسماعيلية

وحتى السويس، نتيجة للثغرة التي حدثت في نظام الدفاع الجوي المصري، في هذا الاتجاه. وتآكل الاحتياطيات المصرية المحدودة، التي كانت تؤمن الضفة الغربية لقناة السويس، مع استمرار تمسك القوات المصرية بأوضاعها شرق القناة، وعدم سحب أي قوات إلى الغرب إلا في نطاق محدود [8].

بذلت القوات الإسرائيلية أقصى الجهود للحصول على نصر سريع باستغلال التفوق الساحق على المحاور التي كان عليها دفاعات ضعيفة، أو لم يكن بها دفاعات أصلاً، وقد اصطدمت بمقاومة عنيفة أحياناً، خلال مراحل القتال غرب القناة. (أنظر شكل التقدم الإسرائيلي غرب القناة)

1. أعمال قتال المجموعة الرقم 163 المدرعة، قوات الجنرال إبراهيم آدن (20 - 22 أكتوبر 1973)

كانت بداية عمل مجموعة آدن يوم 20 أكتوبر 1973، الاستيلاء على نقاط الفصل الهامة بين الجيشين المصريين الثاني والثالث غرب القناة، لذلك تقدم لواء "جابي" على طريق المعاهدة، في اتجاه فايد بهدف الاستيلاء على مطار فايد، حيث واجهته مقاومة عنيفة من قوات الدفاع عن المطار، علاوة على العوائق التي أقامتها تلك القوات، لعرقلة تقدم القوات الإسرائيلية أمامها، مما أجبر الجنرال آدن على إمداد ذلك اللواء، بكتيبة مشاة إضافية، وكتيبة مهندسين، حتى يمكنه التغلب على المقاومات والعوائق، وقد نجح في ذلك وأقتحم دفاعات المطار في الساعة العاشرة صباح يوم 20 أكتوبر 1973، حيث وجد أن القوات المصرية قد نسفت منشآت المطار قبل انسحابها منه.

وبسقوط مطار فايد، أتاحت فرصة ثمينة للقوات الإسرائيلية لإنشاء رأس جسر جوي على الضفة الغربية للقناة، وأصبح في إمكان القيادة الجنوبية الإسرائيلية، إمداد قواتها على الضفة الغربية بالإمدادات الإدارية العاجلة، كذا إخلاء الجرحى بسرعة.

وعلى الاتجاه الغربي من لواء جابي، كان يعمل اللواءان الآخزان لقوات آدن في تنسيق تام للاستيلاء على سلسلة المرتفعات الهامة في تلك المنطقة، حيث تمكنا من الاستيلاء على جبل شبراويت والحوزة الحمراء، ثم على جبل جنيفة ذو الأهمية الإستراتيجية بعد معركة شرسة مع القوات المصرية التي كانت تدافع عنه، وكان من المهم احتلاله، بحكم سيطرته على الأرض على القطاع الساحلي، علاوة على تحكمه في سلسلة الطرق والمحاور التي تؤدي إلى الشمال والجنوب والغرب. "وقد ظل جبل جنيفة محور المعارك المتتالية بين القوات المصرية والإسرائيلية، حيث حاولت كل منهما الاحتفاظ به تحت سيطرته، لذلك شنت القوات المصرية هجمات مضادة طوال يوم 21 أكتوبر 1973 لمحاولة استعادته من القوات الإسرائيلية، ولكنها لم تنجح نظراً للسيطرة التامة الذي يحققها الجبل إلى مسافات بعيدة، وقد تكبد الطرفان خسائر جسيمة خلال المعارك التي دارت حول هذا الجبل الهام."

وفي خلال ليلة 21/22 أكتوبر 1973، كان هناك اتصالاً لاسلكياً بين الجنرال جونين قائد القيادة الجنوبية، والجنرال آدن، بشأن موقف القوات في الغرب قبل وقف إطلاق النيران، الذي سيتحدد مع آخر ضوء يوم 22 أكتوبر 1973، وقد أصدر جونين تعليماته بأن تبذل القوات أقصى جهدها للانطلاق غرباً، للاستيلاء على الشاطئ الغربي للبحيرات المرة بالكامل والوصول إلى مجرى قناة السويس الرئيسي جنوب البحيرات قبل إيقاف إطلاق النيران، حتى تتحسن أوضاع القوات الإسرائيلية غرب القناة، ولا تكون محاصرة في منتصف الطريق الذي يمثل تهديداً لها، وتحقيق مهامها بحصار الجيش الثالث الميداني، وهو الهدف الرئيسي "للعملية".

ولتحقيق هذا الهدف، جمع الجنرال آدن كل قواته، واندفع بقوة في اتجاه الجنوب، مستخدماً أسلوب "الانقضاض السريع" بالدبابات، لإجبار القوات المصرية التي تعترض طريق تقدمه على الهروب من مواقعها الدفاعية

[9].

ولتنفيذ ذلك هاجمت المجموعة بالكامل على خط واحد "لواء جابي في اليمين، نتكا في الوسط وحاييم في اليسار"، وهاجمت على مواجهة واسعة، وبأقصى سرعة ممكنة. ولكنها اصطدمت بمقاومات عنيفة، اضطرتها إلى تقليل معدل تقدمها في بعض الاتجاهات وتوقفها في اتجاهات أخرى، نتيجة لارتفاع معدل الخسائر، برغم التفوق الكبير الذي كانت تحققه أمام القوات المصرية المحدودة، التي كانت تتحصن في جيوب على المحاور الرئيسية.

وقد أدى الطيران الإسرائيلي مهامه لمساندة القوات في الغرب بكفاءة عالية، وبطلعات كثيفة مستمرة طوال اليوم ولكن رغم ذلك، فإن الجنرال أدن حتى توقيت وقف إطلاق النيران، الذي تحدد له الساعة السادسة واثنان وخمسون دقيقة مساء يوم 22 أكتوبر 1973، بتوقيت القاهرة، لم يستطع الوصول إلى المجرى الرئيسي لقناة السويس، وظل محاصراً في منتصف منطقة البحيرات المرة.

2. أعمال قتال مجموعة العمليات الرقم 252، الجنرال كلمان ماجن (20 - 22 أكتوبر 1973)

تقدمت قوات ماجن في الأرض الصحراوية المفتوحة بسرعة، في اتجاه الغرب من قوات الجنرال أدن وتمكنت من تحقيق أهدافها بسرعة، وقد تمكن الجنرال ماجن من التغلب على المقاومات المحدودة في طريق تقدمه، وتمكن من الاستيلاء على جبل غرة الذي يسيطر تماماً على طريق الرقم 12 شمالي طريق السويس/ القاهرة بعد معركة محدودة، كان التفوق المطلق فيها للإسرائيليين، الذين هاجموا الجبل بعد تمهيد نيراني كثيف، من القوات الجوية الإسرائيلية.

تمكنت قوات ماجن من الاستيلاء على وادي سد الجاموس الذي يتحكم في الطرق المؤدية إلى جبلي غرة، وجنيفة، وقد أدى ذلك إلى سيطرة كاملة للإسرائيليين على تلك المنطقة الهامة، المتحكمة في محاور الطرق، وتمكنت قوات ماجن كذلك قبل إيقاف إطلاق النيران، أن تستولي على أحد الهياكل الهامة "النتبة الزلطية" التي لا تبعد أكثر من 5 كم من تقاطع وصلة جنيفة مع طريق القاهرة/ السويس الصحراوي "الرئيسي" [10].

3. أعمال قتال مجموعة عمليات الرقم 142 المدرعة، الجنرال إرييل شارون (شرق وغرب القناة في اتجاه الإسماعيلية، 20 - 22 أكتوبر 1973)

كان الجنرال شارون مصمماً على الاستيلاء على مدينة الإسماعيلية. ومنذ الصباح يوم 20 أكتوبر 1973 بدأت الطائرات الإسرائيلية هجوماً عنيفاً على مدينة الإسماعيلية وباقي مدن القناة، وقصف مواقع الصواريخ أرض/ جو بالفدائف الحديثة، التي أمدتها بها الولايات المتحدة، وكذلك على أماكن تجمع القوات المصرية على مركز الجيش الثاني في منطقة معسكر الجلاء، قبل أن تستأنف القوات البرية، المكونة من لوائين مدرعين ولواء مظلات هجومها، ضد لواء المظلات المصري، الذي يحتل مصاطب الدبابات في الغرب، وضد المحاور الرئيسية المؤدية إلى مدينة الإسماعيلية، في نفس الوقت القيام بتوسيع وتطهير رأس الكوبري في اتجاه الغرب، وحتى شرق طريق المعاهدة، مع السيطرة على طريق أبو صوير العرضي.

لم تتمكن قوات شارون من إحداث اختراقات رئيسية في اتجاه الإسماعيلية يوم 20 أكتوبر 1973، بينما نجحت جزئياً في الاستيلاء على بعض مصاطب الدبابات حتى منطقة طوسون، والاتصال مع دفاعات الإسماعيلية.

وفي يوم 21 أكتوبر 1973، وبعد أن أبلغته قيادة المنطقة الجنوبية أن قرار وقف إطلاق النيران على وشك الصدور من مجلس الأمن، ازداد تصميم شارون على الاستيلاء على مدينة الإسماعيلية، والتي سيحقق سقوطها شهرة لاسمه، وتحدث دويماً سياسياً كبيراً على المستوى العالمي، مما سيكسبه شهرة واسعة ومجداً عسكرياً كبيراً.

كان شارون يعلم أن الوصول إلى الإسماعيلية، يمر من خلال العديد من الطرق الزراعية المحدودة السعة، علاوة على وجود مناطق كثيفة بالأشجار التي يمكن للكوماندوز المصرية قتال قواته خلالها، ولكنه أصر على التغلب على كل تلك العقبات من خلال هجوم ليلي، بالتقدم على جميع الطرق المتيسرة، مع تركيز جهوده على الطريق الساحلي "في اتجاه جبل مريم"، والطريق الأوسط "طريق المعاهدة".

وفي ليلة 22/21 أكتوبر 1973، شن شارون هجوماً ليلياً عنيفاً، بعد تمهيد كثيف بالمدفعية والطيران، ولكن قواته فشلت في اختراق الدفاعات المصرية، حيث تكبدت خسائر كبيرة اضطرته إلى إيقاف الهجوم، وسحب القوات. كرر شارون الهجوم نهاراً، في اليوم التالي (22 أكتوبر 1973) عند الظهر، وبعد أن قامت القوات الجوية الإسرائيلية بقصف متواصل على طول المواجهة، تقدمت قوات شارون على محور "أبو عطوة" وصلت الخسائر حوالي 50 فرداً من المظليين، وتدمير دبابتين أغلقتا المحور ولم تتمكن أي دبابت إسرائيلية أخرى من التقدم، على محور "نفيشة" دمرت الصاعقة المصرية 3 دبابات وعربتين مدرعتين، وعدداً كبيراً من الأفراد، أغلقت المحور. في نفس الوقت، فلم تتمكن أي قوات إسرائيلية من التقدم لاختراق دفاعات منطقة "جبل مريم".

عندما حل موعد إيقاف النيران، مع وجود الكثير من الجرحى الإسرائيليين في ميدان المعركة، لم يكن بالإمكان القيام بمعركة أخرى حاسمة، لذلك طلب شارون من الجنرال بارليف طائرات عمودية لإخلاء الجرحى، ولكن طلبه رُفض لعدم تمكن تلك الطائرات من الهبوط بالقرب من ميدان المعركة، واضطر شارون أن يأمر قواته بضرورة الاعتماد على أنفسهم في النجاة، واستمرت عملية الإخلاء حوالي أربعة ساعات.

4. العمليات القتالية شرق القناة (20 - 22 أكتوبر 1973)

كان القيادة الجنوبية الإسرائيلية مصممة على ضرورة الاستيلاء على موقع ميسوري (الطالية)، الذي استولى عليه المصريون في المرحلة الأولى للحرب والذي يمثل هيئة ذات أهمية، تزيد من ترابط دفاعات الفرقة 16 مشاة المصرية وتماسكها، والذي بسقوطه، تنهار الدفاعات في رأس كوبري تلك الفرقة شرق القناة.

شن اللواء 247 مدرع الإسرائيلي هجومه، في منتصف يوم 21 أكتوبر 1973، على موقع الطالية، من اتجاهين، كل بقوة كتبية مدعمة، واستخدم أسلوب الانطلاق السريع نحو الهدف، لسرعة تحقيق المهمة، وإنزال الردع بالمصريين المدافعين عن الموقع. ولكنه فشل فشلاً ذريعاً، حيث واجهته القوات المصرية، بصلاب، وقوة نيران حطمت 20 دبابة مهاجمة، وأسرت 12 فرداً إسرائيلياً من أطقمها، لم يتمكنوا من الهرب. أمام تلك النتائج ومع إصرار البعض في القيادة الجنوبية على معاودة الهجوم، تدخل الجنرال بارليف، وألغى المهمة، حتى لا يتزايد حجم الخسائر في القوات الإسرائيلية.

خامساً: قرار وقف إطلاق النار الرقم 338

في حوالي الساعة السابعة صباحاً يوم 22 أكتوبر 1973 "بتوقيت منطقة القتال"، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 338 بوقف إطلاق النيران، وكان القرار يتضمن ثلاث فقرات هي:

1. دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال الحالي إلى وقف إطلاق النيران وإلى إنهاء كل نشاط عسكري فوراً، على أن يتم ذلك في وقت لا يتجاوز 12 ساعة من صدور هذا القرار. وذلك على المواقع التي تحتلها هذه الأطراف في ذلك التوقيت.

2. دعوة الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، بجميع أجزائه.

3. البدء في مفاوضات فورية بين الأطراف المعنية، في الوقت الذي يتم فيه وقف إطلاق النار، تحت إشراف مناسب، بغية تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

سادساً: استكمال المهام الإسرائيلية في ظل وقف إطلاق النيران

كان موقف القوات الإسرائيلية صعباً عند وقف إطلاق النيران، فالقوات متداخلة مع القوات المصرية، وطريق إمدادها يعتمد على شريان دقيق يسهل قطعه، ولم يتحقق الهدف السياسي من عملية العبور إلى الغرب، فمدينة الإسماعيلية لم يتمكن شارون من دخولها، والسويس مازالت بعيدة عن الحد الذي وصل إليه أدن وماجن، لذلك تلقي قادة المجموعات في الغرب توجيهاً من القيادة الجنوبية مساء يوم 22 أكتوبر 1973، بمراعاة وقف إطلاق النيران إذا التزم به المصريون، أما إذا لم يحترموه، فإن عليهم استكمال المهام المسندة إليهم. وكانما يوحى لهم، بما هم عازمون على فعله، وليتعللوا بعدم التزام المصريين بوقف إطلاق النار.

اعتباراً من صباح يوم 23 أكتوبر 1973، استأنفت المجموعتان 162، 252، الإسرائيليتان هجومها في اتجاه الجنوب، وفي نفس الاتجاهات المحددة سابقاً. على أن يتجه الجنرال ماجن إلى ميناء الأدبية جنوب السويس، بينما يتجه الجنرال أدن إلى مدينة السويس ذاتها.

حرص الجنرال أدن على تأمين خطوط مواصلاته، إذ يمر بالكثير اتجاه عمل قواته من منطقة مليئة بالمعسكرات والمواقع المصرية السابقة، ومناطق الأشجار الكثيفة، لذلك اتسم تقدم القوات الإسرائيلية بالبطء النسبي. في نفس الوقت، أصدر أدن أوامره بسرعة تطهير طريق المعاهدة والمناطق الزراعية المحيطة به حتى لا تشكل تهديداً لقواته المتقدمة، وقد تم إمداد فرقته بوحدات مشاة نقلت بواسطة طائرات عمودية، وأتوبيسات، حيث كون منها لواء مشاة من خمسة كتائب محملة على عربات مدرعة، إضافة إلى ألويته الثلاث، وقد أسند أدن قيادة هذا اللواء، إلى القائد الثاني للمجموعة "الجنرال دوفيك".

تسبباً لصدور قرار ثاني بإيقاف النيران، حرص أدن على تحقيق الاتصال بمدينة السويس يوم 23 أكتوبر 1973، فقسم قواته إلى جزئين، الأول بقيادته ويشمل على لوائين مدرعين للانطلاق جنوباً بأقصى سرعة لتحقيق الهدف بالاتصال بمدينة السويس، والجزء الثاني بقيادة نائبه ومهمته الأساسية هي التطهير والقضاء على المقاومة المصرية.

تمكن أدن من الوصول إلى جنوب السويس واستولى على منطقة الزيتية، على مسافة 5 كم جنوب غرب السويس، وعزلت مدينة السويس تماماً عن القاهرة، كذلك أدى الاختراق السريع إلى اهتزاز المواقع الدفاعية المصرية، مما حقق سهولة مهاجمتها بعد ذلك. (انظر شكل جبهة القناة يوم 24 أكتوبر)

انطلق الجنرال ماجن في الأراضي المفتوحة، وحقق أول مهامه بالوصول إلى علامة كم 101" على طريق القاهرة/ السويس، حيث قام بتأمينها بقوة صغيرة، ثم انطلق في اتجاه جبل عتاقة

[11]

حيث تمكن من الاتصال بوحدة مزلات تم إبرارها على السفوح الشمالية لجبل عتاقة وكانت مهمتها تدمير عناصر الحرب الإلكترونية المصرية فوق الجبل، ثم واصلت قوات ماجن تقدمها، في اتجاه الجنوب الشرقي حتى وصلت إلى مصنع الأسمدة الكيماوية القديم على خليج السويس "على بعد حوالي 3 كم جنوب الزيتية".

كلف ماجن، دان شمرون، "والذي وصلت إجمالي دباباته إلى 17 دبابة فقط من 90 دبابة كان اللواء قد عبر بها إلى الغرب"، بالتقدم إلى ميناء الأدبية (حوالي 15 كم جنوب مدينة السويس)، والاستيلاء عليه، وتأمين القوات البحرية الإسرائيلية، التي ستصله ليلاً.

وقد فوجئت الحامية البحرية في ميناء الأدبية بدخول الدبابات الإسرائيلية إليها في منتصف ليلة 24/23 أكتوبر 1973، حيث دارت معركة قصيرة غير متكافئة، سيطر بعدها الإسرائيليون على الميناء.

لم يكن الجنرال جونين مطمئناً على سلامة العناصر المدرعة الصغيرة الحجم، التي تركها الجنرال ماجن لإغلاق طريق السويس/ القاهرة عند علامة كم 101 إذا تعرضت لهجوم مصري، لاستعادتها. لذلك أصدر أوامره بأن يترك ماجن نقط صغيرة في الأدبية لتأمينها، على أن تعود قواته لتؤمن الطريق بين القاهرة والسويس. وعند عودة قوات ماجن، اصطدمت بموقع مصري حصين، حيث دارت معركة عنيفة انتهت بعودة الدبابات الإسرائيلية إلى الأدبية مرة أخرى.

سابعاً: الهجوم على مدينة السويس (24 أكتوبر 1973)

استمر الطيران الإسرائيلي في قصف مدينة السويس وما حولها طوال يومي 23، 24 أكتوبر 1973 بهدف القضاء على أي مقاومات بها والتمهيد للقوات الإسرائيلية باقتحامها. وفي التاسعة والنصف صباح 24 أكتوبر 1973 بدأ الهجوم الإسرائيلي بعدة مفارز من لوائي آرميه، وجابي، حيث خصصت مفرزة بقوة كتيبة مدرعة مدعمة بالمظلات للتقدم من عدة محاور رئيسية مؤدية إلى قلب المدينة، وتمكنت المفرزة الأولى من الوصول إلى ساحة محافظة السويس، واصطدمت أخرى بمقاومات عنيفة أوقفتها، ثم تقدمت القوة الرئيسية من لواء آرميه للهجوم على السويس من اتجاه منطقة المثلث في عدة موجات متتالية، وصلت الأولى منها إلى ميدان الأربعين. (أنظر شكل خطة الهجوم على السويس)

وبدأت المقاومة المصرية تنفذ خطتها، التي كانت تعتمد على قتل الإسرائيليين داخل المدينة، وليس على أطرافها، وبإشارة متفق عليها، انهالت المقذوفات "ر ب ج" على الدبابات والعربات المدرعة، من كمائن أحكمت إغلاق الطرق الرئيسية داخل المدينة. وأصيب الجنود الإسرائيليون بارتباك شديد وذعر، حيث قفز بعضهم من الدبابات وأخذ يحتمي بالمباني، وحاول البعض الآخر الاتجاه بدباباته أو عربته إلى طريق جانبي فاصطدمت المركبات والدبابات ببعضها البعض، وبالمباني، وفقدت قوات آرميه القدرة على الحركة. توقفت موجات الهجوم الإسرائيلية التالية عن الدخول إلى المدينة، وقلبت عائدة، فقد قتل أو جرح قادة الدبابات العشرون التي دخلت السويس، ووصلت إلى ميدان الأربعين.

هزت تلك المعركة القيادة الإسرائيلية، إذ انهارت القوات المهاجمة بسرعة، تحت وطأة هجوم شعبي جارف، اكتسح القوات المدرعة والآلية والمظلية، وقتل عدد كبير، وجرح عدد أكبر، وأسر البعض وهرب البعض الآخر في المباني متحييناً فرصة للعودة إلى قواته. وأشرف جونين بنفسه على أعمال الإخلاء للجرحى والقتلى، ووجه القوات المحاصرة داخل المدينة، للخروج منها، ليلاً [12].

وقد كانت معركة السويس من أصعب العمليات التي واجهتها القوات الإسرائيلية خلال قتالها غرب القناة، حيث كبدت فرقة الجنرال أدن الكثير من الخسائر [13].

ثامناً: وقف إطلاق النيران

صدر القرار رقم 339 يوم 23 أكتوبر 1973، ولم يحترم كذلك، ثم صدر القرار الرقم 340 يوم 27 أكتوبر 1973 وتم الالتزام به من الطرفين، بوصول قوات الطوارئ الدولية والمراقبين الدوليين يوم 28 أكتوبر 1973.

[1] الاسم الذي أطلق على العملية الهجومية لعبور القوات الإسرائيلية غرب القناة وهو يعني باللغة العربية (القلب الشجاع)، وسماها البعض الغزاة Gazel نتيجة خطأ في الترجمة من العبرية للإنجليزية، شاع بعد ذلك.

[2] يقول الجنرال أدان في كتابه على ضفتي القناة، أن الخطة قدر لها أن تستغرق يوم للعبور، ويوم آخر للقتال للوصول إلى السويس، ثم يوم ثالث للاستيلاء على السويس.

[3] كيشوف هو موقع مركز قيادة الفرقة 162 مدرعة بعد إعادة تجميعها في المنطقة شمال شرق البحيرات المرة، وهو يقع على 'كتيب الحبشي'.

[4] كان السبب الرئيسي في التغيير هو وجود قوات الجنرال شارون بالكامل عدا اللواء في الضفة الغربية، تعمل في اتجاه الشمال بمفردها، بينما كان تحقيق المهام في الجنوب يتطلب مجموعتين كاملتين.

[5] بلغت خسائر كتبية المظلات الإسرائيلية، 11 قتيلًا، و 27 جريحاً.

[6] كانت الخطة المصرية هي تركيز الجهود (بالقوات المحدودة المتوفرة) لمنع العدو الإسرائيلي من الاختراق غربا لمسافات كبيرة وقد اصطدم لواء نتكا بإحدى كتائب الفرقة الرابعة المدرعة التي كانت تنفذ تلك المهمة.

[7] كانت قوات الصاعقة المصرية، وبعض الوحدات الفرعية المنتشرة في هذه المنطقة للدفاع عن المحاور الرئيسية وإحباط محاولات القوات الإسرائيلية للسيطرة على منطقة جنوب الإسماعيلية، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير وأرغقت قوات شارون وتسببت في إصابتها بخسائر كبيرة.

[8] نظرا لأن الأوضاع الجديدة كانت تشكل تهديدا للجيش الثالث الميداني المصري. فقد صدرت إليه التعليمات، بدفع الاحتياطات الإدارية من غرب القناة إلى شرق القناة لضمان استمرارية قدرة الوحدات القتالية في الشرق على الصمود. كذلك صدرت الأوامر بسحب بعض القوات من المدرعات والمشاة للقيام بمهام الدفاع والتأمين، ومنع القوات الإسرائيلية من التقدم غربا على طريق السويس أو دخول مدينة السويس أو الاستيلاء على بعض الأهداف الحيوية الهامة. وقد نفذ ذلك.

[9] هذا الأسلوب، نفذه أدن، بناء على تجربة حرب 67، وقد لاقت تلك الطريقة نجاحا وقتها. ولكن في حرب أكتوبر 73، لم تجد نفس النجاح، نتيجة لتغير الأسلوب المصري في القتال، ونتيجة لتغير العقيدة القتالية نفسها. وقد تحطمت فرقة أدن نفسها عند استخدام ذلك الأسلوب في معركة الاثنين الحزين يوم 8 أكتوبر 73 في مواجهة الفرقة الثانية المشاة المصرية.

[10] هذا التقاطع يقع عند علامة ترقيم كم 105 القاهرة / السويس.

[11]

كانت قوة المجموعة قد انخفضت من 180 دبابة عبر بها ماجن إلى غرب القناة، لتصبح 50 دبابة فقط نتيجة للخسائر الشديدة والأعطال التي أصابت الفرقة.

[12]

كان جونين يستخدم صور جوية ملتقطة حديثاً، ومكبرة، لوصف الطريق إلى الخارج، للقوات المحاصرة في المدينة.

[13]

بلغت الخسائر 80 قتيلًا، وعدداً كبيراً من الجرحى، إضافة إلى ما يزيد عن 10 دبابات وأكثر من 20 مركبة مدرعة دمرت. المبحث الثاني عشر

حرب أكتوبر 1973 على الجبهة السورية

"وجهة نظر إسرائيلية"

أولاً: اجتماعات في الأركان العامة الإسرائيلية قبل الهجوم

في مبنى الأركان العامة المتعدد الطوابق، وفي حجرة مدير الاستخبارات، يستمع المراسلون العسكريون لعرض من الجنرال إيلي زعيرا، مدير الاستخبارات العسكرية، ويوضح زعيرا الموقف قائلاً: إذا بدأ العرب بإطلاق النار، فإنهم سوف يزعمون بعد ذلك أننا بدأنا الحرب".

وقبل الساعة الثانية بدقائق معدودة، يدخل سكرتير مدير المخابرات ويقدم إليه ورقة. وينظر زعيرا في الورقة بسرعة، ثم يخرج من الحجرة مسرعاً ويقول للصحفيين "سيكون كل شيء على ما يرام". ويضيف قائلاً لأحد الصحفيين الذي سأل هل حدث شيء خاص: "لا شيء" لقد كان مكتوباً على الورقة التي تلقاها زعيرا: "فتح المصريون والسوريون النار".

وفي طابق آخر من المبنى، يستعد رئيس الأركان العامة للتباحث مع قائد القيادة الشمالية، إسحاق جوفى. حول خطته في الدفاع إذا أطلق السوريون النار. ويصل إلى الجلسة قائد السلاح الجوي السابق، في حرب الأيام الستة، الجنرال مردخاي هود. وكان قائد السلاح الجوي "باني بيليد"، قد اتفق مع هود صباح اليوم، على أن يتجه هود إلى الشمال، ويعمل مستشاراً لقائد القيادة الشمالية لشئون الطيران. وبينما يتباحث القادة، يسمع صوت في غرفة العمليات يصيح أيها القائد، لقد فتح السوريون النار، وكذلك في القناة".

وفي غرفة جلسات الحكومة، كان الوزراء المجتمعون، مع رئيسة الوزراء يتباحثون كذلك، فقد سأل أحد الوزراء: ماذا على إسرائيل أن تفعله إذا أطلقت مصر النار وحدها. هل على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يعمل أيضاً ضد السوريين؟ يعترض بنحاس سابير، وزير الخزانة، على محاربة السوريين إذا هاجم المصريون فقط. وأثناء الحديث، يدخل السكرتير العسكري لجولدا مائير، وينحني على جولدا، ويهمس في أذنها، فترتفع عينها وتقول: "لقد بدأ السوريون والمصريون الحرب".

ثانياً: الموقف على الجبهة السورية

كان حجم القوات السورية في الجولان خمس فرق، إضافة إلى عدة ألوية مستقلة ووحدات إسناد من مختلف الصنوف. وقد وضعت ثلاث فرق مشاة في الخط الأول (النسق العملياتي الأول)، مستعدة للدفاع، في حالة حدوث هجوم إسرائيلي وقائي، ومباغت. كما يمكنها التحول للهجوم من نفس أوضاعها الدفاعية، وهو ما تدربت عليه، طوال السنوات الماضية.

كانت الألوية المدرعة المستقلة في الخط الثاني (النسق العملياتي الثاني)، وعليها مساندة الفرق المشاة في الدفاع بشن هجمات مضادة، في المناطق المحتمل اختراقها بواسطة القوات الإسرائيلية، كما كانت مكلفة بدعم الفرق المشاة (بواقع لواء مدرع، لكل فرقة مشاة) عند التحول للهجوم. أما الفرق المدرعة، فقد كانت تتمركز في الخلف بالقرب من الخط الثالث، في مناطق انتشار، وكانت مكلفة بتدمير القوات المدرعة الإسرائيلية، التي نجحت الفرق المشاة والألوية المدرعة المستقلة في صدّها على الخط الثاني، أو تدفع لاستكمال تدمير القوات الإسرائيلية والوصول إلى نهر الأردن، عند التحول للهجوم.

كانت الفرق المشاة الثلاث هي الفرقة السابعة بقيادة العميد عمر إبراهيم، والتاسعة بقيادة العميد حسان تركماني، والخامسة بقيادة العميد على أصلان. وكل فرقة مع لواء مدرع مستقل به حوالي 130 دبابة. أما الفرق المدرعة فقد كانت الفرقة الأولى بقيادة العقيد جيهاني، الفرقة الثالثة بقيادة العميد مصطفى سرايا، وبكل فرقة 250 دبابة.

يصل إجمالي القوات السورية المستعدة لشن الهجوم 1500 دبابة يساندها حوالي 1000 مدفع من مختلف الأعيان، ونظام دفاع جوي متكامل، يعتمد على الصواريخ الموجهة المختلفة المدى، تشكل حائط صد للطائرات الإسرائيلية، قريب الشبه بالحائط المصري.

وعلى الجانب الآخر تدافع القوات الإسرائيلية، في لوائين مدرعين، هما اللواء السابع في القطاع الشمالي، واللواء 188 في القطاع الجنوبي، بإجمالي 170 دبابة، وتدعمها حوالي 60 قطعة مدفعية. كانت مواقع القوات الإسرائيلية، على امتداد خط الجبهة، الذي يصل إلى 45 ميل، مكونة من 17 موقع حصين، يدعم كل موقع فصيلة دبابات (3 دبابات)، بينما تمركزت ثلاثة احتياطيات، في العمق القريب، لتحقيق التوازن الدفاعي.

ثالثاً: الخطة السورية للهجوم

بنيت الخطة السورية على أساس الهجوم بالفرق المشاة الثلاث: السابعة والخامسة والتاسعة، وبمجرد عبورها الخندق المضاد للدبابات تنشئ رؤوس جسور على الجانب الآخر، ثم تتقدم الفرقتان الأولى والثالثة المدرعتين وتندفع خلال الفرق المشاة بسرعة، لتكتسح فلول الوحدات الإسرائيلية، ويكون هدف المدرعات السورية الوصول لنهر الأردن لتحرر الجولان.

كانت الخطة تقضي باحتلال كل مرتفعات الجولان، بنهاية يوم 7 أكتوبر 1973، ثم إعادة تنظيم الدفاع على طول نهر الأردن.

وحتى يمكن تنفيذ ذلك المخطط، كان على الفرق المشاة الثلاث، المدعمة بالدبابات، تدمير الدفاعات الإسرائيلية غرب الخندق، ومتابعة التقدم إلى عمق عشرة كيلومترات، لتهدئ الموقف لاندفاع الفرقتان المدرعتان، الأولى والثالثة، التي عليها مواصلة اختراقها من أجل الوصول إلى نهر الأردن كمهمة نهائية، والاستعداد لصد وتدمير احتياطيات العدو التي ستسرع حتماً لمقابلة الفرق السورية المدرعة وصدّها، ويصبح الدخول معها في معارك تصادمية عنيفة أمراً وارداً، يجب الاستعداد له.

كان مخططاً أن يتم الهجوم السوري على محورين:

الأول في الشمال: عند مدخل القنيطرة حيث يشارك في الهجوم نحو 200 دبابة.

الثاني في القطاع الأوسط: يتم هجوم في شعبتين ويتم بقوة 600 دبابة كالاتي:

الشعبة الأولى: في اتجاه معسكر نافع وجسر بنات يعقوب على نهر الأردن.

- الشعبة الثانية: تتجه إلى الجنوب نحو رامات مجشيمين وال - عال، ثم تطور الهجوم صوب مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية، وجسر أريك على نهر الأردن. (أنظر خريطة أوضاع القوات السورية)

رابعاً: بدء الهجوم السوري يوم 6 أكتوبر 1973

في الساعة الثانية ظهر يوم السبت، السادس من أكتوبر 1973، بدأ الهجوم السوري بقصف جوى ثم بتمهيد نيرانى بحشد كبير من المدفعية، استمر لمدة خمسون دقيقة، وتحت ستر هذا الهجوم، تحركت القوات السورية من مواقعها الدفاعية نحو الخندق المضاد للدبابات، على طول خط وقف إطلاق النيران (الخط الأرجواني)، وبدأت في إنشاء ممرات، في الخندق المضاد للدبابات، باستخدام معدات هندسية خاصة، حتى يمكن للدبابات أن تعبر عليها لتنتقل نحو الطريق العرضي "مسعدة - القنيطرة - رميزا". وفي اتجاه جبل حرمون، انطلقت الطائرات العمودية، محملة بقوات من المغاوير (صاعقة) لتهاجم المواقع الإسرائيلية على الجبل [1].

كانت القوة الإسرائيلية في هذا الموقع نحو 50 فرداً، محصنة داخل مواقع تؤمنها من نيران المدفعية والقصف الجوى، ولكن نظام الدفاع عن الموقع لم يكن قد استكمل بالكفاءة المطلوبة.

خامساً: الهجوم على موقع حرمون

في الساعة الثانية بعد الظهر، فتحت المدفعية السورية نيراناً كثيفة على قلعة جبل حرمون (جبل الشيخ) على ارتفاع 2000 م فوق سطح البحر، عند أقصى الشمال من الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967. وقد بنيت هذه القلعة الحصينة في عمق الجبل وبين الصخور. وسارع جنود الموقع إلى مواقع إطلاق النار، محاولين الاختباء من قذائف المدفعية السورية.

وعلى حين غرة، وعلى طول الوديان الصغيرة المواجهة لهم، ظهرت مجموعة من الطائرات العمودية من أربع طائرات حاولت الهبوط في منخفض قريب، أصيبت إحداها بنيران المدافع المضادة للطائرات الإسرائيلية، وتمكنت الأخريات من الهبوط، وبدأت القوة السورية في الاندفاع نحو الموقع لمهاجمته، اضطر الهجوم المباغت، أفراد الحامية إلى ترك مواقع إطلاق النار والدشم، وتسلسوا إلى داخل الملاجئ الحصينة في باطن الأرض، انتظاراً لوصول الطيران الإسرائيلي والتعزيزات طبقاً لخطة الدفاع المدربين عليها.

وكانت ملاجئ مغطاة بطبقة سميكة من صخور البازلت، وتبرز منها عدة مواسير للتهوية، وتحت الطبقة الصخرية، التي يمكن أن تصمد لأية قنابل أو قذائف لدى السوريين، أنشئ مبنى من ثلاث طوابق في باطن الأرض، ذو حوائط سميكة من الأسمنت المسلح، وأبواب من الصلب.

خلال فترة وجيزة، تمكن السوريون من محاصرة الموقع من الخارج، وبعضهم في الوصول لإحدى فتحات الطوارئ في الدشمة من الخارج وتمكنوا من فتحها والتدفق إلى الداخل. بدء السوريون في اقتحام المبنى من الداخل، ودمروا أجهزة الرادار الإسرائيلية التي صادفتهم.

كان من الصعب على السوريين اقتحام الأبواب الفولاذية المغلقة من الداخل، لذلك ألقوا قنابل الدخان في فتحات التهوية، واضطر الجنود الإسرائيليون إلى الخروج من الملاجئ رافعي الأيدي، وسقط الموقع في أيدي السوريين بكل ما فيه من معدات. والواقع أن المعدات الإلكترونية التي استولى عليها السوريون، كانت ذات قيمة كبيرة للسوفيت، لذلك بدأت القوات السورية في فكها من أماكنها فوراً، لنقلها بالطائرات العمودية إلى دمشق.

سادساً: الهجوم على الجولان

بدأ السوريون هجومهم بتمهيد نيرانى من المدفعية بأكثر من ألف مدفع، مركزين نيرانهم على المواقع الأمامية ومراكز القيادة وشبكة الاتصالات ومواقع المدفعية والدفاع

الجوى، وتقدمت القوات المشاة نحو الدفاعات الإسرائيلية، ولم تكن أمام السوريين أية عقبة طبيعية تعطلهم، وفي بعض النقاط، كان يتعين عليهم أن يعبروا الخندق المضاد للدبابات، وهو خندق عريض ذو جوانب حادة الميول، ولكن لم يكن ذلك سوى عقبة فنية. وحتى يمكن للسوريين أن ينطلقوا، كان لابد من مهاجمة أو حصار التحصينات الإسرائيلية المتناثرة، والمزودة بكافة أنواع الأسلحة المضادة للدبابات.

اعتمد الهجوم السوري أساساً على سرعة دفع الفرقتين المدرعتين، التي ستهاجم على ثلاثة اتجاهات، ولم يكن من مهامها مهاجمة المواقع الحصينة الإسرائيلية، إنما كان عليهما الانطلاق وبسرعة نحو نقاط الاتصال وطرق المواصلات الرئيسية في الجولان، مركز بين هجوميهما على القطاع الأوسط والجنوبي من الجبهة.

بدأ السوريون في إقامة الجسور عند أول الساتر الترابي، مستخدمين آلات جرف آلية لردم الخندق، إضافة إلى استخدام الكباري، وكان من الصعب على الإسرائيليين إصابة تلك المعدات حيث لا يصل مدى الأسلحة المضادة للدبابات إليها، إلا أن الطائرات الإسرائيلية تمكنت من تدمير عدة دبابات كانت تستعد للعبور على الكباري.

في القطاع الشمالي من الجولان، هوجم اللواء السابع المدرع الإسرائيلي، بواسطة الفرقة السابعة المشاة، مدعمة بعناصر من الفرقة الثالثة المدرعة ولواء مغربي. وفي القطاع الأوسط، حيث يدافع اللواء 188 المدرع الإسرائيلي، وحيث يتركز المجهود الرئيسي للقوات السورية، هاجمت الفرقتان الخامسة والتاسعة المشاة تدعمهما عناصر من الفرقة الأولى المدرعة، وخلال عدة ساعات، تمكنت عناصر من اللواء 188 مدرع من إيقاف الهجوم المدرع السوري، على طريق التابلاين، بقوة اللواء 90 مدرع السوري.

وعلى الاتجاهات الأخرى، من نقطة الاتصال عند (الرفيد) شددت القوات السورية هجومها، وحاصرت المواقع الإسرائيلية الحصينة وعزلها تماماً.

كان السوريون يتقدمون بسرعة كبيرة، حتى أن السلاح الجوي الإسرائيلي، كان يجد صعوبة في معاونة القوات الإسرائيلية المدافعة في اليوم الأول للقتال، فالدبابات السورية قريبة جداً من الدبابات الإسرائيلية، وزادت وحدات الصواريخ المضادة للطائرات السورية من صعوبة عمل الطيارين الإسرائيليين، الذين أصبحوا يخشونها، بعد أن فقدوا زملاء لهم.

واصل السوريون هجومهم في المساء، إذ كانت دباباتهم مجهزة للرؤية الليلية بالأشعة تحت الحمراء. كان تتناثر الوحدات المدرعة الإسرائيلية في مواجهة كبيرة، أحد العوامل التي سهلت على القوات السورية الاختراق بسرعة، وتدمير الجزء الأكبر من القوات الإسرائيلية المدافعة.

تمكنت الدبابات السورية في منتصف ليلة 7/6 أكتوبر 1973 من الوصول على مسافة عدة كيلومترات من معسكر نفاخ "على الطريق الرئيسي" بين جسر بنات يعقوب والقنيطرة والذي كانت قيادة المنطقة الشمالية تفتح مركز قيادتها فيه. وفي الثانية صباحاً، اضطر قائد المنطقة الشمالية إلى إخلاء مركز قيادته من معسكر نفاخ [2].

في الساعات الأولى من يوم 7 أكتوبر 1973 بدأت وحدات الاحتياط في الوصول إلى الجبهة، للاشتراك في صد الهجوم السوري وفي الوقت نفسه قامت وحدات الصواريخ أرض أرض السورية بإطلاق الصواريخ على مستوطنات وادي يزرعيل وكان القصف غير الدقيق، والواقع أنهم كانوا يحاولون قصف مطار رامات دافيد.

وفي الساعة الثانية فجراً وصل موسى ديان وزير الدفاع إلى مركز قيادة السلاح الجوي، وأبلغ بليد بأنه "يجب التفاوضي عن الجبهة المصرية فالموقف على الجبهة مع سورية

رهيب، وليس هناك ما يوقفهم، وطلب منه تركيز جهود السلاح الجوي على الجبهة السورية".

وطوال الليل، استمرت المدرعات السورية في التقدم مختزقة هضبة الجولان ومتجهة نحو هدفها، نهر الأردن. وكان الإسرائيليون المحاصرون في النقط الدفاعية الحصينة يبلغون عن أعداد المدرعات السورية المتحركة واتجاهاتها.

سابقاً: أعمال قتال يوم 7 أكتوبر 1973 (أنظر خريطة أقصى مدى للاختراق السوري)

في صباح يوم الأحد 7 أكتوبر 1973، كان اللواء 188 مدرع قد دمر، تقريباً، بكامله وأصبح ما يقرب من 90% من رجال هذا اللواء ما بين قتلى أو جرحى، بما فيهم قائد اللواء، ونائبه، ولم يبقى من اللواء من الضباط القدامى، سوى ضابط الاستخبارات.

وأصبح الموقف على طول خطوط وقف إطلاق النار، في مرتفعات الجولان، أكثر خطورة، بل يدعو إلى اليأس. ففي السادسة من صباح هذا اليوم، تمكنت الفرقة الأولى المدرعة السورية، من اكتساح معسكر الخشنية، في قلب مرتفعات الجولان، واكتسحت سفوحه واتجهت إلى الغرب لتصل إلى نهر الأردن الذي أصبح قريباً، كما اجتازت أيضاً قرية اليهودية، وهي قرية عربية مهجورة، واستطاعت أن تصل إلى التل المشرف على الطريق الجديد الذي يتجه من شمال بحيرة طبرية إلى "الماجور"، داخل مرتفعات الجولان.

انطلقت الفرقة الأولى المدرعة (أكثر القوات السورية نجاحاً، وتوغلاً في الدفاعات الإسرائيلية) من تقاطع الرفيد على خط وقف إطلاق النار إلى قلب هضبة الجولان عند الخشنية، ثم تفرقت إلى ثلاثة اتجاهات: الأول إلى الغرب، حيث وصل سريعاً إلى التلال التي تطل على منخفض طبرية عند الصنوبر، ثم انطلق منها بسرعة نحو مضيق (مافور هاما) للاستيلاء على المحور الجنوبي المؤدى من هضبة الجولان إلى سهل الأردن بالقرب من جسر بنات يعقوب.

أما الاتجاهان الآخران فقد تقدما دون أن يصطدما بأية قوة تعوق تقدمهما في اتجاه طبرية، وتمكنت الدبابات السورية من الوصول إلى نحو 1000 ياردة من محطة الضخ الرئيسية في القناة المائية، وهي القناة التي تعتبر الشريان الحيوي الذي يوصل المياه إلى إسرائيل [3].

1. الموقف مساء يوم الأحد 7 أكتوبر 1973

أ. الموقف السوري

على المحور الشمالي، تمكنت الوحدات المدرعة الإسرائيلية، من تعطيل تقدم لواء مدرع سوري، من الفرقة الثالثة المدرعة على طريق دمشق - القنيطرة.

في القطاع الأوسط والجنوبي تمكنت المدرعات السورية المندفعة من تقاطع الرفيد من تطوير هجومها في الساعة الرابعة بعد الظهر، في اتجاه نفاخ الواقعة غرب الهضبة. واندفعت في اتجاه جسر "بنات يعقوب" بهدف فصل الجولان في جزأين، على امتداد عرض الهضبة، كما اندفع جزء من الدبابات السورية نحو وادي الحولة، حيث استطاعت السيطرة على هذا الوادي الممتد أمامها، والسيطرة كذلك على الطريق المؤدى إلى قلب الهضبة.

في الساعة الحادية عشرة مساءً وبعد سبع ساعات من القتال تمكن السوريون من محاصرة نفاخ [4]

بالدبابات، على مسافة 20 كم من خط وقف إطلاق النار. وكان يمكن لهذا الموقف أن يحقق نصراً حاسماً للسوريين، فالطريق مفتوح أمامهم إلى (جسر بنات يعقوب)، ثم إلى (اروش بينا) و(كريات شمونه)، ثم إلى الجليل الأعلى.

ب. الموقف الإسرائيلي:

أخذت ظلال النكبة تخيم في اليوم السابع من أكتوبر 1973، على دولة إسرائيل، حتى أن بنحاس سابير وزير المالية، علق فيما بعد، قائلاً: "لم تكن هناك سوى خطوة واحدة، ثم تُباد إسرائيل تماماً".

خلال هذه الساعات الحاسمة، كانت الهزيمة العسكرية تتهدد إسرائيل، وهي بالنسبة لإسرائيل لا تعنى احتلالاً، أو ضياع استقلال، ولكنها تعنى ببساطة محواً كاملاً من فوق الخريطة الجغرافية. لذلك فإن إسرائيل لا يمكنها أن تسمح بهزيمة عسكرية. وفي مساء الأحد كانت فرقة مدرعة إسرائيلية قد تمت تعبئتها ودفعت إلى القطاع الجنوبي من الجولان، حيث اندفعت بسرعة، واستطاعت أن توقف تقدم القوات السورية، التي كانت تقاتل منذ ما يقرب من 32 ساعة دون توقف. وتمكنت القوات الإسرائيلية من إيقاف السوريين عند (نفاخ)، ودفعت المدرعات الإسرائيلية كذلك لإيقاف التقدم السوري، من اتجاه (مات مجشيميم).

على المحور الشمالي، قاتل اللواء السابع المدرع، بقيادة العقيد "افيغور بن جال" وحدات الفرقة السابعة المشاة السورية، المدعمة بلواء مدرع من الفرقة الثالثة المدرعة، واستمرت المعركة طول يوم 7 أكتوبر 1973، والأيام التالية، حيث تمكنت المدرعات السورية من اختراق هذا الخط. لقد قاتل اللواء السابع قتالاً مستمبئاً حتى لم يبق منه سوى سبعة دبابات فقط، وخسرت القوات السورية معظم دباباتها على هذا المحور، حتى سميت المنطقة التي دار فيها هذا القتال باسم "وادي الدموع"، إلا أن حدة الهجوم السوري قد كسرت وأمكن إيقافه.

على المحور الأوسط والجنوبي، كلفت مجموعة العمليات المدرعة، بقيادة العميد موشي بيليد

[5]

والتي تم تعبئتها اعتباراً من يوم 6 أكتوبر 1973 - وكانت مخصصة للعمل احتياطي قيادة عامة - بالتحرك مساء الأحد على طريق آل عال. حيث تمكنت من إيقاف الفرقة التاسعة المشاة السورية على طريق آل عال - الرفيد.

كما تقدمت مجموعة عمليات "دان لاند" على طريق الخشنية وفي نفس الوقت قام اللواء 20 مدرع الإسرائيلي بالهجوم على يمين مجموعة بيليد القائمة بالهجوم المضاد، حيث تمكن من الوصول إلى تل فارس بعد أن دمر نحو 35 دبابة من اللواء 46 المدرع السوري. كانت المقاومة السورية عنيفة، واستطاعت القوات السورية أن تواصل تقدمها عبر المدق السلطاني. ولكن انتهى هذا اليوم، بصد جميع محاولات التقدم السورية على جميع المحاور.

انتهى اليوم السابع من أكتوبر 1973، وبعد انقضاء أكثر من ثلاثة ساعات من القتال، إذ بإسرائيل التي كانت تعتبر حتى ذلك الوقت قوة عسكرية، يضرب ببسالتها الأمثال، تكافح من أجل البقاء، بعد أن أصبحت مهددة بالدمار الكامل.

2. دور القوات الجوية الإسرائيلية في القتال يومي 6، 7 أكتوبر 1973

نجح الطيران الإسرائيلي في تدمير عدد كبير من المدرعات السورية، ولكنه لم يتمكن من إيقاف اندفاع ألف ومائتي دبابة. كما كان الطيران السوري نشط كذلك بصورة ظاهرة. تركزت جهود الطيران الإسرائيلي على الخطوط الخلفية للقوات السورية، ولتحييد الطيران السوري كذلك، لذلك قصفت النقاط الإستراتيجية والمطارات والمنشآت العسكرية، كما قصفت مركز قيادة السلاح الجوي السوري، ومبنى وزارة الدفاع كذلك، والمطارات ومعامل تكرير النفط والجسور وصهاريج الوقود، وتم تدمير منشآت تكرير النفط في حمص التي اندلعت فيها النيران، كما تم تدمير معظم محطات توليد الطاقة الكهربائية، وأصيب مبنى محطة الإذاعة إصابة بالغة. وركزت هجمات الطائرات الفانتوم ضد تجمعات المدرعات السورية في ناحية الخشنية".

ثامناً: أعمال قتال يوم الاثنين 8 أكتوبر 1973

فشلت محاولة لواء جولاني، في إعادة احتلال موقع حرمون الجبلي. إذ اتجهوا إلى الموقع من طريقتين، الطريق الرئيسي بالدبابات والنصف مجنزرات، والطريق الآخر الجبلي بالمشاة، وكان الكوماندوز السوريون، ينتشرون حول التلال المحيطة بالموقع، وعلى الطريق إليه، وهي خطة تكتيكية صحيحة، فالدفاع عن الموقع يجب أن يكون على خط قريب والآخر بعيد، وقد اربك الدفاع السوري، الهجوم الإسرائيلي، ولم تنجح وحدات جولاني، في الوصول إلى الموقع.

1. الهجوم السوري يوم 8 أكتوبر 1973 على محاور الجولان

لم يستمر الهجوم السوري على معدل التقدم النشط الذي كان عليه يومي 6 و7 أكتوبر 1973، في الوقت الذي بدأت فيه قوات احتياط أخرى للجيش الإسرائيلي تتدفق إلى الجبهة، كانت الطرق والمحاور مزدحمة بالدبابات السورية، والتي تتفوق على المركبات نصف جنزير الإسرائيلية وتستطيع إصابتها بسهولة.

بدفع السوريون الفرقة الثالثة المدرعة ومعها بعض كتائب الكوماندوز، في هجوم مضاد قوي بالقرب من القنيطرة، أصبحت معظم وحدات الجيش السوري، على اتصال مباشر مع الجيش الإسرائيلي، واستمر الهجوم السوري سبع ساعات قتالية منذ الصباح، في قتال ضد المدرعات الإسرائيلية. كانت الخسائر على الجانبين فادحة، وقد نفذت ذخائر معظم الدبابات الإسرائيلية، التي لم تدمر، ولم تستطع أطقم إخلاء الجرحى والقتلى الاقتراب من الدبابات المدمرة بحثاً عن قتلى بداخلها، من شدة القتال.

2. القوات الإسرائيلية تتمكن من صد الهجوم السوري

بنهاية يوم 8 أكتوبر 1973، تمكنت القوات الإسرائيلية من استعادة تل فارس وهو تل مرتفع ويقع بين الخشنية والرفيد، لذلك كان أحد أهداف الهجوم السوري لتطويق الجولان. كما تمكنت القوات الإسرائيلية، من صد هجمات القوات السورية، وتدميرها، في القطاع الجنوبي من الجبهة. أما المواقع الإسرائيلية الحصينة فإن نصفها استمر في المقاومة، بالرغم من حصارها بواسطة القوات السورية.

تاسعاً: أعمال قتال يوم 9 أكتوبر 1973

كانت أحد القرارات الهامة التي اتخذتها القيادة الإسرائيلية لإدارة الحرب في ذلك اليوم، هو القرار بنقل المجهود الرئيسي للقوات الإسرائيلية إلى الجبهة السورية، وهو قراراً صعب. اعتاد الجيش الإسرائيلي في حروبه السابقة أن ينقل بنجاح جهوده من جبهة إلى جبهة، يهاجم في جبهة ويصد في جبهات أخرى. في الماضي، كانت الأسبقية تعطى في الغالب للجبهة المصرية، وبعدها توجه الضربات إلى الجبهات الأخرى، مثلما حدث عام 1967. وتنتهي المناقشات في هيئة الأركان العامة إلى قرار من اليعازر، بإرسال الاحتياطيات الإستراتيجية على وجه السرعة إلى الجبهة السورية. لتصل إلى هضبة الجولان في أشد اللحظات حرجاً، في الوقت الذي وصل الهجوم السوري لأقصى ما يمكنه، واحتاج إلى قوات جديدة، للمحافظة على معدل تقدمه، ولم يكن متيسر أي قوات لتدفع في القتال.

في الساعات الأولى لصباح يوم 9 أكتوبر 1973، تمكنت القوات الإسرائيلية من تطهير جيب الخشنية. وأصبحت خسائر السوريين مئات الدبابات والمركبات المدرعة. وردت القوات السورية بإطلاق عشرات من الصواريخ أرض/أرض من نوع فروج 7 "Frog - 7". ولم تكن هذه الصواريخ تستهدف المواقع الإسرائيلية فقط، بل كانت موجهة كذلك ضد بعض المناطق المدنية، على مسافة 70 كم من الجبهة، وسقط بعضها فوق قرى وادي جيزيل، كما سقط البعض الآخر على مستعمرات بتسمار ها أميك، ونهاريا، وكفار باروخ، وساريد، وايفاف وجعفات يواف وكان رد فعل القيادة الإسرائيلية قصف دمشق.

وفي قطاع الخشنه، دارت أهم ساعات قتال هذا اليوم في هضبة الجولان، حيث كان الموقع الوحيد الذي تحتشد فيه قوة كبيرة من المدرعات، كان قد تمكن بيليد من صدّها، وحاولت الألوية المدرعة لمجموعة عمليات بيليد - ومعظمها من الاحتياط - أن تحاصر الفرقة المدرعة السورية، ولكنها لم تنجح في ذلك، واستطاعت القوات المدرعة السورية، أن تفلت من الحصار ونشب قتال تصادمي عنيف بين اللواء 79 مدرع بقيادة بوري اور من مجموعة دان لانر واللواء 91 المدرع السوري بقيادة فياض، واستطاعت الدبابات الإسرائيلية من تدمير معظم اللواء السوري.

كانت الخطة الإسرائيلية تقضي بهجوم مجموعة عمليات دان لانر من الغرب والشمال، بينما تهاجم مجموعة عمليات بيليد من الجنوب، وبذلك يمكن تطويق المدرعات السورية وتدميرها، على أن يساند الهجوم بهجمات للقوات الجوية الإسرائيلية والتي استطاعت القضاء على عدد كبير من مواقع الصواريخ أرض/ جو، لتصبح القوات المدرعة السورية تحت تأثير هجمات القوات الجوية الإسرائيلية.

لتنفيذ الهجوم المضاد، قام بيليد بدفع اللواء 14 مدرع، لمواصلة تقدمه شرقاً، لتحقيق أقصى اختراق ممكن في صفوف القوات السورية، بينما تمكن بيليد من الاستيلاء على المرتفعات الحاكمة، بجوار تل فارس، وعلى الجانب الأيمن اللواء 14، دفع اللواء 16 المدرع للهجوم مدعماً بالمعونة الجوية القريبة، حيث اصطدم باللواء الرابع الآلي من الفرقة الأولى المدرعة السورية، وتمكن الهجوم الإسرائيلي من الضغط على الفرقة الأولى السورية، التي بدأت في التراجع تحت ستر الظلام. حاول اللواء 15 مشاة آلي من الفرقة الثالثة المدرعة السوري التدخل في المعركة، لتخفيف الضغط عن الفرقة الأولى المدرعة السورية، ولكنه فشل في تحقيق هدفه.

سارع الإسرائيليون لاستغلال نجاحهم في صد وإيقاف تقدم الدبابات السورية، فبدأوا يعدوا للقيام بضربة مضادة تمكنهم من اختراق صفوف القوات السورية، التي بدأت ترتد في بعض المواضع.

القطاع الشمالي من الجبهة السورية

كان هدف القيادة الإسرائيلية إحداث ثغرة في اتجاه المحور الشمالي. للتمهيد للضربة المضادة ركز الطيران الإسرائيلي هجومه على مواقع الصواريخ المضادة للطائرات، بحشد كثيف من الطلعات الجوية ونجح الهجوم الجوي المتواصل في تدمير 15 موقع للصواريخ السورية، مقابل سقوط أربع طائرات إسرائيلية.

عاشراً: أعمال قتال يوم 10 أكتوبر 1973

1. السلاح البحري الإسرائيلي

كانت قوة السلاح البحري الإسرائيلي الرئيسية 14 سفينة صواريخ حديثة، من بينها اثنتان كبيرتان، تم بناؤهما في إسرائيل، وجميعها مزودة بصواريخ سطح/ سطح من طراز جبرائيل. وكان السلاح البحري الإسرائيلي يعتمد على المساندة الجوية القريبة، مثله مثل القوات الإسرائيلية في كل فروعها. في صباح يوم 10 أكتوبر 1973، قصفت البحرية الإسرائيلية أهدافاً إستراتيجية في سورية، أمطرت مواني اللاذقية وطرطوس وبانياس بالصواريخ. وفي الوقت نفسه، كانت القوات الجوية الإسرائيلية، تكثف هجماتها، لشل المطارات والقواعد الجوية، وكان هدف القيادة العليا الإسرائيلية، تعطيل الجسر الجوي، الذي بدأ السوفيت يقيمونه، ليمدوا القوات السورية بالأسلحة عوضاً عما فقدته مستخدمين في ذلك طائراتهم الضخمة من نوع أنتينوف Antinove-22 22.

2. تطور القتال على الجبهة السورية يوم 10 أكتوبر 1973)
أنظر خريطة تطور القتال على الجبهة السورية)

مع أول ضوء يوم 10 أكتوبر 1973 بدأت مجموعة العمليات المدرعة الإسرائيلية بقيادة بيليد في استئناف هجومها المضاد، بهدف الاستيلاء على "تل كدن"، الذي يتركز عليه مركز القيادة المتقدم للقيادة السورية. ولكن (بيليد) يتكبد خسائر كبيرة في هجومه، إذ يواجه بسد قوي من الصواريخ المضادة للدبابات، أقامها السوريون حول التل ويصدر جوفى، قائد المنطقة الشمالية الإسرائيلية، أوامره بالتوقف مؤقتاً، في المواقع التي وصلت إليها دبابات بيليد.

إلى الشمال من مجموعة بيليد، كانت مجموعة عمليات لانر تواصل هجومها المضاد ضد الخشنية، دافعة اللواء 79 مدرع بقيادة العقيد أور من الجنوب، واللواء 17 مدرع بقيادة العقيد سريج من الشمال. وأصبحت المنطقة بين تقاطع طرق الخشنية وتل فارس مزدحمة بالدبابات الإسرائيلية المهاجمة. واستطاعت قوات لانر تقليص جيب الخشنية، أما بيليد، فقد صدرت إليه التعليمات بالتحرك في اتجاه تل فارس.

في منتصف اليوم، أي بعد أربعة أيام قتال، اندفعت القوات السورية عبر الدرب السلطاني، في هجوم كثيف ضد القوات الإسرائيلية. كان الهدف منه الاختراق، وفصل القوات الإسرائيلية عن بعضها، إلا أن قوات الهجوم وقعت في منطقة، بين فرقة بيليد، وفرقة لانر، وتمكنت القوات الإسرائيلية من تدمير لواءين مدرعين سوريين، وبصبح "جيب الخشنية" أكبر ساحة للدبابات والمركبات السورية المدمرة.

استطاع اللواء 17 المدرع الإسرائيلي، بقيادة العقيد سريج، من مجموعة عمليات لانر، والذي تصل قوته إلى نحو 50 دبابة. تدمير أضعاف قوته من الدبابات السورية، بينما انسحب السوريون أمام الهجمات الإسرائيلية العنيفة، بعد قتال شرس، فقدت فيه القوات المدرعة السورية مئات الدبابات الحديثة، من نوع ت 62 T62 السوفيتية، ومئات أخرى من المركبات المدرعة، وبدأت القوات السورية في التراجع شرق الخط الأرجواني مرة أخرى، تلاحقها القوات الإسرائيلية. وانقلبت الأوضاع على جبهة الجولان بعد أربعة أيام من القتال المضني بين الطرفين.

3. دعم سورية بقوات عربية

حصلت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على معلومات تفيد، بأن الدول العربية قررت دعم الجبهة السورية، بقوات مدرعة وآلية. وأن القوات العراقية بدأت تتحرك بالفعل، من الحدود العراقية السورية في اتجاه الجولان مباشرة، كما وصلت معلومات بأن التعزيزات ستصل من السعودية والكويت والأردن. وكان الوقت هو العامل الحيوي للطرفين فإما تتمكن هذه القوات من تقديم معونة للقوات السورية، أو تتمكن القوات الإسرائيلية من إنهاء القتال على الجبهة وحسمه لمصلحتها، بالوصول إلى خط حيوي، يجبر السوريين على التوقف عن إطلاق النار، وكان هذا الخط هو ذلك الكنتور، شرق هضبة الجولان، والذي يُمكن القوات الإسرائيلية من السيطرة على الأرض حتى دمشق.

4. هيئة الأركان العامة الإسرائيلية تعيد تقدير الموقف

في مساء يوم الأربعاء 10 أكتوبر 1973، عقد رئيس الأركان العامة مؤتمر للقيادة في مبنى القيادة، لدراسة الموقف على الجبهة السورية، وكان هناك رأيان:

- الرأي الأول: يرحح تعزيز الأوضاع الإسرائيلية على طول الدرب السلطاني واتخاذ أوضاع دفاعية.

- الرأي الثاني: يطالب باستمرار الهجوم داخل سورية، واستغلال الفرصة، لمزيد من المكاسب.

أوضح اليعازر مزايا وعيوب كل مقترح، وكان ديان لا يميل لتنفيذ المقترح الثاني، حتى لا يكون مبرراً لتدخل سوفييتي لحماية دمشق، ورأى اليعازر تنفيذ المقترح الثاني

على أن يتم الاختراق لنحو 12 ميلاً في عمق الحدود السورية وهو الخط الذي يمكن للقوات الإسرائيلية الدفاع عنه، ويمكن منه أيضاً تهديد دمشق بالمدفعية طويلة المدى، كما كان اليعازر يعتقد أن هذا الخط سيؤدي إلى حياض سورية، (التوقف عن القتال) ويمكن لإسرائيل تركيز جهودها الرئيسية على الجبهة المصرية.

وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر برئاسة جولدا مائير، وافق على اقتراح دافيد اليعازر، باستمرار الضغط على سورية. صدرت الأوامر إلى القيادة الشمالية، بمواصلة الهجوم المضاد اعتباراً من يوم الخميس 11 أكتوبر 1973، والضغط على السوريين في اتجاه دمشق.

5. قرار قائد الجبهة الشمالية

تنفيذاً لأوامر القيادة العامة قرر حوفي (قائد الجبهة الشمالية)، الهجوم في القطاع الشمالي للجولان، وقد اختار هذه المنطقة لأنها أقصر المحاور إلى دمشق حيث تبعد 30 ميلاً عنها، وتجعل القوات المهاجمة تستند على عائق يؤمن جانب القوات المهاجمة كما كانت ميول جبل الحرمون الغير صالحة لتحرك الدبابات. وكانت الخطة تقضي بتقدم قوات لانر، دافعة أمامها اللواء السابع المدرع بقيادة روفائيل ايتان، ثم يتقدم خلفه باقي الألوية المدرعة، وهي اللواء 79 مدرع بقيادة اور، واللواء 17 مدرع بقيادة سريج، ويقومان بتطوير الهجوم، ومهاجمة التحصينات الرئيسية على طريق دمشق، وفي حالة النجاح يقدم اللواء السابع المعاونة لهما، وسترهما بالنيران من المرتفعات في الشمال، وحددت الساعة الحادية عشر صباحاً، يوم الخميس 11 أكتوبر 1973 لبدء الهجوم. كما تقرر دفع باقي مجموعة لانر لتطوير الهجوم اعتباراً من الساعة الواحدة ظهراً.

6. الاختراق على الجبهة السورية يومي 11، 12 أكتوبر 1973) أنظر خريطة الاختراق على الجبهة السورية)

هاجم ايتان بلواءه، في المنطقة الجبلية من القطاع الشمالي، وهي منطقة تضعف الدفاعات السورية فيها. وتتقدم قوة ايتان، في ستر جبل حرمون (جبل الشيخ)، لتؤمن جناحها الأيسر، متخذة أقصر الطريق إلى دمشق.

اندفعت القوات بعد ذلك في اتجاه الدفاعات السورية عند قرية خان أرنبه، وكان عليها أن تطور الهجوم لتستولي على تل شمس ومزرعة بيت جن، حيث تلثف القوات المهاجمة بجزء من الدبابات لتطويق هذه المواقع، بينما يهاجم الجزء الآخر بالمواجهة محاولاً تدمير المواقع بالنيران، فقد كان خان أرنبه من المواقع القوية، التي جهزها السوريون بدفاع مضاد للدبابات يستند على صواريخ المضادة للدبابات بكثافة. كانت مهمة المظليين من كتتيه (حازي) تطهير جانبي الثغرة. كانت القيادة العامة، والقيادة الشمالية كذلك، تعلمان مدى صعوبة القتال عند (خان أرنبه) إذ يتوقع أن يكون صعباً للغاية، كما توقع أن تتحمل القوات المهاجمة خسائر كبيرة.

اختيرت نقطة الاختراق، باعتبارها أقل الدفاعات السورية قوة في الشمال، ولكن كان من الضروري المرور خلال حقول الألغام السورية، في منطقة صخرية صلبة، كثيرة المرتفعات، كثيرة الأشجار.

وعلى المحور الجنوبي من الجبهة يتقدم اللواء 188

[6]

كمقدمة لمجموعة بيليد المدرعة، بمهمة الاستيلاء على قطنا والمعسكرات السورية عند حالس، على أن الهجوم بالقوة الرئيسية للمجموعة.

حادي عشر: الهجوم يوم 11 أكتوبر 1973

في الساعة الحادية عشر صباح يوم 11 أكتوبر 1973، بدأ اللواء السابع المدرع هجومه في الأرض الجبلية، كما عبرت وحدات اللواء 188 الدرب السلطاني. كان في مواجهة اللواء السابع المدرع الإسرائيلي، لواء مشاة مغربي، مدعم بحوالي 40 دبابة ينتشر على طرق الاقتراب إلى مزرعة بيت جن. وفي الجنوب منه، كانت مواقع اللواء 68 مشاة السوري، ومعه 35 دبابة، وقد تورطت الوحدات الأمامية المهاجمة في حقول الألغام واندفعت عناصر المهندسين المرافقة لها، وكذلك الدبابات المجهزة بمعدات خاصة في تلك الحقول لفتح الثغرات، وبدأ الاختراق بمعاونه المدفعية والقوات الجوية، وتمكن اللواء السابع المدرع الإسرائيلي من الاختراق في المنطقة الشجرية في أقصى الشمال، وبعد قتال مرير، تمكن تدريجياً من اختراق الأرض المرتفعة، ثم استولى على تقاطع حوار، وأجبر اللواء 68 مشاة السوري، من الفرقة السابعة المشاة من الانسحاب [7].

طورت قوات لانر الهجوم في اتجاه مزرعة بيت جن وحاولت القوات المدرعة السورية، القيام بالهجوم المضاد، ولكنها لم تحقق أي نجاح، واستمر القتال حول المزرعة، ست ساعات متواصلة، ولم ينتهي إلا في آخر ضوء يوم 11 أكتوبر 1973، بسقوط مزرعة بيت جن، والتلال المحيطة بها في أيدي القوات الإسرائيلية، كلف اللواء المشاة الجولاني للدفاع عنها على الفور.

1. الهجوم على التل الأحمر وقرية الدروز:

في ظهر يوم الخميس 11 أكتوبر 1973، تمكن ايتان بعد هجوم ناجح، من الاستيلاء على التل الأحمر المشرف على خان أرنية من الشمال، وبعد ظهر يوم الخميس استولى على قرية الدروز (حرفا). وفي صباح يوم الجمعة 12 أكتوبر 1973 استولت القوات الإسرائيلية (مجموعة عمليات ايتان) على تقاطع طرق جنوب التل الأحمر، وتمكنت وحدات اللواء 188، من مهاجمة الهيئات المسيطرة على طريق دمشق - تل شمس والاستيلاء عليها، بعد ثلاث هجمات متتالية لعنف المقاومة السورية وكثافة نيرانها، والتي استطاعت أن تحدث العديد من الخسائر في الدبابات الإسرائيلية التي أبطأت من حركتها لصعوبة فتح ثغرات للدبابات، وفشلت المحاولات لتطوير الهجوم عبر السهل الغير صالح للتحرك.

تمكنت إحدى كتائب اللواء 188، من المرور عبر ممر أكتشفه قائدها حيث تمكنت ثمانية دبابات من الوصول إلى الميول الخلفية لتل شمس، ودمرت عشرة دبابات سورية، اندفعت باقي كتيبة الدبابات الإسرائيلية، تحت ستر القصف المدفعي، لمهاجمة تل شمس، وفشل الهجوم رغم ذلك، لصعوبة الأراضي الجبلية في هذه المنطقة، علاوة على الاستخدام السيئ للمدركات بقتالها في منطقة جبلية دون مشاة مرافقة لها.

2. استمرار الهجوم بمجموعة عمليات لانر

مساء يوم 11 أكتوبر 1973 اندفعت وحدات مجموعة لانر على طريق دمشق الرئيسي لاستكمال المهمة، حيث اندفع اللواء 17 مدرع بقيادة العقيد سريج واصطدم بستارة مضادة للدبابات، أخفاها السوريون جيداً، في أحراش المنطقة. وكلف ذلك الصدام، لواء سريج العديد من الخسائر لذلك قرر لانر دفع اللواء 79 مدرع لمعاونته. وكرر اللواءان الهجوم قبل آخر ضوء، ونجحت سرية دبابات الوصول إلى تقاطع طريق خان أرنية. وعلى الفور اصدر لانر أوامره إلى قائد اللواء 79 مدرع لاستغلال نجاح اللواء 17 مدرع واحتلال خان أرنية، وتبعه اللواء 19 مدرع والذي انضم إلى مجموعة لانر، ثم تحرك اللوائين 79 مدرع، 19 مدرع على محورين في اتجاه جبا، حيث تمكنا من الاستيلاء على تل شعار.

دفع السوريون دباباتهم للقيام بهجوم مضاد، وتمكنوا من قطع الطريق الرئيسي في خان أرنية، وتهديد وحدات لانر باستغلال المشاة السورية المسلحة بالأسلحة المضادة

للدبابات الخفيفة، ر ب ج 77 R.P.J. ، والتي تسللت في الظلام وكمنت بين الصخور في السهل البركاني، وحولت المنطقة إلى مصيدة قتل حقيقية للدبابات الإسرائيلية. للتخلص من هذا الموقف الصعب، دفع لائر كتيبة مظلات ظلت طوال الليل، تقصف القوات السورية وتحاول إخلاء الجرحى الإسرائيليين.

3. تدخل القوات العربية في الجبهة السورية (11 - 12 أكتوبر 1973)

في الحادي عشر من أكتوبر 1973، تدخلت القوات العراقية، في القتال، ودفعت الفرقة الثالثة المدرعة العراقية قواتها في هجوم مضاد قوي على أجناب القوات الإسرائيلية مع تقدم قوات سورية على محور دمشق كناكر، ورغم أن الهجمات المضادة لم تستطع وقف التقدم الإسرائيلي شرق الخط الأرجواني، إلا أنها تمكنت من تقليل معدل تقدمه مقابل خسائر فادحة للجانبين.

كانت المعارك محتدمة في القطاع الجنوبي بين العراقيين والإسرائيليين في تل عنتر، وكفر الشمس وناسج وتل المال وتل مسحره، حيث شارك اللواء 40 المدرع الأردني في معارك هذا التل، بينما اتجهت قوة إسرائيلية أخرى لتوقف هجوم مضاد آخر شنه السوريون عند تل شمس. وهاجم السوريون مرة أخرى جنوب أم باطنة، وهاجمت القوات المغربية المدعومة بقوات سورية، قوة إسرائيلية عند عرنة في أقصى الشمال.

شعرت القيادة الإسرائيلية بحالة التوتر التي انتابت القيادة السورية، بدفعها احتياطاتها، والقوات العربية المساندة لها، في هجمات مضادة متقاربة زمنياً، وعلى محاور واتجاهات مختلفة، بغية إيقاف تقدم القوات الإسرائيلية، التي اقتربت كثيراً من العاصمة السورية دمشق (40 كم جنوب غرب)، يتقدمها هجمات جوية متواصلة على الطرق المؤدية إلى دمشق، وقصف متلاحق للأهداف الحيوية في العاصمة السورية. وتمكنت قوات حوفي من صد الهجمات المضادة كلها واستمرت في التقدم كذلك، ولكن بمعدل بطئ للغاية، وتحول هدفها من الإسراع إلى مشارف دمشق، إلى اقتراب حذر، بغية السيطرة على المرتفعات الحاكمة واحدة تلو الأخرى.

ثاني عشر: الموقف الداخلي السوري

بعد أن تمكنت إسرائيل من صد الهجوم السوري، ثم التحول إلى هجوم مضاد عام ووصلت إلى خط جديد، شرق الخط الأرجواني أصبح الموقف الداخلي في سورية متوتراً. وكان الرئيس الأسد قلقاً جداً يحاول الحصول على قرار بوقف إطلاق النار بينما الأمريكيون يماطلون، ويعطلون اتخاذ مجلس الأمن لذلك القرار، حتى تتمكن إسرائيل، بمساعدة الأسلحة الأمريكية التي تتدفق عليها بالجسر الجوي الأمريكي المباشر إلى المطارات المتقدمة، من إحراز نصر إستراتيجي يمكنها من المساومة فيما بعد. وحاول الأسد الضغط على المصريين، ليطورا هجومهم لجذب جزء من المجهود الجوي والهجمات المدرعة الإسرائيلية في اتجاههم، مما يخفف الضغط عن سورية، ووعدت القيادة المصرية، ودفعت احتياطاتها للتطوير شرقاً يوم 14 أكتوبر 1973. وطلب السوريون من السوفيت مؤازرتهم سياسياً. وصدرت عن موسكو تهديدات من خلال وسائل الإعلام وبالوسائل الدبلوماسية، لإسرائيل ومن يساندها، وقدم السفير السوفيتي بالولايات المتحدة أناتولى دوبرنين "تهديداً" لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ذاكراً أن القوات السوفيتية المنقولة جواً، على استعداد للتحرك للدفاع عن دمشق فوراً.

ثالث عشر: الموقف الإسرائيلي

اتخذت إسرائيل قرار بعدم مهاجمة دمشق، لتأثير ذلك عربياً وعالمياً، بالإضافة إلى النتائج المشكوك فيها، بغزو مدينة بحجم كبير من السكان، قد يكون مكلفاً للغاية. كذلك، هناك اعتبار للمصالح السوفيتية، في تأمين دمشق، لذلك اتفقت القيادة الإسرائيلية فيما بينها على الاكتفاء بالهجمات الجوية، لتدمير الأهداف العسكرية السورية،

ومواقع الصواريخ أرض/ أرض، وأرض/ جو، وتحسين أوضاع القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية، والتي أصبحت في وضع، يساعد الإسرائيليين في أي مفاوضات يدخلونها بعد الحرب.

[1]

كان هذا الموقع يمثل أهمية كبيرة للقيادة الإسرائيلية حيث يؤمن لها ملاحظة ومراجعة، تغطي كل ميدان المعركة، وكذا طرق الاقتراب إلى دمشق، إضافة إلى احتوائه على موقع رادار مثالي والعديد من المعدات الإلكترونية، وكانت التحصينات فوق الجبل خرسانية، قوية وسميكة.

[2]

قبل الوف حوفي، قائد المنطقة الشمالية، نصيحة الجنرال هود مستشاره، وأخلى مركز قيادته الأمامي بسرعة إلى موقع تبادلي مجهز من قبل. وقد أناب قائد القطاع الشمالي في إدارة القتال على هضبة الجولان حتى يتم الانتقال.

[3]

كانت المستعمرات الإسرائيلية في وادي الحولة وحول طبرية وفي سهل الأردن، قد تم إخلائها يوم 5 أكتوبر 1973 أي في الليلة السابقة للهجوم.

[4]

يضم هذا الموقع مركزا للقيادة، حيث كان القائد الإسرائيلي يعتقد أنه بعيد عن الخط الأول للقتال، ولكنه فوجئ بالمدركات السورية تقترب منه بسرعة، فانتقلت لمكان آخر.

[5]

موسى بيليد رجل ضخم الجثة، تدرج في مختلف الوظائف القيادية بجيش الدفاع الإسرائيلي، حتى وصل إلى قائد فرقة مدرعة، ثم وصل إلى قائد فيلق، وهو رجل حاسم، من إحدى القرى الزراعية في وادي جزريل.

[6]

تم استكمال اللواء بعد الخسائر التي تحملها خلال معركة يومي 6، 7 وقد أعيد تنظيم وتسليح هذا اللواء بسرعة ودفع مرة ثانية إلى المعركة.

[7]

حكم على قائد هذا اللواء وهو العقيد الدرزي رفيق حلاوي بالإعدام رمياً بالرصاص، بعد محاكمته عسكرياً، إذ أصدر الأوامر بانسحاب اللواء دون قتال.